عبد الرؤوف سنّو

ألمانيا والإسلام

في القرنين التاسع عشر والعشرين

A
943.07
S617a

عبد الرؤوف سنّو

ألمانيا والإسلام

في القرنين التاسع عشر والعشرين

Gift 138737

طبع هذا الكتاب بدعم من «مؤسسة ألكسندر فون هومبولدت ـ بون»
(Alexander von Humboldt- Stiftung Bonn)

ألمانيا والإسلام
في القرنين التاسع عشر والعشرين

المؤلف: عبد الرؤوف سنّو
الطبعة الأولى: آذار 2007م
تصميم الغلاف: منار علي حسن

طبع هذا الكتاب بدعم من «مؤسسة ألكسندر فون هومبولدت» بون
Alexander von Humboldt-Stiftung (Bonn)

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادّته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأي طريقة سواء كانت «الكترونية» أو «ميكانيكية»، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو خلاف ذلك، إلاّ بموافقة كتابية من الناشر ومقدّماً.

الناشر: الفرات للنشر والتوزيع
ص. ب: 6435 / 113 بيروت - لبنان
هاتف: 961 1 750054
فاكس: 961 1 750053
التوزيع عبر الإنترنت: WWW.alfurat.com

الإهداء

إلى رفيقة عمري ودربي زوجتي هدى،
وإلى ولديّ حسام وسمر

عربون وفاء ومحبة وتقدير

فهرست الموضوعات

مقدّمة 17

القسم الأول
العلاقات الألمانية ـ العثمانية 1871 ـ 1918

الفصل الأول: ألمانيا وسياسة «الاندفاع نحو الشرق» 1871 ـ 1914 27

1 ـ ألمانيا والتغلغل الأوروبيّ في السلطنة العثمانيّة قبل عام 1870 28
2 ـ بسمارك والمسألة الشرقيّة 35
ـ الموقف السياسيّ 35
ـ بسمارك ومتطلبات النمو الصناعيّ والاقتصادي في ألمانيا 39
3 ـ وليم الثاني وسياسة «الاندفاع نحو الشرق» 43
ـ آسيا الصغرى وأهمّيتها الاقتصاديّة والإستراتيجيّة 44
ـ الرأسمال الألمانيّ ومشاريع سكك الحديد في تركيا الآسيويّة 45
ـ الرأسمال الألمانيّ واستثمارات ماليّة واقتصاديّة أخرى في آسيا الصغرى 51
ـ التجارة الألمانيّة مع الدولة العثمانيّة 53
ـ الثقافة والتبشير في خدمة السياسة والاقتصاد 58
ـ ألمانيا وسياسة الحفاظ على الدولة العثمانيّة 61
ـ ألمانيا والحركة الصهيونيّة 67
ـ المرحلة الأخيرة من العلاقات الألمانيّة ـ العثمانيّة 68

4 ـ استنتاج 70
حواشي 72

الفصل الثاني: الإسلام في الدعاية الألمانيّة في المشرق العربيّ خلال الحرب العالميّة الأولى: الأهداف والوسائل وردود الفعل المحلّيّة 81

1 ـ الإسلام في إستراتيجيّة الحرب الألمانيّة 82
2 ـ الدعاية الألمانيّة: النشاط المؤسساتيّ والتقنيّات 90
3 ـ مضامين الدعاية الألمانيّة 101
4 ـ موقف الفكر السياسيّ العربيّ من ألمانيا 107
5 ـ ردود الفعل الشعبيّة العربيّة على الدعاية الألمانيّة 121
6 ـ استنتاج 127
حواشي 132

الفصل الثالث: دعوة ألمانيا واليابان إلى الإسلام: قراءة في الوعي السياسيّ الإسلاميّ في مطلع القرن العشرين 151

1 ـ سياسة ألمانيا الإسلاميّة: أهدافها وردود الفعل عليها 152
2 ـ التوقيت السياسيّ لرسالة الشمّاخي وابن إسماعيل 156
3 ـ فحوى رسالة الشمّاخي وابن إسماعيل إلى إمبراطور ألمانيا وليم الثاني 158
4 ـ رسالة الشمّاخي وابن إسماعيل في إطار الفكر الإسلاميّ المعاصر 162
5 ـ استنتاج 173
حواشي 178

القسم الثاني
ألمانيا و«الجامعة الإسلاميّة»

الفصل الرابع: سياسة ألمانيا الاستعماريّة في شرق إفريقيا: محاولات استغلال نفوذ السلطان العثمانيّ للتغلغل في زنجبار 1885 ـ 1890 187

1 ـ بريطانيا وزنجبار والتغلغل الألمانيّ في شرق إفريقيا 188

2 ـ الصدام الألمانيّ ـ الزنجباريّ: مسبّباته ونتائجه 190
3 ـ ألمانيا وزنجبار والجامعة الإسلاميّة 193
4 ـ فحوى كتاب السلطان عبد الحميد الثاني إلى برغش بن سعيد 199
5 ـ استنتاج 200
حواشي 204

الفصل الخامس: الدبلوماسيّة الألمانيّة ومحاولات إحياء الجامعة الإسلاميّة بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى» 1885 ـ 1890 215

1 ـ دوافع التقارب العثمانيّ ـ المغربيّ 216
2 ـ خلفيّات السياسة الألمانيّة في المغرب الأقصى وأبعادها 222
3 ـ الدبلوماسيّة الألمانيّة ومساعي التقارب العثمانيّ ـ المغربيّ 226
4 ـ استنتاج 239
حواشي 243

الفصل السادس: ألمانيا وثورة البوكسر 1899 ـ 1901: استغلال النفوذ الدينيّ للسلطان عبد الحميد الثاني لاحتواء انتفاضة المسلمين في الصين 253
1 ـ ثورة البوكسر: أسبابها وتداعياتها 254
2 ـ أحداث الصين ومساعي ألمانيا لتوريط الدولة العثمانيّة فيها 255
3 ـ رحلة الوفد العثمانيّ إلى الصين ومواقف الدول الكبرى منها 259
4 ـ استنتاج 263
حواشي 266

القسم الثالث
ألمانيا وبلاد الشام 1831 ـ 1918: السياسة والاقتصاد والثقافة

الفصل السابع: ألمانيا والقدس واليهود 1840 ـ 1886: إرهاصات تهويد فلسطين 275

1 ـ بروسيا والمسألة الشرقيّة 276
2 ـ مشروع بروسيّ فاشل: تدويل القدس ووضعها تحت الحماية الأوروبيّة 278

3 ـ مشروع بروسيّ جديد: مطرانيّة القدس الإنكليزيّة ـ البروسيّة 282
4 ـ توطين اليهود في فلسطين 285
ـ المشاريع البريطانيّة ـ اليهوديّة 285
ـ أوضاع اليهود في ألمانيا 286
5 ـ فريدريك وليم الرابع وتوطين اليهود في فلسطين 290
6 ـ استنتاج 293
حواشي 296

الفصل الثامن: المصالح الألمانية في «لبنان» 1831 ـ 1918 301

1 ـ تحديد المصطلح الجيو ـ سياسيّ 301
2 ـ الخلفيّة التاريخيّة لعلاقات ألمانيا مع «لبنان» 302
3 ـ المصالح الثقافيّة والإنسانيّة والاهتمامات العلميّة الألمانيّة في لبنان 303
ـ النشاطات الثقافيّة والإنسانيّة 303
ـ الاهتمامات العلميّة: استطلاعات ألمانيّة معاصرة عن «لبنان» 307
4 ـ العلاقات التجاريّة بين ألمانيا و«لبنان» 309
5 ـ المصالح السياسيّة الألمانيّة في «لبنان» 316
ـ بروسيا والأزمة المصريّة 1831 ـ 1840 316
ـ موقف بروسيا/ألمانيا من نظاميّ القائمقاميتين والمتصرّفيّة 319
ـ تقارير قنصليّة بروسيّة حول أحداث «لبنان» وتسييس الحركة البروتستانتيّة 322
6 ـ موقع «لبنان» في العلاقات الألمانيّة ـ الفرنسيّة 324
7 ـ رحلة الإمبراطور وليم الثاني إلى «لبنان» ونتائجها 328
8 ـ ألمانيا و«لبنان» خلال الحرب العالميّة الأولى 331
9 ـ استنتاج 336
حواشي: 339

الفصل التاسع: رحلة إمبراطور ألمانيا وليم الثاني إلى الشرق عام 1898
في مرآة الصحافة العربيّة المعاصرة 349

1 ـ أهداف الرحلة: حجّ وصداقة أم غايات استعماريّة؟ 350
2 ـ التحضيرات للرحلة 353

3 ـ محطات الرحلة 356
ـ الآستانة 17 تشرين الأول 1898 ـ 22 منه 356
ـ فلسطين 25 تشرين الأول ـ 4 تشرين الثاني 1898 357
ـ بيروت ـ دمشق ـ بعلبك: 5 تشرين الثاني ـ 12 منه 359
4 ـ كلمات الإمبراطور وخطبه 361
5 ـ استنتاج 365
حواشي 368

القسم الرابع
ألمانيا والإسلام بعد الحرب العالميّة الثانية

الفصل العاشر: أزمة العلاقات بين القاهرة وبون
عام 1965: دور ألمانيا الديمقراطية وإسرائيل 377

1 ـ موقع مصر في علاقات ألمانيا الإتحاديّة بإسرائيل 380
ـ علاقات بون بتلّ أبيب: إشكالياتها ومجرياتها 380
ـ موقف مصر من علاقات ألمانيا الإتحاديّة بإسرائيل 383
ـ استهداف إسرائيل العلاقات بين القاهرة وبون 385
2 ـ مصر والصراع بين الدولتين الألمانيّتين 392
ـ «مبدأ هالشتاين» وصراع الدولتين الألمانيّتين في الوطن العربيّ 393
ـ استغلال ألمانيا الديمقراطيّة علاقات بون بتلّ أبيب 396
ـ مساعي ألمانيا الديمقراطيّة للقضاء على «مبدأ هالشتاين» 397
مصر حقل التنفيذ ـ زيارة أولبرشت إلى مصر والدور السوفياتيّ 397
3 ـ تقاطع أهداف ألمانيا الديمقراطيّة وإسرائيل: أولبرشت
في القاهرة وعلاقات دبلوماسيّة بين بون وتلّ أبيب 403
4 ـ استنتاج 406
حواشي: 410

الفصل الحادي عشر: «مبدأ هالشتاين» والصراع بين
الدولتين الألمانيتين في لبنان 1953 ـ 1972 421

1 ـ سياسة كلٍّ من برلين (الشرقيّة) وبون في الوطن العربيّ 422

2 ـ صراع الدولتين الألمانيّتين في لبنان: الأهداف والوسائل 426
3 ـ لبنان والألمانيّتين: تسييس مبيع إنتاجه الزراعي 430
4 ـ الحضور الألمانيّ الشرقيّ في لبنان: ما بين التجارة والسياسة 437
5 ـ النشاطات السياسيّة لألمانيا الديمقراطيّة وردود
الفعل اللبنانيّة والألمانيّة الغربيّة عليها 447
6 ـ لبنان وأزمة عام 1965: سقوط «مبدأ هالشتاين» 455
7 ـ استنتاج 462
حواشي 471

الفصل الثاني عشر: الإسلام والقضايا العربيّة في كتابات
عالِم الإسلاميّات فريتس شتبات 493

1 ـ فريتس شتبات وأعماله 494
2 ـ شتبات: علِم الإسلاميّات والمنهجيّة 495
3 ـ بداية الطريق 497
4 ـ شتبات والإسلام 498
5 ـ شتبات وقضايا العرب المصيريّة 506
ـ القوميّة العربيّة 506
ـ القضية الفلسطينيّة 508
ـ شتبات وعبد الناصر ـ الثورة المصريّة ـ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ 512
6 ـ استنتاج 517
حواشي 519
استنتاج عام 529
الملاحق 537
المصادر والمراجع باللغة العربية 553
المصادر والمراجع باللغات الأجنبية 559
فهرست الأعلام 581

قائمة المختصرات

AA	Auswärtiges Amt
AP	Archiv Potsdam
BArchc P	Bundesarchiv Abteilung Potsdam
BArch, MZAP	Bundesarchiv -Militärisches Zwischenarchiv Potsdam
BArch, SAPMO	Stiftung Archiv der Parteien und Massen-Organisationen der DDR im Bundesarchiv
BAK	Bundesarchiv Koblenz
BPP	British Parliamentary Papers
BRD	Bundesrepublik Deutschland
DAPRDDR	Dokumente zur Außenpolitik der Regierung Der Deutschen Demokratischen Republik
DDF	Documents Diplomatiques Français
DDR	Deutsche Demokratische Republik
DHA	Deutsches Handels -Archiv
DLZ	Deutsche Levante- Zeitung
F.O.	Foreign Office in Public Record Office
GP	Die Große Politik der Europäischen Kabinette
KA	Koloniale Abteilung
KBNSO	Korrespondenzenblatt der Nachrichtenstelle für den Orient
KHB	Konstantinopler Handelsblatt
MfAA	Politisch-historisches Archiv des Auswärtigen Amtes - Bestand MFAA (DDR)
OG	Orientalia Generalia

PAAA	Politisches Archiv des Auswärtigen Amtes - Bonn (= Berlin)
PHA	Preußisches Handels-Archive
SBZ	Sowjetische Besatzungszone (= DDR)
WK	Der Weltkrieg
ZDMG	Zeitschrift der Morgenländischen Gesellschaft

قائمة الجداول

- جدول رقم (1) نصيب الدول الكبرى من مشاريع السكك الحديديّة في الدولة العثمانيّة عام 1915 50
- جدول رقم (2) تطوّر نصيب الدول الأوروبيّة من الدين العثمانيّ بين عاميّ 1881 و1915 (النسبة المئوية والقيمة) 52
- جدول رقم (3) تطوّر الصادرات الألمانيّة إلى الدولة العثمانيّة 1880 ـ 1913 53
- جدول رقم (4) التجارة الدوليّة مع الدولة العثمانيّة 1880 ـ 1913 56
- جدول رقم (5) المؤسسات التعليميّة الأجنبيّة في الدولة العثمانيّة عشيّة الحرب العالميّة الأولى 59
جدول رقم (6) أبرز حقول نشاطات شمّاسات القيصرزڤرت في الدولة العثمانية عام 1914 60
- جدول رقم (7) البعثات الألمانيّة لتحريض العالم الإسلاميّ على الثورة ضدّ دول «الوفاق الودي» 92
- جدول رقم (8) أهم الشخصيّات العربيّة التي تعاملت مع المؤسسات والأجهزة الألمانيّة خلال الحرب العالميّة الأولى 98
- جدول رقم (9) النسب المئوية لتوزيع مواد الدعاية الألمانيّة في آسيا الصغرى والمشرق العربيّ 100
- جدول رقم (10) تفوّق ألمانيا على أعدائها وفقاً لدعايتها 103
- جدول رقم (11): الصادرات الأوروبيّة إلى بيروت من أول كانون الثاني 1850 حتى آخر أيلول من العام نفسه 311
- جدول رقم (12): تجارة مرفأ بيروت في 1871/ 1872 (بالفرنك الفرنسيّ) 312

- جدول رقم (13) نصيب الدول الأوروبيّة في التصدير إلى بيروت
1895 ـ 1897، 1900 (النسبة المئويّة من التصدير العام) 314
- جدول رقم (14) تجارة الدولتين الألمانيّتين مع لبنان 468
- جدول رقم (15) الممثّلون التجاريّون والدبلوماسيّون الألمان في لبنان
1953 ـ 1975 469
- جدول رقم (16) تواريخ تبادل العلاقات الدبلوماسيّة بين الدول العربيّة
وألمانيا الديمقراطيّة 469
- جدول رقم (17) تواريخ إعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين الدول العربيّة
وألمانيا الإتحاديّة 470

مقدّمة

قد تكون بروسيا، المملكة الألمانيّة الكبيرة، هي آخر الدول الأوروبيّة التي أظهرت، لأسباب داخليّة وأخرى تتعلّق بالتوازن الأوروبيّ، اهتماماً بالمسألة الشرقيّة، ورأت فيها مجالاً لتنافس الدول الكبرى على أطراف القارة، وبالتالي التخفيف من الضغوط الخارجيّة عليها. على عكس ذلك، كانت ألمانيا الموحّدة، وتحديداً منذ اعتلاء الإمبراطور وليم الثاني (Wilhelm II.) عرش البلاد عام 1889، في مقدّمة القوى التي عملت على مزاحمة دول الاستعمار التقليديّة، بريطانيا وفرنسا وروسيا، على المصالح والنفوذ في العالم، وفي الدولة العثمانيّة بشكل خاصّ، والتي بلغت ذروتها خلال الحرب العالميّة الأولى.

كان «الاندفاع نحو الشرق»، أي نحو الدولة العثمانيّة وولاياتها، هدفاً إستراتيجيّاً للإمبراطور وليم الثاني اندرج ضمن أولويّات سياسة بلاده الخارجيّة. وتحت هذا الشعار، دخلت كلّ القوى الفاعلة في الإمبرياليّة الألمانيّة: رجال الصناعة، وأصحاب الرأسمال المصرفيّ، والقيادة السياسيّة والقوى العسكريّة وحتى الإرساليّات التبشيريّة- هذه المكوّنات الرئيسيّة للإمبريالية الألمانيّة هي التي «جرفت» بسمارك من طريقها خلال فترة انتقال ألمانيا من النسق الأوروبيّ إلى النسق العالميّ، الذي أُطلق عليه «مكان تحت الشمس». وكانت أوضاع السلطنة العثمانيّة الداخليّة وعلاقاتها الأوروبيّة أثناء صياغة ألمانيا سياستها الخارجيّة للانتقال إلى النسق العالميّ، عاملاً مساعداً لألمانيا للتغلغل في تلك الدولة.

وباعتبارها دولة إسلاميّة تُخضِع لسيادتها منذ أواخر القرن الثالث عشر الميلاديّ رعايا مسيحيّين، كانت الدولة العثمانيّة من أكثر مناطق العالم عرضة لهجوم الدول الأوروبيّة. فطوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قامت أوروبا بحروب ضدّ الدولة العثمانيّة بتحريض الشعوب المسيحية الخاضعة لها على

الثورة، بهدف استرداد ما استولى عليه «الرجل المريض» من ممتلكات مسيحيّة إبّان قوته وعظمته. فرفعت دول أوروبا شعاراً سياسيّاً - دينيّاً هو «المسألة الشرقيّة»، أي تحرير المسيحيّين من الهيمنة الإسلاميّة وملء الفراغ في المناطق التي يجلو عنها الإسلام العثمانيّ.

وعلى خطٍ موازٍ، بدأت أوروبا منذ حملة بونابرت على مصر عام 1798، تعمل، متنافسة أو متوافقة وبشكل منهجيّ، على قضم ممتلكات السلطنة والاستحواذ عليها، ومن ضمنها ولاياتها العربيّة في شمال إفريقيا، فضلاً عن ممارسة النفوذ في بلاد الشام والعراق والخليج العربيّ. كما استغلت حالة الانهيار العثمانيّ منذ القرن الثامن عشر لفرض سياساتها على الدولة العثمانيّة وتوطيد مصالحها الاقتصاديّة والثقافيّة والدينيّة فيها. بلغت ذروة هذه التدخّلات بفرض أوروبا منظومة «الإصلاحات» على السلطنة العثمانيّة (التنظيمات) خلال القرن التاسع عشر، والتي اتجهت نحو علمنة المجتمع والدولة. إلا أنّ تزامن هذه الإصلاحات مع هجوم الاستعمار على الدولة العثمانيّة، جوبه، على الأقلّ منذ عصر السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، بنمو الاتجاهات الإسلاميّة في المجتمع العثمانيّ الرافض للتنظيمات والعلمنة باعتبارهما «مستوردين» من الخارج، يقلّصان دور الشريعة الإسلاميّة ويناقضان التقاليد العثمانيّة. من هنا، جاءت سياسة «الجامعة الإسلاميّة» و«مقولة السلطان - الخليفة»، اللتان روّج لهما السلطان عبد الحميد الثاني، من أجل إعادة تركيب المجتمع العثمانيّ على أسس جديدة ودمجه بالدولة من خلال فكر الإسلام، وبالتالي مجابهة أوروبا وخطرها.

بينما كانت فرنسا وبريطانيا المدافعتين التقليديتين عن سلامة السلطنة العثمانيّة في وجه المشاريع الروسيّة لتقسيمها، كشفت هاتان الدولتان، خلال القرن التاسع عشر، عن سياستهما الاستعماريّة تجاه السلطنة، بعدما استولت الأولى على التوالي على الجزائر وتونس عاميّ 1830 و1881، وفرضت الثانية حمايتها على سلطنات عربيّة في الخليج العربيّ واحتلت مصر في عام 1882. منذ ذلك الحين، أخذ السلطان عبد الحميد يتقرّب من ألمانيا، التي ابتعدت عن انتهاج سياسة استعماريّة مباشرة تجاه ممتلكاته، ويستخدمها في محاولة لموازنة النفوذ الأوروبيّ في بلاده. وعلى عكس الدول الأوروبيّة الكبرى الأخرى، سارت ألمانيا في سياسة للتغلغل السلميّ في الدولة العثمانيّة، واستطاعت في فترة قصيرة جداً أن تصبح بالنسبة إلى السلطة أكثر الدول تفضيلاً في النواحي السياسيّة والاقتصاديّة

والاستثماريّة، وبخاصّة أنّها اعتمدت سياسة تقضي بالحفاظ على الدولة العثمانيّة في وجه أطماع الدول الأوروبيّة الأخرى.

إنّ «الصداقة» المتبادلة بين ألمانيا والسلطنة العثمانيّة التي أعلنها عاهلا الدولتين وليم الثاني وعبد الحميد الثاني، أتاحت لألمانيا أن تحقق مكاسب سياسيّة واقتصاديّة كبيرة. فعلى الصعيد السياسي، وفي مقابل ما تقدّمه إلى السلطان من دعم للحفاظ على سيادته وإعادة تأهيل جيشه وإدارته، تمكّنت ألمانيا أثناء رئاسة بسمارك للوزارة الألمانيّة من أن تستفيد من سمعة السلطان العثمانيّ كخليفة ومن مشاعر «الجامعة الإسلاميّة»، لتنفيذ مآربها الاستعماريّة في شرقيّ إفريقيا وشمالها، وصولاً إلى الصين إبّان ثورتها ضدّ الأجانب بين عامي 1899 و1901، وذلك من خلال حثّ الإمبراطور وليم الثاني «صديقه» السلطان عبد الحميد الثاني على إرسال جيشه إلى الصين وقمع الثورة ضدّ الأجانب التي شارك فيها المسلمون. وفي عام 1898، زار إمبراطور ألمانيا بلاد الشام وأطلق من هناك تصريحات مدوّية حول تحالفه مع الإسلام وحمايته له. وبعد أعوام قليلة على ذلك (1905)، تكرّر خطاب الإمبراطور نفسه في طنجة، حتى أنّ كثيرين من المسلمين خلط بين دبلوماسيّته هذه وبين سياسته الواقعيّة. وبفعل خطابه الإسلاميّ، سرى الاعتقاد في العالم الإسلاميّ بأنّ تقرّب الإمبراطور إلى الإسلام منزّه عن الغايات السياسيّة، ودليل على إيمانه بالدين الإسلاميّ، ممّا يستدعي دعوته إلى الدين الحنيف، ومن خلال ذلك إعادة القوّة والفعاليّة إلى الإسلام. (قارن بملحق رقم 5).

بلغت سياسة ألمانيا الإسلاميّة ذروتها أثناء الحرب العالميّة الأولى، عندما أعلن شيخ الإسلام في الآستانة «الجهاد الإسلاميّ» لمصلحة حلفاء السلطنة المسيحيّين من دول «الوسط» ضدّ مسيحيّين آخرين هم أعداؤها، أي دول «الوفاق الودّي»، بريطانيا وفرنسا وروسيا. وأثناء تلك الحرب، تلاعبت ألمانيا بمشاعر المسلمين مدّعية أنّها نصيرتهم والمدافعة عنهم. فأثمرت «سياستها الإسلاميّة» في جعل المسلمين يتطلّعون إليها كحليف للإسلام.

وعلى الرغم من أنّ بلاد الشام كانت منطقة نفوذ فرنسيّة باعتراف الألمان، إلا أنّ ذلك لم يمنع ألمانيا من مضايقة فرنسا هناك وإزعاجها، تارة عبر إرسال قطع من أسطولها الحربيّ إلى الساحل السوريّ، وتارة أخرى في مسألة الرعايا الكاثوليك الألمان الخاضعين للحماية الفرنسيّة. ومع ذلك، عملت ألمانيا على

توطيد نفوذها الاستشراقيّ والثقافيّ في بلاد الشام من خلال إرساليّاتها وجمعيّاتها والخدمات التي كانت تقدمها في مجالات التعليم والتطبيب والأبحاث والدراسات عن المنطقة.

بعد استسلامها في الحرب العالميّة الأولى، أُجبرت ألمانيا على التخلّي عن طموحاتها الاستعماريّة، وعن مصالحها وعن مؤسساتها في الشرق الأدنى. أمّا الدولة العثمانيّة، فانهارت وقامت على جزء منها تركيا الحديثة، ولم تعد هناك سلطة مركزيّة للإسلام ولا خلافة له، بينما خضعت البلدان العربيّة للانتداب الأجنبيّ أو الوصاية عليها. ومنذ وصول أدولف هتلر إلى السلطة عام 1933، بدأ من جديد تقارب بين ألمانيا والحركة العربيّة الساعية لاستخدام ألمانيا في سبيل التحرر من الاستعمارين البريطانيّ والفرنسيّ. فتحمّس الوطنيّون العرب لانتصارات ألمانيا خلال الحرب وراهنوا عليها في التحرّر من الاستعمار. لكن هذا لم يحصل لأسباب لا علاقة لمؤلفنا بها، وسوف أقوم بدراستها في كتاب منفرد.

بخسارة ألمانيا الحرب العالميّة الثانية، جرى تقسيمها إلى دولتين، تتبع الأولى (جمهورية ألمانيا الديمقراطيّة) الاتحاد السوفياتيّ وتعتمد الاشتراكيّة نظاماً اجتماعيّاً، فيما وقعت الدولة الثانية (جمهورية ألمانيا الإتحاديّة) تحت النفوذ الأميركيّ، بعدما اعتمدت الديمقراطيّة الغربيّة والسوق الحرّ نظاماً لها. وبالتزامن مع تداعيات الحرب العالميّة الثانية وانقسام ألمانيا إلى دولتين، حصل معظم البلدان العربيّة على استقلاله السياسيّ. لكن نظرة الدولتين الألمانيّتين إلى المنطقة العربيّة وشعوبها ظلّت تنطلق، كالسابق، من مفهوم أنّها بلدان إسلاميّة، وإن جرى التعاطي معها على أساس مصطلحات جيو- سياسيّة، كـ «الشرق الأدنى» و»الشرق الأوسط».

لقد انعكس صراع الدولتين الألمانيّتين على علاقاتهما الخارجيّة، وتحديداً في العالم الثالث الذي كان يضمّ الدول العربيّة. ومنذ البداية، عملت ألمانيا الإتحاديّة على إقصاء ألمانيا الديمقراطيّة عن الشرعيّة الدوليّة، مدّعية أنّها هي وحدها الممثل الشرعيّ للشعب الألمانيّ. بيد أنّ هذه السياسة، أدّت إلى استعار «الحرب» بين الدولتين الألمانيّتين وتحوّل البلدان العربيّة إلى ميدان لها، إثر محاولات ألمانيا الديمقراطيّة فرض نفسها في تلك البلدان. وكان لبنان من أوائل الدول العربيّة التي حاولت استغلال التناقضات الإستراتيجيّة بين الدولتين الألمانيّتين من أجل تحقيق مكاسب اقتصاديّة وثقافيّة، مع الإشارة إلى أنّ لبنان

كان منحازاً في تلك الفترة إلى المعسكر الغربيّ. كذلك، سارت مصر في الطريق نفسه رغم انحيازها إلى المعسكر الشرقيّ، وعملت على الاستفادة من مساعدات التنمية والخبرة العسكريّة الألمانيّة الغربيّة لتطوير اقتصادها وبرنامجها في التصنيع الحربيّ. لكن برلين (الشرقيّة) وإسرائيل، تمكنتا، كلّ على انفراد، من إفساد العلاقة بين القاهرة وبون. وبلغ الخلاف بين العاصمتين المذكورتين ذروته، عندما قام ڤالتر أولبرشت (Walter Ulbricht)، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطيّة، بزيارة إلى مصر عام 1965، ردّت عليها بون بالاعتراف بإسرائيل.

وفي ما يتعلق بالنظرة السلبيّة إلى الاستشراق عامّة، فإنّ الاستشراق الألمانيّ بالنسبة إلى إدوارد سعيد هو، على عكس الاستشراق البريطانيّ والفرنسيّ، استشراق بحثيّ كلاسيكيّ منزّه، إلى حدّ ما، عن الغايات الاستعماريّة. من هنا، ابتعد الألمان المعاصرون المهتمّون بدراسة الشرق الإسلاميّ عن مصطلح الاستشراق «القديم» المرتبط بالتجربة الاستعماريّة، مفضّلين مصطلح «علم الإسلاميّات»، بعدما فتح بعضهم (ڤالتر بروانه Walter Braune و(فريتس شتبات Fritz Steppat) الطريق أمام خروج الاستشراق الألمانيّ عن إطاره الفيلولوجيّ والتاريخيّ وتركيز الاهتمامات البحثيّة على قضايا المجتمعات الإسلاميّة المعاصرة.

وقد حاولت أن أبرهن، انطلاقاً من نظريّة إدوارد سعيد، بأنّ الاستشراق الألمانيّ اختلف عن غيره من الاستشراق الأوروبيّ لناحية الموضوعيّة، ضارباً مثالاً على ذلك، وهو مواقف عالِم الإسلاميّات فريتس شتبات من القضية الفلسطينيّة أثناء الحرب الباردة، ومن مسألة «الإرهاب» الإسلاميّ في فترة التعايش ما بين الشرق والغرب. وبيّنت ما تحلى به هذا العالِم من موضوعيّة تجاه هاتين المسألتين الشائكتين، اللتين تتوالى تفاعلاتهما على الساحتين الإقليميّة والدوليّة.

يتعاطى الكتاب مع ثلاث إشكاليات، **الأولى** هي مسألة توفيق ألمانيا بين سياستها الاستعماريّة ومصالحها القوميّة، وبين دعمها البلدان الإسلامية ضدّ أطماع الدول الاستعماريّة الأخرى. إمّا **الإشكالية الثانية**، فهي استخدام ألمانيا خطاباً داعماً للإسلام، فيما كانت تعمل في الوقت نفسه على تحويل الدولة العثمانيّة وممتلكاتها الآسيويّة إلى ما يشبه مستعمرة مخترقة، تجارة واقتصاداً. وأثناء الحرب الباردة، ظهرت **الإشكاليّة الثالثة**، وهي كيفيّة حفاظ ألمانيا الاتحاديّة على علاقات حسنة بالبلدان العربيّة، في وقت تقوم فيه بدعم إسرائيل ماليّاً وعسكريّاً، انطلاقاً من «عقدة الذنب» التاريخيّة تجاه اليهود.

من هنا، يطرح الكتاب فرضيّتين مركزيّتين: **الأولى** أنّ أهداف ألمانيا تجاه الدولة العثمانيّة والبلدان الإسلاميّة حتى نهاية الحرب العالميّة الأولى، لم تختلف عن تلك للدول الإمبرياليّة الأخرى، سوى في الوسائل المستخدمة لتحقيقها. فبينما توسّلت دول الاستعمار الطرق العسكريّة أو القضم للاستحواذ على البلدان الإسلاميّة، اتّبعت ألمانيا وسيلة أخرى للوصول إلى هذا الهدف، وهي ربط سياسات البلدان الإسلاميّة بها، والسيطرة التدريجيّة على أسواقها وعلى اقتصادها. أمّا **الفرضيّة الثانية**، فهي أنّ الاعتبارات الداخليّة لألمانيا الاتحاديّة (عقدة الذنب تجاه اليهود) والعلاقات مع الغرب، والمصالح السياسيّة والاقتصاديّة في الشرق الأوسط، هي التي فرضت على تلك الدولة خلال الحرب الباردة ممارسة سياسة مزدوجة تجاه الدول العربيّة وإسرائيل. فكانت تدفع إلى إسرائيل التعويضات عمّا اقترفته النازيّة بحقّ اليهود في ألمانيا، وتشتري في الوقت نفسه سكوت الدول العربيّة عن ذلك من خلال مساعدات التنمية التي كانت تقدمها لها. وقد وصلت هذه السياسة إلى طريق مسدود في عام 1965.

لقد قمت خلال السنوات الخمس عشرة المنصرمة بنشر عدد من موضوعات هذا الكتاب. لذا، قد يجد القارئ تكراراً بسيطاً هنا وهناك لبعض مداخل الفصول. ومن دون عناء، يمكنه الملاحظة أنّ موضوعات الكتاب تُدرس للمرّة الأولى، استناداً إلى وثائق غير منشورة محفوظة في دور الوثائق في كلٍّ من ألمانيا وبريطانيا. وتسهيلاً لمقاربة الموضوع، قسّمت الكتاب إلى أربعة أقسام:

تناولت في **القسم الأول** العلاقات الألمانيّة – العثمانيّة ما بين عامي 1871–1918، حيث تتبّعت سياسة ألمانيا في التغلغل في السلطنة، وبيّنت أسباب تبوئها المركز الأول فيها مقارنةً بالدول الأوروبيّة الأخرى، ورصدت أيضاً ما حصلت عليه من نفوذ سياسيّ وتقدّم على الصعيد التجاريّ، إضافة إلى المشاريع الاقتصاديّة والاستثماريّة. والجدير بالملاحظة، أنّ هذا التقارب بين ألمانيا والدولة العثمانيّة، أدّى إلى دخولهما الحرب العالميّة الأولى كحليفين رافعين شعار «الجهاد» في وجه أعدائهما. وقد أسفرت سياسة ألمانيا الإسلاميّة عن دعوات من قبل بعض المسلمين لأسلمتها، وبالتالي الاستقواء بها في وجه أطماع الدول الاستعماريّة في بلاد الإسلام.

وفي **القسم الثاني**، تناولت سياسة ألمانيا لاستغلال الدولة العثمانيّة ومنصب السلطان عبد الحميد الثاني كسلطان – خليفة ومفاعيل «الجامعة الإسلاميّة» من

أجل أغراضها الاستعماريّة، تارة في شرق إفريقيا وشمالها في عصر أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck)، وتارة أخرى في الصين أثناء عصر الإمبراطور وليم الثاني.

أمّا **القسم الثالث**، فعالجت فيه مشروع ألمانيّ مبكّر لجعل فلسطين وطناً لليهود الأوروبيّين المنصّرين، وكذلك سياسة ألمانيا تجاه «لبنان» بين عامي 1840 و1918، متناولاً خطواتها التدريجيّة للانغماس في المسألة الشرقيّة، وموقفها من عروبة فلسطين ومن المسألة اللبنانيّة. كما تناولت تعليقات الصحافة في مصر وبلاد الشام على رحلة العاهل الألمانيّ إلى الشرق عام 1898– هذه الرحلة التي كانت لها أصداؤها المحليّة والدوليّة الواسعة.

وختمت الكتاب بـ **القسم الرابع** والأخير، الذي درست فيه بإسهاب صراع الدولتين الألمانيّتين في مصر ولبنان بين عاميّ 1949 و1972، وبيّنت فيه إدعاءات كلٍّ من الدولتين الألمانيّتين أحقّيتها في تمثيل الشعب الألمانيّ، وردود الفعل المصريّة واللبنانيّة على ذلك، وكيف أنّ مصر ولبنان، كغيرهما من دول العالم الثالث، عملتا على الاستفادة من هذا الصراع في سبيل تحقيق مصالحهما. كما عالجت مسائل تتعلّق بالمواقف العادلة والنزيهة لعالِم الإسلاميّات الألمانيّ فريتس شتبات (1923–2006) من مسائل الإسلام المعاصر ومن القضايا العربيّة.

ولولا الدعم الماليّ المقدم لي من قبل «مؤسسة ألكسندر فون هومبولدت» (Alexander un Humboldt-Stiftung)، لما وجد هذا الكتاب طريقه إلى النشر. ولصديقي البروفسور أكسل هافمان (Axel Havemann)، الأستاذ في «جامعة برلين الحرّة (Freie Universität Berlin) كلّ محبة وعرفان لما أبداه من دعم ومساندة في سبيل نشر هذا الكتاب. وأوجّه الشكر كذلك إلى صديقي الدكتور أحمد حطيط، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانيّة، لما أبداه من ملاحظات تتعلّق بالكتاب. وللصديق الدكتور رضوان السيّد كلّ المحبة الصادقة والاحترام لحثّه لي على جعل الكتاب وثيقة علمية بمتناول الجميع. أمّا الصديق والأخ الدكتور محمد نادر سراج، أستاذ اللسانيّات، فله مني كلّ الامتنان والتقدير على تلطفه بقراءة بعض أجزاء من الكتاب. كذلك أشكر الصديق الدكتور ميشال عبد المسيح، أستاذ التربية في الجامعة اللبنانية والمدير السابق للفرع الثاني في كليّة التربية، على إبدائه ملاحظات تتعلّق بالكتاب. وأخيراً، للسيد عبد المسيح أبو جودة، صاحب «دار الفرات» الشكر الجزيل على طباعته الكتاب وتوزيعه.

ومسك الختام، تثمين الدور المسوّغ الذي قامت به ولا تزال ألمانيا، الدولة والمؤسّسات الجامعيّة والبحثيّة ودور المحفوظات، في إغناء مساري العلميّ، وفي إتاحة الفرصة أمامي، وأمام العديد من باحثي منطقة الشرق الأوسط، للتزوّد بثقافة علميّة حديثة. فالشكر الجزيل لأستاذي عالم الإسلاميّات البروفسور فريتس شتبات مترحماً عليه، ولولا دعمه الكريم ما تمكّنت من زيارة ألمانيا بصورة منتظمة خلال السنوات الخمس عشرة المنصرمة لجمع المواد الوثائقيّة لهذا الكتاب. فكان لي معيناً ومرشداً في مساري العلميّ، بما في ذلك دعمي للحصول على منح للبحث العلميّ من مؤسسات ألمانيّة عريقة، وهي «الهيئة الألمانيّة للتبادل العلميّ» (DAAD) و«مؤسسة الكسندر فون هومبولدت» (Alexander von Humboldt- Stiftung)، و«مركز دراسات الشرق الحديث» في برلين (Zentrum Moderner Orient)، بشخص مديرته الأستاذة أولريكه فرايتاغ (Prof. Dr.Ulrike Freitag). فلهم جميعاً مني جزيل الشكر لما وفّروه لي من دعم وإمكانات بحثيّة.

وبفضل هذا الدعم، تسنّى لي أن أسلّط الضوء على التاريخ الحديث والمعاصر من بوابته الأوروبيّ، والألمانيّة تحديداً. وقد وضعت معارفي العلميّة في خدمة طلابي في الجامعة اللبنانيّة على مدى العقدين المنصرمين، ورفدت الصحافة اللبنانيّة والدوريّات العلميّة بالعديد من الدراسات الموثّقة حول المسائل الألمانيّة والعثمانيّة والعربيّة. وهاأنذا أجمع ما يتعلّق منها بألمانيا والإسلام بين دفتيّ هذا الكتاب تسهيلاً للقارئ العربيّ. فلألمانيا، التي أثبتت على الدوام عمق صداقتها لبلدان المنطقة، خالص شكري وامتناني. فهي التي فتحت أمام عقلي وناظريّ إمكانيّة التملّي من كنوزها العلميّة، وطوّرت زادي العلميّ وأسلوبي المنهجيّ وطريقة قراءتي للأحداث، بما في ذلك أحداث منطقتي، الشرق الأوسط. أخيراً، وفي هذه المناسبة، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الحاج توفيق الحوري، رئيس «جمعية البرّ والإحسان»، الذي كان لي خير معين وموجّه في سلوكي طريق البحث العمليّ من بوابته الألمانيّة.

بيروت في 5 كانون الثاني 2007

عبد الرؤوف سنّو

القسم الأول

العلاقات الألمانيّة ـ العثمانيّة

1871 ـ 1918

ألمانيا وسياسة «الاندفاع نحو الشرق»
العلاقات الألمانيّة ــ العثمانيّة 1871 ـ 1914

إنّ فصلاً واحداً أو عدة فصول، قد لا تفي المصالح الألمانيّة في الشرق حتى الحرب العالميّة الأولى حقّها من البحث، على الرغم من أنّ تلك المصالح قد بدأت متأخرة نسبيّاً عن غيرها من مصالح الدول الأوروبيّة الأخرى في تلك المنطقة، واتّخذت منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر منحى خاصاً تحت شعار «الزحف نحو الشرق»(Drang nach dem Osten). وهذا يعود بالطبع إلى تشعّب المصالح الألمانيّة في المنطقة وتضاربها مع مصالح دول إمبرياليّة أخرى وتأثرها بالجيوبوليتيك والجيوستراتيجيك وتأثيرها فيهما. وعندما نقول «المصالح الألمانيّة في الشرق»، فإنّنا نقصد بذلك علاقات ألمانيا مع الدولة العثمانيّة في مناطقها الآسيويّة، علماً أنّ الدولة العثمانيّة كانت عند بداية القرن التاسع عشر، رغم ما لحق بها من هزائم، لا تزال تحتفظ بآسيا الصغرى وبالأقاليم العربيّة والقسم الأكبر من شبه جزيرة البلقان، وفوق ذلك الممرّات الإستراتيجيّة كالدردنيل والبوسفور. وقُبيل إندلاع الحرب العالميّة الأولى، كان المدّ الإمبريالي الأوروبيّ قد قضم ولايات السلطنة العثمانيّة في شمال إفريقيا، فضلاً عن مصر والسودان، فيما زال الوجود العثمانيّ عن معظم تركيا الأوروبيّة.

إنّنا نطرح الفرضية، بأنّ الاعتبارات الاقتصاديّة الألمانيّة، كتراكم رأس المال والنمو الصاعق للصناعة ومتطلباتها، مقرونة بإستراتيجيّة ألمانيا الإمبرياليّة وأهميّة الدولة العثمانيّة بولاياتها الآسيويّة، هي التي فرضت على ألمانيا سياستها في «الاندفاع نحو الشرق» وإدخال الدولة العثمانيّة ضمن نسق سياستها العالميّة.

1 ـ ألمانيا والتغلغل الأوروبيّ في السلطنة العثمانية قبل عام 1870

منذ أن أخذ الاعياء يدبّ في كيان السلطنة العثمانية في نهاية القرن السابع عشر، ويظهر بوضوح في القرنين التاليين، ظهر في التاريخ والأدب السياسيّ ما يسمى اصطلاحاً «المسألة الشرقيّة» (The Eastern Question)، التي شملت باختصار جميع المشكلات التي ارتبطت بانهيار السلطنة داخليّاً وثورات الشعوب التي حكمتها، وتضارب المصالح الأوروبيّة وتشابكها في الدولة العثمانيّة، وتدخّل الدول الكبرى في عمليّة الانهيار العثمانيّ.

وفيما سارت كلّ من بريطانيا وفرنسا، لأسباب إستراتيجيّة واقتصاديّة، في سياسة الحفاظ على الدولة العثمانيّة ـ على أقلّ تقدير حتى نهاية القرن الثامن عشر ـ ومحاصرة روسيا القيصريّة داخل البحر الأسود وإغلاق الممرّات العثمانيّة في وجهها، ظلّت العوامل الدينيّة والسياسيّة والإستراتيجيّة والاقتصاديّة تدفع روسيا للسيطرة على الممرّات وبالتالي على العاصمة العثمانيّة. لكن هذه السياسة، اصطدمت في كلّ مرّة بمصالح دول أوروبيّة أخرى. وكما ذكرنا، فقد عارضت بريطانيا وفرنسا القضاء على السلطنة لأسباب إستراتيجيّة واقتصاديّة، بينما نازعت النمسا روسيا على الزعامة والنفوذ في البلقان. وكانت النمسا قد أوقفت نزاعاتها الحربيّة مع السلطنة نهاية القرن الثامن عشر بعدما «تشبّعت» وحقّقت معظم أهدافها السياسيّة، ولم يتبق لها أطماع سوى في البوسنة والهرسك، اللتين ضمّتهما إليها عام 1908.

وبسبب مشاكلهما القوميّة، لحقت ألمانيا وإيطاليا متأخرتين بالركب الاستعماريّ الموجّه ضدّ السلطنة العثمانيّة. فاتبعت ألمانيا نهجاً جديداً للتغلغل الإمبرياليّ في الدولة العثمانيّة، يستبعد الاحتلال العسكريّ ويقوم على التغلغل الاقتصاديّ، وهو ما سنبحثه بعد قليل، في حين سارت إيطاليا في خطى الدول الاستعماريّة الكبرى، واستولت على طرابلس الغرب عام 1911.

ورغم تضارب مصالح الدول الأوروبيّة في الدولة العثمانيّة، فإنّها اتبعت سياسة واحدة وهي سلب السلطنة ونهبها مستخدمة في ذلك «عهود الأمان» (= الامتيازات Capitulations) العثمانيّة وسيلةً لتحقيق أهدافها. ولم يعد باستطاعة السلطان العثمانيّ أن يفرض إرادته على رعاياه من المسيحيّين، أو

أن يحدّد الضريبة الجمركيّة على التصدير والاستيراد من السلطنة وإليها، ولا أن يفرض على التجار الأجانب ضريبة الجمارك على إدخال سلعهم إلى الممتلكات العثمانيّة[1]. باختصار، كانت «الامتيازات» وبالاً على الاقتصاد والتجارة العثمانيّة، إذ أتاحت دخول السلع الأوروبيّة إلى الأسواق العثمانيّة بأفضل الشروط، فيما كانت المنتجات العثمانيّة ذات النمط الإقطاعي عاجزة عن التسويق والمنافسة في الأسواق الأوروبيّة، بسبب أنظمة الحماية الجمركيّة وجودة السلع الأوروبيّة ورخصها مقارنة بالسلع العثمانيّة. فانهارت تبعاً لذلك بعض الصناعات التقليديّة العثمانيّة. وعندما حاولت الدولة العثمانيّة خلال مؤتمر باريس عام 1856 إلغاء الامتيازات، رفضت الدول الأجنبيّة الطلب العثمانيّ بحجّة أنّ إلغاءها سوف يجعل من رعاياها ومن المحميّين تحت سلطة الحكّام العثمانيين وتعسفهم.

لفترة طويلة، ظلّت بريطانيا وتلتها فرنسا تهيمنان على التجارة في الدولة العثمانيّة. لكن مركزهما تراجع بشكل ملحوظ في تجارة التصدير إلى السلطنة مع تدفّق منتجات دول أوروبيّة أخرى منذ الربع الأخير من القرن التاسع. ومع ذلك، حافظت بريطانيا على مركزها الأول بين الدول المستوردة من الدولة العثمانيّة[2].

وإلى جانب الاختراق التجاريّ، وجدت الرأسماليّة الأوروبيّة وسيلة أخرى للتغلغل في السلطنة، وهي منح القروض إلى الدولة العثمانيّة وتوظيف الأموال في مشاريع اقتصاديّة وصناعيّة ومنجميّة وزراعيّة. فأدّت سياسة الدولة العثمانيّة، التي اعتمدت على الاستدانة من البنوك الأجنبيّة، إلى إفلاسها في عام 1876 وتوقّفها عن دفع فوائد ديونها، ممّا أفسح في المجال أمام الدول الأوروبيّة إحكام الطوق حول عنق السلطنة من خلال تأسيس «مجلس الدين العثمانيّ العام» (Administration de la Dette Publique Ottomane) عام 1881، الذي وضع ماليّة الدولة تحت إشرافه. أمّا الوجه الآخر لتغلغل الرأسمال الأجنبيّ، فكان في شكل امتيازات لبناء خطوط السكك الحديديّة، وشقّ الطرقات، وبناء المرافئ، وتأسيس البنوك والاستثمار الصناعيّ والمنجميّ والزراعيّ[3].

وإلى جانب التسّرب السياسيّ والاقتصاديّ والتجاريّ والرأسماليّ، سارت الدول الكبرى في سياسة التغلغل الاستشراقيّ والدينيّ ـ الثقافيّ، وذلك لخلق مناطق نفوذ إيديولوجيّة وثقافيّة لها. وحيث هناك تجارة ورساميل ومستعمرات ومناطق يجب اختراقها، كان المستشرقون والمبشّرون سباقين إلى تلك المناطق. وفي ذروة المدّ الإمبريالي الأوروبيّ، كان النشاط الاستشراقيّ الفردي قد أخذ منذ منتصف القرن التاسع عشر يتراجع لصالح الاستشراق المؤسساتيّ، الذي يعتمد في وجوده على الدعمين الماديّ والمعنويّ من الحكومات الغربيّة. ونتيجة لذلك، شهدت المناطق العثمانيّة هجمة استشراقيّة للدول الأوروبيّة والولايات المتحدة الأميركيّة والمنظمة الصهيونيّة أسفرت عن تأسيس العديد من المؤسسات التعليميّة والاستشفائيّة ومراكز الاستشراق، ووضع دراسات استشراقيّة واستكشافيّة حول الثقافة والعلوم ووسائل الإنتاج والحياة السكّانيّة والأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة في الدولة العثمانيّة، وكانت كلّها تصبّ في نهاية الأمر في مصلحة الهيمنة الاستعماريّة[4].

وبفعل الاختراقات المتعددة الأوجه للإمبرياليّة الغربيّة، رأى عدد من سلاطين آل عثمان وأعوانهم من المصلحين ضرورة إصلاح الدولة، وإنّ يكن بالإقتباس عن الغرب المسيحيّ. ورغم تطبيق العديد من الإصلاحات خلال القرن التاسع عشر، والتي يجب إلاّ يُقلّل من شأنها في عمليّة تحديث الدولة وعلمنتها، إلاّ أنّها لم تستطع أن توقف تدهور الدولة ومؤسساتها، وذلك بسبب طبيعة السلطة الحاكمة، والتناقضات الداخليّة، والمصالح المتضاربة للدول الكبرى في السلطنة[5].

وبينما استطاعت الدول الأوروبيّة الرئيسيّة أن تحقّق قفزات نوعيّة في علاقاتها بالدولة العثمانيّة، سواء أكانت سلماً عن طريق الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة والتجاريّة والثقافيّة، أو عسكريّة من خلال اقتطاع أجزاء من السلطنة، فقد اتّسمت العلاقات الألمانيّة ـ العثمانيّة، حتى قيام ألمانيا الموحّدة في عام 1871، بالضعف، واقتصرت على اهتمامات استشراقيّة وتبشيريّة واستيطانيّة ومصالح تجاريّة غير متينة، فضلاً عن نفوذ سياسيّ واهٍ.

وتعود الاهتمامات الاستشراقيّة الألمانيّة إلى العصور الوسطى مروراً بعصر

النهضة حين استحدثت في الجامعات والمعاهد الألمانيّة كراسي لتدريس اللغات والآداب الشرقيّة، وترجمت أهمّ الأعمال باللغة العربيّة، وفي مقدمها القرآن الكريم[6]. وبتأسيس «جمعيّة المستشرقين الألمان» (Deutsche Morgenländische Gesellschaft) في منتصف القرن التاسع عشر، انتقل الاستشراق الألمانيّ من مجاله الفرديّ إلى مجاله المؤسساتيّ، حيث تأسس العديد من مؤسسات الاستشراق الألمانيّة. ومنذ بداية القرن التاسع عشر، انتقلت اهتمامات الألمان من مجالها الاستشراقيّ الدينيّ الفيلولوجيّ إلى إطارها الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والتاريخيّ والأثريّ. فظهرت دراسات جليلة حول الطوائف الدينيّة في الشرق، ووُضعت مؤلفات في التاريخ والآثار والأطالس الجغرافيّة تصف المناطق العربيّة الخاضعة للحكم العثمانيّ. كما تناولت دراسات تاريخيّة وسياسيّة ألمانيّة الدولة العثمانيّة وولاياتها وأوضاعها من منظار أوروبيّ. ومنذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر، أخذت تظهر دراسات حول التجارة والاقتصاد وخطوط المواصلات في الشرق وأهمّيتها بالنسبة إلى أوروبا[7]. كما وُضعت دراسات تبحث سُبل استيطان ألمانيّ في ممتلكات الدولة العثمانيّة[8].

وبالانتقال إلى النشاطات التبشيريّة الألمانيّة في الشرق، نرى أنّه لا يمكن الحديث، حتى عام 1841، عن تمثيل تبشيريّ ألمانيّ في الدولة العثمانيّة. لكن قيام «مطرانيّة القدس الإنجيليّة»، بشراكة بروسيّة ـ بريطانيّة عام 1842، واعتراف الباب العالي بالملّة البروتستانتيّة عام 1850، وضعا الأُسس للنشاطات التبشيريّة الألمانيّة. ففي عام 1846 وفد إلى فلسطين مبشّرون تابعون لـ «أخوّة سان كريشونا» (Der Pilgermissionsanstalt auf. St.Chrischona)، ولحقت بهم بعد سنوات قليلة إلى القدس والآستانة والإسكندرية «شمّاسات القيصرزفْرت» (Kaiserswerther Diakonissenanstalt am Rhein) و«جمعيّة بيت المقدس» (Der Jerusalemsverein)، والراهب يوهان شنلّر (Johann Schneller). كما تأسّس العديد من المؤسسات التعليميّة والصحيّة ودور الأيتام الألمانيّة في أنحاء السلطنة[9].

والمعروف، أنّ حركة الاستيطان في أراضي الدولة العثمانيّة قد حُمِلت أصلاً على أكتاف المبشّرين، إلاّ أنّها شغلت، مع ذلك، الرأي العام الألمانيّ

بمختلف فئاته وطبقاته منذ العشرينات من القرن التاسع عشر: طبقات الشعب الفقيرة من الفلاحين والحرفيين والعمال الساعين لفرص عمل أفضل، رجال الصناعة الباحثين عن المواد الخامّ لصناعاتهم والأسواق لتصريف سلعهم، أصحاب الرساميل الساعين إلى توظيف أموالهم، شركات المقاولات الساعية وراء مشاريع تدعمها البنوك، وأخيراً، الأفراد المدفوعون دينيّاً إلى الاستيطان في الأراضي المقدّسة في فلسطين.

ومن الشخصيات الألمانيّة التي لفتت الانتباه إلى الاستيطان في الدولة العثمانيّة قبل توحيد ألمانيا: كارستن نيبور (Carstens Niebuhr)، والكونت پوكلر (Graf Puckler)، وهلموت فون مولتكه (Helmuth von Moltke)، وفريدريك ليست (Friedrich List)، وفرديناند لاسال (Ferdinand Lassalle)، ووليم روشر (Wilhelm Roscher)، والأمير كلودفيغ تسو هوهنلوهي شيلنغسفورست (Chlodwig zu Hohenlohe Schillingsfürst)، وعالِم الآثار لودفيغ روس (Ludwig Ross) وغيرهم. أمّا أهمّ المشاريع الاستعماريّة الألمانيّة في القرن التاسع عشر، ومعظمها لم يكتب لها النجاح، فهي: مستعمرة «هيركلي» (Herakli)، بالقرب من أثينا (العشرينات)، واستعمار مناطق في آسيا الصغرى (منذ الثلاثينات)، ومشروع «مدن الهنزا» (Hansestädte) لشراء جزر الأرخبيل اليونانيّة وزراعة القطن وتربية الحرير فيها وتصنيعهما وبيع الإنتاج محليّاً لضرب المنافسة الفرنسيّة والنمساويّة والبلجيكيّة (أواخر الثلاثينات)، ومشروع تدويل القدس وتوطين اليهود من خلال «مطرانية القدس الإنجيليّة» (منذ أوائل الأربعينات)، ومشروع استيطان منطقة الدانوب الأسفل وبلغاريا ومقدونيا (منذ الأربعينات)، ومشروع استعمار فلسطين (منذ الأربعينات)، ومشروع توطين فقراء هسّن (Hessen) وڤورتمبرغ (Württemberg) في نواحي حوران وشرق الأردن[10].

وعلى الرغم من فشل معظم المشاريع الاستيطانيّة هذه، فقد تمكّنت جاليات ألمانيّة، وإن بأعداد قليلة، من الاستيطان في الآستانة، وسمرنة، وبيروت والقدس. إنّ الألمان الوحيدين الذين حقّقوا نجاحاً طويل الأمدّ في حقل الاستعمار كانوا من «جماعة الهيكل الألمانيّة» (Deutsche Temple - Gesellschaft)، التي انشقّ أعضاؤها عن الكنيسة البروتستانتيّة الألمانيّة في

الخمسينات من القرن التاسع عشر، ونزحوا في أواخر الستينات إلى فلسطين وأسّسوا - بعد صدور مرسوم الاستيطان العثمانيّ لعام 1867 الذي سمح للأجانب بالتملّك - مستعمرات في حيفا ويافا/ سارونا والقدس. والجدير بالذكر، أنّ جماعة الهيكل كانوا المستعمرين الألمان الوحيدين الذين حصلوا «لأسباب إنسانيّة» على دعم دبلوماسيّ من «إتحاد شمال ألمانيا» (Norddeutscher Bund) لمشاريعهم الاستيطانيّة في الدولة العثمانيّة[11].

وعلى صعيد العلاقات التجاريّة بين الدويلات الألمانيّة والسلطنة العثمانيّة، فرغم توقيع بروسيا في عام 1761 على «معاهدة صداقة وتجارة (Freundschafts- Handels -und Schiffahrtsvertrag) مع السلطنة وتجديدها في عاميّ 1790 و1803، وعقد «مدن الهنزا» في عام 1839 و«الإتحاد الجمركيّ» (Der Zollverein) خلال عاميّ 1840 و1862 اتفاقات تجاريّة وملاحيّة مع السلطنة العثمانيّة على نسق معاهدات الامتيازات، وبخاصّة معاهدة بلطا ليمان لعام 1838[12]، ظلّ مستوى التجارة الألمانيّة مع الدولة العثمانيّة خلف الدول الأوروبيّة الرئيسيّة. وهذا يعود إلى ضعف الصناعة الألمانيّة نفسها، التي كانت أقلّ تطوّراً من صناعات الدول الأوروبيّة الرئيسيّة الأخرى المهتمّة بالتجارة الشرقيّة، وإلى تمزّق السوق الألمانيّة الداخليّة، على أقلّ تقدير حتى قيام «الإتحاد الجمركيّ» عام 1834، والتشرذم السياسيّ حتى عام 1871، والحصار القاريّ عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التالي، ونظرة الدولة العثمانيّة إلى بروسيا على أنّها دولة أوروبيّة من الدرجة الثانية، وأخيراً، الافتقار إلى وكالات تجارية ألمانيّة في السلطنة، وإلى تمثيل قنصليّ متمرّس، وإلى بحريّة ألمانيّة تحمي التجارة الألمانيّة في طريقها إلى المتوسط من هجمات دويلات «القرصنة» في شمال إفريقيا.

وبالنسبة إلى السياسة، تعود العلاقات الألمانيّة - العثمانيّة إلى فترة «حرب السبع سنوات» (1756 - 1763)، عندما حاولت بروسيا من دون نجاح جرّ الدولة العثمانيّة إلى تحالف معها موجه ضدّ كلّ من روسيا والنمسا. لكن ضعف الدبلوماسيّة البروسيّة في الآستانة وعدم رغبة الباب العالي في التورّط بـ«المسألة الأوروبيّة» أفشلا المشروع[13]. ورغم هذا الإخفاق، لم تتوان بروسيا، ولأسباب تتعلق بالتوازن الأوروبيّ، عن مساعدة الدولة العثمانيّة

لإنقاذها من براثن روسيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وتمثّل الفترة الممتدّة ما بين صلح أدرنة عام 1829 وانتهاء الأزمة المصريّة في عام 1840، نقطة تحوّل مهمّة في السياسة الألمانيّة تجاه المسألة الشرقيّة. فخلال مفاوضات السلام بين روسيا والسلطنة عام 1829، توسطت بروسيا بين الدولتين من خلال إيفاد الجنرال موفلينغ (Müffling)[14]. وبموافقة الإمبراطور فريدريك وليم الثالث (.Friedrich Wilhelm III)، وصل إلى الآستانة عام 1835 الضابط البروسيّ هلموت فون مولتكه (Helmuth von Moltke) في زيارة خاصّة تستغرق ستة أشهر. ولكن هذه الزيارة تحوّلت إلى إقامة دامت أربع سنوات قضّاها مولتكه كمستشار في إعادة تنظيم الجيش العثمانيّ. كما قام مولتكه بدور بارز في إعادة تنظيم الدفاعات العثمانيّة في شمال سوريّة والأناضول قُبيل معركة نصبين عام 1839 بين الجيش العثمانيّ وجيش محمد علي باشا والي مصر[15]. إنّ محاولة السلطان محمود الثاني إصلاح الجيش العثمانيّ بالنظريات الغربيّة، وإعجابه بمستوى الجيش البروسيّ[16]، ومساعي روسيا إلى عرقلة استعانة السلطنة بمستشارين عسكريين بريطانيّين، أفسح في المجال أمام بروسيا لزيادة تورّطها في المسألة الشرقيّة. ففي العام 1837، أرسلت الحكومة البروسيّة ضباطاً آخرين للخدمة في الجيش العثمانيّ.

وتمثّل فترة انتقال الحكم من فريدريك وليم الثالث إلى فريدريك وليم الرابع أدقّ مراحل المسألة الشرقيّة حسماً، وهي تحجيم محمد علي باشا على طاولة المفاوضات في لندن، ومن ثمّ عسكريّاً. وعلى الرغم من أنّ بروسيا أرادت أن تكون مشاركتها في المؤتمر معنويّة[17]، إلاّ أنّ هذه المشاركة سرعان ما تحوّلت إلى مزيد من التدخّل في أمور المشرق العثمانيّ. فبعد قليل على انتهاء «المسألة المصريّة»، أعلنت بروسيا عن مشروع سياسيّ أقلق الحكومة العثمانيّة والدوائر الدبلوماسيّة الغربيّة، وهو تدويل الأماكن المقدّسة في فلسطين ووضعها تحت إشراف الدول الأوروبيّة الكبرى[18]. وما لبثت بروسيا أن عقدت مع بريطانيا اتفاقيّة «مطرانيّة القدس الإنجيليّة»، التي فاقت مدلولاتها السياسيّة مسألة استيطان بضعة مبشّرين ألمان في ممتلكات الدولة العثمانيّة. كانت بروسيا تسعى إلى توطين اليهود في فلسطين والحصول بالتالي على نفوذ لدى الباب العالي[19].

ونتيجة للخلل الذي أصاب «التناغم الأوروبيّ» (The European Concert) خلال أدقّ مراحل الأزمة الشرقيّة، ولا سيما حرب القرم (1853 ـ 1856)، فضّلت بروسيا عدم التورّط في المسألة أو الانضمام إلى التحالف المعادي لروسيا[20]. كما وقفت بروسيا خلال مؤتمر لندن في 1870[21] موقفا داعماً للدبلوماسيّة الروسيّة في مساعيها للتنصل من بنود معاهدة باريس لعام 1856، المتعلقة بحياد البحر الأسود. كذلك، سارت في سياسة للحفاظ على توازن مصالحها بين كلّ من روسيا والنمسا/ هنغاريا. ومع ذلك، أتاحت «عودة الوئام» إلى «التناغم الأوروبيّ» حول المسألة اللبنانيّة عام 1860، إلى عودة الحيويّة مجدّداً إلى الدبلوماسيّة البروسيّة في المسألة الشرقيّة. فقبل ذلك بقليل، شاركت بروسيا الدول الكبرى في مشروع تقسيم «لبنان» (نظام القائمقاميتين). وعلى إثر حوادث الستينات، كانت بروسيا إحدى الدول الكبرى التي وافقت على نزول القوات الفرنسيّة على الساحل اللبنانيّ. كما شاركت بروسيا في وضع نظام المتصرفيّة في عام 1861 وتعديله عام 1864[21]. وأخيراً، ساهمت في وضع حدّ للاضطرابات التي اندلعت في جزيرة كريت من خلال دعوة بسمارك، رئيس وزراء «إتحاد شمال ألمانيا»، في كانون الثاني 1869 الدول الموقّعة على معاهدة باريس إلى مؤتمر في العاصمة الفرنسيّة لبحث المسألة الكريتيّة[22].

2 ـ بسمارك والمسألة الشرقيّة

ـ الموقف السياسيّ

بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا والدويلات الألمانيّة، وقيام الدولة الألمانيّة الموحّدة في كانون الثاني عام 1871، سار بسمارك، رئيس الوزراء الألمانيّ، في سياسة تقوم على توازن القوى في أوروبا في سبيل الحفاظ على السلام في وسط القارة، وبالتالي على مكاسب ألمانيا من الحرب مع فرنسا (قضية الألزاس واللورين). فمن خلال سلسلة من التحالفات: مع روسيا والنمسا «عصبة الأباطرة الثلاثة» (Drei Kaisersbund) منذ 1872، ومع النمسا/هنغاريا (1879)، ومع النمسا / هنغاريا وإيطاليا (1882)، ومع روسيا سرّاً (1887)، حاول بسمارك أن يعزل فرنسا ويحمي بلاده من شهوات انتقامها. كما قامت

سياسة بسمارك على منع قيام تحالف روسيّ - فرنسيّ، أو بريطانيّ - فرنسيّ، أو بريطانيّ - روسيّ ضدّ بلاده، وذلك من خلال اللعب على التناقضات الإمبرياليّة لتلك الدولة وبخاصّة في المسألة الشرقيّة. لقد تضاربت المصالح البريطانيّة - الفرنسيّة في مصر، والمصالح البريطانيّة - الروسيّة في الآستانة والممرّات، والمصالح الإيطاليّة - الفرنسيّة حول تونس، في حين كانت ألمانيا في تلك المرحلة غير مهتمّة بالمسألة الشرقيّة. ومن إشارات بسمارك حول عدم اهتمامه بتلك المسألة وتعقيداتها وما قد تعكسه على التوازن والسلام الأوروبيّين، قوله في عام 1867: «**..علينا إلاّ ننسى...إنّه ليس لدينا في هذه المسألة مصلحة مباشرة، بلّ إنّ سياستنا سوف تسير لمصلحة وضعنا الأوروبيّ بحرّية ومن دون أيّة عقبات... إنّ الأوضاع في تركيا عامة لا تمسّنا مباشرة، بل ما يمسّنا هو فقط تأثيرها الذي قد ينعكس على علاقاتنا التي نمارسها مع الدول الكبرى**»[23]. وخلال الأزمة البلقانيّة لعام 1875، وقُبيل أشهر قليلة على إندلاع الحرب بين روسيا والسلطنة العثمانيّة (1877 - 1878)، قال بسمارك في الريشستاغ ((Reichstag بتاريخ 5 كانون الثاني عام 1876: «... **إنّي أنصح بعدم التدخّل في ما يحدث، طالما لا أرى مصلحة لألمانيا في المسألة الشرقيّة، التي... لا تساوي قيمة عظمة جنديّ بوميراني**»[24]. من هنا، عمل بسمارك أثناء انعقاد مؤتمر برلين على توجيه أنظار بريطانيا إلى مصر، وفرنسا إلى تونس، في محاولة منه لإشغال الدول الكبرى في قضايا الاستعمار خلال القارة الأوروبيّة.

لقد رأى بسمارك أن تضارب مصالح الدول الكبرى على أطراف أوروبا يُبعد قيام جبهة أوروبيّة موحّدة ضدّ بلاده ويحرّرها من عقدة الجيوبوليتيك، وهي الحرب على جبهتين (نظرية الكماشة). وبعد قيام «عصبة الأباطرة الثلاثة»، حاول بسمارك أن يخفّف من حدة التناقضات الروسيّة - النمساويّة / الهنغاريّة حول البلقان، والتي أعتقد أنّها تؤثّر في وضع ألمانيا الدقيق في التوازن الأوروبيّ الذي وضع أسسه بنفسه. ومع ذلك، رأى أنّ مصلحة بلاده تفرض عليه، من ناحية دعم النمسا الجرمانيّة والحفاظ عليها في وجه روسيا السلافيّة، ومن ناحية أخرى عدم تحدّي طموحات روسيا في المسألة الشرقيّة، قدر الإمكان.

ففي عام 1872، وعلى إثر تدخّل القنصل الألمانيّ في القدس، كارل فون التن (Karl von Alten) في النزاع بين رجال الدين الأرثوذكس اليونانيّين وممثليّ السياسة الروسيّة هناك ضدّ المصالح الروسيّة، وانزعاج الدوائر الدبلوماسيّة في بطرسبورغ من ذلك، اضطرّ بسمارك إلى إرسال تعليماته إلى البعثات الدبلوماسيّة الألمانيّة في الشرق «**بعدم التدخّل في الشؤون السياسيّة للمنطقة**»[25]. وفي الحرب الروسيّة - العثمانيّة 1877 - 1878، رأى بسمارك أفضل حلّ للمسألة الشرقيّة التي هددت التناغم الأوروبيّ. فإذا ما استولت روسيا على الممرّات العثمانيّة، فإن ذلك سوف يؤدّي إلى ناحيتين إيجابيتين لصالح ألمانيا، وهما: اضعاف القدرات العسكريّة الروسيّة بتحميلها أعباء حماية الممرّات، وأنّ تقدّر روسيا لألمانيا تأييدها لها في تلك المسألة. ولكن موقف بريطانيا الرافض لهيمنة روسيّة في الممرّات، وضعف التأييد الفرنسيّ لروسيا، وعدم وصول الجيوش الروسيّة إلى العاصمة العثمانيّة، جاءت معاكسة لنوايا بسمارك[26].

إنّ سياسة بسمارك خلال «مؤتمر برلين» (1878)، المنسجمة مع سياسة كلّ من بريطانيا والنمسا/هنغاريا، وتأييده الدولة العثمانيّة والنمسا/ هنغاريا في مسألة الجبل الأسود (1880)، لم تُرض روسيا، ودفعتها بعد وفاة رئيس وزرائها ألكسندر غورتشاكوف (Aleksandr Gortchakov) عام 1883 إلى التقرّب من فرنسا. وإزاء التقارب الروسيّ - الفرنسيّ، سعى بسمارك إلى استغلال الدولة العثمانيّة في لعبة التوازن الأوروبيّ، وبخاصّة مع روسيا، والتقرّب من السلطنة. فعاد عن موقفه في دعم احتلال روسيا للممرّات، ورأى ضرورة دعم السلطان العثمانيّ بوجه المخطّطات الروسيّة، لأنّ احتلال روسيا للآستانة والممرّات سوف يؤثّر في وضع النمسا/هنغاريا في البلقان وأيضاً في «عصبة الأباطرة الثلاثة». ولهذا، عمل بسمارك على كسب الدولة العثمانيّة كـ«صديق» لألمانيا من خلال إصلاح الإدارة العثمانيّة (بعثة ڤتندروف Wittendorf 1880) وإعادة تنظيم الجيش العثمانيّ (بعثتا أوتو كيلر Otto Kähler 1882 وفون در غولتس Von der Goltz 1883)، أو تزويد الجيش العثمانيّ بالأسلحة (1883)، من دون التورّط في تحالف مع السلطنة، على عكس ما كان يريده العسكريّون الألمان، وفي مقدمهم الجنرال ڤالدرسي

(Waldersee) بأن تقوم ألمانيا بتقوية الدولة العثمانيّة عسكريّاً لاستخدامها كحليف لها في أيّة حرب ألمانيّة وقائيّة مقبلة ضدّ روسيا أو ضدّ فرنسا. وكان هدف بسمارك، كما شرحه في أيار وتموز عام 1880، ليس تحقيق أهداف سياسيّة، وإنّما الحصول على مزيد من النفوذ في الدولة العثمانيّة، واستخدام الجيش العثمانيّ، المزود بالسلاح الألمانيّ وتحت الإشراف الألمانيّ، ضدّ روسيا في حال أصبحت هذه الدولة، عدوّة السلطنة، عدوّة لألمانيا أيضاً[27].

ولتنفيذ هذه السياسة، اختار بسمارك أفضل الدبلوماسيين الألمان للعمل في الدولة العثمانيّة. فإلى جانب الغِراف فون هاتسفلدت ـ ڤيلدنبورغ (Von Hatzfeldt-Wildenburg)، الذي عمل فترة قصيرة في بداية الثمانينات كسفير لبلاده في العاصمة العثمانيّة (1878 ـ 1881)، فإن السفير فون رادوڤيتس (Von Radowitz) هو الذي قاد سياسة بسمارك في الدولة العثمانيّة إلى طريقها المنشود طوال عقد من الزمن (1882 ـ 1892)[28].

وفي رأينا، لم يخرج بسمارك ما بين عاميّ 1880 ـ 1883 عن سياسته المتحفّظة تجاه المسألة الشرقيّة، إذ أنّ تسليح الجيش العثمانيّ وتزويده بالمستشارين الألمان كان يخدم سياسته في التوازن الأوروبيّ وبخاصّة تجاه روسيا.

إنّ إدراك بسمارك أهمّية الدولة العثمانيّة في التوازن الأوروبيّ من دون التورّط في تعقيدات المسألة الشرقيّة، يتجلّى بوضوح في رفضه طلب السلطان عبد الحميد الثاني تشكيل تحالف من السلطنة وألمانيا والنمسا/ هنغاريا موجّه ضدّ روسيا وفرنسا (1883)، أو في دخول الدولة العثمانيّة في «الحلف الثلاثيّ» (ألمانيا والنمسا/ هنغاريا وإيطاليا) عام 1887، وفي عدم التورّط في المسألة البلغاريّة (1885 ـ 1887)، وأخيراً، في عقده معاهدة سرّيّة مع روسيا في حزيران 1887 بهدف شقّ التقارب الروسيّ ـ الفرنسيّ. وقد احتوت المعاهدة مع روسيا على تعهّد ألمانيّ بدعم احتلال روسيا للممرّات والآستانة، مقابل تعهّد روسيا بالوقوف على الحياد في حال إندلاع حرب ألمانيّة ـ فرنسيّة[29]. ولكي يكبّل بسمارك يديّ روسيا تجاه أطماعها في السلطنة، التي يحتاج إليها في لعبة التوازن مع روسيا، ولكي يجعل من تعهّده

تجاه روسيا، طبقاً للمعاهدة السرّيّة عديم الفائدة (احتلال روسيا للممرّات)، تشكّل بإيعاز منه «وفاق البحر المتوسط» (Mediterreanean Entente)، من بريطانيا وإيطاليا والنمسا/ هنغاريا، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن في البلقان والشرق الأدنى[30]. وكان معنى هذا استحالة تنفيذ روسيا سياستها في الاستيلاء على الآستانة والممرّات. إنّ إطلاق يدّ روسيا تجاه الآستانة طبقاً لمعاهدة 1887 السرّيّة، ومن ثم تكبيل يديها من خلال «وفاق البحر المتوسط»، يُظهران بوضوح عبقريّة بسمارك في التوازن الأوروبيّ.

انعكس تدهور العلاقات الألمانيّة ـ الفرنسيّة منذ منتصف الثمانينات على منطقة بلاد الشام. ففي محاولة منه لإفهام الفرنسيّين بأنّ الحفاظ على مصالحهم في سوريّة وفلسطين مرتبط بمدى تقرّبهم أو عدم تقرّبهم من ألمانيا، عكف بسمارك على إرسال السفن الحربيّة الألمانيّة إلى الساحل السوريّ ـ بحجّة حماية المستوطنين الألمان ـ في محاولة لتحدّي فرنسا في مناطق نفوذها في الشرق[31].

ـ بسمارك ومتطلبات النمو الصناعيّ والاقتصاديّ في ألمانيا

حتى تأسيس الرايخ الألمانيّ عام 1871، كانت ألمانيا قد عايشت فترة ازدهار ونموّ صناعيّ. فالقفزة الاقتصاديّة والتقنيّة التي كانت دول أوروبا قد سبقتها إليها، استطاعت ألمانيا أن تتجاوزها خلال الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر. فقيام «الإتحاد الجمركيّ» عام 1834، الذي انضمّت إليه بعد قليل معظم دويلات ألمانيا، وضع الأرضيّة الصالحة لتشجيع الصناعات الألمانيّة وزيادة الصادرات الألمانيّة. وبعد تحقيق ألمانيا وحدتها القوميّة، سارت الحكومات الألمانيّة قُدُماً في دعم إقتصادها الوطنيّ وصناعاتها. فساهمت الدولة في كثير من قطاعات الإنتاج وتحكّمت بالأسعار في الأسواق المحليّة ونهجت سياسة الحماية الجمركيّة. وبذلك، جمع الاقتصاد الألمانيّ ما بين الاقتصاد الحرّ وإقتصاد الدولة[32]. وقد استطاع هذا الاقتصاد أن ينمو باضطراد، وكانت أبرز معالمه في الصناعة والتجارة الخارجيّة والبنوك والرأسمال الوطنيّ.

ففي الفترة ما بين الأعوام 1848 ـ 1864، تضاعف إنتاج الفحم الحجريّ

والحديد الخام أربع مرّات في منطقة «الإتحاد الجمركيّ». وبين الأعوام 1860 ـ 1870، تضاعف إنتاج الحديد مرّة أخرى بنسبة ثلاثة أضعاف، وفاق إنتاج فرنسا[33]. وتحت مظلّة الحماية الجمركيّة منذ عام 1879، استطاعت الصناعة الثقيلة الألمانيّة أن تحقّق في الأعوام 1879 ـ 1882 قفزات نوعيّة جديدة. فتضاعف إنتاج المصنوعات الفولاذيّة. وبين 1872 و1895، شهد الإنتاج الصناعيّ نموّاً وصل إلى 64.5 ٪[34].

كذلك، شهدت التجارة الخارجيّة الألمانيّة نموّاً مضطرداً. فبعدما حققت تقدّماً بنسبة 125٪ ما بين 1854 ـ 1869، عادت وتضاعفت هذه النسبة في الفترة ما بين 1875 ـ 1900. ومع ذلك، لم يواكب النموّ التجاريّ النموّ الصناعيّ الألمانيّ وظلّ متأخراً عنه[35]. أمّا شبكة المواصلات الحديديّة، فتضاعفت ثلاث مرّات في الفترة من 1850 ـ 1870، ووصل طولها إلى 19.500 كلم، ولم تسبقها سوى شبكتي المواصلات الحديديّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة وبريطانيا[36].

وجاء تطوّر القطاع المصرفيّ مرادفاً لهذا التطوّر الصناعيّ والاقتصاديّ وتبعاً لمتغيرات الصناعة واحتياجاتها. فأخذت البنوك الكبيرة تحلّ تدريجاً محلّ البنوك الفرديّة الخاصّة مثل: ديسكونتو غيزلشافت (Diskontogesellschaft) في برلين عام 1851، ودارمشتادتر بنك (Darmstädter Bank) عام 1853، وبرلينر هاندلز غيزلشافت (Berliner Handelsgesellschaft) عام 1856، والدوديتشي بنك (Deutsche Bank) عام 1870، وأخيراً درسدنر بنك (Dersdner Bank) في عام 1872. ولم تكتف هذه البنوك بتمويل تجارة الاستيراد والتصدير الألمانيّة، بلّ أخذت تقوم بمشاريع ماليّة في الخارج، بحيث ارتفع حجم الرأسمال الألمانيّ المصدّر إلى الخارج في عام 1894 ـ 1900 إلى 500 ـ 600 مليون مارك سنويّاً[37].

وهكذا، تحوّلت ألمانيا خلال رئاسة بسمارك للوزارة إلى دولة صناعيّة. ولكن هذا النمو الاقتصاديّ والصناعيّ رافقته أزمات صعبة. فبعد فترة من الانتعاش الاقتصاديّ في أعقاب الحرب مع فرنسا، واجهت الصناعة الألمانيّة ركوداً من عام 1872 إلى عام 1879، فانتعاشاً قصير الأمد، ثم أزمة اقتصاديّة

جديدة في الأعوام 1882 ـ 1886 و1890 ـ 1895، فانتعاشاً غير مستقرّ حتى نهاية القرن التاسع عشر. ومن معالم الأزمات الاقتصاديّة، زيادة الإنتاج الصناعيّ عن القدرة الاستهلاكيّة والتصديريّة للبلاد، وزيادة السكّان من 41 مليون نسمة عام 1871 إلى 65 مليوناً عام 1913، وأخيراً الهجرة الضخمة إلى العالم الجديد التي بلغت 3.5 مليون شخص ما بين 1861 ـ 1913. هذه القضايا دفعت، منذ نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات، إلى المناداة بتقوية الصادرات الألمانيّة وممارسة سياسة استعماريّة نشطة. ووسط هذه الدعوات، شكّل المشرق العثمانيّ منطقة حيويّة تستطيع حلّ مشكلات تصريف الإنتاج الألمانيّ واستيعاب الرأسمال، فضلاً عن الفائض السكّاني[38].

ولكن النمو الصناعيّ والاقتصاديّ والتطلّع نحو أسواق الشرق، اصطدام بسياسة «التقوقع» البسماركيّة، التي انعكست دبلوماسيّة غير مكترثة بالمسألة الشرقيّة،[39] على عكس ألمان آخرون اعتبروا أنّ ألمانيا هي **«المرشحة الطبيعية للمسألة الشرقيّة»**، مطالبين بتعديل جذريّ في سياسة ألمانيا تجاه الشرق[40]. إزاء هذه الضغوط، لم يعد باستطاعة بسمارك مقاومة البرجوازيّة الألمانيّة في سعيها الإمبريالي؛ فوافق على مضض على خطوات استعماريّة في إفريقيا[41] وفي ما يتعلق بالدولة العثمانيّة، ظلّ يحاذر أن يتورّط في تعقيداتها بسبب تنافس الدول الكبرى وشركاتها على النفوذ والامتيازات والمشاريع في تلك الدولة، مع كلّ ما كانت تحمله هذه المنافسة من إمكان تورّط الدول المعنيّة في صراعات في ما بينها[42].

فعندما طلب هرمان لونيز (Herman Löhnis)، رئيس «جمعيّة التجارة الألمانيّة» (Deutscher Handelsverein) في برلين، بعد رحلة له إلى الشرق لاستطلاع إمكاناتها التجاريّة،[43] في الأول من كانون الأول 1886 دعم الخارجيّة الألمانيّة له في مسعاه للحصول على امتياز لبناء خطّ حديديّ ما بين طرابلس الشام وحماه، كان بسمارك يدرك أنّ مثل هذا المشروع، بدعم ألمانيّ رسميّ، قد يورّط بلاده في مجابهة مع فرنسا صاحبة النفوذ العتيد في سوريّة. فمنذ معاهدة الامتيازات بين فرنسا والدولة العثمانيّة عام 1740، توطّدت العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة بين الدولتين، وشهدت نموّاً هائلاً خلال القرن التاسع عشر[44]. لذلك، اعتبر بسمارك المشروع **«صفقة جريئة**

جداً غير مضمونة، **لأنّ ألمانيا لن تستخدم نفوذها السياسيّ في هذا المجال»** وتدخّل في صراع مع فرنسا في الشرق قد ينعكس على علاقاتهما في أوروبا. فأبلغ بسمارك لونيز وجماعته «**إنّ عليهم العمل على مسؤوليتهم الخاصّة، ولا يمكنه** (أي بسمارك) **سوى أن يحذّرهم من ذلك**»[45]. وعندما حصلت شركة لوفه وموزر (Löwe und Mauser) عام 1887، على صفقة لتسليم السلطنة كمية من الأسلحة، اعتبر بسمارك ذلك «**مسألة اقتصاديّة**» وليس «**تغييراً في السياسة الألمانيّة**»[46].

هذه السياسة البسماركيّة، توضّحت أكثر فأكثر، عندما بعث جورج زيمنز (Georg Siemens)، مدير «البنك الألمانيّ» ورئيس المجموعة الألمانيّة الساعية إلى الحصول على امتياز بناء سكّة حديد الأناضول، إلى الخارجيّة الألمانيّة يسألها عمّا إذا كان لديها «**قلق سياسيّ**» تجاه الحصول على الامتياز، وعمّا إذا كان بإمكان مجموعة «البنك الألمانيّ» الحصول على دعم السفارة الألمانيّة في الآستانة خلال المفاوضات هناك. وفي رسالة أخرى إلى الخارجيّة، أكّد زيمنز أنّ ما يريده هو «**الدعم للحصول على الامتياز**». وجاء ردّ بسمارك ضمن إستراتيجيّة ألمانيا المعهودة تجاه المسألة الشرقيّة. فكتب ما يلي: «... **يجب التفريق بين الدعم للحصول على الامتياز وبين الدعم بعد الحصول عليه، عندما تندلع حرب أو يحصل غُبن أو تعسّف. في ما يتعلق بالبند الأول: نعم. وفي ما يتعلق بالبند الثاني: كلا. إنّ مخاطرة أصحاب المشروع تقع على عاتقهم وليس على الرايخ**»[47].

ولكن بعد قليل، وإزاء الضغوطات التي مارستها مجموعة «البنك الألمانيّ»، اضطّر بسمارك إلى إعطاء موافقته إلى البنك في مسعاه للحصول على الامتياز ودعمه دبلوماسيّاً. لكن بسمارك رفض أي التزام تجاه المشروع في المستقبل، وذلك خشية أن تتورّط بلاده في دائرة الصراع في الشرق، ليس مع روسيا وفرنسا فحسب، وإنّما مع بريطانيا أيضاً. ولذلك، حاول إفهام الجميع أنّ المقصود بدعم «البنك الألمانيّ» وصفقات الأسلحة الألمانيّة للسلطنة، وكذلك بدء سياسة استعماريّة في إفريقيا، هو «**مسألة اقتصاديّة**» لا علاقة لها بالسياسة، هدفها تطوير التجارة والصناعة الألمانيّة وتوظيف الرأسمال[48]. وفي هذا المعنى، كرّر تحذيره إلى زيمنز بأنّه «**ليس لدينا**

(ألمانيا) **مصالح سياسيّة خاصّة مباشرة في الشرق، ولا يمكننا لأسباب مالية التخلّي عن سياسة عدم التدخل**» (في المسألة الشرقيّة)[49].

وفي الوقت الذي كانت فيه سياسة بسمارك تشهد اختراقاً من جانب البرجوازيّة الألمانيّة، وصل إلى عرش البلاد الإمبراطور وليم الثاني (1888) واضعاً نصب عينيه هدفاً واحداً، وهو إخراج ألمانيا من «النسق الأوروبيّ» إلى «النسق العالميّ»، وأن يضمن لها «مكاناً تحت الشمس» (Platz an der Sonne)، مع كلّ ما تحمله هذه السياسة الإمبرياليّة من احتمالات الصدام مع روسيا (عدم تجديد «عصبة الأباطرة الثلاثة» عام 1890)، ومع فرنسا (مناهضة نفوذها في سوريّة والمغرب)، ومع بريطانيا (منافستها في سياستها العالميّة). وفي الوقت نفسه، كان رجال الفكر والاقتصاد الألمان كماكس لينتس (Max Lenz)، وهاينريش ترايتشكه (Heinrich Treitschke)، وأريش ماركس (Erich Marx)، وماكس فيبر (Max Weber) وغيرهم يؤكدون على أنّ صراع ألمانيا مع بريطانيا هو الذي سيرفعها إلى مرتبة دولة عالميّة، بعدما كان صراعها مع النمسا وفرنسا قد رفعها إلى مرتبة دولة ألمانيّة وأوروبيّة كبيرة[50].

هكذا، فرضت الاعتبارات الاقتصاديّة والسياسيّة نفسها على السياسة الخارجيّة الألمانيّة وتوجهاتها. فلم يعد هناك مكان لبسمارك في الإستراتيجيّة الألمانيّة الجديدة، «فغادر السفينة» واعتزل السياسة.

3 ـ وليم الثاني وسياسة «الاندفاع نحو الشرق»

انسجاماً مع سياسة وليم الثاني العالميّة، أصبح التدخّل في المسألة الشرقيّة والحفاظ على حياة «الرجل المريض» ومعالجته بالبعثات العسكريّة وتزويده بالأسلحة واستقبال ضباطه في المعاهد العسكريّة الألمانيّة، وعلى خطّ موازٍ، تدفّق الرأسمال الألمانيّ إلى الدولة العثمانيّة من خلال المشاريع وتقديم القروض، أصبح ذلك ركناً أساسيّاً في سياسة «الاندفاع نحو الشرق». وتجلّى ذلك بوضوح من خلال زيارتين لوليم الثاني إلى الشرق عاميّ 1889 و1898، حيث وصفته الصحافة العالميّة بـ«**سمسار الصناعة الألمانيّة**»[51]. وفي أعقاب زيارة وليم الثاني للشرق عام 1898، والتي وضع خلالها الأُسس

لحصول ألمانيا على امتياز سكّة حديد بغداد، أكّد وزير الخارجية برنهارد فون بولوف (Graf Bernhard von Bülow)، على **«الآفاق الكبرى»** التي تنتظر التجارة والصناعة الألمانيّتين في الدولة العثمانيّة، بينما شدّد مارشال فون بيبرشتاين (Marschall von Bieberstein)، السفير الألمانيّ في الآستانة والمقرّب من الإمبراطور، على الطابع الاقتصاديّ والسياسيّ والإستراتيجيّ للتغلغل الألمانيّ السلميّ في الدولة العثمانيّة، وضرورة وضع الرأسمال الألمانيّ الموظّف في السلطنة تحت الإشراف المباشر للحكومة الألمانيّة[52]. واعتبر مارشال قول بسمارك الشهير **«إنّ كلّ تركيا لا تساوي عظمة جنديّ بوميراني»**، مجرد ذكرى تاريخيّة **«لا تشكّل حقيقة في الوقت الحاضر»**[53].

- آسيا الصغرى وأهمّيتها الاقتصاديّة والإستراتيجيّة

تشير التقارير والدراسات الخاصّة والرسميّة الألمانيّة حول أهمّية تركيا الآسيويّة للاقتصاد والإستراتيجيّة الألمانيّتين إلى ما يلي[54]:

- أهمّية المنطقة الاقتصاديّة لناحية امتصاص الرأسمال الألمانيّ باستغلال الثروات الباطنيّة؛
- إمكان التوسّع بالمشاريع الزراعيّة لخدمة الاقتصاد الألمانيّ، ومضاعفة إنتاج المنطقة من خلال مدّ خطوط سكّة حديد الأناضول؛
- الكثافة السكّانيّة القليلة للمواطنين العثمانيين، ممّا يسمح باستيطان آلاف الفلاحين والعمال والحرفيين الألمان؛
- إمكان الوصول إلى آسيا الصغرى من ألمانيا برّاً عبر طريق البلقان، على عكس المناطق الاستعماريّة الألمانيّة في إفريقيا والشرق الأقصى والباسفيك، التي كانت مواصلاتها تحت سيطرة الأسطول البريطانيّ؛
- الأهمّية العسكريّة والإستراتيجيّة لتركيا الآسيويّة من أجل مشاريع السيطرة على العالم ومناهضة بريطانيا في الهند ومصر، وأيضاً السيطرة على الطريق البرّية نحو الهند عبر بلاد ما بين النهرين وفارس.

وفي كيفيّة وضع الاعتبارات الاقتصاديّة هذه موضع التنفيذ، أشار القنصل الألمانيّ العامّ في الآستانة في تقرير له بتاريخ 25/ 3/ 1899 إلى ضرورة تحقيق

ما يلي[55]:

- وضع الرأسمال الألمانيّ وتجارة الصادرات الألمانيّة بيد الشركات الكبيرة؛
- إنشاء وكالة قومسيون ألمانيّة تكون على اتصال بالبيوتات التجاريّة العثمانيّة؛
- إقامة رحلات ملاحيّة منتظمة لشركة الليفانت الألمانيّة إلى مرافئ الساحل السوريّ، وتوسيع الرحلات بين جنوا والشرق الأدنى؛
- تحسين الاستعلام الألمانيّ حول التجارة والأسواق في السلطنة لزيادة التغلغل؛
- تعيين ملحق تجاريّ ألمانيّ في الآستانة.

- الرأسمال الألمانيّ ومشاريع سكك الحديد في تركيا الآسيويّة

إنّ الانقلاب في السياسة الخارجيّة الألمانيّة تجاه الدول العثمانيّة جاء في الواقع قُبيل نهاية العقد الثامن من القرن التاسع عشر، عندما أعلنت الحكومة العثمانيّة عن رغبتها في توسيع شبكة المواصلات الحديديّة في آسيا الصغرى، والتي كان العمل فيها قد توقّف بسبب إفلاسها. وقد رأى السلطان عبد الحميد الثاني، لاعتبارات عسكريّة وسياسيّة، أن تمتدّ سكّة الحديد من حيدر باشا، عند الجهة الآسيويّة للبوسفور، إلى أنقرا وقونيا وبغداد والبصرة، مع خطوط فرعيّة إلى البحر المتوسط والبحر الأسود، وربط الخطّ الرئيسي بشبكة الخطوط الحديديّة الأوروبيّة التي انتهى العمل فيها عام 1889. وبسبب علاقات الدولة العثمانيّة المتدهورة بكلٍّ من فرنسا وبريطانيا بعد احتلالهما على التوالي لتونس ومصر، ولتحرير الباب العالي من الوصاية البريطانيّة والفرنسيّة، فضّل السلطان عبد الحميد الثاني إعطاء امتياز الخطّ[56] في مرحلته الأولى (حيدر باشا - قونيا) إلى ألمانيا، إذ كان يرى فيها أقلّ الدول اهتماماً بالسلطنة من الناحية الاستعماريّة.

وكان بسمارك يفضّل ابتعاد الرأسمال الألمانيّ عن المشروع، ممّا يتيح الفرصة أمام بريطانيا وفرنسا لتتنافسا عليه وبالتالي تحقيق مصالح بلاده[57]. كذلك، كانت مجموعة «البنك الألمانيّ» متحفّظة في البداية تجاه التقدّم للحصول على الامتياز، بسبب موقف بسمارك الذي عالجنا خلفيته السياسيّة

في حينه، وكذلك بسبب خشيتها من قوّة المنافسة البريطانيّة والفرنسيّة، ومن التعاطي مع الإدارة العثمانيّة نفسها. وأخيراً، بسبب الإرباك الذي أحدثه الإفلاس العثمانيّ في سمعة السلطنة. لكن رسالة بسمارك إلى زيمنز بتاريخ 2 أيلول 1888، وتضمينها استعداد السفارة الألمانيّة في العاصمة العثمانيّة تقديم الدعم الدبلوماسيّ للمجموعة التي يمثلها في سعيها إلى الحصول على الامتياز[58]، بدّلت - إلى جانب الضمانات الماديّة التي قدّمتها الحكومة العثمانيّة للمجموعة - الموقف وجعلت زيمنز يتقدّم للحصول على الامتياز.

وخلال شهريّ أيلول وتشرين الأول من عام 1888، شهدت العاصمة العثمانيّة مناورات دبلوماسيّة ألمانيّة ومناورات بريطانيّة وفرنسيّة مضادّة استخدمت فيها كلّ أساليب الترغيب والتهديد الغربيّة ضدّ السلطنة. وفي تشرين الأول عام 1888، تمكّنت مجموعة «البنك الألمانيّ» من الحصول على امتياز الخطّ الحديديّ من حيدر باشا إلى قونيا، وهي مسافة 1.032 كلم، مع حقوق استغلال الثروات الزراعيّة والمنجميّة على طول الخطّ بعرض 20 كلم. وفي العام التالي (1889)، تأسست «شركة سكّة حديد الأناضول العثمانيّة» (Société du Chemin de fer Ottoman d'Anatolie) من مجموعة «البنك الألمانيّ». وبين 1888 و1896، تمّ بناء الخطّ، وبلغت أرباح الشركة من تشغيله 0.7 مليون فرنك عام 1890، لترتفع إلى 3.3 مليون فرنك في عام 1910، فإلى 5.1 مليون فرنك في عام 1914[59].

وبين عاميّ 1896 و1898، وبسبب المسألة الأرمنيّة والحرب اليونانيّة - العثمانيّة، لم يطرأ أي جديد يتعلّق بإكمال الخطّ إلى بغداد فالبصرة، ما جعل مارشال يحذّر حكومته من أنّ التأخير ليس لصالحها، وأنّ عليها القيام بخطوات في هذا المجال. ولهذا، قام وليم الثاني بزيارة السلطان عبد الحميد في الآستانة في تشرين الأول 1898 يرافقه كبار رجال الاقتصاد والمال الألمان، وفي مقدمهم زيمنز، مدير «البنك الألمانيّ»[60]. وقد أسفرت هذه الزيارة عن منح مجموعة «البنك الألمانيّ» امتياز بناء خطّ حديد الأناضول، بغداد - البصرة (23 كانون الأول 1899)[61]. وقبل ذلك بقليل، (نيسان 1899)، كان «البنك الألمانيّ»، الذي رأى ضرورة مشاركة رساميل أجنبيّة أخرى في المشروع لأسباب ماليّة وسياسيّة، قد توصّل إلى اتفاق مع مجموعة

«البنك العثمانيّ» حول مساهمة الرأسمال الفرنسيّ في المشروع وسُبل التعاون مع «شركة سكّة حديد الأناضول». أمّا الرأسمال البريطانيّ، الذي كان قد ابتعد عن السوق العثمانيّة، فكانت مشاركته في المشروع تثير حساسيّة العثمانيين وتؤثّر في العلاقات الألمانيّة - العثمانيّة، علماً أنّ حصّة بريطانيا في الدين العثمانيّ العام سنة 1881 بلغت نحو 29٪، وانخفضت إلى 18.4 ٪ في عام 1895، وإلى 10.9٪ في عام 1898[62].

وفي الامتياز الذي مُنِح للبنك الألمانيّ، تعهّدت «شركة سكّة حديد الأناضول»، بعدما جرى تعديل في بنيتها، بإنهاء الخطّ في مدة ثماني سنوات، وتشغيله لمدة 99 عاماً. وقدّمت الحكومة العثمانيّة ضمانة سنويّة قدرها 16.500 فرنك فرنسيّ لكلّ كيلومتر. وكانت أنصبة المشاركة الماليّة على النحو التالي[63]:

40٪ للمجموعة الألمانيّة الممثلة بالبنك الألمانيّ على اعتبارها أنّها المجموعة المهيمنة؛

30٪ للمجموعة الماليّة الفرنسيّة ممثلة بالبنك العثمانيّ؛

20٪ للمجموعة المالية النمساوية/ المجريّة والإيطاليّة والتركيّة؛

10٪ حصّة «شركة سكّة حديد الأناضول».

لم يؤدّ المشروع في البداية إلى قلق الحكومة البريطانيّة، إذ كانت علاقاتها مع ألمانيا لا تزال مستقرّة (اتفاقيّة هليغولاند 1890 حول زنجبار، اتفاقيّة حول المناطق المجاورة للكامرون عام 1893، اتفاقيّة حول المستعمرات البرتغاليّة انغولا وموزمبيق عام 1898)، بخاصّة بعد تأييد ألمانيا بريطانيا ضدّ فرنسا في أزمة فاشودة 1898، وزيارة عاهل ألمانيا بريطانيا في 1899 وطرحه إمكان التحالف بين الدولتين. ورغم عدم مشاركة بريطانيا الماليّة في مشروع سكّة حديد بغداد، إلاّ أنّ الحكومة البريطانيّة رأت فيه فرصة لوقف التقدّم الروسيّ في الدولة العثمانيّة وفارس باتجاه الخليج[64]. لكن الإنكليز، ما لبثوا أن تراجعوا عن موقفهم هذا لأسباب عدّة: فقد وَضُحَ لهم استحالة قيام تفاهم بينهم وبين الألمان، طالما أنّ ألمانيا ماضية قُدماً في سياستها لمقارعة بريطانيا

كأعظم قوّة بحريّة في العالم عبر بناء أسطول حربيّ منافس مع ما تشكّله هذه السياسة من تحدٍّ للإمبرياليّة البريطانيّة. كذلك، كان هناك حديث كثير يدور في الدوائر الألمانيّة الرسميّة والخاصّة من أنّ الكويت ستكون المحطّة النهائية للخطّ مع إمكان مدّه في ما بعد إلى طهران، ومن هناك إلى أفغانستان والصين، ممّا يشكّل تهديداً مباشراً للمصالح البريطانيّة في الخليج العربيّ وفي القارة الهنديّة.

وعلى خطٍ موازٍ، علت في ألمانيا دعوات الرأي العامّ وبعض الرسميّين عن حلول الوقت المناسب لأنْ تشارك ألمانيا في «ميراث الرجل المريض» والبدء في سياسة استيطانيّة في منطقة نفوذ بريطانيا في بلاد ما بين النهرين، وجعل مصبّ الرافدين **«منطقة نفوذ ألمانية خالصة»** وانتزاع الملاحة في ما بين النهرين من بريطانيا[65]. كلّ هذه الأمور، جعلت البريطانيين في وضع دقيق، إذ أدركوا أنّ الخطّ الذي يربط برلين بالآستانة ثم ببغداد فالكويت، سوف يتيح للنفوذ الألمانيّ وللقوات الألمانيّة الوصول إلى بلاد ما بين النهرين وإلى الخليج، ممّا يمكّنها من أن **«تصيب أعصاب الإمبراطورية البريطانية»**[66]. ولهذه الاعتبارات، سارت بريطانيا قدماً في معارضة المشروع وتطويقه، بعدما كانت عقدت عام 1899 اتفاقاً سرّيّاً مانعاً (Exclusive Agreement) مع حاكم الكويت جعل وصول الخطّ إلى أبعد من البصرة مستحيلاً[67]. وفي الوقت نفسه، توصّلت بريطانيا وفرنسا إلى تسوية أوضاعهما الاستعماريّة، وتوّج ذلك بـ«الوفاق الوديّ» بينهما عام 1904.

وبعد فشل سياستها الاستعماريّة في الشرق الأقصى، وبعدما أصبحت الآستانة والممرّات لا تشكّل أولويّات في إستراتيجيّة بريطانيا المتوسطيّة، انضمّت روسيا، المتحالفة مع فرنسا منذ عام 1894، إلى «الوفاق الوديّ» البريطانيّ ـ الفرنسيّ عام 1907، بعدما سوّت مع بريطانيا مسألة اقتسام مناطق النفوذ في فارس.

بعد قيام التحالف البريطانيّ ـ الفرنسيّ ـ الروسيّ (1904 ـ 1907)، أدركت ألمانيا أنّ سكّة حديد بغداد لم تعد مسألة بين رجال المال، بلّ قضية سياسيّة. وقد عبّر عن ذلك هلفريش غفينرّ (Helffrich Gwinner)، خليفة زيمنز في

LAU - Riyad Nassar Library

إدارة «البنك الألمانيّ»، بقوله: **«لقد انتهى الحلم بأن يكون خطّ حديد بغداد حتى الخليج بيد ألمانيا»**[68]. ولذلك، سعت ألمانيا إلى عقد اتفاقيّات مع الدول المعنية بالخطّ. ففي عام 1911 توصّلت مع روسيا إلى «اتفاقيّة بوتسدام»، اعترفت الحكومة الألمانيّة بموجبها بمنطقة النفوذ الروسيّ في شمال فارس، وتعهّدت بالتوقّف عن الحصول على امتيازات سكك حديديّة (خطّ بغداد ـ خانقين) وامتيازات شقّ طرقات وتلغراف وتشييد قنوات في منطقة النفوذ الروسيّ. وفي المقابل، سحبت روسيا معارضتها لمشروع خطّ حديد بغداد[69].

وإزاء المعارضة الفرنسيّة والبريطانية، وجدت ألمانيا نفسها مضطرّة للتفاهم مع الدولتين المذكورتين. وفي 15 شباط 1914، توصّلت إلى اتفاق مع فرنسا من خلال «البنك الألمانيّ» و«البنك العثمانيّ» نصّ على تقسيم الأناضول وسوريّة إلى منطقتين لاستغلالهما في مشاريع سكك الحديد، تكون المنطقة الأولى من نصيب ألمانيا، والمنطقة الثانية من نصيب فرنسا. كذلك، اتفقت الدولتان على رفع التعرفة الجمركيّة العثمانيّة، كيْ تتمكن الحكومة العثمانيّة من تأمين الضمانة الكيلومتريّة لسكك الحديد[70]. وباختصار، كان هذا الاتفاق اعترافاً ألمانياً بالمصالح الفرنسيّة في سوريّة. أمّا مع بريطانيا، التي كانت قد استغلت وضع الباب العالي الحَرِج خلال الحروب البلقانيّة (1912 ـ 1913)، وفرضت عليه الاعتراف بمصالحها الخاصّة في الكويت، فتوصّلت ألمانيا معها في 15 حزيران إلى اتفاقيّة «سلام بغداد»، التي تحدّدت فيها مناطق النفوذ الألمانيّ في الخطّ. واشتملت الاتفاقيّة على اعتراف بريطانيا بمصالح ألمانيا في سكّة حديد بغداد حتى البصرة. إلاّ أنّ نشوب الحرب العالميّة الأولى وعدم توقيع الباب العالي عليها، أوقف تنفيذها[71].

وفي عام 1893، وصل الخطّ إلى أنقرة، فإلى قونيا في عام 1904. وبعد فترة توقّف حتى عام 1908، عاد العمل بالخطّ من جديد، ولكن إندلاع الحرب العالميّة الأولى أوقفه عند رأس العين.

والواقع، إنّ بناء سكّة حديد الأناضول لم يكن بدون تأثير إيجابي في اقتصاديّات المنطقة. فقد ازدادت كمّيات الطحين المصدّرة بواسطة خطوط

الأناضول من 51.390 طناً في عام 1893 (تاريخ افتتاح الخطّ إلى أنقره) إلى 146.262 طناً في عام 1911. كما ازداد إنتاج التبغ في تلك المنطقة من 22.500 طنّ في 1884 إلى 63.500 طنّ عام 1911. أمّا القطن، فحقّق قفزة كبيرة في الإنتاج في منطقة أضَنا، من 400 طنّ في عام 1896 إلى 33.750 طناً في عام 1914. وقد نشطت الشركات الألمانيّة العاملة في منطقة أضنا في تنمية زراعة القطن في المنطقة لتحقيق اكتفاء ذاتيّ ألمانيّ وعدم الاعتماد على القطن المصريّ[72].

وعلى خطّ موازٍ لمشروع سكّة حديد بغداد، ساهم الألمان عام 1900 في مشروع تشييد خطّ حديد دمشق ـ مكّة المكرّمة (خطّ حديد الحجاز). وكان هذا الخطّ الإستراتيجيّ يرفع من مكانة السلطان عبد الحميد في العالم الإسلاميّ ويخدم أهدافه الإستراتيجيّة في الجزيرة العربيّة واليمن، وكذلك الأهداف الألمانيّة لتهديد مواصلات بريطانيا في البحر الأحمر[73]. وكان الألمان يأملون أن يصل الخطّ في مرحلة لاحقة إلى اليمن، ممّا يقوّي من نفوذهم في المنطقة.

خلاصة القول، بلغ طول سكك الحديد في الدولة العثمانيّة عام 1912، (6.832) كلم، منها 5.108 كلم في تركيا الآسيوية. وفي عام 1915، عندما بلغ طول خطوط السكك الحديديّة في آسيا الصغرى 5.759، كان نصيب الدول الأوروبيّة من مشاريع السكك الحديديّة على الشكل التالي:

جدوا رقم (1) نصيب الدول الكبرى من مشاريع السكك الحديدية في الدولة العثمانية عام 1915

الدولة	كلم	النسبة المئوية
ألمانيا	2.087	36.2
فرنسا	1.220	21.0
بلجيكا	41	0.7
بريطانيا	610	10.6
الدولة العثمانيّة	1.801	31.3
	5.759	**99.8**

وفي عام 1913، بلغ حجم الرأسمال الألمانيّ الموظّف في مشاريع سكك الحديد في آسيا الصغرى 416 مليون فرنك، وإلى 468 مليون فرنك، وفق مصادر أخرى[74].

ـ الرأسمال الألمانيّ وإستثمارات مالية واقتصاديّة أخرى في آسيا الصغرى

إضافة إلى نشاطه في قطاع بناء سكك الحديد، استطاع الرأسمال الألمانيّ أن يحصل على موطئ قدم في قطاعات البنوك والخدمات والزراعة والمناجم. ومن أهمّ المشاريع التي حصل عليها وبتغطية سياسيّة ألمانيّة[75]:

- ترامواي الآستانة (1987)
- كابل كونستنزا ـ استانبول (1899)
- ميناء حيدر باشا (1899)
- تطوير ميناءي الإسكندرونة والبصرة
- بنك فلسطين الألمانيّ (1899)
- إنارة سمرنة ـ سالونيك (1899)
- ترميم السفن في بحر مرمرة (1899)
- زراعة القطن واستخراج زيته في أضنا (1905)
- أورينت بنك (1906)
- امتلاك نسبة 25٪ من أسهم شركة النفط التركيّة (1912)
- ريّ سهل قونيا لزراعة القمح وإقامة قناة طولها 200 كلم (1914)
- استخراج الفحم من منطقة أرغلي (1915)
- تجديد جسر استانبول ونقل ملكيته إلى الألمان.

وبالاستناد إلى تقارير ألمانيّة وفرنسيّة، بلغ حجم الرأسمال الألمانيّ الموظّف في كلّ أنحاء الدولة العثمانيّة عام 1914 (1.8) مليار مارك، أي بنسبة 7.7٪ من مجمل الاستثمارات الألمانيّة خارج البلاد والبالغة 23.5 مليار مارك[76]. أمّا حجم القروض الألمانيّة الرسميّة للدولة العثمانيّة، فبلغت في

عام 1914 (867.6) مليون فرنك. وبذلك، وصل نصيب ألمانيا في الدين العثمانيّ العام إلى 22.24٪ من مجموع الدين البالغ 3.900 مليون فرنك، بينما بلغ نصيب فرنسا، التي حلّت بالمرتبة الأولى، 2454.4 مليون فرنك. أمّا بالنسبة إلى الدين الألمانيّ الخاصّ، فبلغ في الفترة نفسها 533.6 مليون فرنك من مجمل الدين الخاصّ البالغ 1686.5 مليون فرنك. وبهذه القيمة، بلغت نسبة الدين الألمانيّ الخاص المئوية 32.8؛ بينما بلغت حصّة فرنسا 53.4٪ (902.9 مليون فرنك)[77]. وعلى العموم، فقد تفوّق الرأسمال الفرنسيّ الرسميّ والخاصّ في الدولة العثمانيّة على الرأسمال الألمانيّ بفارق كبير.

جدول رقم (2) تطوّر نصيب الدول الأوروبيّة من الدين العثمانيّ بين عامي 1881 و1915 (النسبة المئوية والقيمة)[78]

الدولة	1881(٪)	1898(٪)	1913(٪)	14/1915(٪)	مليون فرنك
فرنسا	40.0	44.9	49.5	62.93	2.454.400
ألمانيا	4.7	12.2	20.1	22.24	867.6
بريطانيا	29.0	10.9	6.9		
هولندا	7.6	4.5	3.0	13.63	578
بلجيكا	7.2	17.9	11.0		
إيطاليا	2.6	1.3	1.0		
النمسا/ هنغاريا	1.0	1.9	1.3		
الحكومة العثمانيّة	9.7	6.4	7.2		
	100.0	100.0	100.0	98.80	3.900.000

وبين عامي 1914 ـ 1918، ازدادت أهمية الدولة العثمانيّة للاقتصاد الحربيّ الألمانيّ. فوضعت دراسات وتقارير تطالب بربط تركيا الآسيويّة أكثر بالاقتصاد الألمانيّ وتفعيل المواصلات الحديديّة بينها وبين دول وسط أوروبا[79].

وانسجاماً مع هذه الرؤية، جاء تأسيس العديد من المؤسسات الألمانيّة في السلطنة لدعم المصالح الألمانيّة، أمثال: «رابطة التصدير لمصانع الآلات والتعدين الألمانيّة» (Export-Verband deutscher Maschinenfabriken und

Hüttenwerke))، و«جمعيّة التصدير الألمانيّة الشرقيّة» (Deutsch-Orientalische Exportgesellschaft)، و«رابطة الليفانت الألمانيّة» (Deutsch - Levante Verband)، و«بيت الصداقة الألمانيّة التركيّة» (Haus der Deutsch-Türkische Freundschaft)، و«جمعيّة الحضور الألمانيّ في الخارج» (Verein für das Deutschtum im Ausland).

وفي الوقت نفسه، كثّفت البعثات الجيولوجيّة الألمانيّة من نشاطاتها في تركيا الآسيويّة وإجراء المسح على الثروات الباطنيّة ودراسة إمكانيّة تطوير مشاريع الزراعة هناك. ومن جهة أخرى، وضعت وزارة الحربيّة الألمانيّة قائمة بالشركات البريطانيّة والفرنسيّة العاملة في النشاطات المنجميّة والتي تتوجّب مصادرتها ونقل امتيازاتها إلى الشركات الألمانيّة. كما لم توفّر قوائم المصادرة الألمانيّة المرافئ وخطوط السكك الحديديّة التي كانت تمتلكها «مؤسسات العدو». ووُضعت دراسات حول القضاء على اللغة والثقافة الفرنسيّة في الشرق وإحلال اللغة والثقافة الألمانيّة محلهما[80].

ـ التجارة الألمانيّة مع الدولة العثمانيّة

إنّ صفقات الأسلحة الألمانيّة الضخمة إلى الدولة العثمانيّة منذ عام 1882، والبعثة العسكريّة الألمانيّة العاملة مع الجيش العثمانيّ منذ التاريخ نفسه، وحصول «البنك الألمانيّ» على امتياز خطّ حديد الأناضول، وإنشاء «خطوط الملاحة الألمانيّة الشرقيّة» (Deutsche Levante-Linie) عام 1889، إضافة إلى المشاريع الصناعيّة الأخرى، كلّ ذلك ساعد على إحداث تطوير في الصادرات الألمانيّة إلى السلطنة. فتضاعفت مرّات عدّة في الفترة من 1880 ـ 1913، كما يبين الجدول التالي:[81]

جدول رقم (3) تطوّر الصادرات الألمانية إلى الدولة العثمانية 1880 ـ 1913

السنوات	بملايين الماركات
1888ـ1880	76.8
1897ـ1889	313.8
1913ـ1905	793

أمّا نصيب تركيا الآسيويّة من حجم الصادرات الألمانيّة إلى السلطنة، فبلغ نحو 35٪ ـ 40٪. ورغم تضاعف حجم هذه الصادرات، وهو أمر لم يحدث لأيّة دولة أخرى، لم تستطع ألمانيا أن تزيح بريطانيا عن مركزها الأول في التصدير إلى الدولة العثمانيّة. ومع ذلك، تراجعت حصّة بريطانيا هذه من 42.8٪ في عام 1887 إلى 19٪ في عاميّ 1913/ 1914. ومنذ عام 1912، بلغت حصّة ألمانيا في التصدير إلى السلطنة نسبة 15٪، وبذلك، حلّت محلّ فرنسا في المركز الثالث بعد بريطانيا والنمسا/ هنغاريا. أمّا في تجارة الاستيراد من السلطنة، فظلّت ألمانيا متأخرة عن غيرها من الدول، رغم ارتفاع استيرادها من 30.2 مليون مارك في عام 1900 إلى 74 مليون مارك في 1913[82].

لقد احتلّت المنسوجات بأنواعها قائمة الصادرات الألمانيّة إلى السلطنة. ولكن منذ التسعينات، أخذت الآلات والأدوات الكهربائيّة والحديديّة والمنتجات الكيمائيّة والطبيّة الألمانيّة تأخذ طريقها إلى الأسواق العثمانيّة. وبحصولها على امتيازات لبناء سكك الحديد، أخذت ألمانيا تصدّر جميع مستلزمات هذه المشاريع. ومع ذلك، حلّت صادرات الأسلحة الألمانيّة إلى السلطنة، التي ترافقت مع البعثات العسكريّة الألمانيّة واستمرّت حتى نهاية الحرب العالميّة الأولى، من خلال شركة كروب (Krupp)، وماوزر (Mauser)، ولوڤيه (Löwe)، نسبة عالية في قائمة الصادرات الألمانيّة إلى السلطنة. ففي الفترة ما بين 1888 إلى 1897، بلغت قيمة الأسلحة المباعة 85.6 مليون مارك من أصل 325.5 مليون مارك مجمل الصادرات الألمانيّة إلى الدولة العثمانيّة[83]. وهذا يعني، أنّ مبيعات الأسلحة احتلت نسبة فاقت 25٪ من مجمل الصادرات الألمانيّة إلى الدولة العثمانيّة.

وعلى صعيد الملاحة البخاريّة، أدّى انضمام «مدن الهنزا» إلى «الإتحاد الجمركيّ» (انضمّت بريمن عام 1885 وهامبورغ عام 1888)، وحصول «البنك الألمانيّ» على امتياز سكّة حديد الأناضول، وتوقعات ازدهار التجارة الألمانيّة مع الشرق، إلى المطالبة بخطٍّ بحريّ بخاريّ ألمانيّ مع المرافئ العثمانيّة الآسيويّة. وفي 6 أيلول 1889، تأسست في «هامبورغ (Hamburg) خطوط الملاحة الألمانيّة الشرقيّة» (Deutsche Levante- Linie). ومن أهدافها، شراء

السفن البخاريّة وتشغيلها بين هامبورغ والمشرق العربيّ، والقيام بكل النشاطات التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف[84]. ورغم مشاركة «شركة هامبورغ ـ أميركا» (Hamburg-Amerika-Linie)، وقيامها مع «شركة الملاحة الألمانيّة الشرقيّة» برحلات منتظمة إلى المرافئ العثمانيّة، ظلّت ألمانيا في المرتبة الأخيرة بين الدول الأوروبيّة الرئيسيّة المشاركة في الملاحة مع المرافئ العثمانيّة. وبين الأعوام 1907 و1912، ارتفعت حمولة السفن الألمانيّة التي كانت تزور المرافئ العثمانيّة من 2.25 مليون طنّ إلى 3 مليون طنّ. وكان أكثر من 40 سفينة ألمانيّة بخاريّة تزور المرافئ الشرقيّة في عام 1912، فيما كان أكثر من 220 سفينة تعبر البحر الأسود إلى المتوسط ذهاباً وإياباً[85].

جدول رقم (4)

التجارة الدولية مع السلطنة العثمانية(*)

صادرات الدول الأوروبية الرئيسية إلى الدولة العثمانية (ملايين الماركات) % = من مجمل صادرات الدولة

السنة	ألمانيا	%	بريطانيا	%	فرنسا	%	النمسا، هنغاريا	%	إيطاليا (باستثناء مصر، الجزائر، تونس والمغرب)	%	روسيا (باستثناء مصر، الجزائر، تونس والمغرب)	%
1880	6.71	0.23	138	3.03	36.9	1.31			11.7			
1881	8.06	0.22	141	2.95	32.9	1.14			14.1	1.49		
1882	6.02	0.19	131	2.66	35.6	1.23			11.3	1.21		
1883	7.02	0.21	132	2.80	37.3	1.33			13.7	1.42	24.2	1.75
1884	8.26	0.26	131	2.75	38.1	1.46			12.9	1.49	25.6	2.01
1885	7.90	0.28	125	2.88	41.5	1.66			13.0	1.69	36.8	3.17
1886	9.15	0.31	121	2.79	38.6	1.47			12.9	1.55	35.8	3.42
1887	12.0	0.41	115	2.54	39.3	1.49			10.2	1.26	46.5	3.49
1888	11.7	0.37	104	2.19	40.5	1.54			8.03	1.11	52.2	3.08
1889	29.9	0.94	126	2.48	42.8	1.43			9.28	1.21	40.6	2.50
1890	34.0	1.02	138	2.56	49.8	1.64			12.1	1.67	34.2	2.29
1891	37.0	1.16	133	2.63	45.4	1.57	27.6	2.06	14.3	2.02	42.7	2.82
1892	39.7	1.34	126	2.72	49.7	1.77	37.6	3.06	14.9	1.92	34.3	3.57
1893	40.9	1.32	118	2.65	45.8	1.75	42.9	3.13	14.6	1.87	36.3	2.80
1894	34.4	1.16	134	3.05	43.6	1.75	41.8	3.09	15.2	1.83	34.8	2.41
1895	39.0	1.18	111	2.40	42.3	1.55	33.2	2.65	17.9	2.12	29.2	1.96
1896	28.0	0.79	101	2.11	33.8	1.33	42.2	3.21	17.1	2.03	31.0	2.08
1897	30.9	0.85	133	2.77	39.7	1.36	27.5	2.11	24.3	2.75	28.1	1.79
1898	37.1	0.99	126	2.65	38.4	1.35	53.3	3.83	32.5	3.33	31.3	1.98
1899	32.6	0.77	108	2.00	41.0	1.22	51.7	3.26	32.3	2.79	27.4	2.02
1900	34.3	0.75	103	1.74	41.2	1.24	54.1	3.28	30.1	2.78	40.0	2.59
1901	37.5	0.85	141	2.46	38.4	1.18	57.3	3.58	43.9	3.94	47.4	2.88
1902	43.3	0.93	126	2.17	38.5	1.12	60.6	3.72	40.4	3.40	34.2	1.84
1903	50.2	1.00	115	1.93	43.8	1.27	65.6	3.62	45.7	3.81	40.7	1.88
1904	75.3	1.44	152	2.48	46.9	1.30	77.3	4.38	56.4	4.45	54.6	2.51
1905	71.0	1.24	144	2.14	48.3	1.22	80.4	4.21	57.0	4.15	34.3	1.47
1906	68.5	1.08	173	2.26	49.3	1.16	96.7	4.76	71.0	4.63	32.9	1.39
1907	81.7	1.19	156	1.80	48.8	1.08	92.8	4.45	62.2	3.96	41.7	1.83
1908	64.0	1.00	144	1.87	53.5	1.31	70.6	3.68	57.0	4.10	49.2	2.28
1909	78.9	1.20	156	2.02	56.7	1.22	78.6	3.99	66.4	4.42	59.8	1.94
1910	104.9	1.40	178	2.02	60.1	1.19	109	5.32	90.9	5.43	60.2	1.92
1911	112.8	1.39	194	2.09	67.0	1.36	107	5.26	77.3	4.36	72.5	2.11
1912	112.8	1.26	164	1.65	70.4	1.30	112	4.81	5.28	0.27	65.1	1.98
1913	98.4	0.97	157	1.46	67.4	1.21	127	5.39	76.3	3.72	73.3	2.35

استيراد الدول الأوروبية الرئيسية من الدولة العثمانية (ملايين الماركات) % = من مجمل استيرادات الدولة

السنة	ألمانيا	%	بريطانيا	%	فرنسا	%	النمسا، هنغاريا	%	إيطاليا (باستثناء مصر، الجزائر، تونس والمغرب)	%	روسيا (باستثناء مصر، الجزائر، تونس والمغرب)	%
1880	1.91	0.07	79.1	0.94	108	2.65			28.4	2.96		
1881	1.62	0.05	85.2	1.05	110	2.79			21.9	2.18		
1882	1.29	0.04	98.7	1.17	93.2	2.40			26.7	2.69		
1883	2.25	0.07	112	1.28	107	2.75			22.8	2.18	29.6	2.44
1884	2.31	0.08	112	1.41	100	2.84			28.0	2.62	30.9	2.66
1885	3.61	0.12	103	1.36	109	3.29			55.2	4.67	26.4	2.81
1886	2.19	0.08	90.3	1.20	102	2.99			44.8	3.79	36.5	3.96
1887	3.21	0.10	81.3	1.10	79.7	2.43			48.4	3.73	14.1	1.63
1888	2.36	0.07	93.3	1.17	75.3	2.26			19.6	2.06	11.5	1.37
1889	7.09	0.18	113	1.29	106	3.03			44.0	3.90	15.3	1.64
1890	9.61	0.23	104	1.21	108	3.00			42.2	3.95	16.3	1.86
1891	13.9	0.33	117	1.31	102	2.64	21.1	2.02	30.5	3.34	13.6	1.41
1892	27.9	0.69	118	1.36	94.0	2.37	25.5	2.41	25.6	2.69	20.7	2.02
1893	16.6	0.42	106	1.28	86.2	2.76	31.5	2.72	23.0	2.38	17.9	1.79
1894	18.8	0.48	105	1.26	76.7	2.40	30.9	1.75	13.1	1.48	15.5	1.28
1895	22.0	0.53	123	1.44	74.8	2.48	26.4	2.15	18.7	1.95	14.7	1.26
1896	25.9	0.60	114	1.26	73.1	2.38	27.5	2.29	21.5	2.24	13.2	1.04
1897	30.5	0.65	131	1.43	87.0	2.72	26.4	2.05	17.5	1.81	13.4	1.11
1898	29.5	0.58	103	1.08	82.8	2.29	29.2	2.09	18.0	1.57	14.8	1.11
1899	28.9	0.53	105	1.07	85.0	2.32	31.8	2.33	20.6	1.69	15.5	1.10
1900	30.2	0.52	119	1.11	90.2	2.37	35.6	2.43	21.7	1.58	16.6	1.23
1901	30.1	0.56	122	1.15	87.5	2.47	32.0	2.28	25.3	1.82	17.4	1.36
1902	36.6	0.65	131	1.21	85.7	2.41	36.0	2.46	29.0	2.08	16.3	1.17
1903	37.6	0.63	126	1.14	84.6	2.17	40.1	2.52	37.2	2.52	15.9	1.08
1904	43.5	0.68	123	1.10	76.8	2.11	37.8	2.17	32.1	2.10	15.9	1.13
1905	51.6	0.72	118	1.03	87.4	2.26	37.6	2.06	42.1	2.58	14.5	1.06
1906	55.1	0.69	127	1.02	95.4	2.09	38.7	1.95	44.7	2.19	16.9	0.98
1907	55.1	0.63	134	1.01	98.6	1.96	35.7	1.67	49.7	2.13	15.6	0.85
1908	47.6	0.62	106	0.87	73.5	1.57	35.1	1.72	45.4	1.92	16.1	0.82
1909	57.3	0.67	107	0.87	83.2	1.64	37.3	1.60	59.2	2.34	19.1	0.98
1910	67.4	0.75	97.5	0.71	82.3	1.42	44.2	1.82	48.9	1.86	31.4	1.00
1911	70.1	0.72	115	0.83	85.3	1.31	51.3	1.89	43.9	1.60	22.1	0.88
1912	77.6	0.73	131	0.86	81.9	1.22	62.2	2.06	18.0	0.60	35.0	1.38
1913	73.9	0.69	111	0.71	78.8	1.11	57.6	1.99	46.8	1.59	39.8	1.34

(*) تم وضع هذا الجدول استناداً إلى الإحصائيات التي وردها Andreas Birken, Die Wirtschaftsbeziehungen Zwischen Europa und dem Vorderen Orient im ausgehenden 19. Jahrhundert, Wiesbaden 1980.

LAU - Riyad Nassar Library

- الثقافة والتبشير في خدمة السياسة والاقتصاد

لتدعيم نفوذها الاقتصاديّ والتجاري، أولَت ألمانيا نشاطات إرساليّاتها اهتماماً ملحوظاً منذ التسعينات من القرن التاسع عشر، لا بلّ إنّ الإرساليّات الألمانيّة نفسها شعرت أنّها جزءاً من السياسة الاستعماريّة الألمانيّة. ففي الثمانينات، شهدت جلسات الإرساليّات التبشيريّة الألمانيّة نشاطاً مكثّفاً حول دورها في مناطق النفوذ والاستعمار الألمانيّ. فالدولة الألمانيّة تقدّم التغطية السياسيّة والعسكريّة واستغلّت الثروات الماديّة للمستعمرات «**من أجل رخاء الوطن**»، فيما تقوم الإرساليّات بنشر «**الحضارة المسيحيّة**»، لأنّ الإرساليّات هي «**الدعامة والسند للنشاط السياسيّ الاستعماريّ**»، كما جاء في محاضر جلسات الإرساليّات حول الاستعمار. وعندما خطت ألمانيا عمليّاً أُولى خطواتها الاستعماريّة في إفريقيا، برّرت الكنيسة الكاثوليكيّة ذلك بأنّه «**ضرورة طبيعيّة**»، وإنّ عليها المشاركة في هذا التحوّل نحو الاستعمار[86].

وليس أدلّ على أهمية الثقافة والتبشير للسياسة والاقتصاد الألمانيّين من استغلال الإمبراطور وليم الثاني خلال زيارته إلى الشرق عام 1898، الإرساليّات الكاثوليكيّة الألمانيّة وخلافاتها مع فرنسا من أجل ضرب الحماية الفرنسيّة في الشرق ونفوذ فرنسا السياسيّ في المنطقة، هو قول وزير الخارجيّة الألمانيّة فون بولوف التالي: «**إنّه من المفيد بشكل عام دعم كلّ ما يمكن بواسطته تقويض هيبة فرنسا في الليفانت من جهة، وإذكاء الخصام الذي بدأ يظهر بين الكاثوليك الألمان والكاثوليك الفرنسيّين في المسائل الشرقيّة من جهة أخرى**»[87].

وفي هذا المعنى أيضاً ، كتب مارشال، السفير الألمانيّ في الآستانة، إلى رئيس الوزراء كلودفيغ كارل فيكتور هوهنلوهه شيلينغسفورست (Chlodwig Karl Victor Hohenlohe-Schillingsfürst) يقول: «**إنّ محاربة النفوذ الذي حصلت عليه فرنسا في المسائل الكنسية للكاثوليك المسيحيين في تركيا، وبشكل غير مباشر في مسائل سياسية، هو أحد أبرز مهام السياسة الألمانية في تركيا... وبفضل نفوذنا السياسيّ الذي حصلنا عليه في تركيا، فنحن الوحيدين الذين يمكّننا وضعنا من تشجيع عملية التفتّت الذي تجد الحماية**

الفرنسيّة نفسها فيه. وإذا ما تمكّنت ألمانيا من إزاحة الحماية الفرنسية المطلقة، فإن هذا العمل سوف يرفع بشكل كبير من سمعتنا في أعين الشرقيين»[88].

وليس أدلّ على أهمية الثقافة والتعليم لدعم نفوذ ألمانيا الاقتصاديّ والتجاريّ في المنطقة من النصيحة التي وجهتها «لجنة الاستعمار الاقتصاديّة» الألمانيّة إلى الحكومة بعد عام على رحلة وليم الثاني إلى الشرق في أن تنشط ثقافياً في مستعمراتها، وبشكل خاصّ في الشرق. وفي هذا المعنى، نصح سفير ألمانيا في العاصمة العثمانيّة حكومته بإنشاء مستشفيات ومدارس على طول سكّة حديد بغداد «**لكي تكون دعماً للمصالح الألمانية**»[89]. وفي تقرير لمجلة «الشرق الألمانيّة» (Deutsche Levante-Zeitung) لعام 1913، ذُكر أنّ عشر مدارس ألمانيّة تمّ إنشاؤها على طول خطّ سكّة حديد بغداد[90]. وعشيّة إندلاع الحرب العالميّة الأولى، كان هناك 23 مؤسسة تعليميّة ألمانيّة في كلّ أنحاء السلطنة ضمّت 3 آلاف تلميذ، من أصل 1.019 مؤسسة تعليميّة كانت تضمّ 90 ألفاً من التلاميذ.

جدول رقم (5) المؤسسات التعليمية الأجنبية في الدولة العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى[91]

الدولة التابعة لها	عدد المدارس	عدد التلاميذ
فرنسا	530	54.000
الولايات المتحدة الأميركية	273	18.000
بريطانيا	126	10.000
إيطاليا	67	5.000
ألمانيا	23	3.000
	1.019	**90.000**

ومع كلّ الجهود التي بذلتها ألمانيا، ظلّت هيمنة فرنسا على التعليم في الدولة العثمانيّة بلا منازع. إذ كانت تسيطر على 60٪ من مجموع المدارس وعدد التلاميذ. ويلخص تقرير لجمعية القيصرزڤرت مجالات أنشطة

الشمّاسات في الدولة العثمانية وولاياتها العربيّة، التي توزّعت على 38 حقل عمل، كما يبين الجدول رقم (6). أما نشاط الراهبات الكاثوليكيّات الألمانيّات، الذي انصب على فلسطين، فانحصر في مجال التعليم وإقامة النزل. فامتلكت «جمعيّة فلسطين للكاثوليك الألمان» (Palästinaverein der Katholiken Deutschlands)، مستوطنة في منطقة الطبغة بفلسطين، وعشر مدارس، وعملت في التمريض ورعاية المسنين. وإلى جانب مستشفاها في بيروت، أدارت راهبات بوروميوس مستشفى آخر في حلب.

جدول رقم (6) أبرز حقول نشاطات شمّاسات القيصرزفرت في الدولة العثمانية عام 1914

	مستشفى	مدرسة	مدرسة داخلية	حضانة	ميتم	رعاية عجزة	رعاية الجالية	منتجع	دار معلمات	جمعية خياطة/ فتيات	عدد الشمّاسات العاملات
الآستانة	1	1		1	1	1					21
سمرنة		1			1						14
بيروت	1	1	1		1						26
عاريّا		1						1			2
حلب		1		1							4
القدس	1	1	1	1	1		1		1	1	
بيت لحم				1			1				30 في كلّ فلسطين
حيفا				1			1				2
القاهرة	1		1	1			1				38 في مصر
الإسكندرية	1						1			1	
المجموع	**5**	**6**	**3**	**6**	**4**	**1**	**5**	**1**	**1**	**2**	**137**

إضافة إلى ذلك، شهدت الفترة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالميّة الأولى، تأسيس العديد من مؤسسات البحث العلميّ والدينيّ والتنقيب عن الآثار، والتي لم تكن أقلّ تأثيراً من المدارس الألمانيّة في تدعيم نفوذ ألمانيا في السلطنة العثمانيّة. ومن هذه المؤسسات: «الجمعيّة الألمانيّة لاستكشاف فلسطين» (Deutscher Verein zur Erforschung Palästinas)، و«جمعيّة فلسطين الألمانيّة» (Deutscher Palästina- Verein)، و«جمعيّة الشرق الألمانيّة» (Deutsche

Orientgesellschaft)، و«المعهد الألمانيّ الإنجيليّ للدراسات القديمة حول الأراضي المقدّسة في القدس» (Deutsche Evangelisches Institut für Altertumswissenschaft des Heiligen Landes zu Jerusalem)، و«جمعيّة الاستشراق في ميونيخ» (Münchner Orientalische Gesellschaft)، و«اللجنة الألمانيّة للشرق الأدنى» (Deutsches Vorder-Asien-Komitee).

- ألمانيا وسياسة الحفاظ على الدولة العثمانية

ارتكزت سياسة الاندفاع نحو الشرق بأبعادها الاقتصاديّة والسياسيّة والإستراتيجيّة والثقافيّة والقوميّة خلال عصر وليم الثاني على مبدأ الحفاظ على الوضع الراهن في الشرق (Status quo)، أي على سيادة الدولة العثمانيّة واستقلالها ومنع أيّة دولة من الإنفراد في حلّ المسألة الشرقيّة. وقد عبّر بولوف عن ذلك بقوله: «**إنّ ألمانيا غير مهتمة بتقسيم تركيا أو إضعافها، وإنّ علاقة الصداقة التي تربطنا بها تعني الحفاظ على الوضع الراهن**»[92]. وفي رسالة إلى الإمبراطور عام 1901، شرح بولوف الأسباب الاقتصاديّة لسياسة التغلغل السلميّ التي تفرض على ألمانيا هذا النهج في السياسة الشرقيّة، فقال: «**إنّ سياسة ألمانيا في تركيا هي سلمية. نحن نريد السلام لأجل تجارتنا وصناعتنا. إنّ زيادة أكثر من نصف مليون نسمة سنوياً، تجعل ألمانيا لا تستغني عن تركيا كسوق تصريف (إنتاجها). هذه هي سياستنا الشرقية**»[93]. وفي هذا المعنى، جاء تصريح وليم الثاني في عام 1907 «**بأنّ الحفاظ على سيادة الدولة العثمانية يشكّل أساساً لا يتغير في سياسة ألمانيا الشرقية**»[94].

وحتى الحرب العالميّة الأولى، حاولت الحكومات الألمانيّة المتعاقبة الانسجام قدر الإمكان مع هذا المبدأ. فوقفت ألمانيا عام 1890 في وجه مشروع حليفتها إيطاليا لتقسيم الدولة العثمانيّة، وفرضت على شريكتيها في «الحلف الثلاثيّ» (إيطاليا والنمسا/ هنغاريا) في العام التالي، خلال تجديد التحالف، الالتزام بمبدأ الحفاظ على سلامة السلطنة العثمانيّة. وكان هذا سبباً كافياً لأنّ تسعى إيطاليا إلى تسوية أوضاعها الاستعماريّة في طرابلس مع فرنسا عام 1902. كما وقفت ألمانيا في وجه المشاريع الروسيّة للإستيلاء على

الممرّات، من خلال تدعيم القدرات الدفاعيّة العثمانيّة على مرافق السلطنة الإستراتيجيّة[95].

وخلال رئاسة الماركيز أوف ساليزبوري (Marquess of Salisbury) الحكومة البريطانيّة، توضّحت السياسة البريطانيّة أكثر فأكثر في جعل مصر نقطة الدفاع الإستراتيجيّة عن المصالح البريطانيّة في الشرق الأدنى، بعدما فقدت الممرّات والآستانة أهميتهما في إستراتيجيّة بريطانيا المتوسطيّة، واستبدلت بها قبرص منذ عام 1878. وفي هذا السياق، عرضت بريطانيا خلال عامَيّ 1895 و1896 على كلّ من روسيا وألمانيا مشروعاً لتقسيم الدولة العثمانيّة مؤداه أن تستولي إيطاليا على ألبانيا وطرابلس الغرب، فيما تحتل روسيا الممرّات والآستانة. لكن روسيا، التي لم تتلقَّ دعماً من حليفتها فرنسا، رأت أنّ الوقت غير مناسب لحلّ المسألة الشرقيّة. وبالنسبة إلى موقف الحكومة الألمانيّة، فقد رفضت المشروع جملة وتفصيلاً[96]. فقبل عام على طرح ساليزبوري مشروعه، كانت الحكومة الألمانيّة قد كلّفت لجنة مختصّة دراسة إيجابيّات الحفاظ على الدولة العثمانيّة وسلبياتها في حال لحقها التفكّك، وتأثير ذلك في المصالح الألمانيّة. فرأت اللجنة في مذكرة لها «**إنّ قدرات آسيا الصغرى الاستيعابية للرأسمال والصناعة والتجارة الألمانية لا تزال مفتوحة من خلال مشاريع سكك الحديد واستغلال ثروات الأرض الباطنية وتنمية الزراعة، وأنّ الحلّ الأفضل للاستمرار في سياسة التغلغل السلميّ لا يكون بحلّ المسألة الشرقية، بلّ في الحفاظ على الوضع الراهن**»[97]. أمّا في حال أدّت ظروف معينة إلى حلّ المسألة الشرقيّة ـ أضافت المذكرة ـ «**وجرى طرد العثمانيين من أوروبا وحُصرت الدولة العثمانية في آسيا الصغرى، فإنّ مثل هذا التطوّر لن يضرّ بالمصالح الألمانية، بلّ سوف يؤدّي على عكس ذلك إلى تقوية المصالح الألمانيّة، وهذا لا يرجع إلى تزايد أعداد السكّان والنشاط الاقتصاديّ في المنطقة فحسب، بلّ إلى تمركز السلطنة في آسيا الصغرى، ممّا يؤدّي إلى تقويتها، ويكون في مصلحة خطوط حديد الأناضول**»[98].

إمّا في أوساط الرأي العام الألمانيّ، فقد لقيت مقترحات ساليزبوري وتعليقات الصحافة البريطانيّة حول حلّ المسألة الشرقيّة، انتقادات شديدة في ألمانيا. فعلّقت صحيفة «روزا لوكسمبورغ» (Rosa Luxemburg) على

الموضوع بالقول: «**منَ الواضح إنّه من مصلحة الإمبريالية الألمانية تقوية الدولة العثمانية طالما بالإمكان منع انهيارها قبل الأوان. إنّ تصفية متسرّعة لتركيا قد تؤدّي إلى تقسيمها بين بريطانيا وروسيا وإيطاليا واليونان ودول أخرى، وبالتالي اختفاء أكبر قاعدة لعمليّات الرأسمال الألمانيّ، ممّا ينتج عنه تعاظم نفوذ روسيا وبريطانيا ودول البحر المتوسط. إنّ مصلحة الإمبريالية الألمانية تكمن في الحفاظ على الدولة التركيّة مستقلّة وصاحبة سيادة إلى أن يحين وقت إفتراسها من قبل الرأسمال الألمانيّ وتسقط في يد ألمانيا، كما فعل البريطانيون بمصر سابقاً، وكما يفعل الفرنسيون حاليّاً في المغرب**»[99].

وانسجاماً مع سياستها في المسألة الشرقيّة، عملت ألمانيا على دعم السلطان العثمانيّ ضدّ الضغوطات البريطانيّة والروسيّة، وصمتت عن السياسة العثمانيّة تجاه المسألة الأرمنيّة منذ 1895، وأيّدت الباب العالي في حربه ضدّ اليونان 1897، بعدما حقّق انتصاراته عليها بفضل السلاح الألمانيّ[100]. وخلال تلك الحرب، مارست ألمانيا ضغوطاً على بلغاريا والصرب كيّ لا تهاجما الدولة العثمانيّة. كما توسّطت لدى روسيا والنمسا/ هنغاريا لعقد اتفاق يُبقي على الوضع الراهن في البلقان. وفي المسألة الكريتيّة، وقفت ألمانيا إلى جانب الدولة العثمانيّة، وأدّى ذلك إلى خروجها عن «التناغم الأوروبيّ».

إنّ التأكيد على سياسة الوضع الراهن في الشرق الإسلاميّ، دفع القيادة الألمانيّة إلى الاعتراف بالدولة العثمانيّة زعيمة للعالم الإسلاميّ، وهذا ما تجلّى في خطاب العاهل الألمانيّ في دمشق (8 تشرين الثاني 1898) خلال زيارته إلى المشرق، حين أعلن: «**ليوقن صاحب الجلالة** (السلطان) **ومعه الثلاثماية مليون مسلم المنتشرون في أرجاء الأرض، الذين يعتبرون السلطان خليفتهم، أنّ الإمبراطور الألمانيّ سيبقى هو صديقهم في كلّ الأوقات**»[101].

وفي الواقع، لم تكن المجاهرة بـ«الصداقة» هنا إعلاناً لسياسة الحفاظ على الدولة العثمانيّة فحسب، وإنّما طرحاً لنهج جديد في السياسة الخارجيّة المشرقيّة لألمانيا، يقوم على صداقة العالم الإسلاميّ والاعتراف بالسلطان عبد الحميد زعيماً لهذا العالم. وقد تساءل غروته: «**عمّا إذا كان خطاب كهذا جاء**

L A U - Riyad Nassar Library

نتيجة عامل ظرفيّ، أو أنه كان يهدف لأنّ يكون علامة مميزة في تحديد مسار السياسة الألمانيّة الإسلامية، التي يقوم برنامجها على الحفاظ على استقلال الدول المتبقية في الشرق وسلامتها»؟[102]

ويجيب غروته على تساؤله بالقول، إنّ على المرء أن يجيب بنعم على الشقّ الثاني من التساؤل، بأنّ هناك نهجاً جديداً لسياسة ألمانيا الإسلاميّة، رغم ما يحمل في طياته من مجابهة حتميّة مع بريطانيا[103]. وبعد أشهر قليلة، علّق فريدريك ناومن على خطاب الإمبراطور في دمشق بالقول: «**لا مصالحة مع انكلترا، بلّ سياسة قوميّة**»[104].

وحتى عام 1908، حافظت ألمانيا على موقفها الثابت من المسألة الشرقيّة. ولكن ضمّ النمسا/ هنغاريا البوسنة والهرسك عقب الانقلاب العثمانيّ في عام 1908، هزّ الصدقيّة الألمانيّة في سياسة الحفاظ على الوضع الراهن أمام أعين النظام الجديد في الآستانة. وقد نظر حكّام استانبول الجدد إلى ألمانيا على أنها كانت الداعمة «للطاغية عبد الحميد»، وأنّ النمسا/ هنغاريا لا تجرؤ على ضم المنطقتين من دون موافقة ألمانيّة. وأدّت هذه الشكوك في موقف ألمانيا الحقيقيّ من المسألة الشرقيّة إلى تعرّض السلع الألمانيّة والنمساويّة/الهنغاريّة للمقاطعة في المرافئ العثمانيّة، وإلى تراجع النفوذ الألمانيّ لدى الباب العالي، هذا على الرغم من نفي المسؤولين الألمان دعمهم السياسة النمساويّة/ النهغاريّة[105]. وهكذا، أفسح تراجع النفوذ الألمانيّ في استانبول المجال أمام عودة بريطانيا إلى ممارسة نفوذها السابق على الحكومة العثمانيّة.

إنّ استيلاء جماعة من الضبّاط الذين تلقوا علومهم العسكريّة في ألمانيا على السلطة في استانبول عام 1909، وتعكّر العلاقات العثمانيّة ـ البريطانيّة بسبب مسألتيّ الحدود التركيّة ـ المصريّة، والتركيّة ـ الفارسيّة، وسياسة بريطانيا الاستيطانيّة في بلاد ما بين النهرين وإصرارها على أن تبني بمفردها سكّة حديد بغداد ـ الكويت، إضافة إلى الإفلاس العثمانيّ في ربيع 1909، ورفض بريطانيا مساعدة النظام العثمانيّ الجديد في التغلب على أزمته الاقتصاديّة من خلال رفع التعرفة الجمركيّة من 11٪ إلى 15٪ ومنحه قروضاً ماليّة، كلّ ذلك جعل النفوذ البريطانيّ يتراجع بسرعة في الآستانة، مفسحاً في

المجال أمام النفوذ الألمانيّ ليعود مجدّداً إلى زخمه السابق. وقد استجابت ألمانيا والنمسا/ هنغاريا بسرعة إلى المطالب العثمانيّة وقدّمت مصارفها قروضاً بقيمة 6 ملايين ليرة عثمانية[106] وحتى اندلاع الحرب العالميّة الأولى، توطّدت العلاقات الألمانيّة ـ العثمانيّة من دون أن تتأثر باستيلاء إيطاليا على طرابلس الغرب 1911، أو بالحروب البلقانيّة 1912/ 1913.

لكن هذه السياسة القائمة على الحفاظ على الدولة العثمانيّة، لم تسلم من النقد داخل ألمانيا. فبعد الانتهاء من بناء سكّة حديد الأناضول وبدء الحديث عن مشروع سكّة حديد بغداد، كثّفت الدوائر الألمانيّة ذات الاتجاهات القوميّة المهتمّة بـ«رسالة ألمانيا الاستعماريّة ـ الحضارية» من دعواتها لاستيطان آسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين وفلسطين وفارس، ككارل كيرغر (Karl Kärger)[107]، وبول روورباخ (Paul Rohrbach)[108]، وفريديريك ناومن (Friedrich Naumann)[109]، وأرنست ياكه (Ernst Jäckh)[110]، وكارل شيفر (Karl Schäfer)[111]، وهانز روده (Hans Rohde)[112]، وهوغو غروته (Hugo Grothe)[113]، وأليوس شبرنغر (Alyos Sprenger)[114]، وسيغموند شنايدر (Siegmond Schneider)[115] وغيرهم، فضلاً عن الصحف والمجلات الألمانيّة. على أنّ أهم ما في الأمر، هو تأسيس «إتّحاد عموم ألمانيا» (Alldeutscher Verband)[116] عام 1895، الذي أخذ على عاتقه الترويج للسيطرة الألمانيّة على آسيا الصغرى وبلاد ما بين النهرين وسوريّة. ولم يكن رئيس هذا الاتحاد سوى البروفسور الألمانيّ هاسّه (Hasse)، الذي دعا ألمانيا في نشرة الاتحاد بتاريخ 8 كانون الأول 1895 «**إلى الاستيلاء على بلاد ما بين النهرين وسورية... وإلى فرض الحماية الألمانيّة على السلطنات الموجودة في آسيا الصغرى، وإلى جعل الجزيرة العربيّة منطقة نفوذ للمصالح الألمانيّة**»[117].

وفي هذا المعنى، علّقت صحيفة «دي فليت أمْ مونتاغ (Die Welt am Montag)» قائلة: «**وحدها تركيا يمكنها أن تكون الهند بالنسبة إلى ألمانيا... على السلطان أن يبقى صديقنا، طبعاً من نيتنا المبيتة، وهي أننا نتمنى إفتراسه.. نحن نرعى المورّث بإخلاص حتى مماته... إنّ ميراثاً عظيماً ينتظرنا... فتركيا سوف تقدّم لنا مناطق شاسعة لاستثمار رأس المال الألمانيّ**

L A U - Riyad Nassar Library

وتصريف السلع الألمانية، وأيضاً مأوى للمستوطنين الزراعيين الألمان»[118].

وإزاء الدعوات لاستيطان ألمانيّ في آسيا الصغرى، وقفت الحكومة الألمانيّة موقفاً متحفّظاً. ففي تقرير للسفير الألمانيّ في الآستانة بتاريخ 30 آذار 1885، أشار إلى أنّ الحكومة العثمانيّة ترفض استيطاناً ألمانياً في آسيا الصغرى. كما أنّ فرنسا التي تفوق مصالحها مصالح أيّة دولة أخرى، ترفض مشاريع دول أوروبيّة أخرى في المنطقة[119]. وفي أوائل التسعينات من القرن التاسع عشر، وخلال سير العمل بمشروع خطّ الأناضول، بعث السلطان عبد الحميد الثاني إلى وليم الثاني يبحث معه إمكان استيطان مهاجرين ألمان على طول سكّة حديد حيدر باشا ـ أنقرة ـ بغداد. وقد كلّفت الحكومة الألمانيّة كلا من الدائرة السياسيّة في وزارة الخارجيّة الألمانيّة والدائرة الاستعماريّة بدراسة «خطّة استيطان ألمانيّ في آسيا الصغرى». وجاء في تقرير الدائرة الأولى: «**إنّ استيطاناً ألمانياً في آسيا الصغرى غير مشجّع وتكتنفه الصعاب، بل يمكن أن يورّط ألمانيا في تعقيدات ومصادمات، وإنّ مثل هذا المشروع سيؤدّي إلى نتيجة سلبية**». إمّا الدائرة الاستعماريّة، فذكرت أنّ عمليّة استيطان ألمانيّ في آسيا الصغرى تحت السيطرة العثمانيّة «**ليس لها فرص نجاح كافية. وحتى** (أضافت المذكرة) **ولو تلقّى المستوطنون الألمان في البداية دعماً عثمانياً رسمياً وحصلوا على امتيازات بامتلاك الأراضي الخ...، فإنّهم سوف يقعون بعد ذلك ضحية سوء الإدارة العثمانية**»[120]. ونصحت الدائرة الحكومة الألمانيّة بمباشرة استيطان ألمانيّ في تركيا الآسيويّة في حال تحوّلت المنطقة إلى مستعمرة ألمانيّة.

وفي إطار سياستها المتحفّظة تجاه الاستيطان في ممتلكات السلطنة، أوعز رئيس الوزراء الألمانيّ إلى سفيره في الآستانة، بعدم التدخّل في مسألة استيطان رعايا ألمان في آسيا الصغرى[121]. إشارة إلى أنّ عدد حاملي الجنسية الألمانيّة في الدولة العثمانيّة وصل عام 1911، بالإضافة إلى مصر، إلى 4.500 نسمة، من ضمنهم نحو 1.700 أعضاء في «جماعة الهيكل الألمانيّة» في فلسطين، وعدد مستعمراتهم سبع، و1.600 نسمة في الآستانة و710 في ولايتيّ بيروت ودمشق[122].

ـ ألمانيا والحركة الصهيونيّة

ومع الاندفاع الألمانيّ نحو الشرق في عصر الإمبراطور وليم الثاني، سعت الصهيونيّة العالميّة، التي كان أغلب قادتها من اليهود الألمان، إلى اختراق سياسة ألمانيا في الحفاظ على الوضع الراهن في الشرق وكسبها إلى جانبها في مشاريعها الاستيطانيّة في فلسطين، مستغلّة في ذلك النفوذ الألمانيّ في الآستانة. وكان البرنامج الصهيونيّ القائم على منح اليهود في فلسطين استقلالاً ذاتياً لقاء دعم الصهيونيّة العالميّة للدولة العثمانيّة في تخطيها أزمتها الماليّة، يتوافق مع سياسة الإمبراطور وليم الثاني في إنقاذ الدولة العثمانيّة من ديونها الضخمة للبنوك الأوروبيّة. إلاّ أنّ الحكومة الألمانيّة، وفي مقدمها وزير الخارجيّة بولوف، ومارشال، السفير الألمانيّ في الآستانة (1897 ـ 1912)، شكّكت بالنوايا الصهيونيّة، ورأت أنّ إثارة الموضوع سوف تثير حساسيّة الحكومة العثمانيّة وتُعكّر بالتالي العلاقات الوطيدة القائمة مع الدولة العثمانيّة. لذا، رفض بولوف المشروع الصهيونيّ، ثم ما لبث وليم الثاني أن عدّل موقفه تجاه الحركة الصهيونيّة وربط الاستيطان اليهودي بفلسطين «**بمراعاة كاملة واحترام لسيادة السلطان**»[123].

وبتعيين بولوف رئيساً للوزراء في ألمانيا عام 1900، ازداد موقف الحكومة الألمانيّة تصلّباً تجاه الحركة الصهيونيّة، وأعطي صفة رسميّة من خلال مذكرة داخليّة للخارجيّة الألمانيّة في 28 كانون الثاني 1904، حيث أكّدت على مخاطر الانجراف وراء المشاريع الصهيونيّة ممّا يزعزع العلاقات مع الدولة العثمانيّة. هذا الموقف تجاه الحركة الصهيونيّة، لم يمنع ألمانيا من تقديم دعمها للمؤسسات والمستوطنات اليهوديّة في فلسطين وحمايتها تجاه السلطات العثمانيّة لاعتبارات سياسيّة وثقافيّة و«إنسانيّة».

وبعد عام 1913، تحوّل الموقف الألمانيّ من الحركة الصهيونيّة إلى نوع من «التعاطف»، نتيجة إندلاع الحرب العالميّة الأولى. فتمّ استحداث «دائرة شؤون اليهود» في وزارة الخارجيّة الألمانيّة، وبدت الحماية الألمانيّة للمستوطنات اليهوديّة في فلسطين ضدّ سياسة جمال باشا أكثر ثباتاً. وبعد «وعد بلفور» عام 1917، وجدت ألمانيا نفسها مضطرّة إلى منافسة عدوّتها

LAU - Riyad Nassar Library

بريطانيا وإصدار «وعد بلفور ألمانيّ» في محاولة لكسب اليهود الأميركيّين إلى جانبها. فاستغلت الخارجيّة الألمانيّة زيارة طلعت باشا، الصدر الأعظم، إلى برلين في كانون الثاني عام 1918 ولقائه الزعيم اليهودي الألمانيّ الفرد نوسينغ (Alfred Nossig)، وإعلان طلعت باشا أنّ الحكومة العثمانيّة سوف تعيد النظر في موقفها من اليهود حالما تنتهي الحرب «**بصورة تحقق أمانيهم**»، وأصدرت تصريحاً رسمياً جاء فيه:

«نحن نؤيد رغبة الأقليات اليهوديّة في البلدان التي لهم فيها ثقافة متطوّرة، في أن تختط طريقها الخاص بها، ونميل إلى دعم أمانيها. أمّا بالنسبة إلى أماني اليهود، وبخاصة أماني الصهيونيين منهم في فلسطين، فإنّ الحكومة الألمانيّة ترحّب بالتصريح الذي أدلى به مؤخراً الصدر الأعظم طلعت باشا، والذي يعبّر فيه عن عزم الحكومة التركيّة، المتفق مع نظرتها الوديّة نحو اليهود بوجه عام، على تنمية استقرار يهودي مزدهر في فلسطين، عن طريق الهجرة غير المقيّدة والاستيطان ضمن قدرة البلاد الاستيعابيّة، وقيام حكم ذاتيّ يتّفق وقوانين البلاد والتطوّر الحرّ لحضارتها»[124].

- المرحلة الأخيرة من العلاقات الألمانيّة - العثمانيّة

يبقى أخيراً أن نتطرّق إلى العلاقات الألمانيّة - العثمانيّة عشيّة الحرب العالميّة الأولى. إنّ وصول وليم الثاني إلى عرش ألمانيا، ووضع نهج جديد في السياسة الخارجيّة يقوم على التنافس الإمبرياليّ مع الدول الكبرى وفي مقدمها بريطانيا، صعّد الموقف في أوروبا. وفي هذا الإطار، رفضت ألمانيا أن تجدّد تحالفها مع روسيا. ولكي تحمي نفسها من الحرب على جبهتين، بعدما رفضت بريطانيا عام 1897 تجديد «وفاق البحر المتوسط»، جدّدت ألمانيا الحلف الثلاثيّ مع النمسا/ هنغاريا وإيطاليا في الأعوام 1891 و1902 و1912. كما زادت في الوقت نفسه من تسلّحها البرّيّ. ورغم التقارب الألمانيّ - البريطانيّ في نقاط استعماريّة ساخنة بينهما في العالم، بقيت قوانين تطوير الأسطول الحربيّ الألمانيّ لعام 1898عقبة أساسية في محادثات التحالف بينهما (1889، 1895، 1898، 1899، و 1909 - 1912). وبقيام «الوفاق الوديّ» بين

LAU - Riyad Nassar Library

بريطانيا وفرنسا عام 1904 وانضمام روسيا إليه عام 1907، تبيّن للساسة الألمان أنّ نظريتهم باستحالة الجمع بين بريطانيا وفرنسا أو بين بريطانيا وروسيا أو بين الدول الثلاث معاً، كانت خاطئة. كذلك، فإنّ عدم استجابة دولتَي «الحلف الثلاثيّ»، ألمانيا والنمسا/ هنغاريا، إلى التطلعات الاستعماريّة للشريك الثالث، إيطاليا في طرابلس وفي ألبانيا، جعل إيطاليا تلتفت نحو فرنسا وتسوّي خلافاتها الاستعماريّة معها سرّاً عام 1902، ما جعل «الحلف الثلاثيّ» حلفاً ثنائيّاً من الناحية العمليّة، بحيث أخذت ألمانيا منذ مطلع القرن العشرين تدرك أهمّية الدولة العثمانيّة العسكريّة، في أن تأخذ مكان إيطاليا في «الحلف الثلاثيّ». إلاّ أنّ انتقادات البعثة العسكريّة الألمانيّة في الآستانة وشكواها من عدم كفاءة الجيش العثمانيّ كحليف لألمانيا، أخّر قيام هذا التحالف.

وفي عام 1913، عُيّن الجنرال أوتو ليمان فون ساندز (Otto Liman von Sanders) رئيساً للبعثة العسكريّة الألمانيّة في السلطنة العثمانيّة وقائداً للفيلق العثمانيّ الأول المرابط عند الممرّات. وقد استطاع هذا القائد إحداث نقلة نوعيّة في الفيالق العثمانيّة وفعاليتها، بالإضافة إلى تدعيم الأسطول العثمانيّ في البحر الأسود[125]. وعند إندلاع الحرب العالميّة الأولى، لم تجد ألمانيا مشقّة في عقد التحالف مع الدولة العثمانيّة في 2 آب 1914، الذي نصّ على تبادل المساعدة ضدّ روسيا. وكان التحالف الألمانيّ - العثمانيّ يحقّق لألمانيا إقفال الممرّات العثمانيّة أمام اتصال روسيا بحلفائها الغربيّين، ومهاجمة روسيا في البحر الأسود والقوقاز، وبريطانيا في مصر، وفي ما بعد في بلاد ما بين النهرين[126].

هكذا، انقسم العالم عند إندلاع الحرب إلى معسكرين: معسكر دول «الوسط» ويضم ألمانيا، النمسا/ هنغاريا والدولة العثمانيّة وبلغاريا، ومعسكر دول «الوفاق الوديّ» ويضم بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والصرب. وبهزيمة دول «الوسط» في الحرب، خسرت الدولة العثمانيّة جميع ممتلكاتها في أوروبا، وكذلك في الأقطار العربيّة التي كانت تحكمها، بينما أصيبت المصالح الألمانيّة بالشلل التامّ، ولم تسترجع بعد ذلك الأهمّية التي تمتّعت بها قبل 1918.

استنتاج

كان «الاندفاع نحو الشرق» هدفاً إستراتيجياً رئيسياً لألمانيا خلال عصر وليم الثاني، وكان جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجيّة الألمانيّة. وتحت هذا الشعار، كان تدخّل القوى الحاسمة للإمبرياليّة الألمانيّة: رجال الصناعة المتنفّذين، والرأسمال البنكيّ، والقيادة السياسيّة والقوى العسكريّة ـ هذه العناصر الرئيسيّة للإمبريالية الألمانيّة هي التي «جرفت» بسمارك من طريقها خلال فترة انتقال ألمانيا من النسق الأوروبيّ إلى النسق العالميّ، الذي أُطلق عليه «مكان تحت الشمس».

ولا شك في أنّ موقف بسمارك المتحفّظ تجاه المسألة الشرقيّة كانت له اعتباراته الإستراتيجيّة وحساباته السياسيّة. ولهذا السبب، لم تشكّل السلطنة العثمانيّة عنده سوى مجالاً لصراع دول أوروبا الإمبرياليّة على أطراف القارة، أو مجالاً لاستخدامها في لعبة التوازنات الأوروبيّة إذا ما دعت الحاجة إلى خوض حرب على جبهتين. من هنا، لم يكن لإيفاد الضبّاط الألمان إلى السلطنة أثر سياسيّ كبير، إذ كانت قضايا شخصيّة أو ماليّة أو مسلكيّة لهؤلاء وراء حضورهم إلى الدولة العثمانيّة. كذلك، اندرج بيع الأسلحة إلى الدولة العثمانيّة في عصر بسمارك تحت شعار «السياسة الاقتصاديّة».

ولكن، عندما نضجت العناصر المكوّنة للإمبرياليّة الألمانيّة في بداية عصر وليم الثاني، كان اقتسام العالم بين الدول التقليديّة الكبرى قد شارف على نهايته، في وقت لم تكن المستعمرات الألمانيّة التي تمّ الاستيلاء عليها في إفريقيا والشرق الأقصى والمحيط الهادئ، تحت شعار «السياسة الاقتصاديّة»، ذات قيمة استغلاليّة عالية. إضافة إلى ذلك، كانت الطريق إليها تحت رحمة البحريّة البريطانيّة. ولهذا، لم يتناسب التوسع الألمانيّ مع طموحات الرأسمال الألمانيّ، ممّا دفع الإمبرياليّة الألمانيّة للعمل على إعادة تقسيم العالم. وكانت توقّعات النجاح في ذلك كبيرة، وتكمن في الاقتصاد القويّ، وشخصيّة الإمبراطور الألمانيّ، وقوة الجيش والتسلّح الأفضل، مقارنة بالجيوش الأوروبيّة.

ومن أهم المناطق التي سعى الألمان إليها للسيطرة وتامين «مكان (لهم)

تحت الشمس»، هي آسيا الصغرى، التي اعتبروها منطقة تصلح لامتصاص الرأسمال في المشاريع واستغلال الثروات الباطنيّة، كالفحم والكروم والرصاص والنفط، وإقامة مشاريع زراعيّة لتأمين مواد خامّ كالقطن، الذي تحتاج إليه صناعة المنسوجات الألمانيّة، أو تامين استهلاك البلاد من المواد الغذائيّة كالقمح والحبوب. فدفعوا إليها رجال الصناعة والمقاولين والبنوك والشركات وحتى المؤسسات التبشيريّة والاستشراقيّة.

وكانت الأهمّية الإستراتيجيّة لآسيا الصغرى توازي أهميتها الاقتصاديّة. فعن طريق البلقان برّاً، يمكن لألمانيا أن تصل إلى آسيا الصغرى من دون أن يعترضها الأسطول البريطانيّ. ومن آسيا الصغرى، يمكنها مناهضة بريطانيا في مصر والهند، وكذلك السيطرة على طريق الهند عبر الفرات ودجلة وفارس. ولهذا السبب، عندما بدأت ألمانيا تندفع نحو الشرق، أقلقت سياستها إستراتيجيّات الدول الكبرى في المنطقة، حيث لامست مناطق نفوذهم.

وبينما كانت إستراتيجيّة بريطانيا مع الهند إستراتيجيّة بحريّة تمرّ عبر المحيط الأطلسيّ فمضيق جبل طارق فالمتوسط، فالسويس، فالمحيط الهنديّ، كانت إستراتيجيّة ألمانيا الشرقيّة إذاً نحو «مستعمرتها المقبلة» إستراتيجيّة بريّة تمرّ عبر البلقان نحو آسيا الصغرى. ولهذا، كان من الضروريّ أن يتمّ ربط منطقة وسط أوروبا بالدولة العثمانيّة وخلق وحدة اقتصاديّة من بحر الشمال إلى آسيا الصغرى. ولهذا السبب، لم يكن مشروع سكّة حديد بغداد مشروعاً فنيّاً إقتصاديّاً فحسب، بلّ سياسيّاً إستراتيجيّاً وعاملاً حاسماً في تجسيد إستراتيجيّة ألمانيا المشرقيّة البريّة.

L A U - Riyad Nassar Library

الحواشي

(1) كان تأثير تغلغل السلع الصناعية الأوروبيّة في الاقتصاد العثمانيّ وخيماً. فابتداء من 1822، اضطرّت «معامل» الصوف في أنقرة ومناطق أخرى للإقفال، ليس بسبب المنافسة الانكليزيّة فحسب، بلّ بسبب احتكار التجار الإنكليز للصوف المحلي وشرائه بأسعار مضاربة. كذلك، تلقّت صناعة الحرير ضربة قاسية، إذ انخفض عدد الأنوال في استانبول من 3000 إلى 300، وفي بروسيا من 2000 إلى 500. ولم تسلم مغازل النسيج من المضاربة الأوروبيّة، فانخفض عددها في الآستانة وسكوتاري من 2750 إلى 25 في الستينات من القرن التاسع عشر. ومن أصل 20 ألف نول كانت تعمل في دمشق عند بداية القرن التاسع عشر، لم يتبق منها عند نهاية القرن المذكور سوى النصف. وفي منطقة حلب، تراجع عدد الأنوال في الفترة نفسها من 11 ألفاً إلى أقلّ من الثلث. راجع في هذا الخصوص:

Armin Kössler, Die Wirtschaftsinteressen des Deutschen Kaiserreichs in der Türkei 1871-1908 Freiburg 1981, p.34; *Deutshes Handels- Archive,* 1900/ll, p. 877; *Preußishes Handels- Archive,* 1878/ll, p.493; *Konstantinopler Handelsbaltt*, 7(1902), no. 43, p.675; Roger Owen, The Middle East in the World Economy 1800- 1914, London, .N.Y.1981, p.91ff. F.; Martens, Das Konsularwesen und die Consular Jurisdiction im Orient. Mit Ergänzungen des Autors. Übersetzt von. H. Skerst, Berlin 1874, p.249 ff.

(2) حول تطوّر التجارة الدوليّة مع السلطة العثمانيّة، راجع الجدول رقم 4، ص 57 - 56.

(3) حول الاختراق الأوروبيّ للاقتصاد والماليّة العثمانيّة، Jean Ducruet, Les capitaux européens au Proche- Orient, Paris 1964; وقارن بـ: Helmut Mejcher, "Die Bagdadbahn als Instrument Deutschen Wirtschaftlichen Einflüsse im Osmanischen Reich", in *Geschichte und Gesellschaft*, 1 (1975), 45lf.

(4) حول الجانب السلبيّ للاستشراق، Edward Said, Orientalism, London 1978, and Ben Arieh, The Rediscovery of the Holy Land in the Nineteenth Century, Jerusalem 2 .ed. 1983.

أذكر هنا أطروحة الدكتوراه لنمر سرحان، الدراسات الاستشراقيّة في فلسطين 1798 - 1948 واقعها واستغلالها، أطروحة دكتوراه في التاريخ، بيروت جامعة القدّيس يوسف - 1990، حيث يتطرّق إلى دور المؤسسات الاستشراقيّة الغربيّة ويربطه بسياسة الهيمنة الاستعماريّة على فلسطين.

(5) حول الإصلاحات العثمانيّة، أنظر:

Robert Devereux, The First Ottoman Constitutional Period, A Study of Midhat Constitution and Parliament, Baltimore 1963; Roderic H. Davison, Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, N.Y.1973.

(6) Johann Fuck,"Die Arabischen Studien in Europa vom 12. bis in den Anfang des 19. Jahrhunderts", in; R. Hartmann/ H. Scheel (eds.), *Beiträge zur Arabistik, Semitistik und Islamwissenschaft*, Leipzig 1944.

(7) هناك العديد من مؤسسات الاستشراق يأتي الكتاب على ذكرها. أنظر: ص 307 - 309.

(8) عبد الرؤوف سنو، المصالح الألمانيّة في سوريّة وفلسطين، 1841 - 1901، بيروت، 1987 ص 233 - 235. وقارن بـ: علي محافظة، العلاقات الألمانيّة الفلسطينيّة، من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتيّة وحتى نهاية الحرب العالميّة الثانية 1841 - 1945، بيروت، 1981، ص 21 - 33.

(9) راجع كتابي، المصالح الألمانيّة حيث تعالج نشاطات هذه الجمعيّات بالتفصيل.

(10) تفاصيل وافية عن النشاطات الاستيطانيّة الألمانيّة في أنحاء الدولة العثمانيّة قبل عام 1870 فـي: Ernst von Der Nahmer, "Deutsche Kolonisationspläne und-erfolge in der Türkei vor 1870", i n: *Schmollers Jahrbuch* 40, 2(1916), pp. 387-448.

(11) Alex Carmel, Die Siedlungen der Württembergischen Templer in Palästina 1868-1918, ihre Lokalpolitischen und Internationalen Probleme aus dem Hebräischen, übersetzt von Perez Leschem, Stuttgart 1973.

(12) De Martens, Recueil des Principaux Traités d'Alliance, de Paix, de Tréve, de Neutralité, de Commerce, de Limites, d'echange etc, conclus par les Puissances de l'Europe tant entre elles qu'avec les Puissances et états dans d'autres parties du monde. Depuis 1761 jusqu'a présent, vol. III: 1787-1790 inclusive, Göttingen 1791, pp.197., 199.; Torgay, op. cit. p. 47f; Jürgen Prüsser, Die Handelsverträge der Hansestädte Lübeck, Bremen und Hamburg mit überseeischen Staaten im 19: Jahrhundert, Bremen 1962, p. 58ff.

(13) **DHA** 1863/1, Beilage zu no. 16, pp. 1-18, 284ff, 327: Torgay, op. cit., p.47f. Politische Correspondenz Friedrichs des Großen, Berlin 1883, vol. 11, p.7f., 16f., 21f.; vol. 21, p.296ff., 319ff., 436ff.

(14) Karl von Sax, Geschichte des Machtverfalls der Türkei bis Ende des 19. Jahrhunderts und die Phasen der "Orientalischen Frage",bis auf die Gegenwart, 2. Aufl. Wien, p. 235ff.

(15) راجع مذكرات مولتكه حول إقامته في الدول العثمانيّة: Helmuth von Moltke,

LAU - Riyad Nassar Library

Gesammelte Schriften und Denkwürdigkeiten, vol. 2: Vermischte Schriften, Berlin 1892, vol. 8: Briefe über Zustände und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835-1839, Berlin 1893.

(16) صدر في باريس عام 1831 كتاب: Marquis De Garaman, Essai sur l'organisation militaire de la Prusse، الذي سرعان ما تُرجم إلى اللغة العثمانيّة وأثار اهتمام السلطان محمود الثاني ولفتت انتباهه إلى السمعة العسكريّة التي أحرزتها بروسيا.

(17) Piers Walter, Preußen und die Orientalische Krise von 1839-1841, unpublished Dissertation, Tübingen 1924, pp. 11-12, 31.

(18) **F.O.** 64/235, Bülow to Palmerston, March 6, 1841; J. Hajjar, قارن ب: l'Europe et les Destinées du Proche-Orient 1815-1848, p. 325ff.

(19) أنظر الفصل السابع من الكتاب.

(20) Winfried Baumgart, Der Friede von Paris 1856, München/Wien 1972, p.51, 210f. Gustav von Schoch," Bismarck und die Orientalische Frage im Jahre 1870", in: *Preußische Jahrbücher*, Bd. 192(1923), pp. 327-330.

(21) Munir Ismail, Le Liban sous les Mutasarrifs. Situation intérieure et politique internationale 1861- 1915. Thèse de Doctorat d'Etat des Lettres et Science Humain.Université de Paris- Sorbonne 1978, p.37f. وحيث يشير إلى رسالة فون ڤاغنر von Wagner، القائم بالأعمال البروسيّ في الآستانة، إلى فون ڤيسنبروك Wissenbruck، القنصل البروسيّ في بيروت، بتاريخ 19 كانون الأول (1842) حول توصّل الدول الكبرى إلى حلّ للمسألة اللبنانيّة قضى بتقسيم لبنان إلى قائمقاميتين مارونيّة ودرزيّة.

(22) William Miller, The Ottoman Empire and its Successors 1801-1927, London, New Impression 1966, p.317f.

(23) Hajo Holborn, Deutschland und die Türkei 1878-1890, Berlin 1926, p.4f.

(24) Armin Kössler, die Wirtschaftsinteresse des Deutschen Kaiserreiches in der Türkei 1871-1908, Freiburg 1981, p. 102.

(25) Derek Hopwood, The Russian Presence in Syria and Palestine 1843- 1914, p.184.

(26) Maximillian von Hagen, Bismarck's Orientpolitik, p.238.

(27) Wilhelm von Kampen, Studien zur Deutsch-Türkenpolitik in der Zeit Wilhelms II., Diss. Christian- Albrechts-Universität zu Kiel 1969, p. 18; Kössler. op. cit., p. 104; Holborn, pp. 29ff., 37; Von Radowitz, Aufzeichnungen und Erinnerungen aus dem Leben des Botschafters Joseph Maria von Radowitz, Stuttgart/ Berlin/ Leipzig 1925.

(28) Kössler, op. cit., p. 104

(29) Gebhardt, Handbuch der deutschen Geschichte, vol. III, Hrsgg. von Herbert Grundmann, Stuttgart 1973, p.309ff; Holborn, op. cit. p. 48.

(30) يعود تزويد ألمانيا السلطنة بالأسلحة إلى عام 1873، عندما قدّمت شركة كروب Krupp صفقة مدفعيّة ضخمة إليها، وقد استخدمت هذه المدافع في الحرب الروسيّة ـ العثمانيّة 1877/ 1878. Lothar Rathmann, Die Nahostexpansion des deutschen Imperialismus vom Ausgang des 19. Jahrhunderts bis zum Ende des Ersten Weltkrieges. Eine Studie über die wirtschaftspolitische Komponente der Bagdadbahnpolitik, ungedruckte Habil. - Schrift der Karl - Marx- Universität, Leipzig 1961 pp. 64-68.

(31) **PAAA**, Türkei 177, Die Admiralität an Bismarck A 3433, June 1, 1887; Werner Zürrer, Die Nahostpolitik Frankreichs und Rußlands 1891-1898, Wiesbaden 1970, p. 123.

(32) علي محافظة، العلاقات الألمانيّة ـ الفلسطينيّة. مرجع سبق ذكره.، ص 11.

(33) Sortorius von Waltershausen, Deutsche Wirtschaftsgeschichte 1815-1914, 2. ed., Jena 1923, pp. 135, 166.

(34) Kössler, op.cit., p. 60.

(35) Gerhard Bondi, Deutschlands Außenhandel, 1815-1870, Berlin (DDR) 1958, p.81f.; Kössler, p. 62.

(36) Bondi, op. cit., p. 110.

(37) Kössler, op.cit., p. 110.

(38) سنو، المصالح الألمانيّة، مرجع سبق ذكره، ص 230 ـ 231، 240 ـ 241.

(39) سنّو، المصالح الألمانيّة، ص 265 ـ 266.

(40) المرجع السابق، ص 234 ـ 235

(41) Hans- Ulrich Wehler (Hrsg.), Das Deutsche Kaiserreich 1871-1918, 3.ed. Göttingen 1977, p. 175.

(42) Holborn, op. cit., p. 89.

(43) سنّو، المصالح الألمانيّة، ص 259.

(44) حول الامبرياليّة الفرنسيّة في الدولة العثمانيّة حتى الحرب العالميّة الأولى، راجع كتاب: Jacques Thobie, intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman (1895-1914), Paris 1977.

(45) Holborn, p. 82.

(46) Holborn, p. 86, 90.

(47) Holborn, p. 82.

(48) Hans-Ulrich Wehler (Hrsg.), Imperialismus, Köln/Berlin 1970, p.263f.;

L A U - Riyad Nassar Library

Gebhardt, op. cit., p. 292.

(49) Holborn, op. cit., p. 114, 102; Herbert von Bismarck an Hatzfeldt am 31.10.1888.

(50) Gebhardt, op.cit., vol. II, p. 331.

(51) صحيفة *Neue Freie Presse*، نقلاً عن أرشيف الخارجيّة - بون (5 ت 1، 1898).

(52) Rathmann, Die Nahostexpansion des deutschen Imperialismus, p. 165; *Die Große Politik der Europäischen Kabinette* **(GP)** 1871-1914. Sammlung der Diplomatischen Akten des Auswärtigen Amtes,.Hrsgg. v. Johannes Lepsius/ Albrecht Mendelssohn-Bartholdy /Friedrich Thimme, vol. 12/II, Berlin 1924, p. 529f .

(53) المرجع السابق، ص 165 - 166.

(54) **PAAA**, Türkei 189, Betr, *Sicherstellung der deutschen Interessen für den Fall der Lösung der Dardanellenfrage*, Referant L.R. Raffauf, II 17207 Berlin July 19.1894, p. 8; Rathmann, op.cit., p. 158ff.; W.O. Henderson, "German Economic Penetration in the Middle East, 1870-1914". In: *Economic History Review*, 18(1940), p. 55f.

(55) Rathmann, op.cit., pp. 166-168.

(56) Holborn, op.cit., p. 84f.

(57) Holborn, p. 89.

(58) Rathmann, p. 88.

(59) Rathmann, op.cit., p. 362.

(60) حول رحلة الإمبراطور وليم الثاني إلى الشرق وعلاقاتها بالحصول على امتيازات للصناعة والرأسمال الألمانيّين، أنظر تعليق وزير الخارجيّة الألمانيّة فون بولوف على نتائج الرحلة في: **GP**, vol. 12/II, p. 579; Rathmann, pp.200-201.

(61) Mejcher, op.cit., p. 457; Maybelle Kennedy Chapman, Great Britain and the Bagdad Railway 1888-1914, Mass. 1948, p. 33.

(62) أنظر جدول (2)، ص 52 حول أنصبة الدين العثمانيّ، وقارن بـ: Mejcher, op.cit., p. 457.

(63) فريدريك هـ. كوخفاسر، «الرايخ الألمانيّ وإنشاء سكّة حديد بغداد»، في: **ألمانيا والعالم العربيّ**، الناشر أردمن/ توبينغن 1974، ترجمة مصطفى ماهر، ص 378.

(64) المرجع السابق، ص 403.

(65) في هذا المعنى جاء اقتراح الملحق العسكريّ الألمانيّ في الآستانة لوليم الثاني بجعل مصبّ الرافدين منطقة نفوذ ألمانيّة وضرب المصالح البريطانيّة في المنطقة، **GP**., vol. 14, II. No. 3, p. 980, Bülow an Wilhelm II., 17/3/1899..

(66) كوخفاسر، مرجع سابق، ص ص 403 - 408.

(67) J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record, vol. I European Expansion 1535-1914, 2.ed. London 1975, p. 475ff.

(68) Henderson, op.cit., p. 60; John B. Wolf, "The Diplomatic History of the Bagdad Railways", in: *The University of Missouri Studies*, Vol. XI, 2 (1936), p. 50.

(69) Wolf, op.cit., pp. 35-47; Rathmann, p. 278.

(70) Wolf, p. 99f.

(71) Chapman, op.cit., pp. 141-167.

(72) Kurt Grunwald, "Penetration Pacifique- The Financial Vehicles of Germany's Drang nach dem Osten", in: *Germany and the Middle East 1835-1939/ Jahrbuch des Inst.f. Deutsche Geschichte* 1 (1975), p. 91; Ulrich Fiedler, Der Bedeutungswandel der Hedschasbahn, Berlin 1984.

(73) *Bundesarchiv Koblenz*, (= **BAK)** R85/51, Türkei 94, vol. 1, Marten an Bethman- Hollweg, no. 2617, 30/4/1913; *Deutsche- Levante-Zeitung* **(=DLZ)**, 1915, no. 23/24, p. 561.

(74) Ducruet, op.cit., p. 328; **BAK**, R 85/51 T94, 17 No. 5408: Bericht des deutschen Generalkonsulats in Konstantinople 15/10/1913.

(75) حول هذه المشاريع: **BAK**, Türkei 197, No. 106, 10/6/1899, Marcshall an Hohenlohe-Schillingsfürst A 7501; Marschall an Wilhelm II. 20/6/1899; Kurt Wiedendfeld, Die Deutsch-türkischen Wirtschaftsbeziehungen und ihre Entwicklungsmöglichkeiten, München/Leipzig 1915, p. 29; Hans Rohde, Deutschland in Vorderasien, Berlin 1916, p. 98; Henderson, op. cit., p. 62; Rathmann, op.cit., 377; **DLZ** 12 (1913), p. 467f.

(76) Kössler, op.cit., p. 84; Grunwald, op.cit., p. 100; Ducruet, p. 6.

(77) Grunwald, op.cit., p. 100.

(78) Alexander Schölch, "Wirtschaftliche Durchdringung und politische Kontrolle durch die europäischen Mächte im Osmanischen Reich (Konstantinople, Kairo, Tunis)", in: *Geschichte und Gesellschaft*, 1 (1975) p. 102, 113.

(79) **BAK**, R 85/213 vol. 1, A 6113, 4/7/1916; A 6463, 7/7/1916; A 6535, o.D.; A 7297, 7/8/1916; ca 3678, 20/4/1917.

(80) **BAK**, R 85/1194, Acten betr: "Das Bergwerkwesen des Auslands": Deutscher Gesandte in Kopenhagen an v. Gleichen, streng vertraulich, Kopenhagen 28/7/1916; **PAAA** Türkei 110, vo. 5. Botschafter in

Konstnatiople an Graf v. Hertling, n. II, 1359 Anlage VI-X, 22/5/1918; **PAAA**, Türkei 110, vol. 4, no. 5, A 6907, 14/12/1918, Bl. 23-31.; F.A. Thomas, "Germany and the Near East", In *Quarterly Review*, Jan. 1917, pp. 146-149.

(81) انظر جدول (4) حول التبادل التجاري بين أوروبا والسلطنة العثمانيّة، ص 56 ـ 57.

(82) جدول التجارة رقم (4)، وقارن بـ: Rathmann, op.cit., pp. 291-293; 300.

(83) وقارن بجدول التجارة رقم (4)، ص 56 ـ 57: Krauss, Deutsch-türkische Handelsbeziehungen. Seit dem Berliner Vertrag unter besonderer Berücksichtigung der Handelswege, Jena 1901.. 102.

Handbuch der deutschen Aktiengesellschaften für Bankiers, Leipzig 1896, p. 417. (84)

Henderson, p. 63; Wiederfeld, p. 9ff. (85)

(86) سنو، مرجع سابق، ص 202 ـ 204.

PAAA Türkei 175g. vol. I, Bülow an Wilhelm II. Confidential, no. 1592/ 4848, June 4. 1898. (87)

GP/vol. 12/II, no. 3357, Marschall an Hohenlohe- Schillingsfürst, Confidential, Pera Feb. 25.1898. (88)

PAAA, Türkei: "Plan deutscher Ansiedlungen in Kleinasien", vol. 1, 120000, Nov. 4, 1899; **PAAA** Türkei 182, Schulen in der Türkei, vol. III, A 22758, Nov. 14, 1913; A 4721, Nov. 4, 1912. (89)

Hans Rohde, Deutschland in Vorderasien, Berlin 1916, p. 102; DLZ, 12 (1913), p. 468. (90)

Hans Rohde, op.cit., p. 102 (91)

Kössler, op.cit., p. 194f. (92)

GP, 18/I, no. 5392, Anlage. (93)

PAAA, Türkei 158, vol. 9, Kiderlen- Wätchter an Auswärtiges Amt, no. 159, Aug. 13, 1907; Bülow an Kiderlin, no. 78, 14/8/1907. (94)

Kössler, p. 170f (95)

Werner Naef, Die Epochen der neueren Geschichte, vol. II, Aarau, o.D., p. 352; E.T.S. Dugdale, German Diplomatic Documents 1871-1914, vol. I, cap. XXIII, London 1928, pp. 327-347. (96)

PAAA Türkei 189, "Sicherstellung der deutschen Interessen für den Fall der Lösung der Dardanellenfrage". Referant L.R., Raffauf, II 17207, Berlin Juli 19. 1894, pp. 8-12. (97)

(98) المرجع السابق، ص 16 ـ 20.

Rathmann, p. 162. (99)

Kössler, p. 192f. (100)

PAAA, Preußsen 1, no. vol. 8, Bülow an das Auswärtige Amt, no. 114, Damaskus, Nov. 8, 1898, no. 116, dringend, Nov. 9. 1898. (101)

Hugo Grothe, Deutschland, die Türkei und der Islam, Leipzig 1914, p. 10. (102)

(103) المرجع السابق، ص 10.

Fr. Naumann, Asia, Konstantinopel, Baalbek, Damaskus, Nazaret, Jerusalem, Kairo, Neapel, 2.ed., Berlin 1899, p. 145. (104)

PAAA, Türkei 158, Vol. 10, Auswärtiges Amt an Marschall, no. 171, Oct. 8. 1908; Marschall an das Auswärtige Amt, no. 347, Oct. 9.1908. (105)

Kössler, p. 411; Wolf, op.cit., p. 62 (106)

Karl Kräger, Kleinasien, ein deutsches Kolonisationsfeld, Berlin 1892. (107)

Paul Rohrbach, Die Bagdadbahn, Berlin 1911. (108)

Friedrich Naumann. "Asia", Berlin/ Schöneberg 1899. (109)

Ernst Jäckh, Der Aufsteingende Halbmond, Berlin 1911. (110)

Carl Anton Schäfer, Ziele und Wege für die Jungtürkische Wirtschaftspolitik, Karlsruhe 1913. (111)

Hans Rohde, Deutschland in Vorderasien, op. cit. (112)

Hugo Grothe, Die asiatische Türkei und die deutschen Interessen, Halle 1913. (113)

Alyos Sprenger, Babylonien, Heidelberg 1866. (114)

Siegmond Schneider, Die deutsche Bagdadbahn und die projektierte Überbruckung des Bosporus in ihrer Bedeutung für Weltverkehr, Wien/ Leipzig 1900. (115)

Deutschlands Ansprüche an das türkische Erbe, München 1896. (116)

Rathmann, op.cit., pp. 135ff. (117)

Rathmann, p. 184f. (118)

PAAA, Türkei 189, Sicherstellung der deutschen Interessen, op.cit., p. 4. (119)

Ibid, pp. 5-7. (120)

PAAA, Acta Caiserliche deutsche Botschaft zu Constantinople, Vol. III, no. 1433 March 9, 1906; Reichskanzler an Marschall. (121)

Ibid, 189, Deutsche Botschaft an von Bethmann-Holweg no. 257, 1/9/1911. Anlage وقارن بـ: **DLZ**. Sonder Aufl. 30 Juni 1911, p. 36 (122)

(123) علي محافظة، العلاقات الألمانيّة ـ الفلسطينيّة 1841 ـ 1945، بيروت 1981، ص 144 ـ 154؛ عبد الرؤوف سنّو، مرجع سابق، ص 281. وأنظر كذلك: PAAA, Preußen 1, vol. 7a, Bülow an Wolf, A 12624, Nov. 2, 1898.

(124) David Yisraeli, "Germany and Zionism", in:: Jehuda L. Wallach (Ed.), *Germany and the Middle East 1835-1939*, Tel-Aviv 1979, p. 143; وعلي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص 173 والصفحة التي تلي.

(125) William Yale. The Near East. A Modern History, Ann Arbor 1958, pp.206-212.; Jehuda Wallach, Anatomie einer Militärhilfe. Die preußisch-deutschen Militärmissionen in der Türkei 1835-1919, Düsseldorf 1976, p. 151.

(126) Wallach. Anatomie. P. 152.167.

الفصل الثاني

الإسلام في الدعاية الألمانيّة في المشرق العربيّ خلال الحرب العالميّة الأولى: الأهداف والوسائل وردود الفعل المحليّة

إذا صحّ أنّ الحرب العالميّة الأولى كانت في الأساس حرباً أوروبيّة اندلعت لأسباب تتعلق بالتنافس الإمبرياليّ، فالصحيح أيضاً، أنها تلوّنت بطابع شرقيّ منذ انضمام الدولة العثمانيّة إلى الصراع إلى جانب دول «الوسط»، ألمانيا والنمسا/ هنغاريا وبلغاريا في تشرين الثاني عام 1914. وبكلمة أخرى، أصبح لهذه الحرب شقّها الإسلاميّ المميّز بعد إعلان السلطان العثمانيّ «الجهاد المقدّس» ضدّ دول «الوفاق الودّيّ» المسيحيّة، بريطانيا وفرنسا وروسيا، مستثنياً من هذا «الجهاد» مسيحيّين آخرين هم حلفاؤه في دول «الوسط». وقد حفلت هذه المرحلة بإشكاليّات عديدة، منها ظهور ثلاثيّة للجهاد الإسلاميّ المقدّس: جهاد «عثمانيّ» داعم لألمانيا وحلفائها المسيحيّين، وجهاد آخر «عربيّ» سنّيّ مضاد دعا إليه شريف مكّة حسين بن علي المتحالف مع بريطانيا،[1] وجهاد «شيعيّ» للمرجعيّات الدينيّة في النجف وكربلاء ضدّ البريطانيّين حثّ عليه الألمان[2]. كما صدرت فتاوى عن علماء مغاربة لصالح خلافة إسلاميّة بشخص السلطان يوسف تكون منافسة للخلافة العثمانيّة، وذلك استناداً إلى نسبه الشريف[3].

إن كلّ هذه المسائل التي ذكرناها تنعكس مباشرة على مداخل البحث ومضامينه. وما نريد أن نخلص إليه هو: إنّ دخول الدولة العثمانيّة الحرب إلى جانب ألمانيا وإعلانها «الجهاد» ضدّ أعدائها، وانتهاج ألمانيا سياسة إسلاميّة

L A U - Riyad Nassar Library

تقوم على استغلال هذا «**الجهاد**» لأهدافها الإستراتيجيّة، جعل للحرب عنواناً عريضاً، وهو أنّ «**الجهاد**» (العثمانيّ) **صنع في ألمانيا**»[4]، مع كل ما حملته سياسة ألمانيا المتحالفة مع الإسلام من مواقف مؤيّدة لها داخل ألمانيا وفي العالم الإسلاميّ، وأخرى مضادّة، مشحونة بالتجربة التاريخيّة بين المسيحيّة والإسلام[5]، أو الاعتقاد بعدم فائدة التحالف مع العثمانيّين بالنسبة إلى رافضي هذا التحالف[6].

بناءً على ما تقدم، يهدف هذا الفصل إلى تتبّع مسار توظيف ألمانيا الإسلام و«الجهاد» المقدّس و«الجامعة الإسلاميّة» ضمن مخطّطاتها لإثارة العالمين العربيّ والإسلاميّ ضدّ أعدائها، وتحديد أوجه النشاطات والعمليّات التي اضطلعت بها الدعاية الألمانيّة وغلّفت بها أهدافها الحقيقيّة، وكيف استقبل العرب في المشرق العربيّ هذه الدعاية، ولماذا أخيراً لم تحقّق الدعاية الألمانيّة أهدافها، هذا على الرغم من الأصداء الإيجابيّة لسياسة ألمانيا الإسلاميّة في العالم الإسلاميّ قبل الحرب وأثناءها بعامّة، وفي العالم العربيّ بخاصّة؟ وهذا يقودنا إلى طرح الفرضيّة التالية: إنّ «الجهاد» (العثمانيّ) الذي جعلت الدعاية الألمانيّة منه هدفاً مركزيّاً لسياسة استقطاب العرب والمسلمين وراء أهدافها في الحرب، لم يُكتب له النجاح، وذلك لسببين:

1 ـ تركيز الدعاية الألمانيّة مضامين «الجامعة الإسلاميّة» بين المسلمين على ضرورة إطاعة السلطان ـ الخليفة، في وقت تجاوزت فيه مشاعر العرب القوميّة مغريات هذا النوع من التضامن الدينيّ والولاء السياسيّ؛

2 ـ تمكّن بريطانيا من احتواء كل مخطّطات ألمانيا ودعايتها وتطويق التحالف الألمانيّ ـ العثمانيّ عبر سلسلة من الاتفاقات مع العرب أو إعطاء الوعود لهم.

1) الإسلام في إستراتيجيّة الحرب الألمانيّة

قبل الحرب العالميّة الأولى، وتحديداً منذ منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر، استخدمت ألمانيا أكثر من مرّة نفوذ السلطان العثمانيّ كخليفة من أجل مصالحها الاستعماريّة الخاصة في إفريقيا وآسيا[7]. وبسبب تنامي

L A U - Riyad Nassar Library

هذه المصالح، لاسيما في آسيا الصغرى، وفي مقدمها تغلغل رأسمالها في تلك المنطقة، ومشروع بناء سكّة حديد بغداد كتجسيد لإستراتيجيّة برّيّة نحو الشرق الأدنى مناهضة لإستراتيجيّة بريطانيا البحريّة في المنطقة، سارت ألمانيا قدماً في سياسة للحفاظ على الدولة العثمانيّة والإبقاء على الوضع الراهن في الشرق ومنع أيّة دولة من الانفراد في حلّ «المسألة الشرقيّة»[8]. فرفضت على التوالي عاميّ 1895 و1912 مشروعين بريطانيّ وآخر دوليّ لتقسيم الدولة العثمانيّة[9]. وانطلقت ألمانيا في سياستها هذه من اعتبارات إقتصاديّة، حيث رأت لجنة خاصة شكلتها: **إن قدرات آسيا الصغرى الاستيعابية للرأسمال والصناعة والتجارة الألمانية لا تزال مفتوحة من خلال مشاريع سكك الحديد واستغلال ثروات الأرض الباطنية وتنمية الزراعة، وإن الحل الأفضل لاستمرار سياسة التغلغل السلمي (الألمانيّة) لا يكون بحلّ المسألة الشرقية، وإنّما في الحفاظ على الوضع الراهن»**[10].

بناءً على ما تقدم، اضطلع مستشرقون واقتصاديّون ألمان في الدفاع عن سياسة حكومتهم والتسويغ بأنّ مستقبل ألمانيا الإقتصاديّ هو في آسيا الصغرى وسوريّة والعراق. فوضعوا دراسات وتقارير ومذكرات، وأنفسهم أيضاً، في تصرّف المجهود الحربيّ الألمانيّ عندما اندلعت الحرب العالميّة الأولى. ومن هؤلاء المستشرقين والاقتصاديّين على سبيل المثال: ماكس فون أوبنهايم[11] (Max von Oppenheim)، وباول روورباخ (Paul Rohrbach)، وأرنست ياكه (Ernst Jäckh)، وفريديريش ناومن (Friedrich Naumann)، يضاف إليهم كارل هـ. بيكر (Carl H. Becker)، وهوغو غروته (Hugo Grothe) وأويغن متفوخ (Eugen Mittwoch) وغيرهم.

ويُعتبر المستشرق ماكس فون أوبنهايم أحد كبار الشخصيّات الألمانيّة التي لفتت الانتباه إلى أهمية استخدام «الجامعة الإسلاميّة» و«الجهاد» وصفة السلطان العثمانيّ كخليفة من أجل استمالة الشعوب الإسلاميّة الخاضعة لبريطانيا وفرنسا وروسيا وتوظيف ذلك في انتفاضات تنهك هذه الدول وتشغل قواتها في حال اندلع الصراع بينها وبين ألمانيا[12]. ونتيجة لعمله في الشرق كعالم آثار ودبلوماسيّ ومعرفته الواسعة بأوضاع العالمين العربيّ والإسلاميّ، وارتباطه بصداقات مع عدد كبير من الشخصيّات السياسيّة والحزبيّة والفكريّة العربيّة

والإسلاميّة، استطاع أوبنهايم أن يكسب ثقة إمبراطور ألمانيا كخبير في أوضاع العالم الإسلاميّ يمتلك برنامجاً واسعاً لمناهضة دول «الوفاق الوديّ» في مناطق نفوذها واستعمارها، وذلك أثناء أشدّ مراحل التنافس الإمبريالي في العقدين اللذين سبقا الحرب العالميّة الأولى. من هنا، أطلق عليه لقب **«الأبّ الروحيّ للجهاد الإسلاميّ»**[13]، و**«لورانس القيصر»**[14] تشبّهاً بلورانس العرب، في حين وصفته الدوائر البريطانيّة والفرنسيّة بـ **«جاسوس القيصر»**[15]. وقد سبّبت سياسة أوبنهايم الداعمة لحركة «الجامعة الإسلاميّة» قبل الحرب وأثناءها إرباكاً لدى الدوائر الاستعماريّة البريطانيّة والفرنسيّة، وأزعجت بشكل خاصّ المعتمد البريطانيّ العامّ في مصر اللورد كرومر (Lord Cromer)، الذي طالب برلين عبر حكومته في لندن أكثر من مرّة دون نجاح باستدعائه من مصر[16].

وكان أوبنهايم وراء الخطاب الشهير الذي ألقاه الإمبراطور وليم الثاني في دمشق عام 1898 وأعلن فيه عن صداقته للمسلمين في العالم وخليفتهم السلطان عبد الحميد الثاني[17]، ودشّن من خلاله سياسة جديدة لبلاده تقوم على استغلال الإسلام في سبيل مناهضة دول الاستعمار الأخرى[18]. وفي عام 1905، وُزّع في بيروت رسم لإمبراطور ألمانيا يظهر فيه رأسه في وسط الهلال الإسلاميّ، كإشارة إلى المركز الذي كانت تسعى ألمانيا لاحتلاله في العالم الإسلاميّ وفرض الوصاية عليه[19] (قارن بملحق 6). كل هذه الأمور، رسّخت القناعة لدى المسلمين بأنّ ألمانيا هي دولة صديقة للإسلام تعمل من أجل تحرير الشعوب الإسلاميّة المستعمَرة. فساد في البلدان العربيّة شعور بإمكان أسلمة إمبراطور ألمانيا وشعبها وبالتالي تقوية الإسلام السياسيّ تجاه دول الاستعمار المتربّصة به[20]. ووصل الأمر عشيّة الحرب العالميّة الأولى، بممثل السلطان العثمانيّ في مصر، مختار باشا، أن يتوقّع إمكان تحرير هذا البلد باثني عشر فيلقاً عثمانيّاً مدعومين من الألمان، وذلك انطلاقاً من سوريّة[21]. وبعد عشر سنوات على قوله هذا، شنّ العثمانيّون، وفي إطار تحالفهم مع ألمانيا، أول حملة لهم على السويس لطرد البريطانيّين من مصر.

عندما اندلعت الحرب، أدرك أوبنهايم ضرورة وجود مؤسسة تتولى الدعاية لبلاده بين العرب والمسلمين. فتقدّم بمذكرتين إلى رئيس الوزراء الألمانيّ بتمان هولفغ (Bethmann Hollweg) بتاريخ 18 آب 1914، وبمذكرة

ثالثة في مطلع تشرين الأول حول أهمّية تحريض المسلمين على الثورة في مناطق العدو.

وتُعتبر المذكرة الأخيرة، وهي الأطول (136 صفحة) والأهمّ والأكثر تحديداً لكيفيّة محاربة ألمانيا دول «الوفاق الوديّ» عبر استغلال «الجهاد» المقدّس وصفة السلطان العثمانيّ كخليفة ونشر الدعاية باسمه. رأت المذكرة أنّ أول خطوة على ألمانيا أن تخطوها هي إثارة العالم الإسلاميّ ضدّ أعدائها تحت راية السلطان - الخليفة من خلال منظّمة محدّدة الهدف. واعتبر أوبنهايم أنّ نشاطاً ألمانيًا تجاه مصر والهند، والقضاء على الأسطول الروسيّ في البحر الأسود، سيكونان أهمّ مَعْلَم من معالم الحرب. فبالنسبة إلى بريطانيا، اعتقد أوبنهايم أنّ حملة عثمانيّة تحتل مصر وثورات تندلع في الهند، كفيلة بزعزعة مركز تلك الدولة، ما يجعلها بين خيارين اثنين، أمّا إرسال نصف أسطولها إلى مياه الهند، مع كل ما يحمله هذا من تأثير سلبيّ على قوّتها البحريّة في مناطق الصراع الأوروبيّ، أو عقد السلام مع بلاده. وأكّد أوبنهايم، أنّ كلّ المصريّين المسلمين، ومن ضمنهم علماء الأزهر والجماعات الإسلاميّة، هم مع الدولة العثمانيّة وألمانيا، وذلك كرهاً بدولة الاحتلال بريطانيا، فيما يناصر الأقباط والمسيحيّون السوريون والأرمن دول «الوفاق الوديّ». واعتقد أنّ المصريّين سوف ينحازون إلى دول «الوسط» حالما تُلحق الهزائم بالبريطانيّين في أوروبا وتعبر طلائع الجيش العثمانيّ الزاحف إلى مصر من فلسطين عبر قناة السويس. ولم يستثن أوبنهايم من مخطّطاته أهمّية الخديوي عبّاس حلمي الثاني والطريقتين السنوسيّة في «ليبيا» والمهديّة في السودان في التأثير على مصر. وخلص إلى أنّ سقوط مصر بأيدي العثمانيّين بدعم من مستشارين وخبراء ألمان، سوف يغيّر مجرى الحرب كلها. وكما هو الحال بالنسبة إلى المسيحيّين المصريّين، حذّر أوبنهايم الخارجيّة الألمانيّة من المواقف العدائية للمسيحيّين السوريّين لعرقلة الحملة العثمانيّة المنشودة على مصر بالتعاون مع دول «الوفاق الوديّ».

وفي ما يتعلق بالهند، لفت أوبنهايم في مذكرته إلى أهمّية جمع الدولة العثمانيّة وفارس وأفغانستان في حلف واحد، تكون فيه أفغانستان رأس حربة لمهاجمة الهند وطرد بريطانيا منها، وفارس الجسر الذي تعبر عليه القوات العثمانيّة إلى أفغانستان، وذلك «...**لأن الطريق البرّيّ عبر هذه الدول** (السلطنة

L A U - Riyad Nassar Library

العثمانيّة وفارس وأفغانستان) **هو الاتصال الآمن الوحيد بالهند من أجل تسهيل محاربة أفغانستان لبريطانيا في الهند»**[22]. ورأى أوبنهايم أن يسبق ذلك عقد معاهدة بين الأستانة وطهران بوساطة ألمانيّة من أجل إزالة الشكوك في ما بينهما. واعتبر أوبنهايم أنّ انضمام أفغانستان إلى «دول الوسط» سيكون أهمّ لحظة من لحظات الحرب.

أمّا بالنسبة إلى روسيا، فقد اعتقد أوبنهايم أنه حالما يتم القضاء على أسطولها في البحر الأسود، فإن المسلمين الخاضعين لتلك الدولة سوف يقومون بالثورة، ولاسيّما في منطقة القوقاز. كما اقترح أن يسبق أي نشاط عسكريّ عثمانيّ ضدّ روسيا، تدمير منابع النفط في باكو. وعلى المنوال نفسه، أعتقد أوبنهايم بسهولة تحريض مسلمي المغرب ضدّ فرنسا، وذلك بسبب سياستها التعسفيّة تجاه السكّان، بعدما حطّمت تلك الدولة سمعة «المخزن» والحكومة الشريفيّة ونفوذ الطرق الصوفيّة هناك. ورأى أوبنهايم أنّ إيصال الأسلحة والأموال إلى تلك المنطقة، سوف يدفع الناس إلى الثورة ضدّ الفرنسيّين. وعلى رغم توقّعه عدم حدوث ثورة عامة في المغرب، إلا أنّه اعتقد بأنّ ثورات متفرقة هنا وهناك سوف تشغل الفرنسيّين، ويكون لها تأثير في الجزائر وتونس، حيث الكراهية للفرنسيّين لا تقلّ عن تلك التي لدى المغاربة.

وفي ختام المذكرة، حدّد أوبنهايم الهدف المركزيّ لبلاده، وهو جعل الإسلام سلاحاً يخدم المصالح الألمانيّة. فقال: «**إن الإسلام سوف يكون أهمّ أسلحتنا على الإطلاق في الصراع المجبرين عليه ضدّ إنكلترا، لأنّ علينا أن نخوضه بالسكين**». وأضاف، لقد تمكّنا من فرش الأرضيّة لثورة إسلاميّة عامّة، وإن إمبراطور ألمانيا قد «**... أدرك منذ الوهلة الأولى أهمّية هذه اللحظة التي يمكن من خلالها الاستفادة من الشعوب الإسلامية، بعدما ثبت في نظر المسلمين إجلاله للإسلام وأظهر لأتباع هذا الدين المودة والمساعدة**». وأردف بالقول: «**إنّ عشرين سنة من الإقامة في الشرق تجعلني مقتنعاً بأنّ جلالة الإمبراطور يحظى في كلِّ العالم الإسلاميّ على الاحترام والتبجيل من أعماق القلوب**»[23].

وإذا كان أوبنهايم قد شدّد على الأهمّية الدينيّة للسلطان العثمانيّ في

استراتيجيّة الحرب لبلاده، فقد كانت القيادتان السياسيّة والعسكريّة الألمانيّتان تعولان بدورهما على هذا الجانب في الحرب الدائرة. لكنهما لم تقللا من جهّة أخرى من أهمّية موقع السلطنة الإستراتيجيّ في الصراع الكونيّ: إشرافها على الممرات، البوسفور والدردنيل، وكذلك على الطريق البرّيّ بين أوروبا والمشرق العربيّ.

وتتضح أهمّية الدولة العثمانيّة بالنسبة إلى إستراتيجيّة الحرب الألمانيّة من خلال أحاديث الإمبراطور الألمانيّ ومواقفه مع المسؤولين الألمان الآخرين من تلك الدولة. فعندما سُئل في مناسبتين مختلفتين، في ضوء توتّر الأوضاع الدوليّة بين عاميّ 1904 و1914، عن توقعاته لما قد يحدث، أجاب الإمبراطور غامزاً من قناة التنافس الحادّ بين بلاده وبريطانيا، بأنّ على ألمانيا ألا تشنّ الحرب قبل عقد حلف مع الدولة العثمانيّة بأي ثمن، وإنّ على البريطانيّين أن يفهموا أنّ الحرب مع ألمانيا ستعني خسارتهم للهند[24]. من هنا، عمل الألمان في أعقاب الهزائم التي لحقت بالجيش العثمانيّ في الحرب العثمانيّة ـ الإيطاليّة عام 1912 حول طرابلس (ليبيا)، والحروب البلقانيّة عاميّ 1912 و1913، على إعادة بناء هذا الجيش كي يكون مؤهّلاً للحرب. وفي تموز 1914، بعث الجنرال فون ساندرز (General von Sanders)، رئيس البعثة العسكريّة الألمانيّة في الآستانة، بتقرير ذكر فيه أنّ إعادة تنظيم الجيش العثمانيّ قد حقّقت خطوات كبيرة، وأنّ السلطنة تستطيع أن تضع في المعركة ما بين أربعة إلى خمسة فيالق عسكريّة من دون أن تتكرّر كارثة البلقان عام 1912 مرّة أخرى[25].

وقبل أيام قليلة على بدء الحرب، كتب الإمبراطور على هامش برقيّة وصلته من الجنرال فون ساندرز تتعلق برغبته في العودة إلى ألمانيا في حال اندلعت الحرب: «**عليكم البقاء (في الدولة العثمانيّة) وشنّ الحرب وإضرام الثورة ضدّ بريطانيا. ألا يعرف** (ساندرز) «أضاف الإمبراطور» **حول التحالف القادم** (مع الدولة العثمانيّة)، **والذي عليه أن يتولى قيادته»**[26]. وختم بالقول: ... **على قناصلنا وعملائنا في تركيا والهند تحريض كل العالم الإسلاميّ من أجل الثورة الضارية ضدّ هذا الشعب التاجر الصغير المكروه وعديم الضمير** (البريطانيّين). **فعندما ننزف نحن، فعلى بريطانيا أن تخسر الهند على الأقلّ»**[27].

L A U - Riyad Nassar Library

ومن جهته، أدرك هلموت فون مولتكه (Helmuth von Moltke)، رئيس أركان الجيش الألمانيّ، أهمّية «الجامعة الإسلاميّة» لتحقيق بلاده أهدافها من الحرب. فكتب إلى وزارة الخارجيّة في 2 آب 1914، (تاريخ توقيع معاهدة التحالف بين الدولة العثمانيّة وألمانيا) يقول: «**إنّ إحداث تمرّد في الهند ومصر، وكذلك في القوقاز له أهمّية قصوى. ومن خلال معاهدة (تحالف) مع الدولة العثمانية، أصبح في إمكان وزارة الخارجيّة تنفيذ هذه الأفكار وتحريض الدول الإسلاميّة المتعصبة**»[28]. لقد كان الألمان ينظرون إلى «الجامعة الإسلاميّة»، كغيرهم من الأوروبيّين، على أنها حركة تعصّب دينيّ ضدّ أوروبا المسيحيّة. إلا أنّهم كانوا من جهّة أخرى يحتاجون إلى «تعصّبها» في صراعهم مع دول «الوفاق الودّيّ»، كونها الوحيدة القادرة على خدمة أهداف بلادهم من الحرب، عبر تجييش المسلمين خلف شعاراتها ومضامينها. وكان هذا يتطلّب وفق رأي مولتكه، تعاون فارس ودخولها في الحرب إلى جانب ألمانيا لتكون رأس جسر للعبور إلى أفغانستان[29]، أو إبقائها في أسوأ الحالات على الحياد. من هنا، كان هناك اهتمام ألمانيّ بإعلان فارس وأفغانستان «الجهاد» وانضمامهما إلى دول «الوسط»[30]. ويذكر بعض المؤرخين أنّ إعلان «الجهاد» كان أحد الشروط الألمانيّة للتحالف مع الدولة العثمانيّة، وجاء بعد إلحاح شديد من قبل برلين[31]. ووصف أحد المراقبين الألمان المعاصرين «الجهاد المقدّس» الذي أعلنه السلطان العثمانيّ «**بأنّه «وسيلة قوية تسير جنباً إلى جنب مع الجيوش العثمانية في أراضي العدو»**[32]. وهو، أي «الجهاد» الإسلاميّ، لا يجعل من دول «الوفاق الودّيّ» أعداءً للدولة العثمانيّة فحسب، وإنما للإسلام قاطبة.

لقد عكس كلام القيادة الألمانيّة إذن هدفاً إستراتيجيّاً، وهو محاربة بريطانيا كخصم رئيسيّ في مستعمرتها الهند عبر تحريض المسلمين هناك على الثورة ضدّها، وبيّن أهمّية الدولة العثمانيّة كجسر تستطيع أن تعبر عليه ألمانيا للوصول إلى مصر وقطع اتصال بريطانيا البحريّ مع القارة الهنديّة عبر قناة السويس، أو تهديد الهند برّاً عبر السلطنة العثمانيّة وفارس وأفغانستان. كما قررت ألمانيا أن تستخدم أيضاً السلاح ذاته، أي تحريض المسلمين على الثورة، ضدّ فرنسا في مستعمراتها في شمال إفريقيا، وروسيا في القوقاز، هذا

L A U - Riyad Nassar Library

فضلاً عن جعل استانبول تقفل الممرّات في وجه دول «الوفاق الودّيّ»، وبخاصّة روسيا[33]. إضافة إلى ذلك، وضعت ألمانيا في مخطّطاتها استخدام الجيش العثمانيّ في مسرح القتال في أوروبا[34]، وضدّ روسيا في القوقاز، وبريطانيا في الهند، وأن يقوم العثمانيّون بمهاجمة مصر أيضاً[35]. وكتب المستشرق أرنست ياكه في 20 آب 1914، بأنّ ما تتوقّعه ألمانيا من الدولة العثمانيّة هو الإمساك بروسيا برّاً وبحراً عبر القضاء على أسطولها في البحر الأسود ومهاجمتها في مناطقها الجنوبيّة ذات الأهمّية الاقتصاديّة[36]. ومن ناحيته، اقترح أرثور تسيمرمن (Arthur Zimmermann)، مدير عام وزارة الخارجيّة الألمانيّة، بتاريخ 25 آب 1914 إرسال مبعوثين إلى السودان والحبشة للتحريض من هناك الشعب والجيش المصريّين على الثورة[37]. كما وضع الألمان خطّطاً لنسف قناة السويس ومراكز إرشاد السفن ومنشآت المياه ومحطّات البرق والجسور الحديديّة والمرافئ في السويس وبور سعيد والإسكندرية بغية تعطيل استخدام القناة على البريطانيّين[38].

وفي إطار المخطّطات الألمانيّة لطرد البريطانيّين من مصر، شكّلت سوريّة وفلسطين أهمّية إستراتيجيّة بالنسبة إلى الهجوم على السويس. فبين اندلاع الحرب في مطلع آب 1914 وانضمام السلطنة إليها في تشرين الثاني من العام نفسه، قامت ألمانيا، استعداداً للحملة العثمانيّة على السويس، بإرسال الذخيرة والأسلحة إلى غزّة ويافا على متن سفن ألمانيّة أفرغت حمولتها في بيروت[39]. وعلى المستوى نفسه تقريباً، شكّل العراق حقلاً للتنافس الألمانيّ - البريطانيّ. كانت أهمّية العراق كبيرة بالنسبة إلى ألمانيا بسبب موقعه الجيو - السياسيّ على الخليج، حيث لا منازع لهيمنة بريطانيا ومواصلاتها الإستراتيجيّة مع الهند، هذا إضافة إلى حجم استثمارات ألمانيا الواسعة في بلاد ما بين النهرين[40]. كما نشطت الدعاية الألمانيّة في التقرّب من الحركة الصهيونيّة وكسب عطفها لمصلحة دول «الوسط»[41].

وفي الوقت الذي كان الألمان يعملون فيه على استقطاب الإسلام وجعله أداتهم لمحاربة دول «الوفاق الودّيّ»، كانوا يخطّطون أيضاً من أجل المكاسب الاقتصاديّة التي سيجنونها من المنطقة بعد انتهاء الحرب، واعتقدوا أنّ خروجهم منتصرين من الصراع الدوليّ، سوف يجعل من وسط أوروبا منطقة

خاضعة لاقتصادهم ورأسمالهم، على أن تُلحق بها منطقة الشرق الأدنى[42]. وتوقّع أحد المستشرقين الألمان أن تسيطر بلاده على المنطقة من بحر الشمال حتى الخليج الفارسيّ، فيما تخيّل ألمانيّ ثانٍ من رواد حركة الاستعمار وصول هيمنة بلاده حتى جنوب إفريقيا عبر مصر، التي ستُلحق بدورها بمناطق الاستعمار الألمانيّة. وأمل ألمانيّ ثالث أن تتحوّل المستعمرات الألمانيّة في آسيا الصغرى إلى **«دولة داخل دولة»**[43].

هكذا، تمكّنت ألمانيا إذن بفضل خطابها السياسيّ الداعم للإسلام وتطوّر علاقاتها بالدولة العثمانيّة في مختلف المجالات التجاريّة والاقتصاديّة والعسكريّة وإعلانها عن سياسة للحفاظ على سلامتها وبالتالي الابتعاد عن الاستعمار المباشر تجاه ممتلكاتها، في أن تصبح الدولة المفضّلة لدى العثمانيّين ومصدر أمل للمسلمين في التحرّر من الاستعمار. لقد كان موقف ألمانيا هذا من مصير السلطنة أحد الأسباب وراء انجرار جماعة الاتحاد والترقّي، وفي مقدمهم وزير الحربية أنور باشا، إلى جانب ألمانيا. إضافة إلى ذلك، تخوّفت القيادة العثمانيّة من توسّع روسيا على حساب السلطنة، أو قيام دول «الوفاق الوديّ» بتقاسم بلدهم في حال انتصارها في الحرب. واعتقد الاتّحاديّون أنّ انتصار ألمانيا يحمي السلطنة من خطر التقسيم ويمكّنها بالتالي من أن تستعيد مكانتها الدوليّة وأجزاءً من ولاياتها التي خسرتها، ولاسيّما تلك التي استولت عليها روسيا[44]، إضافة إلى مصر. كما اعتقدوا بإمكان إعادة فرض سلطانهم على المسلمين وعودة دولتهم مجدداً **«سيدة الشرق»**[45]. وتوقعوا أن تغير نتائج الحرب العالميّة الكثير مما خسروه سياسياً على الساحة الدوليّة، وأن يُعاد تقوية الدولة إقتصادياً وتحديثها. وفي هذا المعنى، قال رئيس البرلمان العثمانيّ حول تحالف بلاده مع ألمانيا: **«إننا سوف ندافع في المستقبل مع الألمان عن الحضارة وحرّيّة الغرب والشرق، وليس في ساحة القتال فحسب، بل أيضاً في مجالات الاقتصاد وتنظيم الإدارة ويكون لنا التفوّق، وبفضلهم نكون المتحالفين المنتصرين»**[46].

2) الدعاية الألمانيّة: النشاط المؤسساتيّ والتقنيّات

إذا كان «الجهاد» الإسلاميّ من صنع ألمانيا، فالواقع أنّ مخطّطات ألمانيا

LAU - Riyad Nassar Library

خلال الحرب العالميّة الأولى لبثّ الدعاية وتحريض العرب والمسلمين على الثورة ضدّ دول «الوفاق الوديّ» وبالتالي أشغال قواتهم في قمع تلك الثورات، كانت أولاً وأخيراً من صنع المستشرق أوبنهايم. وقد حظيت مسألة الدعاية بين المسلمين على موافقة القيادة الألمانيّة. فعشيّة الحرب (31 تموز 1914)، قال رئيس الوزراء الألمانيّ بتمان هولفغ: **«إنّ على ألمانيا ألا تحارب سلاح العدو فحسب، وإنّما عليها أن تصدّ أيضاً دعايته الكاذبة حول ألمانيا والنظرة الخاطئة التي تُعطى عنها»**. فطالب القيام بدعاية في الخارج وطبع المنشورات وتوزيعها[47].

انطلاقاً من هذه الرؤية، ظهرت إلى الوجود في برلين عام 1915 مؤسسة هدفها الإشراف على الدعاية الألمانيّة في البلدان الشرقيّة والإسلاميّة بشكل خاصّ، وهي «وكالة أخبار الشرق» **(Nachrichtenstelle für den Orient)** برئاسة أوبنهايم وإشراف وزارة الخارجيّة الألمانيّة والقسم السياسيّ في قيادة الأركان بشخص رودولف نادولني Rudolf Nadolny[48]. واعتبرت الوكالة أن من أوليات مهامها **«تقوية مشاعر الصداقة بين الألمان وشعوب الشرق وتقريبهما من بعضهما البعض، من أجل أن تؤدي علاقاتهما القوميّة إلى تطوير المصالح المشتركة بينهما»**[49]. سبق ذلك بأشهر قليلة، قيام أوبنهايم وعدد من المستشرقين والخبراء بنشاط دعائيّ متواضع لألمانيا ضمن خمس دوائر، وهي: الصحفيّة والتركيّة والعربيّة والهنديّة والروسيّة. وبعد اتساع نطاق عمل الوكالة خلال عاميّ 915 و1916، أضيفت إليها دائرتان وهما: الدائرة الفارسيّة والدائرة التركيّة - القانونيّة. وألحقت بكل هذه الدوائر أقسام للتحرير وأخرى لإصدار الصحف. أمّا لناحية عدد الألمان العاملين في الوكالة في شتاء 1914/ 1915، فبلغ اثني عشر من المستشرقين والموظفين القنصليين والتجار والمبشرين. ثم ارتفع العدد إلى تسعة وعشرين بعد ذلك التاريخ، في حين وصل عدد الشخصيّات الشرقيّة العاملة مع الوكالة في برلين إلى عشرة أشخاص[50].

أمّا عن نشاطات الوكالة، فحُصرت بالدعاية في الدولة العثمانيّة وفي البلدان الإسلاميّة، بغضّ النظر عن الخدمة الصحفيّة التي كانت تتولاها السفارة الألمانيّة في العاصمة استانبول. وكما يبين الجدول رقم (7)، فقد حُدّدت مهام المؤسسة بالتصدّي لدعاية العدو والقيام بدعاية مضادّة

تؤدّي إلى تحريض المسلمين في العالم على الثورة ضدّ دول «الوفاق الودّيّ» من خلال مبعوثين ألمان إلى تلك البلدان، وبخاصّة إلى الهند ومصر وشمال إفريقيا[51]، والحصول على المعلومات الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة في تلك المناطق وفي الدول المحايدة وإقناع

جدول رقم (7) البعثات الألمانية لتحريض العالم الإسلامي على الثورة ضدّ دول «الوفاق الودي»[52]

المبعوثون / الناشطون	المهنة الأساسية	الوظيفة خلال 1914-1918	البلدان التي زارها
Baron Max von Oppenheim	عالم آثار ودبلوماسي	رئيس دائرة الاستعلام العسكريّ	مصر والعراق وسوريا والدولة العثمانيّة والجزائر
Col. Hermann Frobenius	ضابط		العراق وفارس
Johann von Bernstorff	دبلوماسي	سفير في واشنطن ثم في استانبول	مصر
Fritz von Papen	ضابط	الولايات المتحدة الأميركية	الدولة العثمانيّة
Dr. Komrad Preusser	طبيب وعالم آثار		العراق ومصر والدولة العثمانيّة
Oskar Ritter von Niedermayer	عالم جيولوجيا	رئيس بعثة في طهران	العراق وفارس
Wilhelm Wassmuss	دبلوماسي	تنظيم فدائيّن في فارس	العراق وفارس وأفغانستان وكردستان
Werner-Otto von Hentig	دبلوماسي	بعثة إلى فارس وأفغانستان	أفغانستان وفارس
Fritz Grobba	محام ودبلوماسي	بعثة إلى الجزيرة العربية	دمشق وفلسطين
Leo Frobenius	عالم آثار	بعثة إلى الجزائر	الجزائر وتونس والسودان
Hans von Kalle	ضابط	بعثات إلى المغرب	طنجة والمغرب وإسبانيا
Carl von Neufeld	؟	1917	الجزيرة العربيّة الحجاز والسودان

شعوبها وحكوماتها بوجهة النظر الألمانيّة[53]. كما يندرج تحت هذا العنوان، تشكيك المسلمين بأهداف دول «الوفاق الودّيّ» من جراء الحرب.

ومن جهته، حدّد قنصل ألمانيا في دمشق ثلاث مهمات تقع على عاتق الدعاية الألمانيّة، لاسيما في مجال اختصاص قنصليته، وهي[54]:

1 ـ إقناع السكّان المحليّين بقوة ألمانيا الفعليّة؛

2 ـ تعريف السكّان بالمنافع التي سيجنونها من جراء الانحياز إلى جانب ألمانيا؛

3 ـ الحسنات التي سيحصل عليها السكّان المحليّون في حال الاشتراك في الحرب ضدّ دول «الوفاق الودّيّ».

وكان على الوكالة أن تقوم أيضاً بتحرير الأنباء التي تصلها من برلين، ومن ثم نقلها إلى المسلمين باللغات العربيّة والعثمانيّة والفارسيّة والهندوسيّة والأوردو والسواحلي، ولغات مسلمي القرم الخاضعين لروسيا. ومن أجل ذلك، جرى استخدام متخصّصين ألمان وشرقيّين لترجمة هذه الأخبار والمواد الدعائيّة والوثائق المهمة إلى اللغات الشرقيّة. وكان على الوكالة أن تقوم أيضاً بمراقبة الصحافة المحليّة والدوليّة والأحداث المحليّة والبريد الوارد من الشرق إلى الوزارات الألمانيّة، وتقديم ملخصات لافتتاحيّات الصحف العثمانيّة. كما عملت في الوقت نفسه على إنشاء مكتبة شرقيّة عن الحرب تتضمّن صحفاً وكتيبات دعائيّة عثمانيّة وشرقيّة[55].

ولم تستثنِ الوكالة من مهماتها عرض الأفلام الدعائيّة وتدريس اللغة الألمانيّة في صالاتها. واعتبر أوبنهايم أنّ المدرسين الألمان الذين يتولون تعليم اللغة الألمانيّة في الولايات العثمانيّة هم أكبر عامل مساعد للدعاية الألمانيّة في المجالين السياسيّ والاقتصاديّ. ورأى أن يتولى الدبلوماسيّون والقناصل الألمان توزيع مواد الدعاية هذه في المشرق والمغرب العربيين، على أن تعاونهم في ذلك بالنسبة إلى المشرق العربيّ شركة سكّة حديد بغداد والمؤسسات المصرفيّة والتجاريّة والثقافيّة الألمانيّة، ومؤسسات أوروزدي باك (Orosdi Back) النمساويّة بفروعها في الآستانة وحلب وبيروت والقاهرة[56].
ولم يستثنِ أوبنهايم من مخططاته الطرق الصوفيّة ومكانة مكّة الدينيّة كمركز

L A U - Riyad Nassar Library

للحجّ. فاعتبر أنّه عن طريقهما يمكن تحريض العالم الإسلاميّ ضدّ بريطانيا وفرنسا[57]. ومن هنا، أولى الألمان اهتماماً بنشر الدعاية بين الحجيج الذي كان ينطلق من دمشق وبواسطة سكّة حديد حيفا ـ معان ـ المدينة المنوّرة[58]، أو دسّ عملاء هنود مسلمين بين الحجاج في الأماكن المقدّسة لتوزيع المنشورات أو التأثير فيهم[59].

سار العمل في «وكالة أخبار الشرق» في أربعة مجالات رئيسيّة: جبهات القتال مع العدو التي يحارب فيها جنود مسلمون حلفاء لألمانيا، وذلك عبر التشهير بالعدو بأنّه يحارب بجنود شرقيّين ومسلمين؛ التأثير النفسيّ في أسرى الحرب المسلمين في المعتقلات الألمانيّة لجعلهم يلتحقون بالجيوش العثمانيّة؛ الاهتمام بنشر الدعاية في الدول المحايدة وفي البلدان الإسلاميّة الحليفة لألمانيا، وإقامة علاقات شخصيّة مع دوائر شرقيّة في ألمانيا والدول المحايدة؛ وأخيراً القيام بالدعاية في ألمانيا نفسها، من خلال التسويغ للرأي العام الألمانيّ حول أسباب التحالف مع دولة إسلاميّة، وهي الدولة العثمانيّة[60].

وللاضطلاع بهذا العمل الواسع، استعان أوبنهايم بفريق من المستشرقين كمارتن هارتمان (Martin Hartmann)، وأويغن متفوخ (Eugen Mittwoch)، وكورت ماكس پروفر (Curt Max Prüfer)، وكارل هـ. بيكر (Carl H. Becker)، والمترجمين الألمان أمثال: كارل إميل شابنغر فون شوفنغن (Karl Emil Schabinger von Schowingen)، وهربرت مولر (Herbert Müller) وقد تولّى إدارة الوكالة بعد أوبنهايم على التوالي كلّ من شابنغر ومتفوخ. كما استقطب أوبنهايم عدداً كبيراً من الشخصيّات السياسيّة والفكريّة والوطنيّة العربيّة والإسلاميّة والصوفيّة المعروفة، وذلك بهدف نشر المؤلفات والإشراف على إصدار الصحف والمجلات أو التحرير فيها وإلقاء الخطب والترويج لما هو في مصلحة بلاده.

وعلى الصعيد الإعلاميّ، طُلب إلى الصحافة الألمانيّة توطيد صلاتها بالصحف المحليّة الموجودة بكثرة في الآستانة وتزويدها بالأخبار عن مجريات الحرب، وأن تأخذ في الاعتبار في تقاريرها التقاليد الشرقيّة

وحساسيّات الشرقيّين، وأن تتجنّب استخدام العبارات المسيئة للمسلمين[61]. كما طُلب إليها الإسهاب في الأخبار حول الانتفاضات في الهند وطموحات الشعب الهنديّ وبقية البلدان الإسلاميّة[62]. وجرى أيضاً فصل القسم الفرنسيّ عن القسم الألمانيّ في جريدة (Osmanischer Lloyd)، التي تأسست في الآستانة عام 1908 لمجابهة دعاية دول «الوفاق الوديّ» في صحيفتين منفصلتين وبتمويل من تجار وصناعيين ألمان، وذلك بهدف إيصال أراء الألمان إلى المثقفين العرب والأتراك. وقامت هذه الجريدة بتزويد الوكالات والصحف العربيّة المحليّة بالأخبار[63]. كما قامت «وكالة أخبار الشرق» كذلك بإنشاء صحف ونشرات خاصة بها باللغة الألمانيّة منذ نيسان 1915، وأهمّها: "Korrespondenzblatt der Nachrichtenstelle für den Orient"، و"Der Neue Orient" و"Stimmen des Orients" ومجلة «الجهاد» (El-Dschihad) الأسبوعيّة باللغات الشرقيّة. وكان الهدف من الصحف الثلاث الأولى هو نقل المعلومات الصحيحة عن الشرق والإسلام إلى الرأي العامّ الألمانيّ، بينما كانت النشرة الأخيرة للتأثير في الأسرى المسلمين في المعتقلات الألمانيّة كي يُعاد تجنيدهم والمحاربة في الجيش العثمانيّ.

كذلك، دعمت الوكالة الصحف الإسلاميّة التي تأسست في برلين، ومنها صحيفة "Die islamische Welt"، وصحفاً عربيّة كـ «العهد» و«الرأي العامّ» و«الشرق» و«الاتّحاد العثمانيّ». كما كانت «جورنال دو بيروت» (Journal de Beyrouth) لصاحبها جرجي حرفوش تؤيد السياسة الألمانيّة وتحصل على دعم مالي من «البنك الألمانيّ» وتنشط كوكالة للإشراف على الاشتراكات والمبيع على الطرقات[64]. وقد وصف موتيوس (Mutius)، قنصل ألمانيا في بيروت، هذه الصحيفة بأنّها «**مدافع موثوق فيه عن المصالح العثمانية والألمانيّة**». فكانت تعمل على نشر أخبار الحرب نقلاً عن المصادر الألمانيّة ومقتطفات من الصحافة الألمانيّة[65]. وفي الوقت نفسه، حصلت جريدة «أبابيل» البيروتيّة الأسبوعيّة لصاحبها حسين الحبّال على دعم ألماني من أجل إعادة إصدارها في دمشق. وعملت القنصليّة الألمانيّة في حيفا على تقديم دعمها الماليّ لصحيفة «المهاجر» التي كانت تصدر لصالح الجالية الجزائريّة في دمشق. كما تقربت القنصليّة المذكورة من محمد كرد علي صاحب جريدة

L A U - Riyad Nassar Library

«المقتبس»، وعملت على نقل تحرير جريدة «المفيد» لعبد الغني العريسي من بيروت إلى دمشق بسبب قوّة تأثيرهما في الرأي العام[66]. كما كان أوبنهايم وراء إنشاء جريدة «الشرق» التي أشرف عليها محمد كرد علي. ووصف أوبنهايم تلك الجريدة «**بأنّها الأوسع انتشاراً في سورية، ممّا ينعكس إيجاباً على الدعاية لألمانيا**»، ومنها الدعاية للمنتجات الألمانيّة[67].

ومن نشاطات الوكالة في الدولة العثمانيّة تفعيل عمل «الرابطة الألمانيّة - التركيّة» (Deutsch-Türkische Vereinigung) التي كانت تعمل منذ إنشائها في شباط 1914 على تدعيم العلاقات الثقافيّة بين ألمانيا والسلطنة[68] وتعزيزها. وفي نهاية عام 1915، أُفتتح «المركز الإقتصاديّ الألمانيّ - العثمانيّ» (Deutsch-Türkische Wirtschaftszentrale). وفي نيسان 1917، دُشّن في الآستانة «بيت الصداقة الألمانيّة - التركيّة» (Haus der deutsch-türkischen Freundschaft) بحضور شخصيّات دبلوماسيّة ألمانيّة وعثمانيّة[69]. وجاء تفعيل هذه المؤسسات الثقافيّة والاقتصاديّة بعد نصيحة وجّهها أوبنهايم إلى المسؤولين الألمان بضرورة الالتفات إلى الشأنين الإقتصاديّ والثقافيّ في الدولة العثمانيّة، وذلك بعدما حقّق النفوذ الألمانيّ العسكريّ في الجيش العثمانيّ عبر المستشارين والخبراء الألمان مكانة مرموقة[70]. وفي هذا الصدد، اقترحت القنصليّة الألمانيّة في دمشق، بسبب عدم وجود أيّة مدرسة ألمانيّة في تلك المدنية، افتتاح مدارس ألمانيّة بكثرة كبديل من إغلاق المدارس الفرنسيّة والبريطانيّة والروسيّة[71].

أمّا عن نشاطات الوكالة في ألمانيا، فكان من أهمّها إنشاء «معسكر الهلال» (Halbmondlager) في ناحية ڤونسدورف (Wünsdorf) ببرلين في تموز 1915، و«معسكر ڤاينبرغر» (Weinbergerlager) في منطقة تسوزّن (Zossen) قرب مدينة بوتسدام. وضمّ «معسكر الهلال» مسجداً بمئذنة خشبية ارتفاعها 23 متراً (أنظر ملحق رقم 1). وكانت الغاية من المعسكرين هي إيواء الأسرى المسلمين الذين كانوا يحاربون في جيوش دول «الوفاق الودّيّ» ووقعوا في أسر القوات الألمانيّة، وبخاصّة أولئك من الهنود والعرب في شمال إفريقيا أو المسلمين من التتار، ومعاملتهم معاملة حسنة بإشراف ضبّاط يلمّون باللغات الشرقيّة، والسماح لهم كذلك بممارسة شعائرهم الدينيّة، وفي

مقدمها صلاة الجمعة[72]. وكان الهدف من وراء ذلك، هو نشر الدعاية حول مواقف ألمانيا المتسامحة والحصول على استحسان العالم الإسلاميّ، وإعطاء المعتقلين المسلمين الانطباع بأنّهم ليسوا أسرى وإنما هم «ضيوفٌ» على ألمانيا، وبالتالي إقناعهم بالانخراط في الجيش العثمانيّ ضدّ دول «الوفاق الودّي»[73].

لقد حُدّد الهدف الحقيقيّ من إنشاء معسكريّ الاعتقال على أنّه من أجل «**استغلال الأسرى المسلمين والهنود لأغراضنا (ألمانيا) السياسيّة**»[74]. وهذه «الأغراض السياسيّة»، عبّرت عنها وزارة الخارجيّة الألمانيّة في مذكرة رفعتها إلى الإمبراطور وليم الثاني، وجاءت على الشكل التالي: «**من أجل التعبير عن علاقات الودّ المعلنة بين الدولة الألمانيّة والشعوب الإسلاميّة والتي تحظى على رعاية جلالتكم، ومن أجل التأثير في المحاربين المسلمين في جانب العدو، فسوف تتم معاملة الأسرى المسلمين** (الذين يقعون في يد الجيش الألمانيّ) **معاملة مميّزة. وسوف يتمتع هؤلاء بكل الحرّيّة تحت إشراف ضبّاط منتقين**»[75]. وقد احتوى معسكرا الاعتقال في عام 1916 على نحو 15 ألفاً من الأسرى المسلمين[76]. إشارة إلى أنّ بريطانيا اتبعت الأسلوب الألمانيّ نفسه، وذلك عبر إطلاق سراح الأسرى العرب لديها، ولاسيّما الضبّاط العراقيّين الذين خدموا في الجيش العثمانيّ، كي يحاربوا العثمانيّين مع القوات العربيّة التابعة للشريف حسين بن عليّ[77].

ومن أجل تفعيل الدعاية بين الأسرى المسلمين، جاء إنشاء مجلة «الجهاد». وتألفت هيئة التحرير فيها من فريق من المستشرقين الألمان، وهم: هربرت مولر، وعالم الهنديّات هلموت فون غلاسناب (Helmuth von Glasenapp) والبارون رانتساو (Baron Rantzau) والبروفسور شباتس (Spatz). كما استعان الألمان بعدد من الشخصيّات الإسلاميّة للتحرير في المجلة المذكورة، ومنهم عبد العزيز جاويش (1876 - 1929)، وصالح الشريف التونسيّ (1869 - 1920)، ومحمد خضر حسين (1876 - 1958)، ومنصور رفعت (1883 - 1926)، وعبد الرشيد إبراهيم (1835 - 1944) وغيرهم[78]. وكان بعض هؤلاء يزور معسكريّ الاعتقال من وقت إلى آخر لإلقاء المحاضرات والخطب على الأسرى المسلمين. ويبين الجدول رقم (8)

L A U - Riyad Nassar Library

الشخصيّات العربيّة التي تعاونت مع الدعاية الألمانيّة في المشرق والمغرب العربيين، ونوعيّة نشاط كل منها، والمؤلفات الدعائية التي أصدرها لصالح ألمانيا.

وقد قامت إستراتيجيّة الوكالة على تركيز الدعاية في آسيا الصغرى وسوريّة

جدول رقم (8) أهم الشخصيات العربيّة التي تعاملت مع المؤسسات والأجهزة الألمانيّة خلال الحرب العالميّة الأولى[79]

الاسم	الجنسية	الولادة والوفاة	النشاط	ملاحظة
أبو الفضل، سعيد مأمون	من الجزيرة العربيّة	1891 - ؟	وكالة أخبار الشرق وضابط في الجيش الألمانيّ في البلقان	نشر كتاباً ومقالات عدّة في ألمانيا حول الإسلام
أرسلان، شكيب	لبنانيّ	1869 - 1946	سياسيّ أقام في ألمانيا خلال عاميّ 1917 و1918	أصدر حوالي 40 مقالاً في ألمانيا عن علاقة الشرق والمسلمين بالحرب
باش حانبا، محمد	تونسيّ	1881 - 1920	تعاون مع المخابرات الألمانيّة	وضع مؤلفات بالفرنسيّة حول تونس والسياسة الفرنسيّة تجاهها
بوكابويه، رباح (الحاج عبد الله)	جزائريّ	1875 - ؟	تعامل مع وكالة أخبار الشرق في برلين	فرّ من الجيش الفرنسيّ والتحق بالألمان - نشر دراسات عدة عن «الجهاد» في المغرب العربيّ
صالح الشريف (التونسي)	جزائري	1869 - 1920	تعامل مع وكالة أخبار الشرق	أسس لجنة من أجل استقلال تونس والجزائر
جاويش، عبد العزيز،	مصريّ	1876 - 1929	تعامل مع وكالة أخبار الشرق	أحد مؤسسي مجلة العالم الإسلاميّ - برلين
حمزة، عبد الملك	مصريّ	1886 - ؟	تعامل مع وكالة أخبار الشرق	عضو في الحزب الوطنيّ. عُرف بابن مروان
الخضر، محمد حسين	تونسيّ	1876 - 1958	تعاون مع وكالة الأخبار	كتب مقالات للتأثير في الأسرى المسلمين لدى ألمانيا
رفعت، منصور مصطفى	مصريّ	1883 - 1926	تعامل مع وكالة أخبار الشرق	انشق عن الحزب الوطنيّ عام 1918، وله العديد من الدراسات والمقالات
عبّاس حلمي (الثاني)	خديوي مصر	1874 - 1944	تعامل مع الحكومة الألمانيّة	حاول استغلال الألمان والبريطانيّين من أجل استعادة منصبه
عبد القادر، أحمد مختار	جزائريّ	1857 - 1918	عمل مع وكالة أخبار الشرق	حفيد عبد القادر الجزائريّ
العتابي، السيد محمد	مغربيّ	؟؟؟	مستشار في ألمانيا عام 1916 للشؤون المغربيّة	نشر مقالات حول الاستعمار الفرنسيّ في المغرب - تخوف من نوايا ألمانيا تجاه المغرب
عزام، عبد الرحمن	مصريّ	1893 - 1976	تعامل مع المخابرات الألمانيّة خلال عام 1918	كتب عن نضال الليبيين والحركات الصوفيّة هناك
العناني، علي أحمد	مصريّ	1881 /1886 - 1940	تعامل مع وكالة أخبار الشرق	عضو في الحزب الوطنيّ
فريد، محمد	مصريّ	1868 - 1919	تعاون مع وكالة أخبار الشرق	رئيس الحزب الوطنيّ بعد مصطفى كامل
فهمي، محمد	مصريّ	1880 - 1963	تعاون مع الألمان في سبيل استقلال مصر	نشر العديد من المؤلفات والدراسات حول القضية المصريّة

والعراق انطلاقاً من العاصمة العثمانيّة، وفي المغرب الأقصى عبر قنوات دبلوماسيّة ألمانيّة في مدريد وبرشلونة[80]. وفي ما يتعلق بالمغرب، وبخاصّة منطقة الاستعمار الإسباني في الريف، عملت الدعاية الألمانيّة على تحريض القبائل ضدّ فرنسا وتوزيع الأموال عليها[81]. أمّا في شأن مصر، فعين أوبنهايم مندوبين له في روما ونابولي وأثينا لجمع الأخبار عن أحوالها. كما قام بتشكيل قلمين للمخابرات في نابولي وبيروت وطرابلس (ليبيا) من أجل الاتصال بها ودفع شعبها إلى الثورة في الوقت المناسب. كما وضع شيفرة للاتصال بين الإسكندريّة والآستانة وفيينا[82].

ومن أجل الشق الآسيويّ لعمل الوكالة، تأسست قاعة أخبار مركزيّة في الآستانة تديرها السفارة الألمانيّة هناك، وتفرّع منها مراكز وقاعات أخبار في الولايات والمدن. وعملت القاعة المركزيّة على تحرير التقارير والأنباء التي تصلها من برلين عن مجريات الحرب وتزويد المراكز وقاعات الأخبار بها من أجل إعادة نشرها في الصحف المحليّة، إضافة إلى عرض الأفلام الدعائيّة وتوزيع الصور عن المعارك والمناشير والكتيبات والمجلات المترجمة إلى 15 لغة إفريقيّة وآسيويّة و9 لغات أوروبيّة. وبشكل عام، وصل عدد عناوين المنشورات التي أصدرتها الوكالة بين تشرين الأول عام 1914 وتموز عام 1918 إلى 1.012 عنواناً، طبع منها أكثر من ثلاثة ملايين نسخة[83].

أمّا بالنسبة إلى تركيا الآسيويّة، فبلغ حجم توزيع مواد الدعاية فيها خلال عام 1915 ما بين 500 و3.000 من كل قطعة. وما لبث أن ارتفع هذا الرقم إلى 10 آلاف نسخة باللغة العثمانيّة و8 آلاف نسخة باللغة العربيّة. وكما يبين الجدول رقم (9)، كان أعلى رقم للتوزيع، على التوالي في مدن دمشق والمدينة المنورّة وحلب وبغداد، تلتها بيروت والقدس. وقد اعتبر توزيع المنشورات بين الحجيج في الأماكن المقدّسة مهمّا جداً للدعاية الألمانيّة،

LAU - Riyad Nassar Library

وذلك بسبب أهمّيتها الدينيّة بالنسبة إلى المسلمين. وحتى بعد انطلاق «الثورة العربيّة الكبرى» ضدّ الدولة العثمانيّة، ظلّت الدعاية الألمانيّة قادرة على ما يبدو على التحرك في الجزيرة العربيّة. ويذكر «دوبره» أنّ منشوراً بالعربيّة اكتشف في خريف عام 1916 وتضمّن اتّهامات موجّهة إلى فرنسا بأنّها تسعى إلى تدمير الإسلام والأماكن المقدّسة ومكّة المكرّمة ونقل الحجر الأسود إلى متحف اللوفر[84].

جدول رقم (9) النسب المئوية لتوزيع مواد الدعاية الألمانية في آسيا الصغرى والمشرق العربي[85]

المدينة	النسبة المئوية	المدينة	النسبة المئوية
استانبول	4	بيروت	10
أضنة	1	القدس	10
حلب	20.5	الموصل	7
بغداد	20.5	مناطق أخرى	2
دمشق والمدينة	25		

وفي نيسان 1915، قام أوبنهايم بتكليف من وزارة الخارجيّة الألمانيّة برحلة إلى سوريّة استغرقت شهوراً عدّة. وكانت الغاية من هذه الإقامة[86] مناقشة الدعاية الألمانيّة مع السفارة الألمانيّة في الآستانة، وتأمين اتصال آمن للمعلومات يبدأ من سوريّة وينتهي بأوروبا عبر الآستانة، واتصال آخر يربط ما بين سوريّة ومصر والسودان والمناطق الإفريقيّة الخاضعة للعدو، وتأمين اتصال ثالث بين سوريّة وفارس وأفغانستان والهند. كما شملت إقامة أوبنهايم دراسة الأوضاع السائدة في مصر عن قرب، وإنشاء مراكز أخبار في المدن السوريّة الكبرى تحت إشراف القنصليّات الألمانيّة العاملة هناك، والتأثير في الرأي العامّ في سوريّة في وجه الدعاية التي يشنها العدو ضدّ ألمانيا، ومحاربة الدعاية المضادّة، واستخدام الصحافة المحليّة في سوريّة لأغراض ألمانيّة، ودراسة إمكان الاستفادة من الدعاية الألمانيّة في سوريّة بشأن الأسرى المسلمين في ألمانيا. إضافة إلى ذلك، العمل على إنشاء صحف جديدة،

L A U - Riyad Nassar Library

ومركز أخبار في الحجاز والمدن المقدّسة، ودعم الحملة العثمانيّة المنشودة على الهند، والسهر على ترويج الأخبار عن قوّة الاقتصاد الألمانيّ بما يخدم مصالح ألمانيا، وتجنيد متصوفين وأئمّة مساجد وأعيان وشيوخ عشائر، وكسب العملاء والناشطين.

ولزيادة في التأثير على المسلمين، قامت أجهزة الدعاية الألمانيّة بتوزيع النيشان التاجيّ من الدرجتين الثالثة والرابعة، الذي يحمل اسم إمبراطور ألمانيا، على كبار الشخصيّات العربيّة والإسلاميّة الدينيّة والأمراء العرب[87]. كما كان ڤنغنهايم (Wangenheim)، سفير ألمانيا في الآستانة، يرشو بعض الزعامات العربيّة المحليّة في بلاد الشام عندما كانت تتردّد هذه الشخصيّات على السفارة لإعلان ولائها لبلاده[88].

وحتى عام 1916، تمكّن أوبنهايم من إنشاء 70 قاعة للأخبار ومكتب صحافي في الدولة العثمانيّة (أنظر الملحق رقم 2). وكانت المراكز الرئيسيّة البعيدة عن السفارة الألمانيّة في استانبول يديرها قناصل أو تجار ألمان ونمساويّون أو أعضاء في حزب «الاتحاد والترقّي»، وفي بعض الأحيان سكّان محليون مثقفون. وقد روعي أن تُؤسس المراكز والقاعات في الأماكن المزدحمة في المدن قرب المحال الكبيرة والمشهورة. ومن اللافت، أنّ بعض هذه المراكز كان بمثابة غطاء لنشاط الجاسوسيّة الألمانيّة، كقاعة «مقتطف الأخبار» في الجهة الشرقيّة من ساحة البرج في بيروت على سبيل المثال[89]. وبعد عام 1917، وُضعت قاعات الأخبار بإشراف «الهيئة الألمانيّة لما وراء البحار» (Die Deutsche Überseedienst) وتعاونها «جمعيّة التصوير الشمسيّ» (Die Lichtbildgesellschaft)[90].

3) مضامين الدعاية الألمانيّة

هدفت الدعاية الألمانيّة من تقارير وكتب وكتيبات وصحف ومجلات ومناشير وصور فوتوغرافيّة وبطاقات بريديّة، التي كانت تُرسل إلى المراكز العربيّة والإسلاميّة للوكالة، إضافة إلى الرسائل المفتوحة من قيادات وطنيّة عربيّة وإسلاميّة إلى شخصيّات سياسيّة دوليّة[91]، إلى إثارة العالمين الإسلاميّ

والعربيّ ضدّ دول الوفاق. يُضاف إلى ذلك، اتصالات القناصل الألمان بالسكّان المحليين[92] والشخصيّات القياديّة والعسكريّة والدينيّة والثقافيّة والإعلاميّة وبأعيان المدن لنشر الدعاية والمناشير وعرض الأفلام عن الحرب[93]، وكذلك إعداد المحاضرات التي كان يلقيها المنفيّون العرب والإسلاميّون في ألمانيا على الألمان وعلى الأسرى المسلمين في معسكرات الاعتقال وفي الأعياد الإسلاميّة ببرلين[94]. واللافت، أنّ معظم مواد الدعاية التي كانت توزعها الأجهزة الألمانيّة لا تحمل توقيعاً، وتُصاغ بأسلوب يعطي الانطباع بأنّ الدعوة إلى تأييد ألمانيا إنّما تأتي بمبادرة من عرب ومسلمين. وفي كثير من الأحيان، كانت الرسائل والمقالات تحرّر بأسماء مستعارة أو وهميّة.

إنّ أبرز ما شدّدت عليه الدعاية الألمانيّة هما مسألتيّ: توطيد علاقات المسلمين بالسلطان العثمانيّ كخليفة، والحصول على تأييد المسلمين ودعمهم لسياسة ألمانيا و«دول الوسط». من هنا، ركّزت هذه الدعاية على شرعيّة الخليفة العثمانيّ وأحقّيته في الخلافة وحمايته راية الإسلام، وعلى أنّ «الجامعة الإسلاميّة» هي تضامن إسلاميّ بعيد عن التفرقة المذهبيّة بين السنّة والشيعة، بينما «الجهاد» هو واجب على كلِّ مسلم ولا يشكّل خطراً على المسيحيّة.

ومن جهّة أخرى، ركّزت الدعاية الألمانيّة على أواصر الصداقة والودّ التي تجمع ما بين الألمان والمسلمين[95]، وعلى أخوّة السلاح بين الجيشين الألمانيّ والعثمانيّ والتحالف المقدّس بينهما[96]. وهدفت إلى إعطاء صورة مشرّفة عن ألمانيا وأهدافها النبيلة من الحرب، وأنّها تسعى إلى مساعدة العالم الإسلاميّ على الارتقاء في مرحلة ما بعد الحرب. كما لفتت الانتباه إلى مقبرة قرب قلعة حميديّة في الدردنيل تجمع رفات الجنود الألمان والعثمانيين كدليل للمرّة الأولى على وحدة الصليب والهلال[97]، وارتباط مصير كل من الدولتين الألمانيّة والعثمانيّة بالأخرى[98].

وللتأثير النفسيّ في المسلمين، شدّدت الدعاية على أنّ ألمانيا لم تستعمر أي بلدٍ إسلاميّ منذ إعلان صداقتها للإسلام[99]، بل تعمل على العكس من

L A U - Riyad Nassar Library

ذلك بإخلاص لتحرير الشعوب الإسلاميّة، والحفاظ على علاقات حسنة بهم بعد الحرب. وحاولت الدعاية أن تعطي المسلمين الانطباع بأنّ تحالفهم مع ألمانيا ليس من دون أساس، وإنما هو، كما يبين الجدول رقم (10)، مع أقوى قوّة في أوروبا لمتانة اقتصادها وماليتها وثرواتها الطبيعيّة وصناعتها وثقافتها وبناها التحتيّة، هذا فضلاً عن حُسن تنظيم قواتها العسكريّة وتضامن الشعب الألمانيّ مع جيشه وقيادته[100]. وفي مجلة «الجهاد» الناطقة بالعربيّة، جرى التأكيد على تفوّق ألمانيا على أعدائها البريطانيّين والفرنسيّين، حيث قدّرت كميّات الحديد الخامّ والفحم الحجريّ في ألمانيا على التوالي بـ: 3.9 مليار طنّ و423 مليار طنّ، بينما بلغت كميّات الصلب المصنّعة 17 مليون طنّ. وفي المقابل، بلغ نصيب بريطانيا من المادة الأولى 1.3 مليار طنّ، و189.5 مليار طنّ من المادة الثانية، في حين لم تتجاوز كميّات الصلب المصنّعة في بريطانيا 6.6 مليون طنّ، وفي فرنسا 4.4 مليون طنّ. أمّا في ما يتعلّق بالثروة الحيوانيّة، فبلغت قيمتها في ألمانيا 12.3 مليار مارك، مقابل 5.6 مليار مارك في بريطانيا، وفق الدعاية الألمانيّة[101]. وفي هذا المعنى، جرت طباعة كتيب «الحياة الاقتصاديّة في ألمانيا قبل الحرب وأثناءها» في خمس لغات شرقيّة[102].

جدول رقم (10): تفوّق ألمانيا على أعدائها وفقاً لدعايتها[103]

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد الأميين من بين 10 آلاف جندي	عدد الكتب التي تطبع سنوياً	طول سكك الحديد (كلم)	حجم الثروة القوميّة بمليارات الماركات	مقارنة حجم تجارة ألمانيا الخارجيّة يقابله في بريطانيا وفرنسا (دون المستعمرات)	عدد مراكز البريد
ألمانيا	68	2	34.800	63.700	375		51.200
بريطانيا	46	100	12.100	37.700	345(*)	ضعفان	24.500
فرنسا	39	320	9.600	51.200	245	3 - 2.5	14.600

إضافة إلى ذلك، لفتت الدعاية الألمانيّة إلى المعاملة الكريمة التي يلقاها الأسرى المسلمون في معسكراتها والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينيّة والاحتفال بالأعياد الإسلاميّة. ويبرز ذلك بوضوح من خلال رسالة مؤرّخة في السادس من أيلول 1915، يبلغ فيها أسير مسلم في معسكرات الاعتقال الألمانيّة أباه عن المعاملة الحسنة التي يلقاها من قبل الضبّاط الألمان، وكيف يُسمح له بالصلاة والصوم وقراءة القرآن الكريم. كما يخبره في رسالة أخرى أنّه لا يقوم بخدمة شاقّة، وأنّ جميع زملائه الأسرى يشكرون ألمانيا على حُسن معاملتها وأياديها البيضاء ويتضرّعون إلى الله كي ينصرها هي والدولة العثمانيّة لتخليص الإسلام والمسلمين من استبداد الطغاة[104].

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدعاية الإمبراطور وليم الثاني على أنّه صديق للمسلمين ويقدّر أبطالهم التاريخيّين[105]، ولم تحاول هذه الدعاية أن تنفي الشائعات التي كانت تسري هنا وهناك حول اعتناقه الإسلام سرّاً[106]، وبقرب تحوّل شعبه إلى الدّين الجديد[107]. ويندرج في سياق السياسة الإسلاميّة هذه، إهداء الإمبراطور ضريح السلطان صلاح الدين في دمشق ثُريا بمناسبة الحملة العثمانيّة على قناة السويس.

إنّ إلقاء نظرة فاحصة على مضامين بعض المناشير والكتيبات الدعائيّة الألمانيّة يُظهر بوضوح كيفيّة توظيف ألمانيا مشاعر المسلمين وعواطفهم الدينيّة وطموحاتهم وتطلّعاتهم الوطنيّة في التحرّر والتخلص من الاستعمار، من أجل صراعها مع دول «الوفاق الودّيّ». جاء في أحد المناشير الموجّهة إلى المسلمين والتي وزعتها أجهزة الدعاية: إنّ «**ألمانيا والنمسا/ هنغاريا وبلغاريا، كلّ منها صارت الآن ظهيرتكم وعونكم على حرب أعدائكم فأنجدوهم جميعاً وما عهدنا الدولة الألمانيّة إلا يداً بيضاء نقيّة من كل اعتداء عليكم**»[108].

ومن المناشير، تلك التي تحدثت عن ولاء المصريّين لدولة الخلافة وللخديوي عبّاس حلمي (1874 ـ 1944)، وحثّت الشعب المصري على الثورة ضدّ البريطانيّين[109]. وخاطب منشور آخر المصريّين يحثّهم على النهوض من سباتهم وإعلان الثورة ضدّ الإنكليز مستفزّاً حميّتهم الإسلاميّة والشرقيّة

LAU - Riyad Nassar Library

بالقول: «**أيها الشعب المصريّ وأبناء الإسلام جميعاً هل لكم أن تنهضوا من رقادكم وتفيقوا من سكرتكم وتذبّوا عن حيطتكم وتعملوا إلى تحريركم من يد الظالم المستبعد لكم، الذي قضى على بلادكم ودينكم وإحساسكم الشرقيّ وسيقضى على أعقابكم ما دمتم تحت نير العبوديّة ترتعون. هل لكم في أن تذكروا الشهامة العربيّة والشعور بوحدة الإسلام وتقتدوا** (بالإبطال) ... **ويكون لكم أيضاً عصر مصريّ يخلّده لكم التاريخ ما توالت العصور؟ فنحن نسألكم متى يكون العصر المصريّ؟ متى يكون العصر المصريّ؟**»[110].

ويُبرر أحد المناشير سبب سكوت ألمانيا على الاحتلال البريطانيّ لمصر منذ العام 1882 بأنّ الدولة العثمانيّة لم تكن جاهزة لعمل عسكريّ، مما اضطرّ حكومة برلين إلى تأجيل تحرير مصر إلى الوقت المناسب الذي تكون فيه السلطنة جاهزة لخوض الحرب. ويحاول المنشور إثارة مشاعر المسلمين من خلال التأكيد على دعم ألمانيا للدولة العثمانيّة في سياستها الدوليّة وتقديم القروض لها وإعادة تنظيم جيشها، وإنّها، أي ألمانيا، «**بحبها الوطيد للإسلام ودفاعها عنه وعن الضعفاء**»، قد وفّرت كلّ الوسائل أمام الشرق الإسلاميّ للثأر من دول الاستعمار[111]. ويضيف المنشور: «**إنّ ألمانيا والدولة العثمانية تتصديان لمحاولات دول** «الوفاق الودّيّ» **تدمير الإسلام وهدم الكعبة وقبر الرسول**». ويتساءل، عمّا إذا كان المسلمون يرتضون مصيراً كهذا لدينهم ومقدّساتهم. فيدعوهم إلى الوقوف وقفة رجل واحد، ويخاطب حميّتهم الإسلاميّة ضدّ أعداء الإسلام وألمانيا، بالقول: «**فانهضوا** (أيها المسلمون) **لأمر الله ولأمر خليفة المسلمين وأمير المؤمنين وخادم الحرمين الشريفين مكّة والمدينة السلطان محمد رشاد الخامس نصره الله، الذي أعلن «الجهاد» المقدّس في كلّ أقطار الأرض على الدول الثلاث المذكورة** (بريطانيا وفرنسا وروسيا) ...**إنّ دولة الإسلام والألمان والنمسا معكم والحال بيننا وبينهم واحدة، وإنّ من يكون مع جيش الأعداء وفي صفوفهم فحرام عليه أن يحارب الدول المتفقة مع الإسلام إنّه مسؤول عند الله ويجب عليه أن يلتحق بصفوف الألمان والنامسا** (كذا) **والعثمانيين وعليه أمان الله ورسوله ويكون معزّزاً مكرّماً ومن فعل خلاف ذلك فقد باء بغضب الله**»[112].

وبعدما عدّد منشور آخر سياسة دول «الوفاق الودّيّ» في تقاسم العالم

الإسلاميّ ونهبه وتدنيس مقدّساته وإخضاع بريطانيا وروسيا وفرنسا على التوالي 100 مليوناً و40 مليوناً و30 مليوناً من المسلمين لحكمها، ختم بلفت انتباه المسلمين إلى أعدائهم بالقول: «**هؤلاء هم أعداؤكم وهذه هي أفعالهم معكم وهذه هي أفكارهم فيكم وفي دينكم وفي كتابكم (المقدّس) ودينكم وبيتكم الحرام**»....[113] ويوجههم مباشرة إلى ما يتوجب عليهم القيام به تجاه فرنسا: «**اقتلوا جميع الفرنسويين اقتلوهم جميعاً جميعاً... اذبحوا الفرنسيويين اذبحوهم جميعاً جميعاً**»[114]. أمّا حلفاء الإسلام ومناصروه ومحرّروه، فهم الألمان، تبعاً لما جاء في المنشور: «**قيض الله الأمّة الألمانية صاحبة الإخلاص للإنسانية والعالم الإسلاميّ وصديقة خليفتنا المعظم... وعقدوا النية جميعاً على تخليصكم من يد أعداء الله الموسكوب والإنكليز والفرنسيس وأعلن «الجهاد» بإرادة من أمير المؤمنين، وصار «الجهاد» بذلك فرض عين على كل مسلم ومسلمة كبير وصغير**». ويختم المنشور بالتحذير من الاستماع إلى أكاذيب الأعداء وخداعهم[115].

ولا تقتصر الدعاية الألمانيّة على المناشير فحسب، إذ يحتوي الأرشيف السياسيّ في وزارة الخارجيّة الألمانيّة على كتيبات فيها رسوم كاريكاتوريّة دعائيّة ملوّنة باللغتين العربيّة والعثمانيّة تعود لصيف عام 1917. وكانت هذه الكتيبات تُرسل إلى شخصيّات عربيّة وإسلاميّة. ويدور فحوى رسوم إحداها حول «الجور والعدالة»[116]، جور دول «الوفاق الوديّ»، والعدالة التي تريد ألمانيا أن تسترجعها للعرب والمسلمين. ويتحدث المنشور المذكور عن الشرق الإسلاميّ الذي انحاز إلى جانب ألمانيا بعدما لمس منها صداقة قديمة وإخلاصاً، ولأنّ الألمان لم يظلموا المشرقيين ولم يعتدوا على بلادهم أو يخدعوهم كما فعلت دول «الوفاق الوديّ». ويضيف، إنّ سبب انضمام المسلمين إلى ألمانيا والنمسا/هنغاريا في الحرب هو من أجل الانتقام من دول الوفاق لما فعلته بهم واحدة بعد الأخرى. ويتّهم المنشور دول «الوفاق الوديّ» بالعمل على تمزيق ما تبقى من بلاد المسلمين وتوزيعه في ما بينها. ويُظهر كذلك انتصار ألمانيا السهل على أعدائها وإلحاق الهزيمة بهم الواحدة تلو الأخرى، وإنّ هذا النصر هو كي «**يصبح الشرق متحرراً من مستعبديه**

طاهراً من الأرجاس والحشرات التي نبتت في أرجائه وكادت تنخر عظامه وتقضي عليه القضاء الأخير». ويختم بالقول: «**إنّ الملايين العديدة من المسلمين في استطاعتهم تمزيق قيود الذلّ والعبوديّة التي كبّلهم بها مغتصبو بلادهم لو أتيح لهم أن يستعملوا قوّتهم وبأسهم**» (قارن بملحق الكتاب رقم 3).

ومن جهة أخرى، يُظهر الكتيب أيضاً تفوق «دول الوسط» عسكريّاً من خلال إبراز سيطرة جيوشها على المنطقة الممتدّة من بحر الشمال وحتى آسيا الصغرى، وفي عدد أسرى دول «الوفاق الوديّ» في أيدي دول «الوسط». وتلفت الرسوم الانتباه إلى بدايات التغلغل التجاريّ لدول «الوفاق الوديّ» في الهند ومصر وشمال إفريقيا والقوقاز، وكيف أنّ هذه الدول تمكّنت بعدد قليل من مواطنيها المستعمرين من أن تستعبد شعوب هذه البلدان وتستغلّها وتمتصّ ثرواتها القوميّة وتعمل على افقارها (أنظر ملحق الكتاب رقم 4).

وعلى خطٍ موازٍ، تولّت صحيفة «اللويد العثمانيّة» نشر المقالات الدعائيّة ضدّ دول «الوفاق الوديّ». فوصفت البريطانيّين بالفجور، والفرنسيّين بالكذب والروس بالملطخين بالدم[117]، واتّهمتهم جميعاً بنكث وعودهم، وبأنّهم كفرة وأعداء الإسلام يعملون على هدمه وضرب الخلافة الإسلاميّة ويرتكبون الفظائع بحقّ المسلمين، ويمنعون المسلمين من الحج إلى مكّة المكرّمة أو السماح لهم بممارسة شعائرهم الدينيّة[118]. وبإيعاز من السفارة الألمانيّة في الآستانة، بدأت صحف عثمانيّة وعربيّة تهلّل لسياسة ألمانيا، ومن ضمنها «طنين» و«إقدام» الناطقتان باللغة العثمانيّة، و«العهد» الناطقة بالعربيّة. كما استُخدمت صحف فارسيّة للغرض ذاته[119].

4) موقف الفكر السياسيّ العربيّ من ألمانيا

برزت في الولايات العربيّة التابعة للدولة العثمانيّة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر تيارات فكريّة عديدة اندرجت في أهدافها وطروحاتها وخلفياتها ما بين «الإسلاميّة» و«الجامعة الإسلاميّة» و«الرابطة العثمانيّة» والوطنيّة الإقليميّة والعلمانيّة والقوميّة العربيّة. وقد وجد الإسلاميون وأنصار «الجامعة الإسلاميّة» و«الرابطة العثمانيّة» والوطنيّون أنفسهم في معسكر ألمانيا

L A U - Riyad Nassar Library

حليفة الدولة العثمانيّة، على أمل أن تؤدي ألمانيا دوراً بعد الحرب من أجل إبراز شخصيتهم الوطنيّة أو القوميّة، أو الإبقاء على الدولة العثمانيّة مظلة إستراتيجيّة تحمي العالم الإسلاميّ. وفي المقابل، انحاز قوميّون عرب وقوميّون لبنانيّون في سوريّة إلى الشريف حسين وحليفته بريطانيا، فيما تخوّف فريق أخر من القوميّين العرب من وقوع البلاد العربيّة في قبضة دول «الوفاق الودّيّ». وفي العراق، شكّك القوميّون العرب في نوايا بريطانيا تجاه بلادهم، بينما تحالف رجال الدين الشيعة وعشائر وسط الفرات مع العثمانيّين والألمان في مرحلة الحرب الأولى[120]. كما صدرت دعوات شعبيّة في بلاد ما بين الرافدين مؤيدة التحالف العثمانيّ - الألمانيّ[121].

وفي إطار تحقيق أهدافها من الحرب، سعت ألمانيا إلى التقرّب من الشريف حسين واستمالته إلى دول «الوسط» ضدّ بريطانيا، وتكليفه بالدعاية لها في العالم الإسلاميّ نظراً إلى ما يتمتع به من رصيد عالٍ ومكانة رفيعة. فبدأت منذ نهاية عام 1914 بإجراء اتصالات مع الشريف حسين، مع علمها أنّه حليف لبريطانيا ولا يكشف عن مواقفه[122]. وفي أيار 1915، حدث لقاء في الآستانة بين أوبنهايم والأمير فيصل، نجل الشريف حسين، أكّد خلاله الأمير ولاء أبيه للعثمانيين واستعداده لخدمة أهدافهم ضدّ دول«الوفاق الودّيّ». وتمحور الاجتماع حول خطّة كبرى غايتها إحداث انتفاضة إسلاميّة من الهند حتى مصر تحت شعار «الجهاد المقدّس»، وأن يقوم الشريف حسين في الوقت المناسب بإرسال أبنائه على رأس وحدات حجازيّة للمشاركة في حملة عثمانيّة أخرى ضدّ قناة السويس. كما تعهّد الشريف بأن يتولّى الترويج للجهاد في البلدان الإسلاميّة وإرسال تقارير عن أوضاع تلك البلدان، إضافة إلى تقرير يقدّمه إلى أنور باشا كلّ أسبوعين عن الأوضاع في الجزيرة العربيّة[123]. ويذكر» فيلاغو« و«كوفار» أنّ أوبنهايم وعد الأمير فيصل بعرش مصر بعد تحريرها من البريطانيّين[124]. ومن ناحية أخرى، يذكر المؤرخ وجيه عتيق أن أوبنهايم رفض فكرة ألمانيّة تقضي بتعيين الشريف حسين شيخاً للإسلام في الدولة العثمانية خشية إغضاب الآستانة[125].

وبينما أبقى الشريف حسين على خياراته مفتوحة إزاء التحالف مع ألمانيا والسلطنة العثمانيّة من خلال اتفاق فيصل - أوبنهايم، كان الألمان يتّصلون

بعلماء الدّين في النجف لحثهم على إعلان «الجهاد» المقدّس ضدّ بريطانيا ومقاومة حملتها على العراق. وتشير إحدى الوثائق الألمانيّة إلى أنّ برلين رحّبت عشيّة الحرب العالميّة بتقارب مع السنّة والمسيحيين الروم الكاثوليك الملكيين في سوريّة، بينما رفضت في الوقت نفسه وضع الطائفة الشيعيّة في لبنان تحت حمايتها. وعلى ما يبدو، وجد الألمان أنّ «**المتاولة** (الشيعة) **ليسوا عنصراً مهمّاً في السياسة المحليّة**»، وأنّ من مصلحتهم تقوية علاقاتهم بالطائفتين الأولين[126].

ومن أبرز الشخصيّات العربيّة التي تعاونت مع ألمانيا، إمّا اعتقاداً منها بسياستها الإسلاميّة المعلنة وتحالفها مع الدولة العثمانيّة وصراعها مع دول الوفاق الودّيّ»، وإمّا بدافع الخوف على مصير المنطقة العربيّة في حال انهارت الدولة العثمانيّة: شكيب أرسلان، وعبد العزيز جاويش، ومحمد فريد، ومحمد فهمي، وعبد الملك حمزة، وعبد الرحمن عزام، ومنصور رفعت. كما سعى الخديوي عبّاس حلمي (الثاني) بدوره إلى الحصول على دعم ألمانيا والدولة العثمانيّة لاستعادة منصبه في مصر. وفي العراق، برز عزيز علي المصري، مؤسس جمعيّة «العهد»، فمال إلى ألمانيا، بسبب كراهيته للبريطانيين واعتقاده بضرورة الحفاظ على الدولة العثمانيّة، من دون أن يتمخّض عن هذا «الميل» علاقة مباشرة معها. وقد أثبتت الحرب أنّ تعامل الزعامات العربيّة مع ألمانيا، وإن اختلفت أساليبه وطرقه، كان بدافع الاستفادة من الصراع الدوليّ من أجل قضيتهم، وتحت شعار «عدو عدوي صديقي». كما كان للرأي العامّ في سوريّة ومصر موقفه تجاه ألمانيا وسياستها الإسلاميّة خلال الحرب. وعليه، سوف نتناول ردود الفعل على الدعاية الألمانيّة لدى الشخصيّات الفكريّة والسياسيّة العربيّة، ومن ثم نلقي الضوء على ردود الفعل الشعبيّة عليها.

يُعتبر شكيب أرسلان من أبرز الشخصيّات العربيّة التي أدّت دوراً مميّزاً خلال الحرب العالميّة الأولى ووقفت موقفاً معادياً تجاه دول الاستعمار التقليديّة. تأثر بمحمد عبده وأخذ عنه موقفه من المدنية الغربيّة واعتقاده بقدرة الإسلام على الإصلاح. وعن الأفغاني، أخذ الفكر النهضويّ الإسلاميّ والدعوة إلى الوحدة الإسلاميّة. وقد انصبّ اهتمام أرسلان على رؤية الإسلام

L A U - Riyad Nassar Library

قادراً على التصدّي لأوروبا[127]. فنظر إلى علاقة الشرق بالغرب على أنّها علاقة صراع حياة أو موت. مقت الاستعمار البريطانيّ معتبراً إيّاه من أسوأ أنواع الاستعمار، في حين وصف الاستعمار الفرنسيّ بأنّه أشدّ بربريّة، ويأتي بعده الاستعمار الإيطاليّ. وعندما أُتيحت له الفرصة لوضع آرائه حول التصدّي للاستعمار موضع التنفيذ، سافر إلى طرابلس الغرب (ليبيا) عام 1912، حيث راح يحرّض الأهالي هناك ضدّ الاستعمار الإيطالي.

وعلى الرغم من أنّ أرسلان لم يشأ أن يفرّق بين الدول الغربيّة من ناحية الاستعمار، إلا أنّه نظر إلى ألمانيا على أنّها دولة لم تمارس سياسة استعماريّة تجاه البلدان العربيّة، وعلى أنها حليفة السلطنة العثمانيّة رفضت تقاسم ممتلكاتها مع الدول الغربيّة[128]. ورأى أرسلان أنّ الدولة العثمانيّة على الرغم من ضعفها آنذاك، إلا أنّها شكّلت مع ذلك مظلّة إستراتيجيّة تحمي العرب والمسلمين من تعديات دول الاستعمار[129]. وكان أرسلان يلتقي بذلك مع محمد كرد علي، الكاتب والمؤرخ الإسلاميّ وصاحب جريدتي «المقتبس» و«الشرق»، الذي دافع عن القضية العربيّة في وجه العثمانيّين، وما لبث أن انحاز إليهم خلال الحرب للأسباب نفسها التي كانت وراء موقف أرسلان من السلطنة[130].

وصف أوبنهايم شكيب أرسلان بأنّه رجل جدّي ومستقلّ ومثقف وأرزن شخصيّة سوريّة، ويتمتع بنفوذ ليس على دروز حوران فحسب، وإنما في كلّ أنحاء سوريّة[131]. ومن جهّته، امتدح أرسلان ألمانيا بأنّها منزّهة عن المصالح الاستعماريّة تجاه العالم الإسلاميّ، ولا تستغل مشاعر المسلمين والعرب في سبيل الاستقلال، كما فعلت بريطانيا وفرنسا وروسيا، وبخاصّة مع الشريف حسين. واعتبر أنّ شريف مكّة يقود المسلمين إلى التفرقة، بينما تعمل دول «الوفاق الوديّ» على تدمير الإسلام[132]. وفي مقال له بعنوان «ماذا تنتظر سوريّة من الحرب» نشرته مجلة «(Der Neue Orient)»، أشار أرسلان إلى أنّ غالبية سكّان بلاد الشام هم مع الحكم العثمانيّ، شرط أن يكفل هذا الحكم إحياء العروبة واللغة العربيّة[133]. واعتبر أنّ لا خلاص لسوريّة إلا في وقوفها إلى جانب الدولة العثمانيّة، التي عليها أن تبقى على تحالف حميم مع ألمانيا[134].

LAU - Riyad Nassar Library

من هنا، وبدافع الخوف على الإسلام من مخطّطات دول «الوفاق الوديّ» وإمكان سقوطه مع الدولة العثمانيّة، دعا أرسلان الإسلام لأن يكون صديقاً لألمانيا التي تتصدّى للساعين إلى الإضرار به وبدولة الخلافة. وفي مقالٍ له بعنوان «الإسلام والرايخ الألمانيّ»، قال: «**إنّه من الواضح أنّ صديق الإسلام هو الذي يكون عدواً للذي يضمر شرّاً بالإسلام. وأيّ عدو أقوى من بريطانيا وفرنسا في الوقت الراهن في البرّ والبحر غير الدولة الألمانيّة**». فدعا إلى أن يبقى المسلمون على تحالفهم مع ألمانيا، وأن يقدّموا المساعدة لها كما يحصلون هم بدورهم على دعمها. وختم قائلاً: «**طالما أنّ البريطانيّين والفرنسيّين يمارسون سياسة الاضطهاد ضدّ البلدان الإسلامية ... طالما أنّ الأتراك والألمان كتفاً إلى كتف ضدّ كلّ عدو يسعى إلى محاربتهما ... لن ينجح هؤلاء في إطفاء نار الحبّ المتوقّدة في صدور المسلمين والألمان**»[135].

لقد حدد أرسلان أربعة جوامع تقرّب ما بين ألمانيا والإسلام، وهي: إنّ ألمانيا لا تعمل على استعباد الشعوب الأخرى ونهبها؛ إنّ ما تسعى إليه ألمانيا هو «**الحفاظ على الوجود الحرّ للشعوب الأخرى**»؛ إنّ بريطانيا، عدوة ألمانيا، تسعى منذ احتلالها لمصر للقضاء على السلطنة العثمانيّة وزعزعة الرابطة التي توحّد ما بين الدول الإسلاميّة كلّها؛ إنّ ألمانيا هي دولة مخلصة للإسلام ولم تقم في السابق بما يسيء إليه، وبخاصّة الاستيلاء على أراضي المسلمين، كما فعلت روسيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا[136].

ومن الثابت، أنّ أرسلان أقام علاقات مبكرة مع الدبلوماسيّين الألمان سبقت الحرب العالميّة الأولى بعشرين عاماً. فارتبط بصداقة حميمة بأوبنهايم وناداه بـ: «**صديقي البارون أوبنهايم**»[137]. وقد رافق أرسلان الإمبراطور وليم الثاني في زيارته إلى بلاد الشام عام 1898 بناء على أمر من السلطان عبد الحميد الثاني[138]. ومنذ اندلاع الحرب العالميّة الأولى، اقترح أرسلان على ألمانيا أن تقوم بتسليح الانتفاضات الإسلاميّة ضدّ دول «الوفاق الوديّ»، ومعاملة الأسرى المسلمين في معتقلاتها بالحسنى، أو إطلاق سراحهم، وخصوصاً الأفارقة كي ينضمّوا إلى وحدات الجيش العثمانيّ[139]. كما كان في الوقت نفسه مصدر معلومات للألمان. فكان يرفع إليهم التقارير حول

الأوضاع في سوريّة، ويصف المواقف الشعبيّة على أنها مؤيدة لدول الوسط، ولاسيّما تحوّل الدروز عن تأييد بريطانيا إلى الوقوف إلى جانب ألمانيا، وارتعاد المسيحيّين السوريّين من الانتصارات التي حققتها ألمانيا والدولة العثمانيّة. ورأى أرسلان أن إلغاء الدولة العثمانيّة الامتيازات (8 أيلول 1914) وكذلك وضع جبل لبنان الخاصّ في السلطنة، كانت ضربة موجّهة إلى رجال الدّين الكاثوليك[140] وإلى دول «الوفاق الوديّ»[141].

وفي عام 1917، زار أرسلان برلين موفداً من قبل وزير الحربيّة أنور باشا. فأحاطته حكومتها برعاية خاصّة كزعيم درزي رفيع، واستغلّت وجوده عندها، بعدما رأت فيه عنصراً عربيّاً مهمّاً لمساندة السياسة العثمانيّة وتقويتها تجاه البلاد العربيّة وشعوبها[142]. فكان أرسلان يزور المدن الألمانيّة ويقابل كبار المسؤولين فيها، وينشر المقالات في الصحف الألمانيّة ويصدر الكتيبات ويُلقي الخطب أمام الألمان والأسرى المسلمين في المعتقلات الألمانيّة داعياً إلى تأييد ألمانيا. كما كان يهاجم سياسة دول «الوفاق الوديّ»، حاثّاً المسلمين على الثورة ضدّها[143]. ولم يقتصر نشاطه على ألمانيا وحدها، إذ أصدر من جنيف مجلة «الأمّة العربيّة» (La Nation Arabe). ومن المنشورات التي صدرت عنه في الآستانة، كتيب بعنوان « ماذا فعل الإنكليز بالمسلمين»، أُعيد طبعه مرة أخرى في دمشق. وأثناء إقامته في ألمانيا عام 1917، ألقى محاضرة حول المجاعة في سوريّة، دافع فيها عن الألمان بأنّهم تسببوا فيها، وعلّل أسبابها بالحصار البحريّ الذي ضربته أساطيل دول «الوفاق الوديّ» على الساحل السوريّ[144].

لقد أثارت علاقة أرسلان بألمانيا الكثير من الشكوك حوله. ويؤكّد «كليفلاند» أنّ تعاطف أرسلان مع دول «الوسط» لم يكن من أجل منفعة أو غاية شخصيّة أو خيانة، وإنّما بسبب عدائه لسياسات دول الاستعمار التقليديّة واستغلالها الشعوب الإسلاميّة والتضحية بها. وقد عبّر أرسلان عن ذلك بقوله: «**يموت المغربيّ حتى تنتصر فرنسا على ألمانيا، ويموت الهنديّ حتى تتغلب انجلترا على عدو لها، ويموت التتريّ في سبيل ظفر الروسيا**»[145].

وفي مقابل أرسلان، استقرت في ألمانيا مجموعة أخرى من الإسلاميين

والوطنيين المصريّين، ضمّت كلاً من عبد العزيز جاويش، ومحمد فريد، ومحمد فهمي، وعبد الملك حمزة، وعبد الرحمن عزّام، ومنصور رفعت. كما كانت هناك مجموعة أخرى بزعامة خديوي مصر المعزول عبّاس حلمي عملت على الاستفادة من الصراع الدوليّ من أجل مصالحها الخاصّة.

كان جاويش[146] إسلاميّاً متشدّداً تجاه الاستعمار أكثر منه وطنيّاً مصريّاً. وكانت عداوته لبريطانيا عداوة عميقة مزمنة، حيث رأى فيها كلّ بلاء أصاب مصر والعالم الإسلاميّ[147]. آمن بحقّ مصر في الحرّيّة والاستقلال وفي الدستور من جهّة، وبوحدة العالم الإسلاميّ ممثلاً بالدولة العثمانيّة، وضرورة مقاومة تمزيقها من قبل دول «الوفاق الوديّ» من جهّة أخرى[148]. وقد مثّل جاويش مجموعة من المصريّين عملت مع العثمانيّين تحت مظلّة الصدر الأعظم محمد سعيد حليم، ورفعت شعار «**مصر للمسلمين**»[149]، وهو شعار مغاير تماماً للشعار الذي رفعه «الحزب الوطنيّ» وهو «**مصر للمصريين**». وبسبب مواقفه الإسلاميّة والوطنيّة المعلنة المعارضة للبريطانيّين، اصطدم جاويش مع فارس نمر، أحد أصحاب جريدة «المقطّم»، لتعاونه مع البريطانيّين، ومع الشيخ علي يوسف صاحب جريدة «المؤيّد» لتبعيته إلى الخديوي، هذا إضافة إلى خصومته مع لطفي السيد بسبب موالاته للبريطانيّين، ومع محمد رشيد رضا لتحوله عن «الجامعة الإسلاميّة» بعد عام 1909 ودعم الحركة العربيّة في بلاد الشام[150].

عندما اندلعت الحرب، اعتقد جاويش أنّها فرصة إلهيّة من أجل خلاص المسلمين من دول الاستعمار. ونقل سعيد مأمون أبو فضل، أحد المقربين من الجاويش في المدينة المنوّرة ومن العاملين مع «وكالة أخبار الشرق»، قول الأخير: «**إنّه يعتبر نفسه أسعد إنسان لأنّ الهدف الذي سعى إليه سنوات طويلة أصبح في متناول اليدين**»[151] من هنا، اتصل جاويش بالسفارة الألمانيّة في الآستانة في بداية الحرب، وسافر من هناك إلى ألمانيا في العام التالي، حيث أخذ يعمل مع غيره من الوطنيّين المصريّين على تقديم النصح للخبراء الألمان في ما يتعلق بالدعاية الألمانيّة في العالم الإسلاميّ وكيفيّة استقطاب المسلمين ضدّ دول «الوفاق الوديّ». وذكر المستشرق هارتمن، أنّ جاويش كان ينظر إلى ألمانيا على أنّها شرّ لا بد منه، لأنّ العرب والمسلمين، تبعاً لرأي

L A U - Riyad Nassar Library

جاويش، هم ضعفاء ويحتاجون إليها من أجل قضاياهم[152]. ووصف تقرير ألمانيّ جاويش، الذي أقام في برلين منذ عام 1915، بأنّه سعى منذ فترة طويلة للتقارب بين الإسلام وألمانيا قولاً وعملاً من أجل تحرير المصريّين من الحكم البريطانيّ[153].

وفي كتيب له بعنوان «الخلافة الإسلاميّة»، ذكر جاويش أنّ بريطانيا وفرنسا أنزعجتا من الحلف الإسلاميّ ـ الألمانيّ من أن يقوّي الدولة العثمانيّة ويجعلها تستعيد مكانتها المرموقة في العالم. وأضاف جاويش، إنّ هاتين الدولتين أزعجهما التحالف بين ألمانيا والإسلام، الذي أكسب الدولة الأولى قوّة لا تقهر، والمسلمين حليفاً بسط سلطانه على أوروبا ودوّخ كبريات دولها. واعتبر جاويش «**أنّ السلطان والقيصر صديقان جمع بينهما عهد الله وميثاقه على الحبّ المتبادل والاحترام المتماثل**»[154].

وفي عام 1915، شارك جاويش في الحملة العثمانيّة على قناة السويس، معتبراً إيّاها الفرصة المناسبة للتخلّص من البريطانيّين في مصر والسودان. وفي برلين أسّس مع محمد فريد «جمعيّة الاتحاد الإسلاميّ»، التي ضمّت جماعة «مصر الفتاة» وإسلاميّين في أوروبا. كما أصدر منذ تشرين الثاني 1916 مجلة «العالم الإسلاميّ» (Die islamische Welt) الشهريّة الناطقة باللغة الألمانيّة بمشاركة عبد الملك حمزة. وكان تمويل هذه المجلة يأتي من قبل الدولة العثمانيّة ومن أجهزة الدعاية الألمانيّة. وقد شكّلت هذه المجلة توأماً مع مجلة أخرى حملت الاسم نفسه وصدرت في الآستانة باللغة العربيّة ابتداء من أيار 1916. وكان الهدف من المجلة الناطقة بالألمانية هو تعريف القارئ الألمانيّ بالعالم الإسلاميّ «**ثقافة وتقاليد وطموحات وأمالاً وإنموذجاً**»، وتدعيم العلاقات بين ألمانيا والإسلام، وبين ألمانيا والدولة العثمانيّة، وتقوية العلاقات العربيّة ـ العثمانيّة في إطار «الجامعة الإسلاميّة»[155]. وجعل جاويش من المجلة الناطقة بالألمانية منبراً لمهاجمة دول «لوفاق الودّيّ»، وتوجيه اللوم إلى المسلمين لوقوعهم في خداعها وسفك دمائهم من أجلها من دون فائدة[156]. ورأى أنّ على ألمانيا أن تؤيّد طموحات الشعوب الإسلاميّة وتعمل على رقيّهم.

إضافة إلى ذلك، شارك جاويش في إصدار مجلة «الجهاد» الناطقة باللغات الشرقيّة والتي خُصّصت للأسرى المسلمين، وعمل أيضاً على الكتابة في المجلات الألمانيّة[157]. وفي برلين، نشر كتاباً بعنوان «مصر والحرب». وفي مقال آخر له بعنوان «الإسلام وألمانيا» نُشر في مجلة (Deutsche Revue) الصادرة في شتوتغارت في أيلول 1915 قال: «**نحن لا نستطيع أن نختار شعباً مناسباً إلا الألمان، لأنّ أصدقاءهم هم أصدقاؤنا وأعداءهم هم أعداء المسلمين**». ثمّ أضاف: «**إنّ الألمان والمسلمين يتمّمان بعضهم بعضاً**»[158]. واعتقد جاويش أن الإسلام «**وجد... في ألمانيا الصديق الصحيح والحقيقيّ**»، و«**بمساعدتها يمكن الارتقاء إلى إمكانات كبيرة، لأنّ روح النظام الذي توصّلت إليه ألمانيا ليس أكثر مما يطلبه ديننا**» (الإسلام)[159].

كما قام جاويش بإلقاء الخطب على الألمان لتبديد مخاوفهم من مسألة «الجهاد» الإسلاميّ، وكذلك على الأسرى المسلمين في المعتقلات الألمانيّة محذراً إيّاهم من هدر دمائهم في حروب دول «الوفاق الودّيّ» المدمّرة للإسلام[160]. ووفق مطالعات المؤلف للأرشيف الألماني، ظهر أسم جاويش أكثر من مرّة على الجداول الأسبوعيّة لمعسكرات الاعتقال الألمانية ضمن الشخصيّات العربيّة والإسلاميّة التي كانت تلقي المحاضرات على الأسرى المسلمين.

وإلى جانب نشاط جاويش، كان محمد فريد، ومحمد فهمي، وعبد الملك حمزة، وعبد الرحمن عزام، ومنصور رفعت، يشنّون من العواصم الأوروبيّة (جنيف، برلين، فيينا) الخطب والتصريحات ضدّ البريطانيّين. كان موقف الحزب الوطنيّ بشكل عامّ من الحرب الكونيّة هو الموقف الذي أرساه سابقاً زعيمه مصطفى كامل والقاضي باستغلال الظروف الدوليّة وتضارب المصالح بين الدول الإمبرياليّة في المسألة الشرقيّة من أجل تحرير مصر من الاحتلال البريطانيّ وضمان عودتها مجدّداً، لأسباب إستراتيجيّة، إلى حظيرة الدولة العثمانيّة شرط إبراز شخصيتها الوطنيّة. كان كامل يعتقد أنّ انقطاع العلاقات مع الدولة العثمانيّة يؤدّي إلى سقوط مصر نهائيّاً في أيدي البريطانيّين[161].

LAU - Riyad Nassar Library

حاول الحزب الوطنيّ في البداية استغلال التناقضات الاستعماريّة بين بريطانيا وفرنسا وكسب الدولة الثانية إلى مشروع إنهاء الاحتلال البريطانيّ لمصر. لكن «الوفاق الوديّ» بين الدولتين عام 1904، جعله يواصل تقاربه مع ألمانيا ـ هذا التقارب الذي كان قد بدأ في التسعينات من القرن التاسع عشر على يدّ مصطفى كامل (1874 ـ 1908) وحافظ عليه خليفته محمد فريد في ما بعد[162]. كما حاول الحزب في الوقت نفسه، التقرّب من الدولة العثمانيّة عبر استغلال مفاهيم «الجامعة الإسلاميّة» التي تربط ما بين السلطنة ومصر من أجل الهدف المصريّ الوطنيّ الأسمى، وهو تحرير البلاد من الاستعمار البريطانيّ[163].

عندما اندلعت الحرب العالميّة الأولى، حصل تقارب بين أعضاء الحزب الوطنيّ وبين الخديوي عبّاس حلمي، يجمعهما معاً عداؤهما المشترك للبريطانيّين ومصلحة الأخير في استعادة منصبه السابق[164]. وقد قَبِل الخديوي بشروط محمد فريد، ووقّع منشوراً في 11 تشرين الثاني 1914 يعلن فيه منح دستور للمصريّين[165]. واعتقد الوطنيّون المصريّون أنّ تعاوناً بينهم وبين العثمانيّين والخديوي عبّاس حلمي والحركة الطالبيّة المصريّة في ألمانيا المؤيدة لمبادئ الحزب، يمكن أن يجبر البريطانيّين على التخلي عن مصر[166]. وهذا ما جعل رجال الحزب الوطنيّ ينحازون إلى جانب الدولة العثمانيّة وألمانيا، مع إبداء الحذر من سياسة الدولتين تجاه مصالح مصر الوطنيّة في حال انتصرت دول «الوسط» في الحرب. فالدولة العثمانيّة، كانت تسعى إلى إعادة سيطرتها على مصر وإلغاء حكمها الذاتيّ المكرّس في عاميّ 1841 و1873، بينما كانت ألمانيا تسعى إلى استغلال الحركة الوطنيّة المصريّة المعارضة للاحتلال البريطانيّ من أجل تحقيق أهدافها من الحرب. من هنا، سعى محمد فريد للإبقاء على علاقات متوازنة بين العرب والعثمانيين، وعلى الأخذ في الاعتبار المسألة المصريّة في مفاوضات السلام بين «دول الوسط» ودول «الوفاق الوديّ» بعد الحرب. كما كان حذراً في الوقت نفسه من الوقوع في شباك الدعاية الألمانيّة إدراكاً منه لأبعادها وأهدافها. وعلى الرغم من قوله في مذكراته حول علاقته بالألمان: «**إنّنا لن نخسر شيئاً زيادة عما خسرناه للآن، وهو الاستقلال**»، فقد كان محمد فريد يخشى من أن يؤدّي دخول

L A U - Riyad Nassar Library

الألمان إلى مصر من أجل طرد البريطانيّين منها إلى الحلول مكانهم[167].

بعد قرار الحكومة المصريّة دخول الحرب إلى جانب بريطانيا في الثامن من آب 1914، وفرض سلطات الاحتلال إشرافها العسكريّ على قناة السويس وحمايتها على مصر في كانون الأول من العام نفسه[168]، التقت مصالح الحزب الوطنيّ ومصالح ألمانيا معاً. فتطلّع رجال الحزب الوطنيّ إلى ألمانيا للحصول على دعمها من أجل استقلال مصر كبرهان على صداقتها للإسلام[169]، بينما سعت ألمانيا إلى الإعداد لحملة عسكريّة على مصر متزامنة مع ثورة يقوم بها الوطنيّون المصريّون في مصر، ممّا يؤدي إلى خسارة بريطانيا موقعها الإستراتيجيّ في قناة السويس، وبالتالي قدرتها العسكريّة على التواصل مع الهند[170]. وأبلغ ڤيبر (Weber)، سكرتير الشؤون الشرقيّة في السفارة الألمانيّة في الآستانة، محمد فريد في 11 أيلول 1914، عن استعداد حكومته تزويد الوطنيّين المصريّين بالأسلحة والذخيرة والخبراء العسكريين إذا ما ثاروا ضدّ بريطانيا[171].

وبانتظار المساعدة العسكريّة الموعودة، التي لن تصل أبداً إلى المصريّين، تمكّنت الدعاية الألمانيّة من الاستفادة من قلم محمد فريد ولسانه في مقالات ومقابلات صبّت ضدّ دول «الوفاق الوديّ»، وبخاصّة ضدّ بريطانيا[172]. لكن عدم تنفيذ ألمانيا وعودها، وفشل الحملتين العثمانيّتين على مصر في شباط 1915 وآب 1916[173]، وسياسة الحكومة الألمانيّة في استغلال الإسلام لأغراضها الخاصّة من جهّة، ومراعاتها في الوقت نفسه مصالح الدولة العثمانيّة الخاصّة في مصر من جهّة أخرى، جعلت كل هذه الأمور فريداً وغيره من رجال الحركة الوطنيّة يشكّكون بسياسة ألمانيا تجاه بلدهم[174].

وعلى ما يبدو، اكتفت ألمانيا بتوفير الملجأ لهؤلاء الوطنيين المصريّين، وسمحت لهم باستخدام منابرها لمهاجمة دول «الوفاق الوديّ»، وبخاصّة بريطانيا. وعندما أصدر السلطان العثمانيّ «إرادة سنية» تجاه وضع مصر بعد تحريرها من البريطانيّين، وتعيين عبّاس حلمي من جديد خديوياً على مصر، وأن يدخل إليها مع الحملة العثمانيّة في آن واحد، كان ذلك بإلحاح من فريد وإيعاز من الألمان الذين كانوا يفكّرون بتوفير كل الظروف لنجاح حملتهم

على السويس[175]. وقد راوغت ألمانيا عشيّة تلك الحملة، وأفهمت محمد فريد أنّها تريد إزالة البريطانيّين من مصر وإعادة البلاد إلى أهلها[176]. لكن الحقيقة أنّها كانت تريد تأمين كلّ مستلزمات نجاح حملتها على مصر.

ففي اليوم الذي أصدر السلطان العثمانيّ فيه مرسوماً بإعادة تعيين الخديوي عبّاس في منصبه السابق، كان فُنغنهايم يبلغ المسؤولين العثمانيّين أنّ حكومته سوف توقف تأييدها المعنويّ للخديوي حالما يدخل هذا إلى القاهرة، وأنّها لا تعتبره محسوباً عليها ولن تقدّم له الدعم ضدّ حكومة الآستانة[177]. من هنا، انتقد فريد ألمانيا ومراوغتها وبأنّ كلّ ما تسعى إليه هو أن تسيطر على أفكار «الجامعة الإسلاميّة» من أجل أغراضها. فحذّر السلطات العثمانيّة من ترك دعاية «الجامعة الإسلاميّة» بأيدي الألمان، لأنّ ذلك يعرّض السلطنة للخطر[178]. وبمزيج من العثمانيّة والوطنيّة، طرح فريد نموذجاً جديداً لجامعة إسلاميّة على الطراز الألمانيّ يقوم على اتحاد إسلاميّ غير مذهبيّ يضمّ الدولة العثمانيّة وأفغانستان وفارس، بحيث تتمتّع كل دولة باستقلال ذاتيّ، وتكون الدولة الأولى على قدم المساواة مع بقية الدول الأخرى[179]. لكن العثمانيّين تصدّوا لهذه الفكرة، في وقت كانوا يركّزون فيه على سياسة «الجامعة التركيّة».

إنّ وقوف محمد فريد إلى جانب دول «الوسط» وكراهيته للبريطانيّين، جعلاه في موقع معادٍ لكلّ أعوان بريطانيا من العرب في المشرق والجزيرة العربيّة. فاتّهم الحركة العربيّة في الجزيرة العربيّة وسوريّة بأنّها اختراع بريطانيّ، والشريف حسين بأنّه متآمر ضدّ السلطنة. فدعا إلى التصدّي للحركة العربيّة بالقول: «**حان الوقت لوقف الحركة (العربيّة) عند حدّها وضرب هذه المخطّطات التي تسعى لتحطيم الإسلام كقوة سياسيّة تقضي على وحدته الدينيّة**»[180]. ومن ناحية أخرى، اتّهم فريد محمد رشيد رضا بالعمالة لبريطانيا، والشيخ علي يوسف بتلقي التعليمات من دولة الاحتلال والانقياد إلى تعليمات خديوي مصر[181]. إضافة إلى ذلك، اتّهم فريد شيخَي المحمّرة والكويت بالتآمر مع الإنكليز، والصحافة السوريّة في مصر بأنّها تعمل ضدّ العثمانيّين.

L A U - Riyad Nassar Library

أمّا محمد فهمي، فقد استغلّته أجهزة الدعاية الألمانيّة في توجيه رسالة مفتوحة إلى رئيس وزراء بريطانيا يذكّره فيها بتبعية مصر إلى الدولة العثمانيّة بموجب القانون الدوليّ ويتوعد بريطانيا بجني عواقب سياستها الاستعماريّة في مصر[182]. وقامت الصحف الألمانيّة بنشر مقالات لفهمي يهاجم فيها بريطانيا وسياستها المصريّة[183]. لكن علاقته بألمانيا سرعان ما فترت، بعدما فشل في الحصول على إجابات واضحة منها حول موقفها من مسألة استقلال مصر بعد الحرب. كما شكّك فهمي، كغيره من الوطنيّين المصريّين، في نوايا الدولة العثمانيّة تجاه مصر بعد انتهاء الصراع الكونيّ[184].

على عكس ذلك، انخرط عبد الملك حمزة في نشاطات الدعاية الألمانيّة، وكان المحرّر لمجلة العالم الإسلاميّ إلى جانب جاويش. وفي برلين، أسس حمزة «جمعيّة الخميس» التي كانت تتولى عرض وجهة نظر الحزب الوطنيّ على رجال الفكر والعلم في ألمانيا[185]. وخلال إقامته في ألمانيا، أصدر العديد من المقالات التي تناولت «الجامعة الإسلاميّة» والمسألة المصريّة والحركة الوطنيّة المصريّة والسلطة المصريّة الحاكمة وعلاقة مصر والمسلمين بالحرب الكونيّة[186].

أمّا عبد الرحمن عزّام، فأرسلته المخابرات الألمانيّة إلى «ليبيا» على متن غوّاصة في أواخر الحرب لتحريض المصريّين من هناك على الثورة. وقد تمكّن من القيام باتصالات مع الحركة الوطنيّة المصريّة. لكن هزيمة العثمانيّين في نهاية أيار 1918 وتوقيعهم على اتفاق الهدنة، أجهض هذه المحاولة المتأخرة[187].

وبدوره، توصّل منصور رفعت، من مؤسسي الحزب الوطنيّ المصريّ، ومدير القسم السياسيّ في جريدة «اللواء» الناطقة باسم الحزب، وإن متأخراً، إلى القناعات نفسها التي ساورت معظم الوطنيّين المصريّين في أوروبا حول نوايا ألمانيا الحقيقيّة تجاه أماني المصريّين في الاستقلال. وما يميّزه عن غيره من الوطنيّين المصريّين في المنفى، هو راديكاليته ورفضه أيّة علاقة مستقبليّة بين بلاده وبين الدولة العثمانيّة. وحتى صيف 1916، حاول رفعت أن يوفّق بين مبادئه لتحرير مصر من الاحتلال البريطانيّ وعدم عودتها إلى حكم

الخديويّة أو إلى الحظيرة العثمانيّة، وبين تعامله مع ألمانيا، التي استغلّته في إصدار المنشورات والكتيبات أو الكتابة في الصحف الألمانيّة لخدمة سياستها الدعائيّة[188]. وبعد ذلك التاريخ، وجد رفعت أنّ ألمانيا لا تلعب دوراً في تحرير بلاده، وأنّها متحالفة مع الدولة العثمانيّة التي تسعى لاستعادة سيطرتها على مصر، هذا إضافة إلى محاولتها استغلال الوطنيّين العرب في إستراتيجيتها لإحداث ثورات وحركة «جهاد» ضدّ دول «الوفاق الودّيّ». من هنا، انتقد ألمانيا علانية بأنّها لا تبيع سوى الكلام، وطالب السلطان العثمانيّ بالتخلّي عن سيادته على مصر، لأنّها على حد تعبيره هي **«ملك للشعب المصريّ»**. ولم يشهد مطلع عام 1917 انقلاب منصور رفعت على الألمان والعثمانيّين فحسب، وإنّما خروجه على حزبه وانتقاده العنيف لمحمد فريد بأنّه لا يعمل للحصول على تصريح واضح من ألمانيا والدولة العثمانيّة حول مستقبل مصر[189].

ومن ناحيته، انصبّ اهتمام عبّاس حلمي على استعادة منصبه كخديوي على مصر بعدما عزله البريطانيّون بحجّة **«تعاونه مع أعداء جلالة ملك بريطانيا»**[190] وتنصيب عمه حسين كامل سلطاناً على مصر. من هنا، سعى إلى الحصول على مساعدة ألمانيا ودول «الوسط» لتحقيق طموحاته، واتصل بڤنغنهايم، السفير الألمانيّ في الآستانة، وأعلن عن استعداده للتعاون مع الدولة العثمانيّة في مشروع حملة عسكريّة على مصر تتزامن مع ثورة شعبيّة ضدّ البريطانيّين. لكن القيادة العثمانيّة تلكأت في الاستجابة إلى مطلبه والاعتراف به حاكماً على مصر في حال استعادت هذا القطر[191]. فجعله ذلك يحاول من دون نجاح التصالح مع البريطانيّين والانفتاح على الفرنسيّين. وقد تلقى الخديوي مبالغ ضخمة من الحكومة الألمانيّة للقيام بالدعاية لدول «الوسط» وشراء صحف فرنسيّة من أجل ذلك[192]. وكما ذكرنا آنفاً، فعشيّة الحملة العثمانيّة على مصر، وبتدخّل ألمانيّ، أعلنت استانبول في الثاني من شباط 1915 عن نيتها إعادة تعيين عبّاس حلمي خديوياً على مصر. لكن جيوشها دُحرت في اليوم التالي على ضفاف السويس، وتلاشى هذا المشروع[193].

وفي العراق، برز عزيز علي المصريّ (1880 ـ 1964)، مؤسس جمعيّة

«العهد»، كأكثر شخصيّة عربيّة ذات نفوذ بين الضبّاط العرب في الجيش العثمانيّ. انضم إلى الحركة الحجازيّة على مضض ولفترة قصيرة، وما لبث أن عُزل عن قيادة هيئة الأركان فيها بسبب خلافه مع الشريف حسين الذي كان يسعى إلى استقلال كامل عن الدولة العثمانيّة. لقد ساورت الشريف حسين الشكوك بأنّ عزيزاً سوف ينقلب عليه في اللحظة المناسبة بالاتفاق مع العثمانيّين والألمان. وعلى الرغم من تأييده الدولة العثمانيّة، كان المصريّ يؤمن بفيدراليّة عثمانيّة على النموذج النمساويّ/الهنغاريّ، حيث يؤلف العرب في داخلها دولتهم الخاصّة التي تتمتع بالحكم الذاتيّ[194]. وخلال عام 1917، فكّر المصريّ في التعاون مع الألمان، اعتقاداً منه أنّ بريطانيا ستخسر الحرب، وأنّ ألمانيا ستحرّر مصر وتعيد توحيدها بالدولة العثمانيّة، حيث تقوم حكومة برلين بالضغط على السلطنة من أجل تطبيق لا مركزيّة تتلاءم مع مبادئ «جمعيّة العهد».

وبالفعل، سافر المصريّ إلى مدريد، وبدأ من هناك في نيسان 1918 اتصالات مع المخابرات الألمانيّة عارضاً الانضمام إليهم وقيادة جيش من 50 ألف جنديّ ضدّ دول الوفاق. لكنّ الألمان، تجاهلوا عروضه اعتقاداً منهم أنّه جاسوس بريطانيّ، مما جعله يتحول إلى جانب بريطانيا، التي أهملته بدورها[195].

5 ـ ردود الفعل الشعبيّة العربيّة على الدعاية الألمانيّة

في ما يتعلّق بمواقف الرأي العامّ العربيّ من الدعاية الألمانيّة، لا توجد دراسة متكاملة حول الموضوع. وكلّ ما عثرنا عليه، هو إشارات متفرقة هنا وهناك تعطي الانطباع أنّ تأييداً لدول «الوسط» قد عمّ أوساط المسلمين. ففي الولايات العربيّة، سادت بين المسلمين أجواء مؤيّدة للدولة العثمانيّة وحليفتها ألمانيا. وبالنسبة إلى سوريّة، لم تكن التناقضات العربيّة ـ العثمانيّة التي ظهرت إلى الوجود في فترة ما قبل الحرب لتثير، على الأقلّ خلال مراحل الحرب الأولى، مواقف عدائيّة ضدّ ألمانيا. فكان الانطباع العامّ في بلاد الشام بأنّ تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانيّة ليس موجهاً ضدّ المسلمين، بل ضدّ بريطانيا وفرنسا، حتى ولو أنّ الجيوش الألمانية كانت تحارب جنباً إلى جنب

L A U - Riyad Nassar Library

مع العثمانيّين ضدّ الحركة العربيّة. وكان كثيرون على اقتناع بأنّ ألمانيا تعمل من أجل استقلال البلاد الإسلاميّة متأثرين بالدعاية الألمانيّة النشطة[196].

وبالنسبة إلى مواقف المسيحيّين السوريّين، أكّد شكيب أرسلان على تعاطف هؤلاء مع دول «الوفاق الوديّ» بعامّة، ومع فرنسا بخاصّة، وتحدّث عن مخاوفهم من إلغاء الدولة العثمانيّة امتيازات جبل لبنان[197]. وذكر يوسف حكيم أنّ أهالي جبل لبنان كانوا متلهّفين لنزول قوات الحلفاء إلى البلاد[198]. ونقلت صحيفة "Le Matin" الباريسيّة تصريحاً للبطريرك الياس الحويك حول استعداد خمسة آلاف مسلّح لبنانيّ لمناصرة القوات الفرنسيّة حالما تقوم بالإبرار على الساحل اللبناني. كما تقدّم العديد من المسيحيّين اللبنانيّين في المهجر للتطوّع في الجيوش الفرنسيّة[199].

ومما يؤكّد على الموقف المسيحيّ المناهض للدولة العثمانيّة ودول «الوسط»، هو الاقتراح الذي قدمه جورج بيكو، قنصل فرنسا العامّ في بيروت ومندوبها المفاوض مع الحكومة البريطانيّة، إلى وزير الخارجيّة الفرنسيّة تيوفيل دلكاسيه (Théophile Delcassé) حول مصير مستقبل البلاد العربيّة في السلطنة العثمانيّة. وجاء في الاقتراح بأن تقوم قوّات فرنسيّة تقدر بحوالى 2.000 من الجنود والضباط باحتلال سوريّة بمساعدة 30 ألفاً إلى 35 ألفاً من اللبنانيّين. وبينما رفضت الحكومة الفرنسيّة هذا الاقتراح لأسباب سياسيّة وعسكريّة، كان وفد مارونيّ ـ أرثوذكسيّ يزور اليونان للحصول على الأسلحة والبدء بثورة ضدّ العثمانيّين[200].

وفي بيروت، وقبل دخول الدولة العثمانيّة الحرب إلى جانب ألمانيا، انقسمت صحافتها بين فئة مؤيّدة لسياسة الحكومة العثمانيّة ولانتصارات ألمانيا، وأخرى أعلنت ولاءها لفرنسا وبريطانيا. كما وقفت فئة ثالثة من الصحافة المحليّة على الحياد بين الفريقين. وفي جبل لبنان، وساحل المتن وزحلة، عملت الصحافة على تمجيد فرنسا كصديقة للبنان داعية لها ولجيوشها بالنصر. وأدى هذا الانقسام إلى حدوث «حرب صحافيّة» بين جريدة «زحلة الفتاة» الموالية لفرنسا لصاحبيها شكري بخّاش وإبراهيم الراعي، وصحيفة «الرأي العامّ» الموالية للألمان لصاحبها طه المدوّر[201].

L A U - Riyad Nassar Library

بعد إعلان «الجهاد» ضدّ دول «الوفاق الوديّ» واستثناء ألمانيا والنمسا/هنغاريا منه كحليفتين للدولة العثمانيّة، وصدور فتاوى شيخ الإسلام الخمس خيري بك في هذا الشأن[202]، والتصريح بـ «**إنّ رحمة الله وتأييد النبيّ ستحوّل الصراع الذي يقوم به أعداء الإسلام، دول الوفاق الوديّ، مع ألمانيا والنمسا إلى نصر مبين**»[203]، اندلعت المظاهرات في استانبول في 14 تشرين الثاني 1914 أمام وزارة الحربيّة العثمانيّة، ثم أمام السفارة الألمانيّة تأييداً لإعلان «الجهاد»، وجرت تظاهرات مماثلة في ولايات السلطنة العربيّة. وأثناء الحملة العثمانيّة الأولى على مصر، سارت التظاهرات الشعبيّة المؤيّدة في شوارع بيروت قاصدة دار بلديتها[204].

وعلى ما يبدو، تقوّت الدعاية الألمانيّة في أوساط المسلمين من خلال خطاب ألمانيا السياسيّ وإعلان السلطان العثمانيّ «الجهاد» ضدّ دول «الوفاق الوديّ». وبسبب كراهيتهم دول الاستعمار البريطانيّ والفرنسيّ والروسيّ، لم يستطع العرب والمسلمون إدراك حقيقة الإمبرياليّة الألمانيّة في الدولة العثمانيّة وأهدافها. فمنذ خطابه الشهير في دمشق عام 1898 حول صداقته للمسلمين، ورسالته الشهيرة إلى قيصر روسيا نيقولا في مناسبة الزيارة تلك حول إمكانية إشهار إسلامه، في ما لو لم يكن على الدين المسيحيّ[205]، أضحى إمبراطور ألمانيا في نظر المسلمين هو «الحاج غليوم»، الذي يدعو له المصلّون في مساجد دمشق[206]، وابن السلطان عبد الحميد الثاني الذي أرسله والده سرّاً إلى برلين للدراسة[207]، والمتحدّر من إحدى شقيقات الرسول والمتظاهر بالمسيحيّة كي تبقى قوّته وسلطته على رعاياه، مع رغبته وتأكيده على أسلمة شعبه في الوقت المناسب[208]. لقد وصل الأمر ببعضهم إلى اعتبار وليم الثاني السيد الذي «**...وهبه الله للإسلام و(الذي) لا يتبع القانون والأعراف المسيحيّة المقدّسة. فهو الذي ينتقم لأطفال أمّته ويقاتل المرتدّين والكفرة. ولأنّه موثوق الكلام، جعله الله صديقاً للمسلمين. إنّه محارب شجاع وبطل، فإذا ما تمعّنت في سلوكه تجاه المسلمين، تقول بما لا يحتمل الشكّ: إنّه في عداد النفوس النبيلة التي تخلّت عن الأصنام والصليب واتّبعت الشريعة التي أنزلها سيد الناس أجمعين على النبي محمد. وعليه، فقد وهبه الله محبتنا ورضانا. فشعوب العالم ترتعد أمام سطوته لاسيما وإنّه في تشاور تام مع أمير**

القسطنطينية... هذا الحاكم هو سلطان الألمان»[209].

وفي السياق نفسه، استرجعت صحيفة «أبابيل» البيروتية في 21 كانون الأول 1914 بمناسبة إهداء العاهل الألمانيّ ثريا إلى ضريح السلطان صلاح الدّين في دمشق عشيّة التحضيرات الألمانيّة ـ العثمانيّة للحملة على مصر، زيارة الإمبراطور إلى ضريح السلطان صلاح الدّين عام 1898. فتساءلت عن سبب قدوم الإمبراطور إلى دمشق وتمجيده السلطان صلاح الدّين، و«... **هل إنّه** (وليم الثاني) **افتتن بعلومه العسكريّة وفنونه الحربيّة** (أي صلاح الدّين) ... **أو إنّ جلالته وقف على أساس الدّين الإسلاميّ المبين وأيقن أنّه هو المنهج القويم والصراط المستقيم...**»[210]. وفي يافا، كتبت صحيفة «الأخبار» حول الإمبراطور الألمانيّ تقول: «**غليوم أنت ركن التحالف. أنت ربّ العزيمة، أنت مثال الحزم والعزم والقوّة، أنت صديق العثمانيين الحميم وحليفهم الأمين، أنت الذي ناضلت عن حقوقهم في مواقف عديدة وكنت لهم الساعد الأيمن في كلّ مشروع كان فيه خيرهم وسعادتهم ...**»[211].

وفي مصر، أدّى الزحف الألمانيّ على بلجيكا وهزائم بريطانيا، إلى «**موجة من الشعور العدائيّ تجاه الإنجليز والموالاة للألمان**». واعتبرت صحيفة «الشعب»، لسان حال الحزب الوطنيّ، أنّ انتصار ألمانيا والدولة العثمانيّة في الحرب معناه الخلاص من البريطانيين وسلطتهم العسكريّة وأحكامهم العُرفيّة[212]. وفي 5 تشرين الثاني 1914، ذكرت المصادر الألمانيّة أنّ المصلّين في أحد المساجد المصريّة ذكروا بالخير رحلة الحجّ التي قام بها الإمبراطور الألمانيّ إلى فلسطين عام 1898، ودعوا الله لأن ينصر «**الحاج محمد وليم الثاني**»[213]، وفي صيف 1915، راجت شائعات في مصر عن قرب انتصار ألمانيا ودخول حملة عثمانيّة ثانية إلى مصر على رأسها الخديوي عبّاس حلمي لطرد البريطانيين من البلاد، حتى أنّ بعضهم روّج الشائعات بوصول تلك الحملة إلى الدلتا. وبلغ الأمر حداً أزعج سلطات الاحتلال البريطانيّ، عندما تجرأت عناصر مصريّة على المجاهرة علناً بعدائها للبريطانيين والدعاء لانتصار ألمانيا. وأصبحت هذه المسألة حديث الناس في المقاهي والنوادي ووسائل النقل، وتجرأ بعضهم على حمل خارطات تحدد جبهات الحرب التي يحقق فيها الألمان انتصاراتهم. كما كان لعلماء الدّين في

LAU - Riyad Nassar Library

الأزهر موقف عنيف من تحالف القوميّين العرب مع البريطانيّين، وأصدروا فتوى، بعد إعلان الشريف حسين ثورته على العثمانيّين، تدين «**الخونة والمرتدين الذين يؤيدون صنيعة الإنكليز الملك حسين بن علي**». واعتبرت الفتوى الحركة الحجازيّة مؤامرة بريطانيّة لكسر الوحدة الإسلاميّة[214].

وعلى ما يبدو، كان عملاء ألمان هم وراء الشائعات حول وصول الحملة العثمانيّة إلى منطقة الدلتا، وإنّ الخديوي عبّاس حلمي اتفق مع الألمان على استقلال مصر وسافر من أجل ذلك إلى فيينا. وقد اعترف رونالد ستورس (Ronald Storrs) السكرتير البريطانيّ في «المكتب العربي» في مصر، بالموجة المعادية لبلاده والشعور المتعاطف مع ألمانيا. وخلال عام 1915، اكتشفت الشرطة البريطانيّة في مصر شبكة إسلاميّة سرّيّة مقرّها برلين كانت تخطّط للقيام بإعمال إرهابيّة ضدّ كبار القيادات البريطانيّة والفرنسيّة[215]. وردّ البريطانيّون من جهتهم بالتنكيل جلداً أو سجناً بالمواطنين المصريّين الذين كانوا يدعون لانتصار ألمانيا. وقاموا من جهّة أخرى بدعاية مضادّة تشيد بفضلهم على مصر والإساءة إلى سمعة ألمانيا وسط السكّان المحليّين[216]. ولا يعود التعاطف المصريّ مع ألمانيا وتمنّي انتصارها على بريطانيا إلى ودّ تجاه الدولة الأولى، وإنّما بسبب عداوتها لدولة الاحتلال بريطانيا. ومع ذلك، لم يصل عطف المصريّين على ألمانيا إلى مستوى الثورة، وذلك بسبب افتقار الشارع المصريّ إلى القيادة، وبخاصّة بعد تنكيل بريطانيا بالحزب الوطنيّ وتشتيت أعضائه وطردهم إلى خارج البلاد[217].

أمّا بالنسبة إلى العراق، فقد تعاطف سكّانه خلال مراحل الحرب الأولى مع العثمانيّين وحلفائهم الألمان. والسبب الرئيسيّ في ذلك يعود إلى كرههم للبريطانيّين، وإلى الانتصارات العسكريّة التي حقّقتها دول «الوسط» في مراحل الحرب الأولى. وقد حاولت ألمانيا توظيف مشاعر العراقيّين هذه عبر دفع المرجعيّات الشيعيّة في كربلاء والنجف إلى إصدار فتاوى تؤيّد «الجهاد» الإسلاميّ ضدّ بريطانيا وروسيا، بهدف جعل بلاد فارس تنضم إلى دول «الوفاق الودّيّ» في الحرب، وفي الوقت نفسه تحريض المسلمين في الهند على الثورة ضدّ بريطانيا[218]. وفي هذا السياق، زارت بعثة ألمانيّة برئاسة فريدريك كلاين (Kleinexpedition) كربلاء، وأخرى النجف على رأسها عالِم

الآثار الدكتور كونراد برويسر (Konrad Preusser) واتصلتا بالمرجعيات الشيعيّة في المدينتين، وذلك بين نهاية عام 1914 ومطلع كانون الثاني 1915[219].

بناءً على الاتصالات الألمانيّة، أصدر علماء الشيعة[220] فتاوى تدعو إلى الجهاد ضدّ البريطانيّين الذين كانوا بدأوا بغزو البلاد في تشرين الثاني 1914. وأعلن المجتهد الأكبر في كربلاء، علي خانقين[221] عن استعداده لتزويد الألمان برسالة موجّهة إلى شاه فارس يحثّه فيها على التخلّي عن حياده في الحرب والانضمام إلى دول «الوسط»[222]. كما أصدر السيد هبة الدّين الشهرستانيّ، وهو أحد القياديين الشيعة، «فتوى خاصّة» ركّزت على الصداقة بين المسلمين والألمان استفادت منها الدعاية الألمانيّة في مناطق جنوب العراق وفارس. وقد ركّز الشهرستانيّ في فتواه على نوايا ألمانيا الحسنة تجاه الإسلام من خلال مسائل ثلاث: زيارة إمبراطور ألمانيا إلى ضريحيّ السلطان صلاح الدّين ومحيي الدّين بن العربيّ عام 1898؛ وقوف ألمانيا إلى جانب الدولة العثمانيّة في الحروب البلقانيّة عاميّ 1912/ 1913؛ إطلاق ألمانيا سراح الأسرى المسلمين الذين كانوا يحاربون في جيوش الوفاق[223]. وفي الوقت نفسه، نشر المجتهد مهدي الخالصي رسالة عنوانها «الحسام البتّار في جهاد الكفّار» دعا فيها إلى مقاومة البريطانيّين[224]، فيما دعا الشاعر العراقي معروف الرصافي في أشعاره العرب إلى موآزرة الدولة العثمانيّة ضدّ أعدائها[225].

وجدت دعوات «الجهاد» صدى لدى العراقيّين. فانضمّت عشائر الفرات الأوسط إلى العثمانيّين في الدفاع عن العراق ضدّ الغزو البريطانيّ، وهجر الموظّفون العراقيّون دوائرهم وانسحبوا مع العثمانيّين المتقهقرين، بينما حافظ الضبّاط العرب على ولائهم للسلطات العسكريّة العثمانيّة[226]. ومع ذلك، لم يستمر هذا الوضع طويلاً بسبب التباعد بين القوميتين العربيّة والتركيّة، وما لحق بالعثمانيّين من هزائم عسكريّة على يد البريطانيّين، وانتشار المجاعة والأوبئة في البلاد، فضلاً عن صدى سياسة البطش التي اتّبعها القائد العثمانيّ جمال باشا في سوريّة والثورة في الحجاز - كل هذه الأمور، قضت على تضامن العراقيّين مع الدولة العثمانيّة. فثارت النجف وكربلاء عاميّ 1915 و1916 وطردتا العثمانيّين، وتشجّع القوميّون العرب وعدد من الضبّاط

العراقيّين في «جمعيّة العهد» على إنشاء فروع سرّيّة لتنظيمهم في الموصل وبغداد لتحرير المنطقة حتى الخليج العربيّ جنوباً[227]. وفي الوقت نفسه، بدأت اتصالات مع الإنكليز بهدف الانضمام إلى الحركة الحجازيّة[228].

إضافة إلى ذلك، اتّخذ بعض شيوخ الطرق الصوفيّة وعلماء الدّين مواقف مؤيدة لألمانيا والسلطنة العثمانيّة ومعارضة لحلفاء بريطانيا من العرب والمسلمين. ففي جريدة «الرأي العامّ» لسنة 1915، والتي كانت تموّلها الدعاية الألمانيّة، كتب الشيخ زاده أسعد صاحب، شيخ الطريقة النقشبنديّة في دمشق، مقالاً بعنوان «بيان هامّ إلى العالم الإسلاميّ» امتدح فيه السلطان لإعلانه «الجهاد» من أجل الدفاع عن الدّين والوطن ضدّ بريطانيا وفرنسا عدوتي الإسلام، وضد روسيا، التي تسيء معاملة المسلمين عندها. واعتبر أنّ قتل الكفرة الذين يتحكّمون في العالم الإسلاميّ هو واجب مقدّس على كل مسلم، لأنّه من غير المسموح به شرعاً أن يُحكَم المسلمون من قِبَل غير المسلمين. كما طالب البيان المسلمين بمقاطعة دول «الوفاق الودّيّ» تجارياً وعدم الامتثال لأوامرهم أو دفع الضرائب إليهم. وختم بالقول، إنّ ألمانيا والنمسا/ هنغاريا «**هما الصديقان الحقيقيان للمسلمين**»[229]. واعتبر الشيخ أسعد أنّ دعم هاتين الدولتين هو واجب على كل مسلم. ونظراً إلى أهمّية الكتيب بالنسبة إلى الدعاية الألمانيّة، أمر متفوخ بطبع ألف نسخة منه وتوزيعها في المناطق الناطقة باللغة العربيّة[230]. وفي مقال للشيخ المذكور في مجلة «الجهاد» (العدد 51) نُشر أيضاً في صحيفة «الرأي العامّ»، اعتبر أسعد صاحب «**إنّ تحالف الخلافة مع الدولتين، ألمانيا والنمسا، يهدف إلى حماية القرآن وعرش الخلافة**»[231].

6) استنتاج

لقد فشلت الدعاية الألمانيّة في تحقيق أغراضها. فإعلان جهاد «عربيّ» داعم لبريطانيا تسبّب في كارثة حقيقيّة لمشروع ألمانيا من وراء الجهاد «العثمانيّ». فلم يحرّك الجهاد الأخير ساكناً عند المسلمين في العالم وراء فكرته الدينيّة - السياسيّة، وظلّ من دون صدى، على حد تعبير مراقب معاصر[232]. صحيح، أنّه تسبّب في قلق لدى دول «الوفاق الودّيّ» حول

L A U - Riyad Nassar Library

مصير مستعمراتها، لكّنه بقي من دون تأثير عملي في مجريات الحرب. إنّ تراجع هيبة السلطان العثمانيّ الروحيّة، ودعوة «الجهاد» التي أطلقها شيخ الإسلام معتمدة على تحالف مع قوى مسيحيّة (ألمانيا والنمسا/ هنغاريا)، نزع عن تلك الدعوة الصفة الشرعيّة الضروريّة لنجاح مشروع التحالف[233]، وشكّل سلاحاً في أيدي دول الوفاق لمهاجمة الدولة العثمانيّة واتّهامها بأنّها متحالفة مع دول مسيحيّة[234].

- لقد ثبت أنّ مصر لم تتجاوب مع دعوات التحريض على الثورة، في حين أعلن العرب في سوريّة والعراق والحجاز جهادهم الخاص وثاروا على السلطنة لمصلحة بريطانيا. ويعود ذلك بشكل رئيسيّ إلى ثلاثة أسباب، يتعلّق الأول بالسياسة العثمانيّة نفسها تجاه ولاياتها العربيّة، وفي مقدمها سياسة الاتحاديين في تقديم القوميّة الطورانيّة على حساب «الجامعة الإسلاميّة»، وتجاهلهم الشخصيّة الوطنيّة العربيّة، ورغبتهم في استعادة الدولة لسلطتها المباشرة على ولاياتها العربيّة. أمّا السبب الثاني، فيتعلّق بشبكة التحالفات التي أقامتها بريطانيا مع الزعامات العربيّة. أخيراً، السبب الثالث، إنّ ألمانيا راهنت على الروابط الدينيّة بين العرب والعثمانيين، ولم تأخذ في الاعتبار مصالح العرب القوميّة ولم تحاول حتى أن تستغلّها، كما فعلت بريطانيا، بلّ ظلّت طوال الحرب تراعي مصالح حليفتها الدولة العثمانيّة التي كانت تسعى لإعادة إحكام سيطرتها على الوطن العربيّ بعد الحرب.

أمّا بالنسبة إلى مصر، فقد رفض الوطنيّون المصريّون خلال الحرب استبدال بهيمنة عثمانيّة أخرى بريطانيّة. وكان الحزب الوطنيّ على استعداد للقبول بتبعيّة صوريّة للدولة العثمانيّة. إلا أنّه لم يوافق على أن تستعيد حكومة استانبول سلطتها المباشرة على مصر بعد الحرب. وفي ما يتعلق بسوريّة، أدّت ممارسات جمال باشا ضدّ القوميّين هناك إلى قطيعة بين السكّان والعثمانيين. ولم تنفع استغاثة شكيب أرسلان بأنور باشا ولا صداقته معه في إنقاذ القوميّين العرب من مشانق القائد العثمانيّ[235]. وكانت السياسة العثمانيّة هذه إحدى العوامل التي جعلت العراقيّين ينضمّون بدورهم إلى الحركة الحجازيّة أو يثوروا ضدّ الهيمنة العثمانيّة.

L A U - Riyad Nassar Library

ومن جهّة أخرى، تمكّنت بريطانيا من أن تلعب على التناقضات العربيّة - العثمانيّة (القوميّة التركيّة والقوميّة العربيّة) وبالتالي احتواء كل مخطّطات ألمانيا في شقها العربيّ وتطويق التحالف الألمانيّ - العثمانيّ عبر سلسلة من الاتفاقات والمعاهدات مع إمارات الخليج العربيّ، صبّت في إستراتيجيتها القاضية بتكوين جبهة عربيّة واسعة ضدّ «دول الوسط»، وبخاصّة ضدّ الدولة العثمانيّة: الكويت في رأس الخليج عبر الشيخ مبارك، والشريف حسين في الحجاز على الجانب الغربيّ للجزيرة العربيّة، وعبد العزيز بن سعود في شرقها ووسطها، هذا إضافة إلى مركزها المهيمن على ساحل الخليج العربيّ وفي اليمن الجنوبيّ. وبذلك، ضمنت بريطانيا حماية ظهرها من قبل السعوديين أثناء حملتها على العراق، وجعلت الهاشميين وحلفاءهم من الحركة العربيّة ينخرطون في حملتها على سوريّة[236].

وبدلاً من أن تركّز ألمانيا في سياستها الدعائيّة على حمل الدولة العثمانيّة على الاعتراف بحقوق العرب القوميّة، أو حتى إصدار التصريحات والوعود في شأن ذلك، ركّزت دعايتها في العالمين العربيّ والإسلامي على مضامين «الجامعة الإسلاميّة»، وعلى ضرورة إطاعة السلطان العثمانيّ بصفته خليفة وبالتالي بقاء العرب تحت مظلّته. وفي المقابل، لم تحرّك ألمانيا ساكناً تجاه سياسة العثمانيّين التعسفيّة في سوريّة أو في العراق، ولم تحاول حتى أن توجّه أي نقدٍ حازمٍ إليهم. وعن طريق قنصلها العامّ في بيروت، تمكّن العثمانيّون من الوصول إلى ملفات القنصليّة الفرنسيّة التي احتوت على أسماء الناشطين في الحركة العربيّة ضدّ السلطات العثمانيّة[237]. وعلى ذمّة القنصل الألمانيّ في بيروت، فإن البطريرك حويك والأسقف عريضة كانا متورطين في التآمر ضدّ الدولة العثمانيّة[238].

وعلى الجبهة المصريّة، لم تتمكّن ألمانيا من الجمع بين العثمانيّين والوطنيين المصريّين والخديوي عبّاس حلمي في معسكر واحد على الدوام. وقد اشتكى الألمان أكثر من مرّة من أنّ الوطنيّين المصريّين في المنفى قد انشغلوا بخلافاتهم ضدّ بعضهم بعضاً أكثر من تكوين كتلة موحّدة ضدّ بريطانيا. ووصف شابنغر بسخرية لاذعة هؤلاء المصريّين بـ «**المتعطشين للمال**»[239]. وفي الوقت نفسه، لم تستطع ألمانيا أن تجعل من المصريّين في

الداخل نواة لثورة مسلّحة ضدّ البريطانيّين، إذ عجزت عن إيصال الأسلحة والذخائر إليهم[240]. كما لم تفعل دعايتها فعلها بالمصريين وتكون أداة إرباك حقيقيّ للمحتلّين.

وفي الحجاز، باءت محاولات ألمانيا استقطاب الشريف حسين، من خلال مفاوضات أوبنهايم - فيصل في مطلع أيار عام 1915[241]، وحث الدولة العثمانيّة على تعيينه في منصب شيخ الإسلام، بالفشل. ويعود السبب الرئيسيّ في ذلك إلى مراعاة الألمان حساسيّة العثمانيّين تجاه هذه المسألة من جهّة، وإلى نجاح بريطانيا في إفساد مشروع التحالف بين ألمانيا والشريف حسين بفضل لورانس (العرب) من جهّة أخرى[242]. والجدير بالملاحظة، أنّ ألمانيا كانت تتفاوض مع الشريف حسين وهي تدرك أنّه يتآمر عليها مع عدوّتها بريطانيا[243].

أمّا بالنسبة إلى العراق، فلم تستطع بعثتا كلاين وبرويسر تحقيق أهدافهما الإستراتيجيّة، وهي جرّ فارس إلى الانضمام إلى دول «الوفاق الوديّ»، وتحريض شيعة الهند على الثورة ضدّ بريطانيا. إنّ إدعاء الألمان[244] أنّ بعثة كلاين قد حققت أهدافها هو أمر مبالغ فيه. فقبيل صدور فتوى «الجهاد» التي حثّ عليها الألمان عن المجتهد عليّ العراقين في كانون الثاني 1915، كان شقيقه المجتهد الأكبر محمد حسين الحريريّ المازندرانيّ قد أصدر فتوى مع علماء آخرين في كانون الأول 1914 تدعو للجهاد ضدّ بريطانيا ودعم الدولة العثمانيّة. وقد صدرت الفتوى الأخيرة متزامنة مع الاجتياح البريطانيّ لجنوب العراق، وليس انسجاماً مع مصالح ألمانيا وأهدافها من الحرب. ويعتقد أنده، أنّ السبب وراء صدور الفتوى عن المجتهد عليّ العراقين لمصلحة الألمان والتي لم تغيّر شيئاً من موقف المرجعيّات الشيعيّة المعادي لبريطانيا في مطلع الحرب، أنّ كلاين دفع مبلغ 50 ألف مارك لتلك المرجعيّات كتعويض أوليّ على الهبات التي كانت تصلها من الهند وأوقفتها بريطانيا بُعيد اندلاع القتال.

وعلى عكس ألمانيا، تمكّنت بريطانيا بدهائها من أن تجمع النُخب البدويّة والمُدنيّة العربيّة وراءها وأن تتعامل بذكاء من طموحاتهم الشخصيّة والقوميّة. كما استطاعت أن تذلّل أيّة تأثيرات عكسيّة على المسلمين الخاضعين لها في

مصر والهند جراء محاربتها الدولة العثمانيّة والجهاد الإسلاميّ المعلن من قبل تلك الدولة. فتودّدت إلى المسلمين، وأعلنت عن الاستمرار في تطبيق سياستها السابقة في الحفاظ على الأماكن المقدّسة في الحجاز وتأمين أداء فريضة الحجّ. كما أعربت بريطانيا عن اهتمامها بالمشكلات الإسلاميّة وبملايين المسلمين في الهند[245]. إلى ذلك، أصدرت مع حليفتيها بياناً تؤكّد فيه أنّها لا تحارب الإسلام، وإنّما أهداف ألمانيا في السيطرة على العالم والسياسة الطورانيّة للاتحاديّين[246].

ومن جهّة أخرى، أثبتت المعاملة «الحسنة» التي وفّرتها ألمانيا لأسرى الحرب المسلمين عندها، ومن ثم تجنيدهم في جيوش الدولة العثمانيّة، فشلها[247]. ويذكر هاينه أنّه من أصل أربعة آلاف أسير من شمال إفريقيا، أعلن حوالى 800 منهم عن استعدادهم للانضمام مجدّداً إلى جانب دول «الوسط»[248]. وما أن توافرت لهؤلاء الأخيرين الفرصة للفرار في ميادين القتال، حتى انضمّ معظمهم إلى جبهات القتال التابعة لدول «الوفاق الوديّ». وإن دلّ هذا على شيء، فإنّما يدلّ بوضوح على خرافة سياسة «الجامعة الإسلاميّة»، وعلى أنّ الاتجاهات القوميّة عند العرب كانت أقوى من مغريات هذا النوع من التضامن الدينيّ. إلى ذلك، تناقضت ادعاءات ألمانيا بأنّها نصيرة الإسلام مع سياستها الاستعماريّة، حيث كانت تحكم في مستعمراتها نحو أكثر من 2 مليون إلى 2.5 مليون من المسلمين[249].

لقد اكتفت ألمانيا خلال الحرب باستقطاب الشخصيّات الإسلاميّة والعربيّة عندها واستخدامهم في حملاتها الدعائيّة، جاعلة منهم مجرد مصادر للمعلومات أو أدوات للدعاية وليس حلفاء. فمعظم مقالاتهم وكتيباتهم التي نُشرت في ألمانيا، كانت تُحرّر من جديد وتخضع إلى مراقبة من قبل «وكالة أخبار الشرق» ووزارة الخارجيّة الألمانيّة. كما أنّ تحرّكات هؤلاء داخل ألمانيا وخارجها، كانت تحدث في معظم الأحيان بتخطيط وإشراف من وزارة الخارجيّة و«وكالة أخبار الشرق». وبخسارة ألمانيا والدولة العثمانيّة الحرب، أضحى الوطنيّون والإسلاميّون الذين تعاملوا معها عُرضة للهجوم والتهم الشنيعة من قبل أتباع الحركة العربيّة في المشرق[250].

L A U - Riyad Nassar Library

الهوامش

(1) حول دعوة الشريف حسين المسلمين إلى «الجهاد» : أنظر: زين نور الدّين زين، أسباب الثورة العربيّة الكبرى، في: دراسات في الثورة العربيّة الكبرى، عمان لات، ص 38. وقارن بـ:
William L. Cleveland., "The Role of Islam as Political Ideology in the First World War", in: Edward Ingram ed.: *National and International Politics in the Middle East. Essays in Honour of Elie Kedourie*, London 1986, p.86.

(2) «بعثة كلاين» (Expedition Klein) نهاية عام 1914، والتي زارت فارس أيضاً. راجع:
Gottfried Hagen, Die Türkei im Ersten Weltkrieg, Frankfurt a.M. ect., 1990, pp. 37f. وفي أعقاب زيارة كلاين إلى العراق، صدرت فتوى مماثلة تدعو للجهاد «العثمانيّ» عن أعلى مرجعية دينيّة في النجف. أنظر:
Martin Hartmann, "Islampolitik", in: *Koloniale Rundschau* 11-12(1914), p.596. وراجع تحت ص 125 - 127. وعلى كل حال، سوف نتطرق في حينه إلى موقف المرجعيّات الشيعيّة من مسألة «الجهاد».

(3) Edmund Burke, "Moroccan Resistance, Pan -Islam and German War Strategy, 1914 - 1918", in: *Francia* (München), 3 (1975), pp. 456 -457.
حول إشكالية تنصيب سلطان المغرب أو شريف مكّة خليفة على المسلمين، أنظر: وجيه كوثراني، الأبعاد الجيوسياسية لتقسيم العالم الإسلاميّ، في: رسالة «**الجهاد**» (مالطة)، 101 (1991)، ص 96 - 105.

(4) من المروجين الرئيسيين لمقولة «الجهاد» صنع في ألمانيا» المستشرق الهولندي سنوك هورغرونجيه. راجع مقاله الشهير:
Snouck C. Hurgronje., Verspride Geschriften, Bd. III. "*The Holy War Made in Germany*", 1915.

(5) استند معارضو التحالف من الألمان إلى ثلاثة مبادئ، وهي أولاً: اختلاف مفهوم الحرب بالنسبة إلى كلّ من ألمانيا والدولة العثمانيّة، حيث لا انفصال بين الحرب و«الجهاد» بالنسبة إلى البلدان الإسلاميّة، في حين كانت الحرب بالنسبة إلى ألمانيا حرب الأمّة الألمانيّة ضدّ الأمم المسيحيّة الأخرى، وليست حرباً ضد الدّين المسيحيّ؛ ثانياً: التجربة التاريخيّة بين الدولة العثمانيّة والبلدان المسيحيّة نتيجة الفتوحات العثمانيّة في أوروبا؛ ثالثاً: الاختلافات الدينيّة والحضاريّة والثقافيّة بين

الإسلام والمسيحيّة. وكتب ك. أكسنفلد (K. Axenfeld)، سكرتير الجمعية التبشيريّة في برلين، إلى رئيس الوزراء الألمانيّ يقول فيها: إنّه يتفهّم المعطيات التي جعلت ألمانيا تتحالف مع الإسلام. لكنّه حذّر في الوقت نفسه من أن يؤدّي هذا التحالف إلى انتهاك القيم المسيحيّة وتقديم تنازلات دينيّة إلى الدولة العثمانيّة. أنظر: الأرشيف السياسيّ في وزارة الخارجيّة الألمانيّة - برلين: , PAAA/WK, Nr. 11,R 20936, *Akten betreffend den Krieg 1914, Unternehmungen und Aufwiegelungenen gegen unsere Feinde. Allgemeines*, Bd. 1, K. Axenfeld an Bethmann - Hollweg, A 21751, Berlin Sept. 2nd 1914. ومن جهته، انتقد غوتفريد غالي (Gottfried Galli) في كتابه Dschihad. Der heilige Krieg des Islams und seine Bedeutung im Weltkriege unter besonderer Berücksichtigung der Interessen Deutschlands, Freiburg 1915, pp. 5-8.
تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانيّة، لأنّ ذلك يجعلها تماشي«الجهاد»، مما يفقدها ضميرها المسيحيّ وبالتالي قوّتها. واعتبر غالي أنّ هذا «الجهاد» قد ألحق البلاء والويلات والرعب بالمسيحيّة وأبان عن طبيعته من خلال المجازر الأرمنيّة. ومن جهّة أخرى، دافع عدد من المستشرقين الألمان عن هذا التحالف، ومنهم أويغن متفوخ Eugen Mittwoch، في كتابه: Deutschland, die Türkei und der Heilige Krieg, Berlin 1914, pp. 3 -16، معتبراً أنّ «الجهاد» الذي أعلنته الدولة العثمانيّة لصالح «دول الوسط» هو حرب دفاعيّة من أجل بقاء السلطنة، ولا يُعدّ انتهاكاً للإسلام. أمّا Richard Schäfer, Islam und Weltkrieg, Leipzig 1915, pp. 1-28، فرأى أن الدولة العثمانيّة توقّفت عن أن تكون المهدّد للمسيحيّة منذ القرن السابع عشر، وأنّها أخذت تسير على طريق المدنيّة المسيحيّة منذ إعادة العمل بالدستور العثمانيّ والابتعاد عن الشريعة الإسلاميّة، والاعتراف بالعادات والقيم المسيحيّة، والالتزام بروح المسيحيّة.Galli, p. 37 .

(6) E. Yapp, The Making of the Modern Near East 1792-1923, 3rd impression , London/New York 1989, pp. 271f.

(7) حول استفادة ألمانيا من النفوذ الدينيّ للسلطان العثمانيّ: في شرق إفريقيا وشمالها، وفي الصين، راجع القسم الثاني من الكتاب.

(8) حول سياسة ألمانيا القاضية بالحفاظ على سلامة الدولة العثمانيّة، أنظر: ص 61 - 66.

(9) راجع ص 61 - 63 من الكتاب. وبالنسبة إلى الشائعات حول تقسيم السلطنة التي راجت عام 1912، أنظر: عزيز بك، سوريّة ولبنان في الحرب العالميّة الأولى، ج3، لات، لام.، ص 75 - 77، وتحديداً نصيب ألمانيا من علميّة التقسيم هذه. أمّا Hagen, p. 14. فينفيها جملة وتفصيلاً.

(10) **PAAA**/Türkei, 189, *Sicherstellung der deutschen Interessen für den Fall der lösung der Dardanellenfrage*, Referent L.R. Raufauf, II. 17207, Berlin 19. Juli 1894, pp. 8-12.

L A U - Riyad Nassar Library

(11) عمل روورباخ بعد اندلاع الحرب في قسم الأخبار في دائرة البحريّة وأصبح في تشرين الأول 1914 رئيساً لدائرة الشؤون الخارجيّة في وزارة الخارجيّة الألمانيّة. أمّا ياكه، فترأس دائرة الشؤون الاقتصاديّة. كما عُين ناومن رئيساً لدائرة وسط أوروبا. وترأس عالم الإسلاميات بيكر حلقة دراسيّة في وزارة الخارجيّة حول الأوضاع في منطقة الشرق الأدنى. أخيراً وليس آخراً، قام غروته خلال الحرب برحلات دعائيّة لصالح بلاده في هنغاريا ورومانيا والدولة العثمانيّة. حول نشاطات هؤلاء المستشرقين، راجع: Rathmann, pp. 107 -108.

أمّا أوبنهايم (1860 ـ 1946)، فكان مستشرقاً من أصل يهوديّ قام برحلات استكشاف إلى المغرب والصحراء الغربيّة وسوريّة والعراق وأسيا الصغرى والخليج العربيّ، وأقام في مصر بين عاميّ 1896 و1909. وبين عاميّ 1896 و1909، وضع اثنتي عشر مجلداً تضمّنت تقارير حول كيفيّة استغلال ألمانيا الإسلام و«الجامعة الإسلاميّة» في صراعاتها ضدّ كل من بريطانيا وفرنسا. كما وضع أوبنهايم مذكرات عدّة تتعلق بالتطوّرات في مصر وشمال إفريقيا وعلاقة مصر ببريطانيا. راجع:

Hans Dirk Studt, "Max von Oppenheim und der Nahe Osten - Lebensraum oder politische Intrigue?" In: *asien afrika lateinamerika*, 27 (1999), pp. 137 - 157.

(12) حول سياسة أوبنهايم في استغلال «الجامعة الإسلاميّة» وصفة السلطان العثمانيّ كخليفة في مخطّطات ألمانيا الإمبرياليّة قبل الحرب، أنظر تقاريره في: **PAAA,** Orientalia Generalia 9, Nr. 1, Berichte Oppenheim, 12 vols. 1896 -1909.

(13) Hagen, p. 30.

(14) Roger Faligot/Remi Kauffer, Le croissant et la croix gammee. Les secret de l'alliance entre l'Islam et le nazisme d'Hitler a nos jours, Albin Michel, p. 19.

(15) أنظر ص 334 من الكتاب.

(16) Thomas W. Kramer, Deutsch-ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart, Tübingen/Basel 1974, pp. 60 - 61.

(17) Gottfried Hagen, Die Türkei im Ersten Weltkrieg, Frankfurt a.M. ect. 1990, p. 31; Fisher, p. 142.

(18) Abdul Hamid, "Sultan and Khalif, and the Pan-Islamic Movement", in: *Blockwood's Magazine* 180, 1091(1906), P. 307.

(19) **PAAA**/Orientalia Generalia, Bd. 3, Oppenheim an Bülow, Nr. 325, A 2970, Cairo. Feb 14th 1907. Anh. 1 Photographie.

(20) حول انتشار فكرة أسلمة إمبراطور ألمانيا والشعب الألمانيّ، راجع الفصل الثالث من الكتاب ص 151 ـ 183.

(21) **F.O.** 371/59, Cromer to Grey, secret, No. 146, Cairo, Dec.12th .1905.

(22) **PAAA**/WK, Nr. 11, R 20937, Bd. 2, Denkschrift Oppenheim, pp. 93 -94.

(23) **PAAA**/WK, Nr. 11, R 20937 , Bd. 2, Denkschrift Oppenheim, p. 125.

(24) Fritz Fischer, Griff nach der Weltmacht. Die Kriegszielpolitik des kaiserlichen Deutschland 1914/1918, 4. Aufl. Düsseldorf 1971, p. 139; Wilhelm von Kampen, Studien zur deutschen Türkenpolitik in der Zeit Wilhelms II., Ph.D. thesis, University of Kiel, p.66.

(25) Irmgard Farah, Die deutsche Pressepolitik und Propagandatätigkeit im Osmanischen Reich von 1908-1918 unter besonderer Berücksichtigung des "Osmanischen Lloyd", Beirut 1993, p. 221.

(26) نقلاً عن: Fischer, Griff nach der Weltmacht, pp. 139 -140.

(27) Lothar Rathmann, Stossrichtung Nahost 1914 -1918, Berlin (Ost) 1963, pp. 118 -119.

(28) Fischer, pp. 146 -148.

(29) Ulrich Gehrke, Persien in der deutschen Orientpolitik während des Ersten Weltkrieges, 1.1, Stuttgart n.d., pp. 54 -56.

(30) وقارن بـ: Hagen, pp. 37f.; Ulrich Gehrke, Persien, pp. 54 -56. Faligot/ Kauffer, pp29 -30.

(31) George Lenceowski, The Middle East in World Affairs, Ithaca 1952, p. 39; Ulrich Trumpener, Germany and the Ottoman Empire 1914-1918, Princeton/New Jersey 1968, p. 117.

أُعلن «الجهاد» من قبل الدولة العثمانيّة في 7 تشرين الثاني 1914 من خلال خمس فتاوى أصدرها شيخ الإسلام خيري بك على شكل أسئلة وجّهت إليه. ورأت الفتاوى أنّ محاربة السلطنة من قبل مسلمين خاضعين لدول الأعداء أو إلحاق الأذى بالدولتين الألمانيّة والنمساوية هو «إثم عظيم: Martin Hartmann, "Islampolitik", in: *Koloniale Rundschau* 11-12(1914), pp. 588-590) Hagen, pp. 3-4 وقارن بـ:

Geoffrey Lewis, "The Ottoman Proclamation of Jihad in 1914", in: *The Islamic Quarterly* (London) 19, 3-4 (1975), pp. 157-163.

(32) Galli, p. 29.

(33) Fritz Fischer, Griff nach der Weltmacht., pp. 140 -141.

(34) بعد عام 1917، خاضت الجيوش العثمانيّة القتال مع «دول الوسط» في الجبهة الشرقيّة، غاليسيا ورومانيا.

(35) Rathmann, op. cit., pp. 116 -118. كما هو معروف، فقد فشلت الحملتان العثمانيّتان على مصر عاميّ 1915 و1916. وبعد عام 1917، تحوّل البريطانيّون وحلفاؤهم العرب في الجزيرة العربيّة إلى الهجوم على فلسطين. أمّا بالنسبة إلى جبهة القوقاز، فقد ألحق الروس هزائم كبيرة بالعثمانيّين بين عاميّ 1914 و1917. راجع في

LAU - Riyad Nassar Library

هذا الخصوص: Yapp, pp. 272 -274.

(36) Rathmann, p. 82.

(37) Rathmann, p. 121.

(38) Fischer, pp. 149 -150. ويذكر المؤرخ المصريّ وجيه عبد الصادق عتيق، دراسات في تاريخ مصر الحديث في ضوء الوثائق الألمانيّة، القاهرة 1999، ص 59 ـ 60، أنّ الألمان حاولوا بالفعل إغراق إحدى السفن التجاريّة في القناة بعد تفجيرها لتعطيل الملاحة. لكن هذه الخطّة كُشفت في اللحظة الأخيرة.

(39) Edwin Pears, "Turkey, Germany and the War", in: *The Contemporary Review* 107 (1915), pp. 286-287.

(40) ل.ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنيّة التحرّريّة في العراق، تعريب عبد الواحد كرم، بيروت/ بغداد 1975، ص 61 ـ 64.

(41) تمّ ذلك من خلال إعلان ألمانيا عن حمايتها للمستوطنات اليهوديّة في فلسطين ضدّ سياسة جمال باشا. فاستحدثت دائرة في وزارة الخارجيّة لرعاية الشؤون اليهوديّة. وبعد صدور «وعد بلفور» في تشرين الأول 1917، وجدت ألمانيا نفسها مضطرة لمنافسة عدوّتها بريطانيا، وإصدار وعد بلفور «ألمانيّ»، بعدما أبدت الحكومة العثمانيّة عزمها على إعادة النظر في موقفها من المشاريع الصهيونيّة في فلسطين «بصورة تحقق أمانيهم». فأعلنت برلين عن تأييدها لهجرة يهوديّة غير مقيّدة إلى فلسطين وقيام حكم ذاتيّ.

حول العلاقات الألمانيّة الصهيونيّة، أنظر:

Klaus Polkehn, "Zionism and Kaiser Wilhelm", in: *Journal of Palestine Studies* IV, 2(1975), p. 84, 85, 87; David Yisraeli, "Germany and Zionsism", in: Jehuda L. Wallah (ed.) *Germany and the Middle East 1835 -1939. Jahrbuch des Instituts für Deutsche Geschichte*, Beiheft I, Tel-Aviv 1975, p. 144; Isaiah Friedmann, Germany, Turkey, and Zionism 1897 - 1918, Oxford 1977. pp. 192, 219 -220, 228;

وعلي محافظة، العلاقات الألمانيّة ـ الفلسطينيّة من إنشاء مطرانيّة القدس البروتستانتيّة وحتى الحرب العالميّة الثانية 1841 ـ 1945، بيروت 1981، ص 160 ـ 179.

(42) Rathmann, p. 109.

(43) Rathmann, op. cit., pp. 35 - 48.

(44) David Fromkin, A Peace to End all Peace. Creating the Modern Middle East 1914 -1922, London 1989, p. 66.

(45) لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالميّة الأولى 1914 ـ 1918، القاهرة 1984، ص 15.

(46) نقلاً عن: Galli, p. 17.

(47) Farah, pp. 235 -236.

(48) Peter Heine, "Al-Gihad - Eine deutsche Propagandazeitung in I.

Weltkrieg", in: *Die Welt des Islams*, N.S. XX, 3-4 (1980). P. 197.

(49) **PAAA**, adh1, R 1517, Bd. 8, Schabinger an Wesendonk. رسالة عثر عليها المؤلف في الملف المذكور من دون تاريخ.

(50) **PAAA**/Deutschland 126g adh1, R 1535, Bd. 26, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient 1914 -1918, pp. 1-4.

(51) حول هذا الموضوع، أنظر ملفات الأرشيف السياسيّ لوزارة الخارجيّة الألمانيّة في برلين المتعلّقة بالحرب العالميّة الأولى وكيفيّة إثارة المسلمين ضدّ دول «الـوفـاق الـودّيّ»: *Der Weltkrieg* Nr. 11 R 20936f., Unternehmungen und Aufwiegelungen gegen unsere Feinde.

(52) نـقـلاً عـن: Faligot/Kauffer, Le Croissant et la croix gammee, p. 36.

و: **PAAA**/WK 21137, 15, Geheim, Generalstab des Feldheeres an AA, Nr.: 4624, Berlin Dec 6th , 1915; Dersl. Bd. 16, Generalstab des Feldheeres an AA, A 305, Berlin Jan. 4th, 1916.

(53) Heine, p. 197.

(54) **PAAA**/WK Nr. 11g, R21128, Bd. 6, A 5037, Hardegg an Wangenheim, Damascus Dec. 21st 1914.

(55) **PAAA**/Deutschland 126g, adh1, Tätigkeit der Nachtenstellen für den Orient, pp.5 -6.

(56) **PAAA** Akten betr. den Krieg 1914. Unternehmungen und Aufwiegelungen gegen unser Feinde. Allgemeines vom Juli 1914 - 30 Nov. 1914, Bd. 1, Der Weltkrieg R 20936, , A 17810, No. 11, Oppenheim an Bethman-Hollweg, No. 1, Berlin, Aug. 18th 1914.

(57) **PAAA**/WK, Nr. 11g, R 20936, Unternehmungen und Aufwiegelungen gegen unsere Feinde. Allgemeines, Nr. 11, Bd. 1, Oppenheim an Bethmann-Hollweg, No..1, A 17811 No. 2, , Berlin Aug. 18th , 1914.

(58) **PAAA**/WK 11g, R 21124, E. Schäffer an Mathieu, A 22364, Sept. 1914.

(59) **PAAA**/WK Nr. 11g, R21126, Bd. 4, Wangenheim an Bethmann Hollweg, A 33830,Nr. 291 Pera Nov. 30th , 1914.

(60) Farah, p. 239.

(61) كـ: «الهنود الدمويّون» و«المغاربة السفاحون»، و«الشياطين السود» للدلالة على الأفارقة الزنوج. أنظر: Farah, p. 240

(62) **PAAA**/WK, Nr 11g, R 20937, Akten betreffend den Krieg 1914: Unternehmungen und Aufwiegelung gegen unsere Feinde, Bd. 2, Denkschrift Oppenheim: "Die Revolutionierung des islamischen Gebieten unserer Feinde".

L A U - Riyad Nassar Library

(63) حول تأسيس جريدة اللويد، أنظر: Farah, pp. 85 -102. وحول فصلها إلى جريدتين، المرجع نفسه، ص 261 - 268.

(64) Irmgard Jacobsen, "German Attempts to Influence the Intellectual Life in the Ottoman Empire during World War I", in: *Revue d'histoire Magrebiene*, 59-60(1990), pp. 98-99.

(65) **PAAA/WK** Nr. 11g, R 21128, Bd. 6, A 5037, Mutius an Wangenheim, No. 3295, Beirut Dec. 9th, 1914.

(66) **PAAA/WK** Nr. 11g, R 21126, Bd. A 35153, No. 138, Löytved Hardegg an Bethmann Hollweg, Haifa Nov. 26th, 1914.

(67) **PAAA**, Türkei, R 13905 Die Türkische Presse, Bd. 11, Oppenheim an Bethmann Hollweg, Nr. 5439, A 11534, Pera, April 29th, 1916.

(68) Max Freiherr von Oppenheim, Die Nachrichtensaal-Organisation und die wirtschaftliche Propaganda in der Türkei, ihre Überhnahme durch den Deutschen Überseedienst, Streng vertraulich !, Berlin 1917, pp. 6-7.

(69) Norddeutsche Allgemeinen Zeitung, No. 118, 30. April, 1917.

(70) Farah, p. 272.

(71) **PAAA/WK** Nr. 11g, R 21126, Bd. A 35153, No. 138, Löytved Hardegg an Bethmann Hollweg, Haifa Nov. 26th, 1914.

(72) Herbert Landolin Müller. Islam, gihād ("Heiliger Krieg") und Deutsches Reich. Ein Nachspiel zur wilhelminischen Weltpolitik im Maghreb 1914-1918, Frankfurt ect. 1991, p. 219.

(73) Müller, p. 219 ؛ أنده/هاينه، مرجع سبق ذكره، ص 211.

(74) نقلاً عن: Gerhard Höpp, Arabische und islamische Periodika in Berlin und Brandenburg, Berlin 1994, p. 9.

(75) نقلاً عن: Iskander Giljazov," Die Muslime Russlands in Deutschland während der Weltkriege als Subjekte und Objekte der Grossmachtpolitik", in: Gerhard Höpp/Brigitte Reinwald (eds.), *Fremdeinsätze. Afrikaner und Asiaten in europäischen Kriegen, 1914-1945*, Berlin 2000, p. 144.

(76) Gerhard Höpp, "Die Wünsdorfer Moschee: Eine Episode islamischen Lebens in Deutschland, 1915 -1930", in: *Die Welt des Islams* 36, 2(1996), 204 -208.

(77) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريّة ولبنان، بيروت 1971، ص 71.

(78) Höpp, Arabische und islamische Periodika, p. 9.

(79) المرجع: Gerhard Höpp, Texte aus der Fremde. Arabische politische

Publizistik in Deutschland, 1896 - 1945. Eine Bibliographie, Berlin 2000. وأنده/هاينه، الوطنيّون العرب. تنسيق المعلومات وجدولتها من عمل المؤلف.

(80) Walter B.Harris, France, Spain and the Rif, London 1927, pp. 59-60; Fischer, pp. 152 - 153;

(81) Harris, France, Spain and the Rif, pp. 59 -63.

(82) لطيفة سالم، ص 347.

(83) **PAAA**/ Deutschland 126g, adh1, R 1535, Bd. 26, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient 1914 -918.

(84) Dupre, p. 172.

(85) Jacobsen, German Attempts, p. 98.

(86) **PAAA/WK**, Nr. 11g, R 21130, Bd. 8., A 19008, Saatssekretär des AA an die Konsulate in Beirut and Jerusalem, Nr. 414, Berlin March 11th 1915. وتتضمّن الرسالة تقرير بمهام أوبنهايم تحت عنوان « Aufgaben der Mission des Kaiserlichen Minister -Residenten Freiherrn von Oppenheim, Berlin March 14th 1915.

(87) **PAAA/WK**, Nr. 11g, R 21144, Akten betreffend den Krieg 1914. Unternehmumgen und Aufwiegelungen in Ägypten, Syrien und Arabien, No. 1442, Bd. 1, , A 2765, Wangenheim an AA, No. 1442, Pera Nov. 27th 1914.

(88) عتيق، دراسات في تاريخ مصر الحديث ص 66، 106.

(89) عزيز بك، سوريّة ولبنان في الحرب العالميّة الأولى، ج3، لات، لام، ص 291 - 293. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع الفصل الثامن ص 335.

(90) Max von Oppenheim, Die Nachrichtensaal-Organisation, p. 21.

(91) أسكويث، رئيس وزراء بريطانيا وسلطان المغرب على سبيل المثال. أنظر: Gottfried Hagen,, pp. 194 -197, 204 -207.

وعلى كل حال، سنتطرّق إلى المؤلفات التي صدرت عن الشخصيّات العربيّة في إطار الدعاية لألمانيا عند الحديث عن المواقف العربيّة من الدعاية الألمانيّة.

(92) مجالسة قنصل ألمانيا في دمشق للسكّان في المقاهي والقيام بالدعاية لبلاده. راجع: Jacobsen, p.99.

(93) **PAAA/WK** Nr. 11g, R 21128, Bd. 6, A 5037, Hardegg an Wangenheim, Damascus Dec. 21st 1914.

(94) وخلال عام 1915، جرى في برلين الاحتفال بعيد الأضحى بحضور كبار الشخصيّات المدنيّة والعسكريّة الألمانيّة. وكتبت الصحف الألمانيّة في افتتاحيّاتها «**إنّ الأمة الألمانية كلّها تحتفل الأضحى مع الأتراك وليعش السلطان**». نقلاً عن: Irmgard Farah, Die

L A U - Riyad Nassar Library

deutsche Pressepolitik, p.24;. **PAAA/WK**, Nr. 11g, /R21137, Bd. 15, A 31999, Bl. 47.

(95) Gottfied Galli, Dschihad. Der heilige Krieg des Islams und seine Bedeutung im Weltkriege unter besonderer Berücksichtigung der Interessen Deutschlands, Freiburg 1915, p. 38.

(96) **PAAA** Türkei 177/R 14032, Libanon, Bd. 11, Loytved an Wangenheim, A 2046, Damascus, Dec. 22nd 1914.

(97) Galli, p. 38.

(98) Schäfer, pp. 27-28.

(99) Emil Zimmerman, "Die Bedeutung des Islams für die deutsche Weltpolitik", in: *Die Islamische Welt*, 4 (1917), p. 241.

(100) Farah, pp. 231 -232.

(101) «قوّة ألمانيا»، قسم 1 و2، في: **الجهاد**، عدد 71 ـ 72 و73 (1918).

(102) **PAAA**/Deutschland 126g, adh1, R 5135, Bd. 26, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient.

(103 قارن بالملحق رقم 4. جرى استخلاص معلومات الجدول من قبل المؤلف، وهي تعود إلى كتيب بعنوان «الجور والعدالة». ويحتوي على غلاف ملوّن وعلى منشورين وثلاثة عشر رسماً كاريكاتورياً ملوناً تحمل كتابات باللغتين العربيّة والعثمانيّة. وكانت هذه الكتيبات تُرسل إلى مثقفين في الدولة العثمانيّة في إطار الدعاية الألمانيّة ضدّ دول «الوفاق الوديّ». راجع في هذا الخصوص الأرشيف السياسيّ لوزارة الخارجيّة الألمانيّة: PAAA R 1531, Deutschland Nr. 126g, adh1. Bd. 22, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient. وفي هذه المناسبة، يشكر المؤلف الدكتورة ماريا كايبرت (Maria Keipert) المسؤولة عن الأرشيف السياسيّ في وزارة الخارجيّة الألمانيّة ـ برلين (دائرة 117) على المساعدة والإجازة في سبيل الحصول على صور ملوّنة عن الكتيب المذكور. كما يشكر البروفسور أكسل هافمان (Axel Havemann) من جامعة برلين الحرّة على مساعدته القيّمة في تأمين تصوير الكتيب وإيصال الصور المستنسخة إلى بيروت. على كلّ حال، هناك خطأ على ما يبدو في الملحق رقم 4. ما بين اللغتين العربيّة والعثمانيّة في ما يتعلّق بحجم ثروة بريطانيا. فتبعاً للنصّ العثمانيّ، فهو 345 مليار مارك. أمّا بالنسبة إلى النصّ العربيّ، فهو 545 مليار مارك. والصحيح هو 345 مليار مارك، ذلك أنّ الهدف من هذا الجدول هو إظهار تفوق ألمانيا على دولتي «الوفاق الوديّ»، بريطانيا وفرنسا.

(104) Hagen, pp. 225 - 228.

(105) على سبيل المثال: زيارة الإمبراطور لضريح السلطان صلاح الدّين بدمشق في تشرين الثاني عام 1898 حيث وضع عليه إكليلاً من الزهر وقال: «**إنّ صلاح الدّين كان الآية الكبرى في زمانه لناحية الشهامة والعدل والكرم**». أنظر: عبد الرؤوف سنّو،

رحلة إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني إلى الشرق في مرآة الصحافة العربيّة المعاصرة، ص 349 ـ 374 من الكتاب. وفي السياق عينه، أهدى الإمبراطور في حزيران 1915 ضريح صلاح الدّين ثريا في محاولة لكسب تأييد السكّان المسلمين في بلاد الشام لصالح الحملة العثمانيّة على قناة السويس. وفي هذه المناسبة، قال لويتفد هارديغ (Loytved)، نائب قنصل ألمانيا في حيفا: «**إنّ الإمبراطور وليم الثاني أراد إهداء هذه الثريا بمناسبة زحف الجيش العثمانيّ على مصر وتأييداً لرابطة الأخوّة في السلاح بين الجيشين الألمانيّ والإسلامي... (و) لتكون الثريا ذكرى لهذا الزحف الدال على العزيمة والشجاعة**». وأضاف: «**أنّي أفتخر بهذه الرابطة الموحّدة التي تأكدت بين الدولة العثمانية وثلاثمائة مليون مسلم المربوطة بالخلافة العظمى وبين إمبراطور ألمانيا وملّته**». أنظر:

PAAA/Türkei 177/R 14032, Bd. 11, Loytved an Wangenheim, A 2046, Damascus, Dec. 22nd .1914.

وقارن بـ:

C.L. Sulzberger, "German Preparation in the Middle East", in: *Foreign Affairs* 50, 3(1942), pp. 663 - 665.

(106) George Lenceowski, The Middle East in World Affairs, pp. 50 -51.

(107) قارن بـ: Richard Schäfer, Islam und Weltkrieg, Leipzig 1915, p. 5.

(108) عنوان المنشور «ألمانيا ودولة الخلافة»، في: Hagen ,pp. 186 -187.

(109) Donald M. Mc Kale, "Influence Without Power: The Last Khedive of Egypt and the Great Powers, 1914-18", in: *Middle Eastern Studies* 33, 1 (997), p. 23.

(110) **PAAA**/WK, Nr. 11 g, R 21123, Bd. 1, Seminar für orientalische Sprachen an den Unterstaatssekretär im A.A.. L 365116, A 20625, Berlin den Sept. 5th 1914. Mit Anh.

(111) Hagen, p. 254.

(112) نقلاً عن: Hagen, pp. 220 -221.

(113) نقلاً عن: Hagen, pp. 218 -219.

(114) منشور بعنوان «العصر الصقلية» في: **PAAA/WK** Nr 11g, R 21123, Bd. 1, A 20625, Seminar für orientlaische Sprachen an den Staatsskretär, Berlin Sept. 5th 1914.

(115) نقلاً عن: Hagen, pp. 218 -219.

(116) **PAAA** R 1531, Deutschland Nr. 126g, adh1. Bd. 22, A 16266 Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient..

(117) Farah, Die deutsche Pressepolitik, p. 248.

(118) عنوان المقال «جرائم بريطانيا بحق تركيا». أنظر: Farah, pp. 228-229.

LAU - Riyad Nassar Library

(119) Farah, pp. 247 -248.

(120) عبد الله الفياض، الثورة العراقيّة الكبرى سنة 1920، بغداد 1963، ص 109 ـ 110. وقارن بالصفحات 125 ـ 127 من الكتاب.

(121) Sharabi, Arab Intellectuels and the West: The Formative Years, 1875 - 1914, Baltimore and London 1970, pp. 122-123.

(122) **PAAA**, R 21128, Der Weltkrieg N. 11g, Akten betreffend den Krieg 1914, Unternehmungen und Aufwiegelungen gegen unsere Feinde, Bd. 6, Prüfer an Oppenheim, Jerusalem 31st , 1914.

(123) **PAAA/WK**, Nr. 11g, R 21133, Bd. 11 A 17149, Wangenheim an Bethmann Hollweg, No. 310, Pera May 22nd 1915; Suppl. 1 & 2 to report 310, Pera May 15th 1915.

(124) Filagot/Kauffer, p. 30.

(125) عتيق، ص 108.

(126) **PAAA**/Türkei 177, R 14032, Der Libanon, Bd. 11, Wangenheim an Bethmann-Hollweg, No. 159, A 11497, Therapia. June 7th , 1914.

(127) Hisham Sharabi, Arab Intellectuels and the West: P.110.

(128) زيد عبد اللطيف الحجار، الأمير شكيب أرسلان و«الجامعة الإسلاميّة»، رسالة ماجستير في التاريخ/ الجامعة اللبنانيّة ـ كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ـ الفرع الأول، 1988، ص 241 ـ 244.

(129) Müller, p. 258.

(130) حول محمد كرد علي، أنظر مذكراته، دمشق 1948.

(131) **PAAA**/Türkei, R 14037, Der Libanon und Mesopotamien, Bd. 16, Oppenheim an?, A 41781, Berlin. Dec 12th ., 1917.

(132) محمد شيا، «الأمير شكيب أرسلان وإشكالية العلاقة بالغرب»، في: **الأمير شكيب أرسلان وتحديات عصر النهضة 1869 ـ 1946**، لبنان 1989، ص 11.

(133) فرنر أنده/ بيتر هاينه، «الوطنيّون العرب ونشاطهم السياسيّ والصحفي في ألمانيا حتى نهاية الحرب العالميّة الأولى»، في: **المجلة التاريخية المصرية**، 27(1981)، ص 205.

(134) **PAAA**/Türkei, R 14037, Der Libanon und Mesopotamien, Bd. 16, Oppenheim an?, A 41781, Berlin. Dec 12th ., 1917.

(135) Schekib Arslan, "Der Islam und das Deutsche Reich", in: *Die Islamische Welt*, 7(1917), pp. 416 -417.

(136) Schekib Arslan, Der Islam und das Deutsche Reich, pp. 416-417.

(137) الأمير شكيب أرسلان، سيرة ذاتيّة بيروت 1969، ص 221.

(138) Müller, pp. 254 -255 & No.. 77 p. 254.

(139) Müller, pp. 202, 228.

(140) أدى إعلان «الجهاد» إلى انتشار مشاعر «الجامعة الإسلاميّة» بين المسلمين في الدولة العثمانيّة. لكن ذلك، تسبّب من ناحية أخرى ازدياد عداء المسلمين تجاه المسيحيّين في السلطنة، حيث كانت توجّه إليهم الاتهامات بأنهم يؤيّدون دول «hالوفاق الودّيّ»، أنظر:

M.E. Yapp, The Making of the Modern Near East, pp. 269-270.

(141) PAAA/Türkei 177, R 14032, Der Libanon, Bd. 12, Wangenhein an Bethmann Hollweg, Nr 250., 28594, Therapia Oct.24th 1914. 1 Suppl..

(142) William L Cleveland. The Role of Islam, op. cit. p. 39.

(143) أحصى المؤرخ الألمانيّ الراحل غرهارد هوب 32 مقالاً لأرسلان باللغة الألمانيّة، كتبت جميعها بين عاميّ 1917 و1918. وتدور هذه المقالات حول علاقة كلّ من بريطانيا وألمانيا بالعرب والمسلمين والأوضاع المعيشية في سوريّة، والاقتصاديّة والعسكريّة في الدولة العثمانيّة، والحرب الدائرة على الجبهتين الفلسطينيّة والقوقازيّة. كما تناولت المقالات المذكورة الحركة السنوسيّة والدعاية البريطانيّة جاه المسلمين الخاضعين لروسيا. راجع: Höpp, Texte aus der Fremde, pp. 20-21. وحول هذه المقالات، أنظر دراستي: عبد الرؤوف سنّو، «بخصوص الدولة العثمانيّة وألمانيا ودول الاستعمار التقليديّة: أضواء على مواقف غير معروفة لشكيب أرسلان»، في **حوار العرب**، حزيران 2006، ص 15 ـ 18.

(144) أرسلان، سيرة ذاتيّة، ص 225.

(145) محمد شفيق شيّا شكيب أرسلان. مقدمات الفكر السياسيّ، بيروت 1983، ص 174.

(146) (1876 ـ 1929) عبد العزيز جاويش مصريّ من أصل تونسيّ، ولد في الإسكندريّة عام 1876. درس في الأزهر وتابع دراسته العليا في بريطانيا، وعُيّن في أعقاب ذلك أستاذاً للغة العربيّة في جامعة أكسفورد. تقلّب في مناصب إدارية عديدة في مصر. رأس جريدة «اللواء» الناطقة باسم الحزب الوطنيّ المصريّ خلفاً لمصطفى كامل، وجرائد إسلاميّة عدّة. وبسبب نقده اللاذع للسياسة البريطانيّة ي مصر، تعرّض للنفي والسجن. وفي عام 1914، أسس جاويش «الجامعة الإسلاميّة» بالمدينة المنورة. وخلال الحرب العالميّة الأولى وفي أعقابها، بقى جاويش في المنفى، ولم يُسمح له بالعودة إلى مصر إلا في عام 1923. وفي عام 1925، عُيّن مراقباً عاماً في وزارة التعليم. وبعد أربع سنوات على ذلك التاريخ، توفى وهو لا يزال في الثالثة والخمسين من العمر. حول عبد العزيز جاويش وسيرته وحياته النضاليّة والفكريّة، أنظر: عبد العزيز جاويش، الإسلام دين الفطرة والحرّيّة، القاهرة لات. ص 6 ـ 8؛ أنور الجندي، عبد العزيز جاويش. من رواد التربية والصحافة والاجتماع، المؤسسة المصريّة العامة، الهرم 1965.

(147) أنور الجندي، عبد العزيز جاويش، ص 5 ـ 6، 76 ـ 80.

L A U - Riyad Nassar Library

(148) أنور الجندي، عبد العزيز جاويش، ص 83 ـ 87.

(149) أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتي بعد الهجرة 1904 ـ 1919، القاهرة 1978، ص 38 ـ 39.

(150) الجندي، ص 102 ـ 115.

(151) *Korrespondenzenblatt der Nachrichtenstelle für den Orient* (= KBNSO), 16. Aug. 1915, Bl.

(152) Müller, p. 284.

(153) **PAAA/WK**, R 21135, Bd. 13, Said Memun Abul Fadl, Nr. 2502, A 22002, July 27th, 1915.

(154) عبد العزيز جاويش، الخلافة الإسلاميّة، 8 نوفمبر 1915، ص 15 ـ 16.

(155) Höpp, Arabische und islamische Periodika, p. 13.

(156) Höpp, Die Wünsdorfer Moschee, p. 209.

(157) حول مساهمات جاويش في الصحافة الألمانيّة، راجع: Gerhard Höpp, Texte aus der Fremde. Arabiche politische Publizistik in Deutschland, 1896-1945. Eine Bibliographie, Berlin 2000, p.84 -85.

(158) **PAAA/WK**, Nr. 11g, , R 21136, Bd.. 14, Bl. 69 -71.

(159) Höpp, Zwischen Entente und Mittelmächten, p. 835.

(160) Gerhard Höpp, Die Wünsdorfer Moschee, p. 209.

(161) عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، تطوّر الحركة الوطنيّة في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، القاهرة، لات، ص 33 ـ 34.

(162) زكريا سليمان بيّومي، الحزب الوطنيّ ودوره في السياسة المصريّة 1907 ـ 1953، القاهرة 1981، ص 212 ـ 216.

(163) Fritz Steppat, "Nationalismus und Islam bei Mustafa Kamil. Ein Beitrag zur Ideengeschichte der ägyptischen Nationalbewegung", in: *Die Welt des Islams*, (Leiden), N.S. Bd. IV, 4(1956); وحول أراء عالم الإسلاميّات فريتس شتبات بأنّ كاملاً قد استخدم «الجامعة الإسلاميّة» أداة سياسيّة من خلال تسخيره قوّة السلطان العثمانيّ كخليفة للهدف الوطنيّ المصري، أنظر: عبد الرؤوف سنّو، الإسلام والقضايا العربيّة في كتابات عالِم الإسلاميّات فريتس شتبات، ص497 ـ 498 من الكتاب.

(164) أنده/ هاينه، الوطنيّون العرب، مرجع سبق ذكره، ص 207.

(165) أوراق محمد فريد، المجلد الأول: مذكراتي بعد الهجرة 1904 ـ 1919، القاهرة 1978، ص 32 ـ 33.

(166) لطيفة سالم، ص 346.

(167) أوراق محمد فريد، المجلد الأول، ص 35، 36.

(168) Kramer, op. cit., pp. 69 -61, 72. ولاستقطاب الحركة الوطنيّة المصريّة،

أصدرت الإدارة البريطانيّة في مصر في السادس من تشرين الثاني 1914 بياناً جاء فيه: إنّ بريطانيا تحارب من أجل هدف مزدوج، وهما حماية حقوق المصريّين وحرّيتهم، والحفاظ على السلم والرخاء اللذين تمتّعت بهما مصر منذ الاحتلال البريطانيّ لها. Kramer, p. 71.

(169) سبق أن شكّك مصطفى كامل بصدقيّة سياسة ألمانيا الإسلاميّة بعامّة، وتجاه تحرير مصر من الاحتلال البريطانيّ بخاصّة، في مقال له في صحيفة ألمانيّة عام 1905، حين قال: «**إنّ إدعاء ألمانيا صداقتها للإسلام يجب أن يقترن بإخراجها للإنكليز من مصر**».
أنظر: ص 172 ـ 173 من الكتاب.

(170) بيومي، مرجع سبق ذكره، ص 216 ـ 217.

(171) Raouf Abbas Hamed, "Germany and the Egyptian Nationalist Movement 1882 - 1918", in: *Die Welt des Islams*, N.S., 28(1988), p. 18.

(172) خلال عام 1917، نشرت الصحف الألمانيّة مقالات وتصريحات لمحمد فريد دارت جميعها حول سياسة دول الوفاق تجاه البلاد العربيّة ومصر، وخصوصاً محاولة بريطانيا تحطيم الخلافة العثمانيّة. كما تناولت الحركة العربيّة والتنافس البريطانيّ ـ الفرنسيّ في الشرق الأدنى، وموقف آسيا من الحرب الكونيّة. أنظر: Höpp, Texte aus der Fremde, p. 38.

(173) Yapp, pp. 272 -273.

(174) Hamed, p. 18.

(175) PAAA/WK Nr. 11g, R 21128, Bd. 6, Wangenheim an AA, A 4173,No. 279, Pera Feb 2nd 1915.

(176) أوراق محمد فريد، المجلد الأول، ص 35.

(177) **PAAA/WK** Nr. 11g, R 21128, Bd. 6, A 4173, Wangenheim an AA, No. 279, Pera Feb. 2nd, 1915.

(178) Hamed, p. 24.

(179) أوراق محمد فريد، المجلد الأول، ص 43. وقارن بـ: بيومي، ص 217؛ Hamed, p. 24.

(180) Ferid Bey, "Die arabische Bewegung", in: **KBNSO**, 11(1917)., pp. 460- 461.

(181) Muhammed Ferid Bey, "Die arabische Bewegung", pp. 459-460.

(182) Hagen, Die Türkei im Ersten Weltkrieg, pp. 204 -207.

(183) من هذه المقالات: «الاعتداء على مصر»، و«مصر وبريطانيا». أنظر: Gerhard Höpp, Texte aus der Fremde. p. 36.

(184) لطيفة سالم، ص 347.

(185) أنده/ هاينه، ص 208.

L A U - Riyad Nassar Library

(186) Höpp. Texte, pp. 48 -49. وهناك بعض المقالات التي يعتقد أنّ عبد الملك حمزة كان ينشرها تحت اسم مستعار هو: ابن مروان.

(187) Hamed, p. 23.

(188) أصدر منصور رفعت عام 1914 ثلاثة كتيبات بتكليف من «وكالة أخبار الشرق» ضدّ السياسة البريطانيّة في مصر والهند، وهي: «أحداث دنشواي 1906»، و«الاحتلال البريطانيّ لمصر عام 1882»، و«الهيمنة البريطانيّة على الهند». راجع: Gerhard Höpp, Zwischen allen Fronten. "Der ägyptische Nationalist Mansur Mustafa Rif'at 1883-1926 in Deutschland", in: Wageh Atek/Wolfgang G. Schwanitz (eds.) *Ägypten und Deutschland im 19. und 20. Jahrhundert im Spiegel von Archivalien*, Kairo 1998, p. 57.

كما صدر كتاب عن منصور رفعت في برلين 1915 بعنوان «مقارنة بين مصر والبلجيك» تضمّن تصريحات بريطانيّة حول مصر ما بين عاميّ 1882 و1914. وقد انتقد رفعت فيه السياسة البريطانيّة تجاه مصر. وفي العام نفسه، صدر له كتيب باللغة الإنكليزيّة بعنوان «صحيفة من تاريخ انكلترا في مصر»، ويحتوي على ست صور لعمليات الإعدام التي جرت في دنشواي، إضافة إلى صور شمسيّة للزعيم مصطفى كامل. أنظر: Durpe, F.J. "The Holy War that failed", in: *Moslem World*, 8 (1918), pp. 173 -175. ولمزيد من المعلومات حول المقالات التي نشرها رفعت في المهجر، راجع: Gerhard Höpp, Texte aus der Fremde, op. cit., pp. 67 -69.

(189) Gerhard Höpp, Zwischen allen Fronten., pp. 53 -64.

(190) Kramer, op. cit., p. 72.

(191) Ann Elizabeth Mayer, 'Abbas Hilmi II: The Khedive and Egypt's Struggle for Independence, Bd. II, Ph.D Diss. University of Michigan 1978, pp. 568f.

(192) أوراق محمد فريد، المجلد الأول، ص 35؛ جولد شميت، الحزب الوطنيّ المصريّ، ص 273 - 274.

(193) Donald M., McKale, "Influence Without Power: The Last Khedive of Egypt and the Great Powers 1914-18", in: *Middle Eastern Studies* 33, 1 (997), pp. 21 -29.

(194) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسيّة والفكريّة والإجتماعيّة للحركة القوميّة العربيّة (الاستقلاليّة) في العراق، ط3، بيروت 1986، ص 142 - 155.

(195) Eliezer Tauber, The Arab Movements in World War I, London 1993, pp. 91 -200.

(196) انظر ص 332 من الكتاب.

(197) PAAA/Türkei 177, R 14032, Der Libanon, Bd. 12, Wangenheim an

L A U - Riyad Nassar Library

Bethmann Hollweg, No. 250., A 28594, Therapia Oct. 24th 1914. 1 Suppl..

(198) يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ط4، 1991، ص 159 - 160.

(199) الحكيم، بيروت ولبنان، ص 153 - 154، 156. وفي أيلول 1914، أي قبل دخول الدولة العثمانيّة الحرب إلى جانب دول الوسط بشهرين، بعث شكري غانم، رئيس اللجنة اللبنانيّة في باريس، إلى وزير الخارجيّة الفرنسيّة يطلب إليه إبقاء جورج بيكو، قنصل فرنسا العامّ في بيروت، حتى ولو دخلت الدولة العثمانيّة الحرب إلى جانب ألمانيا. وبرّر غانم ذلك، بأنّ وجود بيكو المعنويّ سوف يساعد اللبنانيّين في الدفاع عن جبل لبنان في وجه اجتياح عثمانيّ. ورأى أنّه إذا أمكن تسليح ما بين 10 آلاف و15 ألف لبنانيّ وتزويدهم بالذخائر عن طريق مرفأ بيروت، فسوف يكون في الإمكان طرد العثمانيّين. راجع في هذا الخصوص: Tauber, pp. 13f.

(200) Tauber, pp. 11-12.

(201) الحكيم، بيروت ولبنان، ص 138 - 140.

(202) جاءت فتوى «الجهاد» عبر خمس أسئلة وُجهت إلى شيخ الإسلام، وأهمّها التالي: «**وحينئذ فالمسلمون الذين هم تحت راية الإنكليز وفرنسا والروس والصرب والجبل الأسود ومن ظاهرهم في هذه الحرب الحاضرة، لو حاربوا حكومة ألمانيا والنمسا المظاهرة للحكومة العثمانيّة الإسلاميّة وكانت محاربتهم لهاتين الحكومتين تستوجب مضرّة الخلافة الإسلاميّة، على ذلك عذاباً أليماً لكونه إثماً عظيماً**». راجع الفتاوى في: إبراهيم نعوم كنعان، لبنان في الحرب الكبرى 1914 - 1918، بيروت 1974، ص 119 - 120.

(203) Hurgronje, "The Holy War made in Germany", pp. 272 -273.

(204) الحكيم، ص 171.

(205) جاء في تلك الرسالة ما يلي: «**كان شعوري الشخصيّ عند مغادرتي المدينة المقدّسة (القدس) مليئاً بالخجل تجاه المسلمين. فلو كنت قدمت إلى هنا دون دين، لكنت تحوّلت بالتأكيد إلى الإسلام...أعود إلى بلادي بخيبة كبيرة واقتناع راسخ بأنّ قبر المسيح المقدّس ليس في مأمن تحت إشراف أيّة من الكنائس هناك. هذه الكنائس، بمظهرها وزخارفها، لا يمكن إلا أن تقارن سلباً ببساطة ومهابة وعظمة مسجد عمر**»، راجع ص 155 من الكتاب.

(206) PAAA/WK 11g, R 21124, Bd. 2, E. Schäffer an Mathieu, A 22364, Saarbrücken, Sept. 1914.

(207) Müller, Islam, gihād ("Heiliger Krieg") und Deutsches Reich. Ein Nachspiel zur wilhelminischen Weltpolitik im Maghreb 1914 -1918, Frankfurt a.M. ect. 1991, p. 166.

(208) F.J. Dupre,The Holy War that Failed,. 173-174.

(209) نقلاً عن: Müller, p. 166.

(210) أنظر ملحق رقم 10 من الكتاب.

(211) نقلاً عن: مجلة **الجهاد**، عدد 52، تاريخ 31 آذار 1917.

(212) لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالميّة الأولى، ص 296.

(213) Rathmann, p. 83.

(214) نقلاً عن: نظمي، الجذور السياسيّة، حاشية 42، ص 148 ـ 149.

(215) Faligot/Kauffer, o. cit., p. 28.

(216) على سبيل المثال: قيام طائرة بريطانيّة بقصف بعض أحياء القاهرة وترويج الشائعات بأنّ ألمانيا هي المسؤولة عن ذلك. أنظر: لطيفة سالم، 305 ـ 306.

(217) لطيفة سالم، ص 297 ـ 308.

(218) Werner Ende, Iraq in World War I: "The Turks, the Germans and the Shi'ite Mujtahids' Call for Jihad", in: Rudolph Peters (ed.) *Proceedings of the Ninth Congress of the Union Europeenne des Arabisants et Islamisants, Amesterdam, Ist to 7th September* 1978, Leiden 1981, pp. 57-58.

(219) Gehrke, 1.1, p. 56.

(220) وهؤلاء هم: في (النجف): السيد محمد سعيد الحبوبي، والشيخ عبد الكريم الجزائريّ، والسيد عبد الرزاق الحلو، والشيخ جواد صاحب الجواهريّ. وتبعهم بعد قليل شيخ الشريعة الأصفهاني في إعلان «الجهاد» ضدّ البريطانيّين. لكنه ما لبث بعد ذلك أن تفاهم مع البريطانيّين. أنظر: وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسيّة والفكريّة والإجتماعيّة للحركة القوميّة العربيّة (الاستقلاليّة) في العراق، ط3، بيروت 1986، ، ص 125. وفي كربلاء، أصدر المجتهد عليّ العراقين فتوى «الجهاد»، وأرسل منها نسخة إلى شاه فارس. داعياً إياه للانضمام إلى «دول الوسط». لكن كلّ هذه الجهود الألمانيّة باءت بالفشل، ولم تؤدّ إلى انضمام فارس إلى «دول الوسط». كما نظرت السلطنة العثمانيّة بارتياب إلى التحركات الألمانيّة في العراق، واعتبرتها تدخّلاً في شؤونها الداخليّة Gehrke, 1.1, pp. 56 -57.

(221) يعتقد أنده أنّ عليّ خانقين (=عليّ المازندراني) الذي سلّم الألمان فتوى بإعلان «الجهاد» ضدّ بريطانيا وحلفائها، لم يكن المجتهد الأكّبر لكربلاء (محمد حسين الحريري المازندراني)، بل شقيقه. وكان المجتهد الأكّبر محمد حسين قد سبق وأصدر في كانون الأول 1914 مع ثلاثة علماء شيعة آخرين في النجف والكاظميّة وسامراء فتوى لإعلان «الجهاد» ضدّ بريطانيا، أي قبل وصول بعثة كلاين. ويرى أنده أنّ المرجعيّات الشيعيّة خشيت من ارتياب العثمانيّين من جراء الاتصالات بينهم وبين الألمان، ووجدوا أنّه من الحكمة إبعاد المجتهد الأكّبر عن هذا الموضوع، وتقرّر اختيار شقيقه المجتهد عليّ العراقين (علي المازندراني) للتوقيع على الفتوى. أنظر: Ende, Iraq in World War I, p. 67 -68.

(222) Ende, Iraq in the World War I, p. 58.

L A U - Riyad Nassar Library

(223) Ende, Iraq in World War I, pp. 69 - 70.

(224) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، بغداد 1963، ص 109 ـ 110.

(225) Sharabi, Arab Intellectuals, pp. 122 -123.

(226) نظمي، الجذور السياسيّة والفكريّة والإجتماعيّة للحركة القوميّة العربيّة، ص 122 ـ 126.

(227) Eliezer Tauber, The Arab Movements in World War I, p. 8.

(228) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسيّة والفكريّة والإجتماعيّة للحركة القوميّة العربيّة، ص 125 ـ 155.

(229) Jacob M. Landau, The Politics of Pan-Islam. Ideology and Organisation, Oxford 1990, pp. 113-114, 351 -357.; Dupre pp. 173-175.

(230) **PAAA**/ Deutschland 126g, R 1514, Akten betreffend Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, Bd. 5, A 34265/15, Mittwoch an ??, Berlin Nov. 22th 1915.

(231) **PAAA**/Deutschland 126g, R 1514, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, Bd. 5, Schabinger to Wesendonk, A 34265, Berlin Nov. 24th 1915.

(232) Paul Schmitz, All-Islam! Weltmacht von morgen, Leipzig 1937, p. 62.

(233) كوثراني، الأبعاد الجيوسياسيّة لتقسيم العالم الإسلاميّ، ص 98 ـ 99.

(234) **PAAA**/Deutschland 126g, R 1514, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, Bd. 5, Schabinger an Wesendonk, A 34265, Berlin Nov. 24th 1915.

(235) Tauber, p. 36.

(236) عبد الرؤوف سنّو، «اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج (1798 ـ 1916): فصول من سياسة الهيمنة والتفتيت»، القسم الثالث، في: **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، 176(1998)، ص 61 ـ 64.

(237) في الواقع، عرف العثمانيّون بمكان الملفّات عن طريق فيليب زلزل، ترجمان القنصليّة الفرنسيّة، عندما أبلغ هذا الأخير إلى قنصل ألمانيا العام عن استعداده للبوح بمكان الوثائق شرط أن يضمن العثمانيّون له حياته. وقام القنصل الألمانيّ بإبلاغ العثمانيّين بما لديه من معلومات. أنظر: Tauber, pp. 39 -40.

(238) **PAAA**, Türkei 177, Libanon 14033, Bd. 12, Mitius an Bethmann Hollweg, Nr. 1629, Okt. 9th , 1915. ألفت الانتباه إلى أنّ المصادر التاريخيّة المعاصرة لم تأت على ذكر هذا الموضوع.

(239) **PAAA**/Deutschland,126g, adh1, Bd. 8, Schabinger an Wesendonk, streng geheim, A 1077, Berlin Jan 11th 1916.

(240) **PAAA**, Türkei 142, Wangenheim an AA, No. 534, A 17853, Pera 19.8.1914.

(241) أجرى أوبنهايم هذه المفاوضات مع الأمير فيصل بن حسين في الآستانة من أجل استقطاب والده ووقف الجفاء بين الشريف والحكومة العثمانيّة/ **PAAA/WK**. R21132, Bd. 11, Oppenheim an AA, No. 1055, A. 15281, Pera 5. May, 1915. وكان الألمان يريدون أن يقوم الشريف حسين بتوزيع المنشورات الدعائيّة على الحجيج في مكّة بنفسه أو تحت إشراف والي جدّة وهيب بك، **PAAA/WK** Nr. 11g, R 21124, Bd. 2, Ausw. Amt, Abschrift, A 26481, Oct. 13th, 1914، وأن يقدّم تقريراً سياسيّاً عن الوضع. وعندما علم العثمانيّون باللقاء، احتجّوا عليه McKale, pp. 26 -27.

(242) كان يتنازع وزارة الخارجيّة الألمانيّة اتجاهان، الأول مثّله أوبنهايم، ورأى وجوب عدم التقرّب من الشريف خشية إثارة العثمانيّين. ونصح أوبنهايم المسؤولين الألمان بالتخلي عن هذه الفكرة والتركيز على دعم السلطان كخليفة وتقوية مركزه في العالم الإسلاميّ وبالتالي في المشرق العربيّ. أمّا الاتجاه الثاني، فعبّرت عنه البعثة العسكريّة الألمانيّة في الآستانة وڤنغنهايم، السفير الألمانيّ هناك. فجرى التشدّيد على ضرورة عدم إهمال الشريف حسين. وبعد فشل الحملة العثمانيّة الأولى على مصر، ساد في وزارة الخارجيّة الألمانيّة تيّار أوبنهايم. حول هذا الموضوع، راجع وجيه عتيق، دراسات في تاريخ مصر الحديث، مرجع سبق ذكره ص 105 ـ 112.

(243) هذا ما جاء في تقرير لڤنغنهايم، سفير ألمانيا في الآستانة، أثناء محادثات فيصل - أوبنهايم في أيار 1915. أنظر:

(243) **PAAA/WK**, Nr. 11g, R 21133, Bd. 11 A 17149, Wangenheim an Bethmann Hollweg, No. 310, Pera May 22nd 1915.

(244) ما كتبه على انفراد كلّ من الضابطين الألمانيين المرافقين لبعثة كلاين: Edgar و Hans Lühr, Gegenspieler des Obersten Lawrence, Berlin 1936. Stern-Rubarth, Drei Männer suchen Europa, München 1948.

(245) زين زين، ص 64 ـ 66.

(246) أديث و ائي، أيف، بينروز، العراق. دراسة في علاقاته الخارجيّة وتطوّراته الداخليّة 1915 ـ 1979، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج1، بيروت 1989، ص 86 ـ 87.

(247) أنده/ هاينه، ص 212.

(248) Heine, Al-Gihad, p. 199.

(249) Victor Berard, Le Sultan, L'Islam et les Puissances, Paris 1907, p. 37.

(250) أنده/ هاينه، ص 214.

دعوة ألمانيا واليابان إلى الإسلام:
قراءة في الوعي السياسيّ الإسلاميّ في مطلع القرن العشرين

تحتوي إحدى ملفات «الأرشيف السياسيّ في وزارة الخارجيّة الألمانيّة» في بون (برلين) على رسالة غير عاديّة بعث بها إثنان من أنصار حركة «الجامعة الإسلاميّة» في مصر إلى إمبراطور ألمانيا وليم الثاني بتاريخ 18 كانون الأول 1905[1]. في هذه الرسالة دعا التبلغيّان الإسلاميّان، قاسم بن سعيد الشمّاخي العامري ومصطفى بن إسماعيل العمري الفارضيّ، الإمبراطور وشعبه إلى اعتناق الإسلام. وفي الرسالة نفسها، طلبا من الإمبراطور بدوره إقناع ميكادو اليابان وشعبه بقبول الإسلام، ليتشكّل من اليابان وألمانيا والدولة العثمانيّة أمّة إسلاميّة عظيمة **«توحّد الله ولا تشرك به شيئاً»**. (ملحق رقم 4).

هل تدلّ هذه الرسالة على سذاجة مرسلَيها وافتقارهم إلى النضج السياسيّ وتعكس مدى تأثر المسلمين في العالم بسياسة ألمانيا الإسلاميّة؟ ما هي الأسباب التي جعلت كلا من الداعيتين المذكورين يسعيان إلى إدخال اليابان ضمن مشروعهما، وهي التي لم تعتمد آنذاك سياسة إسلاميّة في علاقاتها الخارجيّة؟ ولماذا كان عام 1905 تاريخاً حاسماً في توقيت الرسالة؟ أخيراً، هل يمكن اعتبار الأفكار التي تضمنتها الرسالة حول أسلمة ألمانيا واليابان أنموذجاً للفكر الإسلاميّ المعاصر آنذاك؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد من إلقاء نظرة على سياسة ألمانيا الإسلاميّة، وعلى انتصار اليابان على روسيا عام 1905[2]، ومدى انعكاسهما

L A U - Riyad Nassar Library

على المسلمين في العالم إبّان اعتماد السلطان عبد الحميد الثاني سياسة «الجامعة الإسلاميّة»، ومن ثم الحكم على فكر الداعيتين وقياس مدى تطابقه مع الفكر الإسلاميّ المعاصر حينذاك.

1) سياسة ألمانيا الإسلامية: أهدافها وردود الفعل عليها

على الرغم من حالة الضعف التي لحقت بها داخلياً واستيلاء دول أوروبا تدريجاً على ممتلكاتها، ظلّت الدولة العثمانيّة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى جانب المغرب الأقصى، آخر الدول الإسلاميّة المستقلّة من الناحية النظريّة. فبعد سقوط الجزائر وتونس في يد فرنسا على التوالي عاميّ 1830 و1881، ووقوع مصر عام 1882 تحت احتلال بريطانيا، فقدت هاتان الدولتان الاستعماريّتان صدقيّتهما في أعين العثمانيّين بأنّهما تحافظان على سلامة السلطنة. كما تدخّلت بريطانيا وفرنسا بشكل سافر في الشؤون الداخليّة للسلطنة وحرضتا المِلَل المسيحيّة ضدّ سيادة السلطان العثمانيّ. ومنذ ذلك الحين، أخذت الدولة العثمانيّة تسعى إلى كسب ودّ ألمانيا لموازنة النفوذ الأجنبيّ المتصاعد داخل البلاد، وذلك بعدما وجدتها أقلّ الدول الاستعماريّة طمعاً في ممتلكاتها وانتفاعاً بتجزئتها[3].

حتى قيام ألمانيا الموحّدة عام 1871، انحصرت المصالح الألمانيّة في الدولة العثمانيّة في مجاليّ التجارة والثقافة. وعندما أصبح بسمارك رئيساً لوزراء ألمانيا، حافظ حتى إقصائه عن السلطة عام 1890 على سياسة تقوم على تجنّب الدخول إلى حلبة الصراع حول المسألة الشرقيّة وتركها ملهاة لتنافس الدول الاستعماريّة الأخرى عليها، وبخاصّة فرنسا وبريطانيا. وبدلاً من ذلك، ركّز بسمارك جهوده للحفاظ على مكتسبات بلاده من حربها ضدّ فرنسا عام 1870/ 1871، وعلى التغلغل السلميّ في الدولة العثمانيّة في المجالات التجاريّة والاقتصاديّة والثقافيّة. وفي هذا السياق، لا تعتبر موافقته مطلع الثمانينات على إرسال مستشارين عسكريين وإداريين للعمل في الدولة العثمانيّة خروجاً على السياسة المرسومة تجاه المسألة الشرقيّة. جاء هذا القرار نتيجة إدراكه أهميّة الدولة العثمانيّة في التوازن تجاه روسيا في ما لو ساءت علاقات بلاده بها وقام تحالف روسيّ - فرنسيّ ضدّ ألمانيا (= نظرية

الكمّاشة)[4]. لذا، اهتمّ بسمارك في أعقاب سقوط تونس ومصر على التوالي بأيدي الفرنسيّين والبريطانيّين بألا يضعف مركز السلطان عبد الحميد، وذلك للاستفادة منه في وجه روسيا، وكذلك في مشاريع بلاده الاستعماريّة في إفريقيا. فقام بتوظيف نفوذ السلطان كخليفة لتسهيل تغلغل بلاده الاستعماريّ في زنجبار عام 1886، ومناهضة نفوذ فرنسا في شمال إفريقيا بين عاميّ 1885 - 1890[5].

ومع تنامي علاقاتها بالدولة العثمانيّة، ولاسيّما منذ أواخر الثمانينات، تشابكت مصالح ألمانيا الاقتصاديّة في الدولة العثمانيّة مع مصالحها السياسيّة، مما نتج عنه اعتماد برلين سياسة تقوم على الحفاظ على سلامة ممتلكات السلطان. تزامن ذلك مع دخولها في عهد الإمبراطور وليم الثاني عصر التنافس الإمبرياليّ مع الدول الكبرى حول تقاسم ما تبقى من العالم[6]. وفي عام 1896، أعلن إمبراطور ألمانيا عن عزم بلاده المشاركة في اقتسام العالم تحت شعار تأمين «**مكان (لها) تحت الشمس**» (Platz an der Sonne)، كما جاء على لسانه[7].

وجدت ألمانيا أنّ الإعلان عن صداقتها للإسلام، وبخاصّة للسلطان عبد الحميد الثاني، يفتح أمامها السبل لزيادة تغلغلها في الدولة العثمانيّة ومنافسة الدولة الأوروبيّة الأخرى، ولاسيّما فرنسا في ادعاءاتها حماية الكثلكة في الشرق، وبريطانيا في سياستها «الإسلاميّة» وهيمنتها على ملايين من المسلمين في العالم. من هنا، تحوّلت مسألة استغلال الإسلام إلى ركن رئيسيّ في سياسة ألمانيا الخارجيّة وفي الصراع الدولي. فأعلنت ألمانيا عن صداقتها للمسلمين، وسعت إلى استخدام نفوذها لدى السلطان العثمانيّ لضرب سياسة بريطانيا الإسلاميّة في الهند ومصر وعلى أطراف الجزيرة العربيّة، ومصالح فرنسا في شمال إفريقيا وفي بلاد الشام.

جاء تعبير ألمانيا عن سياستها الإسلاميّة بوقوفها ضدّ الدبلوماسيّة الأوروبيّة الساعية إلى تقسيم ما تبقى من ممتلكات عثمانيّة. ففي عام 1895، رفضت ألمانيا بقوّة دعوة بريطانيّة لتقسيم نهائيّ للسلطنة العثمانيّة، أي حلّ المسألة الشرقيّة[8]. كما غضّت أثناء ذلك الطرف عمّا سمي بـ «المذابح الأرمنيّة».

L A U - Riyad Nassar Library

وبفضل السلاح الألمانيّ والمستشارين العسكريين الألمان، تمكّنت الدولة العثمانيّة عام 1897 من سحق اليونان إثر انتفاضة كريت.

لأسباب عدّة، وفي مقدمها امتناع ألمانيا عن سياسة استعماريّة مباشرة تجاه ممتلكات السلطان العثمانيّ، لم يكن بإمكان المسلمين عموماً إدراك خفايا الإمبرياليّة الألمانيّة وتغلغلها السلميّ في بلادهم. وفي المقابل، شعروا بوضوح بضغط قوى الاستعمار الأخرى التي كانت تحكم ما يقرب من 185 مليوناً من المسلمين المنتشرين في أنحاء العالم[9]. ولهذا السبب، وجدت سياسة ألمانيا الإسلاميّة صدى إيجابيّاً لدى المسلمين، عامّة وزعامات ومفكرين. فسرى اعتقاد عامّ بأنّها الحليف المخلص للإسلام، بينما بريطانيا وفرنسا وروسيا هم أعداؤه. وبذلك، تمكّنت ألمانيا من توطيد نفوذها لدى السلطان العثمانيّ خلال التسعينات من القرن التاسع عشر، مستغلّة سمعة عبد الحميد كسلطان ـ خليفة لتحقيق مآربها الاستعماريّة، وتوّجت ذلك بجرّ الدولة العثمانيّة إلى التحالف معها لاحقاً خلال الحرب العالميّة الأولى.

مثّلت زيارتي الإمبراطور وليم الثاني إلى عبد الحميد الثاني خلال عاميّ 1889 و1898 مرحلة جديدة في العلاقات بين ألمانيا والدولة العثمانيّة. مهّدت الزيارة الأولى للتغلغل الإقتصاديّ ـ السياسيّ الألمانيّ في تلك الدولة. وفي الزيارة الثانية، حصل وليم الثاني من السلطان عبد الحميد على وعد بمنح بلاده امتياز بناء سكّة حديد بغداد. وبين الرحلتين الأولى والثانية، حقّقت ألمانيا تقدماً ملحوظاً في علاقاتها التجاريّة مع السلطنة وفي حجم استثماراتها.

جاءت رحلة وليم الثاني إلى الشرق عام 1898 متزامنة مع تعاظم التنافس الأوروبيّ في المنطقة. وخلال تلك الرحلة، التي كانت أهدافها السياسيّة والاقتصاديّة مغلّفة بتدشين بعض المؤسسات الدينيّة والتعليميّة الألمانيّة في بلاد الشام، حدثت ثلاث مناسبات كان لها وقع كبير على السكّان المسلمين. ففي 6 تشرين الثاني، وأثناء توجّهه إلى دمشق عن طريق جبل لبنان، استقبل وليم الثاني في محطّة بحمدون وفداً من مسيحيي المتن اشتكى إليه أحوالهم في ظلّ الحكم العثمانيّ. فما كان من الإمبراطور، إلا أن سألهم عن عددهم، ولما عرف أنهم لا يتجاوزون 300 ألف شخص، بادرهم إلى القول بأنّ عليهم

كأقليّة أن يعتنقوا الإسلام، طالما أنّهم يعيشون في بحر إسلاميّ[10].

بعد يومين على تلك الحادثة، أي في 8 تشرين الثاني، وضع العاهل الألمانيّ إكليلاً من الزهر على ضريح السلطان صلاح الدين الأيوبيّ بدمشق[11]، وألقى خطاباً اعتبر تحدياً واضحاً لسياسة بريطانيا الإسلاميّة في الشرق. قال الإمبراطور: «**ليوقن صاحب الجلالة السلطان (العثمانيّ) والثلاثماية مليون مسلم المنتشرين في الأرض، والذين يعتبرونه خليفتهم، بأنّ قيصر ألمانيا هو صديقهم في كلّ الأوقات**»[12]. أما المناسبة الثالثة، فكانت تلك الرسالة التي بعث بها الإمبراطور من دمشق إلى قريبه نيقولا، قيصر روسيا، وجاء فيها ما يلي: «كان **شعوري الشخصيّ عند مغادرتي المدينة المقدّسة** (القدس) **مليئاً بالخجل تجاه المسلمين. فلو كنت قَدِمْتُ إلى هنا من دون دين، لكنت تحوّلت بالتأكيد إلى الإسلام... أعود إلى بلادي بخيبة أمل كبيرة وباقتناع راسخ بأنّ قبر المسيح المقدّس ليس في مأمن تحت إشراف أيّة من الكنائس هناك ـ هذه الكنائس، بمظهرها وزخارفها، لا يمكن إلا أن تقارن سلباً بمسجد عمر وبساطته ومهابته وعظمته**»[13]. ومن المفترض أن يكون وليم الثاني قد عبّر عن موقفه هذا أمام أشخاص آخرين.

نحن نعتقد أنّ فكرة التحوّل إلى الإسلام لم تكن جديّة عند إمبراطور ألمانيا، لأن الإنسان لا يغيّر دينه بهذه البساطة. كما أن إشهار إسلامه ما كان سيمرّ من دون موجة استياء عارمة في ألمانيا. فالإسلام، كان بنظر الدوائر التبشيريّة الألمانيّة أكثر الأعداء الذين تتوجب محاربتهم[14]. إنّ ما جعل الإمبراطور يدلي بالتصريح المذكور، هو مناخ الاستقبال الحار الذي لقيه من السكّان المسلمين في بلاد الشام،[15] واستياؤه من الخلافات بين الكنائس المسيحيّة حول الأراضي المقدّسة، التي أعطت صورة سلبيّة لكثير من المسيحيين الذين زاروا بيت المقدس. وقد تسبّبت إحدى مراحل النزاعات هذه باندلاع «حرب القرم» بين عاميّ 1853 ـ 1856.

سجّل خطاب دمشق علامة فارقة في سياسة ألمانيا الإسلاميّة. فأشاع جوّاً إسلامياً عامّاً بأنّ إمبراطور ألمانيا هو المدافع الحقيقيّ عن الدّين الإسلاميّ والمسلمين[16]. وذكر المستشرق أوبنهايم في رسالة له من دمشق، أنّ الزيارة

L A U - Riyad Nassar Library

والخطاب وقبلهما موقف ألمانيا من الحرب بين الدولة العثمانيّة واليونان **«تركت كلّها انطباعاً عميقاً»** على السكّان المسلمين السوريّين[17]. وبعد شهور عدّة على انتهاء الزيارة، علّق فريديرك ناومن بالقول: **«لا مصالحة مع بريطانيا، وإنّما سياسة قومية»**[18].

بدأت سياسة وليم الثاني الإسلاميّة تجاه الدولة العثمانيّة تحقّق ثمارها بحصول ألمانيا عام 1903 على امتياز بناء سكّة حديد بغداد، التي كان مقرّراً أن تصل إلى البصرة أو إلى الكويت لتهدد مواصلات بريطانيا الإستراتيجيّة. وفي مشروع خطّ حديد الحجاز (1900 ـ 1908)، الذي أشرف عليه مهندسون ألمان، سعت ألمانيا أيضاً إلى تحقيق أهداف إستراتيجيّة مماثلة ضدّ بريطانيا، وذلك من خلال مدّ الخطّ في ما بعد ليصل إلى اليمن، أي عند مدخل البحر الأحمر، شريان العبور الجنوبيّ لقناة السويس. ومع ذلك، لم يتمكن كلا الخطّين من إلحاق الأذى بالمصالح البريطانيّة في الخليج، أو في البحر الأحمر (= قناة السويس) لأسباب لا مجال لذكرها هنا.

2) التوقيت السياسيّ لرسالة الشمّاخي وابن إسماعيل

خلال عام 1905 وقعت حادثتان كانتا وراء إرسال الشمّاخي وابن إسماعيل المذكورين خطابهما المشار إليه إلى وليم الثاني:

أ ـ زيارة إمبراطور ألمانيا إلى طنجة مطلع أيار 1905 وإلقائه خطابه الشهير هناك؛

ب ـ انتصار اليابان على روسيا في خريف عام 1905.

أ ـ بعد قيام «الوفاق الوديّ» بين بريطانيا وفرنسا عام 1904، والذي قضى بتسوية الدولتين خلافاتهما الاستعماريّة وتوحيد جهودهما ضدّ ألمانيا، رأت برلين أن تقوم بجس فعاليّة هذا التحالف عبر مضايقة فرنسا في منطقة نفوذها في المغرب الأقصى، وبريطانيا في سياستها الإسلاميّة[19]. من هنا، قام إمبراطور ألمانيا بزيارته الشهيرة إلى المغرب الأقصى عام 1905. وفي طنجة، ألقى خطاباً كرّر فيه اعترافه بخلافة السلطان عبد الحميد الثاني على العالم الإسلاميّ، وأكّد في الوقت ذاته لسلطان المغرب على ضمان ألمانيا استقلال

بلاده ضدّ المخطّطات الاستعماريّة. ومن جهّته، بعث عبد الحميد الثاني إلى سلطان المغرب يطلب إليه الاتكال على ما يدعيه الإمبراطور من حماية ألمانيا للعالم الإسلاميّ[20].

تسبّب وجود عاهل ألمانيا في عقر دار النفوذ الفرنسيّ في شمال إفريقيا بحدوث أزمة مغربيّة، ليس حول مركز ألمانيا في المغرب بعد «الوفاق الوديّ» فحسب، وإنما حول مركزها في العالم[21]. وفي خريف العام نفسه، خطت ألمانيا خطوة أخرى لكسب ودّ العالم الإسلاميّ، عندما رفضت المشاركة في تظاهرة بحريّة للدول الكبرى أمام الدردنيل تزعّمتها بريطانيا، بهدف إجبار الباب العالي على تنفيذ إصلاحات في مقدونيا فُرضتها الحكومة البريطانيّة[22].

ب ـ منذ أن بدأ عصر الإصلاحات عام 1868، أخذت اليابان تقوم بمحاولات لتطوير علاقاتها مع الدولة العثمانيّة عبر زيارات لشخصيّات يابانيّة إلى استانبول أو للحصول منها على امتيازات شبيهة بتلك التي سبق للدول الأوروبيّة أن نالتها من الباب العالي. لكن الدولة العثمانيّة رفضت الاستجابة إلى الرغبة اليابانيّة خوفاً من أن يتسبّب منح امتيازات جديدة بالمزيد من الضرر باقتصاد البلاد واستقلالها السياسيّ. وفي المقابل، حافظت الدولتان على علاقات طبيعيّة بعضهما ببعض، وذلك للتخفيف من الضغط الروسيّ عليهما: الدولة العثمانيّة في ولاياتها الآسيويّة، واليابان في الشرق الأقصى. فزار الأمير كوماتسو استانبول عام 1887، فيما زارت السفينة الحربيّة العثمانيّة «أرطغرل» المرافئ اليابانيّة خلال عام 1889[23]. وعندما كانت اليابان تتحضّر للحرب ضدّ الصين عام 1895، أدركت أهمّية «الجامعة الإسلاميّة»، فأوفدت مبعوثاً إلى استانبول للحصول على دعم السلطان[24].

عشيّة الحرب مع روسيا عام 1904، نشّطت اليابان اتصالاتها بالدولة العثمانيّة بهدف لفت انتباه الروس عن الجبهة في شرق آسيا إلى حدودهم مع الدولة العثمانيّة، أو دفع الباب العالي لإقفال الممرات العثمانيّة أمام السفن الحربيّة الروسيّة[25]. كما حافظت اليابان على سياسة التقارب مع الدولة العثمانيّة في أعقاب انتصارها على روسيا، إذ ذكرت الصحف بأنّ اليابان كانت تعتزم، بموجب تحالفها مع بريطانيا لعام 1902، ضمان ممتلكات الدولة

LAU - Riyad Nassar Library

العثمانيّة الآسيويّة. كما استطلع ضباط يابانيّون عام 1906 المواقع العثمانيّة في تركيا الأوروبيّة، وتحرّكوا في العام التالي في مناطق شمال العراق وسط قلق روسيّ[26].

سبب انتصار اليابان عام 1904/ 1905، كدولة آسيويّة وبوذيّة، على روسيا الأوروبيّة المسيحيّة وكأكبر عدو للإسلام آنذاك، «**قشعريرة صحوة**» في العالم الإسلاميّ[27]، وأدّى إلى ناقشات شعبيّة وفكريّة حول التقدّم والتخلّف، وحول الغرب والشرق، وحول أوروبا وآسيا، والمسيحيّة والإسلام. فاعتبر المسلمون أنّ من يقف خلف هذا الانتصار إنما هو مجتمع استطاع أن يتحوّل إلى دولة صناعيّة في خلال عقود قليلة، من دون أن يتخلّى مع ذلك عن تقاليده الشرقيّة وعقيدته.

وبعدما سبّب انتصار اليابان على روسيا ردود فعل واسعة في العالم الإسلاميّ بعامّة والمشرق العثمانيّ بخاصّة، أصبحت أسلمة هؤلاء اليابانيّين البوذيّين واعتناقهم «الدّين الصحيح» حديث الساعة لدى الكثيرين من المسلمين والمفكّرين. ففي عام 1905، أجرت لجنة الأديان اليابانيّة اتصالات مع أحد الدعاة المسلمين في الصين، سرعان ما تناقلت النبأ الصحافة الإسلاميّة. فقام بعض العلماء المسلمين بزيارة اليابان ودعوة شعبها إلى الإسلام[28]. وبمناسبة عقد مؤتمر للأديان في طوكيو عام 1906، سرت شائعات بأنّ اليابان تسعى إلى اعتناق الدّين الحنيف، أي الإسلام. وحتى الحرب العالميّة الأولى، عكف عدد لا بأس به من رجال الدّين المسلمين على زيارة اليابان بهدف أسلمة هؤلاء المتفوقين في النواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة - كل هذا من أجل استقواء الإسلام بالأمّة الجديدة وجعله أكثر فعاليّة في التصدي للغرب المسيحيّ المتفوق.

3) فحوى رسالة الشمّاخي وابن إسماعيل إلى إمبراطور ألمانيا وليم الثاني (أنظر ملحق رقم 5)

في إطار الأحداث التي أتينا على ذكرها: سياسة ألمانيا الإسلاميّة، وخطابا وليم الثاني في دمشق وطنجة، وانتصار اليابان على روسيا، تلقى

عاهل ألمانيا رسالة تدعوه إلى الإسلام، صاغها كل من السيد محمد قاسم بن سعيد الشمّاخي العامريّ وسيد بن مصطفى بن إسماعيل العمري الفارضيّ. وتاريخ هذه المراسلة هو 18 كانون الأول 1905.

في الواقع، نحن لا نملك معلومات وافية عن شخصيّة الداعيتين. فكتب الأعلام ككحّالة والزركلي، لا تقدم أيّة معلومات عن أيّ منهما، باستثناء ما ذكره الزركلي حول الأصل العُمانيّ لعائلة الشمّاخي. وبعد الاستقصاء عن الشخصين، تبيّن أنّ قاسم الشمّاخي كان رجل دين أباضيّ من عُمان، استقر في القاهرة، ومنها زار أقطاراً عربيّة وإسلاميّة داعياً للجامعة الإسلاميّة وللسلطان عبد الحميد كخليفة. وبعد إرسال الخطاب المذكور إلى إمبراطور ألمانيا، استدعاه السلطان العثمانيّ إلى استانبول وأكرمه[29]. أما مصطفى بن إسماعيل، فكان على المذهب السنّي من قبيلة سادات المتفرّعة من قريش. عاش في القاهرة وتقرّب من الشمّاخي وتحوّل إلى المذهب الأباضي متأثراً بزميله الشمّاخي[30]. وفي عام 1904، أسس الاثنان في القاهرة جريدة «نبراس المشارقة والمغاربة»[31] التي كانت تصدر ثلاث مرّات في الشهر وغايتها نشر الدعوة للجامعة الإسلاميّة، وبخاصّة في عُمان وباقي الجزيرة العربيّة.

منذ عام 1900، كان صاحبا «النبراس» يكاتبان السلطان عبد الحميد ويذكّرانه بمسؤوليّاته كخليفة وسلطان، وضرورة عدم ترك البلدان الإسلاميّة فريسة للأطماع الأجنبيّة. كما كانا يحذرانه من حاشيته والمنافقين حوله[32]، ويحثّانه على إنشاء مجلس شورى إسلاميّ (مجلس الشورى الإسلاميّ العامّ) مقرّه الآستانة يضمّ الحكّام والسلاطين المسلمين لإدارة أحوال المسلمين كخطوة أولى نحو إصلاح المجتمعات الإسلاميّة[33]. كما طالبا السلطان عبد الحميد بتقوية علاقات بلاده مع البلدان الإسلاميّة[34]، وحذراه من أطماع ألمانيا في فلسطين، ومن صهينة هذا البلد العربيّ بدعم بريطانيّ[35].

بالإضافة إلى ذلك، دعت الجريدة المسلمين وسلاطينهم وحكّامهم إلى العودة إلى الإسلام الصحيح والتكاتف والتضامن حول سدّة الخلافة للسلطان عبد الحميد الثاني والعمل على حمايتها وصونها والغيرة عليها، إذا ما أرادوا مضارعة أعداء الإسلام ووقف اختراق المجتمع الإسلاميّ وتغريبه والحدّ من

L A U - Riyad Nassar Library

فساد رؤساء الأمّة الإسلاميّة ووجهائها[36]. واعتبرت «النبراس» أنّ المسلمين كانوا في خمول وعجز تجاه مصيرهم بعد هجوم الاستعمار عليهم إلى أن انتصرت اليابان على روسيا. ويظهر تأثير هذا الانتصار في «النبراس» حين تقول: «...**فسلّط الله بعدله اليابان على عدوهم المعتدي** (روسيا) **ينفقون عليه من موارد العذاب المرّ ما قد أذاقه للمسلمين ويكيلون له بالكيل الوافي الذي كاله لهم حتى خفّت موازين هذا العدو وثقُلت موازين اليابان وهكذا قد نطق لسان العدل بأنّ المظلوم منصور ولو كان مشركاً والمعتدي مخذول مقهور ولو كان مسلماً**»[37].

لقد اعتبرت صحيفة «نبراس المشارقة والمغاربة» أنّ انتصار اليابان على روسيا سبّب «**يقظة**» إسلاميّة أعادت المسلمين عن طريق الغفلة، وشكّل حماية لبقية الشرق الأقصى من الاستعمار[38]. وفنّدت «النبراس» رأي المعترضين على فرحة المسلمين بانتصار اليابان الوثنيّة. فرأت أنّ وثنيّة اليابان غير الوثنيّات الأخرى، وأنّ الوثنيّات تختلف من عصر إلى آخر، حيث ليس هناك ما يدلّ على إساءة اليابان إلى للإسلام والكيد له كما فعل المسيحيّون أهل الكتاب، الذين طالما غدروا بالإسلام واضطهدوا المسلمين في مستعمراتهم. إضافة إلى ذلك، رأت الصحيفة أنّ اليابانيّين أقرب ميلاً إلى الإسلام من أهل الكتاب. فبرّرت ذلك بإسراعهم إلى إنقاذ البحارة الذين سلموا من حادثة غرق الباخرة العثمانيّة «أرطغرل» وإعادتهم إلى الآستانة مكرمين[39].

كانت أعداد من «النبراس» تصل إلى سلطان مسقط وحكّام الجزيرة العربيّة وسلطان زنجبار وشاه فارس وأمير الأفغان وأمير حيدر آباد وسلطان المغرب، حيث يجري حثّهم على التضامن ومبايعة عبد الحميد بالخلافة لمناهضة تدخّل المسيحيّين في شؤون الإسلام[40]. وفي عام 1906، توقّفت الصحيفة عن الصدور، بعدما فشلت في الحصول على دعم ماليّ من أمراء في الشارقة وأبو ظبي[41]. لكنها، تسبّبت من ناحية أخرى بقلق السلطات البريطانيّة، حيث كانت «النبراس» تحثّ فيصلاً، سلطان مسقط، على نشر أفكار «الجامعة الإسلاميّة» بين أمراء نجد والمحميّات والتضافر خلف الدولة العثمانيّة، من دون أن يمسّ ذلك استقلالهم الذاتيّ[42].

LAU - Riyad Nassar Library

نعود إلى الرسالة، حيث يتبين لنا بعد ديباجتها أنّ الشمّاخي وابن إسماعيل سبق وأرسلا إلى وليم الثاني خطاباً في المعنى نفسه لم يتلقيا ردّاً عليه. بعد ذلك، نقرأ عن علاقة ولاء بين ألمانيا والسلطان العثمانيّ لقيت ترحيباً من جانب المسلمين المنتشرين في العالم، وأنّ التاريخ سوف يخلّد ذكرى هذه العلاقة التي تربط بين الإمبراطور والسلطان. فيقول الداعيتان:

«... على أنّنا مع ذلك يا جناب الإمبراطور الفخيم قد آنسنا من أنفسنا اليوم اندفاعاً إلى مخاطبتكم استئنافاً لتعريفكم بأنّ خطّة ولائكم مع السيد المطاع «عبد الحميد بن عبد المجيد» قد أدخلت على المسلمين كافة سروراً وحبوراً لا مزيد عليهما، وبذلك علمنا وعلم المسلمون في المشارق والمغارب أنّكم قد وفيتم بحقّ العهد الذي يستحق أجزل الشكر وأعظم الثناء الذي يخلّد ذكره في صفحات الدهر ومحفوظات الأيام».

ثم يطلب الشمّاخي وابن إسماعيل من الإمبراطور الاستمرار على نهج الولاء لخليفة المسلمين لما سيؤدّي إليه موقفه هذا من فوائد عليه وعلى شعبه من دون بقيّة الدول الغربيّة:

«فالله يا جناب الإمبراطور في المثابرة والاستمرار والثبات على هذا المنهج الولائي وهذاالإخلاص لمركز الخلافة ومصلحة المسلمين لما في ذلك لكم ولشعبكم من وافر الفوائد الماديّة والمعنوية والفخار الدائم دون أمم الغرب وسلاطينه أجمع».

بعد ذلك، يبلغ الداعيتان الإمبراطور الألمانيّ أنّ المسلمين قد تأكّدوا من صداقته وولائه للخليفة العثمانيّ، وذلك من خلال عدم مشاركة بلاده في تظاهرة الأساطيل الغربيّة أمام الممرّات العثمانيّة عام 1905. ثم يحثّانه على استمالة ميكادو اليابان للتحالف مع ألمانيا والدولة العثمانيّة، وذلك بعدما ثبت ميل اليابانيّين إلى اعتناق الإسلام. ورأى الداعيتان أخيراً أن تتحوّل ألمانيا إلى الإسلام، بحيث يتكون منها ومن اليابان والدولة العثمانيّة أمّة إسلاميّة واحدة تعتنق الدّين الإسلاميّ ويكون النصر حليفها:

«أما وقد تأكدت روابط هذا العهد بينكم وبين المسلمين وخليفتهم فمن

أجمع وسائل الوفاء بشرائط هذا العهد تلك الآثار الجميلة التي ظهرت منكم في حق الخلافة وصالح المسلمين خصوصاً في هذه الأيام التي علت فيها بصائر ملوك الغرب بمظاهرة العداء أمام الدردنيل أن تقوموا جنابكم بما لكم من مزايا الاقتدار والحذق الباهر في ضروب السياسة استمالة أمّة «اليابان» إلى التحالف معكم ومع السيد المطاع «عبد الحميد بن عبد المجيد» ومن حيث أنه قد ثبت ميلهم إلى اعتناق الدين الإسلاميّ الحنيف. فهذه هي الحركة التي تمكنكم من التمازج معهم وجذبهم إلى تحقيق ما صبوا إليه. خصوصاً وقد فشى عن جنابكم صدق العهد وسلامة القصد لدى أمم المسلمين في الشرق والغرب. ثم على جناب الإمبراطور بعد ذلك أن يراجع ما كتبناه إلى جنابه في معروضاتنا السالفة عن وجوب استعمال النظر وتحكيم العقل في مراشد الدين الإسلاميّ ومكارم تنبيهاته فيتكون من جناب الإمبراطور وأمته وميكادو اليابان وأمته والخليفة «عبد الحميد وأممه أمّة واحدة يوحدون الله ولا يشركون به شيئاً يأخذون الدين النقي والعلم الصحيح الذي تتصحح به قضايا العقول وتظهرون به سادة أهل الأرض أجمع فينحاز لكم النصر والظفر والعز والفخر في هذه العاجلة والراحة والنعيم الدائم في تلك الآجلة. وهذا ما علينا من حق جناب الإمبراطور قد بلغناه إليه قياماً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي مدح الله تعالى أمّة أحمد ...»

وختم الداعيتان الرسالة بالتشديد على ضرورة إجابة الإمبراطور على خطابهما كي تزول الشكوك التي ساورتهما بشأن عدم ردّه على رسالتهما الأولى إليه. وفي حاشية الرسالة، يخبر الداعيتان الإمبراطور بأنهما مستمران في دعوة ميكادو اليابان إلى الإسلام.

4) رسالة الشمّاخي وابن إسماعيل في إطار الفكر الإسلاميّ المعاصر

يُظهر فحوى الرسالة درجة عالية من السذاجة والافتقار إلى الواقعيّة السياسيّة. فمن دون أي إدراك ووعي، يخلط الداعيتان بين السياسة الواقعيّة واللغة الدبلوماسيّة، معتبرين أنّ التقارب السياسيّ بين كلّ من ألمانيا والدولة

LAU - Riyad Nassar Library

العثمانيّة من جهّة، واليابان والدولة العثمانيّة من جهّة أخرى، ومصالحهما المشتركة، كل على انفراد في السلطنة، هي دليل على ميلهما نحو الإسلام. وبدلاً من أن يدعوا المسلمين إلى تعلم أسرار التقدّم من الأمتين الألمانيّة واليابانيّة، أرادا اختصار الطريق وأسلمتهما بهدف تقوية الإسلام السياسيّ تجاه الغرب المسيحيّ.

من المؤكّد أنّ الشمّاخي وابن إسماعيل كانا تحت تأثير ما أصاب الإسلام من انهيار داخليّ خلال القرن التاسع عشر وما تعرّضت له البلدان الإسلاميّة قاطبة من هجوم الاستعمار عبر الاحتلال المباشر أو التغلغل الإقتصاديّ والماليّ وخلخلة البنى الثقافيّة والاجتماعيّة. وبصفتهما داعيتان إسلاميان، تأثرا بدعوتي التضامن الإسلاميّ العامّ وتقوية الإسلام السياسيّ اللتين أشاعتهما إيديولوجيا «الجامعة الإسلاميّة» التي وقف خلفها السلطان عبد الحميد الثاني لتقوية سلطته على «القوميّات الإسلاميّة» في الدولة العثمانيّة واستخدامها كسلاح لتهديد الاستعمار الأوروبيّ في مناطق استعماره على الشعوب الإسلاميّة. ومن هنا، فإنّ اللغة التي خاطب بها عاهل ألمانيا المسلمين في العالم بأنه صديقهم وحليف خليفتهم السلطان العثمانيّ، وهزيمة روسيا كألد عدو للإسلام على يد اليابان، كانتا ما أراد الشمّاخي وابن إسماعيل أن يسمعاه، وهي العثور على الوسائل التي تكبح خطر الاستعمار عن البلدان الإسلاميّة وتكفل في الوقت نفسه عودة الإسلام قويّاً منيعاً.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شعر المسلمون بضعفهم وبالمخاطر المحدقة بهم. فجاء إمبراطور ألمانيا يدقّ على هذا الوتر الحسّاس، وعلى مسألة نقل الإسلام من حالة الضعف إلى حالة القوّة، وطرح نفسه المدافع عنه، إلى درجة التظاهر بإرادة اعتناقه. وفي المقابل، اعتبر عاهل ألمانيا كلاً من بريطانيا وفرنسا عدوين للمسلمين. لقد كره المسلمون بالفعل بريطانيا وفرنسا بسبب سياستهما الاستعماريّة تجاه العالم الإسلاميّ، فجاء الإمبراطور ليعلن عن تحالفه مع الإسلام ومع السلطان عبد الحميد كخليفة على المسلمين ضدّ هاتين الدولتين. كما مقت المسلمون روسيا بسبب سياستها في قضم الممتلكات العثمانيّة وإذلالها الشعوب الإسلاميّة في مناطق احتلالها وسياستها التقليديّة المعادية للسلطنة العثمانيّة. فجاءت اليابان، ولم

تلحق الهزيمة بروسيا كألد عدو للإسلام فحسب[43]، وإنما لتعلن عن استعدادها لضمان ممتلكات الدولة العثمانيّة الآسيويّة، أي المناطق العثمانيّة التي أخضعتها روسيا منذ الحرب الروسيّة ـ العثمانيّة عام 1877 ـ 1878[44].

انطلاقاً من تلك الأحداث، عقد الشمّاخي وابن إسماعيل الأمل على أسلمة الألمان واليابانيين لأجل تقوية الإسلام السياسيّ تجاه المسيحيّة المتمثّلة بالغرب. وفي هذا السياق، استبعدا الأسلمة عبر الدعاة، وأرادا اختصار الطريق بدعوة الإمبراطورين في كلا الدولتين إلى الإسلام للوصول إلى أسلمة أمّيتيهما، استناداً إلى المثل القائل «الناس على دين ملوكهم». بمعنى أخر، أرادا تقوية الإسلام من خلال الحصول على مساعدة شركاء ليسوا بمسلمين.

هل يمكن اعتبار هذه الأفكار التي ساورت الداعيتان نموذجاً للفكر الإسلاميّ المعاصر في تلك المرحلة، في وقت كان المفكّرون المصلحون المسلمون يطرحون التساؤلات حول تقدّم الغرب وتفوّقه وأسبابه وتخلّف عالم الإسلام، ويدعون إلى التعلّم من الغرب والنهوض بالمجتمعات الإسلاميّة بروح إسلاميّة؟

تدلّ الأدبيات المعاصرة على أنّ مثقفين مسلمين من كلّ الاتّجاهات تأثّروا بالشعار الذي طرحته اليابان: «التكنولوجيا الغربيّة والروح اليابانيّة»[45]، ومن تحقيق تلك الدولة نهضتها السريعة في المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتصفيتها للإقطاع وإقامة الدولة القوميّة المركزيّة وإصدار الدستور واعتماد التعدّديّة الحزبيّة والخروج من عزلتها والحفاظ في الوقت نفسه على استقلالها[46]. جاء التعبير عن هذه المتغيرات الداخليّة بانتصار اليابان على الصين عام 1895 وعلى روسيا في عام 1904/ 1905 وتحوّلها إلى إحدى الإمبرياليّات العالميّة.

منذ ذلك الحين، تحوّلت نهضة الشرق عبر اليابان إلى مادة للنقاش اليوميّ في الصحافة العربيّة والإسلاميّة ولدى الرأي العامّ. أدرك المسلمون أنّ الغرب المسيحيّ لا يستهدف الإسلام في الشرق وحده، وإنما الشرق كله بشعوبه غير الإسلاميّة في الهند والصين واليابان. ومن هنا، انبرى بعض المفكّرين المسلمين للتأكيد على الثقافة الشرقيّة لجميع شعوب الشرق وعلى

LAU - Riyad Nassar Library

المصير المشترك والتهديد المشترك من قبل الغرب[47].

بعدما سقطت معظم البلدان الإسلاميّة تحت نير الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع وفشلت ثوراتها الوطنيّة[48]، أعطى انتصار اليابان على روسيا دفعة مزدوجة من الأمل والإلهام. فاستلهمت منه الحركات الوطنيّة نهجاً جديداً للنضال، مفاده أنّ الشرق لا يزال ينبض بالحياة والفاعليّة وإنّه بمقدور دولة آسيويّة شرقيّة أن تنهض من كبوتها وتلحق الهزيمة بدولة أوروبيّة كبيرة. كما شكّل هذا الانتصار حافزاً للفكر الإسلاميّ وصحوة إسلاميّة ومنطلقاً لدعوة هؤلاء البوذيّين المتفوّقين إلى الإسلام. فأصبحت أسلمة اليابان «حلم يقظة» للمسلمين في بلاد الشام ومصر وشمال إفريقيا إلى فارس والهند والصين[49]. طرح بعضهم إمكان أسلمة ميكادو اليابان ثم مبايعته بالخلافة، وما يستتبع ذلك من تحوّل شعبه إلى الإسلام. واعتقد بعضهم الآخر بإمكان تجهيز الدعوات «ليأتوا البيوت من أبوابها»، كما فعل الدعاة المسلمون الذين هبطوا في اليابان. وفي كلّ هذه الحالات، كان الباعث الرئيسيّ لهذه الدعوة هو «**الاعتزاز السياسيّ بهم** (اليابانيّين) **والتمتع العاجل بحمايتهم**»، كما جاء في بريد مجلّة «المنار»[50].

تركت أحداث مطلع العقد الأول من القرن العشرين آثاراً واضحة على المفكّرين المسلمين. ففي مقدّمة كتاب له عن اليابان، قال محمد زكي، وهو أستاذ لغة وكاتب لدى الباب العالي «لو أنّ **العثمانيين قاموا بجهد كالجهد غير المثمر الذي قامت به الإرساليات المسيحيّة مؤخراً لتنصير اليابانيين، لكان بإمكاننا اليوم ألا نرى 40 مليوناً من [خدام الحضارة] فحسب، بلّ أيضاً الكثير من الإخوة المؤمنين النشطين والأذكياء الراقين**». وفي ختام شعر له، مدح الشاعر العثمانيّ محمد عاكف (1873 ـ 1936) اليابانيّين، ودعا المسلمين إلى الإقتداء بهم في مجالات الأخلاق والمعاملة والفضيلة والأمانة والإقتصاد وعدم التهافت على كماليّات الغرب. وبدلاً من أن يبقى الشاعر في نطاق التعلم من اليابانيّين والإقتداء بهم، ينزلق فجأة وراء دعوتهم إلى الإسلام. فيعتبر أنهم يمارسون أركان الإسلام ولا ينقصهم سوى التوحيد. وينتقد العثمانيّين على تفويتهم فرصة دعوة هؤلاء إلى الإسلام وتركهم فريسة للإرساليّات التبشيريّة المسيحيّة[51]. ومن هنا، حثّ عاكف على نشر الدعوة

الإسلاميّة بين اليابانيّين، مشيراً إلى إمكان الاستفادة منهم ماديّاً ومعنويّاً. وأضاف قائلاً، إن المرء يستطيع أن يجد في اليابان «**آثار الترقي**» كتلك في فرنسا وبريطانيا[52].

إضافة إلى الدولة العثمانيّة، شكّل انتصار اليابان على روسيا حافزاً للمسلمين في الهند والصين وروسيا للتطلّع إلى تلك الدولة الشرقيّة وأسلمتها كخشبة خلاص من حكم الاستعمار. ففي كالكوتا بالهند، دعت صحيفة «الحبل المتين» إلى قيام تحالف عسكريّ يابانيّ ـ فارسيّ موجّه ضدّ الأطماع الروسيّة في شمال فارس. وصدر في دلهي عن الشيخ رحيم الدّين كرّاس بالإنكليزيّة جرى توزيعه في اليابان يدعو أمّتها إلى الإسلام. وفي أعقاب ذلك، أرسل فريق من العلماء الهنود المسلمين إلى اليابان للدعوة إلى الإسلام[53]. وفي الصين، كتب أحد العلماء المسلمين يقول، إنّ على اليابان أن تتحوّل إلى الإسلام إذا ما أرادت أن تصبح دولة كبيرة تتمتّع بنفوذ في آسيا[54]. وفي الأول من نيسان من عام 1905، كتب أحد الدعاة المسلمين في اليابان في جريدة «شوكيما» الصادرة في نيكازاكي يقول: إنّه «**ما رأى قوماً في العالم يدينون بغير الإسلام وعندهم مبادئ الفضيلة غير اليابانيّين** (الذين) **تنقصهم كلمة التوحيد ... ليكونوا مسلمين عاملين**»[55].

وفي القرم، الخاضعة لروسيا، نشر الشاعر الوطني عبد الله توكاي (1896 ـ 1913) عام 1906 شعراً في صحيفة قازانيّة بعنوان: «أين العلماء الذين يدعون اليابانيّين إلى الإسلام». وفي السنة التالية، قام الداعية الشيخ عبد الرشيد إبراهيم برحلة إلى اليابان، وقدّم وصفاً عنها في كتابه الذي صدر في جزأين قبيل الحرب العالميّة الأولى وعنوانه: «عالم الإسلام ونشر الدين الإسلاميّ في اليابان». وفي الكتاب، لم يركّز عبد الرشيد إبراهيم اهتمامه على دراسة أسباب تقدّم اليابان، وإنما أسلمة عدة ملايين من شعبها. كما أصدر الرشيد مؤلفاً مشتركاً مع أحد اليابانيّين المسلمين بعنوان «آسيا في خطر»، أكّدا فيه على اقتناعهما حول «**اجتماع الشرقيّين من دون تردّد تحت راية اليابان**»، وأنّ آسيا هي مهد الحضارات. واتهم المؤلفان الدول الأوروبيّة المسيحيّة بالوقوف في وجه التقارب العثمانيّ ـ اليابانيّ من أجل إعاقة التقدّم الإسلاميّ[56].

L A U - Riyad Nassar Library

على عكس توكاي والرشيد ورجال الدين في الهند، الذين اعتبروا أنّ إعادة القوّة والفعاليّة إلى «البنيان» الإسلاميّ لا تكون إلا بأسلمة اليابانيّين من خلال رجال الدعوة، أي العلماء أساساً، سخر التتاري محمد فاتح عام 1904 من هذه الأقوال، معتبراً أنّ مصيبة العالم الإسلاميّ هي في جهل علمائه المسلمين وتفسيراتهم غير العصريّة[57]. أما الصحافي والسياسي إسماعيل غاسبرنسكي (1851 ـ 1914)، صاحب جريدة «ترجمان»، فدعا إلى «الجامعة الإسلاميّة»، جامعاً بينها وبين اللغة والعرق للتُرك والروس، وتعاطف مع الدولة العثمانيّة وفارس[58]. ولم يرفض غاسبرنسكي في عام 1908 أسلمة اليابان فحسب، بل حتى اعتبار اليابان إنموذجاً لتحديث البلدان الإسلاميّة. ومما قاله في هذا الصدد[59]:

> «**يُضرب التقدّم الصناعيّ اليابانيّ كمثال، ويقال لنا إنّه يمكن أن يكون نموذجاً لنا. نحن لا نعتقد ذلك. إنّ الظروف الاجتماعيّة لليابان تختلف كليّاً عنها في البلدان الإسلاميّة. اليابانيّون ...هم عمال حرفيّون منذ القدم ولا يمكن أن يُقارن بهم لا التتار ولا الأتراك ولا الفرس. كما لا يمكن لليابانيّين أن ينافسوا الإيطاليّين والروس أو الأسبان. ولا يمكن القول إنّ اليابانيّين فعلوا ذلك، وأنّ علينا أن نقلّدهم. يجب الانتباه إلى أنّ الاختلاف بين تركيّ متمدّن وبدويّ من الجزيرة العربيّة هو كبير ومثله كمثل الاختلاف بين الفلاح التركيّ والفلاح اليابانيّ. ولكي نحقق التقدّم ونقوّي البلدان الإسلامية بأسرع ما يمكن، نحتاج أولاً إلى الازدهار الزراعيّ**».

وبدوره، رفض الأمير صباح الدين (1877 ـ 1948)، ابن شقيقة السلطان عبد الحميد الثاني، مشروع أسلمة ألمانيا واليابان. واعتبر النموذج اليابانيّ للإصلاح صعب التطبيق في بلاده، نظراً إلى الاختلافات في الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين اليابان والدولة العثمانيّة[60].

وفي البلاد العربيّة، لفتت نهضة اليابان الصحافة المحلية باكراً[61]. وعندما حقّقت اليابان انتصارها العسكريّ على روسيا، انعكس ذلك في سيل من المؤلفات والكتابات راوحت ما بين الاستفادة من تجربة اليابان في التحديث،

وبين اختصار الطريق إلى التقدّم عبر نشر الدعوة الإسلاميّة بين شعوبها. فأفرزت مجلّة «المنار» صفحات عديدة في زاوية «خواطر وآراء» لمناقشات مفتوحة لمسألة دعوة اليابان إلى الإسلام. وجاء في إحدى هذه المقالات ما يلي: «**المعروف عن الأمّة اليابانية أنّ العِلم قد هدى فضلاءها وزعماءها إلى بطلان الوثنيّة التي درجوا عليها، وأنّهم يطلبون باستعدادهم الجديد ديناً معقولاً يتّفق مع المدنية والعِلم والعمران، فهم يطلبون الإسلام**»[62]. وعندما تقدّم عدد من اليابانيّين لدراسة الإسلام في جامعة الأزهر بمصر، سُجّلت حركة غير عاديّة في تلك المؤسسة. كان هناك أمل بأن تفتح هذه الخطوة الطريق نحو أسلمة الأمّة اليابانيّة. وفي السنة نفسها، كتب الشيخ علي يوسف في جريدة «المؤيد» المصريّة يقول: «**إنّ يابان مسلمة سوف تغير السياسة الإسلاميّة كلّياً**»[63]. وعندما وصل أول حاجّ يابانيّ إلى الحجاز عام 1909، حدثت تظاهرة في مكّة، وقام الشريف حسين باستقباله وتوديعه شخصيّاً[64].

يبقى الأبرز في مجال أسلمة اليابان، تلك الرحلة التي قام بها علي أحمد الجرجاويّ، صاحب جريدة «الإرشاد» القاهريّة إلى تلك البلاد عام 1907 من أجل نشر الدعوة الإسلاميّة. وتبعاً لكتاب «الرحلة اليابانيّة» الذي ألّفه، تمكّن رجال الدعوة المسلمين خلال بضعة شهور من أسلمة نحو 12 ألف يابانيّ. ورأى الجرجاويّ أنّ أسلمة اليابان «**...تُحدث انقلاباً هائلاً في كيان العالم الإسلاميّ بأجمعه ... وتعيد ماضي مجد هذا الدّين**» (الإسلاميّ). وأضاف يقول: «**فإذا كانت أوروبا تتخوّف من إسلام الأمّة اليابانية، فما بالك إذا انضمّت إليها الصين والهند وتصبح قوّة عظمى في الشرق الأقصى تقف أمام الغرب. لا شكّ أنّ أوروبا تكون في هذه الحالة كالرّيشة المعلّقة في الفضاء من هذا الخطر الأصفر ...خصوصاً وإنّه في هذا العهد الأخير ظهر في عالم الوجود شيء يقال له الجامعة الإسلاميّة التي لا تخلو أفكار الساسة من الجولان في أمرها**». ورأى الجرجاويّ أنّ المسلم الغيور على دينه يودّ، «**من أجل إعزاز الجامعة الإسلامية**»، أن تعتنق اليابان الإسلام ويصبح الإسلام دينها الرسميّ «**ليعتز بها جانب الدّين ويقوي بها شوكة المسلمين...**». كما أكّد أنّ أسلمة اليابان سوف تجعل منها ومن الدولة العثمانيّة الدولتين القابضتين على الشرق، الأولى على الشرق الأقصى والثانية على الشرق

L A U - Riyad Nassar Library

الأدنى. وشبّه المؤلف الاستنهاض الذي سيحصل في عالم الإسلام في ما لو اعتنق ميكادو اليابان الإسلام، بما حصل في عصر السلطان صلاح الدّين الأيوبيّ[65].

على عكس هذه المواقف الإسلاميّة، التي كانت تجهل الجانبين السياسيّ والدبلوماسيّ في العلاقات الدوليّة، فلا نجد في أعمال كبار المفكّرين المسلمين إشارات إلى مشروع أسلمة اليابان. فجمال الدّين الأفغانيّ الذي عاصر النهضة اليابانيّة، ومحمد عبده الذي شهد انتصار اليابان على روسيا، لم يشر كلاهما، لا من قريب ولا من بعيد، إلى مشروع لدعوة اليابان أو ألمانيا إلى الإسلام. بدلاً من ذلك، اعترفا بتقدّم الغرب وتفوّقه على عالم الإسلام، ودعيا إلى الانفتاح على الحضارة الأوروبيّة والاستفادة من عطائها الملائم والضروري. لقد انصب همّهما على يقظة الشرق كلّه على أساس وحدة العقيدة الإسلاميّة وتجديد الفكر الدينيّ وتطويره بالعقل والعقلانيّة والتربية والتعليم[66]. وبدوره، انتقد الشيخ محمد رشيد رضا دعوة اليابانيّين إلى الإسلام، وارتكاز هذه الدعوة على الجانب السياسيّ من دون الدينيّ. فاعتبر أنّ ذلك يعود إلى «**الاعتزاز السياسيّ بهم والتمتّع العاجل بحمايتهم**». وختم رضا بالقول إنّ اليابانيّين لن يقبلوا الإسلام طالما أنّ المسلمين محرومون «**من العِلم والمدنية والقوّة ما اعتز به غيرهم**»[67].

وعلى الرغم من إعجابه بانتصار اليابان على روسيا وبانبعاثها تحت حكم الميكادو، مترحّماً على ما كانت عليه مصر وما آلت إليه، فلا يأتي الشاعر حافظ إبراهيم أبداً على مشروع أسلمة اليابان، بلّ يكتفي بسرد الوقائع الحربيّة مشيداً بشجاعة اليابانيّين، محاولاً أن يلفت انتباه المصريين إلى حبّ الوطن لدى اليابانيّين والتربية الوطنيّة والقيادة السياسيّة (الميكادو)، والى الدور الاجتماعي للمرأة اليابانيّة[68]. إنّ الإعجاب بالنهضة اليابانيّة هو ما جعل الشاعر فارس الخوري يتغنى أيضاً بنهضة اليابان[69].

فيما كان انتصار اليابان على روسيا حافزاً لرحلة الجرجاويّ إلى اليابان ودعوة أهلها إلى الإسلام من أجل الاستقواء بهذه الأمّة المتفوّقة، بدلاً من التعلّم منها والإقتداء بها، كان الانتصار نفسه هو وراء استلهام مصطفى كامل

العبر الوطنيّة التي تنير طريق مصر للانتفاض على الاستعمار البريطانيّ. فأصدر في عام 1904 كتاباً بعنوان «**الشمس المشرقة**» تيمناً باليابان، حدّد فيه سببين وراء ميل المصريين إلى اليابان: **أولهما**، انتصارها على روسيا التي طالما اعتدت على البلدان الإسلاميّة وعملت على تجزئة الدولة العثمانيّة، **وثانيهما**، أنّها دولة شرقيّة نالت من القوّة والارتقاء ما لم تنله دولة أخرى وتصدّت للغرب بنجاح. وبعدما تطرّق إلى الدستوريّة والبرلمانيّة والتعدّديّة الحزبيّة في اليابان، رأى كامل أنّ السلطة المطلقة والاستبداد هما وراء تخلّف الشرق الإسلاميّ. ومن دون الدعوة إلى أسلمة اليابان، حثّ كامل المسلمين على الاقتداء بها كمثال وأنموذج في مضمار الرقيّ والحضارة والوطنيّة وعدم الاستسلام لمقولة العجز عن مقاومة الاستعمار الغربيّ. قال كامل: «**ولقد كان البعض منّا معاشر الشرقيّين يقول ويلقّن هذا القول للصغار والكبار أنّنا أمّة انقضى دورها ودالت الأيام على مدنيتها ومحا الزمان وجودها السياسيّ وليس في وسعها التسلّح بمدنية أوروبا ومقاومتها لها، وأنّ لا بد لا لها من الاستسلام للغرب وقبول حكمه وسلطانه بلا عمل للحاضر وبغير جهاد في سبيل المستقبل. فقامت أمّة اليابان مكذبة لهذه الدعوى نيابة عن الشرقيّين أجمعين بأنّ طريق الارتقاء ميسّر لقصّاده وإنّ من جدّ وجد وكلّ من سار على الدرب وصل**»[70].

وبالانتقال إلى سياسة ألمانيا الإسلاميّة مطلع القرن العشرين، فإننا نرى أنّها وجدت بدورها صدى إيجابياً واسعاً في العالم الإسلاميّ. تحدثت جريدة «المؤيد» عن تحالف بين وليم الثاني بصفته «**عظيم الغرب وعميد أوروبا**» وبين عبد الحميد بوصفه «**أمير المؤمنين كافة وعميد الإسلام كلّه**»[71]. ووصفت مجلّة «الجامعة الإسلاميّة» وقوف ألمانيا في وجه مخطّطات الدول الكبرى لتقسيم الدولة العثمانيّة بأنّ التاريخ سيقول كلمته بأنّ إمبراطور ألمانيا «...**كرهت نفسه الكبيرة العادلة أن تكون في جملة النسور الطامعة التي كانت تحوم بشراهة وجشع على بلاد الدولة العثمانيّة**»[72].

وفي بيروت ومدن عربيّة أخرى، وزعت دوائر فرنسيّة رسماً لإمبراطور ألمانيا وهو يتوسط الهلال الإسلاميّ، كإشارة إلى المركز الذي تسعى ألمانيا لاحتلاله في العالم الإسلاميّ وفرض الوصاية عليه. وكُتب على خلف الرسم

بالفرنسية: "Rêve d'Empereur: Future occupation de la Turquie par l'Allemagne".[73] (أنظر الرسم في ملحق رقم 6). كما صرّح عبد القادر الدنا، أحد أعيان بيروت وصاحب جريدة «بيروت» وعضو المجلس الإستشاريّ للمدينة «**بأنّ المسلمين يرون في الإمبراطور الألمانيّ صديقاً وحليفاً للأتراك والمسلمين عموماً**»[74]، حتى أنّ واعظ السفارة الألمانيّة في استانبول وصف العلاقات بين الألمان والمسلمين بأنها علاقة «**أخوّة**»، مذكّراً أنّ «**المسلمين والألمان هم أخوة وأنّه لا يوجد أي شك حول حقيقة هذا الاقتناع**»[75].

لقد ساد بالفعل اعتقاد شعبيّ ورسميّ حول إمكان تحرير العالم الإسلاميّ من نفوذ الاستعمار بواسطة دعم ألمانيا. ففي مصر، أبلغ المندوب السامي العثمانيّ مختار باشا المقيم الفرنسيّ في القاهرة أنّه «**بواسطة اثنتي عشر فيلقاً متأهبين في سورية يساندهم الجيش الألمانيّ، لن يكون صعباً علينا** (أي العثمانيّين) **إخراجهم** (البريطانيّين) **من هذا البلد**» (مصر). وأضاف مختار باشا، أنّ المصريين يتوقعون بأن تقدم ألمانيا والدولة العثمانيّة عمّا قريب على عمل مشترك ضدّ بريطانيا في مصر[76]، وهو ما حصل بالفعل بالحملتين العسكريتين العثمانيتين اللتين دعمتهما ألمانيا على قناة السويس عاميّ 1915 و1916[77].

بعد قليل على اندلاع الحرب العالميّة الأولى، سرت شائعات في إفريقيا حول اعتناق ألمانيا الإسلام، وأنّ الجيش الألمانيّ الغازي لبلجيكا وفرنسا يقوم بإحراق الكنائس هناك[78]. وما لبثت صحيفة «أبابيل» البيروتيّة أن استرجعت في 21 كانون الأول 1914 زيارة وليم الثاني لضريح صلاح الدّين عام 1898. فتساءلت عمّا إذا كان قدوم إمبراطور ألمانيا إلى دمشق وتمجيده للسلطان صلاح الدّين هو دليل على اقتناعه بالدّين الإسلاميّ. فقالت: [79].

«...**فما الذي حبّب إمبراطور ألمانيا ذلك الملك العظيم بهذا المجاهد الكبير** (صلاح الدّين) **بعد وفاته بمئات السنين؟؟ وما الذي حمله على القدوم إلى دمشق الفيحاء ومعه وزراؤه وأركان حربه لزيارة ضريحه المقدّس ووضع ذلك الإكليل عليه تذكاراً لإقدامه وبسالته وشجاعته وقيامه على ملأ من الناس**

L A U - Riyad Nassar Library

خطيباً يفصح عن أخلاقه ومزاياه التي قلّما اجتمعت في رجل بعد الأنبياء والمرسلين؟؟

هذه مسألة حار فيها أهل النظر وتاه في تفسيرها أرباب الفكر وأصحاب العقول ولاسيما الصحافيّون الذين يحبون الوقوف على حكمة كل شيء وسرّه... هل إنّه (وليم الثاني) **افتتن بعلومه العسكرية وفنونه الحربيّة** (أي صلاح الدّين) **التي أبرزها وأوضاعه التي أسسها والخوارق التي أظهرها... أو أنّ جلالته وقف على أساس الدّين الإسلاميّ المبين وأيقن أنه هو المنهج القويم والصراط المستقيم فعلم ما لناظم أمور العوالم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم من المسالك العالية التي تتكفّل بنجاح البشر وحفظ نواميسهم وتنظيم أحوالهم على اختلاف معتقداتهم...؟»**.

وأثناء تسويق ألمانيا نفسها على أنّها صديقة الخليفة العثمانيّ وحليفة المسلمين وتعمل على استغلال ذلك في صراعاتها الإمبرياليّة ضدّ دول الاستعمار الأخرى، كانت هناك أصوات أخرى في الدولة العثمانيّة والمشرق العربيّ تدرك خفايا صداقة ألمانيا وسياستها الإسلاميّة. ففي مصر، تولّت صحيفتا «الأهرام» و«المقطّم» ممارسة النقد للسياسة الألمانيّة تجاه الدولة العثمانيّة. فاعتبرت الصحيفة الأولى أنّ برلين تغلّف صداقتها للإسلام بمساعٍ للهيمنة على التجارة والإقتصاد العثمانيّين، فضلاً عن امتصاص ثروات البلاد. فرفضت الصحيفة **«الصداقة الألمانية»** بالقول: **«نكره أن نكون كالسمك يُطعم الطعمة في الصنارة، تشكمنا بعد قليل، أو كالطير يُنثر لنا الحبُّ فوق فخ منصوب لنا»**[80]. أمّا «المقطّم»، فدعت إلى الريبة في **«صديقتنا الجديدة (ألمانيا) لما وراء صداقتها الخفيّة من الغايات الاستعمارية والتجارية»**[81]. ومن باريس، انتقد الأمير صباح الدين سياسة «الجامعة الإسلاميّة» التي تدعمها ألمانيا، معتبراً إيّاها وسيلة لتقوية دكتاتوريّة عمّه السلطان عبد الحميد الثاني[82].

يبقى أنّ أبرز المنتقدين لسياسة ألمانيا الإسلاميّة بعامّة وتجاه المسألة المصريّة بخاصّة، كان أكثر المعولين على تلك الدولة من أجل تحرير مصر من الاستعمار البريطانيّ، ونعني به الزعيم الوطنيّ مصطفى كامل. عمل كامل

على تأليب الدول الكبرى، ولاسيّما فرنسا وروسيا، ضدّ بريطانيا في مصر. وبعد **«الوفاق الودّيّ»** بين بريطانيا وفرنسا عام 1904، التفت كامل إلى ألمانيا، آملاً بتحالف ألمانيّ - روسيّ ضدّ دول «الوفاق الودّيّ». وعندما خاب أمله لقيام الوفاق البريطانيّ - الروسيّ عام 1907، ولّى وجهه شطر ألمانيا، وطلب إلى خديوي مصر استخدام صحف ألمانيّة للدعاية للقضية المصريّة في ألمانيا والتودّد إلى الإمبراطور وليم الثاني[83]. كما طلب أثناء الأزمة المغربيّة عام 1905 إلى إمبراطور ألمانيا أن يقوم بزيارة خاطفة للإسكندريّة ويقلب المعادلة الدوليّة في المسألة المصريّة ويضعف بالتالي مركز بريطانيا في مصر، إسوة بما فعله بفرنسا في المغرب. واعتبر كامل أنّ ألمانيا يمكنها بذلك أن تثبت صداقتها الأبديّة للإسلام. لكنه عاد وشكّك بمصداقيّة سياستها الإسلاميّة وانتقدها بعنف.

ففي 23 تشرين الأول 1905، كتب مصطفى كامل في صحيفة ألمانيّة مقالاً بعنوان «الإمبراطور وليم الثاني والإسلام». وممّا قاله، إنّه من دون حلّ المسألة المصريّة، ومن دون عمل من جانب ألمانيا لإخراج بريطانيا من مصر، فإنّ هناك عقبة ستظلّ قائمة في العلاقات بين ألمانيا والإسلام. طرح كامل تساؤلات عدة وعلامات شكّ حول مصداقيّة سياسة ألمانيا الإسلاميّة. فقال: **«هل تستطيع ألمانيا أن تكون دولة صديقة لتركيا وتسمح في الوقت نفسه لبريطانيا بأن تقوّض سلطة السلطان على الإسلام»؟ «وهل تستطيع ألمانيا أن تدّعي صداقة الإسلام عندما تتخلّى عن مصر وتسمح لبريطانيا أن تستأثر بالسلطة العليا على كل العالم الإسلاميّ؟»** وختم كامل مقاله بالقول: **«إنّ الإسلام لا يستطيع أن يمنح صداقة كاملة وغير مجزأة إلا للدولة التي تفكّر في إنقاذ مصر، التي هي روح العالم الإسلاميّ»**[84]. كذلك الحال، أدرك محمد فريد، خليفة كامل في زعامة الحزب الوطنيّ، أهداف سياسة ألمانيا الإسلاميّة وأنّها تستغل الإسلام لتحقيق مآربها. وعندما أسست ألمانيا مجلّة «الجهاد» بعيد اندلاع الحرب العالميّة الأولى لاستقطاب الأسرى المسلمين في معتقلاتها في حملاتها العسكريّة[85]، رفض فريد الاشتراك في تحرير تلك المجلة ورأى فيها دعاية لألمانيا[86].

LAU - Riyad Nassar Library

6 ـ استنتاج

أدّى الإسلام دوراً رئيسيّاً في سياسة ألمانيا الخارجيّة وصراعاتها الإمبرياليّة مع القوى الأخرى. إنّ تقاربها مع الدولة العثمانيّة والعزف على نغمة «الجامعة الإسلاميّة» وإظهار نفسها مدافعاً عن الإسلام، جعل الكثير من المسلمين يعتقدون فعلاً بأنّها حليف للإسلام يُتّكل عليه، ويخلطون بالتالي بين اللغة الدبلوماسيّة وبين السياسة الواقعيّة. فذهب بعضهم إلى درجة الاعتقاد بإمكان أسلمة تلك الدولة وبالتالي تقوية الإسلام. وللسبب نفسه، أيقظ انتصار اليابان على روسيا من جديد مشاعر المسلمين حول إمكان أسلمة هذه الأمّة والاحتماء بها، حتى أنّ الشمّاخي وابن إسماعيل، ذهبا بعيداً في تخيلاتهما حول أسلمة الدولتين وقيام «أمّة إسلاميّة» من ألمانيا واليابان والدولة العثمانيّة. وهناك من تخيّل في الوقت نفسه، «أمّة إسلاميّة» أخرى في الشرق الأقصى بزعامة اليابان تضمّ الهند والصين.

دلّت هذه التخيّلات على سذاجة مطلقة وجهل مطبق في طبيعة أحوال الممالك والمجتمعات. في السابق، كان الاقتناع بالدعوة، أو سيف «الجهاد»، أو الإعفاء من الجزية، أو الحصول على المرتبة الاجتماعيّة والانخراط في الحياة السياسيّة، هو المحدّد الرئيسيّ للدخول في الإسلام. أما في عصر انحطاط المجتمعات الإسلاميّة وخضوع دولها للاستعمار وانتفاء الأسلمة بالإكراه، أصبح الاقتناع بأحقّيّة الدّين الإسلاميّ هو المحدّد والحافز للأمتين الألمانيّة واليابانيّة لاعتناق الإسلام. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوّة، كيف يُقبل مسيحيّون ألمان وبوذيّون يابانيّون على الإسلام وهم يعيشون عصر تفوّقهم الاجتماعيّ والإقتصاديّ والتقنيّ، واستبدال بنظمهم أخرى إسلاميّة أثبتت عجزها عن وقف انحطاط المجتمعات الإسلاميّة أو مقاومة الضغط الخارجيّ عليها؟ ولماذا ينضمّ الألمان واليابانيّون إلى الإسلام وقد استطاعوا أن يحقّقوا على التوالي نهضتهم وتفوّقهم في ظلّ الحضارة المسيحيّة والحضارة البوذيّة؟ وكيف يمكن تجميع هذا الخليط الوحدويّ الأوروبيّ - العثمانيّ - الشرقيّ من شعوب ذات حضارات مسيحيّة وإسلاميّة وبوذيّة وكونفوشسيّة وبنى اجتماعيّة وأوضاع سياسيّة مختلفة في أمّة واحدة؟ ومن

سيكون خليفة المسلمين الجديد، وأيّة عاصمة ستكون حاضرة الخلافة؟

على الرغم من أنّ الشمّاخي وابن إسماعيل لم يتصديا لمسألة الخليفة المقبل، إلا أنّه، تبعاً لإحدى الرسائل التي تلقتها مجلّة «المنار»، كان هناك رأي إسلاميّ بجعل ميكادو اليابان الخليفة الجديد، أي نقل الخلافة من آل عثمان إلى أسرة متسوهيتو، وبالتأكيد جعل طوكيو حاضرة الدولة الإسلاميّة. ومن المؤكّد أنّ الشريكين الآخرين (الدولة العثمانيّة وألمانيا) في تلك «الأمّة الإسلاميّة» ما كانا سيقبلان بأي انتقاص لقيادتهما.

إنّ مشروع أسلمة ألمانيا واليابان من قبل الشمّاخي وابن إسماعيل، شاء أن يبدأ من القمة وليس من القاعدة. وهذا يدلّ على نهج جديد للدعوة الإسلاميّة. فعلى ما يبدو كان الرجلان مستعجلين كثيراً لقيام هذه «الأمّة» الإسلاميّة، ولم يشاءا إضاعة الوقت في أسلمة القاعدة عبر الدعوة، معتقدين أنّ أسلمة الملوك يستتبعها بالتأكيد أسلمة القاعدة، أي الأمّة. وهذا ما جعل الجانب السياسيّ للدعوة الإسلاميّة عندهما يتفوّق على الجانب الدينيّ. وهنا يتناقض الشمّاخي وابن إسماعيل مع الجرجاويّ حول مسار الأسلمة: من القمة أمّ من القاعدة. اعتقد الجرجاوي أنّ الميكادو، الذي لم ير، بحسب رأيه، تناقضاً بين الإسلام والعقل، ما كان باستطاعته التحوّل إلى الإسلام وبقاء أمّته على دين آخر[87]. بمعنى آخر، إنّ نظريّة «**الناس على دين ملوكهم**»، كما تبنّاها الشمّاخي وابن إسماعيل، لم يكن بمقدورها أسلمة المجتمع اليابانيّ طالما أنّ الميكادو لا يستطيع أن يفرض «**الدّين الحنيف**» على شعبه. وبسبب هذا التناقض، اتصل الشمّاخي وابن إسماعيل بالإمبراطور والميكادو مباشرة، بينما حزم الجرجاويّ حقائبه وسافر إلى مدن اليابان يدعو شعبها إلى الإسلام.

إنّ انشغال المجتمعات الإسلاميّة بدعوة ألمانيا واليابان إلى الإسلام في الفترة الزمنيّة للدراسة للاستقواء بهما، يدلّ على إدراك ما كان ينتاب المجتمعات الإسلاميّة من أمراض وضرورة إيجاد الترياق الناجع لها. لكن تلمّس سبل الخلاص من هذه الحالة، اختلفت بين فئة إسلاميّة وفئة إسلاميّة أخرى، تبعاً لمستوى المخزون الثقافيّ والوعي بالقضية والعلاقة الجدليّة مع

LAU - Riyad Nassar Library

المؤثّرات الخارجيّة. كان الجرجاويّ والشمّاخي وابن إسماعيل وزكي وعاكف وغيرهم على ما يبدو، من المسلمين الذين ظلّوا يعيشون في أجواء الإسلام في عصر الفتوحات الأولى وتوسيع «دار الإسلام» بالإكراه أو بالدعوة، من دون أن يدركوا اختلاف الظروف الموضوعيّة لحالة الإسلام الأول وحالة الإسلام في عصر الاستعمار. فخلال القرن التاسع عشر، كان المجتمع الإسلاميّ قد فقد منذ فترة طويلة تماسكه السياسيّ و«ديمقراطيته» الفتيّة الأولى، وانقسم إلى دول متنافسة لها بناها الاجتماعيّة الخاصّة ومذاهبها ونظمها وثقافتها تسيطر عليها أنظمة حكم استبداديّة. حتى حميّة «الجهاد» التي كانت وراء تأسيس الدولة العربيّة - الإسلاميّة، افتقدها المسلمون، بعدما قنعوا بقدرهم «المرسوم» بانتظار «الفرج». وعندما جاء الألمان يتحدّثون بلغة إسلاميّة، واليابان تفتّش عن الدّين الصحيح، سبّب ذلك شعوراً حماسيّاً بين المسلمين في أنحاء العالم بأنّ الوقت قد حان لإعادة الحميّة إلى الإسلام، من خلال دعوة الأمتين الألمانيّة واليابانيّة إلى الإسلام والاستقواء بهما، من دون حاجة إلى الإقتداء بنهضتهما أو جعلهما أنموذجاً يُحتذى به. لم يستطع هؤلاء المسلمون، على ما يبدو، أن يعوا أنّ التقدم الصناعيّ والتكنولوجيّ والرأسماليّ والعسكريّ في ألمانيا، وتأكيد إمبراطورها على سعي بلاده إلى احتلال «**مكان تحت الشمس**»، ونهوض اليابان في فترة زمنيّة قصيرة جداً، كانا أول الطريق لتحولهما نحو الإمبرياليّة. كانت الإمبريالية إحدى مسبّبات انحطاط المجتمعات الإسلاميّة.

على عكس الفريق المؤمن بالأسلمة، كان جمال الدين الأفغانيّ ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا ومصطفى كامل والأمير صباح الدين وغاسبرنسكي وفاتح وغيرهم من ضمن كثيرين رأوا أن إصلاح المجتمعات الإسلاميّة إنّما يبدأ أولاً في الداخل. وكان هؤلاء على معرفة أكثر من رجالات الدعوة الإسلاميّة والعلماء المسلمين بالخطاب السياسيّ الأوروبيّ واللغة الدبلوماسيّة المستعملة في الدوائر السياسيّة الغربيّة. ولهذا، لم يكن من السهل وقوعهم في شباك «السياسة الإسلاميّة» لألمانيا ولا الانجرار وراء أسلمة اليابانيّين للحصول على حمايتهم. كان مصطفى كامل من أكثر المنتقدين لسياسة ألمانيا الإسلاميّة. كما كان غاسبرنسكي من أشدّ رافضي «الموديل اليابانيّ» للتحديث.

وهذا يعود تحديداً إلى أنّ الأول كان الأخبر في السياسة الأوروبيّة وخفاياها من خلال دراسته في فرنسا وتنقلاته على العواصم الأوروبيّة. كما أنّ رفض غاسبرنسكي التحديث اليابانيّ جاء نتيجة اضطلاعه على ما يدور في اليابان بصفته سياسيّاً محنكاً وصحفيّاً متمرّساً.

خلال مرحلة الإمبرياليّة الألمانيّة والإمبرياليّة اليابانيّة، كانت المجتمعات الإسلاميّة في شبه غيبوبة تجاه السبل التي يمكن اعتمادها لإصلاح نفسها. فاعتقد بعضهم أنّ توسيع «دار الإسلام» هو الحلّ، مسترجعين ذكريات العصور الأولى للإسلام. لكن هؤلاء، وعلى رأسهم الشمّاخي وابن إسماعيل وجريدة «أبابيل»، نسوا أنّ «دار الإسلام» في عصر الفتوحات لم تكن مخترقة من الداخل بعنصر غريب هو الاستعمار. وعندما حدث هذا الاختراق بفعل الفرنجة والمغول، حدثت عمليّة استنهاض للأمّة الإسلاميّة في مصر وبلاد الشام، وتمّ توحيد المنطقتين معاً من أجل القضاء على العدو في الداخل. وبالإضافة إلى ضعفها الداخليّ واختراقها من قبل الاستعمار، كانت المجتمعات الإسلاميّة عند مطلع القرن العشرين تفتقر إلى القيادة السياسيّة الواعية، إلى أمثال صلاح الدين والظاهر بيبرس ومحمد علي باشا. كما كانت تفتقر إلى روح التضحية من أجل الانتقال من التخلّف إلى التقدّم، ومن التشرذم إلى الوحدة، ومن الخضوع للاستعمار إلى الاستقلال الحقيقيّ. لذا، جاءت محاولة الاستقواء بالخارج عبر دعوته إلى الإسلام.

LAU - Riyad Nassar Library

الحواشي

(1) **PAAA,** OG 9, Bd. 2, A 1173, 16. Jan. 1906; Tucher an AA, Nr. 2, A 1738, Malta 24. Feb. 1906.

(2) هي تلك الحرب التي نشبت بين اليابان وروسيا بسبب احتلال الروس منشوريا. بدأت بتدمير اليابانيّين جزءاً من الأسطول الروسيّ في ميناء بورت أرثر في 9 شباط 1904، وانتهت في أيلول 1905 بصلح اعترفت روسيا بموجبه بنفوذ اليابان في كوريا، وجلت عن منشوريا.

(3) انظر ص 27 ـ 71 من الكتاب.

(4) انظر ص 35 ـ 39 من الكتاب.

(5) عبد الرؤوف سنّو، سياسة بسمارك الاستعماريّة في شرق إفريقيا: استغلال النفوذ الدينيّ للسلطان العثمانيّ للتغلغل في زنجبار 1885 ـ 1890، الفصل الخامس من الكتاب، ص 187 ـ 203؛ الدبلوماسيّة الألمانيّة ومحاولات إحياء الجامعة الإسلاميّة بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى 1870 ـ 1890، ص 215 ـ 242 من الكتاب.

(6) Gregor Schöllgen, "Deutsche Außenpolitik im Zeitalter des Imperialismus: Ein Teufelkreis", in: Gregor Schöllgen (Ed). *Flucht in den Krieg*, Darmstadt 1991, pp. 170-171.

(7) راجع ص 43 من الكتاب.

(8) Werner Naef, Die Epochen der neueren Geschichte, Band II, Aarau, o.D., p. 352; E.T.S. Dugdale, German Diplomatic Documents 1871-1914, vol. I, cap. XXIII, London 1928, pp. 327-347.

(9) Victor Berard, Le Sultan, L'Islam et les Puissances, Paris 1907, p. 36.

(10) كمال الصليبي، طائر على سنديانة. مذكرات. دار الشروق، عمّان 2002، ص 44 ـ 45.

(11) نقلاً عن: **ثمرات الفنون**، عدد 1206، تاريخ 14 تشرين الثاني 1898، ص 2.

(12) عبد الرؤوف سنّو، رحلة إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني إلى الشرق عام 1898 في مرآة الصحافة العربيّة المعاصرة، الفصل التاسع من الكتاب ص 349 ـ 369.

(13) Hendrik Budde/Andreas Nachama (ed.s). *Die Reise nach Jerusalem* (Eine Ausstellung der 9. Jüdischen Kulturtage in der Großen Orangerie, Schloß Scharlottenburg, Berlin), Berlin 1995, p. 309f.

(14) C. Snouck Hurgronje, "The Holy War made in Germany", in: *Verspreide Geschriften,* vol. III, p. 277.

(15) ممّا قاله الإمبراطور حول ما لقيه من استقبال في دمشق: **«لو يأتي شعبي المؤلف من أربعين مليوناً من الألمان إلى هذه البلاد، فيتعلّمون إذ ذاك كيف يُستقبل الملوك في الشرق»**. أنظر: Abdel-Raouf Sinno, "The Emperor's Visit to the East as Reflected in Contemporary Arabic Journalism" in: Helene Sader/ Thomas Scheffler/Angelika Neuwirth, (eds.) *Baalbek: Image and Monument 1898-1998,* Beirut 1998, p. 130; وقارن بالترجمة العربيّة للدراسة نفسها، في الفصل التاسع.

(16) M. de Lanesson, "Musslman Fanatism", in: *The Tribune* 12. Juli 1906.

(17) **PAAA, OG 9**, Nr. 1, Band 3, Oppenheim an Hohenlohe-Schillingsfürst, Nr. 75, A 11413, Damaskus 5. Sept. 1899.

PAAA, OG 9, Nr. 1, Band 4, Oppenheim an Hohenlohe-Schillingsfürst, Nr. 92, A 7112, Kairo 30. Mai 1900, 1 Anlage.

(18) Fr. Naumann, "Asia" -Athen, Konstantinopel, Baalbek, Damaskus, Nazaret, Jerusalem, Kairo, Neapel, 2.Ed., Berlin 1899, p. 145.

(19) محمد خير فارس، المسألة المغربيّة 1900 ـ 1912، القاهرة 1961، ص 288 ـ 289، 292 ـ 294.

(20) Documents Diplomatique Française, Ser, 2,vcol. 9, 1.2, Boppe a Rouvier, no. 312, Pera 27. Feb. 1906.

(21) Schöllgen, op. cit., p. 174.

(22) Caesar Farah,"The Islamic Caliphate and the Great Powers:1904-1914" in: *Studies on Turkish -Arab Relations Annual*, 2(1987), p. 44.

(23) Kreiser, "Vom Untergang der Ertoghrul bis zur Mission Abdurrashid Efendis-Die türkisch- japanischen Beziehungen zwischen 1890 und 1915" in: Josef Kreiner (Ed.). *Japan und Mittelmächte*, Bonn 1986, pp. 236 -240. وما لبثت هذه السفينة أن غرقت في أيلول 1889 أثناء عودتها إلى ديارها، وأمكن إنقاذ 61 من بحارتها.

(24) **PAAA, OG 9**, Nr. 1, Band 3, Oppenheim an Hohenlohe-Schillingsfürst, Nr. 45, A 8657, 5. Juli 1897

(25) Klaus Kreiser, Vom Untergang der Ertoghrul, p. 45.

(26) Klaus Kreiser, Vom Untergang der Ertoghrul, pp, 240-243, 244.

(27) F. Farjenel, "Le japon et l'Islam", in: *Revue du Monde Musulman* (= RMM), 1(1907), p. 101.

(28) مجلّة **«المنار»**، مجلد 8، ج18، 1323/ 1905، ص 706 ـ 707.

(29) **PAAA, OG 9**, Bd. 2, Tucher an Bülow, , Nr. 10, A 3074, La Valette 5.

L A U - Riyad Nassar Library

Feb. 1906.

(30) **F.O.** 424/212, India Office to Foreign Office, No. 44, March 25, 1907, inclosure 2, in No. 44, Major Grey to Major Cox, Muscat, confidential, January 21, 1907.

(31) أشكر في هذه المناسبة صديقي الدكتور وجيه عتيق، الأستاذ في قسم التاريخ بجامعة القاهرة على تزويدي بكامل أعداد هذه الجريدة.

(32) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى، عدد 9، تاريخ 31 كانون الأول 1904، ص 78.

(33) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى، ملحق العدد العاشر، غرة محرم 1324، ص 128.

(34) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى عدد4، 28 أيلول 1904، ص 27 ـ 32.

(35) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى، عدد 9، تاريخ 31 كانون الأول 1904، ص 72 ـ 73، 79.

(36) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى، عدد 7، 26 تشرين الأول 1904، ص 63، 66 ـ 68؛ عدد 9، 31 كانون الأول 1904، ص 74.

(37) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى، عدد 5، 6 تشرين الأول 1904، ص 39 ـ 40.

(38) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى، عدد 6، تاريخ 16 تشرين الأول 1904، ص 46.

(39) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى، عدد 5، تاريخ 6 تشرين الأول 1904، ص 38 ـ 40. سيأتي الحديث تحت حول السفينة أرطغرل.

(40) نبراس المشارقة والمغاربة، السنة الأولى، ملحق العدد العاشر، غرة محرم 1324، ص 128 ـ 135.

(41) **F.0.** 424/212, India Office to Foreign Office, no, 44, March 25, 1907, inclosure 1,2.

(42) **F.0.** 424/212, India Office to Foreign Office, no. 43, March 25, 1907, 7 inclosures.

(43) Lothrop Stoddard, The New World of Islam, New York 1921, p. 71.

(44) Kreiser, Vom Untergang des Ertoghrul, op. cit., pp. 242-243.

(45) جاسم محمد عبد الغني، «العرب وتجربة التحديث اليابانيّة»، في: **المستقبل العربي** 119(1989)، ص 27.

(46) رؤف عباس حامد، «الأصول الثقافية للنهضة اليابانيّة الحديثة 1854 ـ 1904»، في: **المجلة التاريخية المصرية**، 23(1976)، ص 255.

(47) Stoddard, The World of Islam, p. 71.

(48) قضاء بريطانيا على دولة المغول في الهند عام 1857، وفرض سيطرتها كلّياً على

سياسة أفغانستان الخارجيّة منذ عام 1879، وتمدّد روسيا في وسط آسيا على حساب الخانات الإسلاميّة في تركستان الغربيّة، وقضاء الصين على تطلعات الأقلّية الإسلاميّة في الاستقلال في تركستان الشرقيّة، وكذلك إجهاز هولندا على الثورات الإسلاميّة في الأرخبيل الأندونيسيّ، وعلى ثورة أتشه في سومطرة عام 1874. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان حوالي 180 مليوناً إلى 185 مليوناً من المسلمين يخضعون للاستعمار من أصل 230 مليوناً إلى 235 مليوناً يمثلون مجموع المسلمين في العالم. أنظر:

Victor Berard, Le Sultan, L'Islam et les Puissances, Paris 1907, p. 36.

(49) Farjenel. "Le japon et l'Islam", in: RMM 1(1907), pp. 101-105.

(50) «دعوة اليابان إلى الإسلام»، في: **المنار**، مجلد 8، ج18، 1323/ 1905، ص 706 ـ 707.

(51) كقتل المبشرين الأجانب والمنصّرين اليابانيّين وإغلاق كنائسهم ومدارسهم عامي 1597 و1637. أنظر: ضاهر، ص 47، 139.

بدأ تغلغل هذه الإرساليّات في البلاد منذ منتصف القرن السادس عشر واستمرت في نشاطاتها متجاوزة ما تعرّضت له من نكسات. وعند مطلع القرن السابع عشر، كان قد تمّ تنصير ما يزيد عن 300 ألف يابانيّ، ضاهر، ص 42 ـ 43، 45 ـ 49.

(52) Klaus Kreiser," Der japanische Sieg über Russland, (1905) und sein Echo unter den Muslimen", in: *Die Welt des Islams*, XXI, 1-4 (1981), pp. 209-210, 216.

(53) Farjenel, pp. 103f., 106-107.

(54) Stoddard, pp. 71 -72.

(55) نقلاً عن: **ثمرات الفنون**، عدد 1522، تاريخ 11 تموز / 24 تموز 1905، ص 5.

(56) Kreiser, Der Japanische Sieg, op. cit., pp. 231-233.

(57) Hans Kohn, Geschichte der nationalen Bewegung im Orient, Berlin 1928, pp. 92- 93.

(58) "Pan Movement", in: *International Encyclopaedia of the Social Sciences*, 11(1968), p. 369; L. Bouvat, "La presse Musulmane", in: *RMM* 1(1907), p.616f.

(59) نقلاً عن: Kreiser, ,Der japanische Sieg, pp.. 235-236

(60) Kreiser, Der japanische Sieg, pp. 236-238, nos. 103, p. 238.

(61) «اليابان»، في: **الأهرام**، عدد 6215، تاريخ 2 أيلول 1989، ص 1.

(62) **المنار**، مجلد 8، ج22، 1323م1905، ص 879 ـ 880.

(63) نقلاً عن: F. Farjenel, "Le Japon et L'Islam", op. cit. p. 106.

(64) Kreiser, Vom Untergang der Ertoghrul, p. 243.

(65) علي أحمد الجرجاوي، الرحلة اليابانيّة، القاهرة 1325/ 1907، ص 118 ـ 119،

LAU - Riyad Nassar Library

140 - 141، 159 - 161.

(66) محمد عمارة، الجامعة الإسلاميّة والفكرة القومية عند مصطفى كامل، بيروت 1976، ص 54.

(67) «دعوة اليابان إلى الإسلام»، في: **المنار**، مجلد 8، ج1، 1323/1905، ص 707.

(68) ديوان حافظ إبراهيم، ضبطه وصححه وشرحه ورتبه أحمد أمين وآخرون، ج1، بيروت 1969، ص 7 - 14. كما

(69) «وقائع الحرب الروسية اليابانيّة من نظم فارس الخوري»، في: **المنار**، مجلد 10، ج1، 1325/1907، ص 56 - 61.

(70) مصطفى كامل، الشمس المشرقة، القاهرة 1904، ص 3 - 4، 11، 19 - 21.

(71) «زيارة القيصر الألمانيّ لجلالة السلطان عبد الحميد الثاني»، في: **المؤيد**، 24 أيلول 1898،

(72) «الإمبراطور غليوم والجامعة العثمانيّة والجامعة الإسلاميّة»، في: **الجامعة العثمانية**، السنة الأولى، ج2، 1 نيسان 1899، ص 18 - 19.

(73) **PAAA. OG 9**, Bd. 3 , Oppenheim an Bülow, Nr. 325, A 2970, Cairo 14. Feb. 1907. Anh. 1. Photographie

(74) **PAAA**, Türkei 177, Schröder an Bülow, Bd. 40, A 6037, Berlin 18. März 1906.

(75) **PAAA**, Deutschland 135, Die neue Türkei, vetraulich A 30128, 6 Aug. 1906.

(76) **F.O.** 371/59, Cromer to Grey, secret, no. 146, secret, Cairo, Dec. 29. 1905.

(77) راجع فوق، دراسة الإسلام في الدعاية الألمانيّة خلال الحرب العالميّة الأولى، ص 89 - 114.

(78) **F.O.** 371/2227, Colonel Doughty-Wylie to Sir Edward Grey, F.O., Report no. 81, Addis Abeba, 20. Dec. 1914.

(79) «إمبراطور ألمانيا العظيم»، في: **أبابيل** 21 كانون الأول 1914. عثر المؤلف على هذا المقال في أحد ملفّات «الأرشيف السياسيّ لوزارة الخارجيّة الألمانيّة ببون. ملف:
PAAA,Türkei 177/Libanon /R 14032, A 2046, Löytved an Wangenheim, Damaskus 22. 12. 1989.

(80) انظر حاشية 25، ص 369.

(81) نقلاً عن: **المقطم**، 19/10/1898، حماية المسيحيين في الشرق» ص 1.

(82) *Blackwood's Magazine*, 180 (1906), p. 310.

(83) زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطنيّ ودوره في السياسة المصريّة 1907 - 1953، القاهرة 1981، ص 213 - 214.

(84) *Berliner Tageblatt*, 23. Okt. 1905.

(85) Peter Heine, "Al-Gihad - Eine deutsche Propagandazeitung im I. Weltkrieg", in: *Die Welt des Islams*, N.S. 20(1980), pp. 198-199.

(86) Raouf Abbas Hamed, "Germany and the Egyptian Nationalist Movement 1882 - 1918", in: *Die Welt des Islams*, N.S. 28(1988), p. 24.

(87) الجرجاوي، الرحلة اليابانيّة، ص 158 - 159.

L A U - Riyad Nassar Library

القسم الثاني

ألمانيا و «الجامعة الإسلاميّة»

(1885 - 1901)

L A U - Riyad Nassar Library

سياسة ألمانيا الاستعماريّة في شرق إفريقيا: محاولات استغلال النفوذ الدينيّ للسلطان العثمانيّ للتغلغل في زنجبار (1885 - 1890)

L A U - Riyad Nassar Library

بإنشاء ألمانيا «وكالة أنباء الشرق» (Deutsche Nachrichtenstelle für den Orient) عام 1915، التي قصدت بها أن تكون **«الأداة المدنيّة المركزيّة للسياسة الألمانيّة في الشرق أثناء الحرب العالميّة الأولى»**[1]، بدأت ألمانيا تحاول الاستفادة من الإسلام لأول مرّة رسمياً لأجل أهداف الحرب، وذلك بإثارة المسلمين الخاضعين للعدو بشتى أساليب الدعاية وحثّهم على التضامن الإسلاميّ بالانضواء تحت لواء «الجامعة الإسلاميّة» وتحريضهم على «الجهاد» ضدّ أعداء الإسلام[2]. وعشيّة الحرب العالميّة الأولى، سارت ألمانيا قدماً في سياسة إسلاميّة. فكان خطابا الإمبراطور الألمانيّ على التوالي في دمشق وطنجة عاميّ 1898 و1905 وعزفه على «النغمة الإسلاميّة» باعتباره أفضل صديق وحام للإسلام[3]، تتويجاً لهذه السياسة الهادفة إلى لعب «ورقة الإسلام» فيّ ذلك الوقت[4]. كما عكست تقارير المستشرق ماكس فون أوبنهايم (Max von Oppenheim)، التي كان يبعث بها من مقرّ عمله كملحق في القنصليّة الألمانيّة العامّة في القاهرة ما بين عاميّ 1896 و1910، اتجاهات الدبلوماسيّة الألمانيّة في جعل الإسلام ركناً أساسياً في سياسة ألمانيا الخارجيّة لمناهضة منافسيها، وبخاصّة بريطانيا وفرنسا[5].

وإذا كانت فترة التسعينات والسنوات الأولى من القرن العشرين قد شكّلت مرحلة تبلور سياسة ألمانيّة رسميّة تقوم على الاستفادة من قوّة الإسلام بلغت ذروتها إبّان الحرب العالميّة الأولى، فإنّ وثائق ألمانيّة أخرى كشفت النقاب عن أنّ ألمانيا قد عملت خلال رئاسة بسمارك للوزارة الألمانيّة على استغلال الإسلام وصفة السلطان العثمانيّ كخليفة وروابط «الجامعة الإسلاميّة» بين المسلمين من أجل مصالحها السياسيّة والاستعماريّة[6].

لقد عالجت في أحد فصول هذا الكتاب مسألة استغلال ألمانيا أثناء وزارة بسمارك روابط «الجامعة الإسلاميّة» بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى (1885 ـ 1888) من أجل مناهضة نفوذ فرنسا في شمال إفريقيا[7]. وليس بعيداً عن وادي النيل، سار بسمارك أثناء الفترة نفسها في سياسة مشابهة في ركن آخر من إفريقيا، وهو زنجبار، عندما حاول استغلال صفة السلطان العثمانيّ كخليفة وروابط «الجامعة الإسلاميّة» بين الدولة العثمانيّة وزنجبار من أجل تثبيت نفوذ بلاده الاستعماريّ في شرق إفريقيا.

1 ـ بريطانيا وزنجبار والتغلغل الألمانيّ في شرق إفريقيا

حتى مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر، عندما بدأ المستعمرون الألمان ينفذون مخطّطاتهم في شرق إفريقيا، كانت بريطانيا قد استكملت بناء إمبراطوريتها الاستعماريّة في الهند*وضمنت مصالحها هناك من خلال إقصاء منافسيها وتأمين سلامة مواصلاتها إليها[8]. وفي إطار هذه الإستراتيجيّة، عمدت بريطانيا عام 1861، في تصريح مشترك مع فرنسا، إلى تمزيق وحدة السلطنة العربيّة ـ الإفريقيّة، مسقط ـ زنجبار، وضمنت في العام التالي استقلال كلٍّ منهما على حدة[9].

وحتى عام 1884، حافظت بريطانيا على مصالحها في شرق إفريقيا من خلال وضع سلاطين زنجبار تحت إشرافها السياسيّ والعسكريّ[10] ودعم نفوذهم على طول ساحل شرق إفريقيا من وارشايك (Warsheick) في الشمال حتى رأس دلغادو (Kap Delgado) عند المستعمرات البرتغاليّة في الجنوب[11]، إضافة إلى المناطق الداخليّة لهذا الشريط الطويل، من دون

تحديد دقيق لحدود هذه المناطق[12]. وقد سيطر سلاطين زنجبار على طرق المواصلات التجاريّة في المنطقة التي ربطت داخل إفريقيا بالساحل، وكان لهم ممثّلون في طابورة (Tabora) وأوجيجي[13] (Ujiji).

وفي المقابل، عمل حكّام زنجبار على تحقيق ثلاثة أهداف بريطانيّة رئيسيّة في المنطقة، وهي: عدم السماح لأيّة دولة في الحصول على موطئ قدم على ساحل شرق إفريقيا، وجعل بلدهم مركزاً تجاريّاً دوليّاً لتسهيل تجارة بريطانيا مع الهند، وأخيراً منع تجارة الرقيق تحت شعار «**الإنسانيّة**»، الذي رفعته تلك الدولة[14].

وعندما بدأت «جمعيّة الاستعمار الألمانيّة» (Gesellschaft für deutsche Kolonisation)، وعلى مسؤوليتها الخاصة[15] مشاريعها الاستعماريّة في المناطق البريّة الخاضعة لسيطرة سلطان زنجبار برغش بن سعيد، خشيت بريطانيا من أن تضع ألمانيا زنجبار نفسها تحت حمايتها، ممّا يشكّل تهديداً لمصالحها في الهند[16]، و«**يفتح باباً خلفياً إلى النيل**»، على حدّ تعبير تايلور[17]. فحاولت أن تقف بادئ الأمر في وجه ألمانيا، واستحصلت في 6 كانون الأول 1884 من السلطان برغش على تعهّد خطيّ (اتفاق مانع) بـ«**ألا يقبل حماية أيّة دولة، أو أن يتنازل عن حقوقه في السيادة، أو عن أيّ جزء من أملاكه ... لأيّة دولة من دون استشارة الإنجليز**»[18].

وفي الوقت نفسه، حذّرت بريطانيا ألمانيا بألا تتعرّض لاستقلال زنجبار[19]. ولكن عزلتها الأوروبيّة وتنافسها مع روسيا حول أفغانستان، وخلافاتها مع فرنسا وتطوّرات المسألة المصريّة، إضافة إلى ما أحدثته اتفاقيتها مع البرتغال في شأن مصالحهما الاستعماريّة في الكونغو من شجب أوروبيّ[20]، أعطت كل هذه المسائل بسمارك أوراق ضغط مهمّة للحصول من بريطانيا على اعتراف بسياسته الاستعماريّة في العالم[21].

وبالنسبة إلى شرق إفريقيا وزنجبار تحديداً، رأت بريطانيا، وبخاصّة منذ وصول المحافظين إلى السلطة برئاسة ساليزبوري (Salisbury) في صيف عام 1885، أنّ زنجبار أصبحت أقلّ أهميّة من السابق بالنسبة إلى الهند[22]. فقرّرت ألا تقف في وجه النشاطات الاستعماريّة الألمانيّة، وذلك لسببين:

LAU - Riyad Nassar Library

أولهما، الخشية من أن يؤدّي نزاعها مع ألمانيا حول زنجبار إلى فقدان الدولة الأخيرة استقلالها (= خسارتها لمصالحها)[23]، وثانيهما، أن يُوظِّف «دخول ألمانيا إلى شرق إفريقيا لتحسين علاقاتها معها وتنسيق سياستهما الأوروبيّة، وبخاصّة في الدولة العثمانيّة، وضدّ فرنسا في مصر، وروسيا في أفغانستان[24]. ولهذا، وقفت بريطانيا مكتوفة اليدين تجاه إعلان ألمانيا حمايتها على المناطق التي تناولتها اتفاقات «جمعيّة الاستعمار الألمانيّة» مع المناطق الداخليّة المواجهة لساحل شرق إفريقيا (تصريح الحكومة الألمانيّة في 27 شباط 1885)، وحثّت السلطان سيد برغش على الاعتراف بالمحميّات الألمانيّة كي لا يخاطر باستقلال بلاده[25]. كما أمرت جون كيرك (John Kirk)، قنصلها في زنجبار، بأن يكون على انسجام مع قنصل ألمانيا هناك[26]. ونتج عن هذا «التفاهم» اتفاق الدولتين في الأول من تشرين الثاني 1886 على تحجيم حدود سلطنة زنجبار بشكل كبير[27] وإطلاق يدّ ألمانيا في شرق إفريقيا[28].

2 ـ الصدام الألمانيّ ـ الزنجباريّ: مسبّباته ونتائجه

لفت ازدهار زنجبار الإقتصاديّ والتجاريّ في النصف الأول من القرن التاسع عشر[29]، ثم تحوّلها منذ افتتاح قناة السويس عام 1869 إلى مركز للتجارة الدوليّة[30]، أنظار الألمان، حيث عقدت معها «مدن الهنزا» (Hansestädte) عام 1859 «معاهدة تجارة وملاحة وصداقة»[31]، كانت الأساس في تطوير ألمانيا في ما بعد مصالحها التجاريّة في شرق إفريقيا واحتلالها المركز الثاني في تجارة زنجبار الخارجيّة بين عاميّ 1869 و1871[32].

وقد حافظت الحكومة الألمانيّة حتى مطلع عام 1884 على هذا النوع من العلاقة، إذ رفضت خلال عاميّ 1867 و1870 دعوتين من سلطاني ويتو (Wittu) وزنجبار على التوالي لوضع نفسيهما تحت حمايتها[33]، وكذلك دعوات متكرّرة من دوائر ألمانيّة لتدشين سياسة استعماريّة في إفريقيا والعالم، مكتفية بمنح دعمها إلى التجارة الألمانيّة في ما وراء البحار تحت شعار «السياسة الاقتصادية» (Wirtschaftspolitik)[34]. ولم تحظ حركة الاستعمار

الألمانيّة بتشجيع بسمارك إلا في عام 1884، عندما وجد أنّها تخدم حملته الانتخابيّة ومناوراته الداخليّة ضدّ أحزاب المعارضة[35].

وفي إطار التعديل الذي طرأ على سياسة ألمانيا الاستعماريّة، حظي كارل بيترز (Carl Peters)[36]، مؤسس «جمعيّة الاستعمار الألمانيّة» (21 نيسان 1884) بدعم بسمارك لعقد اتفاقات حماية مع المناطق الداخليّة لشرق إفريقيا المواجهة لزنجبار، وهي أوساغارا (Usagara)، وأوزيغوا (Useguha)، ونغورو (Nguru)، وأوكامي (Ukami)، إضافة إلى اثنتي عشر اتفاقاً مع زعماء أفارقة محليين، وذلك بين تشرين الثاني وكانون الأول 1884[37]. وبعدما أكّد بسمارك لبريطانيا في أكثر من مناسبة على عدم وجود نوايا لبلاده تجاه استقلال زنجبار[38]، أصدر الإمبراطور وليم الأول في 27 شباط 1885 مرسوماً أعلن فيه وضع هذه المناطق تحت حمايته[39] (Schutzbrief)، وعهد بإدارتها إلى «شركة شرق إفريقيا الألمانيّة» (Die Deutsch-Ostafrikanische Gesellschaft)، التي انبثقت من الجمعيّة السابقة في 2 نيسان 1885[40].

كان قرار الحماية كافياً لإشعال أزمة سياسيّة بين ألمانيا وزنجبار حول تبعيّة تلك المناطق: ألمانيا التي كانت تعتبرها غير مملوكة وينسجم استعمارها مع مقرّرات مؤتمر الاستعمار الذي انعقد في برلين بين 15 تشرين الثاني 1884 و26 شباط 1885[41] وسعت في الوقت نفسه إلى الاستحواذ على مزيد من الأراضي وربطها بالساحل، وسلطان زنجبار الذي اعتبر قيام المحميّات الألمانيّة اعتداءً صريحاً على سيادته المتوارثة في المنطقة، وبخاصّة أنّ مناطق الحماية الألمانيّة كانت تقع على طرق التجارة بين ميناء دار السلام وبحيرة تنجانيقا عبر طابورة، مما يضرّ بعائداته الجمركيّة[42].

ومن دون أيّة معرفة لما طرأ من تعديلات على سياسة بريطانيا تجاه استعمار ألمانيّ في شرق إفريقيا، وربما مدفوعاً من قبل الممثلين القنصليين في بلاده تبعاً للاتّهامات الألمانيّة[43]، قام السلطان برغش بتصعيد الموقف مع ألمانيا قولاً وعملاً. فأرسل إلى وليم الأول وبسمارك يحتج على اغتصاب أراضيه، واشتكى ذلك إلى الدول الكبرى[44]. وفي الوقت نفسه، قام بتحرّكات عسكريّة في مناطق الحماية الألمانيّة وعلى أطرافها، وأرسل ممثلين

LAU - Riyad Nassar Library

عنه إلى هناك[45]. وعندما علم في 4 حزيران 1885 بأن ويتو قد أصبحت بدورها تحت الحماية الألمانيّة، سارع إلى إرسال قوات إلى لامو (Lamu) ليكون على مقربة من الأحداث[46]. وفي الثامن من تموز، أبلغ كيرك رؤساءه أنّ كيليمنجارو (Kiliminjaro) قد أصبحت بدورها تحت الحماية الألمانيّة[47].

لقد وفّرت الأزمة بين ألمانيا وزنجبار لبسمارك فرصة الإعلان عن تظاهرة للأسطول الألمانيّ أمام سواحل زنجبار بغية تحقيق هدفين رئيسيين:

1 - إظهار عظمة الإمبراطورية الألمانيّة التي تحمي مصالحها الاستعماريّة وتدافع عنها بالقوّة[48]، وبالتالي إفهام الإنكليز نوايا بلاده الاستعماريّة وابتزازهم بالحصول منهم على مزيد من التنازلات. وقد استغل بسمارك في هذا المجال الإرباك الذي أُصيبت به الحكومة البريطانيّة في أعقاب ضربات المهديين وإخلاء السودان[49].

2 - إجبار السلطان برغش على الاعتراف بالمحميّات الألمانيّة وانتزاع معاهدة تجاريّة منه، والحصول على امتيازات في مرافئه على ساحل شرق إفريقيا لربط المحميّات الألمانيّة بالساحل[50].

وأمام التهديد بقصف زنجبار بواسطة الأسطول الألمانيّ، وضغوطات بريطانيا على برغش للاعتراف بالمحميّات الألمانيّة، وتحريك ألمانيا مسألة ميراث سالمة شقيقة برغش، التي تزوّجت ألمانياً وتنصّرت[51]، اعترف السلطان المذكور في 13 آب بالمحميّات الألمانيّة[52]. وأثناء المفاوضات مع ألمانيا حول المعاهدة التجاريّة، التي وُقّعت في 20 كانون الأول عام 1885[53]، وافق السلطان برغش في أيلول من العام نفسه على السماح للشركة الألمانيّة باستثمار جمارك ميناء دار السلام وبناء محطة للفحم فيه، وأن يُستعمل من قبل الأسطول الألمانيّ[54]. كما وافق على قيام لجنة دوليّة لترسيم الحدود بين مناطق سيطرته ومناطق الحماية الألمانيّة.

وعلى الرغم من عمل اللجنة الدوليّة ما بين أواخر عام 1885 ونهاية تشرين الأول من العام التالي على ترسيم حدود سلطنة زنجبار (= تحجيمها)، ظلّت التناقضات الألمانيّة - الزنجباريّة تحمل معها إمكان الصدام بين الدولتين.

LAU - Riyad Nassar Library

وكان انتشار الإسلام في مناطق الحماية الألمانيّة أو على أطرافها، يشكّل برأي المسؤولين الألمان، تهديداً لسلامة الرعايا الألمان والمحميّات ويعيق توسّعها، ولاسيّما بعدما تأكّد لهم اتصالات سيد برغش بالعنصر الإسلاميّ هناك لتحريضه ضدّ الألمان. ولهذا، سوف تتسم دبلوماسيّة بسمارك المقبلة في استغلال «الإسلام العثمانيّ» للتأثير في «الإسلام الإفريقيّ»، وذلك في سبيل تدعيم إمبراطوريته الاستعماريّة في شرق إفريقيا.

3 ـ ألمانيا وزنجبار والجامعة الإسلاميّة

أدّى تكثيف دول الاستعمار الأوروبيّ من هجومها على البلدان الإسلاميّة في القرن التاسع عشر والتدخّل في شؤونها واضطهاد شعوبها[55] إلى ردود فعل إسلاميّة عبّرت عن نفسها من خلال تيّارات فكريّة - صوفيّة - سياسيّة[56] تستجيب لهذا التحدّي من منطلقات إعادة تجديد الإسلام وتفعيل مفاهيم الأمّة عند المسلمين[57].

وبتعرضها بدورها لخطر الاستعمار، شهدت قارة إفريقيا نشوء العديد من الحركات الإسلاميّة والطرق الصوفيّة أو تفعيل نشاطات القديم منها[58]، ممّا انعكس انتشاراً لمبادئها وللإسلام ولمشاعر «الجامعة الإسلاميّة» في شمال إفريقيا ووسطها، بعدما تمّ اختراق الصحراء الكبرى. ويذكر مونتزنبرغر في نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر، أنّ كل البلاد في إفريقيا شمال خط عرض 10، باستثناء الحبشة، أضحت إسلاميّة، وأنّ نصف سكان القارة أصبحوا مسلمين[59]. وقد قوبلت هذه «الصحوة» الإسلاميّة بتحذيرات في الأدبيات الاستشراقيّة والإعلام الغربيّ آنذاك بدعوة حكومات أوروبا وكنائسها لاتخاذ إجراءات حاسمة ضدّ الإسلام. فكتب المبشر زويمر يقول: «**إنّ انتشار الإسلام في إفريقيا هو أكثر الظواهر الملفتة للنظر في القرن التاسع عشر ... وهو يشكّل خطورة جدّية في الظرف الحالي**»[60].

كانت ألمانيا من بين دول الاستعمار التي واجهت مسألة انبعاث الإسلام في إفريقيا[61]، ورأت ضرورة محاربته أو احتوائه. فبعد قيام مناطق حمايتها في غرب إفريقيا وشرقها عاميّ 1884 و1885، أصبحت تحتكّ بالإسلام

مباشرة لأول مرّة، سواء داخل المحميّات أو على أطرافها: الكامرون من جهّات غرب السودان وبحيرة تشاد وجنوبها وجنوبيها الشرقيّ والغربيّ، وتوغو، من نواحي النيجر[62]. كذلك، فإنّ قيام محميّات ألمانيّة في شرق إفريقيا بين المحيط الهنديّ وبحيرة تنجانيقا في الداخل، جعلها مُحاطة بالعنصر الإسلاميّ من الشمال والشرق والجنوب[63]. إضافة إلى ذلك، فإن وضع ويتو تحت حمايتها ومحاولات الشركة الألمانيّة مطلع عام 1886 وضع تانا (Tana) وأجزاء من ساحل الصومال تحت الحماية الألمانيّة، جعل ألمانيا تحتك بالإسلام هناك[64].

إنّ أول إشارة إلى إدراك ألمانيا مخاطر الإسلام على إمبراطوريتها الاستعماريّة في إفريقيا، كانت رسالة بعث بها فريدريك فون رادوڤيتس (Friedrich von Radowitz) سفيرها في العاصمة العثمانيّة، إلى بسمارك في الثاني من نيسان 1886 تحدّث فيها عن نمو الطريقة السنوسيّة في شمال إفريقيا وعن امتداد نفوذها غرباً حتى السنغال، وجنوباً حتى بحيرة تشاد. ولفت السفير إلى ما تشكّله هذه الطريقة الصوفيّة من تهديد للنفوذ الأجنبيّ في المنطقة[65]. وقد أولى بسمارك هذه المسألة اهتماماً ملحوظاً وطلب إلى السفير ضرورة أن تولي ألمانيا مسألة نمو الإسلام في إفريقيا عناية خاصّة، **«لأن موقف السكّان المسلمين في إفريقيا»**، كما جاء في رسالة له إلى سفيره، **«هو عامل يجب علينا أن نأخذه في الاعتبار في مشاريعنا الاستعماريّة هناك»**[66].

لقد كانت هناك اعتبارات عدّة جعلت بسمارك يضع «الإسلام الإفريقيّ» ضمن إستراتيجيته الاستعماريّة وهي:

1 ـ استمرار النزاع بين ألمانيا وزنجبار في شرق إفريقيا، رغم تشكيل اللجنة الدوليّة، وقيام الشركة الألمانيّة بعقد المزيد من معاهدات الحماية، وتحريض السلطان برغش المسلمين ضدّ ألمانيا[67]،

2 ـ التوقّعات بأن يزحف الألمان بعد فرض حمايتهم على ويتو إلى أعالي النيل عبر المرتفعات الداخليّة[68].

3 ـ مخطّطات ألمانيا لتوسيع مناطق استعمارها في شرق إفريقيا ليشمل ساحل

الصومال وداخله، حيث يضعها مباشرة في مواجهة العنصر الإسلاميّ[69]،

4 ـ مخطّطات ألمانيا بعد فرض حمايتها على الكامرون وتوغو للتمدّد شمالاً باتجاه النيجر وبحيرة تشاد[70]، واحتمال اصطدامها بالطريقة السنوسيّة المندفعة إلى عمق القارة الإفريقيّة، وبالمهديين الذين أصبحوا بعد عام 1885 يهدّدون حوض التشاد[71]،

5 ـ اعتقاد رئيس الوزراء الألمانيّ بأن الممثلين القنصليين البريطانيّين في زنجبار يعملون بمعزل عن حكومتهم ضدّ مصالح بلاده ويحرّضون السكّان المسلمين عليها[72].

وهكذا، أصبح همّ بسمارك هو كيفيّة توفير الحماية للمحميّات الألمانيّة، وكذلك الظروف الملائمة لرواد الاستعمار الألمانيّ من أجل الاستحواذ على مزيد من الأراضي من دون الاصطدام بمسلمي تلك المناطق أو التعرّض لمقاومتهم. وكان ما لحق بالفرنسيين في السنغال من مقاومة إسلاميّة، واغتيال أحد أعضاء بعثة استكشاف إيطاليّة على يد أمير هرر، جعلا بسمارك يخشى، كما جاء في رسالة له إلى سفيره في الآستانة، من «... **أن يشتدّ التحريض ضدّ الأجانب في شمال القارة الإفريقيّة كلها من قبل متعصبين دينيين من بين السكّان المسلمين خطورة واتساعاً**»[73]، وأن يتعرّض رواد الحركة الاستعماريّة الألمانيّة من رحالة وعلماء ومستكشفين وتجار ومبشرين للأذى على أيدي المسلمين[74]. ويذكر مارتن أنّ السكّان المحليين في إفريقيا كانوا ينظرون إلى هؤلاء على أنّهم «**جواسيس**» لبلادهم[75].

وقبل ولوجها طريق الاستعمار، سعت ألمانيا لدى الباب العالي للحصول منه على فرمانات لتسهيل نشاطات رعاياها وتحرّكاتهم في مناطق إفريقيا الإسلاميّة[76]. وبطرح السلطان عبد الحميد الثاني نفسه خليفة على المسلمين بعد الحرب الروسيّة ـ العثمانيّة (1877 ـ 1878) وتقديمه، بصفته هذه، خدمات إلى بريطانيا ضدّ روسيا في المسألة الأفغانيّة، عبر حثّ أمير كابول على التحالف مع الدولة الأولى باسم «الجامعة الإسلاميّة»[77]، رأى بسمارك أن يعمل بدوره على الاستفادة من قوّة السلطان العثمانيّ الروحيّة في سبيل مشاريعه الاستعماريّة. فكتب إلى رادوڤيتس يقول: **«إنّه من المفيد في ضوء**

LAU - Riyad Nassar Library

هذه الظروف (النشاطات الاستعماريّة الألمانيّة في إفريقيا الإسلاميّة) **لو استطعنا أن نجعل السلطان** (العثمانيّ) **يستخدم نفوذه كخليفة لجعل الحكّام في إفريقيا** (شرقها وغربها)**، الذين يعترفون بسلطته الروحيّة أو الزمنيّة، يسهّلون التحرّك السلميّ للتجّار والرحّالة العلماء الألمان»**[78].

وبعدما كان السلطان العثمانيّ عبد الحميد قد أكّد للسفير الألمانيّ على نفوذه في إفريقيا وأنّه يستطيع تحريك المنطقة كلها ضدّ دول الاستعمار[79]، طلب بسمارك من رادوڤيتس أن يتصل بالسلطان العثمانيّ للحصول على وساطته لدى حكّام إفريقيا المسلمين لتسهيل نشاطات الألمان في القارة. واعتقد رئيس الوزراء الألمانيّ أنّ السلطان عبد الحميد الثاني لن يرفض طلبه، لاسيّما أنّ ألمانيا لم تكن تتّبع سياسة استعماريّة تجاه ممتلكات السلطنة الأوروبيّة أو الآسيويّة وليس لها نوايا لتحجيمها[80].

وبالفعل، كان بسمارك على حقّ في مقولته هذه، إذ لم يكن لبلاده اهتمام استعماريّ مباشر تجاه السلطنة، وهذا ما أتاح لها أن تتغلغل فيها سلماً وتحصل على نفوذ. فقبل قليل على ذلك (1880)، أرسل بسمارك بعثة ڤيتندوف (Wittendorf) لإصلاح الإدارة العثمانيّة، وبعثتي أوتو كيلر (Otto Kähler) وفون در غولتس (von der Goltz) لإعادة تأهيل الجيش العثمانيّ عاميّ 1882 و1883، ووافق على تزويده بالأسلحة[81] ـ هذه الأمور مجتمعة، ساعدت بسمارك على التقرّب من السلطان عبد الحميد للحصول على دعمه في إفريقيا. وفي المقابل، أبلغ بسمارك السلطان العثمانيّ باستعداده لأن يرد له «صنيعه» هذا من خلال دعمه في مجالات أخرى. وقد فهم السلطان العثمانيّ ذلك على أنّه تأييد لسياسة بلاده في المغرب الأقصى[82].

وفي 15 حزيران 1886، بعث رادوڤيتس إلى بسمارك يقول إنّه أجرى اتصالاً مع رشيد باشا، سكرتير السلطان الخاصّ، وحدّد معه المناطق الإسلاميّة الإفريقيّة التي ترغب ألمانيا في أن يتّصل بها السلطان عبد الحميد بصفته الروحيّة، وهي: ساحل شرق إفريقيا وداخله، وكذلك حكّام مناطق الصومال التي يدّعي سلطان زنجبار بأنّهم تابعون له، والمناطق الغربيّة من الكامرون إلى توغو حيث توجد سلطنات إسلاميّة على حدودهما. كذلك، طلب السفير

LAU - Riyad Nassar Library

الألمانيّ إلى الدولة العثمانيّة أن تستخدم نفوذها في شمال إفريقيا لدى القبائل الإسلاميّة المعادية للأجانب[83]، وبخاصّة لدى الشيخ المهدي السنوسيّ لإزالة أيّة شكوك من ناحيته تجاه ألمانيا، إن لم يكن الحصول على دعمه لها[84].

لقد كشفت اتصالات السفير الألمانيّ في الآستانة عن مسألتين مهمتين: مدى ضعف تأثير عبد الحميد كسلطان ـ خليفة على الشيخ السنوسيّ، حيث تبيّن أنّ السنوسيّة تعترف به كخليفة طالما أن سياسته تنسجم مع الشريعة الإسلاميّة ومبادئها[85]. إضافة إلى ذلك، أبلغ السفير بسمارك أنّ تلك الحركة لن ترحب بتوسّط السلطان لصالح «**المسيحيين**» وبالتالي، فإن السلطان لن يستطيع إقناعها «**... بأن مصالح الإسلام لن تُصاب بالأذى في إفريقيا من جراء الدولة الألمانيّة**»[86]. أما المسألة الثانية، فكان إمكان أن يتصل السلطان العثمانيّ بحاكم زنجبار، وذلك بعدما أكّد المسؤولون العثمانيون للسفير الألمانيّ أنّ نفوذ عاهلهم يمتدّ على كل ساحل شرق إفريقيا، وإن علاقات ودّية تجمع ما بينه وحاكم زنجبار، وإن الأخير «**.. يُقرّ بسيادة السلطان العثمانيّ الدينيّة ويجري التعبير عن ذلك من خلال البعثات وتبادل المراسلات**»[87]. ويذكر رفيق العظم، أنّ السلطان برغش كان قد طلب في السابق إلى العثمانيين وضع بلاده تحت حمايتهم، لكن خروج السلطنة منهكة من الحرب ضدّ روسيا عام 1878، حال دون ذلك[88].

إنّ تأكيدات المسؤولين العثمانيين على سمعة سلطانهم الدينيّة في شرق إفريقيا من جهة، وضعف تأثير عبد الحميد الثاني على السنوسيّ من جهة أخرى، جعلت بسمارك يطلب إلى سفيره في العاصمة العثمانيّة بأن تُترك مسألة السنوسيّ جانباً ويجري التركيز بدلاً من ذلك على وساطة السلطان مع حاكم زنجبار، بما يخدم المصالح الألمانيّة في شرق إفريقيا، أيّ أن يتوقف برغش بن سعيد عن سياسته المعادية للألمان، ويمتنع عن الإيعاز للتجار العرب الموالين له تحريض زعماء القبائل الزنجيّة ضدّ المصالح الألمانيّة، وأنّ يوفّر كلّ المستلزمات لتطوير التجارة الألمانيّة في بلاده[89]، بمعنى آخر، ألا يعيق برغش مشاريع ألمانيا الاستعماريّة في مناطق نفوذه.

وتحت عنوان «**رغبة شديدة في علاقات حسنة مع حاكم هذه البلاد**

(السلطان سيد برغش) ... **وإزالة الارتياب القائم**» بينه وبين ألمانيا والإقلاع عن ظنونه تجاهها وأن يأخذ منها موقفاً وديّاً[90]، طلب بسمارك أن يقوم السلطان العثمانيّ بـ «تبييض» صفحة ألمانيا لدى حاكم زنجبار وإظهار حسن نواياها و«حضاريّة» رسالتها الاستعماريّة[91]، وإنّها « **لا تريد الانتقاص من الأسس المادية لوجوده ولا من مقدار اتساع أراضيه التي اعترفت بها ... وتمدّ إليه يدها بودّ**»، كما جاء في رسالة له إلى هاتسفلدت، سفيره في لندن[92].

كانت هناك، في الواقع، أسباب أخرى جعلت بسمارك يسعى إلى توسّط السلطان عبد الحميد بينه وبين برغش. فبين تشكيل لجنة ترسيم حدود سلطنة زنجبار في كانون الأول 1885 وصدور قرار اللجنة المذكورة في أول تشرين الثاني 1886، تدهورت العلاقات الزنجباريّة ـ الألمانيّة، على الرغم من سماح برغش بن سعيد لشركة شرق إفريقيا الألمانيّة باستثمار جمارك مرفأ دار السلام (2 أيلول 1885) وعقده مع ألمانيا معاهدة تجاريّة (20 كانون الأول 1885). فخلال الفترة المذكورة، لم يستجب سلطان زنجبار لمطالب الشركة الألمانيّة بمنحها أراضٍ حول مينائيّ دار السلام وبنغاني (Pangani)[93]. وفي آب 1886، اشتكى برغش إلى بسمارك بأنّ الشركة الألمانيّة تفرض رسوماً وضرائب في مرفأ دار السلام أكثر مما يجيزه اتفاق عام 1885 في هذا الشأن. كما عبّر أكثر من مرّة عن استيائه من تصرفات القنصل الألمانيّ ووكلاء الشركة الألمانيّة في بلاده، إضافة إلى الاستفزازات المتكرّرة التي كان يقوم بها البحارة الألمان في مرافىء زنجبار وكأنّه بلد محتلّ[94].

فخلال مطلع عام 1886، قام لوكاس(Lucas)، مدير الشركة الألمانيّة في زنجبار، بمحاولة وضع مبروك بن راشد المزروعي[95]، خصم السيد برغش، تحت حماية شركته. وعلى الرغم من فشل المحاولة، ظلّ مبروك، وبدعم ألمانيّ، شوكة في خاصرة سلطان زنجبار[96]. وخلال عام 1886، أسست الشركة الألمانيّة محطّة لها في دونده، على بعد عشرة أميال عن باغامويو (Bagamoyo) على الطريق التجاريّ إلى مرفأ ممباسة، مدّعية أنّ ذلك حصل بموافقة الزعماء المحليين. وعلى الرغم من نفي هؤلاء الرواية الألمانيّة، واحتجاج السلطان برغش، فقد أبقت الشركة على محطّتها هناك[97]. وفي صيف 1886، تلقى بسمارك تقريراً من مندوبه في اللجنة الدوليّة لترسيم حدود

زنجبار يفيد أنّ سلطانها لا يزال يؤكّد على حقوقه في داخل شرق إفريقيا[98].

وفي 20 آب 1886، زفّ رادوفيتس إلى بسمارك النبأ السار، وهو موافقة السلطان عبد الحميد الثاني على إرسال كتاب إلى السلطان برغش يتضمّن رغبات ألمانيا في شرق إفريقيا، وإنّه يجري صياغة رسالة إليه باللغة العربيّة، وإنّ الباب العالي لا يود أن يُرسل الكتاب مباشرة إلى برغش، بل بشكل سرّي عبر وزارة الخارجيّة الألمانيّة في برلين ومن هناك إلى زنجبار، وذلك كي لا تعلم به بريطانيا[99]. وبعد يومين على ذلك، أبلغ السفير بسمارك أنّ الصدر الأعظم كامل باشا يفضّل طريقة أخرى لإيصال الكتاب إلى مصدره عبر والي اليمن في صنعاء[100].

وبعد مرور أسبوعين على ذلك، تلقّى بسمارك من سفارته في الآستانة ما يفيد أنّ الكتاب لا يزال في مكتب التحرير، وأنّ العمل جار لترجمته وإرساله إلى صنعاء[101]. وفي 27 أيلول، أكّد الصدر الأعظم للسفير أنّ الكتاب قد تُرجم بالفعل إلى العربيّة وينتظر توقيع السلطان عليه، بعدما أُصيب بوعكة صحيّة مفاجئة[102]. وما لبث رادوفيتس أن تمكّن آخر الأمر من الحصول على نسخة من رسالة السلطان الى برغش وبعث بها إلى الخارجيّة الألمانيّة في العاشر من تشرين الثاني 1886.

4 ـ فحوى كتاب السلطان عبد الحميد الثاني إلى برغش بن سعيد

خاطب السلطان العثمانيّ سيّد برغش بصفته حاكماً وليس سلطاناً على زنجبار وذلك للدلالة على أعلويته. كما تحدّث عن علاقات الودّ التي تجمع ما بين الدولتين «... **سلطنتنا السنية** (حكومة السلطان عبد الحميد) **وبين حكومة سموكم المحروسة** (برغش بن سعيد)»[103]، وتطرّق السلطان إلى روابط «**الجامعة الإسلاميّة الجليلة**» بين الدولة العثمانيّة وزنجبار. وبالنسبة إلى ألمانيا، عرض عبد الحميد رغبتها في «... **تسهيل المعاملات التجارية وتبادل المنافع** ...(مع زنجبار) **مجردة عن شؤون سياسيّة أخرى** ...»[104]. وختم رسالته بالتأكيد على حسن العلاقات العثمانيّة ـ الألمانيّة. (أنظر ملحق رقم 7).

وعندما اطّلع بسمارك على فحوى الرسالة، رأى أنّ فائدتها تتوقف على

LAU - Riyad Nassar Library

كيفيّة تفسير النصّ من قبل السلطان برغش[105]. أخيراً، لا يشير ملف «دائرة الاستعمار» (Kolonial-Abteilung)، الذي بين أيدينا، إلى أن السلطان برغش قد تسلّم بالفعل رسالة السلطان عبد الحميد.

5 ـ استنتاج

إنّ مساعي بسمارك استغلال الصفة الدينيّة للسلطان العثمانيّ وروابط «الجامعة الإسلاميّة» بين المسلمين، تدلّ على إدراك ألمانيا، إسوة بدول استعماريّة أخرى، أهميّة الخلافة والتضامن الإسلاميّ وجعلهما أداة لخدمة أهدافها الاستعماريّة. وإنّ قبول السلطان عبد الحميد الثاني تأدية «خدمات» لألمانيا في هذا المجال أو التظاهر بذلك، كان يندرج في لعبة السلطان العثمانيّ لإظهار البعد الخارجيّ للجامعة الإسلاميّة والحصول من تلك الدولة على مكاسب تقوّي من نفوذه الدوليّ. وفي هذا المعنى جاءت رسالته إلى برغش.

وعلى الرغم من أنّ بسمارك نظر إلى «الجامعة الإسلاميّة» كحركة تعصّب دينيّ تهدّد النفوذ الأجنبيّ في شمال القارة وشرقها، إلا أنّه لم يجد حرجاً في السعي للتسوية مع الحركات والطرق الصوفيّة في إفريقيا، وحتى الاعتراف بعبد الحميد خليفة واستخدام قوّة هذا المنصب الروحيّة والسياسيّة، طالما أنّ ذلك يحقّق مآربه الاستعماريّة، هذا في الوقت الذي كانت فيه دوائر غربيّة تحذّر من تسييس «الجامعة الإسلاميّة» وما يشكله ذلك من خطر على الإمبراطوريات الاستعماريّة. وبرأينا، لم يكن هذا الموقف يحمل تناقضاً بالنسبة إلى بسمارك، بل كان يصبّ في أصول «لعبة» الدبلوماسيّة التي كان هو سيدها في أوروبا. فبينما كانت الدولة العثمانيّة لا تساوي في نظره **«عظمة جنديّ بوميراني»**[106]، كان بسمارك يلهث وراء خطاب من «خليفة» لا تربطه بزنجبار سوى علاقات شكليّة.

كان بسمارك يريد من برغش أن يوقف عدائه لمشاريع ألمانيا الاستعماريّة في شرق إفريقيا وتحريضه للمسلمين ضدّها. فإذ برسالة عبد الحميد إلى سلطان برغش لا تتحدث سوى عن **«تسهيل المعاملات التجاريّة** (لألمانيا) ...

مجردة عن شؤون سياسيّة ...»، وهو ما كانت توفّره معاهدة الامتيازات بين ألمانيا وزنجبار لعام 1885. وفي الواقع، لم يكن الألمان هم الذين يشكون من إعاقة تجارتهم، أو سوء تطبيق المعاهدة التجاريّة تلك كي يطلبوا تدخّل السلطان العثمانيّ، بل إنّ برغش بن سعيد هو الذي اشتكى أكثر من مرّة من أن الأهداف الاستعماريّة الألمانيّة تجاوزت مسألة التجارة إلى اقتحام سيادته على أراضيه، ورأى بوضوح أنّ لا فصل بين العلَم الألمانيّ وبين التجارة الألمانيّة[107]، وهو ما أكّدته تظاهرة الأسطول الألمانيّ أمام سواحل زنجبار في صيف 1885 والاتفاق البريطانيّ ـ الألمانيّ في 1 تشرين الثاني 1886، ثم الاستيلاء على سواحل البلاد تحت ستار استئجارها، وأخيراً معاهدة 1890 بين الدولتين الاستعماريتين، بريطانيا وألمانيا، حول تقاسم مناطق النفوذ في شرق إفريقيا.

لقد كشفت تحرّكات ألمانيا في شرق إفريقيا ما بين عاميّ 1885 و1890 عن نواياها الاستعماريّة في المنطقة. فتقرّبها من السلطان عبد الحميد الثاني بصفته «خليفة»، ما كان سوى محاولة لاستغلال «الجامعة الإسلاميّة» والقوّة الروحيّة لمنصب الخلافة من أجل تسهيل تغلغلها في المنطقة. وعندما اصطدمت مصالحها مع مصالح بريطانيا، لم تتوان ألمانيا عن عقد تسوية استعماريّة معها، مطيحة بتعهداتها السابقة للسلطان العثمانيّ حول «حضارية» رسالتها الاستعماريّة وأهدافها في تطوير العلاقات التجاريّة مع شرق إفريقيا. فبعدما فرضت ألمانيا عام 1889 حمايتها على الساحل الممتد من ويتو جنوباً حتى قسمايو شمالاً، وعقدت في العام التالي معاهدة حماية مع أوغنده، سارعت بريطانيا إلى تسوية خلافاتها الاستعماريّة وتقاسم مناطق النفوذ معها على ساحل شرق أفريقيا وداخله. وكانت الظروف الدوليّة وعدم تحمّس كاپريفي (Caprivi)، خليفة بسمارك، للتوسّع الاستعماريّ تساعد على هذا التفاهم. وفي المعاهدة البريطانيّة ـ الألمانيّة (1 تموز 1890)، تخلّت ألمانيا عن مطامعها في زنجبار والساحل الشرقيّ من ويتو إلى قسمايو، مقابل اعتراف بريطانيا لها بالسيادة على منطقة في شرق إفريقيا تمتد من بحيرة فكتوريا الى أراضي الكونغو، ومن بحيرة نياسا إلى بحيرة تنجانيقا. وبموجب هذه المعاهدة، دعّمت بريطانيا نفوذها في أوغنده وكينيا ومنعت ألمانيا من التطلع

LAU - Riyad Nassar Library

إلى وادي النيل. إضافة إلى ذلك، حصلت ألمانيا من بريطانيا على جزيرة هليغولند في بحر الشمال[108].

هل خدع السلطان عبد الحميد الثاني إذاً بسمارك وبعث إلى برغش برسالة لا تؤدّي غرضها؟ إنّ هناك مؤشرات تدلّ على عدم جدّية السلطان العثمانيّ في تبني المشروع الاستعماريّ الألمانيّ. فعندما حدّد رادوڤيتس مع رشيد باشا المناطق التي يهمّ ألمانيا أن تتصل بها الدولة العثمانيّة، كان ذلك في 15 حزيران 1886. وللحصول على موافقة السلطان على المشروع الألمانيّ، تطلب ذلك أكثر من شهرين كاملين (حتى 20 آب). وبين صياغة الرسالة ثم ترجمتها إلى العربيّة وتوقيع السلطان عليها وبحث كيفيّة إيصالها إلى هدفها، مرّت أسابيع أخرى. وفي 20 تشرين الثاني، أيّ بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على طلب بسمارك الوساطة العثمانيّة، تبيّن لرئيس الوزراء الألمانيّ أنّ الرسالة الموعودة لا تزال، ووفق الرواية العثمانيّة، في طريقها إلى اليمن[109].

هل كان لهذا «التلكوء العثمانيّ» علاقة بما كانت تخطّطه الدول الاستعماريّة الثلاث (بريطانيا وألمانيا و فرنسا) في اللجنة الدوليّة لترسيم حدود سلطنة زنجبار (= تحجيمها إلى عدة جزر صغيرة وشريط ساحلي ضيق)، ما جعل السلطان العثمانيّ يتريّث لناحية توقيت رسالته إلى برغش (موافقة وترجمة وتوقيعاً وإرسالاً) ويتحفّظ بالنسبة إلى فحواها؟

من المؤكد أنّ السلطان عبد الحميد كان يتابع بدقّة مجريات الأحداث في إفريقيا وبخاصّة بعد الاحتلالين الفرنسيّ والبريطانيّ على التوالي لتونس ومصر وأحداث السودان، والتهديدات الايطاليّة لطرابلس الغرب، وكان يدرك بالتالي ما يُخطط لزنجبار. ونحن نعتقد أنّ الصفة الدينيّة (خليفة) التي تدخّل بها السلطان العثمانيّ في مسألة العلاقات الألمانيّة ـ الزنجباريّة وسياسة «الجامعة الإسلاميّة» التي كان ينتهجها ببعدها الخارجيّ، كانتا تحتّمان عليه مقاومة حركة الاستعمار تجاه البلدان الإسلاميّة، أو على أقلّ تقدير عدم الانزلاق في مخطّطاتها. وفي هذا المعنى، نفهم مغزى رسالته إلى برغش بن سعيد. فهو لم يشأ أن يجعل من نفسه أداة استعماريّة ضدّ بلد إسلاميّ، ورأى أن يستخدم

في الوقت نفسه الدبلوماسيّة والتكتيك في علاقاته مع الدول الأجنبيّة. ففي أعقاب اندلاع الثورة ضدّها في زنجبار (آب 1888)، سعت ألمانيا مجدداً إلى تسخير قوّة السلطان العثمانيّ الروحيّة من أجل مآربها الاستعماريّة. فحاولت في مطلع عام 1889 تشكيل «قوّة شرطة» عثمانية لقمع تلك الانتفاضة. بيد أن عبد الحميد رفض تجنيد مسلمين للعمل في «...**خدمة دولة أجنبية مسيحيّة**»، وبرّر الصدر الأعظم ذلك للسفير الألمانيّ، بأنّ صفة السلطان الدينيّة كخليفة لا تخوله الإقدام على مثل تلك الخطوة[110].

LAU - Riyad Nassar Library

الحواشي

(1) Martin Kräger, "Revolution als Programm. Ziele und Realität deutscher Orientpolitik im Ersten Weltkrieg" , in: Wolfgang Michalka ed. *Der Erste Weltkrieg*, München/Zürich 1994 ,p. 366.

(2) باندلاع الحرب العالميّة الأولى، وضع مستشرقون ألمان خططاً لاستخدام «الجهاد» ضدّ دول «الوفاق الودّيّ» من خلال تنظيم القوى الإسلاميّة ونشر الدعاية بين المسلمين ودفع الأموال إلى قادتهم وإظهار ألمانيا على أنها دولة صديقة للإسلام. وضمن هذا التوجه، أدت السلطنة العثمانية وإمكان تأثيرها كخلافة إسلاميّة على الشعوب الإسلاميّة دوراً حاسماً. وقد اضطلعت «وكالة أنباء الشرق» التي أدراها المستشرق أوبنهايم بمهام الدعاية الألمانيّة في البلدان الإسلاميّة، راجع- **PAAA**, R1510-1536=1915-1918, Deutschland Nr. 126g adhl, Acten betreffend: Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient وحول دور أوبنهايم ومذكراته في هذا الخصوص أنظر:

PAAA, R20936 , Acten betreffend den Krieg 1914 , Unternehmungen und Aufwiegelungen gegen unsere Feinde, Nr. 11, Bd.1, Oppenheim an Bethman- Hollweg ,Nr. 1&2 , Berlin 18/81914; K. Axenfeld an den Kultusminister R 20943, 12/9/1914.

ويمكن استشارة دراسة Peter Heine , Al- Gihad- "Eine deutsche Propaganda -zeitung im I Weltkrieg", in: *Die Welt des Islams*, NS 20(1980), pp. 197-199; Irmgard Jacobsen, "German Attempts to Influence the Intellectual Life in the Ottoman Empire During World War I", in: *Revue d'Histoire Maghrebine* 59/60(1990), pp. 95--100.

(3) أنظر: ، عبد الرؤوف سنو ، المصالح الألمانيّة في سوريا وفلسطين 1841 ـ 1901، بيروت 1987 281 ـ 282.

(4) خلال زيارته إلى الشرق عام 1898، ألقى الإمبراطور وليم الثاني خطاباً في دمشق أعلن فيه عن صداقته للمسلمين في العالم وللسلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني، فاتحاً بذلك الطريق أمام سياسة ألمانيّة مضادّة لبريطانيا في العالم الإسلاميّ، أنظر: كتابي المصالح الألمانيّة ص 281؛ وبعد «الوفاق الودّيّ» بين بريطانيا وفرنسا في نيسان عام 1904 في شأن مصر والمغرب، وفي أجواء التحدي بين ألمانيا من جهة والدولتين المذكورتين، قام وليم الثاني مطلع نيسان 1905 بزيارة إلى طنجة وأعلن من هناك أنّه يعتبر سلطان المغرب حاكماً مستقلاً تماماً، وأنّ بلاده مفتوحة للتنافس السلمي بين الأمم، أنظر:

L A U - Riyad Nassar Library

"British Documents on the Origins of the War 1898-1914", in: George Peabody Gooch/ Harold Temperley (eds.) 11vols., London 1926-1938, vol. V, White to Lansdowne, no 72, Tanger 2/4/1905; The Near East from Within, F.O. 8 vo 9289, p. 75.

(5) **PAAA**, Orientalia Generalia 9, Nr. 1, Acten betreffend : Berichte des Freiherrn von Oppenheim über orientalische Verhältnisse , R 14554, 12 Bde. 1896-1910.

وتحديداً: Bd. 3, Denkschrift "Die panislamische Bewegung " Oppenheim an Hohenlohe -Schillingsfürst , Nr. 45, A 8657, Kairo 5.7.1898.

(6) أنظر: *Bundesarchiv Abteilungen Potsdam (* = **BArchP**) Auswärtiges Amt (=AA) Kolonialabtheilung AI Nr. 823, Acten betreffend: *Stellung der Sultan der Türkei zu den deutschen Unternehmungen in Ost-Afrika*, 29/4/1886- 14/12/1886.

(7) راجع الفصل الخامس من الكتاب ص 215 ـ 252 من الكتاب.

(8) Ronald Robinson/John Gallagher/Alice Denny, Africa and the Victorians, New York 1068, p. 42; WM. Roger Louis, "Great Britain and German Expansion in Africa, 1884-1919", In: Prosser Gifford/WM. Roger Louis/ Alison Smith (eds.), *Britain and Germany in Africa*, New Haven/London 1967, p.4.

(9) *British Parliamentary Papers* (= **BPP**), Accounts and Papers , Africa No 1 (1886): Correspondence relating to Zanzibar, Jan. 1886: Aide-memoire communicated to Earl Granville by Count Munster, May 5, 1885 , No. 25; Robert Geran Landen, Oman Since 1856, Princeton/ New Jersy 1967, 206, 275.

وقارن بدراسة سنى محمد علي عبد الجبار الطائي، «دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربيّة الإفريقيّة»، في: **الوثيقة** (المنامة) 12(1988) ص 142 ـ 155.

(10) Robinson ect., Africa and the Victorians, op. cit. p. p. 46-48 وعندما تبوأ سيد برغش سُدّة السلطنة في زنجبار، تعهّد **"to do everything in his power to be agreeable to the British Government"** نقلاً عن: Robinson, ect., Africa and the Victorians, p. 46.

(11) Bruno Kurtze, Die Deutsch-Ostafrikanische Gesellschaft, Jena 1913, p. 18.

لا يوجد تحديد دقيق لاتساع سلطنة زنجبار. ففي عام 1871، ذكرت إحدى لجان مجلس العموم البريطانيّ، التي كانت تتقصى تجارة الرقيق في ساحل إفريقيا الشرقيّ، أنّ سلطان زنجبار يسيطر على 350 ميلاً على طول ساحل شرق إفريقيا. وبعد عامين على ذلك، أكّد مبعوث بريطانيّ أُرسل إلى زنجبار أنّ السلطان برغش يسيطر على

شريط ساحلي يبلغ طوله 660 ميلاً، في حين تحدث تقرير للبحريّة البريطانيّة عن 640 ميلاً. أنظر:
BPP/ Accounts and Papers, Memorandum in inclosure No. 134 Salisbury to Kitchener, F.O.17/10/1885.

(12) A.J.P. Taylor, Germany's First Bid for Colonies 1884 - 1885, repr. USA 1967 , p. 85.

(13) Andreas Birken, Das Sultanat Zanzibar im 19. Jahrhundert, Diss. Tübingen 1971, p. 8.

(14) Robinson ect., op. cit. p.42ff.

(15) Norman R. Bennett, A History of the Arab State of Zanzibar, London 1978, p.126.

(16) Bennett p. 125 ; Kurtze p. 57.

(17) "opens a back door to the Nile. نقلا عن: Taylor , op. cit.p. 85

(18) نقلاً عن السيد رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقية ، القاهرة 1970 ص 62.

(19) Europäischer Geschichtskalender , Hrsg. Ernst Delbruck 1885, p. 16.

(20) Louis, op. cit. p. 7 , 10; The New Cambridge History, ed. F.H. Hinsley , vol.11, Cambridge1967, Roger, "Great Britain and German Expansion in Africa, 1884-1919", in: Prosser Gifford/Wm. Roger Louis/Alison Smith (eds.), *Britain and Germany in Africa*, New Haven/London 1967. pp..604-605; Historical Dictionary of European Imperialism , James S.Olson ed. , New York 1991, p. 54.

(21) للاستحواذ على Lüderitzbucht وإطلاق يدّ ألمانيا في استعمار نيو غينيا (Kaiser-Wilhelm-Land)، أنظر: Taylor, pp. p66-79 ; Kurt Büttner Die Anfänge der deutschen Kolonialpolitik in Ostafrika, Berlin (Ost) 1959, p. 60, no. 94
وبالنسبة إلى توغو والكامرون، صرّحت الخارجية البريطانيّة بأنّ الحكومة:
had "**no jealousy of the Germans as neighbours in those territories[Togo and Cameroons]; they welcome them as friendly rivals in the race of commerce and civilization**" quoted from Roger Louis, op cit. p. 4.

(22) Robinson ect. Africa , op. cit.p. 196.

(23) المرجع السابق ص 194.

(24) Roger Louis , Grerat Britain and German Expansion in Africa, op. cit. p. p10- 12; Bennett , op. cit. p. 129.

(25) Robinson ect. Africa , p. 194.
وبتاريخ 20 أيار 1885، أبلغت الحكومة البريطانيّة قنصلها في زنجبار أنّها ترحّب بتطوير الألمان مشاريعهم في المناطق غير المملوكة المتاخمة لزنجبار بشكل لا يسيء

إلى مصالحها وإلى حقوق سلطان برغش، أنظر: **BPP**/Accounts and Papers 1(1886) op. cit. Lister to Kirk, op. cit. No. 28 , **F.O.** 20/5/1885 Granville to Malet; No. 29, 25/5/1885. وبتاريخ 12 آب 1885، طلبت الحكومة البريطانيّة إلى كيرك أن يحثّ السلطان برغش على الاعتراف بالمحميّات الألمانيّة **BPP**/ Accounts and Papers, op. cit. Salisbury to Scott, No. 90 , **F.O.** 12/8/1885.

(26) Bennett p. 128.

(27) بموجب الاتفاق البريطانيّ - الألمانيّ، اعترفت الدولتان بسيادة برغش على جزر بمبا (Pemba) ومافيا (Mafia) ولامو (Lamu) وعلى عدد من الجزر الصغيرة التي تبعد مسافة 12 ميلاً بحريّاً. وعلى اليابسة، اعترفت الدولتان بسيادة سلطان زنجبار على الشريط الساحلي من منبع نهر مينّنغاني (Minningani) من خليج تونغي (Tunghi) حتى كيبيني (Kipini)، أنظر في هذا الخصوص كتاب: Carl Peters , Die Gründung von Deutsch- Ostafrika, Berlin 1906, pp. 132- 133.

(28) نتيجة إطلاق بريطانيا يدّ ألمانيا في شرق إفريقيا، اتّسعت المستعمرات الألمانيّة بشكل كبير بعدما قامت الشركة الألمانيّة بعقد المزيد من اتفاقات الحماية، بحيث وصلت مساحتها إلى 60 ألف ميل مربع، أنظر: جاد طه ، الصراع الاستعماريّ في حوض النيل، لات لام ص 8.

(29) Ahmed Hamoud Al-Maamiry, Omani Sultans in Zanzibar (1832-1964), New Delhi 1988, p16. و: لأ. و. هولنجروورث، زنجبار (1890 - 1913)، ترجمة وتعليق حسن حبشي، القاهرة 1968 ص 6 - 8. خلال ولايته على زنجبار (1806 - 1856)، عمل السلطان سعيد على منح الدول الأجنبيّة «امتيازات»، وسمح لها بفتح قنصليّات في بلاده، وفرض ضريبة جمركيّة موحّدة في كل مرافىء زنجبار بنسبة 5٪ ، أنظر: هولنجروورث، مرجع سابق ص 7.

(30) Hans Wagner, "Die Dynastie der Saids in Sansibar", in: *Grenzboten* (Leipzig) , Jg. 55, 4/47 (1896), p. 363 ; Birken, p. 1.

(31) حول تفاصيل هذه المعاهدة التجاريّة ، راجع: **Archiv Merseburg** Key 2 Bd. 11, Nr. 889., März 886-31 März 1887.

(32) Büttner, Die Anfänge, op. cit. p. 68, no. 25; Kurtze, p. 32.

(33) **BPP**/Accounts and Papers, op. cit. Bismarck an Münster (Communicated to Granville by Münster 6/6/85) Nr. 43 Berlin 2/6/1885 Bennett, p.p. 126-127; . كان سلطان ويتو على خلاف مع سلاطين زنجبار ويرفض التبعية لهم، انظر *Hamburgischer Correspondent* Nr."Deutsche Colonial- Erwerbungen in Ostafrika ", Nr. 161 , 12/6/1885.

(34) سنو ، المصالح الألمانيّة ، مرجع سابق ص 266؛ حرا ز ، مرجع سابق ص 55.

(35) Louis, pp. 6-7; Gerhart Binder, Geschichte im Zeitalter der Weltkriege, Bd.1 (1870-1945),Stuttgart 1977, pp. 75-76; Wolfgang Mommsen, Der

LAU - Riyad Nassar Library

europäische Imperialismus , Göttingen 1979, p. 82.

(36) يُعتبر كارل بيترز (1856 ـ 1918) أحد كبار روّاد حركة الاستعمار الألمانيّ ومؤسّس «جمعيّة الاستعمار الألمانيّة » عام 1884. نشط على ساحل شرق إفريقيا وفي داخله، حيث عقد اتفاقات مع زعامات إفريقية ما لبثت الحكومة الألمانيّة أن وضعت مناطقهم تحت حمايتها. وفي 1889 / 1890، تمكّن بيترز من عقد اتفاق حماية مع ملك أوغنده، كان أحد أسباب استعجال بريطانيا تسوية خلافاتها الاستعماريّة مع ألمانيا لتحديد مناطق النفوذ (معاهدة هلغولند ـ زنجبار ، 1 يوليو 1890). وفي 1891، عُيّن بيترز مفوضاً حكومياً، ثم طُرد من منصبه بسبب سوء معاملته للمواطنين الأفارقة.
Meyers Grosses Taschenlexikon, Bd. 17. Mannheim/Wien/ Bd. 9, p. 271.; Zürich 1981, p. 22;

(37) Kurtze p. 8; **BArch P**, Reichskolonial Amt 359, Bismarck an Wilhelm I, Nr. 705 , 26/2/1885;
حيث تذكر الوثيقة أنّ مساحة الأراضي التي عقد بيترز اتفاقات حماية بشأنها هي ما بين 2000 ـ 3000 ميلاً مربعاً وتصل في بعض الأحيان إلى مسافة تبعد 6 أميال عن الساحل.

(38) في 28 تشرين الثاني 1884، أعطى بسمارك بريطانيا تأكيدات بأنّ بلاده **"was not endeavouring to obtain a protectorate over Zanzibar, as meaning that she considered that country beyond the sphere of her political activity", BPP/**Accounts and Papers , op.cit.Granville to Malet , No.1 **F.O.** 14/1/1885.
ويذكر أنّ بسمارك كان يعني بذلك جزيرة زنجبار فقط. Taylor p. 86 .

(39) جاء في كتاب الحماية ما يلي : «**نحن وليم ... إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا ... نمنح الدكتور كارل بيترز.. حمايتنا في امتلاك الأراضي للشركة في شرق إفريقيا غربيّ مملكة سلطان زنجبار وخارج مناطق الدول الأخرى ... ونضع مناطق نغورو وأوساراغا وأوزيغوا وأوكامي، التي عقد الدكتور بيترز مع حكّامها اتفاقات، تحت حمايتنا...ونعلن أننا قبلنا هذه السيادة ..**» نقلاً عن: Kurtze pp.. 9-10. وقارن النصّ كاملاً بـ: Dokumente der Deutschen Politik und Geschichte von 1848 bis zur Gegenwart, ed. Johannes Hohlfeld, Bd. 1 p. 410.

(40) Rochus Schmidt, Geschichte des Araberaufstandes in Ost-Afrika , Frankf.a.O 1892, p. 4; حراز، مرجع سابق ص 68 حاشية 1.

(41) **BArch P,** Reichskolonial-Amt 359 , AA , Noten Entwurf, März 1885.

(42) حراز ص 29 ـ 34.. إنّ حصر البوسعيديين اهتماماتهم، وخصوصاً سيد برغش، بالتجارة دون تخطيط للاستحواذ على المنطقة الداخليّة، كما فعل الأوروبيّون، هو الذي جعل الوقت يداهمهم عندما جاء الألمان إلى شرق إفريقيا، فلم يستطيعوا أن يثبّتوا نفوذهم في مناطق هيمنتهم التجاريّة، أنظر: : Birken p. 11 ; Wagner, Die Dynastie der Saids in Sansibar, op. cit. p. 364.

LAU - Riyad Nassar Library

(43) Kurtze pp. 57-58; Europäischer Geschichtskalender p. 79; **BPP**/Accounts and Papers op. cit. Granville to Malet, No. 21, **F.O.** 29/4/1885.

(44) Peters p. 118; Kurtze,pp. 57-58.

(45) Bennett pp. 128-129.

(46) "Das deutsche Geschwader in Sansibar 1885 . Aus dem Nachlass von Admiral Otto Hertig", in: *Afrika-Nachrichten* 22(1941) , No. 12, p. 196.

(47) Robinson ect. Africa, op. cit. p. 195. كان جون كيرك من المنتقدين لسياسة حكومته في شرق إفريقيا ويعتقد أنّ تنازلها أمام الألمان هو بمثابة «**... تخلٍ تام عن نفوذ(ها) على الساحل الإفريقيّ الشرقيّ وفي الداخل**»، نقلاً عن: Roger Louis p. 12.

(48) لقيت سياسة بسمارك بالتلويح باستخدام القوّة العسكريّة ضدّ زنجبار ترحيب الرأي العام الألمانيّ. فكتبت صحيفة *Norddeutsche Allgemeine Zeitung* تقول: **"Damit ist Deutschland zum ersten Male als Weltmacht im Indischen Ozean etabliert".** نقلا عن: Europäischer Geschichtskalender, p. 121. أمّا الأميرال هرتيغ، فعلّق بالقول: **Es war ein erhebender Stolzer Anblick für uns Deutsche, die Macht unseres Vaterlandes hier zum ersten Male in socher Fülle und in so grossem Massstabe vor einem Volke und einem Regenten entfalte zu sehen, der absichtlich von anderen Nationen über Deutschlands Macht zur See im Unklaren gelassen und erhalten worden ist"** نقلاً عن: Das deutsche Geschwader in Sansibar 1885, op. cit. p. 197.

(49) مكي شبيكه، السودان عبر القرون ط2 ، القاهرة 1965، ص 337.

(50) Büttner, Die Anfänge, op. cit. p. 59 no. 86.

(51) Veit Valentin, Illustrierte Weltgeschichte, fortgeführt von Albert Wucher/ Ulrich Riemerschmidt, Bd. 2, Köln 1976 p. 1242 ; Büttner p. 52 , no. 39.
وحول قضيّة الأميرة سالمة شقيقة برغش التي تزوجت التاجر الألمانيّ هاينريش رويته (Heinrich Ruete) وأطلقت على نفسها اسم إميلي ، أنظر: مذكراتها تحت عنوان: Emily Ruete, Salima Prinzessin von Oman und Sansibar, Lebens-Erinnerungen einer arabischen Prinzessin, Berlin 1886 /London 1888 . وقد توفت الأميرة سالمة في ينا Jena عام 1924. وقد أعيد طبع هذا الكتاب والتعليق عليه عام 1989 تحت عنوان: Leben im Sultanspalast , Frankf.a.M.

(52) Europäischer Geschichtskalender op. cit. p. 121.

(53) تضمّنت هذه المعاهدة 23 بنداً تتعلق بحرّية التجارة الألمانيّة ومنع الاحتكارات وتحديد ضريبة الاستيراد بـ 5٪، إلى جانب حقوق الرعايا الألمان القضائيّة والتجاريّة وممتلكاتهم، أنظر: نص المعاهدة في: **BArchP**, AA. II U Afrika 11862, Acta betreffend: Die Handels-und Schiffahrtsverhältnisse mit Zanzibar AA II

13013, 18/11/1885 ; Bd.1 , Nov. 1885 bis Sept.1897.

(54) Bennett p. 130, 135; Schmidt 18; Kurtze pp. 59-60.

(55) يقدّر Victor Berard , Le Sultan, l'Islam et les puissances, Paris 1907 , pp. 36-37. عدد مسلمي العالم الخاضعين لدول الاستعمار في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بـ: 180 مليوناً إلى 185 مليونا من المسلمين من أصل 230 مليوناً إلى 235 مليـــونـــاً. و يـــرى Baron d'Estournelles de Constant, Les congregation religieuses chez les Arabes et la conquete de l'Afrique Nord, Paris 1887, p. 70 إنّ القضاء على الإسلام مسألة تدخّل في صميم شرف أوروبا. ويضيف قائلاً: **«إنّ دور الضابط الاستعماريّ، الذي يتولى مهمة القضاء على قوى الإسلام، هو الأكثر شرفاً والأكثر نفعاً يمكن أن يقوم به المرء لأجل وطنه».**

(56) أنظر الفصل الخامس من الكتاب ص 215 ـ 216.

(57) المرجع السابق ص 124.

(58) حسن صبحي، التنافس الاستعماريّ الأوروبيّ في المغرب (1884 ـ 1904) ، القاهرة 1965 ص 59 ـ 60؛ Edward Sell, "Islam in Africa", in: *The Moslem World*, 1(1911), pp. 136--146.

(59) E.F.A. Münzenberger, Afrika und der Mohammedanismus, Frankf. a.M. 1889, p20. لكن المبشّر زويمر، رأى أنّ عدد المسلمين في إفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر بلغ 59 مليوناً من أصل 134 مليوناً، Samuel M. Zwemer, Der Islam, übersetzt von Elisabeth Groeben , Kassel 1909 p. 194.

(60) . Zwemer, op. cit. 195; . وعلى كلّ حال، تحتوي الأدبيّات الأوروبيّة المعاصرة على تفاصيل وافية حول مواقف الغرب من حركة «الجامعة الإسلاميّة»، حيث توصف بالرجعيّة وبأنّها شبح مخيف وإكليريكيّة خطرة هدفها إثارة الحقد واكتساح الحضارة الأوروبيّة والمدنيّة.

(61) O. Stollowsky, "Der Islam und Deutsch- Ostafrika ", in: *Die deutschen Kolonien*. Jg.8, Nr. 1(1909) , pp. 173-177.

(62) Münzenberger pp. 17-20.

(63) Sell p. 146; Zwemer 195; Münzenberger pp. 9,12.

(64) Schmidt p. 5.

(65) **BArchP**/823 , AA. Kolonial-Abtheilung AI, Acten betreffend : Stellung des Sultans der Türkei zu den deutschen Unternehmungen in Ost-Afrika, Innere Angelegenheiten 32a, vom 2.4.1886 bis 14 Dez. 1886, Radowitz an Bismarck, Nr. 83, A4584, Pera 2.4. 1886 ؛ ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في أرشيف الخارجية الألمانيّة في بون ضمن ملف Afrika Generalia 5. R 14613, *Die Muhamedaner in Afrika*.

(66) **"...da die Haltung der muhamedanischen Bevölkerung in Afrika ein Faktor**

ist, mit welchem wir bei unserer dortigen Colonial-Unternehmungen rechnen müssen", BArchP/823, Bismarck an Radowitz, Nr. 105 zu A 4584 , Berlin 28/4/1886. ؛ وقارن بـ: الوثيقة نفسها في أرشيف بون R14613, Die Muhamedaner in Afrika.

(67) **BArchP** /823, Bismarck an Radowitz, Nr. 188 zu A 7729, Berlin 15/7/1886.

وقارن بالوثيقة نفسها في أرشيف بون: Afrika Generalia R14613, Die Muhamedaner in Afrika.

(68) حراز، مرجع سابق ص 76.

(69) **BArchP**/823, Bismarck an Radowitz, Nr. 105 zu A4584, Berlin 28/4/1886.

(70) Weltgeschichte in zehn Bänden. Edition der Akademie der Wissenschaften der UdSSR , übersetzt aus dem Russischem , Bd. 7, Berlin (Ost) 1965, p. 234f.

(71) جاك فريمو، فرنسا والإسلام ، ترجمة هاشم صالح، بيروت 1991 ص 97 ؛ محمود شاكر، السودان، ط2، بيروت / دمشق 1981.

(72) Die Große Politik der Europäischen Kabinette (=GP) 1871-1914. Sammlung der Diplomatischen Akten des Auswärtigen Amtes, im Auftrage des Auswärtigen Amtes hrsgg. von Johannes Lepsius /Albrecht Mendelson-Bartholdy/Friedrich Thimme, Bd. 4, Bismarck an Hatzfeldt, Nr. 792, Berlin 21/4/1886، حيث اتّهم رئيس الوزارة الألمانيّة كيرك وكيتشنر بالعمل ضدّ مصالح بلاده في لجنة ترسيم حدود زنجبار. أنظر : **GP/Bd.4**, Bismarck an Hatzfeldt .Nr. 810, Berlin 26/3/1887. وعطفا على ذلك، تلقّى كيرك تعليمات من Rosebery وزير الخارجيّة البريطانيّة، تطلب إليه الامتناع عن أي موقف معادٍ للألمان، وأن يكون على علاقة حسنة مع القنصل الألمانيّ في زنجبار: **GP/** Bd.4, Hatzfeldt an Bismarck, Nr. 793, London 22/4/1886.

(73) **"... dass eine fremdenfeindliche von religiösen Fanatikern geleitete Agitation unter der muhamedanischen Bevölkerung des ganzen Nordafrikanischen Continents an Ausdehnung und Gefährlichkeit gewinnt", BArchP**/823 , Bismarck an Radowitz Nr. 105, zu A4584, Berlin 28/4/1886. وحول التحرّكات الإسلاميّة في نيجيريا وأعالي النيجر أنظر: *New York Tribune* 25/8/1885.

(74) المرجع السابق ، الوثيقة السابقة. وفي مطلع عام 1887، قُتل كارل يولكه (Karl Jühlke)، أحد أعمدة الاستعمار الألمانيّ في شرق إفريقيا، على يد أحد المسلمين في قسمايو ، أنظر:

L A U - Riyad Nassar Library

Emile de Groot, "Great Britain and Germany in Zanzibar: Consul Holmwood's Papers, 1886- 1887", in: *The Journal of Modern History*, 25(1953), pp. 128-130.

(75) **B.G.Martin**, Muslim Brotherhoods in Nineteenth-Century Africa, Cambridge 1976, p.. 109.

(76) **BArchP**/823, Bismarck an Radowitz, Nr. 105 zu A4584, Berlin 28/4/ 1886.

(77) إبّان الصراع البريطانيّ - الروسيّ حول أفغانستان، طلبت بريطانيا إلى السلطان عبد الحميد التوسّط لدى أمير كابول **"... not as Ruler of Turkey but as Caliph, because Afghan nation is Mussulman"**, **F.O.** 424/75, Salisbury to Layard, secret No. 662 , F.O. 26/10 1878.

(78) **"Es würde unter diesen Umständen nützlich sein, wenn es uns gelänge, den Sultan** (Abdul-Hamid) **zu veranlassen, seinen Einfluß als Chalif geltend zu machen, um die seine weltliche oder geistliche Autorität anerkennen, den Herrscher in Afrika zu betstimmen, dem freundlichen Verkehr deutscher Kaufleute und reisenden Gelehrten daselbst keine Hindernisse in den Weg zu legen"**, **BArchP**/823, Bismarck an Radowitz, Nr. 105 zu A 4584, Berlin 28/4/1886.

(79) **BArchP**/823 , Radowitz an Bismarck , Nr. 83 A 4584 , Pera 2/4/1886.

(80) **BArchP**/823, Bismarck an Radowitz, Nr. 105 zu A 4584, Berlin 28/4/ 1886.

(81) أنظر ص 37 - 38 من الكتاب.

Hajo Holborn, Deutschland und die Türkei 1878-1890, Berlin 1926 pp. 8-33.

(82) **BArchP**/823, Bismarck an Radowitz , Nr. 105 zu A 4584, Berlin 28/4/ 1886 . كان السلطان العثمانيّ يرى أن يتمّ «تبادل الخدمات» عبر قيام ألمانيا بدعم إقامة السلطنة العثمانية تمثيل قنصليّ لها في المغرب الأقصى، لكن بسمارك كان حذراً، إذ خشي من أن يسبب ذلك إزعاجاً لفرنسا وإسبانيا في المنطقة، انظر: ص 233 من الكتاب.

(83) **BArchP**/823, Radowitz an Bismarck, Nr. 140 A 7729 , Pera 15/6/1886.

(84) **BArchP**/823, Bismarck an Radowitz, Nr. 105 zu A 4584 , Berlin 28/4/ 1886 . بين عامي 1885 - 1887، سعت بريطانيا بدورها لتحسين علاقاتها بالطريقة السنوسيّة، أنظر: **F.O.** 881/5137, "Memorandum by Gerald H. Portal on the religion of the Sheikh Mahommed ben-es- Senoussi al-Mahdi", confidential, London 27/7/1885; **F.O.** 881/5845, Information respecting

Sheikh Senossi; Shäefer to Baring , confidential Cairo 21/4/1887; Baring to Salisbury, secret No. 255, Cairo 24/4/1887.

(85) **BArchP**/823, Radowitz an Bismarck , Nr. 140 A7729, Pera 15/6/1886.

(86) **"... dass die Interessen des Islams von dem Deutschen Reiche in Afrika nicht beschädigt werden"** المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

(87) المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

(88) رفيق العظم ، «الجامعة الإسلاميّة وأوربا»، في عثمان العظم، **«مجموعة آثار رفيق بك العظم»**، ط2، مصر 1344/ 1925 ص 76.

(89) **BArchP**/823 , Bismarck an Radowitz, Nr. 188 zu A7729/8495, Berlin 15/ 7/1886.

(90) **"... haben wir da lebhaften Wunsch, mit dem Herrscher dieses Landes (Zanzibar) dauernd in einem guten Verhältniss zu bleiben. Wir würden uns daher freuen, wenn daselbst auch durch Einwirkung des türkischen Grossherrn bestimmt werden könnte, den deutschen Unternehmungen in Ost-Afrika gegenüber günstigere Haltung einzunehmen und das bisherige Misstrauens fallen zu lassen"**, **BArchP**/823 , Bismarck an Radowitz, Nr. 188 zu 7729/8495, Berlin 15/7/1886.

(91) Büttner, p.. 48؛ جاء في مقرّرات مؤتمر الكونغو في 26 شباط 1885 «... **إنّ الغرض من الاستعمار هو إيصال الحضارة إلى المناطق المتخلّفة في (إفريقيا)، بما يشبه التبشير العلمانيّ**»، نقلاً عن The New Cambridge of Modern History, vol. 11, op. cit., p.. 253. ؛ و«... **إنّ على القوى الأوروبيّة أن تحمي القبائل المحليّة وتقمع تجارة الرقيق وتعزّز المسيحيّة وحريّة المعتقد**»، نقلاً عن: Olson, op. cit., p.. 55

(92) **GP/Bd.** 4 , Bismarck an Hatzfeldt, Nr. 800, Varzim 14/10/1886.

(93) Bennett p. 155. .

(94) Bennett, p. 133; Groot p. 130.

(95) المزروعيّون هم فرع من قبيلة بني ياس العمانية، حكموا ممباسة في زمن اليعاربة ثم أقصاهم البوسعيديّون عنها في عام 1837 بعد صراع طويل، أنظر: حراز ص 10 حاشية 1،و ص 27.

(96) Bennett pp. 132-133.

(97) المرجع السابق ص 133.

(98) **Archiv Merseburg** Key 2, Bd. 11, Schmidt an Bismarck, Nr. 13 A8396, Zanzibar 9/6/1886.

(99) **BArchP**/823, Radowitz an Bismarck, Nr. 179 A 9947, Therapia 20/8/ 1886.

LAU - Riyad Nassar Library

(100) BArchP/823, Radowitz an Bismarck , Nr. 180 A 10102, Therapia 22/8/1886.

(101) BArchP/823, Radowitz an Bismarck, Nr. 199 A 10815, Therapia 6/9/1886.

(102) BArchP/823, Radowitz an Bismarck , Nr. 214 A11740, Therapia 27/9/1886.

(2103) BArchP/823, Radowitz an Bismarck , Nr. 249 A13851, Pera 10/11/1886.

(104) المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

(105) **"... es würde von der Auslegung des Schreibens abhängen, ob der Text dasselben nützlich wirken wird"**, BArchP/823, Bismarck an Arendt, Nr 84 a 13851, Berlin 22/11/1886.

(106) أنظر ص 36 من الكتاب.

(107) Büttner p. 51.

(108) أنظر: حراز، ص 72 - 83 و: Olson pp. 603-604.

(109) BArchP /823, Bismarck an Arendt , Nr. 84 a 13851, Berlin 22/11/1886.

(110) PAAA Türkei 174 , R 13952, Acta betreffend: Beziehungen der Türkei zu Zanzibar, Radowitz an Bismarck , Nr. 30 A 3138, Pera 25/2/1889؛ وقام الألمان بتجنيد قوّة سودانيّة جرى تدريبها في عدن. أنظر: هولنجروورث ص 38.

الدبلوماسيّة الألمانيّة ومحاولات إحياء «الجامعة الإسلاميّة» بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى (1885 - 1890)

LAU - Riyad Nassar Library

كثّفت دول الاستعمار الأوروبيّ خلال القرن التاسع عشر من هجومها على البلدان والمجتمعات الإسلاميّة في مختلف أنحاء العالم وفرضت عليها أشكال نفوذها. فباسم الحضارة المسيحيّة «المتفوّقة»، وتحت شعار «الحرية والعدالة» و«تمدين المجتمعات الإسلاميّة، ونزع البربريّة والتعصّب عنها[1]»، والدعوة إلى حرّية التجارة وسياسة الباب المفتوح، ومكافحة الرقّ، عمدت هذه الدول، منفردة/متنافسة أو مجتمعة[2]، إلى استباحة البلدان الإسلاميّة بقضمها وضمّها، وفرض الحماية والوصاية عليها، أو تكبيلها بمعاهدات سياسيّة وإقتصاديّة[3].

وقد أدى هذا الموقف واضطهاد المسلمين إلى ردود فعل إسلاميّة[4]، كان أبرزها ظهور تيّار «الجامعة الإسلاميّة»، الذي اتّخذ اتجاهين: فكريّ وسياسيّ. فتعرّض الأول بجرأة إلى مشكلات العالم الإسلاميّ، ودعا إلى «يقظة» و«صحوة» و«تجديد إسلاميّ» و«تفعيل مفاهيم الأمّة عند المسلمين»[5]. أمّا الاتجاه الآخر، فوجد له أرضيّة خصبة عند السلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني، الذي حاول الاستفادة من «الجامعة الإسلاميّة» ومن نفوذه كخليفة في سبيل تعزيز الولاء لنظامه داخل السلطنة وكبح أيّة ميول قوميّة، واستغلال نفوذ «الجامعة الإسلاميّة» خارج السلطنة، بما تفرضه من تضامن وإتحاد، في تحريض

المسلمين الخاضعين للاستعمار الأوروبيّ على حكوماتهم المسيحيّة. واعتقد عبد الحميد الثاني أنّه يمكن بذلك توريط أوروبا بمشكلات في مستعمراتها وبالتالي إبعاد خطرها عن السلطنة(6). فأُرسل إلى أنحاء العالم الإسلاميّ بعثات ورُسل ومتصوّفين في محاولة لتمتين الروابط بين شعوبه والسلطنة(7).

ومن ضمن بلدان العالم الإسلاميّ، وجّه السلطان عبد الحميد عنايته إلى مناطق الاستعمار الفرنسيّ في شمال إفريقيا(8)، خصوصاً بعد سقوط تونس بيد فرنسا، وتطلّع هذه الأخيرة ومعها إيطاليا لابتلاع المغرب و«ليبيا» على التوالي(9). كما عمل السلطان العثمانيّ خلال عصر السلطان المغربيّ الحسن الأول (1873 ـ 1894) على تمتين روابط «الجامعة الإسلاميّة» بالمغرب الأقصى. وكان تشابه أوضاع الدولتين وظروفهما بتعرّضهما للاستعمار يجعل هذا التقارب ممكناً. ولم تكن محاولات التقارب العثمانيّ ـ المغربيّ مدفوعة من ضرورات ملحّة للدولتين فحسب، بلّ أيضاً من قِبل دولة أوروبيّة هي ألمانيا، التي رأت أن تستغلّ محاولات إحياء «الجامعة الإسلاميّة» بين البلدين وتدفعها إلى الأمام لتحقيق مصالحها في شمال إفريقيا ـ هذه المصالح التي بدأت تجاريّة وتحوّلت إلى سياسيّة وكانت انعكاساً لعلاقاتها الأوروبيّة، ولاسيّما بفرنسا(10).

بعد هذا العرض، إنّنا نطرح الفرضيّة التالية: إنّ محاولات إحياء «الجامعة الإسلاميّة» بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى جاءت نتيجة ظروفهما المشتركة في مواجهة هجوم الاستعمار، وإنّ إفشالها كان بفعل مخاوف فرنسا، وتأثير «الجامعة الإسلاميّة» على التوازن الأوروبيّ. وقد دُفعت محاولات التقارب العثمانيّ ـ المغربيّ من قبل ألمانيا، تكتيكاً، تبعاً لمصالحها الإستعماريّة وتنافسها مع فرنسا، ولم تكن أبداً إستراتيجية ألمانيّة للتحالف مع الإسلام. فعند أول بادرة لاحت لها لعقد صفقة مع فرنسا، تخلّت ألمانيا عن مناهضة فرنسا في المغرب لقاء تسوية استعماريّة معها في إفريقيا.

1 ـ دوافع التقارب العثمانيّ ـ المغربيّ

على عكس ما هو متداول حول فتور العلاقات العثمانيّة ـ المغربيّة لأسباب

LAU - Riyad Nassar Library

دينيّة ـ سياسيّة، أظهرت دراسات معاصرة أنّ العلاقات بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى لم تكن دوماً على هذا المنوال(11). فقبل سيطرة العثمانيّين على الأقطار العربيّة، أعرب سلاطين المغرب عن إعجابهم بانتصارات العثمانيّين في أوروبا وبالحياة الفكريّة والعلميّة في الآستانة. وقد تبادلوا مع السلاطين العثمانيّين المراسلات والبعثات والهدايا. واستمرّ التقارب العثمانيّ ـ المغربيّ حتى بعد سيطرة العثمانيّين على الجزائر(12).

وعلى الرغم من تخوّف المغاربة من سقوط الجزائر بأيدي العثمانيّين(13)، لإدراكهم نيّاتهم في فرض حكمهم على بلادهم بعد تدخّلهم في صراعات البلاد الداخليّة(14)، فقد سار المغرب الأقصى في علاقاته بالعثمانيّين في سياسة ذات اتجاهين: الحفاظ على استقلاله بعيداً عن النفوذ العثمانيّ(15)، ذلك أنّ المغاربة لم يكونوا بحاجة إلى دعم العثمانيّين في التصدّي لهجوم الاستعمار على سواحلهم وفضّلوا ـ على عكس الجزائريين ـ الاعتماد على قواهم الذاتيّة(16). أمّا الاتجاه الثاني، فكان التضامن الإسلاميّ المطلق مع العثمانيّين تجاه أوروبا المسيحيّة(17).

فخلال حروب السلطنة العثمانيّة ضدّ أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أعرب سلاطين المغرب عن تأييدهم للعثمانيّين، ووردت في رسائلهم إليهم عبارات **«الجامعة الإسلاميّة»** و **«... التناصر في ذات الله عندنا غاية الأمنية، والسعي في جمع كلمته متعين على أهل التوحيد»**(18). كما لم تخلُ رسائلهم من الاعتراف بالسلاطين العثمانيّين خلفاء وأئمّة **«... وإنّ حبنا للأتراك نابع من كونهم حرّاس الحرمين الشريفين وبيت المقدس»**...(19) **«... حماة بيضة الإسلام... وارثي كرسيّ الخلافة العظمى عن آبائهم وحائزي منصب الإمامة»**(20).

ولم يكتفِ المغاربة بتأييد العثمانيّين معنوياً في صراعهم ضدّ أوروبا. فبعد وضع النمسا وروسيا خططاً لتقسيم السلطنة العثمانيّة عام 1787/ 1788، وبعد أن شنّتا عليها الحرب(21)، استنجد السلطان العثمانيّ عبد الحميد الأول بسلطان المغرب محمد بن عبد الله، الذي أرسل إليه على الفور سفناً حربيّة مع عدد كبير من أسرى المسلمين الذين أمكن تحريرهم ليكونوا عوناً للسلطنة

في حربها[22]. ولكن الإنكليز ردّوا السفن المغربيّة على أعقابها عند جبل طارق، ممّا أدّى إلى احتجاج مغربيّ شديد وإبلاغ القناصل أنّ حلفاء السلطنة العثمانيّة هم حلفاء المغرب وأنّ أعداءها هم أعداء للمغرب[23].

ومع ضعف السلطنة العامّ منذ القرن الثامن عشر وضعف تأثيرها في المغرب الأقصى، حافظت العلاقات بين الجانبين على استقرارها. وترافق ذلك مع بدء خروج المغرب من «عزلته» في عصر السلطان عبد الرحمن (1822 ـ 1859)، والانفتاح على أوروبا والإحساس، في الوقت نفسه، بخطرها عليه. فحاول سلطان المغرب في تلك الفترة اعتماد سياسة متوازنة في علاقاته الخارجيّة بالانفتاح على البلدان الإسلاميّة. فأرسل أبا القاسم بن أحمد الفاسي إلى الآستانة مبعوثاً من قبله[24]. ومع ذلك، لم تفلح هذه البعثة في إقامة علاقات دبلوماسيّة بين الدولتين. كما انفتح المغرب، في الوقت نفسه على مصر في عصر محمد علي باشا وخلفائه، إذ كانت ظروف الدولتين تجاه السلطنة العثمانيّة متشابهة[25]. وخلال عصر السلطانين عبد الحميد الثاني والحسن الأول، دخلت علاقات الدولتين في طور جديد حتّمته ظروفهما وأوضاعهما وأطماع الدول الكبرى في ممتلكاتهما. فما هي هذه الظروف والأوضاع التي حتّمت هذا التقارب وما هي غاياته؟

تتشابه ظروف الدولتين السياسيّة وعلاقاتهما بالقوى الأجنبيّة إلى حدّ كبير. فمنذ القرن الخامس عشر تعرّض المغرب الأقصى بسبب موقعه الجغرافيّ/ الإستراتيجيّ، وفي ما بعد بسبب متطلبات النموّ الصناعيّ في أوروبا، إلى ضغوطات البرتغال وإسبانيا على سواحله، ثم بعد ذلك، إلى اهتمامات بريطانيا التجاريّة المتزايدة، وتدخّل فرنسا في شؤونه الداخليّة منذ احتلالها للجزائر وتونس وتطلّعها لاستكمال سيطرتها على كامل المغرب العربيّ. وبدورها، تعرّضت السلطنة العثمانيّة بعد تراجع فعالية آلتها العسكريّة منذ نهاية القرن السابع عشر إلى تحدي الغرب الأوروبيّ تحت شعار «المسألة الشرقيّة»[26]. وكما يسجل القرن التاسع عشر هزيمتين كبيرتين للمغرب على يد كلّ من فرنسا (معركة إيسلي 1844) وإسبانيا (معركة تطوان 1859/ 1860). فاتحتين بذلك الطريق أمام الدول الأوروبيّة للتدخّل في البلاد تحت شعار «المسألة الغربيّة»[27]، كذلك، يسجل القرن نفسه هزائم متكرّرة للسلطنة

LAU - Riyad Nassar Library

العثمانيّة على أيدي القوى الأوروبيّة وثورات شعوبها المسيحيّة بنمو التيارات القوميّة، فضلاً عن تعرّض ولايتها العربيّة لهجوم الاستعمار وتضعضع وضعها الداخليّ. ولم يكن المغرب أكثر استقراراً، فشهد تنافساً دوليّاً حادّاً للسيطرة عليه، واندلعت في أجزائه الشرقيّة والشماليّة ثورات وانتفاضات مستمرّة[28].

وقد تحوّلت «عهود الأمان» (= الامتيازات) التي منحتها السلطنة العثمانيّة في أوجّ قوّتها للدول الأوروبيّة إلى أداة أجنبيّة تقبض على عنق الدولة خلال فترة ضعفها الطويل، وسمحت للدول الأجنبيّة بالتدخّل في شؤونها الداخليّة وترويج تجارتها بأفضل الشروط على حساب الإقتصاد العثمانيّ[28أ]، إضافة إلى نشاطات القنصليّات الأجنبيّة التخريبيّ لبنية المجتمع العثمانيّ، وفي مقدمها فرض الحماية على الأجانب وعلى رعايا السلطان من غير المسلمين. كما لم تصمد «عزلة» المغرب الأقصى طويلاً عن العالم الخارجيّ. فجاء دخوله السوق العالميّة للقمح والصوف ومواد خامّ أخرى ليورّطه في معاهدات امتيازات مع الدول الأوروبيّة. وكان العديد من مضامين معاهدات الامتيازات المغربيّة المعقودة مع دول أوروبيّة مشابهة لتلك التي عقدتها السلطنة العثمانيّة مع الخارج، سواء لجهّة الحماية القنصليّة[29]، أو لجهّة الامتيازات التجاريّة. وفيما أصبح المغرب بالتدريج مستورداً للحبوب والأصواف والعديد من المنتجات الصناعيّة الأوروبيّة، بعدما ضُربت صناعته الوطنيّة[30] تمكّنت المنافسة الأجنبيّة من إغلاق الكثير من معامل النسيج وغزل الحرير العثمانيّة[31]. ومن نتائج الاختراق الأوروبيّ للدولتين، ازدياد عدد الأجانب والوكالات التجاريّة الأجنبيّة، ونموّ فئة تجاريّة محليّة وسيطة من الأقليّات الدينيّة (المسيحيّون في الشرق واليهود في المغرب)[32] مستفيدة من الحماية الدبلوماسيّة الأجنبيّة. كما هبطت الإرساليّات التبشيريّة وتسلّل المستشرقون تحت ستار العلم والاستكشاف إلى كل ناحية في الدولتين يدرسون المجتمع الإسلاميّ من مختلف وجوهه، وكانوا في ذلك رأس جسر للاستعمار[33].

ومن دون أيّ فهم حقيقي لأسباب التراجع أمام الاستعمار، سرى الاعتقاد من قبل العثمانيّين والمغاربة أنّ المشكلة إنّما تكمن في الناحية العسكريّة. فقد هُزمت جيوش البلدين بالسلاح الأوروبيّ، فكان عليها إذن أن تُصلح نفسها بالأساليب العسكريّة الغربيّة وشراء الأسلحة من الخارج. وقد فتح هذا المجال

أمام شكل آخر من التبعية تمثّل في شراء الأسلحة نقداً أو ديناً واستقدام بعثات التعليم أو التدريب الأجنبيّة، أو إرسال مغاربة وعثمانيين للتخصّص العسكريّ في العواصم الأوروبيّة[34].

وقد جوبه الإصلاح والتحديث في قطاعات الجيش والإدارة والتعليم والخدمات بمعارضة داخليّة قويّة تمثّلت بالعلماء وأصحاب نظرة الحفاظ على تقاليد المجتمع الإسلاميّ من تيّارات «التغريب». ففي المغرب، رأى علماء فاس في الإصلاحات الآتية من الخارج خطراً على نفوذهم ووسيلة لتوطيد التسلّط الأجنبي على البلاد[35]. وفي الدولة العثمانيّة عارضت غالبية العلماء وعامة المسلمين الإصلاحات (1839 و1856 و1876) واعتبروها «علمنة» غير مقبولة لخروجها عن التشريع الإسلاميّ، وانتقاصاً لحقوق المسلمين كأمّة صاحبة السيادة في السلطنة[36].

ولم تقف مسألة الإصلاح والتحديث بشقّها السلبيّ عند حدود المعارضة الداخليّة، إذ أدّى التوسّع في الإنفاق على الإصلاحات بما يتجاوز الموارد الممكنة إلى استنزاف ماليّة البلدين والاستدانة من الخارج، ممّا فتح الباب واسعاً أمام الرأسمال الأجنبيّ للتحكّم في ماليّة الدولتين - من خلال الديون والمشاريع ومنح الامتيازات الاقتصادية. ففي عام 1854 و1861، عقدت كلّ من السلطنة العثمانيّة والمغرب على التوالي أول قرض لهما مع البنوك الأجنبيّة[37]. وأدّى هذا المسلك إلى إعلان السلطنة العثمانيّة عام 1875 عجزها عن تسديد ديونها وإفلاسها في العام التالي، ثم تشكيل «مجلس الدين العثمانيّ العام» سنة 1881[38]. ولحق المغرب الدولة العثمانيّة في هذا الطريق، عندما أخذ يستدين من الخارج وسط تشجيع فرنسا[39].

وعندما وصل الحسن الأول إلى الحكم في المغرب وعبد الحميد الثاني إلى عرش السلطنة في فترة زمنيّة متقاربة، كانت الدولتان قد أصبحتا محطّ تنافس الدول الكبرى. ولكي يوازن المغرب بين الدول، وبخاصّة أطماع فرنسا وإسبانيا في البلاد، عمد الحسن الأول إلى كسب مودة بريطانيا، التي كانت قد أظهرت مساندة لبلاده خلال أزمات عاميّ 1844 و1859/ 1860[40]. ثم سعى المغرب، الذي رأى في ألمانيا قوّة غير استعماريّة[41]، أسوة بالسلطنة

العثمانيّة، إلى استخدام نفوذ تلك الدولة لمناهضة الأطماع الأجنبيّة في بلاده، وبخاصّة أطماع فرنسا، والتي أصبح المغرب مجال تمدّدها بعد استيلائها على تونس. وحاول أولاً إلغاء الحماية الدبلوماسيّة التي اعتبرها العائق الأول أمام أيّ إصلاح وتقدّم في البلاد. فسعى إلى عقد مؤتمر دوليّ بدعم دبلوماسيّ بريطانيّ وإسبانيّ[42]. لكن فرنسا تمكّنت من عرقلته حتى عام 1880، إلى أن عُقد بمدريد في آخر الأمر[43]. وكما خرج هذا المؤتمر بتأكيد الحماية الأوروبيّة على المغرب وشرّعها، وعزّز معاهدات الامتيازات الأوروبيّة مع هذا البلد[44]، وكان نقطة حاسمة في تأكيد أوروبا على نفوذها في المغرب. كذلك، كان مؤتمر برلين عام 1878، الذي بحث مصير السلطنة العثمانيّة بعد حربها ضدّ روسيا عاميّ 1877/ 1878، وسيلة أوروبيّة وراء الكواليس هدفها توزيع المزيد من ممتلكات السلطان العثمانيّ على الدول الأوروبيّة الطامعة فيها[45].

وقد أثبت مؤتمرا برلين ومدريد أنّ السلطنة العثمانيّة والمغرب غير قادرين على الإمساك بمصيرهما. ثم كان الاحتلال البريطانيّ لقبرص عام 1878 (بموافقة السلطان) ولمصر عام 1882، واحتلال فرنسا لتونس عام 1881، وتعرّض المغرب لضغوطات فرنسا والدول الأخرى، نقطة تحوّل في النهج السياسيّ لكلّ من السلطانيين عبد الحميد الثاني والحسن الأول، جعلهما يريان في التقارب الإسلاميّ خير وسيلة لتقوية دولتيهما تجاه المطامع الأجنبيّة[46]. إضافة إلى ذلك، أدرك عبد الحميد مطامع فرنسا في بقيّة شمال إفريقيا، وقدّر أنّ أنظار التونسيّين تتطلّع إليه لرفع الاحتلال عنهم بالقوة العسكريّة أو السياسيّة[47]. ومن مواقعه في «ليبيا» أولاً، أخذ السلطان العثمانيّ يتدخّل في المسألة التونسيّة[48]، ثم وجد أنّ التقارب مع المغرب وفتح قنصليّة عثمانيّة في طنجة سوف يجعله في موقع متقدّم في شمال إفريقيا، على مقربة من أحداث المنطقة، ممّا يقوّي مركزه الدوليّ[49]. أمّا الحسن الأول، فتقبّل دعوة «الجامعة الإسلاميّة»، لأنه رأى فيها أفضل وسيلة لردّ الأطماع الأجنبيّة عن بلاده، لاسيّما بعد تدويل «المسألة المغربيّة» في مؤتمر مدريد عام 1880[50].

وهكذا، جعلت «المسألة المغربيّة» و«المسألة الشرقيّة» كلاً من الحسن

LAU - Riyad Nassar Library

الأول وعبد الحميد الثاني يسير في طريق «الجامعة الإسلاميّة» في وجه عقبات وعراقيل بعضها، نتيجة تراكمات سنوات طويلة من الاعتبارات الدينيّة - السياسيّة، وبعضها الآخر بسبب خشية الدول الأوروبيّة، وبخاصّة فرنسا، من أن يعيق مثل هذا التقارب مخطّطاتها في المغرب الأقصى. أمّا ألمانيا، فحاولت أن تقود التقارب العثمانيّ - المغربيّ وتستثمره في مناهضة النفوذ الفرنسيّ في شمال إفريقيا. فما هي أبعاد السياسة الألمانيّة في المغرب، وما هي أهداف ألمانيا الحقيقيّة من وراء التقارب العثمانيّ - المغربيّ، وهل كان يدخل ضمن إستراتيجيتها تجاه شمال إفريقيا، أم أنّه كان تكتيكاً من صنع بسمارك حتّمته الأوضاع الأوروبيّة بعامّة والعلاقات الألمانيّة - الفرنسيّة بخاصّة؟

2 - خلفيات السياسة الألمانية في المغرب الأقصى وأبعادها

لمّ يشكّل المغرب الأقصى حتى مطلع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر منطقة نفوذ سياسيّ ألمانيّ. فـ«ألمانيا» الخاضعة حتى ذلك الحين إلى حدّ كبير للهيمنة النمساويّة/ الهنغاريّة والفرنسيّة، والمجزّأة سياسيّاً وإقتصاديّاً، لم يكن بمقدورها أن تؤدّي دوراً سياسيّاً نشطاً في مناطق النفوذ الفرنسيّ في شمال إفريقيا. وعلى الصعيد التجاري، لم تستطع الدويلات الألمانية أن تطور تجارتها مع المغرب، حتى بعد احتلال فرنسا للجزائر وإجبارها الدويلات العربيّة في شمال إفريقيا بالامتناع عن «القرصنة». فظلت سفنها تتعرض إلى السلب والنهب، بعدما فشلت في عقد اتفاقات مع المغرب، ما جعلها تتقرّب تارة من إسبانيا (المشاركة في الحرب الإسبانيّة - المغربيّة عام 1859) وتارة أخرى من بريطانيا، فأثّر ذلك على تجارتها مع المغرب وجعلها خلف تجارة الدول الأوروبيّة الرئيسيّة الأخرى[51]. ولكن موقف «ألمانيا» هذا سرعان ما تبدّل بظهور بوادر الصراع البروسيّ - الفرنسيّ، إذ رأت دوائر سياسيّة بروسيّة أنّ المغرب الأقصى ومجاورته للجزائر يمكن أن يقوم بدورٍ في إرباك السياسة الفرنسيّة في الجزائر. ففي آب 1867 كتب الوزير البروسيّ المفوّض في طنجة إلى بسمارك (رئيس وزراء إتّحاد شمال ألمانيا) يشدّد على أهميّة المغرب السياسيّة المجاورة للجزائر، معتبراً أنّ مصلحة بلاده تستلزم أن تكون هناك[52].

LAU - Riyad Nassar Library

عند إندلاع الحرب البروسيّة - الفرنسيّة عام 1870، أرسلت برلين المستكشف الألمانيّ غرهارد رولفس (Gerhard Rohlfs) والمستشرق يوهان غوتفريد ڤتسشتاين (Johann Gottfried Wetzstein) إلى تونس في مهمة تجسسيّة في الجزائر لتحريض الجزائريين على الثورة ضدّ فرنسا، بهدف إشغال جيشها عن المشاركة في المجهود الحربيّ في أوروبا[53]. واعتقد بسمارك أنّ سلطان المغرب والقبائل الجزائريّة سوف تتعاون مع «ألمانيا» ضدّ فرنسا[54]. لكن رولفس وڤتسشتاين اعتقلا في تونس، وأُبعدا في مطلع أيلول من قبل السلطات قبل أن يعبرا الحدود إلى الجزائر. وعلى الرغم من هذا الإخفاق، أمر بسمارك بتكرار المحاولة اعتقاداً منه أنّ معرفة باريس بالمحاولة الألمانيّة الجديدة سوف يكون في حدّ ذاته سبباً يجعلها تُبقي على جزء كبير من قواتها في الجزائر. فأُرسل ڤتسشتاين مع ألمانيّ آخر إلى المغرب، عن طريق جبل طارق، للوصول إلى الريف والاتصال بأولاد سيدي الشيخ الذين كانوا يعتزمون القيام بالثورة على الفرنسيّين. لكن فرنسا مارست ضغطاً على «المخزن»، الذي رفض التعاون مع الألمان لئلا يُفسد علاقته بها. وفي الوقت نفسه، استخدمت فرنسا الشريف عبد السلام الوزّاني، المقرّب منها، لتهدئة القبائل الجزائريّة الحدوديّة[55].

بعد انتهاء الحرب، سار بسمارك قدماً في تشتيت السياسة الفرنسيّة وإبعادها عن قضية الألزاس واللورين[56] وشَغْلها في شمال إفريقيا، كلما وجد أنّ تيّارات الانتقام لديها تشتدّ ضدّ بلاده. فوعد في عام 1872 القبائل الجزائريّة الثائرة على الفرنسيّين بإرسال أسلحة إليها في حال تجدّدت الحرب بين بلاده وفرنسا[57]. وكتب إلى الإمبراطور الألمانيّ وليم الأول يقول «**إنّ إقامة مركز في طنجة يخدم المصالح التجاريّة الألمانيّة له نفس الأهميّة السياسيّة في حال وقعت الحرب بين ألمانيا وفرنسا.**»[58] فأرسل في العام نفسه وبدعم بريطانيّ، القنصل فون غوليش (Von Güllich) كوزير ألمانيّ مفوّض إلى طنجة بمهمّة مزدوجة، وهي تنمية التجارة الألمانيّة مع المنطقة، والبقاء على مقربة من الأحداث في الجزائر، كيّ تتمكّن برلين من ممارسة ضغط على باريس كلّما وجدت ذلك ضروريّاً. وفي الوقت نفسه، عمل بسمارك على عزل فرنسا ومنعها من التحالف مع روسيا أو النمسا/ هنغاريا أو إيطاليا من خلال جمعه

الدولتين الأوليين، على الرغم من تضارب مصالحهما البلقانيّة، في «عصبة الأباطرة الثلاثة» (Dreikaisersbund)، وجمعه النمسا/ هنغاريا وإيطاليا مع بلاده في «التحالف الثلاثيّ» (Triple - Alliance)[59]. كما قامت سياسة بسمارك على منع قيام تحالف روسيّ - فرنسيّ، أو بريطانيّ - فرنسيّ، أو بريطانيّ - روسيّ، وذلك من خلال اللعب على التناقضات الإمبرياليّة لتلك الدول[60]. ووجد بسمارك أنّ تركيز بلاده على شؤون القارة، والابتعاد عن المنافسة الإستعماريّة، وجعل الاستعمار ملهاة للدول المتصارعة خارج القارة، كفيل بأن يحفظ لألمانيا مكتسبات حرب عام 1870/ 1871 ويُبعد أنظار الفرنسيّين على الألزاس واللورين[61]. فبارك جهود فرنسا في تونس. وبالنسبة إلى المغرب، حاول أن يجعل منه «حجر شطرنج» يحرّكه في اتجاه الدول تبعاً لمصالح بلاده[62].

فخلال مؤتمر برلين عام 1878، رحّب بسمارك بتوسع فرنسا على حساب تونس، ولفت انتباه بريطانيا إلى مصر[63]. وفي ما يتعلق بالمغرب، أرسل خلال مؤتمر مدريد عام 1880 تعليماته إلى الكونت سولمز (Solms)، ممثل ألمانيا في المؤتمر، ليشارك زميله المندوب الفرنسيّ موريس (Maurice)« **اتجاهه وآراءه وأصواته**»، لأنّ ألمانيا ليس لها مصالح مباشرة في المغرب، ولأنّ «**برلين تعتبر تونس امتداداً طبيعياً للجزائر، وأنّ النفوذ في شمال إفريقيا يجب أن يكون فرنسياً بلا منازع.**»[64] وعلى ما يبدو، كان موقف الألمان هذا من فرنسا يعود إلى خشيتهم من قيام فرنسا بعرقلة اتفاق تجاريّ مع المغرب يخططون لعقده بدعم بريطانيّ. وفي نيسان عام 1883، طلب بسمارك من ڤيبر (Weber)، الوزير الألمانيّ المفوّض في طنجة، إبلاغ أورديغا (Ordega)، الوزير الفرنسيّ المفوّض في طنجة، أنّ ألمانيا لن تضع العقبات في وجه النفوذ الفرنسيّ في المغرب[65].

وقد فهم أورديغا ذلك على أنّه دعوة ألمانيّة لبلاده لاحتلال المغرب. وفي مناسبة أخرى، كرّر ڤيبر أمام أورديغا أنّ بلاده «**تدرك مصالح فرنسا المشروعة في المغرب**»[66]. ثم كتب بوش (Busch) في الخارجيّة الألمانيّة إلى الوزير الألمانيّ في طنجة يخبره بأنّ الحكومة الألمانيّة تتجنّب بقدر الإمكان أيّ أمرٍ يؤدّي إلى عدم الثقة بينها وبين فرنسا[67].

LAU - Riyad Nassar Library

وعلى ما يبدو، فإن الهدوء الذي شهدته العلاقات الألمانيّة - الفرنسيّة، جعلت بسمارك يفكّر عام 1884 بالسعي للتوفيق بين المصالح الفرنسيّة والإسبانيّة حول تقاسم النفوذ في المغرب[68]. كما سعى في عام 1884/ 1885، على هامش مؤتمر الاستعمار في برلين، إلى إخراج وفاق ألمانيّ - فرنسيّ، واستخدامه ضدّ بريطانيا. لكن سقوط حكومة جول فري (Jules Ferry) في فرنسا نهاية آذار 1885، ومجيء شارل - لويس فريسينيه (Charles-Louis Freycinet) إلى السلطة، وهو الذي كان لا يثق بنيّات بسمارك[69]، وسط دعوات الحرب ضدّ ألمانيا لوزير الحرب الفرنسيّ الجديد جورج بولونجيه (Georges Boulonger)، إضافة إلى التقارب الفرنسيّ - الروسيّ[70] - عطّلت كل هذه الأمور هدوء العلاقات السابق بين الدولتين، وجعلت بسمارك يجدّد تحالفاته مع إيطاليا والنمسا/ هنغاريا (1887)، ويوقّع مع روسيا سرّاً «معاهدة الضمان» (Reinsurance Treaty) لتأمين حيادها في حال وقوع حرب ألمانيّة - فرنسيّة[71]. ومنذ ذلك الحين، أخذت ألمانيا تجاهر علناً بمعارضة السياسة الفرنسيّة في المغرب.

ولعلّ استدعاء ڤيبر من طنجة عام 1885 وتعين تستا (Testa) مكانه، وهو الذي خدم في السفارة الألمانيّة في الآستانة، كان يعبّر عن الاتجاه الجديد في السياسة الألمانيّة نحو المغرب[72]. فقد أصبح تقوية المغرب وقدراته العسكريّة من خلال تزويده بالأسلحة الألمانيّة وإرسال الخبراء لتدريب جيشه، وبالتالي، إبعاد الفرنسيّين عن المناصب العليا في البلاد، إضافة إلى قرار بسمارك في ذلك العام بتوجيه الدبلوماسيّة الألمانيّة نحو عقد معاهدة تجاريّة مع المغرب، هدفاً سياسياً ألمانيا. وقد استخدمت ألمانيا شتّى الوسائل لمضايقة نفوذ فرنسا هناك وتحجيمه. فكانت تزوّد سلطان المغرب بتقارير عن أطماع فرنسا في بلاده ومساعيها لإقامة نظام مغربيّ بديل موالٍ لها، فضلاً عن تقارير حول تحركات الجيوش الفرنسيّة على الحدود الجزائريّة - المغربيّة، أو عن مشروعات فرنسيّة في تلك المناطق (مشروع سكّة الحديد الفرنسيّة عبر الصحراء)[73].

وفي ربيع عام 1888، بدا التقارب الألمانيّ - المغربيّ واضحاً مع الحديث عن مشروع مؤتمر دوليّ حول المغرب. وفي العام التالي، أرسل المغرب إلى

برلين بعثة لتهنئة الإمبراطور وليم الثاني بجلوسه على العرش. وقد أبلغ الإمبراطور الحسن الأول، عبر بعثته، عن وقوف ألمانيا إلى جانبه عند الحاجة وإنّه، أيّ الحسن الأول، بمثابة «**ياقوتة حمراء على قلبه وأنّه يستطيع الاعتماد على مساعدته في الوقت الذي يحتاج إليها**»[74]. كما أفهم الألمان سلطان المغرب أنّهم «**يعيرونه آذاناً صاغية في كل ما يتعلق برغباته ومصالحه المشروعة**»[75]. وترافق مع توطيد ألمانيا علاقاتها السياسيّة بالمغرب، تدعيم وضعها الإقتصاديّ في البلاد واستقرار وكالاتها ومؤسّساتها هناك[76]، وعقدها معاهدة تجاريّة معه عام 1890[77].

وفي المقابل، عملت فرنسا على تخويف المغرب من الأطماع الألمانيّة في البلاد، وضخّمت الشائعات عن مساعي ألمانيا للحصول على قاعدة بحريّة في خليج عجرود أو الاستقرار في السوس، بين وادي درعة ووادي نون[78].

خلاصة القول، حدّدت متطلبات سياسة بسمارك الأوروبيّة وعلاقته بفرنسا كيفيّة تحرّك الدبلوماسيّة الألمانيّة في شمال إفريقيا عموماً وفي المغرب بخاصّة. إنّ تردّي العلاقات الألمانيّة ـ الفرنسيّة منذ منتصف الثمانينات، جعل بسمارك يسير في سياسة أكثر تشدّداً غرضها إرباك الفرنسيّين. وفي هذا الإطار، كان ربط المغرب بعلاقات دبلوماسيّة مع الباب العالي، ومن خلال بعثات عسكريّة عثمانيّة إلى المغرب، يصبّ في مصلحة ألمانيا، إذ أنّ وجود عثمانيّ في شمال إفريقيا كان معناه، من وجهة النظر الألمانيّة، مضايقة فرنسا ونفوذها في المنطقة. ولهذا، فسوف تتّسم «تكتيكات» بسمارك، منذ منتصف الثمانينات وحتى اعتزاله السياسة في مطلع عام 1890، بالسعي لتقريب المغرب والدولة العثمانيّة بعضهما إلى بعض، ولكن، في ضوء مستلزمات المصالح الألمانيّة أولاً، وعلاقات ألمانيا بالدول الأوروبيّة، وخاصّة بفرنسا، وهو ما سنبحثه لاحقاً.

3 ـ الدبلوماسيّة الألمانيّة ومساعي التقارب العثمانيّ ـ المغربيّ

تعود المحاولات الأولى للتقارب العثمانيّ ـ المغربيّ إلى مساعٍ غير ألمانيّة، سواء بمبادرة شخصيّة من السلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني أو

بواسطة دول أوروبيّة أخرى. ففي عام 1876، التقى السلطان عبد الحميد الثاني عقب جلوسه على العرش سي إبراهيم السنوسيّ، أحد تجار فاس وعلمائها ووكيل المغرب في مصر أثناء ترويج تجارته في الدولة العثمانيّة. وعقب ذلك، كانت الحرب العثمانيّة ـ الروسيّة قد اندلعت، وبدا مصير السلطنة العثمانيّة على المحكّ. فانتهز السلطان المناسبة وحمّل السنوسيّ رسالة إلى الحسن الأول[79] وصف فيها ما تتعرض له السلطنة من أخطار على أيدي القوى المسيحيّة. وختم عبد الحميد الثاني رسالته بدعوة الحسن الأول إلى التضامن الإسلاميّ مع السلطنة بالقول: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضاً... فيجب علينا معاشر المسلمين كافة، الإتحاد والتعاضد والتناصر لدفع كيد المشركين وإبقاء شعائر الإسلام بين المؤمنين، وإلا فعاقبة الأمر تؤول إلى محذور عظيم لا ينجو منه أحد من المسلمين ولو كان في أقصى البلاد...**»[80]. فرد الحسن الأول برسالة لا تخلو من معاني «الجامعة الإسلاميّة» والتعاطف مع السلطنة العثمانيّة في محنتها والاعتراف بعبد الحميد الثاني خليفة وإماماً للمسلمين[81]. ويبدو أنّ السلطان العثمانيّ أراد أن يكون لتحرّكه في اتجاه المغرب تأثير أعمق، فكلّف شيخ الإسلام حسن خير الله بالكتابة إلى موسى بن أحمد، وزير السلطان المغربيّ[82].

وعندما بقيت هذه الاتصالات في شكل تبادل رسائل الودّ من دون تحقيق شيء ملموس، وبعدما كانت الهزائم قد لحقت بالسلطنة العثمانيّة على يدّ روسيا، وانبثق عن مؤتمر برلين عام 1878 مقرّرات نزعت عن السلطنة ممتلكات لها في آسيا وأوروبا، سعى عبد الحميد الثاني إلى الاتصال مجدّداً بالمغرب، ورأى أن يستخدم قنوات الدبلوماسيّة البريطانيّة هذه المرّة، بسبب العلاقة الجيدة التي كانت تربط بلاده والمغرب بتلك الدولة آنذاك. ففي الوقت الذي كان فيه السلطان عبد الحميد الثاني يدعم بريطانيا في سياستها الأفغانية ضدّ روسيّا، ويطلب إلى الأفغان التعاون مع بريطانيا باسم «الجامعة الإسلاميّة»[83]، طلب الصدر الأعظم خير الدّين باشا في المقابل دعم بريطانيا لإقامة علاقات دبلوماسيّة بين السلطنة والمغرب، ولكي يرسل المغرب بعثة إلى الآستانة، بعدما كان الباب العالي قد أخذ زمام المبادرة عام 1877 بإرسال سي إبراهيم السنوسيّ إلى الحسن الأول[84].

LAU - Riyad Nassar Library

استجابت بريطانيا للطلب العثمانيّ على الفور، وقام قنصلها في طنجة دروموند هاي (Drummund Hay) بالإتصال بالمخزن، وأبلغ ساليزبوري (Salisbury) بأنّ المغرب يرحّب بمبادرة السلطان العثمانيّ لإقامة التمثيل الدبلوماسيّ بين الدولتين. إلاّ أنّ الوزير المغربيّ محمد برغش رأى أنّ بلاده لا تستطيع أن ترسل بعثة إلى الآستانة لأسباب ماليّة. ومع ذلك، لم يقتنع هاي بهذه المسوّغات، وعزا المسألة إلى حالة «الجفاء» بين المغاربة والعثمانيّين لأسباب تتعلق بادعاء كل فريق بأحقّيته في الخلافة[85].

وجدت هذه الاتصالات تعليقاً عليها في صحيفة «ثمرات الفنون» البيروتيّة. فكتبت إنّ الحسن الأول بعث إلى السلطان عبد الحميد يطلب قبول سفير مغربيّ في الآستانة. و«...**إن جامعة الدين توجب على سلطان مراكش أن يتقرّب إلى** (كذا) **الدولة العلية، غير أنّ السلطنة مع ذلك، بقيت بعيدة عنها... والجامعة الدينية توجب أن يكون لسلطان مراكش سفير في دار السعادة لأحكام تكون فيها مصلحة للأمّة الإسلامية**»؟[86]

وجاء احتلال فرنسا لتونس عام 1881 ليبلور سلسلة من المعطيات تضافرت جميعها لصالح إقامة العلاقات الدبلوماسيّة بين الدولة العثمانيّة والمغرب. فقد دفعت نشاطات أورديغا، لوضع شريف وزّان سي عبد السلام تحت الحماية الفرنسيّة، إضافة إلى تصريحات فرنسيّة تدعو الحكومة الفرنسيّة إلى استكمال سيطرتها على المغرب أو تقسيمه بينها وبين بريطانيا[87]، بالسلطان الحسن الأول أنّ يفكّر في التعاون مع العثمانيّين للحفاظ على استقلاله[88]. أمّا السلطان عبد الحميد الثاني، فكان في العام الأول للاحتلال الفرنسيّ لتونس أكثر تصميماً على استعادة هذا البلد. وقد سبّب الاحتلال الفرنسيّ لتونس صدمة لمشاريع إيطاليا وإسبانيا الإستعماريّة في شمال إفريقيا. فأخذت الدولتان تسعيان إلى تقوية المغرب للوقوف في وجه الأطماع الفرنسيّة، ورأتا أنّ إقامة علاقات دبلوماسيّة بين الآستانة ومراكش يمكن أن تُشكّل مزاحمة لفرنسا، وتمنع وقوع المغرب تحت الحماية الفرنسيّة[89]. أمّا بريطانيا، فكانت تريد الحفاظ على الوضع الراهن في المغرب وعلى تعزيز تجارتها. لذلك، كانت قلقة من محاولات فرنسا وضع المغرب تحت حمايتها[90].

LAU - Riyad Nassar Library

هكذا، تشجّع السلطان الحسن الأول بهذا الجوّ الدوليّ المعادي لفرنسا، وقرّر أن يجدّد علاقاته بالباب العالي، ويعمل على الاستفادة من خبرة العثمانيّين ورجالهم. فوجّه في عام 1882 وفداً برئاسة الوزير بريشة التطواني إلى الآستانة، التي رحّبت به واستقبلته بحفاوة بالغة. وتمّ الاتفاق على إقامة التمثيل الدبلوماسيّ بين البلدين. فرشّحت الدولة العثمانيّة الأمير محيي الدّين بن الأمير عبد القادر الجزائريّ كممثل لها في طنجة، فيما رشّح المغرب سي إبراهيم السنوسيّ السالف الذكر ممثلاً له في الآستانة[91].

وعلى ما يبدو، علم سفير فرنسا في الآستانة بمضمون الاتفاق العثمانيّ - المغربيّ، فأبلغ حكومته بالأمر، التي سارعت إلى تنشيط دبلوماسيتها قصد تحريض دول معاهدة مدريد للوقوف في وجه هذا التقارب الإسلاميّ[92]. ويبدو أنّها كانت أكثر نجاحاً في تحرّكها تجاه المغرب. فلم يستطع الحسن الأول الصمود أمام ضغوطاتها، فأرجأ المشروع.

وبينما وجد موضوع إقامة علاقات دبلوماسيّة بين الدولة العثمانيّة والمغرب الأقصى حتى منتصف الثمانينات أقنية دبلوماسيّة بريطانيّة وإيطاليّة وإسبانيّة، فإن عام 1885 يُعتبر نقطة تحوّل في السياسة الألمانيّة تجاه المغرب، وبالتالي تجاه التقارب العثمانيّ - المغربيّ. فبعد مواقف بسمارك المؤيّدة لسياسة فرنسيّة توسعيّة في شمال إفريقيا وتوجيهه إشارات إلى الفرنسيّين تُوحي بعدم اكتراث بلاده بالمسألة المغربيّة وأنّ جُلّ ما تريده هناك سياسة إقتصاديّة، اتجهت السياسة الألمانيّة مع تردّي العلاقات الألمانيّة - الفرنسيّة وولوج ألمانيا طريق الاستعمار، إلى مناهضة فرنسا في المغرب. وجاء إرسال تستا من الآستانة إلى طنجة، وهو الخبير في السياسة العثمانيّة، يعبّر عن سياسة برلين الجديدة تجاه المغرب.

وخلال عمله في الآستانة، كان تستا يرى أنّ بلاده يمكنها أن تستفيد من قوة «الجامعة الإسلاميّة» والجمع بين أقوى قوّتين إسلاميتين (السلطنة العثمانيّة والمغرب)، والحصول، بالتالي، على نفوذ في المغرب ومناهضة السياسة الفرنسيّة هناك. واعتقد الألمان أنّ أي تقارب عثمانيّ - مغربيّ سوف يساعد على دفع المغرب في طريق الإصلاحات وتقوية نفسه من خلال خبراء

عثمانيين يتلقون المشورة من ألمانيا ويضعون حدّاً للمؤسسات الفرنسيّة، ومنها بعثة التدريب العسكريّة الفرنسيّة. وقد أيّدت إسبانيا وإيطاليا سياسة تستا هذه، لأنّها تضع حدّاً للنفوذ الفرنسيّ في المغرب، فيما شجّعتها بريطانيا «بصمت»[93]. وقد حظيت مخططات تستا على موافقة بسمارك.

وفي مطلع عام 1885، استطاع تستا أن يحصل على موافقة بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا على مشروع تقارب عثمانيّ - مغربيّ يتوّج بإقامة التمثيل الدبلوماسيّ بين الدولتين[94]. وبمسعى منه، تنقّل مبعوث يدعى أبو طالب بين الآستانة ومراكش في مهمّة بين عبد الحميد الثاني والحسن الأول. وفيما يذكر ميياج أنّ المخزن أرسل أبا طالب إلى الآستانة في نيسان عام 1885 وعاد منها في كانون الأول من العام نفسه، وأنّ عبد الحميد استقبله **«ببرودة زائدة»**، وكذلك خير الدّين باشا وظافر المدنيّ وقيادات من أنصار «الجامعة الإسلاميّة»[95]، يذكر غويان أنّ المدعوّ أبا طالب استطاع خلال وجوده في الآستانة، وبدعم من المستكشف الألمانيّ لينتس (Lenz)، أن يستحصل من رادوڤيتس (Radowitz)، السفير الألمانيّ في الآستانة، على رسالة توصية لمقابلة السلطان العثمانيّ. ويضيف هذا المصدر، أنّ أبا طالب استطاع أن يقنع السلطان عبد الحميد أنّ له نفوذاً كبيراً في المغرب، وأنّ سلطان المغرب يرغب في تجديد الروابط بالسلطنة العثمانيّة، وأنّه مكلّف بذلك. وتبعاً لرواية غويان، وصل أبو طالب إلى طنجة في كانون الأول عام 1885، وذهب إلى مراكش، وطلب مقابلة الحسن الأول باعتبار أنّه يحمل رسالة شفهيّة إليه من السلطان العثمانيّ. لكن الحسن رفض مقابلته، فغادر أبو طالب المغرب في 22 شباط 1886[96] بعدما قابل تستا.

ومن سياق الروايتين، تبقى هناك حلقات مفقودة. هلّ كان أبو طالب مبعوثاً للحسن الأول أو السلطان العثمانيّ، أو لم يكن مبعوثاً لأيّ منهما. وهل كان يعمل لحسابه الخاصّ أو لحساب جهة أخرى؟ هل غادر مراكش إلى الآستانة وعرض خدماته على السلطان عبد الحميد بواسطة السفير الألمانيّ مدعياً من دون سند خطيّ أنّه مقرّب من الحسن الأول، وأنّ الأخير يريد تجديد علاقاته بالباب العالي. وهلّ يُعقل أن يُرسل السلطان عبد الحميد رسالة شفهيّة إلى سلطان المغرب مع شخص غير معروف في الآستانة؟

LAU - Riyad Nassar Library

وعلى الرغم من أنّنا لم نعثر في الأرشيف الألمانيّ على ما يؤكد علاقة ألمانيا ببعثة أبي طالب، إلا أنّنا نشتمّ أنّ الدبلوماسيّين الألمان كانوا وراء ذلك. وإلا لماذا توسّط المستكشف لينتس لأبي طالب لدى رادوڤيتس، ولماذا حمل أبو طالب رسالة توصية من السفير الألمانيّ إلى السلطان العثمانيّ، ولماذا قابل المدعو أبو طالب تستا خلال وجوده في مراكش؟ هذه التساؤلات جعلت غويان يعتقد أنّ مسألة أبي طالب مكيدة من صنع تستا نفسه للتقريب بين السلطنة العثمانيّة والمغرب[97]. ونحن نشارك غويان رأيه هذا استناداً إلى وثيقة ألمانيّة تعود إلى مطلع عام 1888[98] ذُكر فيها أن سلطان المغرب طلب إلى ڤيبر في أوائل العام 1885 أن تتوسط بلاده بين المغرب والسلطنة العثمانيّة، كي تقوم مراكش بإرسال بعثة إلى الآستانة. لكن ڤيبر أبلغ السلطان يومها، ومن دون علم الخارجيّة الألمانيّة، أنّ عليه الاتصال رسميّاً بالإمبراطور وليم الأول من أجل ذلك. عندها عدل الحسن الأول عن الفكرة. وكما نعلم، فقد حلّ تستا في أثناء ذلك محل ڤيبر في مفوضية ألمانيا بطنجة، ممّا يحملنا على الإعتقاد أنّ تستا أراد، وهو من أنصار استغلال «الجامعة الإسلاميّة» بين السلطنة والمغرب لمصلحة بلاده، أن يُصحح الخطأ الذي وقع فيه ڤيبر ويأخذ زمام المبادرة بإرسال أبي طالب إلى الآستانة وإيهام عبد الحميد أنه مبعوث الحسن الأول. لكن عبد الحميد شكّ في صدقيته ولم يحمّله رسالة إلى سلطان المغرب. فاستمر أبو طالب في خطّته وحضر إلى مراكش لتسليم الحسن الأول الرسالة الشفهيّة المزعومة من السلطان عبد الحميد الثاني. وهذه المكيدة، لم تنطلِ على سلطان المغرب، فرفض مقابلته. وفي تموز 1886 وصل إلى مراكش مبعوث السلطان عبد الحميد ومن ضمن مهامه الاستفسار عن حقيقة أبي طالب[99]. كل هذه الوقائع تقود إلى أنّ الدبلوماسيّة الألمانيّة، على الأقلّ من دون علم الخارجيّة في برلين، كانت وراء بعثة أبي طالب.

وسواء أكان أبو طالب مبعوث عبد الحميد أو سلطان المغرب، أو لم يكن كذلك، فقد سارعت الدبلوماسيّة الفرنسيّة لإحباط مشروع التقارب العثمانيّ - المغربيّ. فقام شارل فيرو (Charles Feraud)، الوزير الفرنسيّ المفوّض في طنجة، بتخويف الحسن الأول من مخططات العثمانيّين والألمان

على البلاد[100] وفي نيسان عام 1886، وبعدما أشارت إسبانيا على الباب العالي إقامة مفوضيّة له في طنجة وإرسال بعثة عسكريّة إلى المغرب «**من أجل التصدّي لمطامع فرنسا**»[101]، شاور الباب العالي بسمارك، الذي دعم المشروع بحرارة وأصرّ على ضرورة أن تنسّق ألمانيا والسلطنة سياستهما، وتوسيع نفوذهما في المغرب على حساب فرنسا[102].

وكان بسمارك مهتمًا بألاّ يضعف مركز عبد الحميد الإسلاميّ في أعقاب سقوط تونس ومصر بأيدي الفرنسيّين والإنكليز[103]. وبتحوّل شمال إفريقيا إلى مسرح للجمعيات السرّيّة والطرق الصوفيّة، في ضوء نمو تيّار «الجامعة الإسلاميّة» في مناطق كثيرة من إفريقيا[104]، أراد بسمارك أن يستخدم نفوذ السلطان عبد الحميد كخليفة لتسهيل مشاريع بلاده الإستعماريّة في إفريقيا الإسلاميّة ومناهضة فرنسا في شمال القارة[105]. فكتب إلى سفيره في الآستانة يقول «**إنّ حركة تعصّب إسلاميّ تجد أرضيّة خصبة بين السكّان في شمال إفريقيا. وهي موجهة ضدّ الأجانب، وإنّه من المفيد في ضوء هذه الظروف أن يستخدم السلطان (العثمانيّ) نفوذه كخليفة للتأكيد على الحكّام المعترفين بسلطته الدينيّة والدنيويّة تسهيل نشاطات التجّار والرحالة الألمان.**»[106] وفي المقابل، كان بسمارك على استعداد للوقوف إلى جانب السلطنة ودعمها للحفاظ على ممتلكاتها في أوروبا وخارجها، وفي مجالات أخرى[107].

لقد راقت «سياسة تبادل الخدمات» السلطان العثمانيّ، فأبدى استعداده لتسهيل تغلغل الألمان في زنجبار من خلال اتصاله بسلطانها[108]، وكذلك بالممالك والإمارات الإسلاميّة في السنغال والنيجر والكامرون. وأبلغ رادوفيتس أنّه يعتزم إرسال بعثة إلى المغرب، وأنّ إقامة مفوضيّة عثمانيّة سيخدم مخطّطات ألمانيا، إذ سيمكّن المبعوثين العثمانيّين في المغرب الاتصال من هناك بالمناطق الإسلاميّة في إفريقيا[109].

قابل بسمارك «اندفاع» عبد الحميد «لتبادل الخدمات» واستعداده لركوب الدبلوماسيّة الألمانيّة لأجل مشاريعه في المغرب بتحفظ شديد. فهو لم يكن يريد أن يقف وراء مخططات السلطان عبد الحميد في المغرب. وجلّ ما أراده أن يستفيد من النفوذ الإسلاميّ للسلطان العثمانيّ للتغلغل في زنجبار ومناطق

LAU - Riyad Nassar Library

إسلاميّة أخرى (الكامرون وتوغولاند)، فضلاً عن تحسين علاقات ألمانيا بالطريقة السنوسيّة[110]. كذلك، استغرب بسمارك كيف يمكن لعبد الحميد أن يخدم من المغرب مخططات ألمانيا في الكامرون[111]. ولهذا، بعث إلى رادوفيتس يطلب إليه تجنب أيّة خطوات للتقريب بين السلطنة العثمانيّة والمغرب «**لأن هذا سيسبّب إزعاجاً لإسبانيا وفرنسا**»[112]. وطلب إلى سفيره ملاحقة مسألة اتصال السلطان العثمانيّ بسلطان زنجبار «**لأن هذا ما يهمّ ألمانيا**»[113]. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا قرّر بسمارك فجأة أن يأخذ في الاعتبار مصالح إسبانيا وفرنسا، وما هو سبب هذا التبدّل السريع في موقفه من السلطنة العثمانيّة بمقابلة «خدماتها بخدمات»؟

كانت «المسألة المغربيّة» تدخّل في توازنات بسمارك الأوروبيّة. ففي ذلك العام (1886)، كانت إسبانيا الحاقدة على فرنسا بخصوص المغرب تسعى جاهدة لربط نفسها بالأحلاف. ووجدت أنّ الانضمام إلى «التحالف الثلاثي» الذي يضمّ ألمانيا والنمسا وإيطاليا سوف يساعدها على إفساد خطط فرنسا في المغرب. ولكن بسمارك وجد أنّ وضع إسبانيا غير مستقرّ، واقترح عليها الدخول في تحالف سرّي مع إيطاليا تكون فيه مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالتحالف الثلاثي[114]. ولهذا، كان يهمّ بسمارك، في تلك المرحلة، ألاّ تمارس بلاده دبلوماسيّة تجاه المغرب قد تفسّر في غير محلها في مدريد، وتؤثّر بالتالي في مفاوضات التحالف الإسبانيّ - الإيطاليّ. كما كان يخشى من أيّ استفزاز ألمانيّ لفرنسا في المغرب أو خارجه من أن يُشعل نار الحرب التي كان يهدّد بها بولونجيه[115].

ومع ذلك، وصل إلى مراكش في أواخر عام 1886 وبمسعى من تستا مبعوث عثمانيّ جزائريّ الأصل هو علي بك في مهمة سرّيّة. وكانت مهمّته تنحصر في شقّين: التأكد من صدقيّة أبي طالب السالف الذكر كمبعوث للحسن الأول إلى البلاط العثمانيّ، وتقديم عرض عثمانيّ إلى المخزن حول إعادة تنظيم الجيش المغربيّ، وأن تحلّ بعثة عسكريّة عثمانيّة محلّ البعثة الفرنسيّة[116]. واعتقد فيرو أنّ بعثة علي بك ليست بعيدة عن مخطّطات ألمانيا، وأنّ هدفها هو الانقلاب على نفوذ بلاده في المغرب[117]. فسارع إلى تخويف السلطان المغربيّ، مبيّناً له مخاطر العثمانيّين على بلاده. واستخدم في

ذلك عملاء للمفوضيّة الفرنسيّة في طنجة وأصدقاء مخلصين له للتأثير في الحسن الأول، ومنهم أحمد بن سودة، مستشار السلطان للشؤون الدينيّة، الذي قدّم إلى الحسن الأول مذكّرة سرّيّة جداً حول الموضوع[118]. فخاف الحسن الأول من ألاعيب تستا ورفض مقابلة علي بك. كما اتهم السلطان المغربيّ تستا بمحاولة التأثير في بعض أقاربه الذين غادروا البلاد للإقامة في الآستانة والاتصال بظافر المدنيّ[119].

وقد عزا تستا فشل البعثة إلى الخلافات الدينيّة بين المغرب والسلطنة. فالحسن الأول، كونه من الأشراف، كان يعتزّ بحسبه ونسبه، ويعتبر نفسه أسمى من السلاطين العثمانيّين[120]. لكن السلطان عبد الحميد قلّل من أهمية الخلافات الدينيّة، وقال «**دعوا المسألة الدينية جانباً. إنّ تركيا والمغرب دولتان إسلاميتان كبيرتان ومن مصلحتهما إقامة علاقات دبلوماسية**»[121].

وبعد شهور عدّة على هذا الإخفاق، عاد الباب العالي يلحّ على برلين القيام بمبادرة جديدة، وطلب أن يقوم تستا بجسّ نبض السلطان المغربيّ، مؤكداً على أهمّية ذلك سياسيّاً لأجل «**البقاء على مقربة من الأحداث الجارية**» في شمال إفريقيا[122]. ويبدو أنّ بسمارك انزعج من علاقة تستا بالآستانة، فنقله من مركزه في نهاية العام 1886، وعهد بشؤون المفوضيّة إلى سلدرن (Saldern)، المستشار السابق للمفوضيّة (Legationsrat). وفي أثناء ذلك، قبِل بسمارك أن يقوم سالدرن بتسليم وزير الخارجيّة المغربيّة كتاباً من محمد سعيد باشا، وزير الخارجيّة العثمانيّة، يحوي طلباً عثمانياً لإقامة مفوضيّة في طنجة. وقامت السفارة الألمانيّة في الآستانة بنقل الكتاب إلى سالدرن بتاريخ 17/1/1887، الذي حمل تاريخ 15 ربيع الثاني 1304[123]. وطلب محمد سعيد باشا أن يقوم سلدرن بتسليم الكتاب شخصيّاً إلى وزير الخارجيّة المغربيّة لكي لا يعلم الفرنسيّون عنه شيئاً[124]. وفي الوقت نفسه، قامت الخارجيّة الألمانيّة بإبلاغ وزيرها في طنجة بألا يثير حساسيّة فرنسا، وأن يمارس أقصى درجات التحفظ في سلوكه السياسي[125].

وفي 9 شباط 1887، سلّم الوزير الألمانيّ الكتاب العثمانيّ إلى وزير الخارجيّة المغربيّة. وممّا جاء فيه، تأكيد الباب العالي على أهمّية «الجامعة

الإسلاميّة» التي تستلزم إقامة التمثيل الدبلوماسيّ بين الدولتين[126].

وفي أثناء انتظار الباب العالي الردّ المغربيّ عبر الأقنية الدبلوماسيّة الألمانيّة والذي تأخر حتى حزيران عام 1888، حضر إلى مراكش عبد الله السنوسيّ، شقيق إبراهيم السنوسيّ صاحب بعثة عام 1877، مبعوثاً من قبل الشيخ ظافر المدنيّ[127]. وقد استُقبله الحسن الأول بفتور. وظهر أنّ السلطان المغربيّ كان يخشى نفوذ السنوسيّة أكثر من خشيته نفوذ السلطان العثمانيّ، إذ كان هؤلاء من المغاربة ومن الأشراف ويتزعمون الحركة التي كانت تحارب الاستعمار في شمال إفريقيا وتمدّ نفوذها إلى قلب القارة[128]. كما قام الباب العالي، خلال ذلك، بالإسراع في خطواته لاختيار ممثله المقبل في طنجة. فوقع الاختيار مبدئيّاً على أحد إثنين، وهما علي فخري بك، حاكم نابلس السابق، وعلي شمس الدّين أفندي، أحد أقرباء السلطان العثمانيّ، والذي كان مقرّراً له أن يترأس الوفد العثمانيّ إلى مؤتمر مدريد عام 1888[129].

وعندما طال انتظار الردّ المغربيّ، أجرى الوزير الألمانيّ المفوّض في طنجة اتصالات مع المخزن وأبلغ بسمارك أنّ الوزير غريط يتحجج تارةً بأنّ الحسن الأول مشغول في حملة عسكريّة في السوس، وطوراً بمرض السلطان. واعتبر ترافيرز السلوك المغربيّ هذا «**خرقاً للمراعاة الواجبة تجاه الحكومة القيصرية**» الألمانيّة و«**يمسّ الباب العالي بشكل مشبوه**». وختم أنّ المسألة كلها هي مكيدة أجنبية[130]. ومن صنع فرنسي بهدف الإساءة إلى العلاقات الألمانيّة ـ العثمانيّة و«**إظهار عجز ألمانيا أمام العثمانيين.**»[131] ثم ما لبث الوزير الألمانيّ أن أضاف إيطاليا إلى لائحة الدول التي تناهض الدبلوماسيّة الألمانيّة في المغرب. وعزا عدم إجابة السلطان المغربيّ على الكتاب العثمانيّ إلى مؤامرة دبّرها سكوفاسّو (Scovasso)، الوزير الإيطاليّ المفوّض في طنجة[132].

لقد سبّب إلحاح الباب العالي على الخارجيّة الألمانيّة لاستعجال الجواب ومتابعة المفوضيّة الألمانيّة في طنجة المسألة عن قرب، انزعاج بسمارك. فرفض اقتراح ترافيرز (Travers) في إرسال منصور ملحمة، ترجمان القنصليّة، إلى الحسن الأول للسؤال عن الردّ. كما لم يشأ أن يمارس ضغطاً

LAU - Riyad Nassar Library

على سلطان المغرب متسائلاً «**ما هي مصلحتنا من وراء ذلك؟**»[133] لقد كان المستشار الألمانيّ يوافق على سياسة غير مباشرة معادية لفرنسا، ولكن ليس ضدّ إيطاليا التي كان قد جدّد معها «التحالف الثلاثيّ» مطلع عام 1887. وأضاف: «**علينا ألا نضايق إيطاليا هناك**»[134] (المغرب).

وما لبثت التقارير الدبلوماسيّة أن انهالت على الخارجيّة الألمانيّة لتكشف أنّ دولاً أخرى كبريطانيا وإسبانيا متورّطة هي الأخرى في العمل ضدّ الدبلوماسيّة الألمانيّة في المغرب. فكتب ترافيرز يقول «**إنّ فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا نصحت سلطان المغرب بالبقاء بعيداً عن تركيا وأفهمته أنّ السلطان عبد الحميد الثاني يريد أن يستغلّه مالياً في حال قيام حرب عثمانية أوروبية جديدة، ويريد أيضاً أن يفرض حمايته على المغرب إلى أن يحين الوقت المناسب ويعلن نفسه سلطاناً عليه**»[135].

وفي نهاية أيار، بعث فيرو إلى الخارجيّة الفرنسيّة يبلغها أنّ الحسن الأول أبلغ الدولة العثمانيّة رفضه إقامة تمثيل دبلوماسيّ عثمانيّ في مراكش[136]. وبعد أسبوع، بعثت الخارجيّة المغربيّة بكتابين، الأول إلى الباب العالي والثاني إلى المفوضيّة الألمانيّة في طنجة، تعلمهما بهذا القرار. وسوّغ المغرب للعثمانيّين سبب رفضه أنّ ما يجمع المغرب والسلطنة من الأخوّة والإتحاد باسم «الجامعة الإسلاميّة» هو أكبر من إقامة علاقات دبلوماسيّة بينهما، وإنّ إقامة مثل هذه العلاقات ليست بالضرورة بين البلدان الإسلاميّة[137].

أمّا الرسالة الثانية التي سُلّمت إلى المفوضية الألمانيّة، فجاءت معبّرة عن الضغوطات التي تعرض لها سلطان المغرب بشأن العلاقات بالدولة العثمانيّة. فقد برّر الوزير المغربيّ سبب امتناع بلاده عن إقامة العلاقات بـ«**أنّ الوقت والحال لم يقضيا ما أشرتم إليه لعلل شُرحت للترجمان المذكور** (منصور ملحمة)، **وثبت له بياناً كافياً، وأهل مكّة أدرى بشعابها**»[138]. ومن الطبيعيّ أنّ الوزير غريط كان يغمز من قناة فرنسا التي وقفت منذ البداية ضدّ المشروع (أنظر الرسالة بملحق رقم 8).

وما أن وصل الردّ المغربيّ إلى الخارجيّة الألمانيّة، حتى سارعت برلين إلى استفسار العواصم الأوروبيّة عن موقفها. ولكن لندن وروما، اللتين لم

تشاءا الإفصاح في تلك المرحلة عن نياتهما الحقيقيّة تجاه مشروع العلاقات العثمانيّة ـ المغربيّة، فقد نفتا تورّطهما[139]. أمّا باريس التي لم تسألها برلين بالطبع عن موقفها، فلم تكن تخشى البعثة العثمانيّة بقدر ما تخشى التغلغل الألمانيّ في المغرب. فمنذ تعيين تاتنباخ (Tattenbach) مفوضاً ألمانياً في طنجة عام 1889، وعقده في العام التالي معاهدة تجاريّة بين بلاده والمغرب، وما أشيع عن مساعي ألمانيا للحصول من المغرب على امتياز يمنحها خليج عجرود ومنطقة في السوس قرب وادي درعة، بدأ الفرنسيّون يشعرون بجديّة المنافسة الألمانيّة. فحاولوا الالتفاف على المخزن بتأكيد صداقتهم للسلطان المغربيّ. فأكّد پاتنوتر (Patenôtre)، الوزير الفرنسيّ في طنجة، للسلطان المغربيّ أنّه «**يستطيع أن يعتمد على فرنسا بالأفعال وليس بالأقوال**»[140]. وفي الوقت نفسه شنّت الصحف الفرنسيّة هجوماً على السلطان عبد الحميد، وأثارت الشبهات حول نياته المبيتة تجاه المغرب، ودعته إلى التوقّف عن «**تسويد وجهه من جرّاء ألمانيا.**»[141].

ومن دون أيّ فهم حقيقي لما يجري على أرض المغرب من صراعات إمبرياليّة وعلاقتها بالتوازن الأوروبيّ، أصرّ الباب العالي على الاستمرار في خوض مشروع العلاقات مع المغرب، بعدما أعتقد أنّ بريطانيا وإيطاليا لا تعارضانه. فسارع وزير الخارجيّة العثمانيّة وأبلغ رادوڤيتس أنّ عبد الحميد قرّر منح سلطان المغرب وساماً، لكي يبادر الأخير إلى إرسال بعثة إلى الآستانة. كما طلب «**معرفة حقيقة موقف بريطانيا من المسألة**»[142].

وقبل أن يصله الردّ الألمانيّ، قام الباب العالي بإرسال سنوسيّ آخر إلى الحسن الأول هو محمد الوزّاني وسط ترحيب الصحافة العربيّة والعثمانيّة، التي ركّزت على الفوائد الدينيّة والتجاريّة التي يجنيها البلدان من جرّاء إقامة العلاقات الدبلوماسيّة[143]. وقام الشريف المغربيّ الدرقاوي بحلقة الاتصال بالمبعوث السنوسيّ»[144].

ومنذ نهاية كانون الثاني عام 1890، بدأت التقارير تصل إلى برلين بأنّ بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ترفض إقامة علاقات بين الآستانة ومراكش. ورأى فورد (Ford)، الوزير البريطاني المفوّض في طنجة، أنّ الحسن الأول لن

LAU - Riyad Nassar Library

يستجيب لدعوة السلطان عبد الحميد بإقامة العلاقات الدبلوماسيّة بينهما، كيّ لا تفسّر هذه الخطوة على أنّها اعتراف منه بخلافة السلطان العثمانيّ[145]. وأضاف، إنّ سلطان المغرب يعتبر نفسه الخليفة الشرعيّ وينظر إلى عبد الحميد «**كأدنى مستوى منه ويلقبه... بالخليفة البيزنطيّ**»[146]. واعتبر القنصل أنّ إقامة بعثة عثمانيّة في مراكش لا لزوم لها، بسبب عدم وجود رعايا عثمانيين في المغرب، على عكس ما كان يدعيه الباب العالي من تعرض رعاياه للظلم في المغرب، وأنّ فتح العثمانيّين لمفوضيّة لهم في طنجة سوف يقوّي من مقاومة الحكومة المغربيّة لكل ما هو أوروبيّ ويؤدّي بالتالي إلى زرع الشقاق بين ممثلي الدول الغربيّة[147]. وأضاف، أن المسألة كلها سوف تثير «**حساسيّة فرنسا**»[148]، وتدفع بالتالي الحكومة الروسيّة إلى فتح مفوضيّة لها في مراكش[149]. وفي تقرير لاحق، قال الوزير البريطانيّ إنّ مبعوثين عثمانيّين تابعين لطرق صوفيّة شوهدوا على الطريق إلى فاس، وإنّ مبعوثاً عثمانياً يدعى حسن الكاتب سلّم الحسن الأول رسالة وهدايا من السلطان العثمانيّ[150]. وهكذا، قرّر ساليزبوري أن يقولها بصراحة، إنّه ضدّ إقامة مفوضيّة عثمانيّة، لأن إلحاح العثمانيّين «**سيجعل المغرب يرتمي في أحضان فرنسا وإسبانيا**»[151].

وفي شأن الموقف الإيطاليّ، أبلغ السفير الألمانيّ في روما حكومته أنّ إيطاليا اليوم، على عكس السابق، هي ضدّ إقامة مفوضيّة عثمانيّة، وتخشى إسوة ببريطانيا، أن تحذو روسيا حذو الدولة العثمانيّة وتؤسس مفوضيّة لها في طنجة ممّا يساعد فرنسا، التي كانت تتقرّب من روسيا، للخروج من عزلتها الدوليّة[152]. ولهذا تلقى كانتاغالي (Cantagalli)، الوزير الإيطاليّ المفوّض في طنجة، أوامر خارجيّته «**بالحفاظ على الوضع الراهن للتمثيل الدبلوماسيّ في المغرب**»[153]. ثم ما لبثت روما أن نصحت برلين بعد شهور قليلة على سقوط بسمارك، بسحب يدها من المشروع العثمانيّ[154].

أمّا فرنسا، التي تمكّنت من إفشال كل مشاريع التقارب العثمانيّ - المغربيّ، فكانت مقتنعة بأنّ سلطان المغرب سوف يحبط بفضل ضغوطاتها كل الخطوات العثمانيّة المقبلة لإقامة تمثيل دبلوماسيّ في بلده[155].

LAU - Riyad Nassar Library

4 ـ استنتاج

كانت ألمانيا من الناحية الإستعماريّة، أقلّ الدول الأوروبيّة اهتماماً بالمغرب، إذ لم يشكّل بالنسبة إليها منطقة مصالح مباشرة. ولهذا، لم يتوان بسمارك عن استخدامه «كحجر شطرنج» في توازناته الأوروبيّة، بدءاً بمحاولة دفع الجزائريين إلى الثورة على فرنسا إبّان الحرب البروسيّة ـ الفرنسيّة. إنّ ارتباط التوازنات الأوروبيّة بمسألة الاحتلال الألمانيّ للألزاس واللورين، هي التي حدّدت سياسة بسمارك في شمال إفريقيا، وبالتالي تشجيعه فرنسا على استعمار تونس أولاً، ثم المغرب ثانياً. ومع تردّي العلاقات الألمانيّة ـ الفرنسيّة أثناء المرحلة البولونجيّة، لم يحدث تبدّل ملموس في السياسة الألمانيّة تجاه فرنسا في المغرب، وإنّما طرأ تغيير على تكتيك بسمارك. فظلّت المنطقة في نظر بسمارك ساحة نفوذ فرنسيّة وإسبانيّة، وأنّ ألمانيا ليس لها هناك سوى مصالح إقتصاديّة.

وحتى دعم بسمارك للعثمانيّين في إقامة تمثيل دبلوماسيّ لهم مع المغرب، بغضّ النظر عن أهداف العثمانيّين من وراء ذلك، فإنّ بسمارك لم يكن يصوغ بذلك إستراتيجيّة ألمانيّة تصبّ في صالح وجود عثمانيّ في شمال إفريقيا. وعلى الرغم من أنّه نظر إلى «الجامعة الإسلاميّة» كحركة تعصّب تهدد النفوذ الأجنبيّ في شمال إفريقيا وشرقها، إلا أنّ بسمارك لم يجد حرجاً في استخدام قوّتها الروحيّة والسياسيّة، وحتى الاعتراف بعبد الحميد الثاني «خليفة» على المسلمين، في سبيل مخططاته الإستعماريّة ومناوراته السياسيّة. فمن جهة، كان يريد أن يستغلّ قوة «الجامعة الإسلاميّة» ونفوذ عبد الحميد كخليفة «للدخول» إلى شرق إفريقيا. وفي الوقت نفسه استخدام القوّة عينها لمحاصرة فرنسا في شمال إفريقيا، وإلهائها، وجعل «الجامعة الإسلاميّة» سوطاً مسلّطاً عليها.

ولم تكن دبلوماسيّة بسمارك تجاه التقارب العثمانيّ ـ المغربيّ تدلّ على تناقض في سياسته أو على «خيالية»، كما وصفها ميياج[156]. فبسمارك لم يكن متناقضاً ولا خيالياً، وكان يدرك عمق التناقضات الدينيّة ـ السياسيّة بين المغرب والعثمانيّين من جهة، ومدى النفوذ الفرنسيّ المؤثّر في البلاط

المغربيّ الذي يحول دون وضع «إستراتيجيّة» عثمانيّة - مغربيّة على المدى القصير أو البعيد. كما لم ينس العداء التقليديّ بين عرشيّ الدولتين. ولكن دبلوماسيّة بسمارك كانت تصبّ في أصول «لعبة الشطرنج»، مع الإدراك في الوقت نفسه مصالح الدول الأوروبيّة الأخرى في المنطقة ومطامعها. وبرأينا، إنّ تطوّر السياسة الألمانيّة تجاه المغرب بعد بسمارك لم يخرج عن القواعد التي رسمها رئيس الوزراء الألمانيّ. فخطاب الإمبراطور الألمانيّ في دمشق عام 1898، وفي طنجة عام 1905، وعزفه عن «**النغمة الإسلاميّة**» واعتبار نفسه «**حليف السلطان العثمانيّ وأفضل صديق وحامٍ للإسلام**»[157]، يندرج ضمن «لعبة الشطرنج» البسماركيّة، وإن صيغ بأسلوبٍ ومعاني جديدة.

وحتى دعم الدول الأوروبيّة الأخرى - على الأقلّ حتى عام 1888 - مشروع التقارب العثمانيّ - المغربيّ برعاية ألمانيّة، يجب ألا يُفهم على أنه دعم للجامعة الإسلاميّة بين المغرب والسلطنة العثمانيّة، بل استغلال لما قد ينتج عن هذا النوع من التضامن الإسلاميّ في لعبة التطاحن الدوليّ بالمنطقة ويكون مفيداً للمصالح الألمانيّة. فمع أهمّية المغرب لتجارة بريطانيا، إلاّ أنّ وضعه الإستراتيجيّ كان بالنسبة إلى تلك الدولة أكثر أهمّية وفائدة. ولهذا، كان يهمّ بريطانيا، قبل اتفاقها مع فرنسا عام 1904، الحفاظ على الوضع الراهن في المغرب، وعدم وقوعه بأيدي الفرنسيّين. ولهذا، دعمت بريطانيا مشروع التقارب العثمانيّ - المغربيّ، لأنّه يدخل عاملاً جديداً مزعجاً لفرنسا في شمال إفريقيا. كذلك اعتبر التقارب العثمانيّ - المغربيّ من منظار إيطاليا وإسبانيا الحاقدتين على فرنسا في المغرب، مزاحمة لتلك الدولة هناك. ولكن خروج الدول الثلاث عن تلك السياسة بعد عام 1888 والسير في خطٍ موازٍ لفرنسا في محاربة ذلك التقارب، لم يكن انسجاماً مع السياسة الفرنسيّة في المنطقة، بقدر ما فرضته ضرورات التوازنات الأوروبيّة. فالخشية من أن تلحق روسيا بالدولة العثمانيّة وتؤسس لها مفوضيّة في طنجة، أثارت مخاوف تلك الدول من أن ينعكس التقارب الروسيّ - الفرنسيّ في أوروبا على الأوضاع في المغرب، وأن يؤدّي فتح مفوضيّة روسيّة في طنجة إلى خروج فرنسا من عزلتها وتنسيق سياستها المغربيّة مع روسيا. ولهذا، كتبت الخارجيّة الإيطاليّة إلى مفوضها في طنجة تطلب إليه «**الحفاظ على الوضع الراهن للتمثيل**

الدبلوماسيّ في المغرب». وبرأينا، فإنّ هذا الموقف كان موجهاً ضدّ روسيا أكثر منه ضدّ إلى الدولة العثمانيّة.

ولكن مطلع العقد الأول من القرن العشرين، شهد خروج فرنسا عن عزلتها التي هندسها بسمارك، واستطاعت أن تصوغ تسويات استعماريّة مع كل من إيطاليا وبريطانيا وإسبانيا، وألمانيا آخر الأمر - وكان المغرب هو الضحيّة.

وبالنسبة إلى الدولة العثمانيّة والمغرب، فعلى الرغم من التنافر بينهما حول المرجعيّة الدينيّة، فإن ظروف الدولتين وأوضاعهما كانت توفّر الأرضيّة الصالحة للتقارب بينهما. فبعثة بريشة التطواني أثبتت نجاحها، ودلّت على أنّ إحياء «الجامعة الإسلاميّة» بين البلدين كان مدفوعاً باحتلال فرنسا لتونس. ولكنّ إلحاح الباب العالي على المخزن واستعجاله إقامة العلاقات بعد كلّ محاولة فاشلة من جهة، وأصابع فرنسا من جهة أخرى، جعلت الحسن الأول يخشى على ملكه من أهداف عثمانيّة غير معلنة بعيدة عن روح «الجامعة الإسلاميّة». إضافة إلى ذلك، عمد السلطان عبد الحميد الثاني إلى إرسال سنوسيّ وراء آخر كمبعوث له إلى البلاط المغربيّ، من دون أن يعي حساسيّة سلطان المغرب تجاه نفوذ السنوسيّة في شمال إفريقيا، وبخاصّة بعدما أصبح لها وزن في المغرب نفسه، وربما كانت هذه الدبلوماسيّة أحد أسباب فشل التقارب.

وبعد عام 1907، أصبح المغرب هو الذي يلحّ على السلطنة ويسعى إلى التقرّب منها. فبعد «الثورة الحفيظيّة» بعزل السلطان عبد العزيز وتنصيب عبد الحفيظ مكانه سلطاناً على البلاد، اشترطت حركة العلماء والأشراف المغربيّة على السلطان الجديد استرجاع المناطق التي احتلّتها فرنسا، وقالت: «... **وإذا دعت الضرورة إلى إتحاد وتعاضد، فليكن مع إخواننا المسلمين من آل عثمان وأمثالهم** (كذا) **من بقية الممالك الإسلاميّة المستقلّة**»[158]. وتحت تأثير حركة المقاومة الإسلاميّة للنفوذ الفرنسيّ، استعان المغرب بين عاميّ 1909 و1910 بمستشارين عسكريّين عثمانيّين لتحديث الجيش المغربيّ. لكن فرنسا تمكّنت في عام 1910 من إجهاض ذلك بإجبار السلطان المغربيّ على الاستغناء عنهم

LAU - Riyad Nassar Library

وألا يستخدم في جيشه مدربين وضباطاً من غير الفرنسيّين[159] وخلال الحرب العالميّة الأولى دخلت علاقات المغرب بكل من ألمانيا والدولة العثمانيّة مرحلة جديدة[160].

الحواشي

(1) أنظر: Halil Bey Halid, 'Panislamische Gefahr", in, *Die neue Rundschau 3* (1916), pp. 290ff, 300-302 .

ويقول البارون دو ايستورنيل دو كونستان في كتابه: Baron d'Estournelles de Constant, Les congrégations religieuses chez les Arabes et la conquête de l'Afrique du Nord, Paris 1887, p. 70. **«إن القضاء على الإسلام مسألة تدخل في صميم شرف أوروبا. ويضيف «إنّ دور الضابط (الاستعماري)، الذي يتولى مهمة القضاء على قوى الإسلام، هو الأكثر شرافة والأكثر نفعاً يمكن أن يقوم به المرء من أجل وطنه»**.

(2) حول تنسيق دول أوروبا سياستها الاستعماريّة ضمن فترة الدراسة، نذكر على سبيل المثال، مؤتمر مدريد حول المغرب عام (1880، ومؤتمر الاستعمار في برلين عام 1884/1885 لتنسيق السياسة الاستعماريّة في حوض الكونغو. أنظر Jean-Louis Miège, Le Maroc et l'Europe (1830-1894), T III, Paris 1963, pp 277-292; William Langer, European Alliances and Alignments 1871-1890, New York 1966; pp 301, 304, 306f; Henri Terrasse, Histoire du Maroc, Casablanca 1950, pp 389-391؛ محمد خير فارس، المسألة المغربيّة 1900 - 1912 القاهرة 1961، ص 350 - 357.

(3) أنظر على سبيل المثال المعاهدات المعقودة بين الدول الأوروبيّة والبلدان الإسلاميّة في: J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, 2 vols. 1535-1914, 1914-1956, Princeton 1956.

(4) حول هذه الردود يمكن مراجعة مقالة Naimur Rahman Farooqi,"'Pan-Islamism in the Nineteenth Century", in: *Islamic Culture* 57,4 (1983), p.285.

(5) راجــع فــي هــذا الــخــصــوص C.H. Becker, 'Panislamism', in: *Archiv für Religionswissenschaft*, 7 (1904), pp.170f. 182-183.

ومحمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانيّة، بيروت 1981 ص 27 - 28، الذي يرى في «الجامعة الإسلاميّة» يقظة إسلاميّة وتضامن إسلاميّ ووحدة فكريّة ونضاليّة للملّة الإسلاميّة.

وقارن بـ: Edmund Burke, 'Pan-Islam and Moroccan Resistance to French Colonial Penetration 1990-1912' in: *Journal of African History* 13, 1 (1972), pp. 99-100.

(6) 6) Gabriel Charmes, 'La situation de la Turquie I. La Politique du Califat et ses conséquences', in: *Revue des deux Mondes,* 47 (1881), p. 739;

LAU - Riyad Nassar Library

Behdjet Wahby Bey, 'Pan-Islamism', in: *Nineteenth Century* 61, (1907) p. 863 ; Becker, op. cit. 170f.

(7) أنـــظـــر: Dwight E. Lee, 'The Origins of Pan-Islamism', in: *The American Historical Review*, 47 (1942), p. 279.

(8) حسن صبحي، التنافس الاستعماري الأوروبيّ في المغرب 1884 ـ 1904، القاهرة 1965 ص 56 ـ 60.

(9) راجع عبد الرحمن تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانيّة 1881 ـ 1913، ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس 1973 ص 174. وعبد المنصف حافظ البوري، الغزو الإيطاليّ لليبيا، ليبيا 1983.

(10) جلال يحيى، المغرب الكبير، ج 3، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، بيروت 1981، ص 473 ـ 474.

(11) عبد الجليل التميمي. «تاريخ العلاقات الثقافيّة بين استانبول والمغرب الأقصى خلال العصر الحديث»، في: **المجلة التاريخيّة المغربيّة**، 33/ 34 (1986) ص 95 ـ 105. وعبد الهادي التازي، «السياسة الخارجيّة للمملكة المغربيّة إزاء العثمانيّين»، في: **المجلة التاريخيّة المغربيّة**، 47/ 48 (1987)، ص 74 ـ 78.

(12) التميمي، تاريخ العلاقات، ص 96 ـ 99.

(13) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربيّ، طنجة 1948 ص 85.

(14) تأييد العثمانيّين للوطاسيين ضدّ السعديين وتنصيبهم لأبي حسون الوطاسي سلطاناً عام 1554. ولكن السعديين سرعان ما استعادوا سيطرتهم على البلاد وناهضوا العثمانيّين. أنظر عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها، ج2، القاهرة 1980، ص 933 ـ 953.

(15) التازي، مرجع سابق، ص 73.

(16) يونان لبيب رزق ومحمد مزين، تاريخ العلاقات المغربيّة ـ المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، الدار البيضاء 1982، ص 18.

(17) التازي، ص 74 ـ 75.

(18) عبد الرحمن بن زيدان، العِزّ والصولة في معالم نظم الدولة، ج 1، الرباط 1961 ص 291.

(19) التازي، ص 77.

(20) ابن زيدان، العِزّ والصولة، ج 1، ص 288 ـ 289 و290.

(21) عبد الرؤوف سنو،» العلاقات الروسيّة ـ العثمانيّة 1687 ـ 1878، روسيا ومشاريع تقسيم السلطنة العثمانيّة»، في: مجلة **«تاريخ العرب والعالم»** (بيروت)، العددان 75/ 76 (1985) ص 36 ـ 39.

(22) ابن زيدان العِزّ والصولة، ج 1، ص 287.

(23) التازي، ص 77 ـ 78.

(24) ابن زيدان، العِزّ والصولة ج 1، ص 277 والحاشية.

(25) حول تأثير مصر الثقافيّ والعلميّ والانمائيّ في المغرب خلال تلك الفترة، راجع رزق/ مزين مرجع سابق، وثمرات الفنون، سنة 4، عدد 185 تاريخ 11/ 9/ 1878.

(26) حول مجمل تعقيدات هذه المسألة راجع: M.S. Anderson, The Eastern Question 1774-1923, London ect. 1966.

(27) محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 67 ـ 71، وجلال يحيى، مرجع سابق، ج 3، ص 382 ـ 387.

(28) محمد خير فارس، ص 81، ومحمد العربيّ معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873 ـ 1894، بيروت 1989 ص 197 ـ 200.

(28أ) من أشهر امتيازات القرن 19 التي منحتها السلطنة معاهدة بلطا ليمان عام 1838، التي كانت آثارها الإقتصاديّة وخيمة على مستقبل البلاد.

(29) أبرزها وضع أمير وزان سي عبد السلام نفسه تحت المماية القنصلية الفرنسيّة، ممّا سبب أزمة داخلية في المغرب وتوتّر في العلاقات المغربيّة ـ الفرنسيّة. حول هذه المسألة أنظر .Miège, op. cit, T IV, pp. 47-66, 355-359

(30) معريش، مرجع سابق، ص 142 ـ 145 و201. وفي عام 1892، أرغمت فرنسا المغرب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة منها إلى 5٪. أنظر شارل عيساوي، التاريخ الإقتصاديّ للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة سعد رحمي، 1985 ص 41 و284 ـ 285.

(31) عيساوي، مرجع سابق ص 284 ـ 285، وعبد الرؤوف سنّو، **«تطوّر الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية من التنظيمات حتى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني»، في: المنهاج** (بيروت)، الحلقة الأولى 4 (1996)، ص 116 ـ 125.

(32) حول دور المسيحيّين التجاري في المشرق، راجع Claude Dubar et Salim Nasr, Les classes sociales au Liban, Paris 1976, pp. 18-20.

وحول دور اليهود في المغرب، أنظر يحيى، مرجع سابق ج 3، ص 248 و354 ـ 355 و398 ـ 402، وعبد الملك خلف التميمي، الخليج العربيّ والمغرب العربيّ، نيقوسيا/ بيروت 1986، ص 231 ـ 237.

(33) حول هذا الدور للإرساليّات، يورد صبحي، مرجع سابق، ص 11، قول أحد مراسلي صحيفة التايمز: «**في الحقيقة إنّنا بإدخالنا المسيحيّة إلى المغرب... فإننا ندفع بأمّة متداعية بسرعة أكبر إلى قبرها**». وقارن بـ: ص 8 المرجع نفسه.

(34) حول المغرب أنظر معريش، مرجع سابق ص 32 و110 ـ 120 و205 حاشية 4. وكذلك Miège op. cit,. T. IV pp. 95-111. وحول الدولة العثمانيّة، أنظر عبد الرؤوف سنو، أثر الغرب الأوروبيّ في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانيّة.

LAU - Riyad Nassar Library

أطروحة دبلوم جامعة بيروت العربيّة 1975.

(35) يحيى، مرجع سابق ج 3، ص 468 ـ 469 ؛ و Miège IV, pp. 135-153.

(36) Lord Kinross, The Ottoman Centuries. The Rise and Fall of the Turkish Empire, N.Y. 1977, p 475 f.

(37) عيساوي، مرجع سابق، ص 124 ـ 131.

(38) **Jean Ducruet**, Les Capitaux Européen au Proche- Orient, Paris 1964, pp 98-108.

(39) يحيى، مرجع سابق، ج 3، ص 518 ـ 521.

(40) فارس، مرجع سابق، ص 67 ـ 68 و91 و105 ـ 106.

(41) صبحي، مرجع سابق، ص 55 ـ 56 ومعريش ص 217 وروم لاندر، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة عبد العزيز الأهواني، ج 1، القاهرة، 1961 ص 71 ـ 74.

(42) معريش، مرجع سابق، ص 202 وما بعد و210.

(43) Terrasse, op. cit. T2, p. 339.

(44) معريش، ص 213 ـ 215.

(45) إضافة إلى مقررات مؤتمر برلين التي نزعت مناطق عثمانيّة عن السلطنة، نشير هنا إلى دور بسمارك خلال المؤتمر في توزيع ما تبقى من ممتلكات السلطنة على الدول الأوروبيّة المهتمّة بالمسألة الشرقيّة، أنظر Langer, op. cit, p. 219f.

(46) معريش، 179 والفاسي ص 87.

(47) A.H. Green, "The Tunisian Ulama and the Establishment of the French Protectorate 1881-1892" في، **المجلة التاريخية المغربية** 1 (1974) ص 21.

(48) على الأقل خلال السنة الأولى للاحتلال الفرنسيّ عندما دعم السلطان ثورة علي بن خليفة وأمدّه بالأسلحة، أنظر **ثمرات الفنون** سنة 8 عدد 380، 8/ 5/ 1882. ومنذ شهر أيار 1882 اتفقت السلطنة وفرنسا على تهدئة الوضع على الحدود الليبيّة التونسيّة، ثم جاء الاحتلال البريطانيّ لمصر ليصرف انتباه الباب العالي عن المسألة التونسية، أنظر تشايجي، مرجع سابق، ص 183 وما بعد.

(49) **PAAA**, Türkei 173, Bd. 1, Testa an Bismarck, no. 2, A 11440, Tanger, 5 10. 1886.

(50) معريش ص 179.

(51) حول ضعف نفوذ بروسيا و«مدن الهنزا» في المغرب قبل عهد المولى الحسن وحاجة «ألمانيا» إلى دعم بريطانيا للتغلغل في هذا البلد وتأمين تجارتها، أنظر: خالد بن الصغير، «المغرب بين النفوذ البريطانيّ والألمانيّ خلال القرن التاسع عشر»، في: المغرب وألمانيا. أعمال الملتقى الجامعي الأول، جامعة محمد الخامس، الرباط 1991، ص 51 ـ 66. وبالنسبة إلى التبادل التجاري الألمانيّ مع المغرب، فقد ظلّ حتى العام 1892 خلف بريطانيا وفرنسا وإسبانيا. وبعد ذلك التاريخ، حلّت ألمانيا في المرتبة الثالثة محلّ إسبانيا وخلف بريطانيا وفرنسا. حول هذا الموضوع، راجع

Andreas Birken, Die Wirtschaftsbeziehungen zwischen Europa und dem Vorderen Orient im ausgehenden 19. Jahrhundert, Wiesbaden 1980, p. 282.

(52) Pierre Guillen, l'Allemagne et la Maroc de 1870 à 1905, Paris p. 17 no. 25.

(53) Guillen, pp 17-18; Peter Heine, "Das Rohlfs/Wetzstein- Unternehmen in Tunis während des deutsch-französischen Krieges 1870/71", in: *Die Welt des Islams* XXII (1982) pp. 61-66; Gilbert Gehring, "Les relations entre la Tunisie et l'Allemagne", in: *Les Cahiers de Tunisie*, XVII 71/12 (1970), p. 25.

(54) Heine, op. cit 63.

(55) Gehring, p. 27, Miège, IV, p. 18 no. 10; Guillen p. 18 ff.

(56) معريش 200، وأنظر Gehring ص 27 ـ 30 حول نشاطات الألمان في تونس إبّان تأزّم العلاقات الألمانيّة ـ الفرنسيّة عام 1874.

(57) Miège IV, p. 19.

(58) Guillen p. 28, no. 3, p. 29 no. 4; Miège IV, p. 19 et no. 3.

(59) Langer, op. cit., p. 23 ff, 217-47, 235ff, 243 ff. ظهر الحلف الأول إلى الوجود عام 1873 والحلف الثاني عام 1882.

(60) انظر ص 35 ـ 39 من الكتاب.

(61) Hajo Holborn, Deutschland und die Türkei 1878-1890, Berlin 1926 p. 4f.

(62) معريش، ص 200.

(63) Langer, op. cit 219, 256, 260 f.

(64) صبحي، مرجع سابق، ص 24 ـ 25.

(65) **"nous n'avons aucune raison de nous opposer aux efforts de la France pour augmenter son influence dans le nord-Ouest l'Afrique"**, Guillen p. 106 et no. 3.

(66) Miège IV, p. 23.

(67) هذا ما صرّح به الوزير الألمانيّ المفوّض في طنجة إلى زميله البريطانيّ ونقله الأخير إلى حكومته **F.O.** 413/9 Kirby Green to Salisbury, no. 30, confidential, Tanger 24.2.1887..

(68) صبحي 30، و Miège IV, p. 23.

(69) صبحي، ص 38 ـ 40.

(70) Langer, op. cit, p. 376f 379f.

(71) Langer, p 393 f, 417 ff, 423 ff, 486 f.

(72) Guillen, op. cit. p. 183 et no. 5.

LAU - Riyad Nassar Library

(73) يحيى، مرجع سابق، ص 3، ص 473 ـ 474 و476؛ بن الصفير، المغرب بين النفوذ البريطانيّ والألمانيّ خلال القرن التاسع عشر، مرجع سبق ذكره، ص 63 وما بعد.

(74) Documents Diplomatiques Français **(DDF)**, Ser. 1, T 7, no. 389, Patenôtre à Spuller, Fez 29.5.1889.

(75) Die Grosse Politik der Europäischen Kabinette **(= GB)** 1871-1914, Berlin 1924, vol.8, Tattenbach an das Auswärtige Amt = (AA), no. 1943, Tanger 25.12.1891.

(76) Guillen, 369-418, 478 ff. ومعريش ص 233 ـ 235.

(77) فارس، مرجع سابق، ص 112.

(78) **DDF**, Ser 1, no 132, Férand à Goblet, Tanger 31.5.1888 ومعريش ص 235

(79) **F.O.** 424/61, Horace White to Derby, no. 92 Tanger 24.1877 ومعريش ص 188.

(80) تاريخ الرسالة بالتقويم الهجري هو غرّة ربيع الأول 1294، أنظر محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، بيروت 1985، ص 71 ـ 74.

(81) المنوني، ج 1، ص 71 ـ 74.

(82) ابن زيدان، اتحاف جـ 2، ص 360 ـ 362؛ **B.G.** Martin, Muslim Brotherhoods in Nineteenth Century Africa, Cambridge 1976, p. 148.

(83) حول مسألة استخدام بريطانيا «الجامعة الإسلاميّة» لأغراضها السياسيّة، أنظر Ram Lakham Shukla, Britain, India and the Turkish Empire 1853-1882, New Delhi ect. 1973, pp. 132-151.

(84) **F.O.** 424/77, Layard to Salisbury, no. 1537, secret, Constantinople 16.12.1878.

(85) F.O. 424/79, Hay to Salisbury, no. 15, confidential, Tanger 6.2.1879.

(86) **ثمرات الفنون** سنة 6، عدد 301، 11/10/1880.

(87) معريش، ص 218 ـ 221 و227 حاشية 2.

(88) Guillen, op. cit., p. 106-107; Miège, op. cit. IV, p. 150, 182.

(89) معريش ص 191 و Miège, IV, p. 174 et no. 5, 6.

(90) معريش ص 221 و226.

(91) المنوني ج 1، ص 66 ـ 67 والفاسي حركات، ص 87 ـ 88.

(92) الفاسي، ص 88 ومعريش ص 190.

(93) Guillen, p 183 no. 5; Miège IV, 175 et no. 5.

(94) معريش، 191.

(95) Miège IV, p. 175 والحواشي 10 و11 من الصفحة نفسها.

(96) Guillen pp 182-183, et no. 4 p 182, no. 1 p 183.

(97) Guillen 183 no. 3

(98) **PAAA**, Türkei 173, Bd I, AA an Bismark, no 2, A 941 Berlin 23.1.1888.

(99) Guillen 184 et no. 3; Mi ège IV 176.

(100) Guillen 183.

(101) Green, **"Pour contenir les visées de la France"**:, Guillen 183; وقارن بـ: French Islamic, op. cit., p.14

(102) Guillen 183.

(103) محمد صفوت، «موقف ألمانيا إزاء المسألة المصريّة 1876 ـ 1914»، في: **المجلة التاريخيّة المصرية**، 1/2 (1948) ص 106 ـ 107.

(104) صبحي، مرجع سابق، ص 58 ـ 59.

(105) "Panislamism and the Caliphat", **Times** 19.1.1882 p.8

(106) **Archiv Potsdam = (AP)**, AA, Kolonialabteilung = (KA), AI, Stellung des Sultans der Türkei zu den deutschen Unternehmen in Ost-Afrika 1866-1886, Bismarck an Radowitz, no. 2601, A 4584, Berlin 28.4.1886.

(107) AP, AA, KA, Bismarck an Radowitz, no. 2601, A 4584, Berlin 28.4.1886.

(108) أنظر رسالة السلطان العثمانيّ إلى سلطان زنجبار يناشده فيها باسم «الجامعة الإسلاميّة» التي تربطهما معاً أن يسهّل نشاطات الألمان في بلاده في الملحق رقم 7.

AP, AA. KA, Stellung, Radowitz an Bismarck, no. 249, A 13851, Pera 10.11.1886.

(109) AP, AA, KA, Stellung, Radowitz an Bismarck, no. 140, Pera15.6.1886.

(110) الوثيقة السابقة.

(111) PAAA, R. 14613, Acta betr., die Muhamedaner in Afrika. Bismarck an Radowitz, no. 5, zu A 7729 Berlin 14.7.1886

(112) AP, AA, KA, Stellung, Bismarck A an Radowitz, no. 188 zu 7729/ 8495/4185, Berlin 15.7.1886

(113) الوثيقة السابقة.

(114) صبحي، مرجع سابق، ص 63؛ Langer, op. cit., p. 404 f

(115) Langer, p. 379f

(116) Guillen 184 et no. 3; Miège IV, p.176.

(117) Guillen 184, no. 3

(118) Miège IV 176 et no. 3.

(119) Miège IV 176 et no. 5.

(120) يحيى، مرجع سابق، ج 3، 474 ـ 475.

(121) Guillen 183, no. 2.

(122) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Testa an Bismarck, no 2, A 11440, Tanger

LAU - Riyad Nassar Library

Guillen 184 et no. 4 و 5.10.1886

(123) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Radowitz an Bismarck, no. 11, A 795, Pera 17.1.1887; Saldern an Bismarck, no. 21, A 2236, Tanger 15.2.1887.

(124) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Radowitz an Bismarck, no. 46, A 2743, Pera 28.2.1887

(125) هذا ما نقله الوزير البريطانيّ المفوّض في طنجة إلى حكومته عن سلدرن، **F.O.** 413/9 Green to Salisbury, no. 3, confidential, Tanger 24.2.1887.

(126) نص الرسالة كاملة في: عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج 2، ط 2، الرباط 1990 ص 359 ـ 360.

(127) معريش ص 192 ـ 193.

(128) راجع كتاب محمد فؤاد شكري، السنوسيّة دين ودولة، القاهرة 1948.

(129) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Saldern an Bismarck, no. 51, A 5241, Tanger 19.4.1887; Radowitz an Bismarck, no. 94, A 5693, Pera 22.5.1887; Travers an Bismarck, no 187, A 297, Tanger 31.12.1887; **F.O.** 78/4098, vol 2, White to Salisbury, no. 42, Pera 3.2.1888.

(130) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Travers an Bismarck, no. 173, A 15929, Tanger 16.12.1887.

(131) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, AA an Bismarck, no. 2, A 941, Berlin 23.1.1888.

(132) **PAAA**, Türkei 173, Bd 1, Travers an Bismarck, no. 20, A 2763, Tanger 29.2.1888. AA an Bismarck, A 2825, Berlin 7.3.1888.

(133) **"Quel intérêt y avons-nous"**, Guillen p. 187. عاد بسمارك وسمح بعد ذلك لمنصور ملحمة بزيارة المخزن والإستفسار عن الردّ.

(134) **"Antiitalienische** (Politik) **nicht! Wir wollen Italien dort nicht genieren"** Guillen p 187 no.3.

(135) **PAAA**, Türkei 173, Bd 2, Travers an Bismarck, no. 48 A 5906, Tanger 14.5.88; Bd 2, Traversan Bismarck, no. 54, A 6369, Tanger 24.5.88; Bd 2; Waldthausen an Bismarck no. 71, A 8081, Tanger 24.6.1888.

(136) **DDF**, Ser 1, vol. 7, Féraud à Globet, no. 132, Tanger 31.5.1888.

(137) إبـن زيـدان إتـحـاف، جـ 2 ص 360 و **PAAA**, Türkei 173, Bd 2, Travers an Bismarck no. 60, A 7042, Tanger 5.6.1888.

(138) وثيقة بالعربية عثرنا عليها في أرشيف بون، **PAAA**, Türkei 173, Bd 2, Anlage zu Bericht, A 65, Tanger 10.6.1888 راجع الرسالة كاملة في ملحق الكتاب، رقم 8.

(139) **PAAA**, Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismarck, no. 179, A 7205,

London 13.6.188; Bd 2, Solms an Bismarck, no. 222, A 7952, Rom 26.6.1888.

(140) **"Sa majesté chérifienne pourrait se convaincre non seulement par nos paroles, mais par nos actes, des entiments amicaux dont nous sommes animés à l'égard du Marco" DDF**, Ser 1, vol. 7, Patenôtre à Spuller, no. 389, Fez 28.5.89.

(141) **PAAA** Türkei 174, Radowitz an Bismarck, no. 93, A 7145, Pera 13.3.1889.

(142) **PAAA** 173, Bd 2, Said Pasha an Radowitz, A 7672 (1) 19.12.1889; Bd 2, Bismarck an Hatzfeldt, no. 38, A 17676, vertraulich, Berlin 11.1.1890.

(143) مـعـريـش، ص 194؛ **PAAA**, Türkei 173 Bd 2, Ambasciata d'Italia à AA, 9.6.1890.

(144) Miège IV 179, no. 1.

(145) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismarck, no. 52, A 1369, London 27.11.1890.

(146) **"as his inferior and styles him... as the Byzantine Caliph", F.0.** 78/4417, Ford to Rosbery, most confidential, no. 370, Constantinople 10.12.1892.

(147) **"can only bring trouble upon Mulai Hassan and render more difficult the relations of all Christian Powers with Morocco, there being no field, open to the influence of the Ottoman Government- but for baneful purposes" PAAA** Türkei, 173, Bd 2, Green to Salibury, no. 13, A 2465, Tager 6.2.1890. عثرنا على الوثيقة هذه في ملفات أرشيف الخارجيّة في بون Türkei 173, Bd 2, Tattenbach an Bismarck, no. 30, A 4363, Tager 24.2.1890; **F.0.** 78/4274, White to Salibury, confidential, no. 95, Const. 27.2.1890.

(148) **"würde die Empfindlichkeit Frankreichs berühren", PAAA** Türkei 173, Bd 2, Tattenbach an Bismarck, no. 30, A 4363, Tanger 24.3.1890. هذا ما قاله غرين لتاتنباخ ونقله الأخير إلى حكومته.

(149) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Tattenbach an Bismarck, no. 30, A 4363, Tanger 24.3.1890.

(150) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Green to Salibury, no. 13, A 2465, Tanger 6.2.1890; AA an Radowitz, vertraulich, no. 40, ad A 2465, Berlin 5.3.1890.

(151) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Hatzfeldt an Bismack, no. 52, A 1369, London 27.1.1890.

(152) **PAAA** Türkei 173, Bd 2, Italienische Botschaft in Berlin an AA in

LAU - Riyad Nassar Library

Rom, A 7142, Berlin 9.6.1890; Bd 2, AA an Solms in Rom, no. 246, A 7142, Berlin 15.6.1890. وقارن بـ: Langer, op. cit. p. 491 ff, 472-481 حول التقارب الفرنسيّ - الروسيّ والنزاع الإيطاليّ - الفرنسيّ. ويحيى حول عزلة فرنسا نتيجة لسياسة التحالفات التي هندسها بسمارك، ج 3 ص 471.

(153) **"Le Gouvernement du Roi a donné au commandeur Cantagalli des instructions inspirées par l'opportunité de maintenir le statu quo dans les représentations diplomatiques au Maroc, afin d'éviter le développement de certaines influences étrangères"** Promemoria, Ambasciata d'Italia, Türkei 173, Bd 2, Berlino 9.6.1890 zu A 7142, 9.6.1890.

(154) PAAA Türkei 173, Bd 3, Solms an Caprivi, no. 210, A 8358, Rom 7.7.1890.

(155) PAAA Türkei 173, Bd 2, Malet an Bismarck, confidential, A 4015, Berlin 22.3.1890.

(156) Miège IV, 175.

(157) The Near East from Within, F.O. vo 9289, p 75. جاءت هذه الزيارة عقب جو التحدي الدوليّ بين ألمانيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، نتيجة «الوفاق الوديّ» بين الدولتين الأخيرتين.

(158) نقلاً عن: يحيى، مرجع سابق، ج 3، ص 627.

(159) المرجع السابق، ج 3، ص 658.

(160) أنظر Edmund Burke,"'Moroccan Resistance, Pan-Islam, and German War Strategy, 1914-1918", in: *Francia* 3 (1975) pp 434-464.

ألمانيا وثورة البوكسر 1899 - 1901: استغلال النفوذ الدينيّ للسلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني لاحتواء إنتفاضة مسلمي الصين

يعالج هذا الفصل علاقات ألمانيا بالدولة العثمانيّة بين عاميّ 1899 و1901، في ضوء مساعيها لاستغلال النفوذ الدينيّ للسلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني كخليفة لتحقيق مكاسب سياسيّة تتمثل في القضاء على ثورة البوكسر التي اندلعت في الصين عام 1899 وشارك فيها مسلمون. وقبل ذلك التاريخ، وتحديداً منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بلورت ألمانيا سياسة تقوم على الاستفادة من قوّة الإسلام من أجل مصالحها القوميّة. وقد عالجنا في الفصلين السابقين من الكتاب مسألة استغلال ألمانيا أثناء رئاسة بسمارك للحكومة الألمانيّة روابط «الجامعة الإسلاميّة» بين السلطنة العثمانيّة والمغرب الأقصى (1885 - 1890) من أجل مناهضة نفوذ فرنسا في شمال إفريقيا[1]. وفي زنجبار أثناء الفترة نفسها، سار بسمارك في سياسة مشابهة، عندما سعى إلى استغلال صفة السلطان العثمانيّ كخليفة ومضامين «الجامعة الإسلاميّة» للتغلغل في شرق إفريقيا[2].

ومنذ ولوجها طريق الإمبريالية منذ مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر تحت شعار «**تأمين مكان(لها) تحت الشمس**» (Platz an der Sonne)، حدث تحوّل جذريّ في علاقات ألمانيا بالدولة العثمانيّة وفي التودّد إلى الإسلام الذي تمثله السلطنة. فأعلن الإمبراطور وليم الثاني أثناء رحلة له إلى بلاد

LAU - Riyad Nassar Library

الشام عام 1898 عن صداقته للمسلمين في العالم وسلطانهم عبد الحميد الثاني، مدشّناً بذلك سياسة إسلاميّة لبلاده مضادّة لتلك التي تنتهجها بريطانيا في العالم الإسلاميّ(3). وبلغت سياسة ألمانيا الإسلاميّة ذروتها أثناء الحرب العالميّة الأولى، بحثّها المسلمين على «الجامعة الإسلاميّة» تحت مظلّة الخلافة العثمانيّة، وتحريضهم على الجهاد ضدّ دول «الوفاق الوديّ»، بريطانيا وفرنسا وروسيا(4). لكن تحالفها مع الإسلام، كما بيّنا في الفصل الثاني من الكتاب، كان من أجل استغلال قوّته الروحيّة لتحقيق مآرب سياسيّة.

بعد هذه المقدمة، أطرح الفرضيّة التالية: إنّ اندلاع ثورة البوكسر ضدّ الأوروبيّين في الصين عام 1899 وانضمام مسلمي الصين إليها(5)، جعل إمبراطور ألمانيا وليم الثاني يحثّ السلطان العثمانيّ عبد الحميد الثاني على إرسال جيشه إلى هناك والقضاء على الثورة مشجّعاً إيّاه على ذلك بأنه سيرفع من سمعته كخليفة في مختلف بقاع العالم. لكن هذه الحيلة لم تنطلِ على السلطان العثمانيّ.

1 ـ ثورة البوكسر: أسبابها وتداعياتها

تعرّضت الصين خلال القرن التاسع عشر إلى شتى أنواع الاختراقات من قبل الدول الأوروبيّة، ومن الجار اليابانيّ كذلك. وكانت القضايا التجاريّة بينها وبين الدول الأجنبيّة مدخلاً لتأزّم متواصل في العلاقات بين الطرفين، وسبباً لتضافر جهود الدول الأوروبيّة للسيطرة على الأسواق الصينيّة وجعل الصين باباً مفتوحاً أمام السلع الأجنبيّة، ومنها تجارة الأفيون. فتسبّبت هذه الأوضاع في حدوث حربين في عاميّ 1842 و 1860 بين الصين وكلّ من فرنسا وبريطانيا، بسبب رفض الصين السماح لتجارة الأفيون (الأوروبيّة) عندها. وخلال الثمانينات، أُجبرت الصين على خوض الحرب في الهند الصينيّة إلى جانب فرنسا، وتخلّت في التسعينات عن تايوان وكوريا إلى اليابان بعد حرب خاسرة ضدّها. وفي الوقت نفسه، سقط كامل إقتصادها تحت الهيمنة الأجنبيّة، بعدما جرى تقاسم البلاد ومشاريعها الإقتصاديّة بين الدول الكبرى. فخضع الشمال للنفوذ الروسيّ، وشانتونغ (Shantung) لألمانيا، وأودية النهر الأزرق لبريطانيا، والجنوب الغربيّ من البلاد المحاذي للهند الصينيّة إلى

فرنسا. أمّا الولايات المتحدة الأميركيّة، فسارت في سياسة الباب المفتوح لتأمين تجارتها.

أدّى تفاقم الأوضاع في الصين على هذا النحو إلى اندلاع ثورات في البلاد، بدأت في الخمسينيات في تركستان ويونان الإسلاميتين، وفي مناطق الجنوب، وتواصلت متفرقة حتى اندلعت ثورة جماعة «البوكسر السرّيّة»(6) ضدّ الأجانب عام 1899، وضدّ إمبراطور الصين تحت شعار **«الموت للمحتلين الأجانب والموظفين (الصينيّين) المرتشين»**(7). وفي العام التالي، انتشرت موجة العنف في شمال البلاد شارك فيها عدد كبير من المسلمين، فاستهدفت المبشّرين والقنصليّات الأجنبيّة والتمثيل التجاريّ الأجنبيّ. كما ضرب الثوار الحصار على الأجانب في بكين لمدّة خمسين يوماً، وقُتلت راهبتان ألمانيتان في ولاية شانتونغ، وكذلك الوزير الألمانيّ في بكين، إضافة إلى عدد من الأجانب(8). وبناءً عليه، شاركت الدول الأوروبيّة في آب 1900 في حملة مشتركة للقضاء على الثورة. وفي أيلول 1900، تولّى المارشال الألمانيّ فون ڤالدرسي (Von Waldersee) قيادة القوات الأوروبيّة المشتركة الزاحفة على بكين. فتمكّن من احتلال العاصمة. ومع ذلك، ظلّت الثورة مشتعلة في أنحاء أخرى من البلاد، من دون أن تتمكّن القوات الأجنبيّة من القضاء عليها.

2 ـ أحداث الصين ومساعي ألمانيا لتوريط الدولة العثمانية فيها

قبل الحديث عن الخطة الألمانيّة لتوريط السلطنة العثمانيّة في القضاء على ثورة البوكسر، لا بد من تلمّس الأسباب التي جعلت ألمانيا تتوجه إلى السلطان العثمانيّ للتدخّل في المسألة الصينيّة، ومن ثم نتناول تأثير أحداث الصين في مسلمي السلطنة والاتصالات الألمانيّة ـ العثمانيّة في هذا الشأن.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تعرّضت البلدان والمجتمعات الإسلاميّة في مختلف أنحاء العالم إلى هجوم الاستعمار، عبر ضمها أو قضمها أو فرض الحماية عليها أو تكبيلها بمعاهدات سياسيّة واقتصادية. فأدى هذا إلى ردود فعل إسلاميّة، كان أبرزها ظهور تيّار «الجامعة

LAU - Riyad Nassar Library

الإسلاميّة»، الذي دعا إلى تضامن إسلاميّ بغض النظر عن العرق أو اللسان أو اللون. وكان لهذا التيّار اتجاهان: فكريّ، ومن أبرز دعاته جمال الدّين الأفغاني والشيخ محمد عبده، ويتعرض بجرأة إلى مشكلات العالم الإسلاميّ ويستنبط الحلول لها من خلال «صحوة» و«تجديد» عبر تفعيل مفاهيم الأمّة عند المسلمين[9]. أمّا الاتجاه الثاني، فكان سياسيّاً ووجد أرضيّة له عند السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909)، الذي حاول الاستفادة من «الجامعة الإسلاميّة» ومن نفوذه في إدعاء الخلافة لتعزيز الولاء لنظامه وكبح أيّة ميول قوميّة لدى شعوب السلطنة، وفي الوقت نفسه استغلال مضامين الجامعة «الإسلاميّة» لتحريض المسلمين الخاضعين للاستعمار الأوروبيّ على حكوماتهم المسيحيّة عبر متصوفين ورُسل كان يرسلهم إليهم. وكان هناك اعتقاد لدى العثمانيّين أنّه يمكن بذلك إلهاء دول أوروبا بمستعمراتها وبالتالي إبعاد خطرها عن السلطنة[10].

إن دعوة الإمبراطور الألمانيّ وليم الثاني السلطان عبد الحميد الثاني لإرسال جيشه إلى الصين وقمع ثورة البوكسر وحثّ المسلمين هناك على التهدئة والتخلّي عن الثورة، تندرج في سياق الاعتقاد بنفوذ السلطان الدينيّ على المسلمين خارج الدولة العثمانيّة، وإمكان أن يتكلّم عبد الحميد الثاني مع المسلمين الصينيّين بصفته خليفة لتحقيق مصالح ألمانيا[11]. واعتقد الألمان أنّ إظهار أنفسهم في الصين على أنهم «أصدقاء» للسلطان ـ الخليفة، قد يشكّل حماية لهم من هجوم الثوار.

والواقع، لم تكن أحداث الصين وقيام الدول الأوروبيّة بإرسال الحملات العسكريّة إلى هناك لقمع الثورة التي شارك فيها عدد كبير من مسلمي البلاد، من دون تأثير في العثمانيّين، جماهير وساسة. فمنذ الخمسينات من القرن التاسع عشر، أظهرت الحكومات العثمانيّة والرأي العامّ العثمانيّ اهتماماً بتوسّع كل من روسيا والصين في وسط آسيا على حساب المسلمين والخانات الإسلاميّة هناك[12]. وكانت هناك دعوات شعبيّة عثمانيّة لمناصرة الصينيّين على أسس دينيّة وعرقيّة[13]، وجرى تكليف رجال دين عثمانيّين بمهام الدعاية للجامعة الإسلاميّة في تلك الأصقاع[14]. وعندما استقلت كشغار عن الحكم الصينيّ، وضع حاكمها يعقوب خان نفسه في عام 1876 تحت حماية السلطان

LAU - Riyad Nassar Library

العثمانيّ عبد العزيز[15]. وعندما حصلت أحداث الصين في نهاية القرن التاسع عشر، أبدى السلطان ودوائر قصره اهتماماً ملحوظاً بما يجري في هذه البلاد، وبخاصة مع وصول الأنباء عن مقتل أوروبيّين في بكين[16]. ونقل المستشرق الهنغاريّ فامبري (Vambery)، الذي كان مقرباً من عبد الحميد الثاني وجاسوساً في الوقت نفسه لبريطانيا عليه، أنّ السلطان لم يخف أمامه سروره لاندلاع الثورة في الصين[17]، لأنّها تلهي الدول الأوروبيّة في مستعمراتها وبالتالي تشغلها عن التدخّل في شؤون بلاده. وهذا ما أكّد عليه السكرتير الأول في السفارة الألمانيّة في الآستانة، الذي اعتبر أنّ السلطان، بصفته آسيوياً وحاكماً تفرض عليه دول أوروبا وصايتها، هو مع الصينيّين، ويعتقد أنّ أوروبا تستحق ما يحصل لها من مشكلات هناك[18].

وأثناء اندلاع الثورة في الصين، ذكر السفير البريطانيّ في الآستانة، أنّ رجال الدّين العثمانيّين يدعون الله لنصرتها من على منابر المساجد، وأنّ جدران الأستانة امتلأت بشعارات التعاطف مع الثوار. أمّا الصحافة العثمانيّة، فكانت تعرض ما يجري هناك على أنه حرب صليبيّة ضدّ الإسلام[19]. وذكرت صحيفة «المؤيد» المصريّة أنّ مسلمي السلطنة كانوا يريدون أن يرسل السلطان أسطوله وجيشه إلى الصين، ليس من أجل مناصرة الأجانب هناك، كما تريد الدول الأوروبيّة، بل لدعم الصينيّين ضدّ أوروبا[20]. وفي المقابل، كان بعض العلماء العثمانيّين غير متحمس لأحداث الصين، إذ خشي من أن يغزو «الشعب الأصفر» العالم، وفق شائعات كانت تنتشر في البلدان الإسلاميّة. أمّا الطبقة المثقفة من الموظفين والضباط العثمانيّين، فلاحظ السفير الألمانيّ أنّها كانت تقارن ما بين السيطرة الأجنبيّة في الصين وتلك التي تُمارسها الدول الأوروبيّة في الدولة العثمانيّة، وتعتبر انتفاضة الصينيّين هذه **«عملاً محقاً يُحتذى»**[21]. ونتيجة لذلك، تولّد الاعتقاد لدى الدوائر الغربيّة في الآستانة بأنّ عمليات قمع المسلمين في الصين على أيدي الدول الأوروبيّة لا بدّ من أن تؤثّر سلباً في المسيحيين في السلطنة وتعرضهم للخطر[22].

منذ تموز 1900، كثّفت ألمانيا تحرّكها في اتجاه السلطان العثمانيّ لحثّه على إرسال قواته إلى الصين لقمع الثورة، وهو ما أوقع السلطان في إرباك. فمن جهة، كان لا يستطيع أن يرفض للإمبراطور الألمانيّ طلبه هذا، نظراً إلى

العلاقات المتينة التي تربط ما بين بلاده وألمانيا في المجالات السياسيّة والإقتصاديّة والعسكريّة[23]. لكن إرسال السلطان من جهة أخرى قوّاته إلى الصين وقمع المسلمين الثائرين هناك لحساب دول مسيحيّة، كان سيُظهره متناقضاً مع طروحاته كخليفة، ومن أولى مهامه الدفاع عن الإسلام والمسلمين. بناءً عليه، اضطر عبد الحميد الثاني أن يستخدم سياسة المراوغة والمناورة وخلق الأعذار للتملّص من الاشتراك في الحملة.

أخذت مسألة إرسال الدولة العثمانيّة جيشها إلى الصين تأخذ حيّزاً واسعاً في المراسلات بين السفارة الألمانيّة في الآستانة وبين وزارة الخارجيّة الألمانيّة في برلين خلال صيف عام 1900. ففي التاسع من تموز 1900، بعث ڤنغنهايم (Wangenheim)، السكرتير الأول في السفارة الألمانيّة في العاصمة العثمانيّة، إلى الخارجيّة في برلين يبلغها أنّ السلطان العثمانيّ غير متحمّس لموضوع إرسال جيشه إلى الصين، و«**يتجنّب الانحياز ضدّ إخوته في الدّين**»، كي لا يؤثّر ذلك في مركزه كخليفة على المسلمين[24].

وبعد يومين على تلك المراسلة، استلم السلطان برقيّة من الإمبراطور الألمانيّ يقترح عليه إرسال فرقة عثمانيّة من 14 ألف رجل لتنضم إلى القوات الألمانيّة التي تحارب الثوار الصينيّين[25]. مرّة أخرى، راوغ عبد الحميد الثاني، وأعلن عن استعداده للانضمام إلى الخطوات التي تقرّرها ألمانيا في الصين لإعادة الهدوء، استناداً إلى الصداقة التي تجمع ما بين البلدين، وليس رغبة منه في الانضمام إلى «التجانس الأوروبيّ» ضدّ الصين. لكن السلطان، أشار في الوقت نفسه إلى أنّ بلاده «**ليس لديها رعايا ولا مصالح في الصين**»[26]، ولا الإمكانات الماليّة لتمويل الحملة. وختم، بأنّه يبحث المسألة مع قادة جيشه في كيفيّة إرسال جنوده إلى هناك[27]. وبعد يومين على ذلك، ذكرت صحيفتا «معلومات» و«إقدام» العثمانيتان أنّ السلطان قرّر إرسال قوات عثمانيّة إلى الصين استجابة لطلب رسميّ من الحكومة الألمانيّة[28].

وبينما السلطان العثمانيّ يقلّب خياراته، كانت الأنباء الواردة من الصين تتحدّث عن امتداد الثورة إلى منطقة شنسي (Chensi) الإسلاميّة[29]، وتزيد من قلق الإمبراطور وليم الثاني على مصير الألمان هناك[30]، وعلى النظام الصينيّ

LAU - Riyad Nassar Library

الخاضع للوصاية الأجنبيّة. فدفعه هذا لأن يناشد عبد الحميد الثاني مرّة أخرى، عازفاً هذه المرّة على نغمة «الجامعة الإسلاميّة» ومنصب الخلافة الإسلاميّة. فأبلغ سفيره في الآستانة بأن ينقل إلى السلطان: «**إنّ الإمبراطور الألمانيّ بصفته صديقاً للعالم الإسلاميّ، يتوجّه إليه كأعلى هيئة** (على المسلمين)**، كي يقوم بالخطوات الضروريّة الحازمة لتجنيب إمبراطور الصين خطر الثورة**». وأضاف العاهل الألمانيّ: «**إنّ السلطان. . . سبق وأعلن عن استعداده إرسال القوات إلى الصين، لكنّ أوضاعه الماليّة عطّلت ذلك في حينه**». وفي إشارة واضحة إلى أهمية عبد الحميد الثاني كخليفة، ختم وليم الثاني برقيّته إلى السلطان بالقول: «**بأنّ الوقت قد حان كي يثبت** (السلطان) **للعالم أنّ نفوذه كخليفة على المسلمين يمتدّ إلى أعماق آسيا**»[31]. قارن الملحق رقم 9).

بعد أربعة أيام على تسلّمه برقيّة الإمبراطور الألمانيّ، قرّر السلطان العثمانيّ أهون الشرّين، وهو ألا يرسل قوات إلى الصين، بل وفداً عثمانيّاً يقوم بالاتصال بمسلمي الصين ودعوتهم إلى السلم ورمي السلاح وإعلامهم «**بأنّ عاهل ألمانيا صديق خليفتهم وحليفه**»[32]. وأبلغ مارشال، السفير الألمانيّ في الآستانة، وزارة الخارجيّة في برلين، أنّ نداء الإمبراطور لقي استجابة لدى السلطان، الذي اجتمع بالعلماء وقرّر إثر ذلك إرسال وفد ليطلب إلى مسلمي تشنسي البقاء مخلصين لإمبراطورهم، وأن يمتنعوا عن الثورة[33]. ومن جهته، وضع السلطان هدفاً آخر لرحلة الوفد وهو «**التأثير في مسلمي هذه البلاد** (الصين) **للاعتراف بالسلطان** (العثمانيّ) **خليفة ...**»[34]. وذكرت صحيفة «المؤيد» المصريّة أنّ السلطان أراد من وراء إرسال الوفد أن يتعرّف إلى مشاعر المسلمين الصينيّين تجاه الدولة العثمانيّة وإمكان الاستفادة منهم في المستقبل[35].

3 ـ رحلة الوفد العثمانيّ إلى الصين ومواقف الدول الكبرى منها

بعد حوالى أسبوع على آخر اتصال بين عاهليّ ألمانيا والدولة العثمانيّة، بدأ السلطان عبد الحميد الثاني بتشكيل الوفد، وقرّر أن يتألف من إثنين من كبار رجال الدّين وإثنين من الموظفين المدنيّين وبعض الخدم، إضافة إلى إثنين من الرعايا الصينيّين الذين يعيشون في الآستانة ليعملوا كتراجمة. وما

لبث السلطان أن تخلّى عن مسألة الترجمانين، واكتفى بأن تقدّم ألمانيا شخصاً ملمّاً باللغات الأجنبيّة ليهتم بأمور الترجمة[36]. ونقل السفير الألمانيّ رغبة العاهل العثمانيّ بالحفاظ على سرّيّة المهمّة، وأن تقدّم القنصليّة الألمانيّة في الصين دعمها إلى الوفد العثمانيّ، وأخيراً، أن يسافر الوفد إلى هناك عبر أحد مرافئ البحر المتوسط وليس عبر مرافئ ألمانية، كي لا يثير الشبهات. وفي شأن التكلفة الماليّة لرحلة الوفد، طلب السلطان بأن يتمّ تحويل الأموال إليه من الآستانة عبر القنصل الألمانيّ في بكين[37]. باختصار، أراد السلطان أن يحصل على تغطية ألمانيّة لمهمّة وفده وتحركاته، بدءاً من انطلاقه من الدولة العثمانيّة ووصوله إلى الصين وتحرّكاته هناك. وللتدليل على حسن نواياه تجاه ألمانيا، أبلغ السلطان السفير مارشال بأنه سيتصرّف وفق مشيئة الإمبراطور الألمانيّ[38].

تألف الوفد العثمانيّ من إثنين من كبار رجال الدّين هما حاجي طاهر أفندي، ومصطفى شكري أفندي، ومن العسكريّين النقيب كاظم بك، والملازمين محمد وحسن، ومن الترجمان غليوتي (Ghigliotti) والخادم محمد أفندي، ومن الجنرال أنور باشا رئيساً[39]. وحُددت ساعة الصفر لرحلة الوفد في الأول من أيار 1901، حيث يبحر إلى الإسكندرية على متن سفينة روسيّة، ومن هناك بالقطار إلى بورسعيد ليستقل سفينة ألمانيّة هي ساكسن (Sachsen) ومنها إلى شنغاي[40]. أمّا كلفة الرحلة بحراً، فبلغت 7.515 ماركاً ألمانياً[41].

وبينما لم يشأ السلطان تحميل الوفد رسالة منه إلى إمبراطور الصين، لأنّه كان مجهول الإقامة بسبب الثورة، حمّل الصدر الأعظم الوفد كتباً لتسهيل تنقله في أرجاء الصين. كما حمل الوفد رسالة من شيخ الطريقة الصوفيّة ظافر المدنيّ إلى أحد شيوخ الصوفيّة في بكين للحصول على مساعدته[42]. وفي الخامس من أيار، غادر الوفد العاصمة العثمانيّة متأخراً أربعة أيام عن الموعد المحدّد سابقاً. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي مواقف الدول الكبرى من انضمام الدولة العثمانيّة إليها في المسألة الصينيّة؟

كما هو معروف، فإنّ أول مرّة جرى فيها الحديث عن انضمام السلطنة

العثمانيّة إلى «التجانس الأوروبيّ» (European Concert) واحترام سيادتها واستقلالها من قبل الدول الكبرى، كان بموجب البند السابع من معاهدة باريس عام 1856، التي أنهت «حرب القرم»[43]. إلا أن الدول الكبرى، لم تلتزم مع ذلك بهذا البند، سواء باحترام سيادة السلطنة واستقلالها وسلامة أراضيها، أو اعتبارها عضواً في «التجانس الأوروبيّ». وجرى التعبير عن ذلك في تقاسم ممتلكاتها وقضمها وضمّها[44]. وطالما أنّ السلطنة هي هدف استعماريّ للدول الكبرى، فمن الطبيعي ألا تكون عمليّاً في «التجانس الأوروبيّ». لذا، فإن إرسالها وفداً إلى الصين، من وجهة النظر الأوروبيّة، كان يفتح الباب أمامها للتدخل في الأزمة الصينيّة، ويجعلها على قدم المساواة مع بقية الدول الأوروبيّة. ومع ذلك، لم تجاهر هذه الدول علناً برفض تدخّل السلطنة في المسألة الصينيّة خشية الاصطدام بألمانيا.

تمحورت اعتراضات الدول الكبرى على الوفد العثمانيّ في أنّه صنيعة ألمانيا ويتحرّك لغايات ألمانيّة. وعلى الرغم من أنّ سينوڤيف (Sinoviev)، سفير روسيا في الآستانة، أبلغ السلطان أنّ بلاده «**ليس لديها ما تعترض عليه**»[45]، إلا أنّ روسيا كانت تعتبر أنّ الوفد هو في خانة المصالح الألمانيّة ويعبّر عن قوّة النفوذ الألمانيّ في الآستانة. وقالت صحيفة «نوڤايه ڤريميا» الروسيّة (Nowaje Wremja) إن فكرة الوفد العثمانيّ إلى الصين هي من صنع السفارة الألمانيّة في العاصمة العثمانيّة. وأضافت، إنّه على الرغم من أنّ التوقعات بنجاح الوفد في مهمّته ضعيف جداً، إلا أنّ على روسيا أن تدعمه، كي لا يكون تحت الوصاية الألمانيّة[46]. ومن ناحيته، تحدث پانسا (Pansa)، السفير الإيطالي في الآستانة، عن إصرار السلطان على إرسال الوفد إلى الصين. لكنه، أي السفير، توقّع الفشل له، نظراً إلى ضعف النفوذ العثمانيّ على مسلمي الصين[47]، وفي مقدمه اختلاف إسلام الصين عن إسلام الدولة العثمانيّة لناحية المذهب[48].

وفي حين عبّرت صحيفة غولواز (Gaulois) الفرنسيّة في 29 أيار 1901 عن خشيتها من أن تمهّد زيارة الوفد العثمانيّ إلى الصين الفرصة أمام النفوذ الألمانيّ المهيمن في الدولة العثمانيّة ليمتدّ إلى مسلمي الصين، ذكرت الصحف الفرنسيّة أنّ المسؤولين النمساويّين ينظرون بريبة إلى أهداف ألمانيا

LAU - Riyad Nassar Library

جراء رحلة الوفد إلى الصين[49]. أمّا بريطانيا، فكانت تفضّل ألا تشارك الدولة العثمانيّة في أحداث الصين، واضعة العراقيل أمام وفدها[50]. ورأى السفير البريطانيّ في الآستانة، أنّ رحلة الوفد العثمانيّ إلى الصين لن تكون لها نتائج حقيقيّة، ولن تزيد من سمعة السلطان العثمانيّ لدى مسلمي الصين[51]. كما كانت هناك توقّعات غربيّة، بأن يكون الوفد آلة بأيدي الألمان، نظراً إلى جهله اللغة الصينيّة وقيام الألمان بمهمّة الترجمة[52].

وفي الخامس من أيار عام 1901، أبحر الوفد العثمانيّ إلى الإسكندريّة ومنها بالقطار إلى بور سعيد، ومن ثم إلى شنغاي. وأثناء الرحلة إلى الإسكندريّة، تبيّن أنّ أنور باشا قد اصطحب معه على متن السفينة سيدة أوروبية قيل أنّها زوجته[53] أو صديقته[54]. وذكر بعض المصادر أنّ سلوك أنور باشا تسبّب باستياء السلطان العثمانيّ، الذي سارع إلى إبلاغ الألمان بقراره استبدال أنور باشا بشخص آخر. وعلى ما يبدو، أخفى السلطان عن الألمان، حتى تلك اللحظة، السبب الحقيقيّ وراء استدعاء أنور باشا. فادّعى أنّ رئيس الوفد مريض ولا يستطيع إكمال الرحلة[55]. وبعدما ذكرت صحيفة «برلينر تاغسبلات» (Berliner Tagesblatt) الألمانيّة أنّ أنور باشا لم يُسمح له بمتابعة الرحلة بسبب اصطحابه معه مدرّسة أولاده وهي ألمانيّة، وأن السلطان يعتقد أن هذا السلوك يفقد الرحلة طابعها «الدينيّ»، كشف السلطان للألمان أنّ المسألة كلها تتعلق بمخالفة ارتكبها أنور باشا وهي اصطحاب زوجته الأوروبيّة معه، ممّا تعارض مع المهمّة السياسيّة ـ الدينيّة للبعثة. لكن السلطان، عاد وقرّر أن يواصل أنور باشا رحلته إلى الصين على أن تعود «زوجته» إلى البلاد من أول مرفأ صينيّ تصل إليه[56].

هكذا، واصل الوفد رحلته إلى الصين، فوصل إلى شنغاي في الأول من حزيران. وعلى الفور، أجرى أنور باشا اتصالاً بالقنصليّة الألمانيّة العامّة في شنغاي للحصول منها على التعليمات حول بقيّة مهمّته وكيفيّة الاتصال بالجنرال الألمانيّ ڤالدرسي، قائد الجيوش الأوروبيّة في الصين[57]. فحدّد له كنابّه (Knappe)، القنصل الألمانيّ العامّ، طبيعة مهمّته، وهي الاتصال بمسلمي الصين وحثّهم على وقف الثورة ضدّ حكومتهم. لكن القنصل العامّ نصحه بتلقي التعليمات من حكومته بصفته مبعوثاً عثمانيّاً[58].

LAU-Riyad Nassar Library

باشر أنور باشا مهمّته في الصين بطالع سيِّىء، عندما أبلغه الجنرال البريطانيّ غرّيت كريغ (Garrtte Creagh)، قائد القوات البريطانيّة في الصين، أنّ مهمته لا أساس لها ولا فائدة منها، وأنّ مسلمي الصين سوف يعارضون التدخّل العثمانيّ في قضاياهم السياسيّة، ولا يريدون خلط السياسة بالدّين، وسوف يقومون بقتل أعضاء الوفد في ما لم يعودوا أدراجهم[59]. وعلى ما يبدو، كان لتحذيرات كريغ وقعاً عند القائد العثمانيّ، إذ قرّر البقاء في شنغاي والاتصال بمسلميها، وعدم التنقل في الصين. فزار أحد مساجد شنغاي، حيث رجاه المصلّون بأنّ يرسل إليهم السلطان عبد الحميد الثاني مدرسين لتعليمهم الدّين الإسلاميّ[60]. وذكرت إحدى الصحف الألمانيّة أنّ أنور باشا أمضى وقته كلّه في الحيّ الذي يسكنه الأجانب في شنغاي، وشغل وقته في الدعوات التي تلقاها من قبل الدبلوماسيين الأجانب هناك. وكشفت الصحيفة، أنّ المبعوث العثمانيّ لم يغادر إلى بكين، ولم يسع إلى مقابلة القائد الألمانيّ ڤالدرسي، ولا إجراء اتصالات بإمبراطور الصين ولا بمسلمي شانسي (Shansi) وشنسي (Shensi) أو كانسو (Cansu)، وكلّ ما فعله هو بثّ الدعاية للسلطان بصفته خليفة على المسلمين[61].

وبعدما قضى الوفد العثمانيّ حوالى ستة أسابيع في شنغاي، بدأت رحلة العودة إلى السلطنة. وعلى ما يبدو، قرّر أنور باشا النزول عند طلب المفوض العامّ الروسيّ في شنغاي والعودة إلى بلاده بالقطار عبر سيبيريا، ومنها إلى ميناء أوديسا الروسيّ. وفي أوديسا، مكث بعض الوقت، حيث التقى ستاركوف (Starkoff)، حاكم المدينة ونائب قائد القوات الروسيّة هناك، فضلاً عن رسميين محليين[62]. وفي 19 آب، وصل الوفد العثمانيّ إلى الآستانة ومثل على الفور أمام السلطان عبد الحميد الثاني. ونقلت صحيفة «الصباح» عن أنور باشا قوله أنّ رحلته إلى الصين كانت ناجحة تماماً، وأنّ الصلوات والأدعية كانت تقام للسلطان العثمانيّ حيثما حطّ الوفد[63].

4 ـ استنتاج

قد لا تختلف سياسة ألمانيا الإسلاميّة في الصين عنها في كلّ من شمال أفريقيا وشرقها خلال القرن التاسع عشر، والمشرق العربيّ أثناء الحرب

العالميّة الأولى. فالهدف واحد، وهو استغلال قوّة الإسلام الروحيّة ونفوذ السلطان العثمانيّ كخليفة وروابط «الجامعة الإسلاميّة» بين المسلمين من أجل المصالح الألمانيّة: مناهضة نفوذ فرنسا في المغرب الأقصى عبر تقوية حضور السلطنة العثمانيّة هناك، والتغلغل في شرق إفريقيا كدولة صديقة للسلطان العثمانيّ، واستخدام «الجهاد» الإسلاميّ ضدّ دول «الوفاق الودّيّ» في الحرب العالميّة الأولى.

لقد تعامل السلطان العثمانيّ مع ألمانيا كدولة صديقة، ومن منطلقات سياسيّة تقوم على تبادل المنافع والخدمات معها، ضمن رؤية بألا يتسبب دعمه لها بإضرار على سمعته الدينيّة كخليفة. من هنا، نفهم لماذا راوغ في إرسال القوات العثمانيّة لقمع الثورة في الصين. إنّ قتل مسلمين على أيدي قوات عثمانيّة (إسلاميّة) أو إجهاض ثورتهم، كان سيجعل عبد الحميد الثاني متناقضاً مع طروحاته في «الجامعة الإسلاميّة» في بعدها الخارجيّ على الأقلّ، والتي كانت مجابهة قوى الاستعمار والتصدّي لمخطّطاتها في مقدمة أولوياتها. لذا، اعتمد السلطان حلاً لا يضرّ بسمعته كخليفة ولا بـ «صداقته» لألمانيا، يقوم على إرسال وفد للاتصال بمسلمي الصين ودعوتهم إلى التهدئة.

إنّ إرسال وفد عثمانيّ إلى الصين، كان يندرج ضمن الألاعيب التي اشتهر بها السلطان عبد الحميد الثاني، والتي حذّر منها ڤنغنهايم(64). فبعدما اعتذر العاهل العثمانيّ بدبلوماسيّة إلى الألمان عن المشاركة في الحرب هناك، قرّر إرسال وفد، وهو يعلم مسبقاً أنّ تأثيره السياسيّ على مسلمي الصين لن يكون ذا أثر. لكنه ماطل في الاستجابة لطلب الإمبراطور الألمانيّ، مستخدماً عامل الوقت، من تأخير انطلاق الرحلة، إلى مسألة مرافقة زوجة رئيس الوفد أنور باشا أو صديقته. وعندما وصل الوفد العثمانيّ إلى شنغاي، بقي هناك ولم يحاول الاتصال بإمبراطور الصين. إضافة إلى ذلك، لم يحمّل السلطان العثمانيّ الوفد رسالة منه إلى الإمبراطور المذكور، مما يعتبر خروجاً عن الأعراف الدبلوماسيّة. وعندما تلقى أنور باشا تحذيرات أوروبيّة بعقم دبلوماسيته، اكتفى بزيارات بروتوكوليّة إلى البعثات الدبلوماسيّة الأجنبيّة في شنغاي، وتفقّد أوضاع الجالية الإسلاميّة هناك وتأدية الصلاة في مساجدها. وهذا ما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد أنّ الهدف الرئيسيّ من زيارة الوفد إلى

LAU - Riyad Nassar Library

الصين ليس تقديم خدمات إلى ألمانيا، وإنما لشبك العلاقة مع مسلمي الصين، وبالتالي تقوية نفوذ السلطان ـ الخليفة في وسط آسيا مستقبلاً(65). ففي السنوات التالية على إرسال الوفد العثمانيّ إلى الصين، عمل السلطان على تقوية العلاقات مع مسلمي هذا البلد، سواء عبر إرسال وفود إلى هناك، أو استقبال تلامذة ضباط صينيين مسلمين في المدارس العسكريّة العثمانيّة(66).

إن مخاطبة إمبراطور ألمانيا وليم الثاني السلطان العثمانيّ وعزفه على وتر «الجامعة الإسلاميّة» ومركز عبد الحميد الثاني كخليفة على المسلمين من أجل تدخّله العسكريّ أو السياسيّ في الصين، يدلّ على أنّ ألمانيا، والدول الكبرى كذلك، كانت تدرك إمكان تأثير السلطان في المسلمين خارج حدود سلطنته، هذا على الرغم من الضعف الذي اعترى هذه الدولة في نهاية القرن التاسع عشر ونفوذها الخارجيّ. فالمسلمون في العالم، ظلّوا يتطلّعون إلى السلطنة العثمانيّة كدولة إسلاميّة كبيرة ومركز روحيّ يستمدون منها القوّة والعضد. كما أن الدول الكبرى، ومن ضمنها ألمانيا، كانت تستخدم مفاعيل «الجامعة الإسلاميّة» ومقولة السلطان ـ الخليفة، وإن كانت واهية وواهنة، من أجل تنفيذ مآربها الاستعماريّة. فمن أجل إظهار صداقتها للإسلام، وضعت ألمانيا عام 1908 الأتراك المسلمين في الصين تحت حمايتها(67).

وفي موضوع الوفد العثمانيّ إلى الصين، اعتقد الألمان، على ما يبدو، أنّ مجرد ظهوره في الصين والترويج للصداقة التي تجمع بينهم وبين السلطنة، كفيل بتغيير مواقف الثوار المسلمين من ألمانيا وعدم مهاجمة رعاياها ومصالحها. لكن الألمان لم ينتبهوا إلى غياب قاسم مشترك رئيسي يجمع ما بين العثمانيّين ومسلمي الصين. فعدا معرفتهم السطحية بالإسلام(68)، كان مسلمو الصين سنّة على المذهب الشافعي(69)، في حين كان العثمانيون على المذهب الحنفيّ. كما كان المسلمون الصينيّون لا يرغبون بخلط الدينيّ بالسياسيّ، ولا يريدون تدخّل دولة في شؤونهم الداخليّة، وإن كانت إسلاميّة، هذه الدولة (العثمانيّة) التي فصلتها عنهم مسافات طويلة، ولم تحاول في السابق درء خطر الاستعمار عنهم، أو أن تمدّ يد المساعدة لهم. لكلّ هذه الأسباب مجتمعة، كانت رحلة الوفد العثمانيّ فاشلة، حتى قبل انطلاقها، وهذا ما كان يدركه السلطان عبد الحميد الثاني مسبقاً.

الحواشي

(1) أنظر الفصل الخامس من الكتاب.

(2) أنظر الفصل الرابع من الكتاب.

(3) Abdel-Raouf Sinno, "The Journey of the German Emperor William II (1898) as Reflected in Contemporary Arab Journalism", in: Angelika Neuwirth/Helene SaderlThomas Scheffler (eds.): *Baalbek: Image and Monument, 1898 -1998*, Beirut 1998, pp. 115-133.

(4) أنظر الفصل الثاني من الكتاب.

(5) دخل الإسلام إلى الصين منذ بداية النصف الثاني من القرن السابع الميلادي على شكل موجات من العرب والفرس والترك وصلت إلى الجنوب الشرقيّ من البلاد (يونان) عن طريق البحر، وبراً عبر شمال غربي الصين (كانسو وشنسي)، ثم استقرّت في المدن الساحليّة وامتزجت بالسكّان المحليين عن طريق الزواج والدعوة والطرق الصوفيّة والتجارة والعمل في إدارات الدولة والجيش. وقد استمرّ انتشار الإسلام في الصين في القرون التالية، لكن المسلمين ظلّوا أقليّة لا تزيد عن 10 ملايين نسمة من مجموع السكّان البالغ 430 مليوناً في نهاية القرن التاسع عشر. وقد ارتفع شأن مسلمي الصين خلال عهد المغول. وأثناء عصر أسرة شينغ (1644 ـ 1912)، تعرض مسلمو الصين إلى الاضطهاد على أيدي السلطات الرسميّة، بالتزامن مع ضعف الدولة العثمانيّة، مما أدى إلى إعلانهم الثورة لتحقيق الاستقلال. وقد أحصى أحد الباحثين ما لا يقل عشر ثورات لمسلمي الصين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. حول هذه المواضيع أنظر: Hajj Yusuf Chang, "Muslim Minorities in China: An Historical Note", in: *Journal Institute of Muslim Minority Affairs*, vol.3, 2(1981), pp. 30-34; Andrew D.W. Forbes, "The Muslim National Minorities of China", in: *Religion* 6, 1(1976), pp. 70 - 77. وقارن بـ: محمد جميل بيهم، المسلمون في الصين، ماضيهم وحاضرهم، في: الفكر الإسلامي 8(1971)، ص 80 ـ 88.

(6) وتعني باللغة الصينيّة «قبضة السلام والعدالة».

(7) Weltgeschichte in zehn Bänden, Bd. 7, Redaktion A.A. Guber, translated from Russian, Berlin 1965, p.281.

(8) **F.O.** 881/7470 (Confidential), Further Correspondence respecting the Affairs of China, July 1900. Acting consul-General Warren an Salisbury, no. 63, Shanghae 26.7. 1900.

(9) محمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانيّة، بيروت 1981، ص 27 ـ 28.

(10) Gabriel Charmes, "La situation de la Turquie I. La politique du Califat et ses consequences" , in: *Revue des deux Mondes*, 47(1881), p. 739; Behdjet Wahby Bey, Pan-Islamism, in: *The Nineteenth Century* 61(1907), p. 863; C.H. Becker, Panislamism, in: *Archiv für Religionswissenschaft* 7(1904), pp. 170f.

(11) صحيفة المؤيد (المصريّة)، 12/5/1901، في: *Politisches Archiv* des *Auswärtigen Amtes* (=**PAAA**), Mission Musulman en Chine,China 24,5, Vo. 2, A 7596.

(12) حول الاتصالات العثمانيّة بمسلمي وسط آسيا وتركستان الشرقيّة، راجع: Marshall Broomhall, Islam in China.. A Neglected Problem, New York. repr. 1966, pp.157-158 ; Ram Lakhan Shukla, Britain, India and the Turkish Empire 1853-1882, New Delhi ect. 1973, pp. 125-129.

(13) David kushner, "The Place of Ulema in the Ottoman Empire During the Age of Reform (1839-1918)", in: *Turcica*, 19 (1987), p. 41f.

(14) C.E.B." Notes sur le Panislamisme", in: *Questions diplomatiques et coloniales*, 28(1909), p. 656.

(15) جريدة **ثمرات الفنون**، عدد 56، 11/5/1876 Lee, The Origins, op. cit. pp. 283-284

(16) **F.O.** 78/5060, O'Conor to Salisbury, no. 232, 4.7.1900; no. 262, Therapia 28.7.1900.

(17) **F.O.** 800/33, Vambery to F.O., Budapest 9..6.1900, 1275-181.

(18) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 1, Wangenheim an Hohenlohe-Schillingsfürst, Nr. 98, A 10116, Therapia 26.7.1900.

(19) **F.O.** 78/5060, O'Conor to Salisbury, no. 262, Therapia 28.7.1900; O'Conor an Salisbury, no. 267, Therapia 1.8.1900

(20) صحيفة **المؤيد**، 12/5/1901.

(21) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 1, Wangenheim an Hohenlohe-Schillingsfürst, Nr. 98, A 10116, Therapia 26.7.1900.

(22) **F.O.** 424/200. O'Conor an Salisbury, no. 252, Therapia 17.6.1900.

(23) في عام 1897 ناصرت ألمانيا الدولة العثمانيّة في حربها ضد اليونان. حول تطوّر العلاقات بين ألمانيا والدولة العثمانيّة بين عامي 1871 و1914، راجع الفصل الأول من الكتاب.

(24) **PAAA,** China 24, N5, Bd. I Wangenheim an Auswärtiges Amt (= **AA**), Nr. 222, A 8887, Therapia 9.7.1900; **PAAA**, China 24, N5, Bd. 1, Wangenheim an Hohenlohe-Schillingsfürst, Nr. 98, A 10116, Therapia 26.7.1900.

LAU - Riyad Nassar Library

(25) **"Je suis tres reconnaissant et propose l'envoi d'ine division de 14000 hommes qui se lieront à la nôtre"**, in: **PAAA**, China 24, N5,Bd.. 1, Eulenburg an Bülow, Nr. . 72, A 9044, Bergen 11.7.1900.

(26) **PAAA**, China 24, N5.,Bd.. 1, Wangenheim an AA, no. 224, A 9123, Therapia 12/7/1900.

(27) **PAAA**, China 24, N5,Bd.. 1, Wangenheim an Auswärtiges Amt, Nr.. 240, A 9091, Therapia 22.7.1900; Bülow an Wilhelm II., Nr. 118, A 9691, Berlin 23.7.1900.

(28) هذا ما نقله السكرتير الأول في السفارة الألمانيّة بالآستانة إلى وزارة الخارجية في برلين **PAAA**, China 24, N5, Bd.1, Wangenheim an AA, Nr. 242, A 9815, Therapia 25.7.1900.

(29) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 1, Deutscher Gesandte in Pekin an AA, Nr. 300, A 16442, Peking 15.11.1900.

(30) جريدة **المؤيد**، 1901.5.12

(31) **"Jetzt bietet sich dem Sultan eine günstige Gelegenheit der Welt zu zeigen, daß sein Einfluß als geistiges Oberhaupt des Islams bis tief in das Innere Asiens reiche"**. **PAAA** China 24, N5, Metternichan Reichskanzler, Nr. 66, A 16580, Neudeck 18.11.1900; Bülow an Wilhelm II., Nr. 237, A 16586, 19.11.1900.

(32) الوفد الإسلامي إلى الصين، في: **المنار**، ج6، 4(1901)، ص 238 ـ 239.

(33) *PAAA*, China 24, N5, Bd. 1, Marschall an AA, Nr. 350, A 17002, Pera 26.11.1900.

(34) **F.O.** 78/5061, Bunsen to Lansdowne,no. 433, Constantinople 10.12.1900.

(35) **المؤيد** 1901.5.12

(36) **PAAA**, China, 24,N5, Bd. 1, Marschall an AA, Nr. 367, A 18296, Pera 18.12.1900.

(37) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 1, Marschall an AA, Nr. 350, A 17002, Pera 26.11.1900; Bülow an Wilhelm II., Nr. 2/12, A 17002/1164, Berlin 30.11. 1900.

(38) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 2, Marschall an AA, Nr. 75, A 5755, Pera 18.4.1901.

(39) هو ضابط وسياسيّ عثمانيّ بارز، لعب دوراً مهماً في ثورة 1908 ضدّ السلطان عبد الحميد الثاني. شارك في الحرب العثمانيّة ضدّ اليونان عام 1897، وفي الحملة

العثمانيّة على طرابلس ضدّ الإيطاليين. عمل وزيراً للحربية عشيّة الحرب العالميّة الأولى، وكان له دور في جر السلطنة للتحالف مع الألمان. اصطدم بمصطفى كمال أتاتورك بعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى، فحكم عليه بالإعدام. لكنه فرّ من سجنه وحاول أن ينظم ثورة مناهضة لأتاتورك، ففشل وقتل أثناء المعركة. أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، بيروت 1979، ص 375.

(40) **PAAA**, China 24, N5, Bd.2, Marschall an AA, Nr. 67, A 5408, Pera 10.4.1901; dersl... Meornomue an Generaldirektor der Lloyd Dr. Wiegend, Nr. 3333, Berlin 12.4.1901; dersl... Marschall an AA, Nr. 78, A 5923, Pera 21.4.1901; dersl... Marschall an AA, Nr. 86, A 6177, Pera 26.4.1901; dersl... Wangenheim an AA, Nr. 92, A 6427, Pera 1.5.1901; dersl... Bülow an Kaiser Wilhelm II, geheim, Nr. 3933, A 6427, Berlin 3.5.1901; **PAAA**, China 24, N5, Bd.2, Norddeutsche Lloyd an AA, Bremen 14.5.1901, II A 10, 28, A 7180; dersl.. Deutscher Konsul in Port said an Marschall, Nr. 346, A 7885, Port said 8.5.1901.

(41) **PAAA**, China 24, N5, Bd.2, Norddeutsche Lloyd an AA, Bremen 14.5.1901, II A 10, 28, A 7180.

(42) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 1, Marschall an AA, A 5408, Pera 10.4.1901.

(43) J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record, 2nd. ed., revised and enlarged, vol. I. European Expansion, 1535-1914, New Haven and London, Yale University Press 1975, p. 320.

(44) حول السياسات الاستعمارية للدول الكبرى تجاه الدولة العثمانيّة، أنظر: عبد الرؤوف سنّو، تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانيّة. من التنظيمات إلى نهاية عصر السلطان عبد الحميد الثاني، في: **المنهاج** (بيروت)، 4(1996)، ص 108 ـ 149.

(45) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 1, Wangenheim an AA, Nr. 240, A 9691, Therapia 22.7.1900.

(46) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 2, Deutsche Botschaft in Petersburg an Bülow, Nr. 336, A 6753, Petersburg 4.5.1901.

(47) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 1, Marschall an AA, Nr. 364, A 18246, Pera 17.12.1900.

(48) "Die Vorgänge in China", in: *Wiener politische Correspondenz* 17.12.1900.

(49) **PAAA**, China 24, N5, Bd. 2, Radolin an Bülow, Nr. 170, A 8159, Paris 29.5.1901.

LAU - Riyad Nassar Library

PAAA, China 24, N5, Bd. 1, Bülow an Wilhelm II, Nr. 94, A 8759, (50)
Berlin 8.7.1909.

F.O. 78/5122, O'Conor to Landsdowne, no. 178, Constantinople (51)
7.5.1901.

52) المنار، مجلد 4، جزء 6 1901، ص 238 ـ 239.

PAAA, China 24, N5, Bd.2, Norddeutsche Lloyd an AA, Bremen (53)
14.5.1901, II A 10, 28, A 7180.

Phare d'Alexandrie 9.5.1901; in: **PAAA**, 24, N5, Bd.2, Anlage zu Bericht (54)
Nr. 50.

PAAA, China 24, N5, Bd. 2, Wangenheim an AA, Nr. 99, A 6558, Pera (55)
3.5.1901.

PAAA, China 24, N5, Bd. 2, Wangenheim an AA, Nr. 100, A 6639 (56)
Therapia 4.5.1901.

PAAA, China 24, N5, Bd. 2, Knappe an AA, Nr. 10, A 8253, Schanghai (57)
3.6.1901.

PAAA, China 24, N5. Bd.2, Knappe an Bülow, Nr. 108, A 11319, (58)
Schanghai 23.6.1901.

PAAA, China 24, N5, Bd.2, Knappe an Bülow, Nr. 108, A 11319, (59)
Schanghai 23.6.1901.

PAAA, China 24, N5, Bd.2, Knappe an Bülow, Nr. 108, A 11319, (60)
Schanghai 23.6.1901.

"Rußland, China und der Islam", in: *Humburgischer Korrespondenz,* (61)
31.7.1901.

"Ottoman Mission to China", in: *Levant Herald*, 20.8.1901 (62)

(63) المرجع السابق.

PAAA, Chin 24, N5, Bd. 2, Wangenheim an Bülow, Nr. 52, A 6879. (64)
Therapia 5. 5. 1901.

(65) قارن بـ: جريدة **المؤيد** 12/ 5/ 1901.

PAAA, OG9, Bd. 2, Von Strempel an Kriegsministerium, A19366, (66)
Konstantinopel 14.11.1906; **OG9**, Bd. 4, Nr. 212, A 19375, Peking
31.10.1908.

PAAA, OG9, Bd. 4, Metternich an Bülow Nr. 689, A 11418, London (67)
18.7.1908.

Nigaréndé, "Notes sur les Musulmans Chinois", in: **RMM**, 1(1907), (68)
p.394.

Wilfrid Scawen Blunt, The Futture of Islam, London 1882, pp. 33f. (69)

LAU - Riyad

القسم الثالث

ألمانيا وبلاد الشام
(1831 ـ 1918)
السياسة والاقتصاد والثقافة

LAU - Riyad

ألمانيا والقدس واليهود 1840 ـ 1886
إرهاصات تهويد فلسطين

IAU - Riyad Nassar Library

تعتبر الأزمة الشرقيّة (1831 ـ 1840) وإنقاذ الدولة العثمانيّة عن طريق التدخّل المباشر للدول الأوروبيّة نقطة تحوّل مهمّة في سياسة التغلغل الإمبرياليّ الأوروبيّ في السلطنة العثمانيّة. وجاء التعبير عن ذلك بمعاهدة «بلطا ليمان» (1838) بين بريطانيا والدولة العثمانيّة وما تبعها من معاهدات على نسقها بين بقية الدول الأوروبية والدولة العثمانيّة. كما اتّسمت هذه المرحلة بفتح قنصليّات أجنبيّة في القدس لممارسة سياسة التدخّل المباشر في شؤون السلطنة بعامّة وفلسطين بخاصّة، والضغط على الباب العالي لإصدار مراسيم (التنظيمات) لصالح رعاياه المسيحيّين والمستوطنين الأجانب. من هنا، أدّت سياسات الدول الأوروبيّة هذه إلى آثار وخيمة على الدولة العثمانيّة. وما يهمّنا في هذه الدراسة ليس تتبع هذه التطوّرات، وإنّما انعكاساتها على بلاد الشام في ما يتعلق بالسياسة الألمانيّة في هذه المنطقة.

وقد سبق التغلغل الأوروبيّ في بلاد الشام ورافقه، قدوم الإرساليّات التبشيريّة الأوروبيّة والأميركيّة إلى المنطقة، مستفيدة من سياسة التسامح الدينيّ التي اتبعها والي مصر محمد علي باشا[1]. وما كان بإمكان الباب العالي سوى غضّ الطرف عن نشاطات تلك الإرساليّات كثمن لإرجاع سيطرته على المنطقة بدعم أوروبيّ. ففي عام 1833، استقرّ المبشرون الإنكليز في فلسطين، مركزين نشاطاتهم بين اليهود، فيما هبط المبشرون الأميركيّون بيروت في العام التالي حاصرين عملهم بين أتباع الكنائس الشرقيّة. وكانت أهمّ الجمعيات الدينيّة الأنجلو سكسونيّة التي استقرّت في بلاد الشام هي:

«المجلس الأميركيّ لمديري الإرساليّة الخارجيّة» (American Board of Commissioners for Foreign Mission)، و«جمعيّة التبشير الكنائسيّة» المعروفة بـ (CMS)، و«جمعيّة لندن لنشر المسيحيّة بين اليهود» المعروفة بـ «جمعيّة يهود لندن» (London Jews Society). أمّا بروسيا البروتستانتيّة، فلم تبدأ أي نشاط تبشيري ـ ثقافيّ لها في بلاد الشام قبل الأربعينات من القرن التاسع عشر. وفي الفترة نفسها تقريباً، عاد الجزويت إلى المنطقة للدفاع عن مواقعهم الكاثوليكيّة العريقة في وجه «التغلغل» البروتستانتيّ. أما بالنسبة إلى روسيا، الأرثوذكسيّة، فلم تمارس أي نشاط فعّال قبل الثمانينات من القرن التاسع عشر[2].

منذ البداية، ارتبطت الأهداف التبشيريّة للإرساليّات بالمصالح القوميّة والسياسيّة لدولها في المنطقة[3]. فأضحت بلاد الشام عرضة للتنافس والخلافات الدينيّة ـ السياسيّة التي تورّطت فيها الدول الأوروبيّة بشكل مباشر أو غير مباشر. إنّ تعيين الفاتيكان فاليرغا (Valerga) عام 1848 بطريركاً لاتينيّاً على القدس بعد انقطاع طويل، رغم معارضة فرنسيّة شديدة، وأحداث السلط ونابلس الطائفيّة في مطلع الخمسينات من القرن التاسع عشر، كانت كلّها مؤشرات على الصراعات الدينيّة ـ السياسيّة في المنطقة، التي توّجت بحرب القرم (1853 ـ 1856)، بسبب الخلاف الفرنسيّ ـ الروسيّ حول حماية المسيحيّين في الدولة العثمانيّة بعامّة وفي الأماكن المقدّسة بفلسطين بخاصّة[4].

1 ـ بروسيا والمسألة الشرقيّة

كانت بروسيا، المملكة الألمانيّة الكبيرة، حتى اندلاع الأزمة المصريّة في مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر لا تعير المسألة الشرقيّة اهتماماً كبيراً. فانحصرت اهتماماتها في السعي للحصول على مكانة في «التجانس الأوروبيّ» (European Concert) موازية لغيرها من الدول الكبرى. كما لم تؤد المحاولات التي جرت منذ القرن الثامن عشر بينها وبين الدويلات الألمانيّة من جهّة وبين الدولة العثمانيّة من جهّة أخرى لعقد اتفاقات تجاريّة ومعاهدات صداقة إلى نتائج عمليّة تصبّ في مصلحتها سياسيّاً وتجاريّاً. إنّ أسباب ذلك

كثيرة، أهمّها: تخلّف الصناعة الألمانيّة نسبيّاً عن غيرها من الصناعات الأوروبيّة؛ تمزّق السوق الداخليّ في ألمانيا؛ التشرذم السياسيّ والتجزئة الإقليميّة؛ الحصار القاريّ عند نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التالي؛ عدم تقدير الباب العالي لدور بروسيا الأوروبيّ؛ وأخيراً، افتقار الدويلات الألمانيّة إلى أسطول حربيّ يحمي تجارتها في البحر المتوسّط من هجمات دويلات شمال إفريقيا العربيّة. فعطلّت كل هذه الأمور إمكان قيام علاقات متينة بين ألمانيا والدولة العثمانيّة، وكذلك اتصال بحريّ ألمانيّ مزدهر مع الساحل الشرقيّ للبحر المتوسط[5].

وقد دفعت الأسباب التجاريّة، وهي إقفال البحر الأسود في وجه الملاحة الدوليّة بسبب الحرب بين روسيا والدولة العثمانيّة (1826 ـ 1828)، بروسيا إلى التدخّل لأول مرّة في المسألة الشرقيّة من خلال إيفاد الجنرال فريدريك كارل فرديناند موفلنغ (Friedrich Karl Ferdinand Müffling) للتوسّط بين الدولتين المتحاربتين في مفاوضات السلام بينهما في أدرنة عام 1829. وبموافقة فريدريك وليم الثالث (Friedrich Wilhelm III.)، ملك بروسيا، وصل إلى استانبول عام 1835 الضابط البروسيّ الشاب هلموت فون مولكته (Helmuth von Moltke) في زيارة تستغرق ستة أشهر. ولكن هذه الزيارة تحوّلت إلى إقامة دامت أربع سنوات قضّاها مولتكه في تدريب الجيش العثمانيّ . وفي عام 1837، وصل ضباط آخرون للعمل مع الجيش العثمانيّ كمستشارين عسكريّين. وقد ساهم الضباط الألمان في تقويّة الدفاعات العثمانيّة في شمال سوريّة أثناء الصراع العسكريّ بين الدولة العثمانيّة ووالي مصر محمد علي باشا. وعلى الرغم من أنّ البعثة العسكريّة البروسيّة لم تؤد إلى تقوية العلاقات بين برلين والآستانة ووضعها في مسار جديد، إلا أنّها لقيت استحساناً من قبل الدوائر العثمانيّة.

وبارتقاء فريدريك وليم الرابع عرش بروسيا عام 1840، كانت الدول الأوروبيّة تعقد مؤتمرها في لندن لبحث الوسائل التي يتمّ بواسطتها تحجيم توسّع محمد علي في بلاد الشام. وفي هذه المناسبة، أخذت بروسيا تشارك للمرّة الأولى بفعاليّة في المسألة الشرقيّة. كانت الفرصة موآتية لها، حيث كانت فرنسا المؤيّدة لمحمد علي خارج قاعات المؤتمر في لندن. وقد انتقد

محمد علي بشدّة سماح الدول الكبرى لبروسيا «**الضئيلة الشأن**»، سياسيّاً واقتصاديّاً، بالمشاركة في أعمال المؤتمر. وعلى ما يبدو، لم يدرك محمد علي باشا أهمّية انضمام بروسيا إلى مؤتمر لندن من أجل الحفاظ على وحدة الموقف الأوروبيّ وعلى مبدأ توازن القوى الأوروبيّة بشكل عامّ، ولا كذلك أهمّية وجود بروسيا داخل قاعات المؤتمر بالنسبة إلى الدبلوماسيّة النمساويّة. وهكذا، أخذت بروسيا تتورّط من خلال الأزمة المصريّة في المسألة الشرقيّة، ولم يعد باستطاعتها التراجع عن ذلك.

2 ـ مشروع بروسيّ فاشل: تدويل القدس ووضعها تحت الحماية الأوروبيّة

بدأت الإرساليّات الأجنبيّة، كما ذكرنا، تكثّف من نشاطاتها التبشيريّة في بلاد الشام، وتحديداً في فلسطين و«لبنان» منذ اندلاع الأزمة المصريّة. واستمرّ وفود الإرساليّات والجمعيّات إلى المنطقة من دون توقّف حتى الحرب العالميّة الأولى. وفي هذا السياق، نمت الاهتمامات البروسيّة الكنسيّة ـ الثقافيّة والسياسيّة. فمارس المبشّرون الشؤون الكنسيّة والثقافيّة، فيما تولّت الدولة البروسيّة الشأن السياسيّ بتقديم دعمها إلى الإرساليّات. وفي كلتا الحالتين، كان الهدف المركزيّ هو تقوية النفوذ الألمانيّ في المنطقة. وسوف نكتفي هنا بدراسة السياسة الكنسيّة الرسميّة للحكومة البروسيّة في فلسطين[6].

قبيل نهاية حكمه في عام 1839، رفض ملك بروسيا فريدريك وليم الثالث دعوة مستشاره أرنست أوغست كازيمير درشاو (Ernst August Kasimir Derschau) إلى التدخّل في فلسطين من أجل حماية المسيحيّين، كما كانت تفعل الدول الأوروبيّة الأخرى بموجب ما حصلت عليه من امتيازات من العثمانيّين، وكذلك بفضل نفوذها السياسيّ في الآستانة. فكانت هذه المسألة، برأي الملك، على درجة كبيرة من الخطورة السياسيّة والدينيّة بالنسبة إلى العالم المسيحيّ، بحيث تستدعي عناية خاصّة، وإنّ بروسيا ليست في وضع سياسيّ ودوليّ يخوّلها تنفيذ مثل هذه الخطّة منفردة[7].

وبتسلّم فريدريك وليم الرابع عرش البلاد عام 1840، كانت الأزمة

IAU - Riyad Nassar Library

المصريّة وقرب انهيار الدولة العثمانيّة كممثّلة للإسلام تجاه الغرب المسيحيّ، قد أيقظت في ألمانيا ذكريات حروب الفرنجة (الحروب الصليبيّة). فعلت أصوات تعلن عن أنّ الوقت قد حان لانتزاع الأراضي المقدّسة من أيدي المسلمين وإعادتها إلى السيطرة المسيحيّة[8]. وفي ضوء هذه التطوّرات، وجدت الدوائر الألمانيّة المهتمّة بأوضاع فلسطين تجاوباً من قبل ملك بروسيا الجديد لمشروعاتها الدينيّة والاستيطانيّة في فلسطين، وفي مقدمها «الأخوة جرلاخ» (Die Brüder Gerlach) وجوزيف ماريا فون رادوفيتس (Joseph Maria von Radowitz)، الذي ارتقى أعلى المناصب العسكريّة في البلاد رغم انتمائه إلى المذهب الكاثوليكيّ. إضافة إلى ذلك، نشط في هذا المضمار كريستان كارل فون بونسن (Christian Carl von Bunsen)، الذي كان مقرّباً من الملك ومحبباً إليه والذي كان يناقش معه أفكاره الدينيّة ـ السياسيّة[9].

لقد وُصف فريدريك وليم الرابع بالرومانسيّ، وكانت تشدّه منذ صغره علاقة خاصّة بفلسطين. كان من المؤمنين بالحقّ الإلهيّ للأمراء والملوك، وبأنّ للأمير سلطة على الدولة والكنيسة، وهو يوحّدهما معاً بشخصه. ومنذ كان وليّاً للعهد، كان يأمل بخلق كنيسة بروسيّة على الطراز الأنكليكانيّ. وفي سبيل ذلك، رأى ضرورة حصول تقارب بين الكنيسة البروسيّة والكنيسة الأنكليكانيّة في بريطانيا، ليكون مقدّمة لقيام كنيسة بروتستانتيّة عالميّة متّحدة[10].

وقبل انتزاع سوريّة وفلسطين من يد محمد علي باشا وإعادتها إلى السيطرة العثمانيّة، كانت الدول الكبرى منشغلة بمصير هذه المنطقة. أمّا الحكومة البروسيّة، فكانت مقتنعة بألا تمرّ هذه الفرصة من دون حصول أوروبا على مكاسب دينيّة ـ سياسيّة. كانت أولى خطواتها في هذا المجال، المذكرة التي قدّمتها إلى الحكومة النمساويّة في السادس من آب 1840 «حول إمكانيّة وضرورة تأمين وضمان ممارسة المسيحيّين عبادتهم عند قبر المسيح في الأماكن المقدّسة» بفلسطين. وبعبارة أخرى، رمى المشروع البروسيّ إلى تدويل القدس ووضعها تحت إشراف أوروبيّ. وقد صاغ هذه المذكرة المبعوث البروسيّ في لندن هاينريش فون بولوف (Heinrich von Bülow)، ووزير الثقافة يوهان ألبرت فريدريك أيشهورن (Johann Albert Friedrich

Eichhorn). لكن الملفت، أنّ الحكومة النمساويّة لم تعر المذكرة أي اهتمام[11].

وعلى ما يبدو، علمت الدوائر الروسيّة بالتحرّك البروسيّ. فسارعت إلى تحذير الحكومة البروسيّة من مغبة التسرّع في طرح مشروع غير مدروس يرمي في نهاية الأمر إلى تدويل القدس، أو إقامة دويلة مسيحيّة في المدينة المقدّسة، أو تجميع يهود العالم فيها. وتطرّقت المذكرة الروسيّة إلى صعوبة تحقيق المشروع مستندة إلى قلّة أعداد المسيحيّين في القدس، وإلى تفرّقهم ونزاعاتهم في ما بينهم، وبالتالي عدم إمكان إقامة دويلة مسيحيّة، أو تحمّلهم مسؤوليّة سياسيّة. وتوقّعت المذكرة أن يقاوم المسلمون أي مشروع يرمي إلى وضعهم تحت السيطرة المسيحيّة. كما أنّ بُعد فلسطين جغرافيّاً عن أوروبا يؤدي، وفق المذكرة الروسيّة، له دور سلبي في حال أرادت أوروبا أن تنجد مسيحيّي القدس في حال تعرّضهم إلى الخطر. وأخيراً وليس آخرا، لاحظت الدوائر الروسيّة ضرورة التوصّل إلى اتفاق بين الدول الأوروبيّة من جهّة وبين الباب العالي من جهّة أخرى كشرط أساسيّ للبدء في تنفيذ المشروع[12].

وعلى ما يبدو، مرّ الربع الأخير من عام 1840 من دون حدوث تطوّرات تذكر بالنسبة إلى السياسة البروسيّة تجاه فلسطين. إلا أنّ ذلك لم يمنع دوائر بروسيّة رسميّة والصحافة البروسيّة وبعض الجمعيّات التبشيريّة من إيلاء موضوع فلسطين اهتمامها.

إنّ انسحاب المصريّين من بلاد الشام في نهاية عام 1840، جعل الحكومة البروسيّة تتحرّك من جديد، وعاد إليها نشاطها السابق محاولة استغلال ما ترتب على خروج المصريّين من المنطقة لدفع سياستها الفلسطينيّة إلى منعطف جديد عبر طرق باب غير النمسا، صامّة أذانتها عن التحذيرات الروسيّة. ففي 8 شباط 1841، توجّهت بروسيا إلى الحكومة البريطانيّة بمذكرة تتعلّق بفرض «حماية دينيّة على الأماكن المقدّسة، وبحث المسألة الفلسطينيّة وتحرير كل المسيحيّين هناك عن طريق المفاوضات» مع الباب العالي. وعلى غرار النمسا، لم تلق المذكرة البروسيّة تجاوباً من قبل الحكومة في لندن[13].

وعلى الرغم من خيبة الأمل هذه، عاودت الحكومة البروسيّة بعد أسبوع

اتصالاتها بعواصم الدول الأوروبيّة الكبرى، لندن وبطرسبرغ وباريس وفيّنا، مقدّمة مشروعاً آخرا معدّلاً. ففي مذكرتين منفصلتين لبولوف ورادوفيتس، جرى عرض تصورّات ملك بروسيا حول مشروع لتدويل القدس وضواحيها بوسائل سلميّة، ووضعها تحت الحماية العسكريّة المشتركة للدول الأوروبيّة الخمس[14].

وفي مذكرته، طالب بولوف بأنّ توضع الكنائس والأديرة والتكيّات والمؤسسات التابعة للطوائف الدينيّة الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة والبروتستانتيّة تحت الحماية الدوليّة. كما طالب بتحسين أوضاع رعايا السلطان العثمانيّ من غير المسلمين، عن طريق رفع الضرائب عنهم ومنحهم قضاء مستقلاً. ولضمان تأمين تنفيذ هذه البنود، رأى بولوف ضرورة إقامة ثلاثة مندوبين أوروبيّين في القدس، تعيّن الأول بالتناوب كل من النمسا وفرنسا كممثلتين للكاثوليكيّة في الشرق، فيما تعيّن الثاني روسيا كممثلة للأرثوذكسية. أمّا المندوب الثالث، فتعيّنه بالتناوب كلّ من بروسيا وبريطانيا، ويكون ممثلاً للبروتستانتيّة. وختم بولوف اقتراحاته، بأنّ يكون لكلّ دولة فرقة عسكريّة قوامها 60 جنديّاً تتمركز في القدس لحماية أماكنها المقدّسة والسهر على تنفيذ هذه القرارات[15].

أمّا رادوفيتس، فتعهّد في مذكرته تأمين حماية لليهود في فلسطين، إذا ما رغبوا في ذلك، وتعليم أبنائهم[16]. واحتوت الاقتراحات التي وجهها إلى لندن على إضافات غير مذكورة في المذكرات التي سبق للحكومة البروسيّة أن وجّهتها إلى العواصم الأوروبيّة، وتمحورت حول اقتراح بتعاون بروسيّ - بريطانيّ مشترك كي يحصل البروتستانت في فلسطين على حقّ تشييد مستشفى ودارة للعبادة، وأن يُخصص جبل صهيون للإرساليّة البروتستانتيّة وحدها[17].

هذه العروض البروسيّة، سرعان ما رفضتها الدول الكبرى جملة وتفصيلاً. فبالإضافة إلى أنّ الدول المعنيّة رأت في الاقتراحات محاولة بروسيّة للتغلغل في الشرق عن طريق استخدام المسائل الدينيّة، اعتبرت هذه الدول أنّ العروض البروسيّة تحمل معها تهديداً للتوازن الذي ضمن لكلّ منها حقوقاً في المنطقة وعلى أتباع كنائسها[18]. كذلك، رفضت كلٌّ من الكنيستين الكاثوليكيّة والأرثوذكسيّة المشروع، حيث لم يكن متوقعاً إعطاء موافقتهما على قيام

كنيسة بروتستانتيّة في فلسطين تكون على قدم المساواة معهما أو منافسة لهما. أمّا القرار البريطانيّ، الذي علّقت عليه بروسيا آمالاً كبيرة، فجاء بدوره مخيّباً للتوقّعات. فلم يجد اللورد بالمرستون (Lord Palmerston)، وزير الخارجيّة البريطانيّة، سبباً يدعو بلاده لقبول الاقتراحات البروسيّة، لاسيّما أنّها كانت تتمتّع بوضع دولة حامية في فلسطين. ورأى أنّ «خطي شريف كلخانة» لعام 1839 أزال الفوارق بين المسلمين والمسيحيّين، وإنّ على المرء أن يسهر على تطبيق هذا المرسوم[19].

أمّا سبب موقف بريطانيا هذا، فيعود إلى أنّها لم تكن تعير في تلك المرحلة المسائل الدينيّة في الشرق الأدنى ومساواة الكنيسة البروتستانتيّة بغيرها من الكنائس الأخرى، الأهمّية التي كانت توليها للاستفادة من نتائج تحجيم محمد علي باشا وتطوير تجارتها في الدولة العثمانيّة، وضرب نفوذ دول أوروبيّة أخرى، وفي مقدمها روسيا، وتأمين خطوط مواصلاتها الإستراتيجيّة مع الهند[20]. من هنا، لم يكن المشروع البروسيّ ولا تدويل القدس يشكلان أولويات في سياسة بريطانيا الإمبرياليّة في المشرق العربي.

وأخيراً، لم يكن متوقّعاً أن يعطي الباب العالي موافقته على مشروع تدويل القدس وفرض الحماية العسكريّة الأوروبيّة عليها. كان السلطان العثمانيّ، بصفته حامي الأماكن المقدّسة للإسلام، مكّة والمدينة وبيت المقدس، لا يستطيع، بلّ من غير المسموح له، اقتطاع أراضي إسلاميّة مقدّسة والتنازل عنها لدول مسيحيّة. فما جرى في السابق من تنازل عن أراضٍ عثمانيّة لصالح النمسا وروسيا تحت الضغط العسكريّ، لا يمكن اعتباره قاعدة يمكن تطبيقها على الأماكن المقدّسة للإسلام. ومن المؤكد أنّ أي تهاون في هذا الموضوع، كان سيثير العالم الإسلاميّ قاطبة ضد السلطان العثمانيّ. ولهذا السبب، رفض الباب العالي، بعد عودة سيطرته على بلاد الشام، مشروعاً بريطانيّاً ـ يهوديّاً يقضي بشراء الأراضي في فلسطين وتوطين اليهود عليها[21].

3 ـ مشروع بروسيّ جديد: مطرانيّة القدس الإنكليزيّة ـ البروسيّة

على الرغم من المعارضة البريطانيّة لمشروع تدويل القدس وفرض الحماية

LAU - Riyad Nassar Library

الأوروبيّة عليها، ظلّ الملك فريدريك وليم الرابع متمسكاً بموقفه بأنّ بريطانيا هي الحليف الطبيعيّ لبروسيا البروتستانتيّة. وكان يشدّ عزيمته في ذلك نظرته الدينيّة حول وحدة الكنائس البروتستانتيّة في العالم. ورأى أنّ إرسال «بعثة خاصّة» مزوّدة بتعليمات جديدة إلى البلاط الإنكليزيّ برئاسة بونسن المعروف لدى الدوائر السياسيّة والكنسيّة البريطانيّة والمتزوج من سيدة بريطانيّة مرموقة، كفيل بأن ترى مشاريعه النور.

وفي منتصف عام 1841، وصل البارون بونسن إلى لندن ك «مبعوث فوق العادة ومفاوض مطلق الصلاحيّات». وبعد أسابيع عدة من التفاوض مع الحكومة البريطانيّة والسلطات الكنسيّة هناك حول أوضاع البروتستانت في الدولة العثمانيّة ووجوب إرغام الباب العالي على قبول حماية بريطانيّة ـ بروسيّة للبروتستانت في الأراضي المقدّسة، قدّم بونسن مشروع ملكه حول «**كيفيّة منح الكنيسة الإنكليزيّة الكنيسة البروسيّة موقعاً أخويّاً مساوياً لها في الأراضي المقدّسة**»[22]. وأخيراً، رغم كلّ الاختلافات بين الكنيستين البروسيّة والأنكليكانيّة، إقامة «**مطرانيّة بريطانية ـ بروسيّة مشتركة في القدس**»[23].

وعلى الصعيد الدبلوماسيّ، اقترح بونسن كذلك قيام تحرّك مشترك في الأستانة للحصول على اعتراف الدولة العثمانيّة بالطائفة البروتستانتيّة كملّة إلى جانب الملل غير الإسلاميّة الأخرى. كما رأى بونسن ضرورة ضمّ «جمعيّة يهود لندن» إلى المشروع، وذلك لتحقيق الأهداف التبشيريّة والكنسيّة من وراء إنشاء المطرانيّة. وكانت هذه الجمعيّة تنشط بين اليهود في فلسطين وتمتلك منذ عام 1839 قطعة أرض ومستشفى على جبل صهيون.

وفي مطلع آب 1841، وُضعت اللمسات الأخيرة على اتفاقيّة تأسيس المطرانيّة. وتبعاً لذلك، تقرّر أن تكون «**مطرانيّة كنيسة انكلترا وأيرلندة المتّحدة في القدس**» مطرانيّة إنكليزيّة على أن يعين المطران بالتناوب من قبل بروسيا وبريطانيا بعد الحصول على موافقة رئيس أساقفة كانتربوري، وأن يكون تابعاً للكنيسة الأنكليكانيّة. أمّا بالنسبة إلى رجال الدّين الألمان، الذين يتبعون المطرانيّة، فتقرّر وجوب تكريسهم من جديد وفق التعاليم الـ 39 للكنيسة الأنكليكانيّة، وأن تشمل صلاحيّات المطران الروحيّة والكنسيّة كلّ المؤسسات

والجمعيّات والأفراد المرتبطين بالمطرانيّة في كلٍّ من فلسطين وسوريّة وكلدانيا ومصر والحبشة[24].

ولتأمين انطلاقة ناجحة للمطرانيّة، تبرّع ملك بروسيا بمبلغ 1.500 ليرة استرلينيّة من جيبه الخاصّ ليكون وقفاً للمطرانيّة، على أن تُخصص فوائد المبلغ لدفع نصف مرتب المطران السنويّ. أمّا الجانب البريطانيّ، فتبرع بمبلغ 20 ألف ليرة استرلينيّة، دفعت منها «جمعيّة يهود لندن» 3.000 ليرة استرلينيّة. وجرى الاتفاق على أن تكون الاتفاقيّة سارية المفعول يوم تبوء المطران كرسيّ المطرانيّة، وهذا ما حدث في كانون الثاني عام 1842.

ورغم قبول الحكومة البروسيّة لوضع متدنٍ في الاتفاقيّة مع الشريك البريطانيّ وما سبّب ذلك من معارضة شديدة داخل بروسيا، إضافة إلى مواقف الدول الكبرى الرافضة للاتفاقيّة، كان للحكومة البروسيّة مسوّغاتها السياسيّة الخارجيّة والداخليّة التي حملتها على قبول هذا المركز المتدني وأهمّها: أن تحظى جماعة بروتستانتيّة ألمانيّة ناشئة بحماية المطرانيّة، وأن يتمّ في المستقبل تأسيس كنيسة بروتستانتيّة في القدس، وانتزاع اعتراف من الدولة العثمانيّة بالملّة البروتستانتيّة. وبفضل هذه «المظلة»، تمكّنت بروسيا من تحقيق أهدافها الدينيّة - السياسيّة، وأهمّها استقرار الجمعيّات التبشيريّة البروتستانتيّة الألمانيّة في الشرق. وبعدما كان الباب العالي قد رفض في صيف 1841 تدخّل بروسيا في الشؤون الداخليّة العثمانيّة، وتحديداً في أوضاع الأجانب ورعايا السلطان من العثمانيّين مستصغراً شأنها على الصعيد الأوروبيّ، عاد، وبفضل الضغط البريطانيّ عليه، وأعطى موافقته على بناء كنيسة بروتستانتيّة ألمانيّة في عام 1845. وفي عام 1949، تمّ تدشين الكنيسة التي عرفت بـ كنيسة المسيح».

أمّا في مسألة الاعتراف بالملّة البروتستانتيّة، فماطل العثمانيّون في مفاوضاتهم مع بروسيا بحجّة عدم وجود أكثر من عشرة بروتستانت في كل الدولة العثمانيّة، وأن تنصّر بعض اليهود على المذهب البروتستانتيّ، لا يعني وجود ملّة بروتستانتيّة في السلطنة. وأبلغ رفعت باشا، وزير الخارجيّة العثمانيّة، هانز ألبرت فون كونغسمارك (Hans Albert von Königsmarck)،

الوزير البروسيّ المفوض في العاصمة العثمانيّة، بأنّه لا يمكن إصدار مرسوم **«لصالح شيء غير موجود»** (*on ne pourait pas donner des orders on favour de se qui n'existait pas*)[25]. وعندما حرّكت بريطانيا دبلوماسيتها الضاغطة في اتجاه الباب العالي، اضطرّ السلطان العثماني في 10 آذار 1846 إلى إصدار مرسوم لصالح البروتستانت سمح لهم بموجبه بحقّ تشكيل **«ملّة خاصّة»** وتعيين وكيل عنهم. وفي 24 تشرين الأول 1850، تمكّن السفير البريطانيّ ستراتفورد كاننغ (Stratford Canning) آخر الأمر من الحصول على قرار عثمانيّ بالاعتراف الكامل بالملّة البروتستانتيّة، ليس بجهد بروسيّ، وإنّما بفضل دبلوماسيّته[26].

4 ـ توطين اليهود في فلسطين

إلى جانب الأهداف الكنسيّة - السياسيّة لتأسيس مطرانيّة القدس الإنجيليّة، أدّت الدوافع البريطانيّة والبروسيّة دوراً مهمّاً في مسألة توطين اليهود الأوروبيّين في فلسطين. وللحصول على تصوّر واضح للسياستين البريطانيّة والبروسيّة تجاه هذه المسألة، سنسلّط الضوء على المشاريع البريطانيّة - اليهوديّة لتوطين اليهود في فلسطين. أمّا بالنسبة إلى رؤية الملك فريدريك وليم الرابع للموضوع، فينبغي التطرّق إلى أوضاع اليهود في بروسيا ودويلات ألمانيا وموقف الحكومة البروسيّة والرأي العامّ الألمانيّ من هذه المسألة. والجدير بالذكر، أنّ السياسة البريطانيّة تجاه توطين اليهود في فلسطين، كانت ذات تأثير على تفكير ملك بروسيا.

ـ المشاريع البريطانية ـ اليهودية

عند نهاية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وبشكل خاصّ خلال الفترة الممتدّة ما بين عاميّ 1838 و1840، طُوّرت في بريطانيا مشاريع عدّة هدفت إلى قيام استيطان يهوديّ في فلسطين. ومن الشخصيّات البريطانيّة البارزة التي قامت بدور مهمّ في هذا المجال، اللورد أشلي (Lord Ashley)، الذي عُرف في ما بعد بـ «إيرل أوف شافتسبوري» (Earl of Shaftesbury) وكان أكثر الأعضاء نفوذاً في «جمعيّة يهود لندن». وبسب قرابته مع اللورد بالمرستون،

أمكنه وضع اليهود في الدولة العثمانيّة تحت الحماية البريطانيّة[27].

وبعيداً عن «جمعيّة يهود لندن»، وعلى النقيض لسياستها في تنصير اليهود، كان موسى مونتيفيوري (Moses Montefoire)، زعيم يهود لندن، يعمل من أجل احتفاظ اليهود بعقيدتهم الدينيّة وضدّ تنصيرهم. وكان لا يقلّ نفوذاً عن اللورد أشلي لدى الدوائر الحكوميّة البريطانيّة. فبعد زيارة له إلى فلسطين قبل حلّ المسألة المصريّة، ضغط على الحكومة البريطانيّة، ليس من أجل حماية ما يقرب من سبعة آلاف يهوديّ في فلسطين فحسب، بلّ كي تدعم هجرة عشرة آلاف من اليهود الأوروبيّين إلى فلسطين وشراء الأراضي والاستيطان عليها[28].

ومن جهته، لم يكن اللورد بالمرستون في الواقع بعيداً عن المشاريع اليهوديّة للاستيطان في فلسطين، بلّ قام بتأييدها وتشجيعها. فنظر إلى هجرة اليهود إلى فلسطين من زاوية المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة البريطانيّة، ورأى أن استيطان اليهود الأوروبيّين في فلسطين برأسمالهم وخبراتهم سوف يؤدّي إلى ازدهار اقتصاديّ في المنطقة، ممّا يساهم في استقرار الدولة العثمانيّة، وتكون نتائجه تدعيم النفوذ البريطانيّ في منطقة حيّوية لبريطانيا على طريق الهند[29]. ومن أجل تدعيم المصالح البريطانيّة في المنطقة عن طريق دعم المشاريع الاستيطانيّة اليهوديّة، جاء تأسيس القنصليّة البريطانيّة في القدس، وهي أول قنصليّة أوروبيّة في تلك المدينة، وذلك بعد إلحاح طويل من جانب «جمعية يهود لندن»[30].

ـ أوضاع اليهود في ألمانيا

لا يمكن في الواقع فهم سياسة الملك فريدريك وليم الرابع تجاه توطين اليهود في فلسطين من دون تقصّي أوضاعهم في ألمانيا، ذلك أنّ «مرسوم تحرير اليهود» لعام 1812، لم يؤد إلى حصولهم على المساواة الكاملة مع الألمان. من هنا، جرى الاعتقاد بإمكان «تصدير» هؤلاء إلى فلسطين وجعل هذا البلد مستوعباً لهم، على أن يسبق ذلك تنصيرهم على المذهب البروتستانتي. فكانت هذه الأفكار الألمانيّة دعوة مبكرة إلى جعل فلسطين

LAU - Riyad Nassar Library

ضحيّة اللاسامية الأوروبيّة قبل أكثر من مئة عام على صدور «وعد بلفور».

عقب صدور مرسوم تحريرهم عام 1812 وحصولهم على المواطنة البروسيّة، لم يصل اليهود إلى المساواة الكاملة مع الألمان، إذ ظلّ دخول الوظائف الرسميّة محظوراً عليهم[31]. وخلال حرب التحرير ضدّ السيطرة الفرنسيّة، كانت المعاناة القوميّة للألمان والعداء للغرباء قد وصلا إلى ذروتهما. فدعا فريدريك لودفيغ يان (Friedrich Ludwig Jahn) إلى **«حرب صليبية»** مقدّسة ضدّ كل الغرباء من فرنسيّين ويهود[32]. وبالنسبة إلى اليهود الألمان، اعتبر الفيلسوف الألمانيّ يوهان غوتليب فيخته (Johann Gottlieb Fichte) أنّهم **«جسم غريب»** في المجتمع الألمانيّ ويشكّلون **«دولة داخل دولة»**. وعلى الرغم من دعوته مواطنيه الألمان إلى معاملة اليهود كبشر، إلا أنّه أوضح ذلك بالقول: **«إمّا أن نعطيهم** (أي اليهود) **حقوق المواطنة، فإنّي لا أرى أيّة وسيلة أخرى سوى أن نستبدل في إحدى الليالي برؤوسهم أخرى خالية من أيّة أفكار يهوديّة. ولكي نحمي أنفسنا منهم»** أضاف فيخته **«فلا أرى سوى أن نفتح لهم أرض الميعاد** (فلسطين) **ونرحّلهم جميعاً إلى هناك»**[33].

هذه النظرة العدائيّة ضدّ اليهود وجعل فلسطين مركزاً لتجميعهم، لم تقتصر في الواقع على الفلاسفة ورجال الفكر. فالعديد من الألمان رأوا في اليهود **«شعباً فاسداً»** عديم الأصالة **«مشحوناً بميول شريرة شاذّة»**[34].

وإلى جانب العوامل النفسيّة، أدّى التحوّل الاقتصاديّ والاجتماعيّ في ألمانيا من جراء التصنيع دوراً في تغذية روح العداء ضد اليهود. فخلال عصر الملك فريدريك الثاني (1740 ـ 1786)، تمتّعت الرأسماليّة اليهوديّة بـ «امتيازات خاصّة» في حقول النشاطات الصناعيّة والماليّة واستثمار الأراضي، وذلك تقديراً لدعمها الماليّ للدولة البروسيّة خلال حربها ضدّ النمسا وروسيا (حرب السبع سنوات 1756 ـ 1763). وما أن حلّ القرن التاسع عشر حتى كانت الرأسماليّة اليهوديّة الألمانيّة قد رسّخت نفسها في شتى المرافق الاقتصاديّة.

ففي مجال النشاطات المصرفيّة، امتلك اليهود الألمان منذ بداية القرن التاسع عشر 30 مؤسّسة مصرفيّة في برلين من أصل 52 مؤسّسة. وعندما

تأسّست أول بورصة في برلين، كان خمسة من أصل تسعة من الشخصيّات الموقّعة على أول جداول أسعارها من اليهود. وفي عام 1837، بلغت حصص رجال المصارف اليهود في «شركة خطوط حديد الراين» الثلثين. وفي مقاطعات أخرى من ألمانيا، كبڤاريا وهسن وهامبورغ، لم يكن الوضع أفضل ممّا كان عليه من بروسيا بالنسبة إلى تموضع الرأسمال اليهوديّ[35].

وبالنسبة إلى التجارة والصناعة، فقد قام اليهود أيضاً بدور قياديّ. فكان اليهوديّ جوزيف مندلسسون (Joseph Mendelssohn) أحد مؤسسي «تجمّع تجار برلين» (Korporation der Kaufmannschaft in Berlin)، وظلّ لمدة عشرين عاماً في مركز قيادة التجمّع[36]. كما شارك في تمويل الصناعة الألمانيّة الناشئة في برلين، في مجالات الصناعات المعدنيّة والنسيجيّة والجلديّة[37]. ولم تجد الرأسماليّة الألمانيّة الناشئة في المزاحمة اليهوديّة خطراً عليها فحسب، بلّ كذلك في المنافسة اليهوديّة الدوليّة الممثّلة بالرأسمالي اليهوديّ الكبير روتشيلد (Rothschild)، والتي دقّت ناقوس الخطر للرأسماليّة الألمانيّة[38].

أمّا في دوائر الارستقراطيّين الإقطاعيّين، فقد أدّى مرسوم تحرير اليهود عام 1812 إلى استنكار من جانبهم، إذ خشوا من أن يمتلك «المال اليهوديّ» أراضيهم وتصبح «**براندنبورغ - بروسيا أنموذجاً جديداً للدولة اليهودية**». وسرعان ما استعر الموقف ضدّ اليهود عندما وقعت الأزمة الزراعيّة عام 1838، وما نتج عنها من موجة اعتداءات للمزارعين الألمان على اليهود[39].

وبالنسبة إلى الألمان الحرفيّين، فكان نصيبهم من المنافسة اليهوديّة أشدّ. فبعد تقسيم پولندا الأخير عام 1795، ازداد عدد سكان بروسيا من اليهود حوالى مئة ألف نسمة، ومن ضمنهم الكثير من العمال والحرفيّين[40]. وما لبثت مراسيم تحرير اليهود أن مكّنت الكثيرين منهم في بروسيا من الاشتغال في أعمال إنتاجيّة[41]. فمثال على ذلك إقليم شلسين العليا (Oberschlesien). ففي عام 1827، كان هناك 15.8٪ من اليهود العاملين في الأعمال الحرفيّة من مجموع الألمان المنخرطين فيها. وفي عام 1843، ارتفعت هذه النسبة إلى 25.7٪[42]. ومنذ رفع الحصار القاريّ عن أوروبا عقب الحروب النابوليونيّة،

عادت المنتجات الإنكليزيّة الرخيصة الثمن تغزو الأسواق الألمانيّة مسبّبة منافسة حادّة للسلع المحليّة، ممّا هدّد الأسس الاقتصاديّة والاجتماعيّة لكثير من العمال الألمان الحرفيّين. فانقلب الموقف إلى موجة عدم رضى اقتصاديّة اتخذت طابعاً معادياً لليهود.

بناءً عليه، انقسم الرأي العامّ الألمانيّ إلى تيارين بالنسبة إلى «المسألة اليهوديّة». تيار الليبراليّين الذي رأى في منح اليهود المساواة الكاملة مع الألمان عاملاً مشجعاً لهم للاندماج في الدولة والمجتمع. أمّا أنصار التيار الثاني، فكانوا من المحافظين الذين نظروا إلى اليهود على أنّهم «غرباء» وأنّ اليهودية كديانة، هي مناقضة للتعاليم المسيحيّة. ولقاء منح اليهود المواطنة الكاملة، اشترط هؤلاء على اليهود التنصّر[43]. وفي إطار تنصير اليهود وقعت المهمّة على عاتق «جمعية نشر المسيحيّة بين اليهود» (Gesellschaft zur Beförderung des Christentums unter den Juden)، التي تأسست في عام 1822 وكانت شقيقة لجمعيّة يهود لندن. وقد حصلت الجمعيّة على دعم حكومي بروسيّ[44]، ولم يكن رئيسها سوى الجنرال البروسيّ كارل فون ڤيتسليبن (Karl von Witzleben)[45]. كما تأسست جمعيّات مماثلة في السنوات اللاحقة في بازل (Basel) عام 1830، وكولن (Köln) عام 1842، وفي لايبزيغ (Leipzig) عام 1870. ومع ذلك، لم تتمكّن جمعيّات تنصير اليهود في بروسيا حتى منتصف الأربعينات من القرن التاسع عشر من كسب أكثر من ألفي يهوديّ إلى البروتستانتيّة. ومن المعتقد أن هؤلاء تنصّروا ليسهل عليهم الدخول في الوظائف الحكوميّة[46].

هكذا، لم تؤدِ مراسيم تحرير اليهود في بروسيا ومنحهم المواطنة الألمانيّة إلى حلّ للمسألة اليهوديّة في ألمانيا. فظلّت الحواجز النفسيّة والعنصريّة والقوميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة تفصل ما بين اليهود والألمان. من هنا، أصبحت الحاجة ملحّة إلى حلّ جذريّ للمسألة اليهوديّة. وفي هذه الظروف، اعتلى الملك فريدريك وليم الرابع عرش البلاد. وكما ذكرنا سابقاً، كان عاهل بروسيا الجديد منذ صغره مهتمّاً بمسألة اليهود في ألمانيا وأوضاع المسيحيّين في فلسطين. ألا يجب أن تكون فلسطين هي الضحيّة التي توصل «المسألة اليهوديّة» في ألمانيا إلى «حلّ مرضٍ»؟ وإذا استثنينا مشروع بونابرت خلال

حملته على مصر عام 1798 لتوطين اليهود في فلسطين، فإنّ الخواطر والدوافع «الفريدريشيّة» لتوطين اليهود في فلسطين جاءت من قبل بريطانيا.

5 ـ فريدريك وليم الرابع وتوطين اليهود في فلسطين

خلال إقامته في لندن عاميّ 1838 و1839، استطاع بونسن أن يوطّد علاقاته مع ممثلي «جمعية يهود لندن»، وأن يتطّلع على مشاريعها الاستيطانيّة في فلسطين[47]. وهذا ما يدعو إلى الاعتقاد بأنّ المشروع البروسيّ الأول لتدويل القدس قد حاك خيوطه في لندن بونسن والجماعات اليهوديّة هناك. وبعبارة أخرى، إنّ الجماعات اليهوديّة البريطانيّة المهتمّة بقضايا الاستيطان في فلسطين، أرادت أن تستغل بونسن ومن ورائه السياسة البروسيّة في سبيل تنفيذ مشاريعها الاستعماريّة. ويُستدلّ على ذلك من رسالة بعث بها مك كول (McCaul)، أحد زعماء «جمعيّة يهود لندن» إلى بونسن في أيلول 1839، أي قبل عام تقريباً على طرح المشروع البروسيّ لتدويل القدس. توضح هذه الرسالة العلاقة بين المشروع البروسيّ لتدويل القدس والجهود الاستيطانيّة لليهود في فلسطين. يقول مك كول في رسالته إلى بونسن: «**أنا لا أعرف ما يمكن عمله من أجل القدس. كما لا أحبُّ التدخل في المسائل السياسيّة، ولكن ألا يمكن تحويلها** (القدس) **إلى «مدينة حرّة» مثل فرانكفورت أو كراكو** (Cracow) **تحت حماية الدول الكبرى؟ ... ألا يستطيع الملوك المسيحيون أن يقدموا شيئاً قليلاً من الحريّة المسيحية إلى يهوديّ مسكين ظلّ سجيناً لفترة طويلة؟**»[48].

وفي السنتين التاليتين على هذا الخطاب، توافق أن كان بونسن مبعوثاً في سويسرا، وهناك ناقش مع «الجمعيّة التبشيريّة في بازل» (Baseler Missionsgesellschaft) مسألة إقامة مستوطنة بروتستانتيّة في فلسطين. ويمكن للقارئ أن يستنتج من خلال مراسلات بونسن في هذه الفترة أنه كرّس وقتاً طويلاً للقضايا الفلسطينيّة. وبقيام جماعة بروتستانتيّة في القدس تابعة لجمعيّة يهود لندن، رأى بونسن في ذلك إشارة على «انبعاث صهيون»[49]. وكان تطوّر الأزمة المصريّة يقوّي من استنتاجات بونسن في هذا الشأن. ففي 3 آب 1840، كتب إلى وليم غلادستون (William Gladstone)، النائب المحافظ في

البرلمان البريطانيّ، ووزير الاستعمار في ما بعد، يقول: «**إنّه من غير المؤكّد ألا نرى مشيئة الله في تأسيس كنيسة إنكليزية وجماعة مسيحية من المرتدّين** (اليهود) **على جبل صهيون. ألا تريد**» أضاف بونسن «**أن تفعل شيئاً لاستغلال الأحداث السياسيّة التي تتحكّم فيها مشيئة الله والتي تصادفها إشارات على انبعاث صهيون؟**»[50].

وفي 17 أيلول 1840، أي بعد شهر ونصف الشهر على رسالته إلى اللورد أشلي، بعث بونسن بتقرير إلى برلين حول خطّة لشراء الأراضي في فلسطين من أجل توطين اليهود المنَصّرين. وجاء في التقرير أنّه «**كتب إلى اللورد أشلي حول معالم خطّة أرادها الله لشراء قطعة أرض في فلسطين لليهود المنَصّرين، وبخاصّة فقراء القدس منهم، إذا ما تحرّك الإيمان** (المسيحيّ) **في داخلهم**»[51].

وبعد إرسال بونسن إلى لندن في حزيران 1841 على رأس البعثة البروسيّة للتفاوض مع حكومتها، تأكّد بونسن أنّ مشيئة الله تقوم بدور كبيرٍ في تطوير الأمور لصالح اليهود. فالأزمة المصريّة انتهت، والدولة العثمانيّة مدينة بسيادتها واستقلالها للدول الأوروبيّة، ما يجعلها تبدي تجاوباً تجاه مشروع توطين اليهود في فلسطين. وبعد إنهائه المفاوضات الناجحة مع البريطانيّين حول تأسيس مطرانيّة القدس الإنجيليّة، كتب بونسن إلى زوجته يقول: «**هذه هي أذن ... البداية التي تحققت من أجل إنشاء إسرائيل**»[52]. ومن أجل مواقفه المؤيّدة لتوطين اليهود في فلسطين، أصبح بونسن في ما بعد نائباً لرئيس «جمعيّة يهود لندن»[53].

لم يكن ملك بروسيا فريدريك وليم الرابع قد وصل في البداية بأهدافه من وراء المطرانيّة إلى الحدّ الذي وصل إليه بونسن. ففي رسالة له إلى بونسن بتاريخ 26 آب 1841، قال الملك إنّ مشاريع بونسن «**لإعادة توطين الشعب اليهوديّ**» في فلسطين تلتقي في الواقع مع أمنياته التي «**تختلج في أعماقه**». وأضاف الملك، إنّه لم يفكر بموضوعيّة في هذه المسألة، سوى أن تصبح المطرانيّة «عن طريق الصبر والتواضع مركزاً لليهود المنَصّرين»[54].

ولكن بونسن سرعان ما أوضح إلى ملكه بأنّ مشاريعه هو لتوطين اليهود

في فلسطين ما هي إلا إلهام استمده منه. فكتب يقول: «**أنتم يا صاحب الجلالة أنرتم بفنّ كلّ ما كان مظلماً أمامي... وأصبحتُ أرى الآن كيف صيغت الأفكار وحيكت لتكون أساساً وهدفاً في الخطّة لأجل إسرائيل**»[55].

لقد كان بونسن على اقتناع تامّ بأنّ العديد من اليهود المنَصّرين وبروتستانت ألمان يتوقون للاستيطان في فلسطين[56]، بعد أن تقوم بروسيا بمساعدة بريطانيّة بشراء الأراضي للاستيطان عليها، وأن تكون تلك المستوطنات زراعيّة[57]. وتوقّع بونسن أنّ يؤدي استيطان اليهود الألمان في فلسطين إلى ازدهار التجارة الألمانيّة مع بلاد الشام[58]. وبالفعل، فخلال محادثاته في لندن، بعث بالمرستون إلى السفير البريطانيّ في الآستانة يطلب إليه التعاون مع الوزير البروسيّ المفوّض هناك من أجل الحصول على إذنٍ من الباب العالي يتعلّق باستيطان أوروبيّ بروتستانتيّ في أراضي الدولة العثمانيّة، وكذلك شراء الأراضي وحماية المستوطنين الأوروبيّين[59].

وبعد مرور شهرين على ذلك، كلّفت الحكومة البروسيّة كونغسمارك، الوزير البروسيّ المفوّض في الآستانة، دراسة إمكانيّة الاستعمار في ممتلكات الدولة العثمانيّة. وفي تقرير له مؤرّخ في السادس من تشرين الأول 1841، اقترح كونغسمارك إنشاء منظّمة تأخذ على عاتقها مهمّة تسفير الألمان الراغبين في الاستيطان في الدولة العثمانيّة وتوطينهم في مستعمرات. ومع أنّ الوزير لم يذكر فلسطين بالاسم كمنطقة للاستيطان، ألا أنّه يمكن الاستنتاج أنّ فلسطين كانت في صلب السياسة الاستعماريّة. فكانت بالنسبة إلى موقعها الدينيّ للمسيحيّين، منطقة جذب للكثيرين من المستعمرين الأوروبيّين. ورأى كونغسمارك أن يكون للمستعمرين الألمان «**الإشراف الكامل على مستوطناتهم**». كما حذّر حكومته بأنّه في غير مصلحتها استثمار الأموال الضخمة في هذا المشروع، نظراً إلى أنّ الصناعة الألمانيّة الناشئة لا تزال تحتاج إلى هذا الرأسمال للبقاء داخل البلاد. لكن كونغسمارك، رأى أن يتمّ تشجيع الفقراء من الألمان واليهود على الهجرة إلى الدولة العثمانيّة والاستيطان فيها. واعتبر أنّ ذلك يحقّق ثلاثة أهداف: نشر الحضارة في منطقة استيطان الألمان، ما ينعكس إيجاباً على الدولة العثمانيّة، وتوطين الألمان الفقراء، وازدهار التجارة والمصنوعات البروسيّة[60].

كان فريدريك وليم الرابع على استعداد لدعم هجرة اليهود الألمان إلى فلسطين بـ «**الشكل المناسب**»، شرط «**أن يتمّ التحقّق منهم من قبل السلطات ويجري التأكّد جدارتهم، وأن يثبت هؤلاء بشكل خاصّ مسبقاً إيمانهم بالعقيدة البروتستانتية طبقاً لتعاليم أقرار أوغسبورغ**»[61]. وبعد وصول اليهود الألمان المنَصّرين إلى فلسطين، كان ينبغي أن تقدّم لهم الحماية القنصليّة البروسيّة[62]. وهكذا، توافق إنشاء مطرانيّة القدس الإنجيليّة مع تنصير اليهود وترحيلهم إلى فلسطين ليكونوا في صالح إقامة كيان يهوديّ في فلسطين. كما التقت أهداف إنشاء القنصليّة البروسيّة في القدس (1843)، مع الأهداف التي تأسست من أجلها القنصليّة البريطانيّة في المدينة نفسها عام 1838، وهو تقديم الحماية لليهود الوافدين إلى فلسطين والمقيمين فيها. وتقرّر أن تؤمّن القنصليّة البروسيّة لليهود «**حقوقاً توازي حقوق الرعايا الألمان**» المتواجدين في فلسطين[63].

وإذا كان موضوع هجرة اليهود إلى فلسطين بدعم بروسيّ مشروطاً بتنصّرهم المسبق، فالجدير بالذكر أنّ الساسة البروسيّين لم يحاولوا أن يضعوا العقبات أمام ذهاب اليهود المنَصّرين إلى فلسطين، كيهود وليس كألمان، واحتفاظهم «بقوميتهم اليهوديّة». ويعلّق هاينرش أبكن، الذي أرّخ لتأسيس المطرانيّة وكان مقرباً من الملك ومن بونسن على ذلك بالقول: «**إنّه تقرّر أن يُرسل اليهود إلى فلسطين كـ «أمّة يهوديّة»**»[64]. وفي هذا المعنى، تحدّث بونسن عن مستقبل اليهود كـ «**شعب**» وأمّة[65].

6 ـ استنتاج

رغم كلّ الجهود التي بذلت لتوطين اليهود المنَصّرين في فلسطين أو تنصير اليهود الألمان، لم يعر أحد من السياسيّين الألمان أو البريطانيّين اليهود «الفلسطينيّين» أنفسهم، أو الأوضاع العامّة في فلسطين، اهتماماً جديّاً. فاليهود المقيمون في هذا البلد العربيّ، كان ارتباطهم به ارتباطاً دينيّاً. ولذا، وقفوا من المبشّرين، الذين كان معظمهم من المرتدين اليهود، موقفاً معارضاً لجهودهم التبشيريّة اتسم بالاستياء من قيام أبناء جنسهم وعقيدتهم بمحاولات ردّهم عن دينهم[66]. ولهذه الأسباب، لم تتمكن المطرانيّة منذ تأسيسها وحتى وفاة

المطران ألكسندر، أول مطران عليها، من تنصير أكثر من أربعين يهودياً. وخلال مطرانيّة خليفته غوبات، لم يتعد عدد اليهود المنَصّرين أكثر من 6 إلى 7 أفراد سنوياً.

إنّ القول بأنّ تنصّر اليهود على المذهب البروتستانتيّ لم يكن بدوافع دينيّة، بل بفعل عوامل اقتصاديّة ماديّة، لا يمكن استبعاده كلّيّاً، خاصّة إذا علمنا أنّ معظم يهود فلسطين كانوا يعيشون في فقر مدقع[67]. وقد حاولت الزعامات الأوروبيّة المتنفذة التي كانت تعارض تنصير أبناء جنسها وعقيدتها، أمثال مونتيفيوري وعائلة روتشيلد وأدولف كريميو (Adolphe Crémieux) إصلاح أحوال اليهود المعيشيّة عن طريق إنشاء مؤسّسات خيريّة ومدارس لتعليم أبنائهم الصناعات الحرفيّة لتوفير الأسس الاقتصاديّة التي تجعلهم «يقاومون» محاولات إغرائهم وتنصيرهم. لكن تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، لم يتحقّق مع ذلك قبل السبعينات من القرن التاسع عشر، أي قبل تأسيس «الأليانس الإسرائيليّ».

وفي ضوء هذه الظروف، كان ترحيل اليهود الأوروبيّين وتوطينهم في «أرض الميعاد» أقلّ جاذبيّة. وكان الافتراض الخيالي الذي تبنّته «جمعية يهود لندن» والسياسيّون الألمان والإنكليز هو أنّ اليهودي الأوروبيّ سوف يُقدم على التنصّر ومن ثم يهاجر إلى فلسطين، متجاهلين أو متناسين، أنّ تنصّر اليهوديّ الأوروبيّ كان الخطوة الأساسيّة لتحطيم الحواجز الفاصلة بينه وبين المجتمع الأوروبيّ والاندماج فيه. وبذلك تصبح «العودة» إلى فلسطين عديمة الجاذبيّة.

وفي عام 1886، انسحبت ألمانيا الوريثة الشرعيّة لبروسيا في اتفاقيّة المطرانيّة من الشراكة مع بريطانيا. وأسباب ذلك عديدة، وأهمّها: معارضة الحكومة الألمانيّة للفيتو البريطانيّ على تعيين المطارنة من قبلها؛ مسألة تكريس الرهبان الألمان وفق البنود الـ 39 للكنيسة الأنكليكانيّة؛ الخلافات بين الرهبان الألمان والمطارنة، رؤساء المطرانيّة؛ نمو الروح الاستقلاليّة لدى الجماعة الألمانيّة في القدس، بعد تزايد عدد أفرادها ومؤسساتها عن تلك للبريطانيّين. وأخيراً، ازدياد الوعي القوميّ للألمان منذ الثمانينات من القرن

التاسع عشر، أي منذ أن بدأت ألمانيا تقوم بدورها الإمبرياليّ وتنافس بريطانيا وتتقرّب من الدولة العثمانيّة، وتعلن بوضوح عن سياستها في الحفاظ على سلامتها واستقلالها. وهذا كلّه، أثّر في العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا في مناطق عديدة من العالم، ومنها فلسطين، التي لم تكن قد حسمت بعد إمبرياليّاً.

ورغم الفشل والنجاح هنا وهناك، كان لمطرانيّة القدس الإنجيليّة الفضل الأول في اعتراف الدولة العثمانيّة بالملّة البروتستانتيّة، ممّا ساهم في تغلغل الإرساليّات التبشيريّة في الدولة العثمانيّة، وبخاصّة تلك البروتستانتيّة التابعة لألمانيا. أمّا بالنسبة إلى حركة الاستيطان اليهوديّة في فلسطين، فقد فتح مشروع المطرانيّة أعين الزعامات اليهوديّة في ما بعد على أهمّية الحصول على دعم أوروبيّ لمشاريعها الاستيطانيّة في فلسطين، واستغلال التناقضات الإمبرياليّة الأوروبيّة وضعف الدولة العثمانيّة في سبيل تحقيق ذلك. وهذا ما سيؤدي في ما بعد إلى نشوء «المنظّمة الصهيونيّة».

LAU - Riyad Nassar Library

الحواشي

(1) حول نشاطات الإرساليّات البريطانيّة والأميركيّة راجع: A.L. Tibawi ,British Interests in Palestine 1800 - 1901. A Study of Religious and Educational Enterpreis, London 1961. وللمؤلف نفسه: American Interests in Syria 1800 - 1901. A Study of Educational, Literary and Religious Work, Oxford 1966.

(2) حول نشاطات روسيا في بلاد الشام، أنظر: Derek Hopwood, The Russian Presence in Syria and Palestine 1843- 1914. Church and Politics in the Near East, Oxford 1969.

(3) أنظر حول الجانب السلبيّ لنشاطات الإرساليّات: عمر فرّوخ ومصطفى خالدي، التبشير والاستعمار في البلاد العربيّة، ، ط2، بيروت 1957؛ وهناك دراسة أوروبيّة مماثلة حول الارتباط الحميم بين التبشير والمصالح الاستعماريّة للدول الأوروبيّة في القرن التاسع عشر لـ: Karl Hammer, Weltmission und Kolonialismus. Sendungsideen des 19. Jahrhunderts im Konflikt, München 1978.

(4) حول حرب القرم ومسبباتها الدينيّة ـ السياسيّة، أنظر: عبد الرؤوف سنّو، «العلاقات الروسيّة ـ العثمانية (1687 ـ 1878): حرب القرم 1853 ـ 1856»، في: «**تاريخ العرب والعالم**» (بيروت)/ 77/ 78(1985)، ص 25 ـ 44.

(5) أنظر في هذا الخصوص: عبد الرؤوف سنّو، المصالح الألمانيّة في سوريا وفلسطين 1841 ـ 1901، بيروت 1987، ص 223 ـ 230.

(6) حول نشاطات الإرساليّات الألمانيّة في بلاد الشام، أنظر كتابي: المصالح الألمانيّة في سوريا وفلسطين 1841 ـ 1901.

(7) Friedrich Nippold, Christian Carl Josias Freiherr von Bunsen. Aus seinen Briefen und nach eigener Erinnerung geschildert von seiner Witwe, vol. II, Leipzig 1969, p. 20.

(8) Arbeit und Aufgabe der evangelischen Kirchen in Jerusalem, Berlin 1895, p. 9.

(9) عن حياة بونسن السياسيّة وعلاقاته بالدوائر الدينيّة والسياسيّة في ألمانيا وبريطانيا، أنظر: Wilma Höcker, "Der Gesandte Bunsen als Vermittler zwischen Deutschland und England", in: *Göttinger Bausteine zur Geschichtswissenschaft*, 1(1951), p. 79ff.

(10) أنظر على سبيل المثال رسالة فريدريك وليم الرابع إلى بونسن في 25 آذار 1840، عندما كان وليّاً للعهد، في: Leopold von Ranke, Aus dem Briefwechsel Friedrich Wilhelms IV. Mit Bunsen, Leipzig 1873, p. 59f.; Religion in Geschichte und Gegenwart, vol. V, 3rd. edition, p. 563; R.W. Greaves, "The Jerusalem Bishopric, 1841", in: *English Historical Review*, 64 (1949).

(11) Nippold, op. cit.,, p. 200.

(12) **F.O.** 64/235, Memorandum delivered by the Russian Government to the Prussian Government in Oct.1840 Communicated to the Chevalier Bunsen, August 1841.

(13) Nippold, op. cit., pp. 200-201.

(14) J. Hajjar, L'Europe et les destinées du Proche - Orient (1815-1848), Paris 1970, pp. 342ff.

(15) **F.O.** 64/235, Bülow to Palmerston, March 6th, 1841.

(16) Nippold, p. 201.

(17) **F.O.** 64/235, Bülow to Palmerston, March 6th , 1841

(18) حول مواقف الدول الأوروبيّ من المشروع البروسيّ، أنظر: The Cambridge Modern History, vol. XI: The Growth of Nationalities, Cambridge 1909, p. 311; Heinrich von Treitschke, Deutsche Geschichte im neunzehnten Jahrhundert, vol. V, Leipzig 1894, p. 212; "Das anglikanisch-evangelische Bisthum in Jerusalem", in: *Beilage zur Allgemeinen Zeitung*, München Nr. 38, Feb. 15th, 1899, p. 1; Nippold, p. 201.

(19) Nippold, p. 201.

(20) Greaves, op. cit., p. 333; Issaiah Friedman, "Lord Palmerston and the Protection of the Jews in Palestine 1839-1851", in: *Jewish Social Studies*, 30 (1968), p. 23.

(21) **F.O.** 78/390, Palmerston to Ponsonby, no.134, August 5th, 1840; **F.O.** 195/185, Ponsonby to Palmerston, no. 19, Jan. 21st , 1841, in: Albert Hyamson W., The British Consulate in Jerusalem in Relation to the Jews of Palestine (1838-1914), vol. I, London 1939, pp. 33ff.

(22) Heinrich Abekenm Das evangelische Britische Bisthum in Jerusalem. Geschichtliche Darlegung mit Urkunden, Berlin 1842, p. 33.

(23) **F.O.** 64/235, Bunsen to Palmerston, July 15th, 1841.

(24) تمّ الاتفاق النهائي في شأن المطرانيّة في 9 كانون الأول 1841. أنظر الإعلان الرسميّ عن المطرانيّة في: W.H. Hechler, The Jerusalem Bishopric, London 1883, Documents part, p. 107.

(25) Bericht Königsmarck an den König vom 6. October 1841, als Nr. 53

enthalten, in: **F.O.** 64/241, Bunsen to Aberdeen, Jan. 17th, 1842.

(26) أنظر المرسوم في: **ZDMG** 7 (1853), pp. 568-572.

(27) Friedmann, op. cit., p. 29; F.O. 195/165, Palmerston to Ponsonby, no. 251, Nov. 25th , 1840, in: Hysamson, op. cit., vol. II, (1941), pp. LXVII-LXXIII.

(28) حول الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين في القرن التاسع عشر، أنظر: وليم فهمي، الهجرة الصهيونيّة إلى فلسطين المحتلّة، القاهرة 1971، ص 16 وما بعد. وراجع كذلك: S. Tolkowsky, The Gateway of Palestine. A History of Jaffa, London 1924, p. 160; Hyamson, vol. I, pp. LXVII-LXXI;; Friedman, op. cit., pp.29.

(29) Friedman, op. cit., pp. 33-34.

(30) المرجع السابق، ص 23 - 41.

(31) حول أوضاع اليهود في ألمانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أنظر: Ernest Hamburger, Die Juden im öffentlichen Leben Deutschlands 1848-1918, Tübingen 1968, pp. 6ff.; Hans Liebschütz/Arnold Paucker (Eds.), *Das Judentum in der Deutschen Umwelt 1800-1850. Studien zur Frühgeschichte der Emanzipation*, Tübingen 1977.

(32) Erwin Roth, Preußen Gloria im Heiligen Land. Die Deutschen und Jerusalem, München 1973, p. 61.

(33) Joh. Gottlieb Fichte, Beiträge zur Berichtigung der Urteile des Publikums über die französische Revolution. Erster Teil: Zur Beurteilung ihrer Rechtmäßigkeit (1793). Beigefügt die Rezension von Friedrich von Gentz, hrsg. Von Richard Schottky, Hamburg 1973, p. 114f.

(34) Egmont Zechlin, Die deutsche Politik und die Juden im Ersten Weltkrieg, Göttingen 1969, p. 23.

(35) Simon M. Dubnow, Die neueste Geschichte des Jüdischen Volkes (1789-1914), vol. I, Berlin 1920, pp. 21-22; Jacob Lestschinsky, Das wirtschafliche Schicksal des deutschen Judentums. Aufstieg -Wandlung-Krise-Ausblick, Berlin 1936, pp. 16-29.

(36) Kurt Zielenziger, Die Juden in der deutschen Wirtschaft, Berlin 1930, pp. 58-59, 64-192.

(37) Ibid, pp. 23-25.

(38) Gustav Mayer, "Early German Socialism and Jewish Emancipation", in: *Jewish Social Studies*, 1(1939), p. 419؛ حسان حلاق، موقف الدولة العثمانيّة من الحركة الصهيونيّة 1897 - 1909، بيروت 1975، ص 30 - 31.

(39) Zechlin, op. cit., p. 23.

(40) Lestschinsky, p. 42; Hamburger, p. 7.

(41) Jacob Toury, " Der Eintritt der Juden ins deutsche Bürgertum", in: Liebschütz/Paucker, op. cit., pp. 139-242.

(42) Ibid, p. 227.

(43) أنظر على سبيل المثال الشروط التي وضعت على يهود بوزن (Posen) لقاء منحهم المواطنة البروسيّة، في: Stefi Wenzel, Jüdische Bürger und kommunale Selbstverwaltung in preußischen Städten, Berlin 1967, p. 163.

(44) Isaak Markus Jost, Neuere Geschichte der Israeliten von 1815 bis 1845, Berlin 1846, p. 292.

(45) Hajjar, op. cit., p. 8.

(46) Jost, p. 312.

(47) Nippold, II, p. 1ff.

(48) نقلاً عن: Kurt Schmidt-Clausen, Vorweggenommene Einheit. Die Gründung des Bistums Jerusalem im Jahre 1841, Berlin/Hamburg 1965, p. 89.

(49) أنظر رسالة بونسن إلى أشلي المؤرخة الثالث من آب عام 1841 في: Nippold II, p. 151.

(50) Ibid, pp. 120-121.

(51) Ibid, vol. II, p. 151.

(52) In Nippold, vol. II., p. 171. تاريخ الرسالة هو 19 تموز 1841.

(53) أنظر: A.L. Tibawi, British Interests in Palestine 1800-1901. A Study of Religious and Educational Enterprise, London 1961, p. 96.

(54) نقلاً عن: Ranke, op. cit., pp. 94-95.

(55) نقلاً عن: Ranke, p. 95.

(56) Mordechai Eliav, "German Interests and the Jewish Community in Nineteenth - Century Palestine", in: Moshe Ma'oz (Ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jerusalem 1975, pp. 426-427.

(57) راجع في هذا الخصوص مذكّرات بونسن بتاريخ 29 نيسان 1841 في: Nippold vol. II, pp. 426-427 . وراجع كذلك: Das anglikanisch-evangelische Bisthum, op. cit., p. 3.

(58) Abeken, op. cit., pp. 4-8.

(59) **F.O.** 78/429, Palmerston to Ponsonby, no. 187, July 26th, 1841.

(60) تقرير كونغسمارك الموجود في مذكرة بونسن إلى أبردين، وزير الخارجيّة البريطانيّة بعد بالمرستون، في: **F.O.** 64/241, Bunsen to Aberdeen, no. 53, Jan. 17th, 1842.

(61) نقلاً عن: Hechler, op. cit., documentspart, p. 125.

(62) Walter Holsten, "Israel and Palästina im Missionsdenken des 19. Jahrhunderts", in: *Evangelische Theologie* (München), 14 (1954), p. 214.

(63) أنظر رسالة قنصل بروسيا العام لسوريّة وفلسطين إلى القنصل البروسيّ في القدس بتاريخ 13 حزيران 1843، في: Mordechai Eliav, Die Juden Palästinas in der deutschen Politik, 1842-1914, Tel Aviv 1973, p. XVI.

(64) Heinrich Abeken, Ein schlichtes Leben in bewegter Zeit. Aus Briefen zusammengestellt, 3rd. ed., Berlin 1904, pp. 122-123.

(65) Nippold, op. cit., vol. II., pp. 13-14.

(66) Bernhard Neumann, Die Heilige Stadt und deren Bewohner in ihren naturhistorischen, culturgeschichtlichen socialen und medicinischen Verhältnissen, Hamburg 1877, p. 284ff.

(67) Ibid, pp. 376-378.

المصالح الألمانيّة في «لبنان» 1831 - 1918

1 - تحديد المصطلح الجيو سياسي

حتى نهاية الحرب العالميّة الأولى، لا يمكن الحديث عن علاقات ألمانيّة خاصّة ومميّزة مع «لبنان». فوثائق وزارة الخارجيّة الألمانيّة حتى عام 1920 لا تنظر إلى «لبنان»، رغم وضعه الخاصّ بعد عام 1861، ككيان مستقلّ، بل كتبعية سياسيّة للسلطنة العثمانيّة وتتعامل معه على أنّه جزء من سوريّة[1]. كذلك الحال، تتعاطى مؤلفات ألمانيّة معاصرة مع المقاطعات اللبنانيّة من النواحي الجغرافيّة - البشريّة والتاريخيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة على أنّها جزء من سوريّة الطبيعة أو بلاد الشام، التي كانت تضمّ سوريّة الحالية ولبنان، وفي بعض الأحيان أجزاء من فلسطين والأردن[2] ولذا، فحين نتطرّق من حين لآخر في هذه الدراسة إلى علاقات ألمانيا مع سوريّة أو مع بلاد الشام، فهذا لا يعني خروجاً عن الموضوع ولا تقصيراً في الرؤية التاريخيّة، بل لأنّ دراسة تاريخ لبنان في تلك المرحلة لا يمكن فصلها عن تاريخ سوريّة العامّ.

أمّا بالنسبة إلى ألمانيا، فإنّ تطوّرها السياسيّ يفرض علينا التعاطي معها ضمن الفترة الزمنيّة للدراسة من منظورين إثنين: ألمانيا قبل عام 1870، التي لم تعرف الوحدة السياسيّة والمجزأة إلى ممالك وولايات ودوقيّات والخاضعة للنفوذين النمساويّ والفرنسيّ، وألمانيا الموحّدة بعد عام 1871 بفضل أوتو بسمارك، والتي جاءت نتيجة حتميّة لإنهاء الهيمنة النمساويّة وقيام «إتحاد شمال ألمانيا» (Norddeutscher Bund) في عام 1867 وتحالف هذا الإتحاد

مع الولايات الألمانيّة الجنوبيّة للقضاء نهائيّاً على السيطرة الفرنسيّة (1870/ 1871). وفي كلتا الحالتين: ألمانيا قبل 1870 وألمانيا بعد 1871، قامت بروسيا، المملكة الألمانيّة الكبيرة، بدورٍ قياديّ كقوّة سياسيّة وعسكريّة وإقتصاديّة متنامية بزعامة أُسرة هوهنتسولرن (Hohenzollern)، ما مكّنها من تحقيق الوحدة السياسيّة في ألمانيا عام 1871 وإعلان ملكها وليم الأول «إمبراطوراً ألمانياً»، وأخيراً، أن تمارس على ألمانيا الموحّدة الهيمنة نفسها التي مارستها على دويلات ألمانيا قبل عام 1870[3].

2 ـ الخلفيّة التاريخيّة لعلاقات ألمانيا مع «لبنان»

بسبب تشرذمها السياسيّ ووضعها الأوروبيّ، لم تُمارس ألمانيا حتى الأربعينات من القرن التاسع عشر أي نفوذ سياسيّ مؤثّر في شؤون المشرق العثمانيّ والمقاطعات اللبنانيّة. لكن عدم الإهتمام السياسيّ الألمانيّ بـ «لبنان» حتى ذلك الحين، لم يشمل كلّ الميادين الأخرى وبخاصّة الدينيّة والثقافيّة والتجاريّة. فمنذ حروب الفرنجة (= الحروب الصليبيّة)، قام «لبنان» بدورٍ رئيسيّ في علاقات ألمانيا مع الشرق الأدنى، حيث تركّزت إهتمامات الألمان على مدينتي صيدا وصور تبعاً لآيات إنجيليّة. ووفق ذلك، كانت في حوزة الفرع الألمانيّ لرهبنة فرسان يوحنا (Johanniter-Orden) ممتلكات في المدينتين المذكورتين[4]. كما وُضعت خلال تلك الفترة دراسات ألمانيّة وتقارير ومشاهدات تتعلّق بأحوال الفرنجة على الساحل السوريّ، ودولتهم في طرابلس، وبأوضاع سوريّة وطوائفها وعلاقة موارنة لبنان بالغرب[5].

ومنذ بداية العصور الحديثة وحتى منتصف القرن التاسع عشر، أخذت إهتمامات الألمان بـ«لبنان» تخرج عن إطارها الدينيّ الصرف. فاهتمت دراسات عديدة بالجغرافيا والتاريخ والآثار وأدب الرحلة والاقتصاد وعلوم الإجتماع والطبيعة والفنون[6]. ووسط ذلك، ومنذ النصف الأول للقرن التاسع عشر، ظهرت مؤلفات تدعو إلى مشاركة ألمانيا في ميراث «الرجل المريض» (الدولة العثمانيّة) وإلى ضمّ آسيا الصغرى وسوريّة إليها[7].

وعلى خطٍ موازٍ، ارتبطت دويلات ألمانيا في علاقات تجاريّة مع سوريّة

منذ العصور الوسطى. وكان التبادل التجاريّ بينهما يتمّ عبر الطرق التجاريّة التقليديّة المعروفة آنذاك، ومن خلال وسطاء كان أهمهم المدن الإيطاليّة، وبعد ذلك مرفأي تريست ومرسيليا. كذلك، كان التبادل يتمّ بواسطة سفن أجنبيّة من المرافئ الألمانيّة مباشرة، أو من خلال مبادرات فرديّة ألمانيّة نسمع عنها منذ الربع الأخير القرن السادس عشر، حين كانت السفن الألمانيّة تتردّد إلى مدن الساحل السوريّ، وبخاصّة إلى طرابلس وتقيم الوكالات فيها[8].

وبين عامي 1718 و1840، عقدت بروسيا ودويلات ألمانيّة أخرى اتفاقيّات تجاريّة مع السلطنة العثمانيّة، إلا أنّها لم تحسّن من حجم التبادل بينهما أو مع الساحل السوريّ، ولا من قدرة السلع الألمانيّة على المنافسة في الأسواق السوريّة. وهذا يعود إلى عدم وجود اتصال بحريّ مباشر بين ألمانيا وسوريّة، وتحكّم الوسطاء في هذه التجارة، وإلى عدم أهليّة الجهاز القنصليّ الألمانيّ في المرافئ السوريّة ـ على الأقلّ حتى عام 1840، وأخيراً، إلى عدم وجود وكالات ألمانيّة في المنطقة ـ على أقلّ تقدير حتى بداية القرن التاسع عشر[9].

3 ـ المصالح الثقافيّة والإنسانيّة والاهتمامات العلميّة الألمانيّة في «لبنان»

ـ النشاطات الثقافيّة والإنسانيّة

بعد انتهاء المسألة الشرقيّة في عام 1840[10]، أخذت بروسيا تكثّف من اتصالاتها مع سوريّة مستغلة المناخ المشجّع الذي ساد المنطقة في أعقاب استرداد السلطنة العثمانيّة سلطتها على سوريّة وفلسطين، وكذلك الإمكانات التي وفّرها لها إنشاء «مطرانيّة القدس الإنجيليّة»[11] عام 1842 في سبيل اختراق المنطقة تبشيريّاً وثقافيّاً. فبدءاً من عام 1846، أخذت الإرساليّات الألمانيّة تهبط في البلاد السوريّة. وعلى إثر الحرب الاجتماعية في المقاطعات اللبنانيّة عام 1860، استقرّت «شمّاسات القيصرزفرت» (Kaiserswerther Diakonissen) و«رهبنة فرسان يوحنا» في «لبنان» وسط تشجيع الرأي العامّ الألمانيّ. ومن «لبنان» أيضاً، كانت انطلاقة «دار الأيتام السوريّة» (Das Syrische Waisenhaus)، التي افتتحت أبوابها في القدس عام 1861 ببضعة

أيتام موارنة التقطهم المبشر يوهان شنلّر (Johann Schneller) خلال جولة له على المقاطعات اللبنانيّة بعد توقف الحرب الأهليّة[12].

وحتى انتهاء الحرب الأهليّة، نشطت «شمّاسات القيصرزڤرت» في صيدا وبيروت بالتنسيق مع فريق أميركيّ - بريطانيّ. وبعد عودة الهدوء إلى البلاد، انتقلن إلى بيروت حيث انحصر نشاطهنّ منذ ذلك الحين في دار للأيتام (دار الأيتام زوآر (Zoar Waisenhaus) في منطقة ميناء الحصن في بيروت، وفي مدرسة عالية للبنات مع قسم داخليّ (منذ عام 1862). كما افتتحت الجالية الألمانيّة في بيروت مدرستها في عام 1859. ومنذ عام 1882، كانت الشمّاسات تدرن منتجعاً ومدرسة في قرية عاريا القريبة من عاليه. أمّا «رهبنة فرسان يوحنا» ورهبنة «سان شارل بوروميه» الكاثوليكيّات (St. Charles Borromäus)، فانحصر نشاطهما في مجال الاستشفاء.

ورغم المنافسة الكاثوليكيّة الشديدة، نمت المؤسسات الثقافيّة والصحيّة الألمانيّة، أبنية وعدداً وسمعة. فعند نهاية القرن التاسع عشر، بلغ عدد الأيتام الذين تربوا في «دار زوآر» نحو 1.000 بإشراف تسع من الشماسات، في حين خرّجت مدرسة البنات العالية حتى عام 1912 (1.646) من التلامذة، منهم 340 من السوريّين والباقون من جنسيّات أجنبيّة مختلفة، تصدّرهم الألمان بـ 200 تلميذ وتلميذة. ولناحية المعتقد، بلغ عدد المسلمين 203، فيما توزّع باقي التلاميذ على المذاهب المسيحيّة المتعدّدة والطائفة اليهودية[13]. وبينما كانت دار الأيتام مجانيّة وللسكان المحلّيين، كانت مدرسة البنات العالية غير مجانيّة وتوصف بأنّها مؤسّسة دوليّة ضمت 18 قومية و11 طائفة دينيّة. وبغياب رقابة الأهل أو السلطة، مارست الشمّاسات في المؤسّسة الأولى التنصير بين المسلمين، فيما امتنعن عن ذلك في المؤسّسة الثانية. وفي عام 1865، تنصرّت إحدى الفتيات المسلمات وأصبحت أول راهبة تابعة للقيصرزڤرت من أصل مسلم[14]. ومع ذلك، لا يمكن وصف الميتم بأنّه كان مشروعاً للمسلمين، ذلك أنّ الشمّاسات لم يستطعن تخطّي تحفظ المسلمين تجاه «مجتمع مسيحيّ غربيّ مغلق». ويتضح هذا الأمر من نسبة عدد المسلمات اللواتي تخرّجن من مدرسة البنات عام 1912، حيث بلغت 12.3٪[15].

أمّا مدرسة الجالية الألمانيّة التي تأسست في عام 1859، فلم تكن أوضاعها مستقرّة، إذ لم تتمكن من أن تجذب إهتمام الأُسر الألمانيّة المستوطنة في بيروت، التي فضّلت إرسال أبنائها إلى المدارس الأميركيّة والإنكليزيّة، ولهذا السبب، أقفلت المدرسة في عام 1868، ثم أُعيد فتحها من جديد في عام 1880، عندما بدا أنّ ظروف نجاحها قد تحسّنت. لكن المنافسة الكاثوليكيّة، ومنافسة مدرسة البنات التابعة للقيصرزڤرت هذه المرّة، التي استقبلت الصبيان حتى سن الحادية عشرة، أجبرت المدرسة على الإقفال من جديد في عام 1887[16].

ومع نمو المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة الألمانيّة في السلطنة العثمانيّة منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر، ازداد إهتمام وزارة الخارجيّة الألمانيّة بالمؤسسات الألمانيّة في الخارج لاستخدامها في تقوية نفوذ الدولة السياسيّ. فكانت تقدّم المساعدات الماليّة السنويّة إلى مدارس القيصرزڤرت في «لبنان» وفي المشرق، وإلى المدرسة الألمانيّة في بيروت بشكل متواضع، مقارنة بالدعم الذي كانت تقدّمه فرنسا إلى المؤسسات الكاثوليكيّة الفرنسيّة. أمّا الهدف من ذلك، فكان من أجل إبراز «الشخصيّة الألمانيّة» ونشر اللغة والفكر الألمانيّين، وتالياً محاربة نفوذ فرنسا الثقافيّ السياسيّ في سوريّة ولبنان. ولم تقتصر هذه السياسة على دعم المؤسسات الألمانيّة فحسب، بل شملت أيضاً مدارس محلّيّة في بيروت، كمدرسة الشيخ عباس الإسلاميّة التي زودتها ألمانيا في عام 1913 بمدرّس للغة الألمانيّة، ممّا مكّن 60 طالباً من الالتحاق بدورة لغة ألمانيّة[17].

ورغم النشاطات الثقافيّة الألمانيّة، ظلّت هيمنة فرنسا على الثقافة والتعليم في السلطنة العثمانيّة بشكل عامّ، وفي سوريّة ولبنان بشكل خاصّ، بلا منازع، إذ كانت فرنسا تسيطر عشيّة الحرب العالميّة الأولى على 60٪ من مجموع المدارس والتلاميذ في السلطنة[18]. وفي سوريّة، امتلكت فرنسا في التاريخ المذكور أكثر من 100 مؤسّسة اجتماعيّة وإنسانيّة، وأكثر من 520 مؤسّسة تعليميّة ضمّت حوالى 52 ألف تلميذ[19]. هذا «التقصير» الرسميّ الألمانيّ وعدم اللحاق بفرنسا في تفوّقها الثقافيّ، جعل المستشرق الألمانيّ مارتن هارتمن (Martin Hartmann)، الذي زار سوريّة في عام 1913، يطالب

حكومته، التي لمس أنها «مقبولة» في أوساط السكان المحلّيين، أن تُولي اهتماماً أكبر لترويج اللغة الألمانيّة، التي رأى أنها **«تتمتّع بجاذبية كبيرة»** وكذلك، أن تُولي المصالح الثقافيّة عنايتها وجعلها تتفوّق على غيرها من مصالح أخرى، طالما أنّ رسالة ألمانيا في المنطقة هي **«حضاريّة»**. وحثّ هارتمن حكومته أن تحذو حذو فرنسا، التي تُنفق مبالغ ضخمة على مدارسها المنتشرة في كلّ أنحاء سوريّة، وألا يقتصر التعليم الألمانيّ على المدارس الابتدائيّة، بل دعا إلى إنشاء مدارس زراعيّة[20].

وكما ذكرنا سابقاً، لم يقتصر نشاط الألمان في بيروت على التعليم والتبشير، بل شمل الطبابة والاستشفاء وبخلفيات تبشيريّة أيضاً. فبعد اندلاع الحرب الأهليّة في المقاطعات اللبنانيّة عام 1860، أرسلت «رهبنة فرسان يوحنا» فريقاً طبيّاً عمل بادئ الأمر في صيدا، ثم نقلت الرهبنة نشاطها بعد ذلك إلى بيروت وافتتحت مستشفى في الشارع البروسيّ من المدينة، حيث استقرّ معظم المؤسسات الألمانيّة. وقد أُلحق بالمستشفى صيدليّة ومستوصفاً. وفي عام 1867، تمّ تدشين بناءٍ جديدٍ للمستشفى على قطعة أرض كبيرة هي اليوم مقر السفارة الفرنسيّة في بيروت. ومنذ ذلك الحين وحتى الحرب العالميّة الأولى، نشأت علاقة عضويّة بين «رهبنة فرسان يوحنا» و«شمّاسات القيصرزڤرت» وأطباء «الكليّة السوريّة الإنجيليّة»، فاهتم فرسان يوحنا بتأمين الأموال للمستشفى، في حين أشرفت الراهبات على التمريض، فيما أمّن أطباء الكليّة السوريّة العناية الطبية في المستشفى والمستوصف. ومن خلال هذا التعاون المشترك، ضمنت الكليّة السوريّة لطلابها (تلامذة الأطباء) مركزاً للتدريب، في حين حافظت «رهبنة فرسان يوحنا» على «الطابع الألمانيّ» للمؤسّسة، التي أطلقت عليها اسم «المستشفى البروسيّ». وكان هذا التعاون خطوة جيدة لمواجهة المنافسة الكاثوليكيّة المتمثّلة في كلية الطبّ، التي افتتحتها «جامعة القديس يوسف» في عام 1883[21].

وعلى الرغم من أنّ المستشفى قد أُسّس أصلاً لخدمة المسيحيّين، إلا أنّ عدد مرضاه المسلمين كان في تزايد مستمرّ. فحتى عام 1910، بلغ عدد المسلمين المُعالجين في تلك المؤسسة نحو 7 آلاف، مقابل 15 ألفاً من المسيحيّين المحلّيين و5 آلاف من الأجانب، هذا بالإضافة إلى عدّة مئات

الآلاف من المعالجين في المستوصف[22].

ولكي لا يتركن الساحة للإرساليّات الإنجيليّة الألمانيّة، قامت «راهبات سان شارل بوروميه» الألمانيات الكاثوليكيّات بافتتاح مستشفى صغير، ما لبث أن تطوّر ونما، وهو اليوم مستشفى سان شارل في الفياضيّة.

- الاهتمامات العلميّة: استطلاعات ألمانيّة معاصرة عن «لبنان»

«إن استغلال الشرق روحياً هو بمثل أهمّية استغلاله مادياً»[23]. انطلاقاً من مقولته هذه، عمل المستشرق يوهان غوتفريد ڤتسشتاين (Johann Gottfried Wetzstein) طوال فترة أقامته كقنصل لبروسيا في دمشق (1849 - 1861) على شراء الكنوز من المخطوطات العربيّة القديمة والآثار الفنيّة التي كان يرسلها إلى بلاده[24]. وقد استمرت عملية الاستحواذ على التراث العربيّ المكتوب في سوريّة و«لبنان» طوال القرن التاسع عشر، من خلال علماء وبحّاثة ورحالة ألمان جابوا البلاد السوريّة يدرسون شعوبها وأديانها وعاداتها وتاريخها، ممّا أتاح لهم إصدار عدد وفير وقيّم من الدراسات والأبحاث عن المنطقة[25].

ففي عام 1854، أصدر الجغرافيّ والأستاذ في جامعة برلين ومؤسّس الجغرافيا الحديثة كارل ريتر (Karl Ritter 1779-1859) ضمن مؤلفه الضخم «الجغرافيا وعلاقتها بالطبيعة وتاريخ الإنسان»[26] عمله «فينيقيا، لبنان وشمال سوريّة»[27]، الذي ضمّ لأول مرّة نحو 800 صفحة في دراسة شاملة لمنطقة لبنان الحالي. وقد أعطى ريتر معلومات وافية حول تاريخ لبنان القديم والوسيط والمعاصر. وخلال حديثه عن «لبنان»، ذكر ريتر أنّ بيروت عايشت ازدهاراً جديداً مع بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ووصفها بأنّها كانت أكثر المدن ازدهاراً في الليفانت، ومقراً للأوروبيّين والإرساليّات الغربيّة، ومعبراً للرحّالة يغلب عليها الطابع الغربيّ[28]. وفي تقرير له حول رحلته إلى «لبنان» في عام 1874، ذكر المؤرّخ الألمانيّ پروتس (Prutz) أنّ أهمّية سوريّة لا تعود إلى الناحية الماديّة فحسب، بل إلى النواحي الجغرافيّة والسياسيّة والدينيّة والتاريخيّة. وذكر أنّ ألمانيا الجديدة (بعد الوحدة في عام 1871) تحظى على العطف الحارّ من قبل السوريّين، وأنّ عليها أن تستفيد من هذه الميزة[29]. وبعد سنوات قليلة على ذلك، أصدر پروتس (1883) كتابه «التاريخ

الحضاريّ للحروب الصليبيّة»[30] حيث تناول فيه العلاقات الألمانيّة - السوريّة المبكرة. وكان بسمارك، رئيس الوزراء في ألمانيا، قد أوكل في عام 1874 إلى پروتس والعالم سپّ (Sepp) من ميونيخ مهمّة الحضور إلى «لبنان» والتنقيب على ما يعتقد أنّه قبر الملك برباروسه في نواحي صور. وقد وصف الاثنان محاولتهما الفاشلة في عدد من المنشورات[31].

وفي عام 1886، أصدر أ. شبرنغر (A. Sprenger) كتابه «بابل»، حيث لفت الانتباه إلى مميزات استعمار سوريّة[32]. وفي عام 1879، أصدر وليم هايد ((Wilhelm Heyd كتابه المؤلف من مجلدين حول تجارة الشرق[33]، وأعطى فيه معلومات وافية حول تجارة سوريّة في العصور الوسطى من وجهة نظر ألمانيّة. وفي سياق الأبحاث الاقتصاديّة، وضع كريمر (Kremer) كتابه في الجغرافيّة الاقتصاديّة حول سوريّة ولبنان[34]، ويوليوس تسيڤيدينك فون سودنهورست (Julius Zwiedinek von Südenhorst) كتابه «سوريّة وأهمّيتها في التجارة العالميّة»[35]، وأندرلند (Anderlind) كتاب «أرز لبنان وأشجار الفاكهة في سوريّة»[36]. وفي 1899، منحت جامعة ماربورغ (Marburg) پ. شولتس (P. Schultz) درجة الدكتوراه عن أطروحته «دور سوريّة في التجارة العالميّة»[37].

أمّا بالنسبة إلى الأبحاث والدراسات عن لبنان في مجال الجيولوجيا، فقد وضع العلماء الألمان أعمالاً جليلة. فبدعوة من رستم باشا، متصرّف جبل لبنان، قام العالم أوسكار فراس (Oskar Fraas) من شتوتغارت برحلة علميّة إلى «لبنان»، وأصدر في 1876 و1878 مؤلفين حول جيولوجيّة «لبنان»[38]. وبين عامي 1880 و1921، أصدر ماكس بلانكنهورن (Max Blackenhorn) من ماربورغ عدداً من المؤلفات الجيولوجيّة عن «لبنان»[39]. وفي عام 1886، صدر للبروفسور دينر (Diener) كتاب بعنوان «لبنان: أسس الجغرافيّة البشريّة والجيولوجيا لوسط سوريّة»[40]، وهو كتاب ضخم يقع في 400 صفحة. وعن عالم المعادن في بون البروفسور رات (Rath)، صدر في 1881 كتاب «فلسطين ولبنان»[41].

وبين نهاية القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالميّة الأولى، أدّت ثلاثة

عوامل في دفع البحث العلميّ الألمانيّ حول «لبنان» إلى الأمام، وهي تأسيس «الجمعيّة الألمانيّة للشرق الأدنى» (Deutsches Vorder-Asien Komittee) وزيارة وليم الثاني، إمبراطور ألمانيا إلى سوريّة وفلسطين في عام 1898، وثالثاً التعاون العسكري الألمانيّ - العثمانيّ قبيل الحرب العالميّة الأولى وخلالها. وأثناء تلك الفترة، صدر أكثر من 50 مؤلفاً حول «لبنان» تناولت التاريخ القديم والآثار والجغرافيا والاجتماع والاقتصاد. ومن الأعمال التي تناولت آثار بعلبك ونهر الكلب ودور الألمان في الحفريات في المنطقتين، ما كتبه عالم الآثار الألمانيّ أوتو پوخشتاين (Otto Puchstein) في 1905[42]، وتيودور ڤيغاند (Theodor Wiegand) حول الحفريات الألمانيّة بين 1898 و1905، والتي صدرت في ثلاثة أجزاء ما بين الأعوام 1921 و1925[43]. أمّا في ما يتعلّق بلوحات نهر الكلب، فصدر لفرانس هاينريش ڤايسباخ (Franz Heinrich Weissbach) في العدد الخامس من منشورات «جمعيّة المستشرقين الألمان» (Deutsche Morgenländische Gesellschaft) عام 1906 دراسة حول نقوش نبوخذنصر على تلك اللوحات[44]. كما صدر لهوغو ڤينكلر (Hugo Winckler) مقالاً حول الموضوع نفسه في عام 1909[45].

وفي مجال التاريخ، نُوقشت في جامعة فرايبورغ (Freiburg) عام 1915 رسالة الدكتوراه لحليم ملحمة عن «لبنان»[46]. وبعد عام على ذلك، أصدر م. بلانكنهورن كتاباً اعتبر فيه أنّ نشر الثقافة واللغة الألمانيّة في سوريّة ومنافسة الدول الغربيّة الأخرى على هذه الصعد، كفيلان بتعزيز التجارة الألمانيّة في تلك المنطقة[47]. وفي علم الخرائط للشرق الأدنى، نذكر بانسه (Banse) وفيشر (Fischer)[48] وأطلس اللغات، ودراسة حول الدروز لبرغشتراسر (Bergstrasser)[49]، وكتاب أوهاغن (Auhagen) «الطبيعة والزراعة في سوريّة»[50]، وكتاب فيشر «في الجغرافيّة الاقتصاديّة لسوريّة»[51]، وكتاب رايلن (Reihlin)، «مركز سوريّة في الاقتصاد العالمي»[52] وأخيراً، كتاب ڤاربورغ (Warburg) «سوريّة منطقة اقتصاديّة واستيطانيّة»[53].

4 ـ العلاقات التجاريّة بين ألمانيا و«لبنان»

رغم حصول النشاطات العلميّة والثقافيّة والإنسانيّة الألمانيّة على تشجيع

كبير منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر، ظلّت الاهتمامات الرسميّة الألمانيّة في التجارة الشرقيّة أقلّ مستوى، وذلك للأسباب التي ذكرناها في الفصل الأول من الكتاب[54]. كذلك، أدّى التشرذم السياسيّ والاقتصاديّ الألمانيّ دوراً في إضعاف تلك العلاقة. ولكن قيام «الإتحاد الجمركيّ» عام 1834، (Der Zollverein)، واختراق المشرق العربيّ تجاريّاً نتيجة لمعاهدة بلطا ليمان (1838)، وعقد دويلات ألمانيّة اتفاقات تجاريّة مع السلطنة العثمانيّة على نسق تلك المعاهدة، وتصاعد النمو الصناعيّ الألمانيّ وإنتاج الفحم والحديد، وقيام المؤسسات البنكيّة الألمانيّة منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر ـ كل هذه الأمور مجتمعة أحدثت تطوّراً في التبادل التجاريّ بين ألمانيا وبلاد الشام. وكانت بيروت أهم ميناء بحريّ على الساحل السوريّ الممتد من الإسكندرون شمالاً إلى يافا جنوباً. أمّا مرفآ طرابلس وصيدا، فأدّيا دوراً أقلّ في التبادل التجاريّ مع الخارج[55] وقد تسارع نمو مرفأ بيروت منذ استخدام النقل البخاريّ في أواسط الثلاثينات من القرن التاسع عشر. ومن بيروت، كان قسم كبير من السلع الأوروبيّة المستوردة يأخذ طريقه إلى جبل لبنان ومناطق سوريّة الداخليّة وفلسطين والعراق.

ليس بالإمكان التثبّت من حجم التجارة الألمانيّة مع سوريّة، بل يمكن إعطاء تقديرات تقريبيّة، وذلك بسبب الفوضى التي اتسم بها نظام الجمارك العثمانيّ لناحية تسجيل السلع المستوردة تبعاً لهوية السفينة الشاحنة وليس لمنشأ البضاعة. وتذكر تقارير ألمانيّة أنّ ثُلث السلع الألمانيّة فقط كانت تصل مرافئ الساحل السوريّ على متن السفن الألمانيّة، في حين أنّ النسبة المتبقية من البضائع كانت ترد على متن سفن أجنبية وتُحتسب لصالح الدولة التي ترفع السفن علمها. ولهذا، فكثير من الأحيان، وحتى التسعينات من القرن التاسع عشر، ظلّت حصّة ألمانيا في التجارة مع سوريّة تُحتسب من ضمن تجارة الدول الأوروبيّة الأخرى مع المنطقة، وبخاصّة النمسا/ هنغاريا[56].

ويذكر تقرير رسميّ بريطانيّ لعام 1840 عن تجارة سوريّة، أنّ بيوتات تجاريّة مسيحيّة في سوريّة كانت تستورد المنتجات الألمانيّة عبر مرفأ تريست، وأنّ المنسوجات الألمانيّة كالخردوات والبضائع الزجاجيّة، أثبتت قدرتها على المنافسة في الأسواق السوريّة[57]. ورغم الاتفاقات التجاريّة بين دويلات

ألمانيا والدولة العثمانيّة، ظلّت الصادرات الألمانيّة إلى السلطنة متأخرة عن صادرات دول أخرى معنية بالتجارة الشرقيّة. وفي التصدير إلى سوريّة عبر مرفأ بيروت، حلّت دول «الإتحاد الجمركيّ» الألمانيّ في المرتبة الخامسة أو السادسة خلف بريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا وسويسرا[58]. وفي عام 1851 حاول «أرشيف التجارة الألمانيّ» أن يقدّر حجم تجارة «الإتحاد الجمركيّ» مع بيروت. وطبقاً لذلك، حلّت دول الإتحاد بصادراتها، التي كانت تصل بيروت عبر تريست، في المركز الخامس، وكان نصيبها من عموم صادرات أوروبا إلى بيروت 2.1٪، كما يتبيّن من الجدول التالي:

جدول رقم (11): الصادرات الأوروبيّة إلى بيروت
من أول كانون الثاني 1850 حتى آخر أيلول من العام نفسه[59]

المنشأ	القيمة بالقروش العثمانيّة	النسبة %
بريطانيا	18.925.420	65.3
سويسرا	4.810.765	16.5
فرنسا	2.206.341	7.6
النمسا (عبر تريست)	1.298.895	4.5
الإتحاد الجمركي (عبر تريست)	615.885	2.1
ليفورنو	580.764	2.0
امستردام	539.311	1.9
المجموع	**28.977.381**	**100.0**

وفي أعقاب حرب القرم (1853 ـ 1856)، استطاع الألمان تحسين مركزهم التجاريّ مع سوريّة. فذكر أحد تقارير «أرشيف التجارة الألمانيّ» أنّ الفترة ما بين الأعوام 1857 إلى 1871 كانت بمثابة «العصر الذهبيّ للتجارة الألمانيّة مع سوريّة». ومع ذلك، لا يستبعد الأرشيف نفسه أن تكون حصّة ألمانيا في تلك الفترة قد تخطّت حصّة النمسا[60].

جدول رقم (12): تجارة مرفأ بيروت في 1871/ 1872 (بالفرنك الفرنسي)[61]

المنشأ	الإستيراد	التصدير
الولايات المتحدة الأميركيّة	2.116.000	512.400
بلجيكا	90.950	-
بريطانيا	11.929.100	1.387.700
فرنسا	4.451.250	9.002.100
اليونان	19.000	52.000
إيطاليا	2.188.000	115.400
النمسا/ ألمانيا	3.163.900	325.300
روسيا	210.900	34.000
السويد	110.000	-
سويسرا	1.502.500	-
المجموع	**257.816.000**	**11.428.900**

ويُلاحظ من الجدولين السابقين، وجود عجز في الميزان التجاريّ الألمانيّ والنمساويّ لصالح الصادرات إلى بيروت. وقد وصف أحد التقارير إستيراد ألمانيا المباشر من بيروت وسوريّة بأنّه كان بمنزلة «الصفر»، وأنّ ألمانيا كانت تستورد من سوريّة وبيروت بطرق غير مباشرة عبر بيوتات تجاريّة في مرسيليا وتريست وليفربول[63]. أمّا الصادرات الألمانيّة إلى بيروت، فكانت في معظمها من المنسوجات والسلع الزجاجيّة والكريستاليّة، وبخاصّة ما سمُي بـ«الصحون التركيّة»، والورق والكبريت والخردوات بأوسع معانيها. ويُستخلص من أحد التقارير أنّ الخردوات ساهمت بـ 70٪ من جملة الصادرات الألمانيّة إلى بيروت في عام 1850، لتتراجع في السبعينات إلى المرتبة الثانية وتحلّ محلّها المنسوجات، ولاسيّما تلك المصنّعة في سكسونيا وبروسيا[64].

ولكن الازدهار الذي عرفته التجارة الأوروبيّة مع سوريّة بعد «حرب القرم»، تحوّل منذ السبعينات إلى ركود اقتصاديّ استمرّ حتى التسعينات من القرن الماضي، ثم عودة إلى انتعاش قرابة نهاية القرن. وهذا يعود إلى عوامل

عدّة: الركود والتقلّبات التي طرأت على التجارة في المنطقة نتيجة تحوّل خطوط المواصلات الدوليّة إلى قناة السويس بعد افتتاحها في عام 1869، وتحوّل تجارة بغداد عن دمشق وبيروت نتيجة لانفتاح البحر أمامها، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعيّة السوريّة (الحرير على سبيل المثال) في الأسواق العالميّة، وكذلك إلى الأزمات والحروب في المنطقة، والأوبئة وأنظمة الحجر الصحيّ، والافتقار إلى شبكة مواصلات داخليّة تربط المرافئ السوريّة (معظمها غير جيد) بالداخل[65].

وبالنسبة إلى التجارة الألمانيّة، تتفق التقارير المعاصرة على تراجع الصادرات إلى سوريّة بشكل كبير خلال السبعينات، وذلك بسبب الأزمة الاقتصاديّة في ألمانيا في أعقاب الحرب مع فرنسا (1870/ 1871) من جهة، وبسبب الوضع المتدهور للتجارة السوريّة الذي عالجناه قبل قليل. ومنذ الثمانينات، شهدت التجارة الألمانيّة مع بيروت انتعاشاً جديداً حين أخذت ألمانيا تشارك للمرّة الأولى في الإستيراد مباشرة من سوريّة، على الرغم من أنّ حصّتها المئوية ظلت حتى بداية القرن العشرين لا تزيد عن 3٪. وبهذه النسبة، حلّت ألمانيا ما بين المرتبتين السادسة والخامسة بين الدول المستوردة من سوريّة، وهي بريطانيا وفرنسا، وإيطاليا والنمسا/ هنغاريا والولايات المتّحدة الأميركيّة. وكان من أهمّ السلع السوريّة المصدّرة إلى ألمانيا، المشمش المجفف والسوس والقار، ومصارين الخراف المملّحة، وصوف الخراف والشمع والزبيب والبرتقال والحامض والنبيذ والحبوب والأخشاب ومصنوعات نحاسيّة وغير ذلك[66].

ومنذ الثمانينات، كانت الصادرات الألمانيّة إلى بيروت في تصاعد مستمرّ. وكان أهمّ السلع الألمانيّة ذات القدرة العالية على المنافسة هي الانتاجات الصوفيّة من شلسين (Schlessin) وسكسونيا (Sachsen)، ومنطقة الراين (Reihnland) وبراندنبورغ (Brandenburg)، وخيوط الغزل من ألبرفلد (Elberfeld)، وبارمن (Barmen) وبرلين (Berlin) ودوسلدورف (Düsseldorf)، والكلسات من سكسونيا وڤورتمبرغ (Württemberg)، ومنتجات فولاذيّة من صولنغن (Solingen) وريمشايد (Remscheid) وإيزرلون (Iserlohn) وألتونا (Altona)، ومنتجات جلديّة من أوفنباخ (Offenbach).

ومنذ التسعينات، أخذت السلع الألمانيّة الصيدليّة والكيمائيّة والأصبغة تتدفّق علـى سـوريّـة مـن مـنـاطـق درسـدن (Dresden) وشـتـوتـغـارت (Stuttgart) ودارمشتادت (Darmstadt) وهوخست (Höchst) وبـارمـن[67]، إضـافـة إلى لوازم الخياطة وأدوات كهربائيّة ودفايات على الزيت، وعربات وأدوات فولاذيّة، وقضبان حديديّة لسكة حديد الحجاز[68]. فحلّت ألمانيا نتيجة ذلك في المركز الثالث بين الدول الأوروبيّة المصدّرة إلى بيروت، بعد بريطانيا وفرنسا وقبل النمسا/ هنغاريا أو على قدم المساواة معها[69]. ولكن تقارير أخرى، تذكر أنّ الصادرات النمساويّة/الهنغاريّة إلى بيروت فاقت الصادرات الألمانيّة وبلغت 6,5 مليون فرنك، مقابل 5.5 مليون فرنك لألمانيا[70].

جدول رقم (13): نصيب الدول الأوروبية الرئيسية في التصدير الى بيروت في الفترة ما بين 1895 - 1897 و1900
(النسبة المئوية من التصدير العام)[71]

الدولة	1895	1896	1897	1900
بريطانيا	56.7	56	55	40
النمسا/ هنغاريا	14.6	11.4	14	15
المانيا	11.2	11.4	12	12
فرنسا	9.5	8.9	8	10

ويذكر بطرس لبكي[72] استناداً إلى روبين[73] أنّ ألمانيا كانت الخامسة في عام 1910/ 1911، بعد بريطانيا وفرنسا والنمسا/ هنغاريا وإيطاليا في التصدير إلى مرافئ الساحل السوريّ مجتمعة، وبنسبة 6.5٪ من التصدير العام، في حين بلغت نسبة استيرادها من المنطقة المذكورة 1.1٪.

وكما ذكرنا سابقاً، كان قسم كبير من الصادرات الألمانيّة إلى المرافئ السوريّة يأتي على متن سفن أجنبيّة. وبسبب كثرة عمليات التفريغ للسلع وإعادة تحميلها وأجور النقل المرتفعة والتأمين التي كانت تستوفيها الشركات، كانت التجارة الألمانيّة مع سوريّة غير مربحة عموماً، ولم تستطع ألمانيا أن

تنافس سوى في بعض السلع الصوفيّة والألبسة والخردوات والكيمائيّات. وخلال الستينات من القرن التاسع عشر، لم يزد عدد السفن الألمانيّة التي كانت تتردّد إلى مرفأ بيروت أصابع اليد الواحدة[74]. ورغم ذلك، لم تستجب الحكومة البروسيّة ولا «مدن الهنزا» (Hansestädte) إلى الدعوات المطالبة بإقامة اتصال بحريّ مباشر مع الساحل السوريّ، أو استخدام قطع من الأسطول الحربيّ البروسيّ في النقل التجاريّ مع الساحل السوريّ، بحجّة انشغال الأسطول التجاريّ البروسيّ في التجارة المربحة مع أميركا[75]. واستمر هذا الوضع على ما هو عليه حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر[76].

وانسجاماً مع سياسة «الزحف نحو الشرق»، بإبعادها الإستراتيجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، ازداد إهتمام الدوائر الرسميّة الألمانيّة بتطوير التجارة مع الساحل السوريّ. وتوّج ذلك بإنشاء «خطوط الملاحة الشرقيّة الألمانيّة» عام 1889 (Deutsche- Levante- Linie). وبعد زيارة وليم الثاني، إمبراطور ألمانيا، إلى سورية وفلسطين عام 1898، ودعوة مارشال، السفير الألمانيّ في الآستانة، إلى تعزيز العلاقات التجاريّة بين بلاده وسوريّة، بدأت الشركة في عام 1899 بتسيير خطّين مباشرين إلى مرافئ الساحل السوريّ: الأوّل من هامبورغ كل عشرين يوماً، والثاني من أنتورب مرّة كلّ شهر[77]. وفي 1905، افـتـتـحـت «خطوط أطلس» (Atlas Linie) في بريمن خطّاً منتظماً إلى بيروت[78].

ولحق التطوير والاهتمام بدوره الجهاز القنصليّ الألمانيّ في المدن السوريّة منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر، استجابة لدعوات غرف التجارة في هذا الصدد، وذلك بعدما أخذت بيروت تقوم بدور مهمّ كميناء رئيسيّ على الساحل السوريّ، في وقت تراجعت فيه أهمّية ميناءيّ صيدا وطرابلس. فمنذ ذلك الحين، عكفت الخارجيّة البروسيّة على إرسال قناصل ألمان متمكّنين من اللغة العربيّة مطّلعين على أحوال المنطقة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. ففي عام 1842، أُرسل لويس فون ڤيلدنبروخ (Louis von Wildenbruch) كقنصل على سوريّة وفلسطين ومقرّه بيروت. وتحوّلت قنصليّة صيدا إلى نيابة قنصليّة. وفي 1850، وصل تيودور ڤيبر (Theordor Weber) كقنصل إلى بيروت. وبعد قيام الدولة الألمانيّة الموحدة،

ومع بداية عصر بسمارك، تمّ تحديث شبكة القنصليّات الألمانيّة في الشرق، وأخذ القناصل يؤدون دوراً نشطاً في ترويج التجارة ودعم المصالح الألمانيّة[79]. وهذا ما جعل الحكومة الألمانيّة تمنح في عام 1895 پول شرودر (Paul Schröder)، قنصلها العام في بيروت، وسام النبلاء تقديراً لخدماته في تعزيز التجارة الألمانيّة في سوريّة[80]. وفي هذا السياق ذكر باديكر (Baedeker) في كتابه «فلسطين وسوريّة» لعام 1875، أنّ جمعيّات وشركات وفنادق ألمانيّة استقرت في بيروت[81]. إضافة إلى ذلك، ذكر المستشرق الألمانيّ راتمن أنّ شركات تأمين ألمانيّة افتتحت فروعاً لها في بيروت[82]. كما إتّخذ «بنك فلسطين الألمانيّ» (Deutsche Palästina-Bank) الخطوات نفسها بافتتاح فرع لمؤسسته في بيروت. ولترويج الصناعات الألمانيّة، أقامت جمعيّات صناعيّة ألمانيّة معارض دائمة لها في بيروت ومدن سوريّة أخرى[83].

ويعلق المؤرّخ البريطانيّ لونغريغ على تطوّر المصالح الألمانيّة في سوريّة منذ أوائل القرن العشرين فيقول:

«ليس لهذه الأمّة (ألمانيا) اتصالات تقليديّة مع سورية، ولا تقف إلى جانب أيّة طائفة (دينيّة) وليس لديها رعايا مسلمون. وهذه الدولة حديثة الوصول إلى العالم الشرقيّ. ولكن الطموحات الإمبريالية التي نمت في نهاية القرن التاسع عشر، والرغبة في التوسع والمتاجرة مع كل جهة، والاندفاع الطموح لعاهلها (وليم الثاني)، جعل العَلَم الألمانيّ يصل إلى المرافئ السورية في بداية القرن العشرين، يتبعه مندوبو ألمانيا التجاريون ووكالاتها البنكية والتأمينية وفنادقها»[84].

5 ـ المصالح السياسيّة الألمانية في «لبنان»

ـ بروسيا والأزمة المصرية 1831 ـ 1840

تمثّل الفترة ما بين صلح أدرنة في عام 1829 وإنهاء المسألة الشرقيّة مؤقتاً في عام 1840، نقطة تحوّل مهمّة في سياسة بروسيا تجاه الشرق. فعلى الرغم من ضعف تمثيلها في المنطقة، كما بيّنا سابقاً، توسّطت بروسيا عام 1829 في الحرب بين روسيا والسلطنة العثمانيّة لعقد صلح بين الدولتين. وكانت أهدافها

الأساسيّة من وراء ذلك تأمين تجارتها في المنطقة من التأثيرات السلبيّة لتلك الحرب[85]. وللأسباب التجاريّة نفسها، أيّدت بروسيا «نصّاً وروحاً» المشروع الفرنسيّ الداعم لاحتلال محمد علي باشا طرابلس وتونس والجزائر (1830)، وذلك لتحرير سفنها من غارات «القرصنة»، التي تقوم بها دويلات شمال إفريقيا في البحر المتوسط[86]. وفي عام 1835، بدأت قلّة من الضبّاط البروسيّين تصل إلى الآستانة بصفة غير رسميّة لتدريب أفراد الجيش العثمانيّ. وحتى ذلك الحين، كانت قوات محمد علي باشا، والي مصر، قد أكملت احتلالها لسوريّة وفلسطين وأصبحت في وضع مهدّد للأناضول العثمانيّ.

وخلال تلك الأزمة، انحصر وجود الضبّاط البروسيّين بشكل رئيسيّ على حدود سوريّة الشماليّة خلف نهر الفرات لتنظيم الفيالق العثمانيّة التي كانت تتحضّر لاسترداد سوريّة. وبعد معركة نصيبين (24 حزيران 1839) وهزيمة الجيش العثمانيّ على أيدي المصريّين، انتهى دور البعثة العسكريّة البروسيّة. وقيل أنّ سبب ذلك يعود إلى خلافات وقعت بين الضبّاط الألمان والقيادة العثمانيّة حول الإستراتيجيّة العسكريّة لتحرير سوريّة[87].

وبعد عودة الضبّاط البروسيّين إلى بلادهم، انقطعت الاتصالات الألمانيّة ـ العثمانيّة في الميدان العسكري. أمّا في الميدان السياسيّ، فكانت بروسيا ودبلوماسيتها تدعوهما عواصم القرار الأوروبيّة إلى القيام بدور فعّال في المسألة الشرقيّة. فكما كانت بروسيا مهمّة للدبلوماسيّة البريطانيّة للوقوف في وجه كل من فرنسا وروسيا، أو منع أي تقارب بينهما في المسألة الشرقيّة، كذلك الحال كانت بروسيا مُهِمّةً للدبلوماسيتين الفرنسيّة والنمساويّة تبعاً لمصالح كل منهما في تلك المسألة[88].

إن تناقضات المصالح الأوروبيّة في المسألة الشرقيّة، ومحدوديّة المصالح السياسيّة والاقتصاديّة البروسيّة في المنطقة، ومخاوف بروسيا من أن ينعكس أي صدام بين الدول الأوروبيّة حول المسألة الشرقيّة على وضعها في التوازن الأوروبيّ ـ كل هذه الأمور جعلت بروسيا تصرّ على أن تعمل على حلّ سلميّ للأزمة وأن تكون مشاركتها «معنويّة» في حال توافقت الدول الأوروبيّة على حلّ في ما بينها، أو «حياديّة» في حال اختلفت الدول الكبرى في ما

بينها، من دون التورّط في عمل عسكريّ في المنطقة أو في تحالف موجّه ضدّ فرنسا[89]. ويتّضح هذا الموقف من خلال جلسات مؤتمر لندن في تموز عام 1840. فعند بدء المفاوضات تلقى بولوف (Bülow)، المندوب البروسيّ إلى المؤتمر، تعليمات حكومته بأن تنشط الدبلوماسيّة البروسيّة وفقاً للدبلوماسيّة النمساويّة، وألا يوقّع على أية اتفاقيّة من دون أن تقترن بتوقيع نويمن (Neumann)، مندوب النمسا[90].

وكانت النمسا تشارك بروسيا سعيها إلى حلّ سلمي للأزمة الشرقيّة. وانحصرت دبلوماسيّة الدولتين في رؤية محمد علي خلف حدود عام 1833، أي احتفاظه بالبلاد السوريّة فقط[91]. وبالفعل، قام المندوبان البروسيّ والنمساويّ بالوساطة لأجل تقاسم البلاد السوريّة بين مصر والسلطنة العثمانيّة، مما يقلّل من حدة التناقضات بين بريطانيا وفرنسا ويمكّن بالتالي من التوصل إلى حلّ وسط بينهما. ولكن هذه الخطوة فشلت، من جهّة لأنّ فرنسا التي كانت حتى ذلك الحين خارج قاعات المؤتمر، أرادت أن تضمن لوالي مصر استقلالاً يبقيه تحت نفوذها[92]، ومن جهّة أخرى، لأنّ بريطانيا وجدت في قيام دولة عربيّة قويّة على حدود السلطنة تحت النفوذ الفرنسيّ، ضرباً لمصالحها[93].

وتصادف مع توقيع بولوف مع المندوب الروسيّ على إتفاقية التحالف الرباعيّ في لندن (بريطانيا، روسيا، النمسا وبروسيا) وفاة ملك بروسيا فريدريك وليم الثالث (.Friedrich Wilhelm III) واعتلاء فريدريك وليم الرابع عرش البلاد. فحدث تبدّل في الدبلوماسيّة البروسيّة تجاه المسألة الشرقيّة. فاستخدم الملك الجديد تكتيكاً دبلوماسيّاً مزدوجاً: فوظّف من ناحية توقيع الحكومة البروسيّة السابقة على إتفاقية التحالف الرباعي لصالح دبلوماسيّة تؤيد هذا التحالف من دون التورّط في عمل عسكريّ. ومن ناحية أخرى، برّر لفرنسا مسلك بلاده هذا لتأخر وصول التعليمات الجديدة إلى بولوف والقاضية بنقل الدعم من دول التحالف الرباعيّ إلى فرنسا. وعبّر وزير الخارجيّة البروسيّ لمبعوث فرنسا في لندن عن أمنية حكومته «**بأن تتمكّن فرنسا من أن تُبقي على مكاسب محمد علي في سورية**»[94]. ومن خلال هذه الدبلوماسيّة المزدوجة، برز بوضوح عدم إيلاء بروسيا المسألة الشرقيّة اهتمامها، واستمرّ

الحال على ما هو عليه خلال رئاسة بسمارك للوزارة، ولم يُطاح بهذه السياسيّة إلا من قبل الإمبراطور وليم الثاني[95].

- موقف بروسيا/ ألمانيا من نظاميّ القائمقاميتين والمتصرّفية

بُعيد انتهاء الأزمة الشرقيّة، تحوّلت مشاركة بروسيا «المعنوية» في تلك الأزمة إلى مزيد من التورّط السياسيّ في شؤون البلاد السوريّة، من دون أن يعني ذلك أنّ دبلوماسيتها في المنطقة أو مصالحها أصبحت على قدم المساواة مع الدول الأوروبيّة الرئيسيّة المتورّطة في الأزمة الشرقيّة. ففي عام 1842، أعلنت بروسيا، وبمشاركة بريطانيّة، عن مشروع دينيّ بأبعاد سياسيّة يقوم على إنشاء مطرانيّة إنجيليّة في القدس ترعى شؤون قلّة من البروتستانت المحلّيّين والأجانب، إضافة إلى تنصير اليهود المحلّيّين أو أولئك المُنصرين و«المصدرين» من أوروبا. وقد حمل هذا الهدف المبكّر في طياته إقامة كيان يهودي في فلسطين[96]. وتحت ستار المطرانيّة، اعترف الباب العالي في عام 1850 بالطائفة البروتستانتيّة، وهذا ما أفسح في المجال في عام 1856 أمام قيام جماعة إنجيليّة في بيروت غلب عليها الطابع الألماني[97].

وبينما كانت بروسيا تعمل على توطيد نفوذها الكنسيّ - السياسيّ في البلاد السوريّة، بدأت تطوّرات في المقاطعات اللبنانيّة في أعقاب عودة الحكم العثمانيّ إلى البلاد بعد خروج المصريّين، دفعت بروسيا خطوة أخرى إلى الأمام في مجال تدخّلها في شؤون «لبنان». ففي 19 كانون الأول 1842، بعث ڤاغنر (Wagner)، القائم بالأعمال البروسيّ في الآستانة، إلى فون ڤليدنبروخ (Wildenbruch)، القنصل البروسيّ في بيروت، يعلمه بموافقة حكومته مع الدول الكبرى على حلّ للمسألة اللبنانيّة يقضي بتقسيم «لبنان» إلى قائمقاميتين مسيحيّة ودرزيّة[98].

وعندما وقعت الحرب الأهليّة في المقاطعات اللبنانيّة عام 1860، تدخّلت بروسيا مرّة أخرى في المسألة الشرقيّة بدبلوماسيّة وفاقيّة. فلم تعارض تدخّل فرنسا العسكريّ «المؤقّت» في «لبنان»[99]، وما لبثت أن أيّدت في شباط 1861 ومعها النمسا وروسيا، تجديد بقاء القوات الفرنسيّة حتى حزيران من العام نفسه. وبعد قليل على ذلك (آذار 1861)، كانت اللجنة الدوليّة التي

شاركت بروسيا فيها، قد أنهت مناقشتها للمسألة اللبنانيّة وخلصت إلى مقرّرات (مشروع 47 مادة) قضت بإنشاء قائمقاميتين درزيّة وأخرى مارونيّة واستحداث مديريّة للكاثوليك في زحلة توضع جميعاً تحت سلطة والي صيدا العثمانيّ[100]. إلا أنّ بكلار (Béclard)، المندوب الفرنسيّ في اللجنة، رفض المقرّرات، ولكنه فشل في مقاومتها، لاسيّما أنّ خصميه البريطانيّ دوفرين (Dufferin) والروسيّ نوڤيكوف (Novikof)، تمكّنا من تأمين موافقة المندوبين النمساويّ فون ڤكبكر (Von Weckbecker) والبروسيّ فون ريفوس (Von Rehfus) عليها. وفي ضوء الضغوطات الدبلوماسيّة الفرنسيّة على فيينّا وبرلين (أواخر نيسان)، أرسلت الحكومتان النمساويّة والبروسيّة تعليمات جديدة إلى مندوبيهما في اللجنة تقضي بتحويل دعمهما إلى بكلار، مما تسبّب في حدوث انقسام في اللجنة الدوليّة[101].

وعلى خط مواز، أخذت بريطانيا تعمل للحؤول دون تجديد فرنسا بقاء قواتها في «لبنان» بعد حزيران 1861[102]. فسارعت، تدعمها الدبلوماسيّة العثمانيّة، للعمل على وضع دستور للمقاطعات اللبنانيّة يقوم على مبدأ وحدة الجبل تاركة مسألة التقسيم الطائفيّ/الإداريّ جانباً، مركزة على مسألة الحاكميّة بأن تكون من نصيب والي صيدا. وفي الوقت نفسه، انتقلت المفاوضات من بيروت إلى الآستانة في بداية أيار برعاية سفراء الدولة الكبرى في العاصمة العثمانيّة[103].

وفي إطار تضارب المصالح البريطانيّة ـ الفرنسيّة، حصلت الدبلوماسيّة الفرنسيّة على تأييد النمسا، وفي مرحلة لاحقة على موافقة روسيا على مشروع حكم مارونيّ في جبل لبنان يُفرض على بريطانيا والسلطنة العثمانيّة، ما أدّى إلى انقسام السفراء إلى فريقين: فريق يؤيّد فرنسا في مسعاها لإقامة حكم مارونيّ ويضمّ روسيا والنمسا، وفريق بريطانيا والباب العالي الذي يطالب بوحدة الجبل تحت حكم والي صيدا. وتحت هاجس ترشيح يوسف كرم أو الأمير مجيد الشهابيّ لمنصب الحاكميّة، اضطرّت بريطانيا أن تعدّل في سياستها وتوافق على وحدة جبل لبنان بتعيين حاكم مسيحيّ عليه شرط ألا يكون لبنانيّاً[104]. وكان هذا التعديل في الموقف البريطانيّ نتيجة دبلوماسيّة بروسيّة مرنة. ففي اجتماع 31 أيار، تقدم فون در غولتس (Von der Goltz)،

سفير بروسيا في الآستانة، باقتراح وسط بين بريطانيا وفرنسا يقضي بأن تُعلن الدول الكبرى في المادة الأولى من نظام جبل لبنان الجديد، أنّ «لبنان» **«يقوم به حاكم مسيحيّ يعينه الباب العالي من خارج لبنان»**. وكان هذا الاقتراح حلاً دبلوماسيّاً موفّقاً يقضي على الحكم الوطنيّ في «لبنان» ويضمن عدم استمرار الاحتلال الفرنسيّ للبلاد. وقد رأت الدول الكبرى فيه مخرجاً للأزمة، فوافقت عليه[105]. أمّا الباب العالي، فأعلن على الفور إلغاء نظام القائمقاميتين والعودة إلى وحدة الجبل برئاسة حاكم مسيحيّ يعيّنه بموافقة الدول الكبرى. وهكذا، خرج إلى النور بروتوكول لبنان لعام 1861، والذي حصل، وبصيغته المعدلة في عام 1864، على تأييد بروسيا[106]. وبموجب المادة الأولى للنظام، عيّن الباب العالي أحد كبار رجالاته داوود أفندي، وهو كاثوليكي، متصرفاً على جبل لبنان. وكان داوود باشا حقوقيّاً عثمانيّاً عمل في البعثة العثمانيّة في برلين وتأثر بالثقافة والنهضة الألمانيّتين. فوضع كتاباً في القوانين الجرمانيّة ومنحته أكاديميّة العلوم في برلين لقب «عضو شرف» في عام 1845، وكليّة يانا (Jana) لقب «دكتور في الحقوق» عام 1853[107].

استمرت متصرّفيّة داوود باشا حتى عام 1868. وخلال ذلك تلقّى المتصرّف دعماً من تيودور ڤيبر (Theodor Weber)، القنصل البروسيّ العام في بيروت، حيث تركّزت السياسة البروسيّة على إبعاد يوسف كرم عن جبل لبنان[108]. وبتعيين الباب العالي فرنكو باشا متصرفاً من دون استشارة الدول الكبرى، احتجّت بروسيا مع العواصم الأوروبيّة الأخرى على فرمان تعيينه، الذي لم يشر إلى عدد سنوات حكمه، معتبراً أنّ المتصرّف الجديد يمكنه أن يبقى في الحكم بصورة مستمرّة طالما كانت سياسته مرضية. لكن الدول الكبرى، أرغمت الباب العالي على الإذعان لها وتحديد الفترة الزمنيّة لحكمه[108].

وعندما أوشكت متصرّفيّة رستم باشا على الانتهاء في عام 1883، ناور الباب العالي في محاولة تعيين أمير كاثوليكيّ من شمال ألبانيا هو پرنك دادا (Prenk Dada)، ما جعل الفرنسيّين يستغلّون المناسبة للتخلّص من رستم باشا عبر منح تأييدهم لپرنك دادا. أمّا ألمانيا، فلم تكن في ذلك العام ترغب في إزعاج الفرنسيّين، فأعطت مع النمسا/ هنغاريا تأييدها لفرنسا في هذه المسألة.

لكن إزاء إصرار بريطانيا وروسيا على رفض ذلك الحلّ، أحبط المشروع الفرنسيّ، وجرى توافق بين الدول الكبرى على تعيين واصا باشا لمدة عشر سنوات[109].

- تقارير قنصلية بروسيّة حول أحداث جبل لبنان وتسييس الحركة البروتستانتيّة

تكتسب تقارير يوهان ڤتسشتاين ، قنصل بروسيا في دمشق من 1849 إلى 1861، عن «لبنان» أهمّية خاصّة:

أولاً، لأنها كانت تُرسل إلى الخارجيّة البروسيّة وإلى جهات خاصّة من أصدقاء القنصل، الذين عكف على مراسلتهم من مركز إقامته في دمشق مطلعاً إيّاهم على الأوضاع في سوريّة؛

ثانياً، أنّ ڤتسشتاين كان مستشرقاً متمكّناً من اللغة العربيّة وملمّاً بالحضارة العربيّة - الإسلاميّة؛

ثالثاً، أنّه كان على اتصال بطوائف «لبنان» الدينيّة وعلى معرفة بتقاليد المنطقة وعاداتها؛

رابعاً وأخيراً، أنّه عاش قبل إندلاع الأحداث في «لبنان» وبعدها متنقلاً بين سوريّة مطّلعاً على أحوالها السياسيّة والاقتصاديّة[110].

منذ اندلاع أحداث جبل لبنان عام 1860، اعتبر ڤتسشتاين أنّ العثمانيين قد خططوا لها، وجاءت نتيجة عجز السلطات العثمانيّة الدائم على الصعد السياسيّة والماليّة والخلقيّة وازدياد الفوضى من عام إلى عام[111]. ورأى أنّ كراهية العثمانيّين واحتقارهم لكل المسيحيّين لنجاحهم الاقتصاديّ وعلاقتهم بأوروبا وحمايتهم من قِبَلها وثقافتهم وتعليمهم العالي، من الأسباب غير المباشرة للحرب الأهليّة[112]. واعتبر أنّ الإصلاحات العثمانيّة والحرّية الدينيّة التي تحدّثت عنها مراسيم الإصلاح العثمانيّة كانت «**خديعة لا حول لها ولا قوّة**»، إذ بقيت «**حقوقاً على الورق**»[113]. ولحماية المسيحيّين وضمان مستقبلهم السياسيّ، اقترح ڤتسشتاين - عند إندلاع أحداث الستين مباشرة - أن تُرسل الدول الأوروبيّة قوّة عسكريّة مشتركة إلى بيروت ودمشق «المصلحة

الإنسانيّة». وفيما عبّر القنصل عن سروره لنزول القوات الفرنسيّة في «لبنان»، عاد وعبّر عن خيبة أمله لعدم انتشارها في دمشق، وحمّل بريطانيا مسؤوليّة ذلك، لأنّها كانت تعمل على إبعاد الفرنسيّين عن المنطقة[114]. وتوقّع ڤتسشتاين تحسناً في أوضاع المسيحيّين السوريّين والموارنة وأوضاع الأجانب في البلاد السوريّة، من خلال التدخّل العسكريّ الأوروبيّ. ورأى أنّ على القوات الأوروبيّة أن تبقى لفترة طويلة في «لبنان»، وأن يكون هدفها السياسيّ هو سلخ سوريّة ولبنان عن السلطنة العثمانيّة، وهذا، برأيه، كفيل بإعادة الهدوء والنظام إلى البلاد[115]. واعتقد ڤتسشتاين أنّ السوريّين بمختلف طوائفهم يريدون التخلّص من الحكم العثمانيّ، وأنّهم لا يزالون يتذكّرون التسامح الدينيّ خلال حكم إبراهيم باشا[116].

لقد طرح ڤتسشتاين تساؤلاً عن الدولة الأوروبيّة التي يجب أن تحكم سوريّة بعد إخراج العثمانيّين منها؟ فأجاب مطالباً بدولة «**تحترم الإنسانيّة**»، ويرى أنّ لا مصالح سياسيّة لبلاده في سوريّة ولا مصالح قديمة سوى «**تمثيل الإنسانيّة**»[117]. ونحن لا نعرف إذا كان ڤتسشتاين قد قصد بذلك بروسيا، التي «**تمثل الإنسانية وتحترمها**» على حد قوله وتفتقر إلى المصالح والغايات السياسيّة، لتكون الدولة النموذجيّة لحكم سوريّة باسم أوروبا. ولكن ممّا لا شكّ فيه، أنّ بروسيا بعد 1840 كانت لديها طموحات سياسيّة في المنطقة، ومن هنا جاء إنشاؤها «مطرانيّة القدس الإنجيليّة»، التي حاولت من خلالها الدخول إلى المنطقة بخلق كيان يهوديّ من المنتصرين على المذهب البروتستانتيّ ودعم حركة بروتستانتيّة في معقل الكاثوليكيّة في الشرق[118].

إن إدراك أهمّية الحركة البروتستانتيّة، كقوّة مؤثّرة للنفوذ السياسيّ لبروسيا في الشرق، جعل ڤتسشتاين يقترح تسييسها وألاّ يقتصر أتباعها على المنصّرين من اليهود، بلّ أن تعمل المطرانيّة وتنشط في سوريّة ولبنان بين الدروز والطوائف المسيحيّة السوريّة، كاليونان واللاتين. ورأى أن تكون مهام القنصل البروسيّ في المنطقة حماية أتباع الكنيسة الجديدة من تعسّف الكنيسة اليونانيّة[119]. ولا شكّ في أن الوصول إلى هذا الهدف، كان سيمكّن بروسيا من أن تكون على قدم المساواة مع الدول الأوروبيّة الكبرى ذات الامتيازات في حماية الطوائف الدينيّة وممارسة نفوذ سياسيّ فعّال في الدولة العثمانيّة.

وهنا يظهر الجانب السياسيّ في الحركة البروتستانتيّة بوضوح، عندما يحدّد القنصل أبعاد المهمّة منطلقاً من موقف الدروز الوديّ تجاه البروتستانتيّة، ويرى أنّ ذلك يسهّل «قيام تحالف» بين بروسيا وبينهم. ويضيف ڤتسشتاين، أنّ هذا التحالف سيمكّن بروسيا من أن «**تمارس نفوذاً كبيراً**»، عندما تتمكّن من دعم الدروز تجاه المتصرّفيّة وترتبط أفكار البروتستانتيّة ببروسيا في نظر العرب[120].

6 ـ موقع «لبنان» في العلاقات الألمانية ـ الفرنسية

انعكست هزيمة فرنسا أمام بروسيا والدويلات الألمانيّة عام 1870 ـ 1871 على علاقات الدولتين في سوريّة. وكلّما كانت هذه العلاقات تسوء في أوروبا، كلّما حاولت ألمانيا أن تُشغل فرنسا وتربكها في مسائل استعماريّة خارج القارة الأوروبيّة، ومن هذه المناطق بلاد الشام، حيث تركّزت أطماع فرنسا التقليديّة. والمعروف، أنّ ألمانيا لم تكن خلال رئاسة بسمارك للوزارة مهتمّة بالمسألة الشرقيّة، وترى فيها مجالاً لتصارع الدول الكبرى.

ففي عام 1871، استغلّت ألمانيا الوهن الذي وصل إليه النفوذ الفرنسيّ في سوريّة، وحاولت طرح نفسها حامية لموارنة لبنان، حين قام تيودور ڤيبر، قنصلها العام في بيروت، بزيارة جريئة غير متوقعة إلى البطريرك الماروني في بكركي، وصفها القنصل الفرنسيّ بالتطاول على حقوق بلاده في «لبنان». لكن القنصل الفرنسيّ عزّى نفسه بأنّ ردّة فعل الموارنة تجاه سلوك القنصل الألمانيّ كانت باردة[121]. ومرّة أخرى، عندما تدهورت العلاقات بين الدولتين في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، أخذت السفن الحربيّة الألمانيّة تتردّد باستمرار على مرفأ بيروت ومرافئ سوريّة أخرى، في محاولة لإفهام الفرنسيّين أنّ الحفاظ على مصالحهم في سوريّة مرتبط بموقفهم الأوروبيّ تجاه ألمانيا. وكان الألمان سبق وأرسلوا بالتنسيق مع الدول الأوروبيّة الأخرى سفنهم الحربيّة إلى بيروت إبّان الحرب الروسيّة ـ العثمانيّة 1877/ 1878، وفي أعقاب احتلال بريطانيا لمصر (1882)، تحت ستار تأمين دعم للمستوطنين الألمان في بيروت والبالغ عددهم 253 تجاه السكان المحلّيّين. إلاّ أنّ هذه الخطوة لم تعتبرها فرنسا حينذاك تحدياً

لنفوذها في سوريّة، إذ حدثت ضمن توافق أوروبيّ[122].

ورغم محاولات «الإزعاج» الألمانيّة، حاول بسمارك تجنّب وقوع مواجهة سافرة مع الفرنسيّين. فعندما طلب هرمان لونيز (Hermann Löhnis)، رئيس «جمعيّة التجارة الألمانيّة» من الخارجيّة الألمانيّة في برلين في نهاية عام 1886 تقديم دعمها له في مسعاه للحصول على امتياز لمدّ خطّ حديديّ بين طرابلس الشام وحماه، رفض بسمارك ذلك معتبراً أنّ دعم المشروع رسميّاً سوف يورّط بلاده في مجابهة مع فرنسا صاحبة النفوذ التقليديّ في سوريّة. لذا، اعتبر بسمارك المشروع «**صفقة جريئة جداً غير مضمونة**»، لأنّ ألمانيا لن تستخدم نفوذها السياسيّ في هذا المجال. لكن بسمارك، أبلغ لونيز وجماعته «**إنّ عليهم أن يعملوا على مسؤوليتهم الخاصّة وإنّه لا يمكنه (بسمارك) سوى أن يحذّرهم من ذلك**»[123].

وما لبثت العلاقات الألمانيّة ـ الفرنسيّة أن وجدت مادة خصبة جديدة للنزاع، عندما أخذت ألمانيا منذ الثمانينات تقوم بدور ناشط في المسألة الشرقيّة وتناهض فرنسا في إدعائها حماية رجال الدّين الكاثوليك الألمان العاملين في سوريّة وفلسطين.

وكانت مسألة ضرب الحماية الفرنسيّة في سوريّة إحدى الأهداف المستترة لألمانيا في الشرق. وفي هذا السياق، تعتبر زيارة الإمبراطور وليم الثاني لبلاد الشام في خريف عام 1898 دليلاً على التدخّل المباشرة في المسألة الشرقيّة وتحدياً لمصالح دول أوروبيّة أخرى ذات نفوذ في السلطنة، وبخاصّة بريطانيا وفرنسا. كذلك، جسّدت تلك الزيارة ذروة العلاقات الألمانيّة ـ العثمانيّة، وكانت فاتحة لسلسلة من الامتيازات حصل عليها الرأسمال الألمانيّ، وأهمّها امتياز سكّة حديد بغداد[124].

وعشية زيارة الإمبراطور الألمانيّ إلى الشرق كتب مارشال (Marschall)، السفير الألمانيّ في الآستانة، إلى رئيس الوزراء الألمانيّ هوهنلوهي شيلينغسفورست (Hohenlohe Schillingsfürst) ما يلي:

«**إنّ محاربة النفوذ الذي حصلت عليه فرنسا في المسائل الكنسية للكاثوليك المسيحيّين في تركيا وبشكل غير مباشر في مسائل سياسيّة،**

هو أحد أبرز مهام السياسة الألمانية في تركيا. وبفضل نفوذنا السياسيّ الذي حصلنا عليه في تركيا، فنحن الوحيدين الذين يمكّننا وضعنا من تشجيع عملية التفتّت الذي تجد الحماية الفرنسية نفسها فيه ويسّرعها. وإذا ما تمكّنت ألمانيا من إزالة الحماية الفرنسية المطلقة، فإنّ هذا العمل سوف يرفع بشكل كبير من سمعتنا في أعين الشرقيين»[125].

والواقع، إنّ رحلة وليم الثاني إلى سوريّة وفلسطين في ت1 وت2 (1898) دقّت ناقوس الخطر بالنسبة إلى فرنسا ومصالحها في المنطقة. كانت فرنسا تدرك الإبعاد الحقيقيّة للتحرّك الألمانيّ في بلاد الشام، وأنّ الزيارة ليست للحج إلى الأماكن المقدسة في فلسطين أو تدشين بعض المؤسسات الثقافيّة والدينيّة الألمانيّة هنا وهناك، بل ضرب نفوذها السياسيّ. وشنّت الصحف الفرنسيّة والأوروبيّة المتعاطفة معها هجوماً لاذعاً على العاهل الألمانيّ. أمّا الجهات الرسميّة الفرنسيّة، فحاولت بشكل خفيّ عرقلة الرحلة، التي تزامنت مع أزمة فاشودة بين بريطانيا وفرنسا عام 1898. وتحدّثت تقارير ألمانيّة عن خططٍ حاكها فرنسيّون لاغتيال الإمبراطور الألمانيّ في مصر أو في فلسطين[126]. وفي أيلول 1898، أي قبل أسابيع على بدء العاهل الألماني رحلته إلى الشرق، تلقت الخارجيّة الألمانيّة تقريراً من بول شرودر، قنصلها العامّ في بيروت، يذكر فيه قيام كولونيل فرنسيّ يدعى بريڤوستيه (Prévostier) مع شقيق له بالتوجّه إلى بيروت عبر الآستانة لتحريض موارنة جبل لبنان ضدّ زيارة الإمبراطور[127].

ويبدو أنّ التحركات الفرنسيّة كان لها أساس من الصحّة، إذ يذكر المؤرّخ اللبناني مزهر أنّه خلال سفر العاهل الألمانيّ يوم الاثنين 7 تشرين الثاني 1898 من بيروت إلى دمشق عن طريق عاليه، لم ينفّذ الموارنة في الجبل أوامر المتصرّف نعوم باشا بإقامة الزينة وإضاءة الأنوار على قمم الجبال احتفالاً بالإمبراطور الألمانيّ، وذلك استجابة لأوامر البطريرك يوحنا الحاج، وللإعلان عن تعلّقهم بفرنسا[128]. ووجدت هذه الحركة التعبيريّة للموارنة ترحيباً من قِبَل الفرنسيّين، ما أغضب القنصل الألمانيّ شرودر. وعندما احتج القنصل إلى البطريرك الحاج، أجابه الأخير إنّه طالما أنّ الموارنة لا يحتاجون القيصر الألمانيّ في شيء، «**فليس هناك ما يجبرهم على أن يكونوا لطفاء**

تجاهه»[129]، وبعد عام على زيارة وليم الثاني للبنان، قامت قطع من الأسطول الفرنسيّ راسية قُبالة الساحل اللبنانيّ بإطلاق مدفعيتها تحيّة لموقف الموارنة تجاه ألمانيا خلال زيارة عاهلها الإمبراطور وليم الثاني لـ«لبنان»[130].

هذا التنافس الألمانيّ - الفرنسيّ، استمرّ حتى الحرب العالميّة الأولى ثم في أثنائها، إذ ظلّت ألمانيا تعمل على تقويض نفوذ فرنسا في سوريّة وجعل نفسها أكثر قبولاً منها لدى السكّان. ووفقاً لتقرير ألماني، ذكر المستشرق هارتمن بعد زيارة له إلى بيروت في عام 1913، أنّ ألمانيا ليس لها أطماع في سوريّة، وأنّ المسلمين لا يثقون بفرنسا بسبب سياستها الاستعماريّة، فيما الموارنة يرون أنّ نفوذها قد تضاءل في سوريّة، وأنها لن تستطيع استعادة مكانتها السابقة. ودعا هارتمن إلى تفهّم الألمان للعقليّة العربيّة وعدم تحدّي العرب السوريّين بالانحياز الكامل إلى جانب العثمانيّين[131].

وعلى ما يبدو، فإنّ قول هارتمن حول تراجع النفوذ الفرنسيّ في سوريّة فيه الكثير من المبالغة، إذ كانت فرنسا عشيّة الحرب العالميّة الأولى الأقوى بين الدول الكبرى على صعيد الثقافة والتعليم والخدمات الاجتماعيّة والإنمائيّة والمصالح الاقتصاديّة، وكانت تمهّد من خلال ذلك إلى التدخّل المباشر في سوريّة. فبين عاميّ 1902 و1905، وضعت فرنسا خططاً عسكريّة «لاحتلال سوريّة وفلسطين» تقضي بالإبرار في أربعة مناطق على الساحل السوريّ ما بين غزّة وطرابلس بوحدات تقدّر بـ 140 ألفاً إلى 150 ألفاً من الجنود (عن وثيقة فرنسيّة يحتفظ بها المؤلف). وعندما كشف الرئيس الفرنسيّ پوانكاريه (Poincaré) في كانون الأول عام 1912 النقاب عن أنّه لا خلافات بريطانية - فرنسيّة حول سوريّة، وأنّ بريطانيا ليس لديها أهداف أو مطامع في المنطقة، فُسّر خطابه في الدوائر الدبلوماسيّة الأوروبيّة على أنه تمهيد لاحتلال فرنسا لسورية. فسارعت ألمانيا عبر سفيرها في لندن إلى إبلاغ ادوارد غراي (Edward Grey)، وزير الخارجيّة البريطانيّة، أنّها لن تقف مكتوفة اليدين في حال أي تدخّل فرنسيّ في سوريّة[132]. ومن دون الحصول على دعم بريطانيّ، لم ير المخطّط الفرنسيّ النور.

وعلى ما يبدو، أخذت ألمانيا منذ ذلك الحين تُعدّ مشروعاً مضاداً لفرنسا

في سوريّة بمشاركة دوائر الاتحاديين في الآستانة. وتبعاً لعزيز بك، مدير الأمن العامّ العثمانيّ في تلك الفترة، واستناداً إلى وثيقة ألمانيّة وقعت بين يديه، فإنّ ألمانيا والإتّحاديين حاكا خطّة لجعل سوريّة خديوية تابعة للسلطنة العثمانيّة يحكمها وليّ العهد الأمير عزّ الدّين. وقد قطعت شوطاً مهمّاً اتصالات الجانبين، إذ أبلغ ڤنغنهايم (Wangenheim)، السفير الألمانيّ في الآستانة، أنور باشا، أحد أركان الثالوث الحاكم في السلطنة (طلعت وجمال) ما يلي:

«إنّ حكومة صاحب الجلالة القيصر الألمانيّ تؤيد خطّتكم تماماً وترى أنّها خير وسيلة لتوطيد نفوذ السلطنة العثمانيّة في بلاد العرب واستمالة أبناء المنطقة إليها، وإنّ حكومته (الحكومة الألمانيّة) مستعدة لمساعدة الدولة العثمانية في تحقيق هذا المشروع والاعتراف بهذه الخديوية القائمة تحت السيادة العثمانية وإلغاء العهود المقطوعة إلى لبنان في امتيازاته الدوليّة»[133].

ولكن ألمانيا اشترطت أن يكون «لبنان» مستقلاً إدارياً عن الخديويّة المزمع إنشاؤها. ويضيف عزيز بك، إنّ شخصيات سوريّة أمثال عبد الكريم الخليل وعبد الرحمن الزهراوي وسعيد حيدر ويوسف سرسق وشكيب أرسلان وعبد الرحمن اليوسف، وافقت جميعاً على المشروع الألمانيّ ـ العثمانيّ. لكن رفض الأمير عزّ الدّين الخديويّة واعتبارها ابعاداً له عن السلطنة، أفشل المشروع في اللحظة الأخيرة[134].

7 ـ رحلة الإمبراطور وليم الثاني إلى «لبنان» ونتائجها

فرض النمو الصناعيّ والاقتصاديّ منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر على ألمانيا إحداث تغيير في سياستها الخارجيّة، واستلزم الأمر الانقلاب على النهج السياسيّ الأوروبيّ الذي وضع بسمارك أُسسه، والدخول إلى المجال الإمبرياليّ العالميّ مع كل ما يحمله هذا التحوّل من إمكانات التصادم مع القوى الإمبرياليّة الأخرى، وفي مقدمها بريطانيا. وكانت أُولى بشائر هذا الانقلاب وصول وليم الثاني إلى عرش البلاد (1888) والاستغناء عن «خدمات» بسمارك، رئيس الوزراء الألمانيّ. وانسجاماً مع النهج الجديد

(Wilhelmstrasse)، أصبح التدخّل في المسألة الشرقيّة والحفاظ على سلامة السلطنة وتزويد جيشها بالأسلحة واستقبال ضبّاطها في المعاهد العسكريّة الألمانيّة، وعلى خطٍ موازٍ إيجاد أرضيّة صلبة لتغلغل الرأسمال البنكيّ الألمانيّ في السلطنة من خلال الحصول على المشاريع وتقديم القروض، ركناً أساسيّاً في سياسة «الاندفاع نحو الشرق»، التي تجلّت بوضوح من خلال زيارتين للعاهل الألمانيّ إلى الشرق عامي 1889 و1898. وتحت شعار «الاندفاع نحو الشرق»، كانت تنضوي مكوّنات الإمبريالية الألمانيّة المتمثّلة برجال الصناعة والرأسمال البنكي والقيادة السياسيّة والقوى العسكريّة والمؤسسات التبشيريّة[135].

وقد حدثت الرحلة الأولى للعاهل الألمانيّ إلى الشرق عام 1889 للتقرّب من الدولة العثمانيّة في سياق مساعي ألمانيا للحصول على الامتيازات الاقتصاديّة في السلطنة. أمّا رحلة الإمبراطور الثانية إلى «بلاد الشام» عام 1898، فحدثت في أشدّ أجواء التنافس الإمبرياليّ بين بريطانيا وفرنسا في شرق إفريقيا (أزمة فاشودة)، وبين بريطانيا وألمانيا في مناطق كثيرة من العالم، وبشكل خاصّ، بسبب سياسة ألمانيا الأسطوليّة التي اعتبرتها لندن تحدّياً لهيمنتها البحريّة، وأخيراً، التنافس الألمانيّ ـ الفرنسيّ منذ عام 1871. وفي خضمّ هذه الأجواء الدوليّة الملبّدة التي سبقت الحرب العالميّة الأولى، جاءت رحلة وليم الثاني إلى بلاد الشام، لا لتجسّد قمّة النفوذ الألمانيّ في الشرق فحسب، بلّ أيضاً مساعي ألمانيا لأن تكون لها كلمة مسموعة ودور بارز في السياسة العالميّة.

بعد أن قضى الإمبراطور الألمانيّ أسبوعاً في العاصمة العثمانيّة ضيفاً على السلطان عبد الحميد الثاني، زار فلسطين في 25 تشرين الأوّل حيث دشّن كنيسة المخلّص في القدس، وأهدى الكاثوليك الألمان قطعة أرض لبناء كنيسة عليها. كما زار عدداً من المؤسسات الألمانيّة في فلسطين. وفي 5 تشرين الثاني، وصل وليم الثاني إلى بيروت على متن يخته الإمبراطوري بحراسة عدد من القطع الحربيّة الألمانيّة والعثمانيّة. وفي اليوم التالي، نزل إلى البرّ حيث استقبله والي الولاية وكبار رجالات الدولة وتلامذة المدارس السلطانية والألمانيّة والمدرسة البطريركيّة وأفراد الجالية الألمانيّة. وخلال إقامته

في بيروت، زار الإمبراطور المستشفى البروسيّ والمدرسة الألمانيّة والثكنة السلطانيّة، حيث حضر مناورة عسكريّة. وخلال سفره يوم الاثنين 7 تشرين الثاني إلى دمشق عن طريق عاليه، استُقبله في المصيف اللبناني المتصرف نعوم باشا والأمير مصطفى أرسلان، قائمقام الشوف، واسكندر تويني، مدير الشؤون الخارجيّة في المتصرّفيّة، وملحم أبو شقرا، أميرالاي العساكر اللبنانيّة في عاليه[136].

وتضمّن برنامج وليم الثاني في دمشق زيارة ضريح السلطان صلاح الدّين الأيوبي، حيث وضع عليه الإمبراطور أكاليل الورد التي كُتب عليها «**غليوم الثاني قيصر ألمانيا وملك بروسيا تذكاراً للبطل السلطان صلاح الدّين الأيوبي**». ولكن الأخطر من هذه الخطوة البروتوكوليّة، هي الخطاب الذي ألقاه وليم الثاني في دمشق أمام علماء سوريّة، وعكس فيه سياسة بلاده الإسلاميّة واستخدامها في صراعها الإمبرياليّ ضدّ الدول الأخرى وبخاصّة ضدّ بريطانيا، حين قال:

«**ليوقن حضرة صاحب الشوكة السلطان عبد الحميد الثاني والثلاثماية مليون من المسلمين المرتبطين بمقام خلافته العظمى ارتباطاً قوياً والمنتشرين في جميع أنحاء الكرة الأرضية، أنّ إمبراطور ألمانيا سيبقى محباً لهم إلى الأبد**»[137].

وبعد أن ختم زيارته إلى دمشق، عاد الإمبراطور إلى بيروت عن طريق بعلبك، التي بات فيها ليلة واحدة. ولكي يعبّر السلطان عبد الحميد عن صداقته الشخصيّة للإمبراطور الألمانيّ، أمر بإقامة نصب من المرمر في خرائب بعلبك نُقش عليه «**من السلطان عبد الحميد الثاني، إمبراطور العثمانيين، إلى صديقه المعظم غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا وإلى الإمبراطورة أوغوسطا فكتوريا ذكرى صداقة متبادلة لا يغيرها الدهر، وذكرى زيارتهما لبعلبك - تشرين الثاني، 1898**»[138].

وفي سياق حديثنا عن رحلة الإمبراطور الألمانيّ إلى «لبنان»، نذكر أنّه كان لتلك الرحلة نتائج مهمّة على صعيد الكشف عن آثار بعلبك ونهر الكلب. فبعدما قضى الإمبراطور ليلة في خيمة عند آثار بعلبك متأثراً بمناخ المدينة الأثريّ، أمر بعد عودته إلى بلاده بالكشف عن آثارها. فتشكّلت بعثة من

العلماء الألمان برئاسة العالم الدكتور ر. كولديفي (Koldewey). الذي كان يشرف على التنقيب عن الآثار في بابل، ومن العالمين أندريا (Andrae) والبروفسور موريتس (Moritz)، وكلاهما كانا يعملان في القاهرة. وخلال شتاء 1898 - 1899، عمل هذا الفريق على وضع تقرير حول أهمّ الأماكن التي يجب أن يشملها التنقيب. وفي نهاية تموز 1900، وصل إلى بعلبك فريق آخر في ڤورتمبرغ (Württemberg) برئاسة عالم الآثار بوخشتاين السالف الذكر. وفي أيلول، بدأت عمليات الحفر التي اشترك فيها نحو 150 رجلاً[139]. وقد اكتشف العلماء الألمان المذبح والبهو المسدّس والمعبد الدائريّ والمعبدين الكبير والصغير. إضافة إلى ذلك، وجدت البعثة الألمانيّة الكثير من بقايا الأواني الزجاجيّة والقيشاني الملون والفسيفساء والفخار وأكثرها من صنع عربي. كما عثرت على آثار بيزنطيّة وكتابات يونانيّة ولاتينيّة. وقام بالتصوير الفوتوغرافيّ المهندس مدينهاوس (Meydenhaus). وفي نهاية عام 1902، انتهت الحفريات. وفي شتاء 1903 - 1904، قام المهندس شوماخر (Schuhmacher) بمسح منطقة بعلبك ومحيطها طوبوغرافياً. وفي 27 آذار عام 1904، غادر بوخشتاين وفريقه «لبنان». وفي العام التالي، بنى المهندس شوماخر، بمنحة من الإمبراطور وليم الثاني، درجاً يؤدّي إلى جهّة الرواق[140].

أمّا لجهة آثار نهر الكلب ومعرفة أصولها وفكّ رموز لوحتها التذكاريّة، فقد نشط العلماء الألمان في هذا المجال منذ منتصف القرن التاسع عشر من خلال عالم المصريّات لبسيوس (Lepsius) والمهندس أربكام (Erbkamm) وعالم الهيروغليفيّة ماكس ڤايدنباخ .(Max Weidenbach). وبعد زيارة وليم الثاني إلى «لبنان» وإرسال بعثة آثار ألمانيّة إلى بعلبك، نشط الألمان مجدداً لمعرفة أصول اللوحات التذكاريّة. وفي عام 1903، أكّد العالِم الألمانيّ ڤايسباخ (Weissbach)[141] أنّ تلك اللوحات تعود إلى عصر نبوخذنصر. وخلال الحرب العالميّة الأولى (1917)، قام العالِم الدكتور باخمان (Bachmann) من مدينة درسدن بفحص الأسدين الأشوريّين اللذين كانا على الطريق القديمة.

8 - ألمانيا و«لبنان» خلال الحرب العالميّة الأولى

منذ خطاب الإمبراطور وليم الثاني في دمشق عام 1898 وحتى نهاية

الحرب العالميّة الأولى، سارت السياسة الألمانيّة قُدماً في استمالة الشعوب الإسلاميّة الخاضعة لبريطانيا وفرنسا وروسيا لاستغلال قدراتها في انتفاضات تُنهك تلك الدول وتُشغل قواتها. وقبل الحرب العالميّة الأولى، قام دبلوماسيّون وسياسيّون ألمان بوضع تقارير ومذكرات حول الأهمّية العسكريّة للشرق الأدنى، وأهمّية «الجهاد» الإسلاميّ كعامل مهمّ لمناهضة هذه الدول في مناطق نفوذها. وباندلاع الحرب، تحوّلت تلك التقارير والمذكرات إلى خطط أعدّها مستشرقون لاستخدام «الجهاد» ضدّ الحلفاء، من خلال تنظيم القوى الإسلاميّة ونشر الدعاية بين الشعوب الإسلاميّة ودفع الأموال لقادتها. وضمن هذا التوجّه، قامت السلطنة العثمانيّة وإمكانية تأثيرها كخلافة إسلاميّة على الشعوب العربيّة والإفريقيّة والهنديّة بدور حاسم[142] - إلى جانب العوامل العسكريّة والإستراتيجيّة في جبهة الحرب الشرقيّة - في إستراتيجيّة التحالف بين ألمانيا والدولة العثمانيّة[143].

ولم تكن التناقضات العربيّة - العثمانيّة التي ظهرت قبل اندلاع الحرب لتثير - على الأقلّ خلال مراحل الحرب الأولى - مواقف عدائيّة عربيّة تجاه ألمانيا. فخلال الحرب، كان هناك انطباع لدى العرب بأنّ تحالف ألمانيا مع الدولة العثمانيّة ليس موجهاً ضدّهم، بل ضدّ بريطانيا وفرنسا، حتى ولو أنّ قوات ألمانيّة كانت تحارب جنباً إلى جنب مع العثمانيين ضدّ العرب. لقد كان العديد من العرب مقتنعاً بأنّ ألمانيا تعمل لأجل استقلال البلاد الإسلاميّة متأثراً بالدعاية الألمانيّة النشطة، التي كانت تُظهر ألمانيا على أنّها صديقة الإسلام. وكانت هناك شائعات تروّج اعتناق وليم الثاني الإسلام[144].

وخلال الحرب، عملت ألمانيا على توطيد نفوذها في سوريّة ولبنان وإنهاء نفوذ دول «الوفاق الودّي» في المنطقة. وأُولى الخطوات في هذا المجال، كانت تنمية مؤسساتها التربويّة والتجاريّة على حساب مؤسسات العدو، إذ عملت على إغلاق قنصليّات دول «الوفاق الودّي» واعتقال رعاياها وإغلاق مدارسها، باستثناء تلك التي للولايات المتّحدة الأميركيّة - حتى عام 1917.[145].

وعلى خطٍّ موازٍ، سعت ألمانيا إلى التقرّب من السكّان المسلمين مستخدمةً في ذلك أساليب الدعاية وتوزيع المنشورات باللغة العربيّة ودعوة

وطنيين عرب إلى ألمانيا، أمثال شكيب أرسلان واستغلال ذلك في عرض نفسها صديقة للإسلام. وفي هذا السياق، أهدى وليم الثاني في حزيران 1915 ثريّا إلى ضريح صلاح الدّين في دمشق[146]. ويبدو أنّ مشاعر العروبة المؤجّجة من قبل بريطانيا تفوّقت في تلك المرحلة على الجامعة الإسلاميّة، التي كانت ألمانيا تعمل على تعميقها بين العرب والعثمانيّين، إذ يذكر المؤرّخ لونغريغ في هذا الصدد، أنّ إعلان السلطان العثمانيّ «الجهاد» في تشرين الثاني عام 1914 ضدّ دول «الوفاق الودّي»، لم يحرّك عند السوريّين مشاعر إسلاميّة قويّة[147]. وكان لهذا تأثير - إضافة إلى عوامل أخرى - في إضعاف الموقف الألمانيّ في سوريّة و«لبنان» وإلى تحوّل السكّان عن ألمانيا.

خلال عام 1915، أخذت الغواصات الألمانيّة تتردّد على مرافئ الساحل السوريّ، حيث يستقبل أفراد الجالية الألمانيّة بحارتها بالترحاب في بيروت. ولكن هذه السياسة ترتّبت عليها نتائج سلبيّة على البلاد، إذ أخذ الساحل السوريّ ومدينة بيروت يتعرضان منذ ذلك الحين إلى القصف والحصار من قبل بوارج دول «الوفاق الودّي»[148]، ممّا عرّض البلاد إلى انهيار اقتصاديّ ومجاعة، فيما لم يحرّك الأتراك والألمان ساكناً. لا بلّ أنّ الألمان استغلوا تجديد معاهدتهم التجاريّة مع الدولة العثمانيّة في 25 حزيران 1915 وأخذوا يستولون على الحبوب والماشية من دون رقيب ويرسلونها إلى بلادهم. وقد أشار القنصل الألمانيّ في بيروت إلى تجاوزات الجنود الألمان في تلك المدينة عبر القيام بالمتاجرة بالسلع الغذائيّة التابعة للجيش الألماني أمام أعين السكان المحليّين، وتحدّث عن شائعات حول اعتداء جنود ألمان على نساء مسلمات. فأدّى ذلك إلى تراجع سمعة ألمانيا في بلاد الشام، ممّا حمل القيادة العسكرية الألمانية على تكليف البوليس السريّ الألمانيّ بالاستقصاء عن الأوضاع في سوريّة.

وفي تقرير حول الموضوع، قال رئيس البوليس السريّ، بعد رحلة له إلى حوران ودمشق ورياق وبيروت وحلب، بأنّ مسلمي البلاد ومسيحييها ينظرون إلى الألمان إمّا بلا مبالاة أو بحقد، وإنّه سمع بنفسه في بيروت وفي لبنان ودمشق اتهامات السكّان للألمان بأنّهم مسؤولون عن المجاعة التي ضربت البلاد، عبر الضغط على السلطات العثمانيّة لعدم تزويد بلاد الشام بالمؤن

الكافية، وبالتالي قيامهم بشراء كلّ محاصيل الحنطة والحبوب وشحنها إلى ألمانيا. واعتبر أنّ مصادر دول «الوفاق الودّي» وبعض الأتراك تقف وراء الإساءة إلى ألمانيا. وعزا التقرير أسباب المجاعة أيضاً إلى سياسة احتكار الحبوب من قبل تجار محليّين في دمشق وبيروت، وسمى التاجر ميشال سرسق، الذي اتهمه واضع التقرير بتخزين كميات كبيرة من الحبوب، وبيع الرطل منها بـ 250 قرشاً، فيما كان السعر الحقيقيّ هو 40 قرشاً. وفي الختام، اقترح واضع التقرير أن تقوم ألمانيا بتقليد الأميركيّين والبريطانيّين عبر إنشاء مطابخ مجانيّة للفقراء في الكنائس والمساجد، معتبراً أن هذا كفيل بتحسين صورتها بين السكّان ويشكّل «**دعاية صحيحة لرفع سمعة ألمانيا بين السكّان نصف المتحضرين**»[149]. وما لبثت سياسة جمال باشا التعسفيّة تجاه السوريّين واللبنانيين أن جعلت القوات الألمانيّة العاملة مع الجيش العثمانيّ الرابع تجد نفسها وسط سكّان يزدادون عداءً لها[150].

وما أن أُعلنت الحرب، حتى وضع مستشرقون ألمان أنفسهم في تصرّف وزارة الخارجيّة الألمانيّة لأجل تقديم المقترحات ووضع الخطط الكفيلة باستخدام «الجهاد الإسلاميّ» و«الجامعة الإسلاميّة» ضدّ دول «الوفاق»، ومن هؤلاء المستشرقين ماكس فون أوبنهايم (Max von Oppenheim)[151]، الذي قدّم إلى قسم الشؤون الشرقيّة في وزارة الخارجيّة مذكرة بعنوان «إثارة المناطق الإسلاميّة ضدّ أعدائنا»[152]. وعلى إثر ذلك، عُيّن أوبنهايم الذي كانت تعرفه الدوائر البريطانيّة والفرنسيّة جيداً وتلقبه بـ«جاسوس القيصر»[153]، وذلك بسبب نشاطاته المعادية لها[154]، رئيساً لـ «وكالة أخبار الشرق» (Nachrichtenstelle für den Orient)[155]. وكانت أهداف هذه الوكالة هي «**إثارة الشعوب الإسلامية في ممتلكات فرنسا وبريطانيا في ما وراء البحار من شمال إفريقيا حتى الهند... والقيام بالدعاية والدعاية المضادّة حول سير الحرب في كلّ العالم الإسلاميّ**»[156]. وكذلك، العمل على تحريض المسلمين في جيوش دول «الوفاق الودّي» على الفرار[157].

وفي مجال تنفيذ هذه السياسة، سافر أوبنهايم إلى بيروت في حزيران 1915 في مَهمّة من قبل الخارجيّة الألمانيّة لتنشيط الدعاية المؤيدة لألمانيا ولجعل هذه المدينة مركزاً للاتصال بالجمعيات الوطنيّة المصريّة السرّيّة

وتهريب الأسلحة إليها[158]. وبالتنسيق مع وزارة الخارجيّة، عمل أوبنهايم على استقطاب بعض الوطنيين العرب أمثال محمد فريد ومنصور رفعت، وعبد العزيز الجاويش الذي كان يصدر في برلين منذ عام 1916 مجلة دعائية لألمانيا موجّهة إلى العالم الإسلاميّ وهي بعنوان «العالم الإسلاميّ» (Die islamische Welt)، وصالح شريف (التونسيّ)، الذي أسس في برلين جمعيّة لتحرير تونس والجزائر[159]. وفي ما يتعلّق بلبنان، ارتبط أوبنهايم بصداقة مع شكيب أرسلان ورتّب له استقبالاً حافلاً في ألمانيا خلال عاميّ 1917 و1918. وقد رأت ألمانيا في أرسلان عنصراً عربيّاً مهمّاً لمساندة السياسة العثمانيّة تجاه العرب وتقويتها. ورغم إسلاميته ودعوته للدفاع عن السلطنة العثمانيّة، إلاّ أنّ أرسلان لفت انتباه الألمان لأوّل مرّة إلى المسألة القوميّة العربيّة[160].

ولم يقتصر نشاط الألمان في «لبنان» على الدعاية فحسب، بل شمل أيضاً التجسس. فبعد إندلاع الحرب استحدث العثمانيّون هيئة إخباريّة لنشر الدعاية بفروع لها في سوريّة و«لبنان» وفلسطين، سرعان ما تحوّلت إلى منظمة لنشر الدعاية الألمانيّة والقيام بالجاسوسيّة بإشراف أحد الألمان ويدعى كارل هوبل (Karl Hübel)[161]. وقد استخدم الألمان في جهاز التجسّس في بيروت ضباطاً وجنوداً عثمانيين ودفعوا الأموال لهم لرصد تحرّكات جمال باشا وكبار القادة العثمانيّين. وبعد زيارة أوبنهايم إلى بيروت في حزيران 1915، أسس الألمان نادياً في الجهة الشرقيّة من ساحة البرج أسموه «مقتطف الأخبار»، كان في الحقيقة وكراً لنشاطهم الجاسوسيّ، حيث ضمّ 5 من الجواسيس وبلغت مصروفاته السنويّة 15 ألف مارك. ولتغطية نشاطات «الوكر»، زيّن الألمان النادي برسوم لوليم الثاني وإمبراطور النمسا والسلطان العثمانيّ وجمال باشا، إضافة إلى بعض النشرات بالعربيّة والألمانيّة. وقد عُهد بإدارة «النادي» إلى أحد اللبنانيين ويدعى محمد أفندي الريّس والذي كان مسؤولاً أمام هوبل[162].

إضافة إلى نشاطات «النادي»، استمال الألمان بعض أصحاب الصحف البيروتيّة ومحرّريها وخصّصوا لهم عائدات شهريّة. كما كانوا يدعمون في الوقت نفسه المؤسّسات الألمانيّة والكنسيّة الإنجيليّة في بيروت لأجل الدعاية لألمانيا.

وبعد فشل الهجوم العثمانيّ ـ الألمانيّ على قناة السويس عام 1915، تحوّل الإنكليز من الدفاع إلى الهجوم. وبين عامي 1916 ـ 1918، استطاعوا وحلفاؤهم الفرنسيّون والعرب تحقيق انتصارات حاسمة في الجبهة الشرقيّة على القوات العثمانيّة وقيادتها الألمانيّة. وبهزيمة «دول الوسط» في الحرب، أُصيبت المصالح الألمانيّة في الشرق بالشلل التامّ، ولم تسترجع بعد ذلك الأهمّيّة التي تمتّعت بها قبل عام 1918.

9 ـ استنتاج

دفعت الأزمة الشرقيّة (1831 ـ 1840) وإنشاء «مطرانيّة القدس الإنجيليّة» (1842) بروسيا للدخول سياسيّاً إلى البلاد السوريّة. ومع ذلك، فلأسباب سياسيّة وإقتصاديّة داخليّة ولاعتبارات دوليّة (تثبيت بروسيا وضعها في التوازن الأوروبيّ ومحاولة بسمارك إشغال الدول الكبرى بمشكلات الاستعمار في ممتلكات السلطنة العثمانيّة بعيداً عن أوروبا)، ظلّت بروسيا وألمانيا البسماركيّة تمارسان دوراً ثانويّاً في المسألة الشرقيّة لا تأثير له في مصير البلاد السوريّة. وحتى عصر الإمبراطور وليم الثاني، لم تشكّل المقاطعات اللبنانيّة أيّة قيمة إستراتيجيّة أو اقتصاديّة في سياسة ألمانيا العالميّة، أو في إستراتيجيّتها تجاه السلطنة العثمانيّة. فحجم تجارتها مع «لبنان» وعدد مؤسساتها وأفراد جاليتها، كان خلف دول أوروبا الرئيسيّة وبخاصّة فرنسا. كذلك، يجب ألا يُفسر إرسال السفن الحربيّة الألمانيّة إلى مرافئ الساحل السوريّ، أو طرح مسألة حماية الكاثوليك الألمان، إلاّ من زاوية مضايقة الفرنسيّين للحصول منهم على تسويات في أوروبا، كما حصل خلال منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر. لذلك، فليس مستغرباً أن تتّسم السياسة البروسيّة، ومن بعدها السياسة الألمانيّة تجاه القائمقاميتين ومتصرّفيّة جبل لبنان، بالتوفيقيّة بين الدول وانطلاقاً من الإستراتيجيّة الألمانيّة بأنّ «لبنان» ليس منطقة نفوذ ألمانيّة.

وإسوة بالدول الأوروبيّة الأخرى، حاولت بروسيا دخول المنطقة من خلال طوائف «لبنان»، والقيام بدراسات استكشافيّة لتعزيز حضورها في المنطقة. ولعلّ مقترحات ڤتسشتاين إلى حكومته بتوسيع صلاحيّات مطرانيّة القدس، من تنصير اليهود لتشمل أيضاً تنصير الدروز وممارسة نفوذ كبير من

خلال تحالف بين بلاده والدروز، هي دليل على أنّ «الدّين» كان مدخلاً سياسيّاً عريضاً لنفوذ الدول الكبرى في المنطقة. كذلك، يجب النظر إلى الدراسات التي وضعها علماء وبحاثة ورحالة ألمان عن «لبنان»، على أنّها كانت ذات فائدة لبناء نفوذ ألمانيّ وبسطه على منطقة ومجتمع وطوائف. وعلى الرغم من أنّ مستشرقين قد سخّروا أنفسهم و«استشراقهم» لمصلحة دولهم من دون اعتبار لمصالح الشعوب التي «درسوها»، فإنّ التعاطي مع الاستشراق يفرض علينا أيضاً دراسة نواحيه الإيجابيّة، وأهمها ما يتعلّق بالدراسات القيّمة التي وضعها الألمان عن «لبنان»، وإن وَجَدَتْ المخطوطات العربيّة طريقها إلى المتاحف والمكتبات الألمانيّة بيعاً أو استحواذاً ـ وكذلك الاستكشافات الأثريّة التي قام بها العلماء الألمان وخاصّة في بعلبك ونهر الكلب.

وحتى الحرب العالميّة الأولى، لم تساهم التجارة الألمانيّة مع سوريّة وفلسطين، تبعاً لتقديراتنا، بأكثر من 0.2٪ من مجمل تجارة ألمانيا الخارجيّة[163]. فعلى الصعيدين الاقتصاديّ والإستراتيجيّ، كانت أهمّيّة آسيا الصغرى بالنسبة إلى ألمانيا تفوق أهمّيّة سوريّة و«لبنان». فآسيا الصغرى، التي شكّلت أهمّيّة خاصّة في إستراتيجيّة ألمانيا البرّيّة مع الشرق، أرادها الألمان أن تكون مستوعباً للفائض السكّاني الألمانيّ وللرأسمال البنكي وسوقاً استهلاكيّة لسلعهم ومصدراً للمواد الخام، وكانوا يتوقّعون أن تؤول إليهم هذه المنطقة بعد احتضار «الرجل المريض» (الدولة العثمانيّة). ولكن نشاط الألمان في آسيا الصغرى، وبخاصّة مشروع سكّة حديد بغداد، الذي لامس مناطق نفوذ الدول الأوروبيّة الأخرى، روسيا وبريطانيا في فارس والخليج، وإمكانيّة ربطه بخطوط سكك الحديد السوريّة وبالتالي إيصاله إلى البحر المتوسط، سبّب تنافساً دوليّاً حاداً عشيّة الحرب العالميّة الأولى. وفي ما يتعلّق بسوريّة و«لبنان»، شكّل خطّ حديد بغداد تهديداً للنفوذ الفرنسيّ، ووضع المنطقة في سياق مشاريع فرنسيّة وألمانيّة مضادّة: فرنسا التي تكثّف من نفوذها الثقافيّ والاقتصاديّ في سوريّة تمهيداً لابتلاعها (خطّة احتلال بلاد الشام بين عاميّ 1902 و1905)، وخطاب الرئيس پوانكاريه (Raymond Poincaré) أمام البرلمان الفرنسيّ في 21 كانون الأوّل 1912)، وألمانيا التي تردّ على

المحاولات الفرنسيّة بمشروع لجعل سوريّة ولبنان خديويّة عثمانيّة وإلغاء «نظام جبل لبنان» (1913). ولما كانت آسيا الصغرى هي منطقة الإهتمام الإستراتيجيّ الألمانيّ (= سكّة حديد بغداد) وليس سوريّة أو «لبنان»، فقد توصّلت ألمانيا مع فرنسا في شباط 1914 - بعد تسويات مماثلة مع كل من روسيا وبريطانيا - إلى اتفاقيّة حول تقاسم مشاريع سكك الحديد. وبموجب الاتفاقيّة، أطلقت ألمانيا يد فرنسا في سوريّة، مقابل إتمام ألمانيا الخطّ خارج مناطق النفوذ الفرنسيّ. لكن هذه الاتفاقيّة لم تنفّذ لعدم تصديق الحكومة العثمانيّة عليها واندلاع الحرب العالميّة الأولى.

الحواشي

(1) **Politisches Archiv des Auswärtigen Amtes (= PAAA)**, Bonn: Türkei 177, Der Libanon (Syrien) 1887-1920.

(2) Lazar Felix Pinkus, Palästina und Syrien. Untersuchungen zur Wirtschaftspolitik, Genf 1903; P.Schulz, Die Rolle Syriens im Welthandel, Marburg Diss. 1899; Julius Zwiedinek von Südenhorst, Syrien und seine Bedeutung für den Welthandel, Wien 1873; O. Warburg, Syrien als Wirtschafts- und Kolonisationsgebiet, Berlin 1907.

(3) Hans-Ulrich Wehler, Das Deutsche Kaiserreich 1871- 1918, Göttingen 1977.

(4) "Deutsche Beziehungen zum Libanongebiet in der Vergangenheit", in: *Mitteilungen des Instituts für Auslandsbeziehungen* = (**MIAB**), 5. Jg. 1995, No. 1/2, P. 16.

(5) المرجع السابق، ص 16 - 17.

(6) من العلماء الألمان الذي وضعوا دراسات في هذه العلوم: O. Dapper, Asia oder genaue und gründliche Beschreibung des ganzen Syrien und Palästina, Amesterdam 1681. ويحتوي هذا الكتاب على 220 صفحة تصف الريف في سوريّة ولبنان. كما يحتوي على مقاطع عن الموارنة والدروز، وعن مدينتي بعلبك وطرابلس وغيرهما. ويشتمل الكتاب أيضاً على 50 صفحة عن تاريخ سوريّة.

Abbe Venture, "Beitrag zur Geschichte der Drusen, eines Volkes auf dem Berge Libanon" in: *Archiv für alte und neue Kirchengeschichte*, Leipzig 1815 II pp. 348- 407; Schnurrer, "Die Maronitische Kirche", in: *Archiv für alte und neue Kirchengeschichte*, 1813 II, pp. 32-82.

وبين عامي 1803 و1805، زار عالم الطبيعيات زيتسن Seetzen سوريّة ودرس عالم الأحياء فيها. ولكن الكتاب الذي وضعه لم يُنشر إلاّ بعد مرور نحو نصف قرن على الرحلة وبصورة غير كاملة. وبين 1849 و1851، زار الفرد فون كريمر Alfred von Kremer سوريّة ولبنان وأصدر كتابه Mittelsyrien und Damaskus, geschichtliche, ethnoghraphische und geographische Studien, Wien 1855.

كذلك وضع كل من الفنانين برناتس Bernatz ولوفلر Loffler وغنتس Gentz رسومات ولوحات عن سوريّة.

(7) من الألمان المروجين لهذه السياسة فريديريك ليست، الاقتصادي الألمانيّ الشهير، أنظر Ernst Jäckh, "Friedrich List als Orient-Prophet", in: *Patria*, vol.

(1910), p. 47.

وهلموت فون مولتكه، رئيس أركان الجيش الألمانيّ خلال السبعينات، وحول دعوته، أنظر:
„Deutschland und Palästina„ in: *Beilage zur Augsburger Allegmeinen Zeitung*, No. 59, 28.2.1841, p. 468f; والعالم روس Ross في مؤلفه Kleinasien und Deutschland Halle 1850.

(8) A. Schulte, Geschichte der grossen Ravensburger Handelsgesellschaft 1380 bis 1580, 3 vols. Stuttgart/Berlin 1923; Ludwig Beutin, Der deutsche Seehandel im Mittelmeergebiet bis zu den Napoleonischen Kriegen, Neumünster 1933, pp. 5-6

(9) حول هذه المسائل أنظر عبد الرؤوف سنّو، المصالح الألمانيّة في سوريّة وفلسطين 1841 ـ 1901 بيروت 1987 ص 223 ـ 230.

(10) أنظر الفصل السابع من الكتاب

(11) راجع الفصل السابع من الكتاب.

(12) المرجع السابق حيث تعالج تلك النشاطات بالتفصيل.

(13) „Fünfzigjähriges Jubiläum der deutschen Schule in Beirut (Syrien)", in: *Dank und Denkblätter*, 2. Heft 12 (1912), p. 2.

(14) 4. Bericht Zoar (1865-1867), p. 18f; 12 Bericht Zoar (1881-1883), p. 8ff.

(15) المرجع السابع، *Dank und Denkblätter* ص 2.

(16) حول المدرسة الألمانيّة التابعة للجالية الألمانيّة في بيروت، أنظر عبد الرؤوف سنّو، المصالح الألمانيّة، مرجع سابق ص 182 ـ 187.

(17) وجيه كوثراني، بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسيّة في مطلع القرن العشرين، بيروت 1980، ص 332.

(18) أنظر ص 59 ـ 60 من هذا الكتاب.

(19) كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسيّ. من تاريخ الولاية العثمانيّة في بلاد الشام، بيروت 1988، ص 190.

(20) كوثراني، بلاد الشام، ص 327، 328، 333.

(21) 13. Bericht Zoar (1883-1885)„ p. 27f; Wochenblatt der Johanniter-Ordens- Bally Brandenburg, 14 (1873), No. 10, p. 56; S.B.L. Penrose, That They May Have Life: The Story of the American University of Beirut, 1866-1941 New York 1941.

(22) *Dank und Denkblätter*, 12 (1912), No. 1, p. 20.

(23) Ingeborg Huhn, Der Orientalist Johann Gottfried Wetzstein als preußischer Konsul in Damaskus (1849-1861), Berlin 1989, p. 43.

(24) المرجع السابق، ص 4 ـ 5، حيث تذكر الباحثة الألمانيّة أنّ فتسشتاين كان يسافر في

أنحاء سوريّة سعياً وراء المخطوطات، بطلب وتمويل من الحكومة البروسيّة في بعض الأحيان. وكانت هذه المخطوطات تُعرض على العلماء الغربيين وتباع بعد ذلك في برلين وتوبنغن.

(25) راجع على سبيل المثال كتاب: ألمانيا والعالم العربي، دراسات تتناول الصلات الثقافيّة والعلميّة والفنيّة بين الألمان والعرب منذ أقدم العصور إلى أيامنا هذه، نشره بالألمانيّة الأستاذ الدكتور هانس روبرت رويمر، ترجمة وتقديم مصطفى ماهر، بيروت 1974.

(26) Erdkunde in Verhältnis zur Natur und Geschichte des Menschen.

(27) Phönizien, Libanon und Nordsyrien.

(28) Deutsche Beziehungen zum Libanongebiet... مرجع سابق، ص 18.

(29) المرجع السابق، ص 18 ـ 19.

(30) Kulturgeschichte der Kreuzzüge، والمرجع السابق، ص 19.

(31) المرجع السابق في حاشية 29، ص 19.

(32) A. Sprenger, Babylonien, Heidelberg, 1886.

(33) Wilhelm Heyd, Geschichte des Levanthandels, 2 vols.

(34) وأنظر حاشية رقم 3 صفحة 1 من المقالة Mittelsyrien und Damaskus

(35) Syrien und seine Bedeutung für den Welthandel, Wien 1873.

(36) Die Zedern auf dem Libanon und die Fruchtbäume in Syrien, 1887-88.

(37) Die Rolle Syriens im Welthandel.

(38) مرجع سابق Mitteilungen des Instituls für Auslandsbeziehungen، ص 19.

(39) المرجع السابق، ص 19.

(40) Libanon, Grundlinien der physischen Geographie und der Geologie von Mittelsyrien.

(41) .Palästina und Libanon.

(42) "Puchstein, Schulz, Krencker, Kohl", *Jahrbuch des Kaiserlichen Deutschen Archäologischen Instituts*, 16 (1901), pp. 133-160; 17 (1902), 87-124.

(43) Baalbek, Ergebnisse der Ausgrabungen und Untersuchungen in den Jahren 1898- 1905, 3 vols.

(44) "Die Inschriften Nebukadnezars II in Wadi Brisa und am Nahr el-Kelb", in: *Wissenshaftliche Veröffentlichungen der Deutschen Orient- Gesellschaft*, Heft 5, Leipzig 1905.

(45) "Das Vorgebirge am Nahr el-Kelb und seine Denkmäler", in: *Der alte Orient*, 4, 10(1909).

(46) Der Libanon.

(47) Max Blanckenhorn, "Syrien und die deutsche Arbeit", in: *Deutsche Orientbücherei*, 18 (1916).

(48) Geschichte der Kartographie Vorderasiens 1929.

(49) Sprachatlas von Syrien und Palästina, 1915; Abhandlung über die Drusen.

(50) Landesnatur und Landwirtschaft Syriens.

(51) Wirtschaftsgeographie von Syrien 1919، ويتضمّن خارطة عن المنطقة.

(52) Syriens Stellung in der Weltwirtschaft.

(53) Syriens als Wirtschafts- und Kolonisationsgebiet, Berlin 1907.

(54) راجع ص 41 ـ 42 من الكتاب.

(55) عبد الرؤوف سنّو، المصالح الألمانيّة، مرجع سابق ص 156 ـ 157 و Alexander Schölch, European Penetration and the Economic Development of Palestine، مخطوط على الآلة الكاتبة، دمشق 1978 ص 24.

(56) Konstantinopler Handelsblatt = **KHB**, 2 (1897), No. 19, p. 217f; British Parliamentary Papers = **BPP**. 1863, vol. 70, p. 449.

(57) John Bowring, Report on the Commercial Statistics of Syria. Addressed to the Right Hon. Lord Viscount Palmerston, London 1840 p. 112f. (Appendix b) and p. 39.

(58) Charles Issawi, "British Trade and the Rise of Beirut 1830-1860", in: *International Journal of Middle Eastern Studies*, 8 (1977), p. 96.

(59) „Syrien. Bericht über die Handels- Verhältnisse von Syrien und die Einfuhr europäischer Waren Dahin", Okt. 8, 1850, in: **HA** 1851/I Statistik II, pp. 176-18 أضيفت النسب المئوية من قبل المؤلف.

(60) **HA** 1878/II, p. 541, 543

(61) Von Südenhorst, Syrien, p. 139

(63) **HA** 1878/II, pp. 543-544

(64) **HA** 1851/I, Statistik II, p. 178, 419, 422; 1878/II, p. 543; **BPP** 1859, vol. 30, p. 454.

(65) **HA** 1878/II, p. 118, 495, 546; 1880/II, 232 f, p. 463f; 1892/II, p. 408, 509; 1896/II, p. 534, 562f;1899/II, p. 615, 878; **KHB** 7 (1902) No. 39, p. 611f; **BPP** 1874, vol. 66, p. 318; 1874,. Vol. 67, p. 1518.

(66) **BPP** 1887, vol. 86, pp. 3-4; 1888, vol 103, p. 3. وعبد الرؤوف سنّو، المصالح الألمانيّة، مرجع سابق، ص 246، 247 و251.

(67) **Deutsches Zentralarchiv- Potsdam** AA, Akten No. 53726 B1. 104; **KHB** 8 (1903), No. 15, p. 228; Felix Lazar Pinkus, Palästina und Syrien., pp. 121-122.

(68) O. Warburg, Syrien als Wirtschafts - und Kolonisationsgebiet, Berlin 1907, pp. 24-26.

(69) **HA** 1884/II, p. 15; 1889/II, p. 628f.

(70) Politisches Archiv des Auswärtigen Amtes, Türkei 177

(71) Pinkus, op. cit., p. 117. 126.

(72) Boutrus Labaki, Introduction a l'histoire économique du Liban 1840-1914, Beirut 1984, p. 229.

(73) Arthur Ruppin, Syrien als Wirtschaftsgebiet, Berlin 1917.

(74) Von Südenhorst, op. cit. p. 104; *Neueste Nachrichten aus dem Morgenlande*, 12 (1868), No. 47, p. 248.

(75) Sammlung Samtlicher Drucksachen der Zweiten Kammer aus der dritten Session der II. Legislatur- Periode 1851 bis, 1852, Berlin 1852, vol. II, No. 98 p. 1; vol. 5, No. 239, p. 6.

(76) خلال العامين 1881 و1883، لم تزر مرفأ بيروت سوى سفينة واحدة. وفي عام 1882، لم ترد الميناء المذكور أيّة سفينة ألمانيّة، أنظر: **BPP**, 1882/71, p. 1148; 1884/81, p. 1400

(77) **GP**/12, Marschall and Hohenlohe, Nr. 333, Pera March 5, 1898; Max Schlagenweit, "Die Häfen der Syrischen Küste and die Deutsche Levante-Linie", in: *Asien*, 2 (1903), pp. 107-109, 125-128.

(78) M. Anita Gilleo, "German Activities and German- Arab Relations in the Fertile Crescent Countries, with Emphais on the Current Century"., M.A. thesis AUB 1968, p. 26.

(79) عبد الرؤوف سنّو، المصالح الألمانيّة، ص 226 ـ 229.

(80) Lothar Rathmann, Die Nahostexpansion des deutschen Imperialismus vom Anfang des 19. Jahrhunderts bis zum Ende des Ersten Welkrieges. Eine Studie über die wirtschaftspolitische Komponent der Bagdadbahnpolitik, unpublished Habil- Diss. of the Karl- Marx-Universität, Leipizig 1961, vol. I, p. 150f.

(81) In: *Mitteilungen des Instituts für Auslandsbeziehungen*, 5. Jg. No. 1/2 p.18.

(82) Rathmann, op. cit., vol. I, p. 55; **DZA** Bl. 8; **KHB** 2 (1897), No. 37. p. 435, **KHB** 2 (1897), No. 37, p. 435.

(83) أنظر، عبد الرؤوف سنّو، المصالح الألمانيّة ص 260 ـ 262. و**KHB**، المرجع السابق.

(84) Stephen Hemsley Longrig, Syria and Lebanon under French Mandate, 2nd ed., Beirut 1968, pp. 40-41.

(85) Karl von Sax, Geschichte des Machtverfalls der Türkei bis Ende des 19. Jahrhunderts und die Phasen der "orientalischen Frage" bis auf die Gegenwart, 2. ed., Wien 1913, p. 235ff.

(86) Vernon John Purryear, France and the Levant. From the Bourbon Restoration to the Peace of Kutiah, 2ed., California 1968, p. 128.

(87) أنظر عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط 4، القاهرة 1982، ص 274 - 275. وحول بعثة مولتكه وبعثات ألمانيّة أخرى إلى السلطنة العثمانيّة، راجع Reinhold Wagner, Moltke und Muhlbach zusammen unter dem Halbmonde 1837-1839, Berlin 1893; Jehuda L. Wallach, Anatomie einer Militärhilfe. Die preußish- deutschen Militärmissionen in der Türkei 1835-1839, Düsseldorf 1976.

(88) Piers Walter, Preußen und die orientalische Krise von 1839-1841, unpublished Diss, Tübingen 1924, pp. 29-31.

(89) Ibid, pp. 11-12, 15, 31.

(90) Walter, op. cit., p. 26, 32; Adolf Hasenclever, Die orientalische Frage in den Jahren 1838-1841, Leipzig 1914, p. 115.

(91) Walter p. 42.

(92) J. Hajjar, L'Europe et les destinées du Proche- Orient (1815-1848) Belgium 1970, p. 296 f.

(93) المرجع السابق، ص 293 وما بعد.

(94) Walter, op. cit., p. 51.

(95) أنظر الفصل الأول من الكتاب.

(96) انظر الفصل السابع من الكتاب.

(97) Fritz Ulrich, Geschiche der evangelishen Gemeinde zu Beirut, 1856-1906, Berlin 1907.

(98) Munir Ismail, Le Liban sous les Mutasarrifs, Situation intérieure et politique internationale 1861-1915. Thèse de doctorat d'état es Lettres Humain. Université de Paris- Sorbonne 1978, p. 37f.

(99) أنظر إميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدوليّة في الشرق العربي، من سنة 1789 - 1958. بيروت 1961، ج3 ص 288 - 289.

(100) المرجع السابق، ص 296 و John P. Spagnolo, France and Ottoman Lebanon 1861-1914, London 1977 p. 38.

(101) Spagnolo, pp. 38-39.

(102) زين نور الدّين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتيّ سوريّة ولبنان، بيروت 1971 حاشية 25 ص 193.

(103) خوري وإسماعيل، مرجع سابق، ج 3 ص 291 و Spagnolo, p. 39.

(104) خوري وإسماعيل، ج 3 ص 398 - 301.

(105) خوري وإسماعيل، مرجع سابق، ج 3 ص 301، ولحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان 1861 - 1918، بيروت 1967، ص 11، و Spagnolo, op. cit., pp. 40-41.

(106) لحد خاطر، عهد المتصرفين، ص 22 - 32.

(107) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام ج1، بيروت، بت، ص 730.

(108) يوسف مزهر، مرجع سابق، ج1، 767 - 768.

(108) لحد خاطر، مرجع سابق، ص 138 و Spagnolo, op. cit., p. 118.

(109) Spagnolo، مرجع سابق، ص 168 - 169.

(110) Gerhard Küchler, "Johann Gottfried Wetzstein, Königlich preußicher Konsul in Damaskus 1848-1862. Orientalist und Freund Alexander von Humboldts", in: *Jahrbuch für brandenburgische Landesgeschichte* 29 (1978) pp. 7-24.

(111) Huhn, Der Orientalist Johann Gottfried Wetzstein, op.cit., pp. 228-234.

(112) المرجع السابق، ص 232، 235.

(113) المرجع السابق، ص 234.

(114) المرجع السابق، ص 230 وحاشية رقم 242.

(115) المرجع السابق، ص 229و232.

(116) المرجع السابق، ص 232 وما بعد.

(117) المرجع السابق، ص 231 و223

(118) أنظر الفصل السابع من الكتاب، حيث يتمّ الربط بين أهداف المطرانيّة وإقامة كيان يهوديّ في فلسطين.

(119) Huhn, op.cit, p. 42.

(120) المرجع السابق، ص 42 - 42.

(121) Spagnolo, p. 131-132.

(122) Ernst Reventlow, Deutschlands auswärtige Politik 1888-1914, 5. ed., Berlin 1917, p. 4f; **PAAA**, Türkei 177, Die Admiralität an Bismark, A 3433 1a 1887; Werner Zürrer, Die Nahostpolitik Frankreichs und Rußlands 1891- 1898, Wiesbaden 1970, p. 123.

(123) Hajo Holborn, Deutschland und die Türkei 1878-1890, Berlin 1926, p. 82.

(124) راجع الفصل الأول ص 45 - 51.

(125) **GP/II**, vol 12, No. 3357, Marschall an Hohenlohe, confidential, Pera Feb. 25, 1898.

(126) **PAAA**, Preussen, 1 No. 1, vol. 5: Dr. Rassefeld and das Ministerium

des Innern, Sept. 20, 1898; Ministerium des Innern an das Auswärtige Amt, A 2699, Sept. 30, 1898; Ministerium des Innern an Tischendorf, A 26991, Sept. 30, 1898; Ministerium des Innern an Marschall, Nr. 639, Sept. 30,1898; Auswärtiges Amt an Bülow, Nr. 38, Sept. 30, 1898.

(127) المرجع السابق.

(128) مزهر مرجع سابق، ج 1، ص 813، ولحد خاطر، مرجع سابق ص 155.

(129) Spagnolo, op. cit., p. 200-201.

(130) Ibid., p. 201

(131) كوثراني، بلاد الشام، مرجع سابق، ص 333 و337.

(132) كوثراني، السلطة والمجتمع، مرجع سابق، ص 189 - 191.

(133) اقتباس عن عزيز بك، سوريّة ولبنان في الحرب العالميّة الأولى، ج 3 بت، ص 75 - 76.

(134) المرجع السابق، ج 3، ص 76 - 77.

(135) راجع «ألمانيا وسياسة الاندفاع نحو الشرق» في الفصل الأول من الكتاب؛ و Wilhelm van Kampen, Studien zur deutschen Türkenpolitik in der Zeit Wilhelms II.. Diss. Universität Kiel 1968.

(136) إبراهيم الأسود، الرحلة الإمبراطورية في الممالك العثمانيّة، بعبدا 1898، ص 139 - 142، 144 - 147 و153 و154.

(137) إبراهيم الأسود، ص 180 - 181.

(138) زين، نور الدّين زين، مرجع سابق، ص 202 حاشية 45.

(139) "Ausgrabungen deutscher Archäologen", in: *Mitteilungen des Instituts für Auslands- Beziehungen*, 5. Jg. 1955, N. 1/2 , pp. 19-20.

(140) المرجع السابق، ص 20 - 21، ومخائيل البعلبكي، تاريخ بعلبك ط 4، بيروت 1926 ص 132 - 133 «وقلعة بعلبك وحفريات الألمان فيها»، في: **المشرق** 7 (1904) ص 155 - 162.

(141) Franz Heinrich Weissbach, Die Inschriften Nebukadnezars II, op. cit., pp. 20-21.

(142) **PAAA**, Der Weltkrieg, R 20936, No. 11 vol. 1. July 1914- Nov. 1914, Oppenheim an Bethmann- Hollweg, No. 1 & 2 Berlin 18/8/1914; K. Axenfeld and den Kultusminister A 20943, 12.9 1914.

(143) Ulrich Trumpener, Germany and the Ottoman Empire 1914-1918, Princeton 1968.

(144) قبل الحرب، أبلغ عبد القادر الدنا، صاحب جريدة «بيروت» وأحد أعيان مدينة بيروت وعضو المجلس الإستشاريّ فيها شرودر، قنصل ألمانيا العام، أنّ صحيفته لا تهاجم ألمانيا «**لأن المسلمين يرون في الإمبراطورية الألمانية صديقاً وحليفاً للأتراك**

والمسلمين عموماً»، أنظر **PAAA** Türkei 177, vol. 5, Schröder an Bülow, No. 40 A 6037, Beirut 18.31906;. وحول شائعات اعتناق وليم الثاني الإسلام وسياسة ألمانيا الإسلاميّة تجاه العرب وفارس والهند، قارن بـ: George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, Ithaca 1952, pp. 50-55.

وقارن بالفصل الثاني من الكتاب.

(145) Longrigg, op.cit., p. 49.

(146) عزيز بك، مرجع سابق، جع، ص 225 - 226 وقارن بـ: C.L. Sulzberger, "German Preparations in the Middle East", in *Foreign Affairs*, vol. 50, 3 (1942), pp. 663-665.

(147) Longrigg, p. 47.

(148) عزيز بك، ج 3، 123 - 124.

(149) المرجع السابق، ج3، ص 124؛ ولحد خاطر، كرجع سابق، ص 208. وحول التقرير الألمانيّ، أنظر: **PAAA**, Türkei 177, R 14039, Akten betreffend: Der Libanon und Mesopotamien, Bd. 18, Sandel (Lt. und Leiter der Geheimen Feldpolizei) an Heersgruppe F, H. Qu. Nr. 799, Abschrift zu A 34267., 11. Mai. 1918;

وحول تجاوزات الجنود الألمان في بيروت، أنظر **PAAA/WK**, Türkei 177, R 14038, Bd. 17, Mutius an Hertling, Nr. 535, Beirut March 15th, 1918.

(150) Longrigg, p. 47 n.

(151) حول نشاطاته التجسسيّة والعلميّة R.L. Melka, "Max Freitherr von Oppenheim: Sixty Years of Scholarship and Political Intrigue in the Middle East", in: *Middle Eastern Studies*, vol. 9, 1 (1973), pp. 81-93.

(152) راجع وثائق الخارجية الألمانية، ملفات الحرب العالميّة الأولى R 20936، رقم 11، ج 1، تموز 1914 - تشرين الثاني 1914، حيث توجد مذكرات أوبنهايم حول استغلال الجامعة الإسلاميّة من قِبل ألمانيا. وقارن أيضاً بـ: فرنز انده / بيتر هاينه، «الوطنيون العرب ونشاطهم السياسي والصحفي في ألمانيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى»، في: **المجلة التاريخية المصرية**، عدد 27 (1981) ص 200 - 214.

(153) Raouf Abbas Hamed, "Germany and the Egyptian Nationalist Movement 1882- 1918", in: *Die Welt des Islams*, N.S., 28M (1988), p. 13.

(154) حول نشاطات أوبنهايم في الجامعة الإسلاميّة وتآمره ضدّ بريطانيا في مصر، وفرنسا في سوريّة، أنظر تقاريره في ملفات الخارجيّة الألمانية في بون تحت عنوان: **PAAA**, Orientalia Generalia 9, Nr. 1 Berichte Oppenheim 1886-1909, 12 vols.

(155) Peter Heine, "Al-Gihâd- Eine deutsche Propagandazeitung im I. Weltkrieg", in: *Die Welt des Islams*, N.S. 20 (1980), p. 197.

(156) المرجع السابق، ص 197 ـ 198.

(157) راجع مقالة بيتر هاينه حول هذه المجلة وسياستها، وقارن بـ: أنده/ هاينه، مرجع سابق، حيث يذكران أنّ العدد الأوّل من مجلة «الجهاد» ظهر في برلين في 15/ 3/ 1915، وكان توزيع المجلة محصوراً بالأسرى المسلمين لدى الألمان، ص 211 ـ 212.

(158) Hamed, op. cit., p. 20.

(159) أنده/ هاينه، مرجع سابق، ص 205، Heine, op.cit., p. 198.

(160) أنده/ هاينه، ص 203 ـ 205.

(161) عزيز بك، مرجع سابق، ج 3، ص 47.

(162) المرجع السابق، ج 3، ص 291 ـ 293.

(163) أنظر كتابي، المصالح الألمانيّة، ص 263.

رحلة إمبراطور ألمانيا وليم الثاني إلى الشرق عام 1898 في مرآة الصحافة العربيّة المعاصرة

شهد الشرق الأدنى قبل مئة عام (1898) حدثاً فريداً في العلاقات ما بين الدولة العثمانيّة وألمانيا، وهو قيام الإمبراطور وليم الثاني بزيارته الثانية إلى الدولة العثمانيّة[1]، والتي طاولت هذه المرّة بلاد الشام. ولا تكمن أهمّية هذا الحدث في ما أُعلن بأنّه رحلة حجّ للعاهل الألمانيّ إلى الأراضي المقدّسة وتدشين مؤسسات ألمانيّة فحسب، بلّ لأنه كان تعبيراً عن سياسة ألمانيا الجديدة في جعل الشرق منطقة نفوذ لها وصراع مع الدول الأوروبيّة الرئيسيّة ـ هذا الصراع الذي كان إنعكاساً لإستراتيجيتها في أن تكون لها كلمة مسموعة في السياسة العالميّة و«مكاناً تحت الشمس»[2].

وعشيّة، رحلة الإمبراطور وليم الثاني إلى الشرق، كانت ألمانيا قد حقّقت قفزات كبيرة في علاقاتها التجاريّة والاقتصاديّة والثقافيّة مع الدولة العثمانيّة وحصل رأسمالها على إستثمارات واسعة، إضافة إلى تدريبها الجيش العثمانيّ وتسليحه[3]. وانعكس تغلغلها هذا من جهّة، وعدم اعتمادها سياسة استعماريّة مباشرة تجاه ممتلكات السلطان العثمانيّ من جهّة أخرى، تصاعداً في نفوذها السياسيّ في الآستانة، بحيث فاق مثيله الأوروبيّ.

حتى قبل أن يبدأ وليم الثاني رحلته الثانية إلى الشرق (16 تشرين الأول ـ 12 تشرين الثاني 1898)، والتي زار خلالها العاصمة العثمانيّة ومدن بلاد الشام الرئيسيّة، كانت الرحلة مدار حديث الصحافة الدوليّة. وقد أولت الصحافة

العربيّة بدورها الزيارة إهتماماً ملحوظاً، نظراً إلى مكانة ألمانيا ومصالحها في السلطنة، ولأنّها جاءت في أعقاب الصمت الألمانيّ عن المذابح الأرمنيّة (1895)، وانتصار الجيش العثمانيّ على نظيره اليونانيّ (1897) بفضل السلاح الألمانيّ[4].

سوف تركّز دراستي على ما جاء في الصحف العربيّة حول الرحلة، من دون تقصّي مدى صحّة أخبارها، لأنّ ذلك يخرج عن إطار البحث ويحتاج إلى دراسة منفردة. وقد حرصت على متابعة رحلة العاهل الألمانيّ في الصحافتين المصريّة والسوريّة، لأنّهما كانتا أكثر وسائل الإعلام تقدّماً في المنطقة العربيّة. وقد تناولت هذه الصحافة بشكل عامّ الاستعدادات والتحضيرات الرسميّة والشعبيّة للزيارة، وتحرّكات الإمبراطور في الآستانة ومدن بلاد الشام. وما يميز الصحافة المصريّة (المقطّم والأهرام أساساً) عن مثيلاتها السوريّة، أنّها تعاطت مع الرحلة بمنظار نقديّ لأهداف ألمانيا السياسيّة والاستعماريّة في المنطقة، هذا إضافة إلى توجيهها النقد للإدارة العثمانيّة وللسلطان العثمانيّ نفسه حول الإنفاق الهائل والإسراف الفاحش على الرحلة[5]. وفي المقابل، اتّخذت صحيفة «المؤيد» المصريّة موقفاً داعماً للزيارة[6]. أمّا الصحافة السوريّة، فعكست في أخبارها وتعليقاتها الموقف الرسميّ العثمانيّ[7].

1. أهداف الرحلة، حجٌّ وصداقة أم غايات استعمارية؟

امتدحت معظم الصحف العربيّة رحلة إمبراطور ألمانيا إلى الشرق ودعت إلى إستقباله بحرارة، معتبرة زيارته تجسيداً للصداقة التي تجمع ما بين الأمّتين الألمانيّة والعثمانيّة. وقد استقطب عنوان عريض معظم الصحف بأنّ هدف الرحلة المباشر هو الحجّ إلى الأراضي المقدّسة في فلسطين وتدشين كنيسة المخلّص الإنجيليّة الألمانيّة في القدس. وكتبت صحيفة «لسان الحال» تقول، إنّ القدس كمهد للنصرانيّة هي التي جذبت إليها إمبراطور ألمانيا، وإنّ هذه المدينة المقدّسة هي التي جعلت ملوك ألمانيا يرغبون في التيمّن بزيارتها[8].

إضافة إلى ذلك، اهتمّت الصحافة بشخصيّة الإمبراطور وسلالته. فوصفته

بأنّه «**أكثر ملوك أوروبا نشاطاً وحيوية**»[9]، و«**من أعظم ملوك العالم**» و«**قائد كبير وإمبراطور عظيم**»[10] «**متحدّر من سلالة الهوهنزلرن ذات المجد الأثير والشرف العالي المنير**»[11]. كما وصفته بأنّه «**إمبراطور بروتستانتيّ عظيم معروف بالإقدام والشجاعة**»،[12] وشعبه بأنّه «**أمّة حيّة**» ينتظرها مستقبل زاهر[13].

كذلك، تناولت الصحف الصداقة الألمانيّة ـ العثمانيّة في كثير من تعليقاتها. فوليم الثاني هو «**أعزّ أصدقاء السلطان الأعظم**» و«**أخلص الملوك صداقة للذات العالية الشاهانية**»[14] وهذا بـ«**أعماله وأقواله**»[15] معاً. واعتبرت بعض الصحف أنّ الاستقبال الحارّ الذي يلقيه العاهل الألمانيّ في الدولة العثمانيّة ما هو إلاّ انقياد الأمّة العثمانيّة لرغبات سلطانها ـ هذه الأمّة التي «**تقابل الجميل بالجميل وزيادة**»[16]، «**فإذا أحبّ (سلطانها) أحبّت، وإذا نفر نفرت**»[17].

إلى ذلك، لم تخل تعليقات الصحف من مبالغات في تسيس الزيارة. ورأى بعضها أنّها دليل على «**صفاء كأس السياسة والولاء**» بين الأمّتين الألمانيّة والعثمانيّة،[18] تلك الكأس التي أصبحت مترعة بهذه الزيارة «**يتدفق منها الحُبُّ والوداد والوفاء**»[19] ورأت صحيفة «المؤيد» المصريّة في زيارة وليم الثاني إلى الدولة العثمانيّة «**محالفة**» بينه، بصفته «**عظيم الغرب وعميد أوروبا**»، وبين عبد الحميد، بوصفه «**أمير المؤمنين كافة وعميد الإسلام كلّه**»[20]. واعتبرت «ثمرات الفنون» أنّ الاستقبالات التي يلقاها إمبراطور ألمانيا في مدن سوريّة وفلسطين ما هي إلاّ تعبيراً عن الترحيب الشعبيّ بسياسة ألمانيا الوديّة تجاه السلطنة[21]، في وقت تتّحد فيه دول أوروبا الكبرى من أجل تجزئة تلك الدولة، كما جاء في «المؤيد»[22].

وقبل قليل على قيام الإمبراطور برحلته إلى الشرق، نشرت صحيفة «المؤيد» مقالاً لأحد الكتّاب العثمانيين، رأى فيه أنّ ما يجعل الدولة العثمانيّة تتوجه نحو ألمانيا هو تقدّمها العسكريّ والصناعيّ وأطماع دول أوروبا المستمرّة في ممتلكاتها. وفي المقابل، رأى أنّ على ألمانيا أن تسعى بدورها لكسب صداقة السلطنة لأجل ترويج تجارتها، واستخدامها كحليف في أي

صراع أوروبيّ مقبل. واعتبر هذا الكاتب أخيراً، أنّ مصالح الدولتين تحتّم عليهما دعم بعضهما بعضاً[23].

هذا المديح لآفاق «الصداقة السياسيّة» بين ألمانيا والدولة العثمانيّة، قابله نقد لاذع من جانب «الأهرام» و«المقطّم» للسياسة الألمانيّة تجاه المسألة المصريّة، ومساعي ألمانيا للإستحواذ على ممتلكات الدولة العثمانيّة الآسيويّة وساحل سوريّة وتوطين الفلاحين الألمان فيه، فضلاً عن هيمنتها على التجارة العثمانيّة وفوزها بالامتيازات وامتصاصها ثروات البلاد. واعتبرت «الأهرام» أنّ زيارة وليم الثاني إلى الشرق هي سياسيّة وإقتصاديّة الأهداف، وإنّ ما يُقال عن صداقة أو تحالف بين ألمانيا والسلطنة هو كلام **«وهم»**، لأنّ ألمانيا تسعى إلى تحقيق مصالحها. فالدعم المعنويّ الذي قدمته ألمانيا إلى السلطنة إبّان الأزمة الكريتيّة، أضافت الصحيفة، لم يُكسب السلطنة أي شيء، حيث اضطرت إلى سحب جنودها من تساليا[24]. وختمت «الأهرام» مطالبة برفض **«الصداقة الألمانيّة»** بالقول: **«نكره أن نكون كالسمك يُطعم الطعمة في الصنارة، تشكمنا بعد قليل، أو كالطير يُنثر لنا الحَبُ فوق فخٍ منصوب لنا»**[25].

أمّا «المقطّم»، فلفتت بدورها الانتباه إلى موقف ألمانيا من المسألة المصريّة والأهداف السياسيّة والاستعماريّة من وراء رحلة إمبراطورها، كفرض حمايتها على رعاياها الكاثوليك في الشرق وسعيها للإستيلاء على ساحل سوريّة. فدعت إلى الريبة في **«صديقتنا الجديدة»** (ألمانيا) **«لما وراء صداقتها الخفيّة من الغايات الإستعماريّة والتجاريّة»**[26].

هذه «التحذيرات» من أخطار «الصداقة الألمانيّة»، قابلتها جريدة «الهدى» بتحفّظ، معتبرة أنّ الدول الكبرى لن تسمح لألمانيا بالإستيلاء على سوريّة[27]. أمّا «المؤيد»، فدافعت عن التقارب الألمانيّ - العثمانيّ ورفضت ما يُشاع عن أنّ وليم الثاني هو من «أنصار الهلال» يعمل على تشجيع المسلمين ضد المسيحيّين بعد حوادث أرمينيا وكريت[28]. وفي ما يتعلق بالمسألة المصريّة، ذكرت تلك الصحيفة أنّ إمبراطور ألمانيا لم يقل فيها كلمته الأخيرة بعد، وتوقّعت أن تكون ألمانيا في وقت ليس ببعيد **«أشدّ الدول عداوة لإنكلترا في مصر»**[29].

2. التحضيرات للرحلة

كانت زيارة عاهل أجنبيّ إلى السلطنة حدثاً غير عاديّ في الدولة العثمانيّة، فكان على الجهات الرسميّة العثمانيّة القيام باستعدادات قبل الزيارة وأثناءها، شملت الإشراف على الرحلة وأمنها وتحديد أمكنة نزول الإمبراطور وتعيين لجان الاستقبال والمرافقة، إضافة إلى نشر الزينة وشعارات الترحيب في المدن العثمانيّة وتحسين مرافقها العامّة وبنيتها التحتيّة.

في الواقع، عرض السلطان عبد الحميد منذ البداية على ضيفه أن يقدّم له ولحاشيته، انسجاماً مع الضيافة الشرقيّة، كلّ مستلزمات رحلته. إلاّ أنّ الإمبراطور رفض ذلك، وفضّل أن يُولي شركة كوك (Cook company) هذه المهمّة[30]. ولهذه الغاية، عمدت الشركة المذكورة إلى شراء مستلزمات الرحلة من سجاد وأبسطة وخيام وأوانٍ، وتعاقدت مع مكارين لتقديم الدواب، ومع مترجمين وطهاة وخدم. كما تعهّدت بتقديم كلّ ما يحتاج إليه الإمبراطور من مال طوال رحلته[31]. وسبق ذلك في 30 أيلول، نقل الدواب والجياد الخاصّة من برلين لركوب الإمبراطور في فلسطين وسوريّة[32].

وفور الإعلان عن الرحلة، عمد السلطان عبد الحميد الثاني إلى إعداد قصر لائق لضيفه في حديقة قصر يلدز، على مقربة من القصر الذي كان الإمبراطور قد نزل فيه أثناء زيارته الأولى للعاصمة العثمانيّة عام 1889، وفرشه بأحدث الأثاث. وذكرت «الأهرام»، نقلاً عن الصحف الأوروبيّة، أنّ الإمبراطور لم ينزل في القصر الجديد بسبب الرطوبة لحداثة بنائه وفضّل الإقامة في القصر الذي سبق ونزل فيه عام 1889[33].

إضافة إلى ذلك، كلّف السلطان منير باشا، رئيس التشريفات، إعداد ترتيبات الزيارة في الآستانة، المحطة الأولى للإمبراطور في الدولة العثمانيّة[34]. وجرى تشكيل وفد عثمانيّ رفيع لاستقبال الإمبراطور عند دخوله إلى الدردنيل، مؤلّف من رئيس مجلس الشورى ووزراء الخارجيّة والعدل والزراعة والأحراش، ومن رئيس الأركان شاكر باشا وعدد من كبار المدنيين والعسكريين[35]. كما شُكّل وفد عثمانيّ آخر لمرافقة الإمبراطور أثناء تجواله في بلاد الشام برئاسة المشير شاكر باشا والفريق عبدالله باشا[36]. كما أمر

والي كريت جودت باشا بالالتحاق بالوفد العثمانيّ المستقبل للإمبراطور في فلسطين وسوريّة[37]، وكذلك أحمد رستم بك، أحد محرّري جريدتي «**معلومات**» و«ثروت» للقيام بتحقيقات صحفيّة عن الرحلة[38]. وفي الوقت نفسه، وصل إلى مدن بلاد الشام خمسة عشر مراسلاً أجنبيّاً وعربيّاً لتغطية تحرّكات الإمبراطور[39].

وفي ولايتي سوريّة وبيروت ومتصرفيّة جبل لبنان، شُكّلت لجان ثلاث برئاسة كلّ من الواليين ناظم باشا ورشيد بك، ونعوم بك متصرف جبل لبنان، للإعداد للرحلة[40]. وقامت هذه اللجان بتعيين وفود الاستقبال من الرسميين المدنيين والعسكريين وأعيان البلاد[41].

وفي الوقت نفسه، جرى تحديد السفن الحربيّة العثمانيّة التي ستستقبل يخت الإمبراطور عنه دخوله إلى الدردنيل، وتلك التي سترافق موكبه البحريّ إلى مينائيّ حيفا وبيروت وعليهما الوفد العثمانيّ المرافق. وقد أُعيد تجديد هذه السفن وطلاؤها[42]. وجرى أيضاً تحضير الفرق العسكريّة المستقبلة وتلك التي ستجري عروضات عسكريّة في الآستانة وبيروت ودمشق. ووصل إلى حيفا آلاي خيالة لاستقبال الإمبراطور عند وصوله ومرافقته إلى يافا والقدس[43]. وذكرت الصحف أنّ الجنود العثمانيّين وعددهم ما بين 15.000 - 30.000 جندي، حصلوا لأول مرة على ألبسة عسكريّة جديدة[44].

وللسهر على حياة الإمبراطور، حيث ترافقت زيارته إلى الدولة العثمانيّة مع اغتيال إمبراطورة النمسا على يد أحد الفوضويين الإيطاليين، وشائعات عن محاولة إغتيال الإمبراطور الألمانيّ في مصر[45] أو في فلسطين، عُيّن حرس خاص للعاهل الألمانيّ مكوّن من 500 من خيالة أرطغرل بقيادة الفريق عبدالله باشا[46]. وعلى الطريق من بيروت إلى دمشق، وضع أربعة آلاف جندي للحراسة. وفي القدس، وضعت 25 نقطة حراسة حول المخيّم الذي نزل فيه الإمبراطور. وكان وليم الثاني يعطي نفسه كلّ ليلة كلمة السرّ للدخول إليه[47]. إضافة إلى ذلك، وضعت أعداد كبيرة من البوليس السرّي العثمانيّ والشرطة لحماية الإمبراطور في المدن السوريّة ومرافئها[48]. وذكرت «الأهرام» وصول 12 من رجال البوليس السرّي الألمانيّ إلى يافا والقدس[49]. وقد جرى اعتقال

الأجانب المشتبه بهم في العاصمة العثمانيّة وفي مدن بلاد الشام ولاسيّما الإيطاليين منهم، ومُنع البحارة الإيطاليّون واليونانيّون من النزول إلى المرافئ السوريّة[50]. وفي الآستانة اعتقل أعضاء جماعة «تركيا الفتاة» احترازيّاً[51].

وحول الاستعدادات والتحضيرات للزيارة في مدن بلاد الشام، أسهبت الصحافة العربيّة في وصفها. فمن حيفا إلى يافا إلى القدس فبيروت ودمشق وبعلبك، أقيمت الزينات على أنواعها ورفعت الإعلام والشعارين الألمانيّ والعثماني (التاج والنسر والطغراء) ولافتات الترحيب بالضيف ومضيفه السلطان عبد الحميد. كما نُصبت أقواس النصر في كلّ مكان[52]. وفي دمشق، طُلب إلى الأهالي إقامة الزينة لمدّة ثلاثة أيام، وبلغ عدد الأعلام التي رُفعت في المدينة 28 الفاً[53]. وفي بيروت، قامت شركة الغاز بإنارة المرفأ حيث يرسو يخت الإمبراطور، وأقيمت قبّة على الرصيف مكان نزول الضيف الكبير. كما تقرّر إنارة جبل لبنان في قضاء الشوف حتى جبل صنين يوم رسو يخت الإمبراطور. وأوعز متصرف جبل لبنان إلى أصحاب المنازل في القرى المشرفة على البحر أن يقيموا الزينة، وأن تُطلق الألعاب الناريّة إحتفالاً[54]. وذكرت الصحف أنّ يافا وسارونة كانتا تتلألآن بالأنوار بطراز بديع، ولم تكن زينتهما أقلّ روعة من زينة القدس[55].

وباستثناء الآستانة، كان على الإمبراطور أن يبيت إمّا على يخته (حيفا وبيروت)، أو في ثكنة عسكريّة (دمشق)، أو في المضارب (برج الخيل، اللطرون، القدس وبعلبك). لذا، انصبت التحضيرات على تجهيز الثكنة العسكريّة في دمشق وفرشها بأجمل المفروشات الشرقيّة المحليّة الصنع لجعلها مكاناً لائقاً لنزول الإمبراطور[56]. وفي عاليه، أُقيم مخيّم من عشر خيام لاستراحة الإمبراطور أثناء سفره بالقطار من بيروت إلى دمشق. وقد أحيط بأشجار الأرز والصنوبر وغيرها التي قطعت بخاصّة من غابات لبنان. وفُرشت أرض المخيّم بالرمال الحمراء والصفراء[57]. وفي القدس، أُقيمت المضارب خارج أسوار المدينة على بقعة أرض مساحتها عشرة أفدنة، وبلغ عددها 75 خيمة. وقد اكتست خيمة الإمبراطور بالحرير الأرجوانيّ والأطلسيّ من الخارج والداخل، ووُضع على قمّة عمودها المركزيّ التاج الإمبراطوريّ والكرة، وأنير المخيّم بالأنوار[58]. وكان السلطان عبد الحميد قد أرسل من

الآستانة خيمتين للإمبراطور وزوجته وخيماً أخرى مع أثاثها إلى القدس[59]. وفي بعلبك، حيث كان مقرّراً أن يبيت الإمبراطور ليلة واحدة، تمّ تمهيد أرض قلعتها وتنظيفها من أجل إقامة الخيام عليها[60]. وفي معلّقة زحلة، أقيمت المضارب أيضاً لاستراحة الإمبراطور وتناول الغذاء[61].

وفي كلّ مدن بلاد الشام التي زارها الإمبراطور، أُصلحت الطرقات ورُصفت من جديد وطُليت الجدران العامّة والخاصة والحوانيت[62]. ففي دمشق، انصبّت الجهود على إصلاح طريق المرجة ـ البرامكة. وتمّ إصلاح 10 ـ 12 ميلاً من طرقات دمشق الداخليّة والخارجيّة، بينما بلغ عدد الحوانيت التي طُليت بالألوان 5.000 والجدران حوالى 2.000 متراً مربعاً[63]. وفي بيروت، أُصلحت الطرقات في المرفأ من محطة سكّة الحديد حتى محلّة النهر وفرشت بالرمال[64]. أمّا في فلسطين، فرُصفت طريق يافا ـ القدس وفُتحت طريق جديدة من القدس إلى جبل الزيتون لمرور عربة الإمبراطور. كما هُدم العديد من المنازل القديمة في القدس وبيروت وبعلبك، ووسعت الطرقات لتسهيل مرور موكب الإمبراطور[65]. وفي حيفا أُعدّ رصيف خاصّ طوله 70 متراً لرسو اليخت الإمبراطوريّ[66]. وأخيراً، أُعدت في بيروت ثلاث عربات فُرشت بالحرير الرماديّ والأخضر[67]. كذلك، أعدت بلدية بعلبك إصطبلات للخيول الإمبراطوريّة، وأُنشئت ساحة كبيرة أمام مدخل القلعة لوقوف المركبات، وجرى تنظيف خزان المدينة[68].

3. محطات الرحلة

خلال رحلته في الممالك العثمانيّة، زار الإمبراطور بداية العاصمة العثمانيّة، ثم انتقل بعدها بحراً إلى فلسطين حيث زار مدنها الرئيسيّة. بعد ذلك، انتقل بحراً إلى بيروت، ثم بالقطار إلى دمشق فبعلبك، وعاد إلى بلاده عن طريق ميناء بيروت. وقد استمرّت هذه الرحلة من 16 تشرين الأول حتى 12 تشرين الثاني 1898.

ـ الآستانة 17 تشرين الأول 1898 ـ 22 منه

وصل الإمبراطور وليم الثاني وزوجته يوم الإثنين 17 تشرين الأول على

متن يخته إلى مياه الدردنيل بحراسة البارجتين الألمانيتين هيرتا وهيلا، يرافقه وفد من كبار رجالات الدولة وعلى رأسهم وزير خارجيته بولوف، والمرنّمين[69] وكان الوفد العثمانيّ في استقباله على متن اليخت السلطانيّ عزّ الدين. ووسط هذا، كانت السفن العثمانيّة والقلاع العسكريّة تُطلق مدافعها ترحيباً. وبسبب هبوب عاصفة مفاجئة، تأخّر رسو اليخت الإمبراطوريّ إلى صباح اليوم التالي. ويوم الثلاثاء صباحاً، كان السلطان عبد الحميد الثاني في استقبال نظيره الألمانيّ مع كبار رجالات الدولة عند طولمة بغجة، حيث سار معه في موكب كبير إلى قصره في حديقة يلدز مخترقاً شوارع العاصمة التي ازدحمت بالجنود والمواطنين. وخلال زيارته للعاصمة العثمانيّة، قابل الإمبراطور الألمانيّ السلطان العثمانيّ ثلاث مرّات[70]. وقد حفلت إقامته في الآستانة بحضور المآدب على شرفه وتفقّد معالم المدينة (القرن الذهبيّ ـ أسوار المدينة ـ السوق الكبير، مسجديّ آيا صوفيا والسلطان أحمد ـ طبو قبو) وزيارة معمل هيريكيه لصناعة السجاد والمؤسسات الألمانيّة (السفارة الألمانيّة، والنادي، والمدرسة والمستشفى)[71].

وقد بلغت زيارة الإمبراطور للآستانة ذروتها بحضوره خروج السلطان عبد الحميد في موكب كبير لتأدية صلاة الجمعة في جامع حميديّة (السلاملك)، ثم مشاهدته في أعقاب ذلك عرضاً عسكريّاً كبيراً مبدياً إعجابه بتنظيم الجيش العثمانيّ[72].

ويوم مغادرة الإمبراطور وزوجته الآستانة إلى فلسطين، تناولت الصحف لحظة الوداع «المؤثّرة». وذكرت «ثمرات الفنون» أنّ لغة الكلام تعطلت بين الضيفين ومضيفهما، وأنّ الدموع انهمرت من عينيّ الإمبراطورة، التي امتدحت السلطان لحسن أخلاقه ولطفه وإخلاص شعبه له[73].

ـ فلسطين 25 تشرين الأول ـ 4 تشرين الثاني 1898

صباح يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول، وصل إمبراطور ألمانيا إلى ميناء حيفا على متن يخته، حيث كان في إستقباله واليا سوريّة وبيروت ومتصرف عكا وكبار رجالات الدولة المدنيين والعسكريّين ونحو عشرين ألفاً من المواطنين. وقد أطلقت مدفعيّة عكا مدافعها ابتهاجاً[74]. ودامت زيارة العاهل الألمانيّ

لفلسطين عشرة أيام، زار خلالها مدن فلسطين الرئيسيّة حيفا ويافا والقدس وبيت لحم، وعرّج على مناطق أثريّة أخرى. وقد استقبله السكّان بالترحاب[75].

وأثناء زيارته إلى حيفا، صعد الإمبراطور إلى جبل الكرمل وزار القنصليّة الألمانيّة في المدينة وديريّ الراهبات الكاثوليكيّات والبروتستانتيّات[76]. كما استقبل الأب بيڤر، مدير المستعمرة الكاثوليكيّة الألمانيّة في الطبغة[77]. وفي حيفا، التقى ألمان من «جماعة الهيكل» (التمبلر) وتفقّد مؤسساتهم[78].

وفي 26 تشرين الأول، قصد الإمبراطور يافا على صهوة جواده، فمرّ بعتليت وقيسريّة وتفقد آثارها، ثم بات ليلته في برج الخيل[79]. وفي صباح اليوم التالي، مرّ بمضارب عرب الهوجاء، وشاهد عرضاً فروسيّاً[80]. وعند المغيب، وصل إلى يافا، حيث استُقبِله الوفد الرسميّ العثمانيّ وكبار علماء المدينة وسكّان مستعمرة سارونة يتقدّمهم قنصل ألمانيا[81].

وبعد أن زار الإمبراطور اللطرون يوم الجمعة 28 تشرين الأول، وبات ليلته فيها، دخل القدس في اليوم التالي في موكب عظيم وسط دويّ المدافع وألحان الموسيقى. وذكرت «ثمرات الفنون» أنّ 200 ألف شخص كانوا في إستقباله[82]. وخلال يوميّ السبت والأحد، كان برنامج الإمبراطور حافلاً: زيارة القبر المقدّس في كنيسة القيامة، حيث استُقبِل بخطابات ترحيب من قبل بطاركة الطوائف الثلاث: اللاتين والأرمن والأرثوذكس. وذكرت «المقطّم» في هذه المناسبة أنّ البابا بعث إلى رؤساء الكنيسة الكاثوليكيّة في فلسطين بأن يحتفلوا بالإمبراطور كرجل عاديّ غير كاثوليكيّ، لأنّ قوانين الكنيسة لا تجيز غير ذلك[83]. كما زار الإمبراطور كنيسة المهد في بيت لحم، وحضر تدشين الكنيسة الإنجيليّة الألمانيّة في تلك المدينة. كما صعد إلى جبل الزيتون في القدس وزار كنيسة القديس جاورجيوس الإنكليزيّة.

بلغت زيارة وليم الثاني إلى القدس ذروتها بتدشينه كنيسة المخلّص الإنجيليّة الألمانيّة[84] يوم الإثنين 31 تشرين الأول. وذكرت «النشرة الأسبوعيّة» أنّ الإمبراطور هو الذي اختار هذا التاريخ بنفسه، لأنه كان يُصادف يوم بدء حركة الإصلاح الدينيّ في ألمانيا في 31 تشرين الأول

1517[85] وبعد ظهر اليوم نفسه، تسلّم الإمبراطور قطعة أرض الدورومثيون في النبي داوود هديّة من السلطان إليه[86]. ووعد وليم الثاني في هذه المناسبة ببناء كنيسة للكاثوليك الألمان عليها[87]. وأعقب ذلك زيارته لدير الأرمن وبطريركيّة الروم الأرثوذكس. أمّا ما تبقى من برنامج رحلته إلى القدس، فكان زيارة الحرم الشريف وجامع سيدنا عمر، والمسجد الأقصى، وبرك سليمان، والمستشفى الألمانيّ، ودار الأيتام السوريّة، وقبور السلاطين[88].

- بيروت - دمشق - بعلبك: 5 تشرين الثاني - 12 منه

بعد أن أنهى وليم الثاني زيارته إلى فلسطين، غادرها بالقطار إلى يافا في 4 تشرين الثاني ومنها إلى بيروت التي وصلها بحراً يوم السبت في الخامس من تشرين الثاني. وكان في انتظاره نحو 50 ألفاً من سكّان المدينة، ومن بينهم طلبة المدارس التي أقفلت صفوفها في هذه المناسبة. ويوم الأحد، صعد الوفد العثمانيّ برئاسة شاكر باشا ورشيد بك يرافقهما عبد القادر قباني، رئيس بلدية بيروت، إلى اليخت الإمبراطوريّ، وقدّموا للإمبراطور هديّة مدينة بيروت عبارة عن مصنوعات شرقيّة كُتب على غلافها العبارة العربيّة التالية: **«تقدمة لحضر حشمتلو إمبراطور وإمبراطورة ألمانيا العظيمين من بلديّة بيروت تذكاراً لتشريفهما في سنة 1316/ 1898»**[89].

وبعد غداء مع الوفد العثمانيّ على ظهر يخته، نزل الإمبراطور إلى البرّ وزار المستشفى البروسيّ واجتمع بأطبائه الأميركيّين. ثم واصلت الإمبراطورة زيارة المدرسة الألمانيّة لشمّاسات القيصرزڤرت، فيما اتجه الإمبراطور ناحية الثكنة العسكريّة حيث شاهد هناك عرضاً عسكريّاً[90] أعقب ذلك زيارته الحديقة العسكريّة في محلّة الحرج[91].

ومن بيروت، واصل الإمبراطور رحلته بالقطار إلى دمشق يوم الإثنين في السابع من تشرين الثاني عبر جبل لبنان، وسط معالم الزينة المعهودة وإستقبالات المسؤولين والسكّان في البلدات. وفي عاليه، استُقبِله الرسميّون اللبنانيّون، وعلى رأسهم المتصرف نعوم باشا وسط عزف النشيدين الألمانيّ والعثمانيّ. وبعدما استراح الإمبراطور في سرادق أُقيم له، وتذوق بعض الشمبانيا وشاهد عرضاً فروسيّاً، وآخر بالسيف.، تابع سفره، فبلغ سعدنايل

ثم معلّقة زحلة. وذكرت «البشير» أنّ ما لا يقلّ عن 60 ألف شخص احتشدوا في محطة المعلّقة لإستقباله. وقد رُفعت أقواس النصر وكتب على إحدى جهاتها: «**فليحيى سلطاننا الغازي عبد الحميد خان**» وعلى الجهة الأخرى «**فليحيى إمبراطور وإمبراطورة ألمانيا**»[92].

وبعد استراحة غذاء في المعلّقة، واصل الإمبراطور سفره إلى دمشق، فبلغها في المساء حين وصل إلى محطة البرامكة، ومن هناك سار على صهوة جواده، وزوجته جالسة في مركبة، مخترقاً شوارع المدينة وسط دويّ المدافع وتحيّات الجماهير الغفيرة. فبلغ تكيّة السلطان سليم ثم جسر الحديد، حيث كان في إستقباله طلبة المدارس المدنيّة والعسكريّة. ثم وصل إلى الثكنة العسكريّة التي نزل فيها طوال اقامته[93]. وقد وصفت «المقطّم» استقبال العاهل الألمانيّ في دمشق بأنّه كان حافلاً جداً، وأنّ أهالي المدينة أظهروا الابتهاج والسرور بقدومه، وهذا ما لا يُشاهد عادة في الشرق وأنّ المدينة زُينت بأبهى زينة[94].

وأثناء إقامته في دمشق التي استمرّت حتى صباح الخميس 9 تشرين الثاني، زار وليم الثاني الجامع الأمويّ وضريحيّ النبي يحيى والسلطان صلاح الدّين. كما زار قصر آل العظم في البزوريّة ومنازل جبران شاميّة[95] وناظم باشا وفون لوتيكه (Lütticke)، قنصل ألمانيا في دمشق. إضافة إلى ذلك، تفقّد العاهل الألمانيّ معالم المدينة وصعد إلى جبل قاسيون، وحضر عرضاً عسكرياً وفروسياً في المرجة، بينما زارت قرينته دُمّر. ومساء الثلاثاء 7 تشرين الثاني، أقامت بلديّة دمشق مأدبة عشاء كبرى على شرفه[96].

وبحماية ألف من فرسان العرب[97]، غادر الإمبراطور دمشق يوم الخميس 11/10 متوجّهاً إلى بعلبك، التي وصلها عند المغيب، حيث كانت قد أُعدت له مضارب للمبيت داخل القلعة عند «هيكل الشمس». وجرى توقيت زيارته إلى بعلبك بحيث يكون القمر بدراً كيّ ينير النواحي وهو وسط الهيكل[98]. وقام الإمبراطور بتفقّد القلعة وسط عزف النشيد الألمانيّ[99]. وقد ألقت إحدى بنات حبيب باشا مطران[100] كلمة ترحيب بالفرنسيّة ،ثم وجّهت كلامها إلى الإمبراطورة قائلة: «**إنّ هيكل بعلبك لدى نظره أنك أعظم رأس متوّج رآه منذ**

ألف وخمسمائة سنة، ينحني إجلالاً بكل مجده الماضي القديم أمام مجدك الحاضر العظيم»[101].

وفي اليوم التالي (الجمعة 11 تشرين الثاني)، قدم الأديب مخايل ألوف إلى الإمبراطور كتابه حول تاريخ بعلبك[102]. وعقب ذلك، أزاح الإمبراطور الستار عن لوحة تذكاريّة أمر السلطان بإقامتها بمناسبة زيارته إلى بعلبك. وكانت عبارة عن قطعة رخاميّة بيضاء طولها أربعة أمتار وعرضها متران، أُحيطت بالفسيفساء السوداء والحمراء وقسّمت إلى قسمين متساويين حملا في أعلاها الشعار الألمانيّ والطغراء العثمانيّة، وكُتب تحتها باللغتين الألمانيّة والعثمانيّة عبارة «**تذكار الولاء الراسخ بين جلالة السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني وبين جلالة الإمبراطور غليوم الثاني**»[103]. وقد استحسن الإمبراطور نقل اللوحة الرخاميّة من قبالة الدهليز، الذي يُدخَل منه إلى القلعة، إلى «هيكل المشترى»، ووضعه إزاء الأعمدة المشهورة. ثم أخذ معولاً مكبّساً بالذهب وضرب الحائط ثلاث مرّات. وفي تلك الأثناء، كان الرسام الإمبراطوريّ يلتقط الصور للعاهل الألمانيّ أثناء وقوفه أمام اللوحة. بعد ذلك، تفقّد الإمبراطور «هيكل الزهرة» و«الحائط الفينيقيّ»[104].

هكذا، وصلت رحلة وليم الثاني إلى الشرق إلى نهايتها. فغادر بعلبك إلى بلاده عن طريق المعلّقة فعاليه فبيروت يوم السبت 12 تشرين الثاني. وكتبت «**الأهرام**» تقول: «**وهكذا، انتهت هذه الرحلة العظيمة التي سيكون لها في التاريخ ذكر خالد وأثر عظيم**»[105].

4. كلمات الإمبراطور وخطبه

ركّزت كلمات الإمبراطور وخطبه على ثلاثة موضوعات: حفاوة الإستقبال النابعة من الصداقة الألمانيّة ـ العثمانيّة، ودعم الوجود الألمانيّ في السلطنة، وأخيراً إظهار ولائه للمسلمين وللسلطان العثمانيّ كخليفة عليهم.

انتهز وليم الثاني كلّ مناسبة لإظهار سروره بحفاوة الإستقبال الذي كان يلقاه من السلطان وشعبه. وقال في إحدى المرّات، إنّ ما وفره له السلطان عبد الحميد من أسباب الراحة في رحلته كان بمثابة حنو الأب على إبنه[106].

واعتبر الإمبراطور أنّ طريق الصداقة التي سلكها والده الإمبراطور فريدريك الثالث تجاه السلطنة، قد توطّدت برحلته الأخيرة وظهرت «**ثمارها الشهية**». كما أكّد «**أنّ أمّتين، بالرغم من اختلافهما في الجنس والمذهب، تستطيعان أن تكونا في ولاء وتحاب... وتتبادلان عضد أحدهما الأخرى**»[107]. لقد كانت الصداقة الألمانيّة ـ العثمانيّة برأيه، هي التي فتحت أبواب فلسطين أمامه وجعلته يحجّ إلى الأراضي المقدّسة. وفي خطابه الذي ألقاه بمناسبة تدشين كنيسة المخلّص الإنجيليّة، انتقد العاهل الألمانيّ «الفرنجة» بدخولهم فلسطين بحد السيف، فيما دخلها هو بقوة السلام[108]. وقبل مغادرته بيروت عائداً إلى بلاده، أبلغ الإمبراطور الوفد العثمانيّ المرافق أنّه لن ينسى رحلته إلى الشرق، وأنّه يقدر الصداقة التي تربطه بالسلطان العثمانيّ. وتمنى لعبد الحميد الثاني «**أن تكون أيامه مديدة محفوفة بالتوفيق والنجاح**»[109].

ولم يقتصر سرور العاهل الألمانيّ على الإجراءات الرسميّة العثمانيّة التي أدّت إلى نجاح سياحته «السياسيّة» فحسب، بل على ما لاقاه «**من إحساسات وعواطف**» الشعب العثمانيّ. فاعتبر أنّ آثار التعظيم التي لقيها في ثغر بيروت دليل على إيمان الشعب العثمانيّ بالصداقة الألمانيّة ـ العثمانيّة[110]. ولكثرة سروره من إستقبال الدمشقيين له، قال «**إنّه لم يرَ منذ جلوسه على سرير المُلك جمعاً رحّب به وابتهج بقدومه أكثر مما رحّب به أهل دمشق الفيحاء**»[111]. وقال لناظم باشا: «**أنّ إمبراطوراً يريد أن يرى احتراماً فائقاً فليأت إلى دمشق**»[112]. وذكر خليل سركيس، صاحب «لسان الحال»، أنّ الإمبراطور قال من شدّة إعجابه بدمشق: «**ما على الأرض أجمل من دمشق. ما على الأرض أجمل من دمشق**»[113]. كما شاع أنّه قال في دمشق: «**لو يأتي شعبي المؤلف من أربعين مليوناً من الألمان إلى هذه البلاد، فيتعلمون إذ ذاك كيف يُستقبل الملوك في الشرق**»[114].

كذلك، عكست تصريحات الإمبراطور هنا وهناك التأكيد على نجاح سياسته الشرقيّة. فإقبال الأتراك على المدارس الألمانيّة، كان برأيه دليلاً على نجاح الثقافة الألمانيّة «**وانتصاراً للعنصر الجرماني**»[115]. واعتبر أثناء وجوده في الآستانة، أنّ تلك السياسة كانت «**مصدر بركات**» للألمان المقيمين في الدولة العثمانيّة[116]، حيث انتفعوا بها ونالوا بسببها «**مقاماً رفيعاً**» في

الدولة[117]. وحين التقى «جماعة الهيكل» الألمان في فلسطين، أبلغهم الإمبراطور عن سروره لعدم تخلّيهم عن وطنيتهم، وأكّد لهم أنّه سيعمل مع السلطان عبد الحميد كيّ يكون مستقبلهم مضموناً في تلك البلاد[118]. إنّ تشديد العاهل الألمانيّ على «الوطنيّة» كان يستلزم منه سياسة تقوم على المساواة بين رعاياه وعلى أساس المذهب. وقد تجسّد ذلك أثناء الإحتفال بتسلّمه أرض الدوروميثيون في النبي داود، حين قال: «**إنّه، كما بنى كنيسة لرعاياه لألمان البروتستانت، فسوف ينبي كنيسة لرعاياه لألمان الكاثوليك على قطعة الأرض**» التي أهداه إيّاها السلطان عبد الحميد[119]. وفي هذا السياق، أكّد على حمايته لرعاياه الكاثوليك[120]، وطالبهم بأن «**يثقوا دائماً بحماية (ه) الملكية، كلما شعروا بالحاجة إليها في أي مكان وزمان كان**»[121].

وعلى الرغم من كلّ ما قيل حول كلمات الإمبراطور الألمانيّ وخطبه، تبقى تصريحاته في دمشق يوم الثلاثاء 8 تشرين الثاني أمام ضريح السلطان صلاح الدّين وفي مأدبة العشاء على شرفه في مبنى بلديّتها، أبرز ما قيل سياسيّاً خلال الرحلة واستقطب الإهتمامين المحلّيّ والدوليّ[122].

يوم الثلاثاء صباحاً، زار الإمبراطور ضريح السلطان صلاح الدّين، حيث وضعت زوجته عليه إكليلاً من الزهر كُتب عليه بالعربيّة: «**غليوم الثاني قيصر ألمانيا وملك بروسيا تذكاراً للبطل السلطان صلاح الدّين الأيوبي**»[123]. وقد اتفقت كلّ من «المنار» و«المؤيد» على أنّ الإمبراطور وقف لبرهة ساكناً أمام لحظة الموقف، ثم بسط يديه وكأنه يستنزل الرحمة عليه، وقال، إنّ صلاح الدّين كان الآية الكبرى في زمانه في الشهامة والعدل والكرم[124].

ولم يكن هذا الموقف الصباحيّ إبن ساعته. فعشيّة اليوم نفسه، حضر الإمبراطور مأدبة عشاء كبرى على شرفه أقامتها بلديّة دمشق، ألقى خلالها الشاب سليم ثابت كلمة بالفرنسيّة ختمها بالعربيّة دارت حول التعايش الإسلاميّ ـ المسيحيّ في السلطنة. ثم تبعه الشيخ محمد علي الكزبري، فخطب نيابة عن أهل دمشق مرحّباً بالإمبراطور ومشيراً إلى الصداقة التي تربطه بالسلطان وما له من «**الأيادي البيضاء والمساعدات**» للأمّة العثمانيّة، ما جعله يحتل مكاناً في قلوب العثمانيّين والمسلمين[125].

وقد ردّ الإمبراطور على كلمة الشيخ الكزبري بخطاب أعلن فيه عن سروره بوجوده «... **في مدينة عاش بها من كان أعظم أبطال الملوك الغابرة بأسرها الشهم الذي تعالى قدره بتعليمه اعدائه كيف يكون الأبطال، ألاّ وهو المجاهد الباسل السلطان الكبير صلاح الدّين الأيوبيّ، منتهزاً هذه الفرصة لأن أبيّن قبل كلّ شيء، بسرور لا فريد عليه، تشكراتي لحضرة ذي الشوكة السلطان عبد الحميد خان الذي أفتخر بخالص محبّته وجميل مجاملته**».

وأضاف الإمبراطور قائلاً: «**ليوقن حضرة صاحب الشوكة السلطان عبد الحميد خان الثاني والثلاثمائة مليون من المسلمين المرتبطين بمقام خلافته العظمى ارتباطاً قويّاً، والمنتشرين في جميع أنحاء الكرة الأرضيّة، أنّ إمبراطور ألمانيا سيبقى محبّاً لهم إلى الأبد...**»[126].

لقد كان لهذا الخطاب وقع كبير على مسلمي بلاد الشام[127]. أولاً، لأنه امتدح قائداً عسكريّاً وسياسيّاً فذّاً دافع عن دار الإسلام ضد حملات الفرنجة، وثانياً، لأنّه تطرّق إلى الخلافة الإسلاميّة المتمثّلة بعبد الحميد وبروابط «الجامعة الإسلاميّة» التي تشدّ المسلمين إلى سدّة الخلافة. ورأت «المنار» أنّ ما جعل وليم الثاني يمتدح صلاح الدّين ويُظهر له احترامه هو أنّ الإمبراطور رجل حرب ورئيس أعظم جيش في العالم، بينما صلاح الدّين أعظم رجل حرب في عصره، ومن سجايا البشر أنّ البارع في شيء يحترم ما هو مثله في طبقته، وإن كان خصمه .«**وفي الحروب**»، أضافت «المنار»، «**فالشجاع الباسل يأسف... على الباسل إذا قتل ولو بسيفه..**»[128]. وفي هذا المعنى، علّقت «المؤيد» على الخطاب، معتبرة أنّ صفات صلاح الدّين الشريفة كان لها تأثير مغناطيسيّ في الإمبراطور الألمانيّ، وهو ما حبّب وليم الثاني بصلاح الدّين، «**وإن كان الأول** (وليم الثاني) **من دعاة المسيحية في القرن التاسع عشر، وصلاح الدّين من حماة الإسلام ودعاته في القرن الثاني عشر**»[129].

وبمناسبة إهداء وليم الثاني ضريح صلاح الدّين ثريا بُعيد اندلاع الحرب العالميّة الأولى، استرجعت صحيفة «أبابيل» البيروتيّة زيارة الإمبراطور الألمانيّ لضريح صلاح الدّين عام 1898، وتساءلت هل السبب في ذلك أنّ الإمبراطور افتتن بعلوم صلاح الدّين العسكريّة وفنونه الحربيّة، أو أنه «**وقف على أساس الدّين الإسلاميّ المبين وأيقن أنه هو المنهج القويم والصراط**

المستقيم»[130].

أخيراً، تبقى كلمة الشاب سليم ثابت في مأدبة العشاء تكريماً للضيف الألمانيّ حول التعايش الإسلاميّ ـ المسيحيّ، والتي جعلت الإمبراطور يستدعيه في اليوم التالي ويقول له: «**إنّ وزن خطابك أمس ساورني في الحلم**»[131]. وفسّرت مجلّة «الجامعة العثمانيّة» كلام الإمبراطور سياسيّاً، أراد به أن يعبّر عن إعجابه بالتعايش الإسلاميّ ـ المسيحيّ في السلطنة وبأوضاع المسيحيّين فيها، مقارنة بأوضاع الأقلّيّات الدينيّة الخاضعة لحكم الإستعمار، على عكس ما كان يُشاع في الإعلام الغربيّ. وقالت، إنّ وليم الثاني قد أبدى إعجابه بالجامعة العثمانيّة (= الرابطة العثمانيّة)، لأنّها تؤمّن سلامة الدولة من الداخل، وبالجامعة الإسلاميّة لأنّها تقوّي من الروابط المعنوية بين كرسيّ الخلافة والمسلمين في العالم، وتجعل العدو يحسب حسابها. واعتبرت «الجامعة العثمانيّة» أنّ موقف الإمبراطور هذا، قد أفاد «**الجامعة الإسلاميّة**» بنفيه وصفها بالخطرة على العالم. لكنها رأت في المقابل، أنّ الإمبراطور يستفيد من «الجامعة الإسلاميّة»، إذ «**ليس قليلاً صداقة ثلاثماية مليون من المسلمين**». وختمت المجلّة تعليقها، بأنّ التاريخ سوف يقول عن إمبراطور ألمانيا في المستقبل: «**لقد حكم ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ملك شاب كرهت نفسه الكبيرة العادلة أن تكون في جملة النسور الطامعة التي كانت تحوم بشراهة وجشع على بلاد الدولة العثمانية**»[132].

5 ـ استنتاج

لا يمكن، في الواقع، فصل رحلة الإمبراطور الألمانيّ إلى الشرق عن سياسته تجاه الدولة العثمانيّة. فمنذ ارتقائه العرش، عمل على ممارسة سياسة التدخّل المباشر والمكثّف في الدولة العثمانية ومناهضة الدول الأوروبيّة الأخرى على صعيد التنافس الإمبرياليّ في السلطنة. لكن، ما يعطي رحلته طابعاً خاصّاً، هو أنّها جاءت متزامنة مع سياسة ألمانيا للحفاظ على سيادة السلطنة واستقلالها في وجه الأطماع الأوروبيّة في ممتلكاتها. صحيح، إنّ ألمانيا لم تظهر اهتماماً في الاستيلاء على ممتلكات السلطان العثمانيّ، كما

فعل غيرها من الدول الكبرى، إلا أنّها كانت في الحقيقة مجبرة على ذلك. فعندما اكتملت مكوّنات إمبرياليّتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبيّة الرئيسية، بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا، قد استولت على ما يمكن الاستيلاء عليه من ممتلكات الدولة العثمانيّة، ما جعل ألمانيا لا تجد مكاناً تستحوذ عليه. ففرنسا استقرّت في الجزائر وتونس وتطلّعت للإستيلاء على المغرب الأقصى وعلى بلاد الشام، وبريطانيا استولت على قبرص وعلى مصر وفرضت هيمنتها على السودان وعلى الخليج العربي، فيما قضمت روسيا والنمسا معظم ممتلكات السلطان في البلقان. من هنا، لم يكن أمام ألمانيا خياراً سوى «الزحف» السلميّ نحو الشرق، أي التغلغل الاقتصاديّ والتجاريّ، ممّا فرض عليها سياسة الحفاظ على الدولة العثمانية والوقوف في وجه مشاريع تقسيمها. فكانت سياستها هذه، أكثر فائدة لها من الاستعمار المباشر.

بناءً عليه، تمكّنت ألمانيا أن تكون «الدولة الأكثر تفضيلاً» لدى السلطان العثمانيّ. وهذا ما مكّن الإمبراطور وليم الثاني خلال رحلته إلى الشرق، من أن يعقد سلسلة من الاتفاقات الاقتصاديّة مع الدولة العثمانيّة، وفي مقدمها الحصول على امتياز خطّ سكّة حديد بغداد، وبعد ذلك تقديم الخبرة الفنيّة الألمانية لمشروع سكّة حديد الحجاز. ولم يقتصر صدى سياسة ألمانيا الإسلاميّة على الدوائر الرسميّة العثمانيّة فحسب، بلّ وجد الإمبراطور حماسة «شرقيّة» لافتة خلال زيارته إلى بلاد الشام. صحيح، إن الصحافة العربيّة انقسمت على بعضها في شأن تقويم رحلته إلى الشرق بين مؤيد وناقد، ولاسيّما الصحافة المصريّة التي أضاءت على الأهداف الإمبرياليّة لألمانيا في الدولة العثمانيّة، إلا أنّها، ومعها مسلمو بلاد لاشام، اعتبرت الرحلة حدثاً فريداً في تاريخ الدولة العثمانيّة المعاصر والمنطقة تحديداً.

كانت أصداء سياسة ألمانيا الإسلاميّة و«صداقتها» تجاه الدولة العثمانيّة قد سبقت وصول وليم الثاني إلى برّ الشام. لذا، خرجت الجماهير لاستقباله، ليس كزائر عاديّ، وإنما كحليف للإسلام وللسلطان عبد الحميد الثاني. وقد عرف الإمبراطور بفنٍّ كيف يجذب إليه المسلمين. فخطابه في دمشق وزيارته لضريح السلطان صلاح الدّين، حركا عندهم مشاعر الافتخار بأنّ هناك أمّة

أجنبيّة تساند خلافتهم الإسلامية. من هنا، جاء اعتقاد بعضهم بأنّ اندفاع العاهل الألمانيّ لدعم السلطنة في مواجهة أعدائها، دليل على اقتناعه بالدّين الحنيف. لذا، لفتت صحيفة «أبابيل» البيروتيّة الانتباه إلى إمكانيّة أسلمته. وبذلك تكون دعوة هذه الصحيفة وليم الثاني إلى الإسلام، قد سبقت خطاب الشمّاخي وابن إسماعيل إلى العاهل الألمانيّ بسنوات.

الحواشي

(1) لمعلومات إضافيّة حول رحلة إمبراطور ألمانيا إلى الدولة العثمانيّة في عام 1889، انظر:
C.A. Engelbrechten, Kaiser Wilhelm Orientreise und deren Bedeutung für den deutschen Handel. Neue Bahnen und Wege für den deutschen Ausfuhrhandel, Berlin 1890.

(2) Fritz Fisher, Griff nach der Weltmacht. Die Kriegszielpolitik des kaiserlichen Deutschland 1914/18 [1961], 4th ed., Düsseldorf: Droste 1971, pp. 16ff.

(3) أنظر الفصل الأول من الكتاب.

(4) William Miller, The Ottoman Empire and the Successors [1913], new imp, London: Frank Cass 1966, p. 431; Jehuda L. Wallach, Anatomie einer Militärhilfe, Düsseldorf: Droste 1976, pp. 104-106, 114.

(5) حول الانتقادات التي وُجهت إلى السلطان عبد الحميد الثاني بسبب تبذيره الفاحش على الرحلة، أنظر: **المقطّم**، «نهّاب وهّاب»، عدد رقم 2832، 20/7/1898، ص 1 - 2؛ المرجع نفسه، «ماذا يقول الإمبراطور فينا»، عدد رقم 2924، 5/11/1898.

(6) **المؤيد** 4/10/1898، «السياسة الألمانيّة» (في مصر). بسبب التلف الكبير الذي لحق بهذه الصحيفة المحفوظة في «دار الكتب القوميّة» بمصر، لم أتمكن في بعض الأحيان من معرفة أرقام أعدادها.

(7) يعود التباين في موقف الصحافتين السوريّة والمصريّة من مسألة الزيارة، إلى خضوع بلاد الشام للحكم العثمانيّ المباشر من جهة، ما جعل صحافتها تخضع للرقابة المسبقة أو للرقابة الذاتيّة. من جهة أخرى، تمتعت الصحافة المصريّة تحت الاحتلال البريطانيّ بحرية أكثر في إبداء الرأي، علماً أن كبريات الصحف المصريّة كانت تُدار من قبل أسر سوريّة.

(8) **لسان الحال** 2954، 29/10/1898، ص 3. **لسان الحال** 2968، 16/11/1898، «نظر عامّة في السياحة الإمبراطوريّة»، ص 1.

(9) **الهلال** 19 (1898)، ص 744.

(10) **الأهرام** 6257، 21/10/1898 «أخبار سوريّة - القدس»، ص 1.

(11) **المشرق** 22 (1898) «زيارة ملوك هوهنزلرن للأراضي المقدّسة»، ص 1050 - 1051.

(12) **الأهرام** 6208، 25/8/1898 «زيارة الإمبراطور غليوم للشرق»، ص 1.

(13) **الموسوعات** 3 (1898)، «الألمان في مضمار الحياة»، ص 91.

(14) **المصباح** 1269، 27/8/1898، «حضرة الإمبراطور الألماني»، ص 1؛ 1278، 5/11/1898، ص 1؛ «الإمبراطور غليوم»، 1276، 15/10/1898، ص 1؛ 1279، 12/11/1898، «حضرة الإمبراطور والإمبراطورة في بيروت»، ص 1.

(15) **لسان الحال** 2968، 16/11/1898، ص 1.

(16) **ثمرات الفنون** 1026، 14/11/1898، «زيارة حضرة الإمبراطور والإمبراطورة لمدينة دمشق»، ص 4.

(17) **الأهرام** 6257، 21/10/1898، ص 1.

(18) **لسان الحال** 2949، 14/10/1898، ص 1.

(19) **لسان الحال** 2968، 16/11/1898، ص 1.

(20) **المؤيد** 24/9/1898، «أمير المؤمنين وحليفه القيصر الألمانيّ»، ص 2.

(21) **ثمرات الفنون** 1206، 14/11/1898، ص 1 - 4.

(22) **المؤيد** 2614، 7/11/1898، «زيارة القيصر الألمانيّ لجلالة السلطان عبد الحميد الثاني».

(23) **المؤيد**، 24/9/1898، ص 1 - 2.

(24) **الأهرام** 6163، 4/7/1898، «الدولة العلية وألمانيا»، ص 1؛ 6155، 24/6/1898، ص 1؛ 6261، 26/10/1898، «جلالته في حيفا»، ص 1.

(25) **الأهرام** 6155؛ 24/6/1898، ص 1.

(26) **المقطّم** 2918، 19/10/1898، «حماية المسيحيّين في الشرق»، ص 1؛ 2929، 11/11/1898، «إمبراطور ألمانيا وبرّ الأناضول»، ص 1؛ 2937، 21/11/1898، «ألمانيا والمسألة المصريّة»، ص 1؛ 2945، 30/11/1898، «صديقتنا الجديدة»، ص 1.

(27) **الهدى** 35، 18/10/1898، ص 12 - 13.

(28) **المؤيد** 2614، 7/11/1898، «زيارة القيصر الألمانيّ لجلالة السلطان عبد الحميد الثاني»، ص 1.

(29) .**المؤيد** 4/10/1898، «السياسة الألمانيّة (في مصر)»، ص 1.

(30) **المقطّم** 2856، 18/8/1898، ص 1.

(31) **المصباح** 1269، 27/8/1898، ص 1 - 2؛ 1280، 9/11/1898، ص 1؛ **الأهرام** 6212، 20/8/1898، ص 1.

(32) **لسان الحال** 2932، 4/10/1898، ص 1.

(33) **الأهرام** 6262، 27/10/1898، ص 1.

(34) **المصباح** 1269، 27/8/1898، ص 1.

(35) **الأهرام** 6258، 23/10/1898، ص 2؛ **ثمرات الفنون** 1204، 31/10/1898، ص 1.

(36) .**المصباح** 1269، 27/8/1898، ص 1 - 2.

(37) **المصباح** 1269، 27/8/1898، ص 2.

(38) **مصباح الشرق**، 2/11/1898، ص 2.

(39) **البشير** 1357، 31/10/1898، ص 2.

(40) **المصباح** 1269، 27/8/1898، ص 2.

(41) **الأهرام** 6261، 26/10/1898، ص 1؛ **المصباح** 1275، 8/10/1898، ص 1؛ 1278، 5/11/1898، ص 2؛ **المقطّم** 2934، 17/11/1898، ص 2.

(42) **ثمرات الفنون**، 1204، 31/10/1898، ص 1؛ طرابلس (الشام) 279، 13/10/1898، ص 1.

(43) **الأهرام** 6258، 23/10/1898، ص 2؛ 6261، 26/10/1898، ص 1.

(44) **لسان الحال** 2944، 18/10/1898، ص 2؛ 6261، 26/10/1898، ص 1.

(45) كان من المقرر أن يزور الإمبراطور الألمانيّ مصر أثناء رحلته إلى الشرق، لكنه عدل عنها في اللحظة الأخيرة، مما أدّى إلى تعليقات في الصحافة العربيّة. فتحدث بعضها عن محاولة لاغتياله في مصر. **المقطّم** 2905، 14/10/1898، «سفر الإمبراطور الألماني إلى فلسطين»، في حين رأت صحيفة **الهدى** أنّ سبب الإلغاء يعود إلى خشية الإمبراطور من أن تُفسر زيارته لمصر على أنها اعتراف بسيادة الخديوي على تلك الولاية، أو سيادة بريطانيا عليها، مما قد يُغضب السلطان العثمانيّ. **الهدى** 35، 18/10/1898، ص 12 ـ 13. أمّا صحيفة **المؤيد** (15/11/1898، ص 1)، فاعتبرت أنّ إلغاء الزيارة كان مقصوداً من قبل الإمبراطور لسبب سياسيّ، كيّ لا تستغلها بريطانيا لمصلحتها وتقوّي من نفوذها في مصر. كما اعتبرت الصحيفة أنّ ذلك دليلاً «**على أنّ ألمانيا لا يوافق مصلحتها مطلقاً أن تختص انكلترا بمصر**».

(46) **الأهرام** 6258، 23/10/1898، ص 2.

(47) **الأهرام** 6280، 17/11/1898، ص 1؛ 6274، 10/11/1898، ص 2.

(48) **المقطّم** 2923، 14/11/1898، ص 1 ـ 2؛ **لسان الحال** 2941، 14/11/1898، ص 1؛ 2956، 2/11/1898، ص 1.

(49) **الأهرام** 6261، 26/10/1898، ص 1.

(50) **المقطّم** 2903، 12/10/1898، ص 1؛ 2920، 1/11/1898، ص 1؛ 2920، 1/11/1898، ص 1؛ **لسان الحال** 2956، 2/11/1898، ص 1؛ **الأهرام** 6257، 21/10/1898، ص 1.

(51) **المقطّم** 2903، 12/10/1898، ص 1.

(52) **الأهرام** 6161، 26/10/1898، ص 1؛ 6273، 9/11/1898، ص 1.

(53) **الأهرام** 6281، 18/11/1898، ص 1.

(54) **المصباح** 1278، 5/11/1898، ص 2؛ **لسان الحال** 2954 (كذا)، 31/10/1898، ص 2؛ **البشير** 1358، 7/11/1898، ص 2؛ **الأهرام** 6275، 11/11/1898، ص 1.

(55) **لسان الحال** 2958، 4/11/1898، ص 1.

(56) **البشير** 1359، 12/11/1898، ص 2.

(57) **لسان الحال** 2954 (كذا)، 31/10/1898، ص 2؛ **الأهرام** 6280، 17/11/1898، ص 1.

(58) **الأهرام** 6267، 2/11/1898، ص 1؛ 6273، 9/11/1898، ص 1.

(59) **ثمرات الفنون** 1204، 13/10/1898، ص 7.

(60) **الأهرام**، 6257، 21/10/1898، «أخبار سوريّة ـ القدس»، ص 1.

(61) **البشير** 1359، 12/11/1898، ص 1.

(62) **ثمرات الفنون**، 1204، 13/10/1898، ص 7.

(63) **البشير** 1359، 12/11/1898، ص 1.

(64) **المصباح**، 1278، 5/11/1898، ص 2.

(65) **المقطّم** 2856، 18/8/1898، ص 1؛ 2928، 10/11/1898، ص 2؛ **الأهرام** 6257، 21/10/1898، ص 2.

(66) **المصباح** 1269، 27/8/1898، ص 2.

(67) **ثمرات الفنون** 1205، 7/11/1898، ص 6؛ 1206، 14/11/1898، ص 2؛ **المصباح** 1276، 15/10/1898، ص 1.

(68) **الأهرام** 6257، 21/10/1898، ص 1.

(69) **النشرة الأسبوعية** 1702، 10/9/1898، «اخبار» ص 306.

(70) **المؤيد** 2614، 7/11/1898، ص 1.

(71) حول تحرّكات الإمبراطور في استانبول، انظر: **ثمرات الفنون** 1204، 13/10/1898، ص 1 ـ 2؛ 1205، 7/11/1898، ص 3 ـ 5؛ **لسان الحال** 2954 (كذا)، 31/11/1898، ص 1 ـ 2.

(72) تفاصيل وافية عن «السلاملك» والعرض العسكريّ، أنظر: الأهرام 6265، 31/11/1898، ص 1؛ وقارن بـ: **البشير** 1358، 7/11/1898، ص 1؛ **المقطّم** 2920، 1/11/1898، ص 1.

(73) **ثمرات الفنون**، 1206، 14/11/1898، ص 6.

(74) **البشير** 1357، 31/10/1898، ص 2؛ **ثمرات الفنون** 1204، 31/10/1898، ص 2.

(75) **لسان الحال** 2954 (كذا)، 31/10/1898، ص 1 ـ 2؛ 2958، 4/11/1898، ص 1 ـ 2؛ 2960، 7/11/1898، ص 1 ـ 2.

(76) **ثمرات الفنون** 1204، 31/10/1898، ص 3.

(77) **البشير** 1359، 12/11/1898، ص 1.

(78) **المقطّم** 2922، 3/11/1898، ص 1.

(79) **الأهرام** 6267، 2/11/1898، ص 1.

(80) **ثمرات الفنون** 1204، 31/10/1898، ص 4.

(81) **الأهرام** 6267، 2/11/1898، ص 1.

(82) **ثمرات الفنون** 1204، 31/10/1898، ص 4.

(83) **المقطّم** 2919، 31/10/1898، ص 1.

(84) يعود تاريخ تأسيس كنيسة المخلّص (الألمانيّة) إلى عام 1869، عندما أهدى السلطان

العثمانيّ وليّ عهد ألمانيا فريدريك ـ غليوم قطعة أرض في القدس. وقد بُوشر بحفرها على الفور. وبين عاميّ 1871 و1874، تمّ وضع الرسم الهندسيّ لها، وبدأ تنفيذ البناء عام 1892، على أن يُلحق به مستشفى. وقام الإمبراطور غليوم الثاني بنفسه وضع رسم قبّة الجرس، التي بلغ ارتفاعها 45 متراً، وكان له دور في عملية التنظيم داخل الكنيسة. أمّا زوجته الإمبراطورة، فاختارت بنفسها آيات الأسفار المقدّسة لهذا الجرس الكبير .**النشرة الأسبوعيّة** 1702 (1898)، «الكنيسة الإنجيليّة في القدس الشريف»، ص 304؛ **المشرق** 22 (1898)، «زيارة غليوم هوهنزلرن للأراضي المقدّسة»، ص 1050 ـ 1051.

(85) **النشرة الأسبوعيّة** 1702 (1898)؛ ص 304.

(86) حول «الكوناكولم» أنظر كتابي: المصالح الألمانيّة في سوريّة وفلسطين 1841 ـ 1901، بيروت 1981، ص 278 ـ 279، 280 ـ 281.

(87) **لسان الحال** 2960، 7/ 11/ 1898، ص 1.

(88) **الأهرام** 6274، 10/ 11/ 1898، ص 1 ـ 2.

(89) **البشير** 1358، 7/ 11/ 1898، ص 2؛ **ثمرات الفنون** 1205، 7/ 11/ 1898، ص 2؛ المصباح 1269، 12/ 11/ 1898، ص 1؛ **الأهرام** 6279، 12/ 11/ 1898، ص 1.

(90) **لسان الحال** 2960، 7/ 11/ 1898، ص 2.

(91) **ثمرات الفنون** 1206، 14/ 11/ 1898، ص 5؛ **المصباح** 1279، 12/ 11/ 1898، ص 1.

(92) **البشير** 1359، 12/ 11/ 1898، ص 1.

(93) **المصباح** 1280، 19/ 11/ 1898، ص 1 ـ 2؛ **ثمرات الفنون** 1206، 14/ 11/ 1898، ص 2.

(94) **المقطّم** 2933، 16/ 11/ 1898، ص 1.

(95) كان والد الإمبراطور قد نزل في بيت شاميّة أثناء زيارته إلى دمشق عام 1869، **الأهرام** 6281، 18/ 11/ 1898، ص 1.

(96) **المقطّم** 2933، 16/ 11/ 1898، ص 1؛ 2934، 17/ 11/ 1898، ص 2؛ 2936، 19/ 11/ 1898، ص 1؛ **البشير** 1359، 12/ 11/ 1898، ص 2؛ «زيارة جلالة إمبراطور ألمانيا والإمبراطورة لفلسطين وسورية» في: **النشرة الأسبوعيّة** 1715، 10/ 12/ 1898، ص 427 ـ 429.

(97) **المقطّم** 2936، 19/ 11/ 1898، ص 1.

(98) **طرابلس** (الشام) 279، 13/ 10/ 1898، ص 1.

(99) **لسان الحال** 2966، 14/ 11/ 1898، ص 1.

(100) سياسيّ لبنانيّ وأحد رواد اليقظة العربيّة.

(101) نقلاً عن: **الأهرام** 6283، 21/ 11/ 1898، ص 2.

(102) ميخائيل ألوف البعلبكيّ، تاريخ بعلبك، ط 4، بيروت 1926.

(103) نقلاً عن **لسان الحال** 2966، 14/ 11/ 1898، ص 1. وقارن بـ: **المصباح** 1279، 14/ 11/ 1898، ص 4.

(104) **لسان الحال** 2966، 14/ 11/ 1898، ص 1؛ **ثمرات الفنون** 1206،/ 14/ 11/ 1898، ص 4.

(105) **الأهرام** 6283، 21/ 11/ 1898، ص 2.

(106) **ثمرات الفنون** 1204، 31/ 10/ 1898، ص 3.

(107) من خطاب الإمبراطور في السفارة الألمانيّة باستانبول. نقلاً عن: **البشير** 1357، 31/ 10/ 1898، ص 1؛ **المقطّم** 2915، 26/ 10/ 1898، ص 1.

(108) **الأهرام** 6274، 10/ 11/ 1898، ص 1،

(109) نقلاً عن: **المصباح** 1281، 26/ 11/ 1898، ص 1 ـ 2.

(110) جاء هذا الكلام خلال حديث للإمبراطور مع الوفد العثمانيّ المرافق له قبيل مغادرته إلى بلاده. أنظر: **المصباح** 1279، 12/ 11/ 1898، ص 1؛ 1281، 26/ 11/ 1898، ص 1 ـ 2.

(111) نقلاً عن: **المقطّم** 2936، 19/ 11/ 1898، ص 1.

(112) نقلاً عن: **البشير** 1359، 12/ 11/ 1898، ص 2.

(113) في كتابه: الشام قبل مئة عام، رحلة الإمبراطور غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا وقرينته إلى فلسطين وسوريا، سجّل وقائعها خليل سركيس، ط 2، الناشر حسن السماحي سويدان، دمشق 1997، ص 5.

(114) نقلاً عن: **ثمرات الفنون** 1206، 14/ 11/ 1898، ص 4.

(115) **المقطّم** 2916، 27/ 10/ 1898، ص 1.

(116) حديث للعاهل الألمانيّ مع الجالية الألمانيّة في استانبول، أنظر: **الأهرام** 6262، 27/ 10/ 1898، ص 1.

(117) **المقطّم** 2916، 27/ 10/ 1898، ص 1.

(118) **المقطّم** 2922، 3/ 11/ 1898، ص 1؛ 2928، 10/ 11/ 1898، ص 1؛ 2934، 17/ 11/ 1898، ص 2.

(119) «زيارة إمبراطور ألمانيا والإمبراطورة إلى فلسطين وسورية»، في: **النشرة الأسبوعيّة** 1712، 19/ 11/ 1898، ص 400 ـ 401.

(120) «آثار عن إمبراطور ألمانيا (في الشام والقدس)»، في: **المنار** 1 (16/ 1315) ج 36، ص 713.

(121) «من خطاب الإمبراطور في حيفا ردّاً على بيفر، مدير التكيّة الكاثوليكيّة الألمانيّة (الطبغة)»، في: **البشير** 1359، 12/ 11/ 1898، ص 1.

(122) أنظر دراستي المقبلة حول أصداء الرحلة في الصحافة والدولية.

(123) نقلاً عن: **ثمرات الفنون** 1206، 14/ 11/ 1898، ص 2.

(124) «آثار عن إمبراطور ألمانيا»، في: **المنار** 1 (1315/16)، ج 36، ص 711؛ المؤيد 2623، 17/11/1898، ص 1.

(125) **لسان الحال** 2965، 12/11/1898، ص 2.

(126) **ثمرات الفنون** 1207، 21/11/1898، ص 1 ـ 2.

(127) **المقطّم** 2936، 19/11/1898، ص 1.

(128) «آثار عن إمبراطور ألمانيا»، في **المنار** 1 (1315/16) ج 36، ص 714 ـ 715.

(129) نقلاً عن: **المؤيد** 2623، 17/11/1898، ص 1.

(130) «إمبراطور ألمانيا العظيم»، في: **أبابيل** 21/12/1914. عثرنا على هذا المقال في «أرشيف وزارة الخارجية الألمانيّة بون». ملف: **PAAA**, Türkei 177/ Libanon/R 14032, A 2046, Löytved an Wangenheim, Damaskus 22.12.1914 ولسوء الحظ، لم أعثر على أيّة معلومات إضافيّة حول هذه الصحيفة، باستثناء أنّ صاحبها هو حسين محيي الدّين الحبّال، وكانت تصدر في بيروت، ثم انتقلت إلى صيدا. أنظر: يوسف أسعد داغر، قاموس الصحافة اللبنانية 1858 ـ 1974، بيروت 1978، ص 47.

(131) **الأهرام** 6282، 19/11/1898، ص 1.

(132) «الإمبراطور غليوم والجامعة العثمانيّة والإسلاميّة»، في: **الجامعة العثمانية**، السنة الأولى، ج 2، 1/4/1899، ص 2، 18 ـ 19.

القسم الرابع

ألمانيا والإسلام بعد الحرب العالميّة الثانية

أزمة العلاقات بين القاهرة وبون عام 1965: دور ألمانيا الديمقراطيّة وإسرائيل

عندما تناقلت الصحافة الدوليّة منذ تشرين الأول عام 1964 أنباء صفقات الأسلحة من ألمانيا الإتحاديّة إلى إسرائيل وردّ الحكومة المصريّة على ذلك بالإعلان عن عزمها على استقبال ڤالتر أولبرشت (Walter Ulbricht)، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطيّة، ضاربة بعرض الحائط ادّعاءات ألمانيا الإتحاديّة بتمثيلها المنفرد للشعب الألمانيّ، بدأت تتفاعل على الفور أزمة سياسيّة بين القاهرة وبون، سرعان ما تحوّلت إلى أزمة كبيرة ما بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة وصلت إلى درجة القطيعة الدبلوماسيّة بينهما، بعد إقدام الدولة الأخيرة على الاعتراف بإسرائيل، ردّاً على زيارة أولبرشت إلى مصر في أواخر شباط 1965.

وحتى اندلاع تلك الأزمة، كانت العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة قد وصلت إلى ذروتها في كلّ الميادين الاقتصاديّة والتجاريّة والتقنيّة والثقافيّة والعلميّة. ففي السنوات ما بين عاميّ 1951 و1964، استطاعت ألمانيا الإتحاديّة أن تكون الدولة المفضّلة لدى مصر، وأن تستجيب بنجاح لمتطلّبات صناعتها الناشئة، وتشارك في مشاريع التنمية وتقدّم لها القروض والخبرة الفنيّة في المجالات المدنيّة والعسكريّة. كما كانت ألمانيا الإتحاديّة، على الصعيد السياسيّ، البوابة التي حاول كلّ من مصر والغرب إبقاءها مفتوحة كقناة للتواصل في ما بينهما[1].

وعلى الرغم من انقسام ألمانيا إلى دولتين مختلفتين اجتماعيّاً وسياسيّاً منذ

الحرب العالميّة الثانية، فقد كانت مصر تدعم إعادة توحيد الشعب الألمانيّ وتنظر إلى حكومة بون على أنّها الممثّل الشرعيّ الوحيد له[2]. وفي الوقت نفسه، كانت حكومة بون ترى في عبد الناصر أقوى زعيم عربيّ وعليه تتوقّف علاقات الغرب والشرق مع المنطقة وتسرّبهما فيها[3]. لكن دخول كلّ من ألمانيا الديمقراطيّة وإسرائيل على خطّ العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة، كان وراء اضطراب دائم في العلاقات بين الدولتين، ما لبث أن تحوّل إلى أزمة خطيرة في عام 1965.

حتى عام 1965، ظلّت العلاقات بين ألمانيا الإتحاديّة والدول العربيّة ترتكز على قاعدة توازن دقيق، تمثّلت في عدم إقدام حكومة بون على إقامة علاقات دبلوماسيّة مع تلّ أبيب، خشية من أن يردّ العرب على ذلك بالاعتراف ببرلين (الشرقيّة). وفي المقابل، لم تشأ مصر ومن خلفها الدول العربيّة الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة، أي بوجود دولتين ألمانيتين على الساحة الدوليّة، خشية أن تطبّق حكومة بون عليها مبدأ هالشتاين (Die Hallstein-Doktrine)[4]، الذي ابتدعته ليكون سوطاً موجّهاً ضدّها وضدّ دول العالم الثالث كيّ لا تعترف بألمانيا الديمقراطيّة وتخسر بالتالي مساعدات التنمية التي كانت تقدّمها لها. لكن **«عقدة الذنب»** (Schuldgefühl) تجاه جرائم النازيّة بحقّ اليهود من جهّة، وقرارها الاندماج في الغرب ودخول الأمم المتّحدة من جهّة أخرى، استلزما من ألمانيا الإتحاديّة «مصالحة مع الماضي»[5]. ومن هنا، جاءت تعويضاتها الماليّة إلى إسرائيل وصفقات الأسلحة المجانيّة السرّيّة إليها بضغوط أميركيّة. وقد استخدمت إسرائيل صفقات الأسلحة هذه، والإعلان عنها في خريف عام 1964، لتأزيم العلاقات بين ألمانيا الإتحاديّة ومصر والحؤول دون تمتينها من خلال الزيارة التي كان من المتوقّع أن يقوم بها الرئيس المصريّ جمال عبد الناصر إلى ألمانيا الإتحاديّة قبل ربيع عام 1965. وكلّلت إسرائيل القطيعة بين بون من جهّة والدول العربيّة بزعامة مصر من جهّة أخرى، بتوتير العلاقات بينهما ودفع بون إلى الاعتراف الدبلوماسيّ بها وسحب علمائها وخبرائها العاملين في النشاطات العسكريّة من مصر.

وبدورها، انصبّت سياسة برلين (الشرقيّة) ومن خلفها موسكو على ضرب

«مبدأ هالشتاين»، الذي اعتبرته مرتبطاً بابتزاز اقتصاديّ[6]. من هنا، جعلت ألمانيا الديمقراطيّة من دول العالم الثالث، وبخاصّة البلدان العربيّة وفي مقدمها مصر، ميداناً لتحطيم المبدأ المذكور والحصول بالتالي على اعتراف دولها بها كدولة ألمانيّة ثانية إلى جانب منافستها ألمانيا الإتحاديّة. وكانت التناقضات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة بشأن علاقات الأخيرة بإسرائيل أنجح وسيلة لبرلين (الشرقيّة) لخرق «مبدأ هالشتاين» وتثبيت نفسها في العالم العربيّ. وبين خريف عام 1964 وربيع عام 1965، كان كلّ شيء يدلّ على أنّ مصالح تلّ أبيب وبرلين الشرقيّة فقد تقاطعت على إحداث قطيعة بين العرب وألمانيا الإتحاديّة.

بعد هذه المقدمة، تطرح هذه الدراسة فرضيّات أربع:

1 ـ إنّ صلات ألمانيا بإسرائيل (مسألة التعويضات وصفقات الأسلحة)، لم تؤثّر بتاتاً في علاقات مصر بالدولة الألمانيّة، طالما ظلّت هذه العلاقات في نطاق السرّيّة، وطالما كانت بون تجد تسوية مقبولة من جانب مصر تقضي بحصولها على مساعداتها في مجالات التنمية والقروض واستخدامها العلماء والخبراء الألمان في صناعاتها العسكريّة، لقاء غضّ القاهرة الطرف عن صفقات الأسلحة إلى إسرائيل. لكن الإعلان عن صفقات الأسلحة الألمانيّة إلى إسرائيل في الصحافة الدوليّة في خريف 1964، أحرج عبد الناصر أمام الجماهير العربيّة، ومن هنا نفذت الدبلوماسيتين الألمانيّة (الشرقيّة) والإسرائيليّة، كل على حدة لأهدافها الخاصّة، لتعكير العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة وإيصالها إلى درجة القطيعة؛

2 ـ إنّ إسرائيل كان لها مصلحة أساسيّة في توتير العلاقات بين القاهرة وبون، وإنّ الكشف عن علاقاتها العسكريّة بألمانيا الإتحاديّة في تشرين الأول 1964، كان يخدم أهدافها في ضرب التقارب بين العاصمتين المصريّة والألمانيّة الغربيّة وتعطيل زيارة الرئيس المصريّ إلى ألمانيا الإتحاديّة قبل ربيع عام 1965، وسحب الحكومة الألمانيّة للعلماء الألمان العاملين في حقل النشاطات العسكريّة في مصر. وأخيراً، إلحاق الأذى بسمعة ألمانيا الإتحاديّة في العالم العربيّ من جهّة، وتبادل العلاقات الدبلوماسيّة بين تلّ

أبيب وبون من جهّة أخرى؛

3 ـ إنّ ألمانيا الديمقراطيّة كانت تخطّط منذ خريف عام 1963 لإسقاط «مبدأ هالشتاين» وجعلت من عام 1965 توقيتاً لتنفيذ ذلك، وإنّ الخيار وقع على مصر لتكون المنطقة التي يتمّ فيها خرق هذا المبدأ؛

4 ـ إنّ السبب الرئيسيّ وراء دعوة الرئيس عبد الناصر أولبرشت لزيارة مصر، لم يكن في الحقيقة ردّاً على صفقات الأسلحة من ألمانيا الإتحاديّة إلى إسرائيل، بقدر ما خضع هذا القرار ـ نتيجة للضائقة الاقتصاديّة والماليّة المصريّة ـ لمستلزمات السياسة السوفياتيّة الخارجيّة والقاضية بتثبيت شرعيّة ألمانيا الديمقراطيّة على الصعيد الدوليّ.

1 ـ موقع مصر في علاقات ألمانيا الإتحاديّة بإسرائيل

ـ علاقات بون بتلّ أبيب: إشكاليّاتها ومجرياتها

لا يمكن في الواقع فهم علاقات ألمانيا الإتحاديّة بإسرائيل بمعزل عن النتائج التي أدّت إليها الحرب العالميّة الثانية وانقسام ألمانيا إلى دولتين متنافستين (ألمانيا الإتحاديّة وألمانيا الديمقراطيّة)، وتبعيّة كل منهما على التوالي إلى القطبين، الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتيّ. وبناءً عليه، وضع كونراد أديناور (Konrad Adenauer)، رئيس وزراء ألمانيا الإتحاديّة، في أولويات سياسته الخارجيّة مسألتين بالغتيّ الأهمّية: الاندماج في الغرب سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً[7]، وطرح حكومته نفسها على أنّها الممثّل الشرعيّ الوحيد للشعب الألمانيّ.

كانت المسألة الأولى تتطلّب من ألمانيا الإتحاديّة قبل أي شيء «مصالحة مع الماضي» والتخلّص من «عقدة الذنب» من جراء جرائم النازيّة خلال الحرب العالميّة الثانية بحقّ اليهود. أمّا مسألة التفرّد بتمثيل الشعب الألمانيّ، فكان يتطلّب منها منع الصفة الشرعيّة عن ألمانيا الديمقراطيّة وعزلها دوليّاً. إنّ استعجال بون المصالحة مع إسرائيل والدخول معها لأجل ذلك في مفاوضات تؤدّي إلى تقديم تعويضات ماليّة لها عن جرائم النازيّة بحقّ اليهود في آذار عام 1952، كان يعود إلى أنّها كانت ستوقّع في أيار من العام نفسه على اتفاق

مع الحلفاء يعيدها إلى التحالف الغربيّ من خلال «مجموعة الدفاع الأوروبيّ»[8].

كانت هذه «المصالحة» تضع ألمانيا الإتحاديّة في إشكاليّة صعبة ودقيقة تجاه العالم العربيّ: كيف يمكنها تقديم تعويضات ماليّة إلى إسرائيل، والحفاظ في الوقت نفسه على علاقاتها التاريخيّة الجيدة مع العرب، في وقت كانت فيه المشكلة الفلسطينيّة لا تزال تشكّل عاملاً موحّداً للعرب ضدّ أيّة خطوة تؤدّي إلى الاعتراف بإسرائيل أو تقويتها[9]. وحول هذه الإشكاليّة عبر ارهارد بالقول: «**لدينا مع العالم العربيّ سجل تاريخيّ وتقليديّ هادئ... إنّ علاقاتنا مع إسرائيل من جهّة أخرى كانت موضع اتهام ثقيل. إنّ ألمانيا كانت ولا تزال مذنبة تجاه الجرائم التي ارتكبها الرايخ الثالث وعليها نتيجة ذلك التزام أخلاقيّ كبير**»[10].

وبسبب هذا الالتزام «الأخلاقيّ» تجاه اليهود، وقّعت بون مع تلّ أبيب في العاشر من أيلول 1952 على اتفاق التعويضات (اتفاق لوكسمبورغ)، الذي بلغت قيمته ما بين 1952 و1963 أكثر من 3.4 مليار مارك ألمانيّ[11]. ثم بدأت في الأعوام التالية تقدّم لها قروضاً سنويّة[12]. وكان لهذه التعويضات والقروض تأثير كبير في تخطّي إسرائيل الصعوبات الاقتصاديّة التي واجهتها في مرحلة بناء الدولة[13]. وبالإضافة إلى ما منحته ألمانيا من تعويضات إلى إسرائيل، قدّمت ما بين عاميّ 1853 و1965 إلى جمعيّات وأفراد يهود مبالغ وصلت إلى 970 مليون دولار أميركيّ[14]. وعلى الرغم من أنّ هذه التعويضات ذهبت في معظمها إلى إسرائيل، كانت ألمانيا الإتحاديّة تؤكّد على حيادها تجاه النزاع العربيّ ـ الإسرائيليّ وعلى عدم وجود مصالح سياسيّة مباشرة لها في الشرق الأوسط، وإنّها تقف من الأحداث السياسيّة في المنطقة موقف «المراقب»، مع التعاطف مع الغرب في الوقت نفسه[15].

وكما كانت مسألة التعويضات ذات تأثير شديد في العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة، كذلك شكّلت تسليمات الأسلحة من بون[16]. إلى تلّ أبيب مسألة أخرى أشدّ خطورة من المسألة الأولى ودفعت علاقات مصر

بألمانيا الإتحاديّة نحو الهاوية[17].

بداية، اتخذ التعاون العسكريّ بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل قيام الدولة الأولى بشراء عتاد وأسلحة فرديّة خفيفة من الدولة الثانية، وتزويد بون تلّ أبيب بالذخائر بنسبة 20٪ من قيمة التعويضات الماليّة المقرّرة لها وفقاً لاتفاق لوكسمبورغ. وفي 14 آذار 1960، اجتمع أديناور وبن غوريون معاً سرّاً في نيويورك ووقعا على عقد يقضي بتسليم الدولة العبريّة أسلحة حربيّة. وبين ذلك التاريخ وحتى صيف عام 1964، تسلّمت إسرائيل طائرات نقل وتدريب ومروحيّات ودبابات أم 48 وصواريخ مضادّة للدبابات ومدافع وغواصات وزوارق حراسة، وتمّ تدريب ضباط إسرائيليّين في ألمانيا على استخدام صواريخ هوك (Hawk)[18]. وكان معظم هذه الأسلحة في الأساس أميركيّة الصنع وتصدّر من الولايات المتّحدة إلى ألمانيا ومنها سرّاً إلى إسرائيل[19]. ويعود السبب في اعتماد السرّيّة، إلى رغبة رئيس الوزارة الألمانيّة أديناور في عدم تعكير علاقات بلاده مع العرب[20]. وسوف تتحوّل هذه «السرّيّة» إلى سلاح تستخدمه إسرائيل لابتزاز الألمان الغربيّين وتهديد مركزهم في العالم العربيّ، أو الضغط عليهم في سبيل الحصول على مزيد من الأسلحة والمساعدات الاقتصاديّة. ومنذ مطلع عام 1962، بدأ يظهر عنوان «**مساعدات تسلّح**» في ميزانية ألمانيا الإتحاديّة بقيمة 240 مليون مارك مخصّصة لتسليح إسرائيل لمدة خمس سنوات. وكان هذا المبلغ يؤمّن تسليم إسرائيل 50 طائرة حربيّة ومروحيّات وصواريخ مضادّة للدبابات وأجهزة الكترونيّة، فضلاً عن تدريب ضباط إسرائيليّين في القواعد الجوّية الألمانيّة[21].

حتى الكشف عن صفقات الأسلحة في خريف 1964، بلغت قيمة هذه الأسلحة 200 مليون مارك من أصل 320 مليون مارك[22]. أمّا سبب موافقة ألمانيا الإتحاديّة على تأدية دور الوسيط، فيعود إلى شعور أخلاقيّ بعقدة الذنب تجاه اليهود، وإلى خضوعها للضغط الأميركيّ. وكان الدور الألمانيّ الغربيّ هذا يساعد الولايات المتّحدة في الابتعاد عن تلك الصفقات مباشرة، كيّ لا تظهر أمام العرب بمظهر المؤيّد للدولة العبريّة وتسبب غضبهم وتُتهم بالتالي بتصدير الأسلحة إلى مناطق التوتّر في الشرق الأوسط. وهناك سبب آخر لسياسة واشنطن هذه، وهي أنّها كانت تحاول آنذاك استمالة العرب وراء

مشاريع الأحلاف في الشرق الأوسط الموجّهة ضدّ الكتلة الشرقيّة وترى ضرورة عدم إغضابهم[23]. ومن خلال صفقات الأسلحة الألمانيّة إلى إسرائيل، كانت واشنطن تسعى إلى تحقيق «توازن» عسكريّ بين مصر وإسرائيل، بعد صفقات الأسلحة من الاتحاد السوفياتيّ إلى مصر[24]. فكيف تعاملت مصر مع مسألتيّ التعويضات الماليّة الألمانيّة وصفقات الأسلحة إلى إسرائيل، وكيف ضمنت بون سكوت القاهرة عن علاقاتها بتلّ أبيب؟

ـ موقف مصر من علاقات ألمانيا الإتحادية بإسرائيل

تشير كلّ الدلائل على أنّ مصر قد تعاملت بواقعيّة مع مسألتيّ التعويضات وصفقات الأسلحة إلى إسرائيل. فأدركت أنّ بون لا تستطيع التراجع عن مسألة التعويضات، بعدما أبرمت اتفاق عام 1952، وأنّها تخضع في هذه المسألة إلى اللوبي الصهيونيّ والضغوط الأميركيّة وكونها دولة محتلّة[25]. وقد جاء اتفاق التعويضات في وقت كانت فيه مصر تتطلّع لتعزيز علاقاتها ببون والاستفادة من قدراتها الاقتصاديّة والفنيّة، وإلى تطوير هذه العلاقات، التي تزامنت مع مفاوضاتها مع بريطانيا حول الجلاء عن مصر والخشية من أن تستخدم لندن مشترياتها من القطن المصريّ من أجل ابتزازها. ولهذا السبب، كانت مصر تريد أن تنفتح على ألمانيا الإتحاديّة لتسويق قطنها والاستفادة منها كدولة صناعيّة بدلاً من بريطانيا. وفي إطار هذه الرؤية، جاء افتتاحها سفارة لها في بون في 14 تشرين الأول 1952[26].

أدركت ألمانيا الإتحاديّة أنّ بإمكانها امتصاص ردود الفعل العربيّة على صفقة التعويضات من خلال «رشوة» الأنظمة العربيّة بمساعداتها الاقتصاديّة. وبالنسبة إلى مصر، تمكنت من شراء سكوتها من خلال الإعلان عن استعدادها تقديم مساعدات لها للتنمية الاقتصاديّة إذا ما تجاوزت هذه المسألة، من دون أن تتوانى في الوقت نفسه عن إفهام القاهرة «بكل وضوح» بأنّها غير مستعدّة تحت أي ظرف من الظروف وقف اتفاق التعويضات مع إسرائيل[27]. وفي شباط 1953، قدّمت ألمانيا الإتحاديّة إلى مصر منحة ماليّة لا تُرد بقيمة 400 مليون مارك. كما بحثت في احتياجاتها الصناعيّة، وأرسلت إليها سيلاً من البعثات الفنيّة. وقد رحّب محمد نجيب بالتعاون مع بون

وصرّح بالقول: «**إنّ التعويضات قد تؤذي المشاعر المصرية، ولكنها لن تهز جذور الصداقة بين مصر وألمانيا**»[28].

عندما تكشّف التعاون العسكريّ السرّيّ بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل بين عاميّ 1960 و1964، كانت مصر على علم به. ويذكر محمد حسنين هيكل أنّ ناصر كان ما بين عاميّ 1957 و1960 على علم بالتعاون العسكريّ بين بون وتلّ أبيب، وأنّه أبلغ ذلك، مرّة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة داغ همرشولد في كانون الثاني 1958، ومرّة أخرى إلى ارهارد (Erhard)، بصفته نائب رئيس وزراء ألمانيا الإتحاديّة، عندما زار مصر في كانون الثاني 1960.

وفي 15 حزيران 1963، أصبح التعاون العسكريّ بين بون وتلّ أبيب في متناول الرأي العام الألمانيّ، بعدما نشرت «صحيفة الراين الجديدة» (Neue Rhein-Zeitung) في ألمانيا الديمقراطيّة تصريحاً لأحد نواب «الحزب الديمقراطيّ الاشتراكيّ» (SPD) في لجنة الدفاع حول تدريب طيارين إسرائيليّين في ألمانيا، ممّا جعل حكومة ألمانيا الإتحاديّة تنفي ذلك، مقابل غياب أي احتجاج عربيّ[29]. ويذكر هيكل أنّ محمد صادق، الملحق العسكريّ في السفارة المصريّة ببون[30]. أبلغ الحكومة المصريّة مطلع عام 1964 بتقرير مفصّل حول حجم التعاون العسكريّ الألمانيّ - الإسرائيليّ وأنّ الرئيس عبد الناصر لم يعره الأهمّية الكافية[31].

وعلى الرغم من التقارير العديدة حول التعاون العسكريّ الألمانيّ - الإسرائيليّ، وبخاصّة تلك الصادرة عن دوائر في ألمانيا الديمقراطيّة، حافظت الحكومة المصريّة على موقفها السابق من المسألة، والقاضي بغضّها الطرف عنه، والاكتفاء بالاحتجاج الدبلوماسيّ فقط. وهناك أسباب عدّة لهذا الموقف. أمّا السبب المباشر، فيعود إلى أنّ الزعامة المصريّة فضّلت إبقاء صفقات الأسلحة بعيدة عن متناول الرأي العامّ العربيّ، كيّ لا يسبب ذلك إحراجاً لعبد الناصر أمام الجماهير العربيّة، ممّا يستدعي منه موقفاً متشدّداً[32]. كما وجدت مصر أنّ مصلحتها تكمن في عدم توتير علاقاتها ببون، حيث كانت هي بدورها تستفيد من المساعدات الاقتصاديّة الألمانيّة وتسوق قطنها في ألمانيا الإتحاديّة. كان عبد الناصر يدرك بحقّ أنّه لا يمكنه استبدال ألمانيا

الإتحاديّة بألمانيا الديمقراطية كمموّل للمشاريع المصرية وخطط التنمية، ولا كشريك تجاريّ يشتري القطن المصريّ[33]. فبين عاميّ 1958 و1964، قدّمت ألمانيا الإتحاديّة إلى مصر مساعدات ماليّة بقيمة 1.158 مليار مارك لتمويل مشاريعها التنمويّة[34]. ومن ناحية أخرى، كان الرئيس المصريّ على استعداد لتطوير العلاقات بين بلاده وألمانيا الديمقراطيّة خارج إطار الاعتراف الدبلوماسيّ بها، وهو ما أكّده مرّة أخرى أمام غروتفول (Grotewohl)، رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطيّة، أثناء زيارته لمصر في مطلع كانون الثاني عام 1959[35].

وبالإضافة إلى مساعدات التنمية، كانت مصر تستفيد من الخبرة العلميّة الألمانيّة في مجالات التصنيع العسكريّ لديها - هذه النشاطات التي لم تحظ على رضى السوفيات[36]. فبين عاميّ 1958 و1964، كان الخبراء الألمان الغربيّون ناشطين في مجالات تصنيع الطائرات الحربيّة والصواريخ في مصر بمعرفة حكومتهم[37]. وفي أيار 1964، أي قبل أن تتداول وسائل الإعلام الدوليّة بإسهاب صفقات الأسلحة، بعث ڤيبر (Weber)، سفير ألمانيا الإتحاديّة في القاهرة، إلى رؤسائه في بون يقول، إنّ شخصيّات مصريّة رفيعة المستوى أبلغته عن عدم معارضتها للعلاقات بين بون وتلّ أبيب مقابل سكوت الحكومة الألمانيّة عن نشاطات خبراء الصواريخ من رعاياها في مصر[38].

وبوصول صفقة الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل إلى نهايتها في خريف 1964، قامت إحدى الصحف الألمانيّة في 26 تشرين الأول بالكشف عنها. وكان هذا النبأ بداية سلسلة من الخطوات الإسرائيليّة أدّت في نهاية الأمر إلى القطيعة بين مصر وثماني دول عربيّة من جهّة وبين ألمانيا الإتحاديّة من جهّة أخرى، وقيام بون بالاعتراف بتلّ أبيب. والسؤال الذي يطرح نفسه هو، من يتحمّل مسؤوليّة الكشف عن الصفقات، ولماذا اختير هذا التوقيت بالذات؟

- استهداف إسرائيل العلاقات بين القاهرة وبون

سبق قيام إسرائيل بتأزيم العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة حول صفقات الأسلحة الألمانيّة إليها، أو بالتزامن معها، محاولات إسرائيليّة أخرى

لإلحاق الأذى بعلاقات القاهرة ببون. والمتتبع لسياسة إسرائيل ودبلوماسيتها، يستطيع أن يلحظ بوضوح أنّ تلّ أبيب توسّلت خطّة رباعيّة لتأزيم العلاقات العربيّة - الألمانيّة الغربيّة بعامّة، والمصريّة - الألمانيّة بخاصّة. ودارت هذه الخطّة حول: العلماء والخبراء الألمان الغربيّين الناشطين في مصر؛ الحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل بون؛ الإساءة إلى سمعة الرئيس المصريّ في العالم العربيّ، وأخيراً تعطيل زيارة عبد الناصر لألمانيا الإتحاديّة. فكيف نفّذت إسرائيل خطّتها الرباعيّة هذه؟

منذ عام 1962، بدأت إسرائيل تشنّ حملة إعلاميّة ضدّ ألمانيا الإتحاديّة لإجبارها على سحب علمائها وخبرائها من مصر العاملين في الصناعات العسكريّة، والذين وصل عددهم إلى حوالى 500 شخص. وتوسّلت إسرائيل ذلك من خلال تهديدهم وتنفيذ عمليات إرهابيّة ضدّهم وإغتيال البعض منهم أثناء عام 1962. وكان هدف إسرائيل من وراء ذلك، هو ابتزاز الحكومة الألمانيّة وإجبارها على الاستمرار في تسليمها الأسلحة إليها، بعدما أظهرت بون تردّداً في هذه المسألة. وبين عاميّ 1963 و1964، أخذت الدولة العبريّة تعرض مسألة التعاون العسكريّ والتقنيّ بين ألمانيا الإتحاديّة ومصر على أنّها مشاركة ألمانيّة «**في تحضير حرب عربية لتدمير**...(ها)»[39]. وللتأثير في الرأي العام الألمانيّ والغربيّ، ربطت غولدا مائير، وزيرة خارجيّة إسرائيل، أمام الكنيست بين إنتاج مصر «أسلحة الدمار الشامل» (ABC-Waffen) لاستخدامها ضدّ بلادها، وبين جرائم النازيّة في الرايخ الثالث[40]. في حين أعلن رئيس الوزراء الإسرائيليّ أشكول أنّ عبد الناصر يسعى من خلال تطوير ترسانته العسكريّة إلى تدمير بلاده[41].

ومن ناحية حكومة بون، نفى متحدّث باسمها علمها بمشاركة علماء ألمان في صنع أسلحة الدمار الشامل بمصر[42]، وأنّ الأمر يقتصر على إنتاج الطائرات والصواريخ فحسب[43]. أمّا السفارة المصريّة في بون، فنفت بدورها أي نشاط عسكريّ للعلماء الألمانيّ الغربيّين، وتحدّثت مذكرة لها إلى وزارة الخارجيّة الألمانيّة عن عمل هؤلاء العلماء في مجالات «...**التنمية الثقافية والفنية**» في سبيل «**اللحاق بركب التقدّم...**»[44]. من هنا، أصبحت مسألة بقاء العلماء الألمان في مصر بالنسبة إلى الحكومة الألمانيّة تؤثّر بشكل كبير على

علاقاتها بتلّ أبيب، وربما على قدم المساواة مع مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع إسرائيل[45]. ولكلّ هذه الأسباب، فكّر أديناور القيام بخطوة مزدوجة: عدم تجديد التزامات بلاده العسكريّة تجاه إسرائيل، وسحب العلماء من مصر في الوقت نفسه. لكن تلّ أبيب شنّت حملة دبلوماسيّة في الولايات المتّحدة ضدّ بون ونشاطات علمائها في مصر، واستطاعت أن ترغمها على تسليمها صفقة دبابات أم 48. أمّا بالنسبة إلى نشاط علماء الصواريخ الألمان في مصر، فتبيّن للحكومة الألمانيّة الإتحاديّة أنّ إعادتهم إلى بلادهم من دون موافقتهم على ذلك هي مخالفة للدستور، وقد يجعل الدول العربيّة توجه الاتّهام إليها بأنها رضخت للضغط الإسرائيليّ، ممّا يؤدي بالتالي إلى استبدالهم بعلماء من ألمانيا الديمقراطيّة، وتكون النتيجة في النهاية تقوية لمركز برلين (الشرقيّة) وموسكو في المنطقة العربيّة[46].

وفي تشرين الأول 1963، عندما أصبح ارهارد رئيساً للوزراء في ألمانيا الإتحاديّة، قام بخطوتين رئيسيتين في هذا المجال: عرض موضوع الخبراء الألمان في مصر على لجنة برلمانيّة تضمّ كلّ الأحزاب، ورفض استمرار بلاده بالقيام بدور الوسيط في تزويد إسرائيل بالأسلحة. وما لبث ارهارد أن توصّل إلى تسوية مع إسرائيل عبر الولايات المتّحدة، قامت على إتمام بلاده صفقة دبابات أم 48، على أن تكون الأخيرة، وألا تُسلم مباشرة من بلاده إلى إسرائيل، بلّ عبر إيطاليا[47].

وهكذا، حافظت ألمانيا الإتحاديّة حتى بدء عودة علمائها من مصر منذ نهاية عام 1964[48]. على سياسة غضّ النظر عن نشاط هؤلاء متجاهلة الحملة الإسرائيليّة ضدّها لدى الرأي العام الألمانيّ وفي الولايات المتّحدة الأميركيّة، والتي استمرت من عام 1963 إلى عام 1965[49]. وفي الوقت نفسه، استمرت بإمداد إسرائيل بالأسلحة ودفع التعويضات لها، معتبرة ذلك ذات «**أهمّية قصوى جداً لإسرائيل من مسألة الخبراء الألمان الذين كانوا يعملون لدى الجمهوريّة العربيّة المتّحدة**»[50]. إضافة إلى ذلك، سمحت حكومة بون لـ 52 من علمائها و400 خبير للعمل في الأبحاث النوويّة الإسرائيليّة وقدمّت مبلغ 81.5 مليون مارك لدعم هذه الأبحاث[51].

بفشل محاولات إسرائيل في إرغام الحكومة الألمانيّة على سحب العلماء من مصر طوال عام 1963 ومعظم العام التالي، وكذلك في تأزيم العلاقات بين القاهرة وبون، بعدما كانت توطّدت ما بين عام 1961 (اتفاق البغداديّ الاقتصاديّ مع ألمانيا الإتحاديّة) وعام 1964 (تاريخ بدء تدهور العلاقات بين الدولتين)، بدأت إسرائيل تطرق من جديد وسائل أخرى لتنفيذ مآربها. ومن هنا جاء الإعلان عن صفقات الأسلحة إلى إسرائيل لأول مرّة في الصحافة الألمانيّة الغربيّة بتاريخ 26 تشرين الأول 1964 عبر صحيفة «فرانكفورتر روند شاو» (Frankfurter Rundschau) «**المعروفة بولائها لإسرائيل**»[52]. وما كان إفشاء المعلومات عن صفقات الأسلحة، التي لم يتبق منها في صيف 1964 سوى 20٪، سيصيب المصالح الإسرائيليّة بالضرر، بعدما تحوّلت الدولة العبريّة مباشرة إلى السلاح الأميركيّ، الذي كان يعطيها تفوقاً بنسبة 3 إلى 1 على الدول العربيّة المحيطة بها[53]، بلّ إنّ الكشف عن الصفقات كان يصيب صدقيّة ألمانيا الإتحاديّة تجاه مصر والدول العربيّة، من جراء نفيها ذلك على الدوام. كما كان الكشف عن الصفقات سيورّط الطرفين، المصريّ والألمانيّ الغربيّ، في سلسلة من المواقف المتشنّجة تؤدّي إلى استكمال إسرائيل خطّتها في إقامة العلاقات بينها وبين بون. وكلّلت خطّة إسرائيل بالنجاح من خلال تعطيل زيارة الرئيس المصريّ إلى عاصمة ألمانيا الإتحاديّة في شباط 1965.

في رسالة بعث بها جمال منصور، سفير مصر في بون، في 6 تشرين الثاني 1964، ذكر فيها أنّ شيرمر (Schirmer)، رئيس قسم الشرق الأدنى في الخارجيّة ببون، أبلغه أنّ إسرائيل تقف وراء إفشاء المعلومات عن صفقات الأسلحة بسبب رغبتها في افتعال أزمة بين مصر وألمانيا الإتحاديّة ووقف كل أشكال التعاون بينهما. وأكّد شيرمر، أن إسرائيل افتعلت الأزمة لدفع بون إلى الاعتراف الدبلوماسيّ بها[54]، بعدما وجدت في السابق فتوراً من جانبها تجاه هذا الموضوع[55].

يعود «فتور» بون تجاه إقامة علاقات دبلوماسيّة مع تلّ أبيب إلى اعتبارات جوهريّة تدخل ضمن الحرب الباردة بين المعسكرين الغربيّ والشرقيّ، والأوضاع في الشرق الأوسط، ومسألة تمثيل الشعب الألمانيّ. فبعد دعوة بن غوريون حكومة بون في 25 أيار 1957 إلى إقامة علاقات دبلوماسيّة مع بلاده،

صرّحت الحكومة الألمانيّة أنّه طالما «...**هذا الخطر قائم** (الردّ العربيّ بالاعتراف ببرلين الشرقيّة) **علينا، ولمصلحة الغرب كلّه أيضاً، إرجاء البتّ في المسألة**»[56].

وقد حافظت بون على موقفها هذا حتى اندلاع أزمتها مع مصر في عام 1965. ففي أيار 1963، صرّح ارهارد أمام مجلس النواب الألماني (Bundestag) بأنّ الاعتراف بإسرائيل يجب أن يُدرس بعناية فائقة ومعرفة مدى تأثيره في الشرق والغرب[57]. وفي اجتماع لثمانية سفراء ألمان غربيّين، بما فيهم سفير بون في واشنطن، في نهاية أيار 1964 لبحث مسألة الاعتراف بحكومة تلّ أبيب بناءً على طلب وزير الخارجيّة الألمانيّة غرهارد شرودر (Gerhard Schröder)، طالب هؤلاء حكومتهم «...**بتأجيل إقامة علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل في الوقت الراهن**». وأضافوا، إنّ قرارهم لا يعود إلى الخشية من اعتراف عربيّ بألمانيا الديمقراطيّة، بلّ «...**من خسارة الغرب نفوذه في الكتلة الأفروآسيوية**»، حيث كانت مصر تقوم بدور بارز[58]. لقد كانت ألمانيا الإتحاديّة النافذة التي يطلّ منها الغرب على العالم العربيّ ويتمّ من خلالها (المساعدات الاقتصاديّة والثقافيّة) مناهضة نفوذ الاتحاد السوفياتيّ في الشرق الأوسط، هذا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتّحدة في نظر العرب رأس الإمبرياليّة في العالم، بينما فرنسا وبريطانيا زعيمتا الاستعمار القديم[59]. كما عبّر مسؤولون ألمان غربيّون آخرون عن مخاطر الاعتراف الدبلوماسيّ بتلّ أبيب، ممّا قد يدفع العرب إلى الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة.

وفي مقابل تردّد بون في الإقدام على إقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع تلّ أبيب، اشتدّ إلحاح إسرائيل عليها لتبادل السفراء بشكل خاصّ بين نهاية عام 1964 ومطلع العام التالي[60]، متزامناً مع تدهور العلاقات المصريّة - الألمانيّة بشأن صفقات الأسلحة. ولم يكن هذا الإلحاح بريئاً في أي حال من الأحوال. ومن ناحيتها، ظلّت حكومة بون تؤجّل الإقدام على هذه الخطوة إلى أن قام أولبرشت، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطيّة، بزيارته التاريخيّة إلى مصر.

بالإضافة إلى ذلك، كان الكشف عن صفقات الأسلحة سيصيب علاقات

مصر بألمانيا الإتحاديّة في الصميم، ويهزّ زعامة عبد الناصر لدى الجماهير العربيّة ويجعله في موقف متناقض أمامها: بين طروحاته القوميّة الداعية في أولويّاتها لاستعادة الحقوق الفلسطينيّة، أي مجابهة إسرائيل ومن يقف وراءها، وبين سياسته بالتعامل بواقعيّة ودبلوماسيّة مع مسألة صفقات الأسلحة، ممّا يخدم مصالح بلاده الاقتصاديّة. وعلى ما يبدو، اعتقدت إسرائيل أنّ «إحراج» عبد الناصر إلى هذه الدرجة، سوف يدفعه إلى اتخاذ موقف متشنّج تجاه بون لحفظ ماء الوجه يؤدّي إلى تدهور العلاقات بين الدولتين ويخدم بالتالي مصالحها. فالكشف عن صفقات الأسلحة، كان الشقّ الأول من الخطّة الإسرائيليّة، بينما منع التقارب بين مصر وألمانيا الإتحاديّة، بتعطيل زيارة الرئيس المصريّ إلى العاصمة الألمانيّة، كان الشقّ الثاني منها.

أثناء الخمسينات من القرن العشرين، كثر الحديث عن زيارة يقوم بها عبد الناصر إلى بون تؤدّي إلى تعزيز العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة. لكنها تعطّلت في أجواء الحرب الباردة والصراع الألمانيّ - الألمانيّ وضرورة حصول الزيارة بموافقة الحلفاء الغربيّين[61]. وفي أيار 1964، عادت الأنباء مرّة أخرى تتحدّث عن زيارة مرتقبة للرئيس المصريّ إلى بون قبل ربيع العام التالي[62]، ثم بعد ذلك في شباط 1965[63]، وعن ترحيب رئيس الوزراء الألمانيّ ارهارد في حينه بهذه الزيارة وتوقّعه بأن يكون لها وقع طيّب في نفوس الشعب الألمانيّ وحكومته لما يكنه هذا الشعب من احترام وتقدير لشخص الرئيس المصريّ. وكان عبد الناصر يريد، في ضوء ضائقة بلاده الماليّة والاقتصاديّة، أن تشارك ألمانيا الإتحاديّة في الخطّة الخمسيّة الثانية بتنفيذ مشاريع في بلاده والحصول على تسهيلات تسديد بفوائد منخفضة[64]. وكان من الطبيعيّ أن تسبّب زيارة عبد الناصر إلى بون، في ما لو حصلت، انزعاج إسرائيل، لأنّها كانت ستدعم مركز الرئيس المصريّ، ليس لدى ألمانيا الإتحاديّة وتمكنه من تنفيذ خطّته الخمسيّة الثانية فحسب، بلّ إمكانيّة أنّ تفتح الزيارة الباب لـ «مصالحة» بينه وبين الغرب، وتعطّل بذلك مخطّطاتها لإقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع بون.

وعلى هامش المحادثات التي أجراها مع الرئيس المصريّ في القاهرة في 23 تشرين الثاني 1964، بُعيد الكشف عن صفقات الأسلحة، لتلافي تدهور العلاقات بين بلاده ومصر، جدّد أويغن غرستنماير، (Eugen Gerstenmaier) رئيس البرلمان في ألمانيا الإتحاديّة، دعوة حكومته الرئيس عبد الناصر لزيارة بون. وأدّت زيارة غرستنماير إلى تفاهم مع عبد الناصر على كيفيّة حلّ الأزمة بين الدولتين، وذلك عبر حظر يصدره البرلمان الألمانيّ على تصدير الأسلحة إلى خارج «الحلف الأطلسيّ»، وموافقة الرئيس المصريّ على علاقات قنصليّة بين بون وتلّ أبيب، وتقديم ألمانيا الإتحاديّة مساعدة اقتصاديّة عاجلة إلى مصر لا تُردّ في حدود 300 مليون مارك، وأخيراً أن تتعهّد الحكومة المصريّة بعدم الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة[65].

كان بإمكان اتفاق غرستنماير - ناصر أن يعيد العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة إلى مسارها الطبيعيّ. لكن الانقسام الداخليّ في ألمانيا الإتحاديّة حول الخطوات التي يجب اتخاذها لمعالجة الأزمة، وتأخر حكومة بون في إصدار قرار حظر على تصدير الأسلحة حتى 12 شباط 1965، مكّن إسرائيل وألمانيا الديمقراطيّة، كلّ على انفراد، من استغلال الوقت الضائع لضرب أيّة محاولات للتسوية بين الدولتين[66].

فكيف عطّلت إسرائيل زيارة ناصر إلى بون، التي وصفها الزعيم المصريّ في ما بعد بأنها كانت مجرد «رشوة»[67]. وكيف استغلّت الدولة العبريّة مسألة حظر ألمانيا الإتحاديّة صادراتها من الأسلحة إلى الشرق الأوسط لتدفع بالعلاقات المصريّة - الألمانيّة نحو الهاوية؟

بعد أسبوع على انتهاء زيارة غرستنماير للقاهرة وعودته إلى بلاده والبحث مع ارهارد في تحديد موعد لزيارة ناصر المرتقبة إلى بون، كرّر أشكول، رئيس وزراء إسرائيل، نيته في زيارة بون ولقاء رئيس وزرائها ارهارد في شباط 1965، وهو موعد زيارة عبد الناصر أصلاً إلى ألمانيا الإتحاديّة. وكان أشكول سبق وأعلن في أواخر تموز ومطلع أيلول 1964 عن نيته في الاجتماع بارهارد والبحث معه في ثلاث مسائل وهي: استمرار بون في تقديم التعويضات الماليّة إلى بلاده، وسحب العلماء الألمان من مصر، وأخيراً إقامة العلاقات

الدبلوماسيّة بين بون وتلّ أبيب[68]. وكان تجديد أشكول عزمه على لقاء رئيس وزراء ألمانيا الإتحاديّة والبحث معه في تلك المسائل الحسّاسة بالنسبة إلى كلّ من مصر وألمانيا الإتحاديّة في آن، يكفي لإرباك حكومة بون، وجعلها تطمئن الدول العربيّة بأنّ اللقاء المزمع بين ارهارد وأشكول سيحدث خارج ألمانيا، وإنّه سيخدم سياسة الحكومة الألمانيّة في الشرق الأوسط بتوضيح وجهة نظرها إلى إسرائيل حول الأسباب التي تحملها على عدم الاعتراف بها[69]. لكن دخول أشكول على خطّ زيارة الرئيس المصريّ لبون، جعل الحكومة الألمانيّة تتراجع في منتصف كانون الأول عن توجيه الدعوة الرسميّة إلى الرئيس المصريّ، ثم عادت لتتحدّث عن استقبال أشكول ثم عبد الناصر في فترة زمنيّة متقاربة، وهو ما سبب استياءً عميقاً لدى القيادة المصريّة بأنّ هناك أطرافاً في ألمانيا وخارجها لا تحتمل رؤية عبد الناصر في ألمانيا الإتحاديّة[70].

وفي الوقت نفسه، وفي سبيل دفع العلاقات إلى مزيد من التدهور، رفضت تلّ أبيب ما كان يدور في الدوائر السياسيّة الألمانيّة الغربيّة عن رغبة حكومة بون في عدم تصدير الأسلحة إلى مناطق التوتّر في العالم، واستبدال بالشحنات المتبقية إلى إسرائيل تعويضات ماليّة، معتبرة ذلك **«انتصاراً للعدو»** (= مصر). كما رفضت إسرائيل اعتبارها منطقة توتّر في الشرق الأوسط[71]. فأصرّت على إكمال الصفقات حتى آخرها، تدعمه في ذلك شركات في الولايات المتّحدة الأميركيّة عملت على مقاطعة السلع الألمانيّة احتجاجاً على موقف بون من تلّ أبيب. لقد كانت حجّة الدولة العبريّة أنّها تحتاج إلى باقي الأسلحة بسبب تأزّم الموقف بينها وبين العرب حول تحويل مياه نهر الأردن[72]. ومع ذلك، فإنّ تأخر حكومة بون في إصدار قانون حظر تصدير الأسلحة حتى 12 شباط 1965، أفسح في المجال أمام ألمانيا الديمقراطيّة للدخول على خطّ العلاقات بين القاهرة وبون من خلال زيارة أولبرشت، رئيس مجلس دولتها، إلى مصر أواخر شباط 1965 .

2 ـ مصر والصراع بين الدولتين الألمانيتين

كيف استطاعت ألمانيا الديمقراطيّة ومن خلفها الاتحاد السوفياتيّ استغلال

أزمة صفقات الأسلحة الألمانيّة الغربيّة إلى إسرائيل لتعكير العلاقات بين القاهرة وبون، وما هي الخطوات الدبلوماسيّة التي قامت بها الدولتان لدفع القاهرة إلى استقبال أولبرشت؟ وكيف تقاطعت أهداف كلّ من إسرائيل، وألمانيا الديمقراطيّة ومن خلفها الاتحاد السوفياتيّ، لضرب العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة؟

ـ «مبدأ هالشتاين» وصراع الدولتين الألمانيتين في الوطن العربي

منذ قيام الدولتين الألمانيتين في عام 1949، نشأ صراع بينهما حول مسألة تمثيل الشعب الألمانيّ. وقد اعتبرت حكومة بون نفسها، وبدعم من القوى الغربيّة وبنصّ دستوريّ، أنّها خليفة «الرايخ الثالث» والممثّل الشرعيّ الديمقراطيّ للشعب الألمانيّ والتي من واجبها إعادة توحيده[73]. كما اتّهمت ألمانيا الإتحاديّة حكومة برلين (الشرقيّة) بأنّها صنيعة موسكو وغير شرعيّة ولا تحمل إمكانية الاستمرار، تسيطر عليها أقليّة شيوعيّة بعيدة عن الديمقراطيّة والتأييد الشعبيّ. وللانفراد وحدها في تمثيل الشعب الألمانيّ، عمدت ألمانيا الإتحاديّة إلى قطع الطريق على ألمانيا الديمقراطيّة في الحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل دول العالم الثالث وتطبيق ما سمي في حينه «مبدأ هالشتاين»، الذي قضى بقطع علاقاتها الدبلوماسيّة والاقتصاديّة بكلّ دولة تعترف ببرلين (الشرقيّة)، باعتبار أنّ هذا الاعتراف هو **«عمل غير وديّ يزيد من الانقسام في ألمانيا»**[74]. وكان «مبدأ هالشتاين» سوطاً موجّهاً ضدّ ألمانيا الديمقراطيّة في ما يتعلق بحصولها على الاعتراف بها وبالتالي على الشرعيّة الدوليّة خارج الكتلة الشرقيّة، وفي الوقت نفسه قوّة رادعة تجاه دول العالم الثالث بعامّة، والدول العربيّة بخاصّة، التي كانت تعتمد على مساعدات التنمية من ألمانيا الإتحاديّة، كيّ لا تتجرأ على الاعتراف بحكومة برلين (الشرقيّة)[75].

وفي المقابل، سارت حكومة برلين في سياسة تقوم على التنصل من إرث «الرايخ الثالث» (النازيّة وجرائم الحرب)، واعتبار نفسها ألمانيا الجديدة الديمقراطيّة الساعية إلى السلام ونزع السلاح النوويّ من وسط أوروبا، ومحو الماضي النازيّ عن ألمانيا، وعدم انطلاق حرب جديدة من أراضيها[76]. كما

عمدت إلى إرباك علاقات ألمانيا الإتحاديّة بالدول الغربيّة و«حلف الناتو» والتشهير بها لدى دول العالم الثالث واتّهامها بتمثيل القديم والعسكتاريّة النازيّة وهيمنة العناصر الاستعماريّة ـ الإمبرياليّة عليها. وبعد عام 1955، أي منذ أن تكرّست نظريّة الدولتين الألمانيتين بزيارة أديناور إلى موسكو وتتويجها ببناء حائط برلين عام 1961، سارت ألمانيا الديمقراطيّة قدماً في سياسة تقوم على الإدّعاء بأنّها إحدى الدولتين اللتين خلفتا «الرايخ الثالث»، مروّجة إلى أنّ حلّ المسألة الألمانيّة ومسألة برلين الغربيّة بهدف إزالة التوتّر في أوروبا، لا يتمّ ـ على عكس نوايا حكومة بون الانتقاميّة ـ إلا سلماً من خلال معاهدة سلام بين الدولتين الألمانيتين تعترف بموجبها كل واحدة بالأخرى كحقيقة لا يمكن نكرانها.

وفي سبيل خرق «مبدأ هالشتاين» وتثبيت نظريّة الدولتين الألمانيتين، عمدت ألمانيا الديمقراطيّة إلى الانفتاح على دول العالم الثالث والسير قدماً في سياسة طويلة النفس للحصول منها على الاعتراف الدبلوماسيّ وتطبيع العلاقات معها. ولتحقيق هذا الهدف، عملت بنجاح على تقوية مصالحها التجاريّة وإنشاء الممثليات التجاريّة وتوسيع علاقاتها القنصليّة والفنيّة ـ التقنيّة والثقافيّة والرياضيّة والإعلاميّة مع تلك البلدان. كما تضامنت ألمانيا الديمقراطيّة مع الدول العربيّة سياسيّاً، وكانت تدعو قياداتها إلى زيارتها، وبخاصّة إلى معارض لايبزيغ وإغراقها برحلات الوفود المتخصّصة والدبلوماسيّة. وفي الوقت نفسه، شنّت حملة إعلاميّة ـ دعائيّة ضدّ ألمانيا الإتحاديّة في تلك الدول وبخاصّة في الشرق الأدنى، وقامت بالتشهير بها كشريك للإمبرياليّة الغربيّة والحطّ من سمعتها لدى تلك الدول بأنّ مساعدات التنمية الاقتصاديّة التي تقدّمها لها حكومة بون ما هي سوى شكل آخر من الاستعباد والاستغلال الاقتصاديّ الاستعماريّ[77].

لقد كانت المنطقة العربيّة من مناطق العالم الثالث الأكثر أهمّية التي عملت ألمانيا الإتحاديّة على أن تطبّق عليها بحزم «مبدأ هالشتاين». ففي الأول من تموز 1958، بعث فون برنتانو (Von Brentano) ، وزير الخارجيّة في ألمانيا الإتحاديّة، إلى المستشار أديناور يقول: «**إنّ الشرق الأدنى هو أهمّ ميدان لألمانيا الإتحاديّة**»، وإنّ التطورات التي تشهدها المنطقة رفعت من

أهمّيتها السياسيّة عن السابق[78]. كذلك شكّلت المنطقة نفسها أهمّية حيويّة لألمانيا الديمقراطيّة، إذ رأت فيها أفضل مكان لخرق «مبدأ هالشتاين» وتحطيمه. فعمدت إلى التشهير بموقف ألمانيا الإتحاديّة من العرب والمساعدات التي تقدّمها لإسرائيل واصفة إيّاه بالمعادي[79]. كما عملت هذه الدولة على استغلال علاقاتها التجاريّة مع الدول العربيّة والإعلان عن مواقف مؤيّدة للعرب في حرب السويس، والحرب الأهليّة في لبنان عام 1958، والثورة العراقية في السنة نفسها، وحرب التحرير الجزائريّة، من أجل الحصول على الاعتراف بها. إضافة إلى ذلك، أقامت برلين (الشرقيّة) علاقات مع الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ في مصر ومع الأحزاب الشيوعيّة في الوطن العربيّ. كما زار راو (Rau)، نائب رئيس مجلس وزرائها ووزير التجارة الداخليّة والخارجيّة بعض البلدان العربيّة ما بين عاميّ 1955 و1956، وغروتڤول (Grotewohl)، رئيس وزرائها، مصر والعراق عام 1959، بينما زار مفوضها الخاصّ للشرق الأوسط ريتشارد غيبتنر(Richard Gyptner) المغرب وتونس في العام نفسه. إضافة إلى ذلك، قام العديد من الوفود الدبلوماسيّة والفنيّة والثقافيّة والإعلاميّة بجولات في المنطقة العربيّة من دون توقّف.

وهكذا، أصبح العالم العربيّ منطقة تجاذب سياسيّ وإيديولوجيّ بين الدولتين الألمانيتين جرى التعبير عنه بمنافسة تجاريّة ـ اقتصاديّة ـ إعلاميّة ـ ثقافيّة، جعلت من التنافس الألمانيّ ـ الألمانيّ في المنطقة «حرباً باردة» بين الدولتين، ممّا أفسح في المجال أمام الدول العربيّة لابتزاز الدولتين الألمانيتين[80].

سبّب اندفاع ألمانيا الديمقراطيّة باتجاه العالم العربيّ بعامّة والإعلان عن صداقتها لمصر بخاصّة، مخاوف حكومة ألمانيا الإتحاديّة واحتجاجاتها. وفي عاميّ 1959 و1961، وجّهت برلين (الشرقيّة) الدعوة مرّتين إلى عبد الناصر لزيارتها[81]، وهو ما جعل الدبلوماسيّة الألمانيّة الغربيّة تنصح بدورها بدعوة الرئيس المصريّ لزيارة بون عام 1959. وقد ردّت الخارجيّة في بون على زيارة غروتڤول إلى مصر بتأجيل زيارة وفد برلمانيّ ألمانيّ غربيّ إلى القاهرة، للتأكيد على موقفها الثابت برفضها «**أي تعديل في علاقة القاهرة ـ بانكو**»[82]. كما أدّت محاولات برلين (الشرقيّة) للتغلغل في مصر ودول عربيّة

أخرى، إلى تكثيف بون من حملتها الإعلاميّة المضادّة.

وعلى الرغم من تقدّم العلاقات بين برلين (الشرقيّة) والقاهرة في المجالات التجاريّة والقنصليّة والاقتصاديّة، قابل الرئيس عبد الناصر مع ذلك اندفاع ألمانيا الديمقراطيّة للحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها بتحفّظ وفتور لسببين: أولهما إدراكه مدى تأثير مثل هذا الاعتراف على علاقات بلاده بألمانيا الإتحاديّة، وثانياً التزامه بموقف مبدئيّ يقوم على وحدة الشعب الألمانيّ، وأنّه توجد دولة ألمانيّة واحدة هي ألمانيا الإتحاديّة، وأنّ ألمانيا الديمقراطيّة هي جزء من الأراضي الألمانيّة الموحّدة[83].

ـ استغلال ألمانيا الديمقراطية علاقات بون بتلّ أبيب

كان تكثيف ألمانيا الإتحاديّة صلاتها بإسرائيل هو ما أعطى ألمانيا الديمقراطيّة سلاحاً فعّالاً لاستعماله في خرق «مبدأ هالشتاين» باتّهام بون بأنّها تنتهج سياسة موالية لإسرائيل ومعادية للعرب، وإظهار نفسها حليفة هؤلاء الآخرين والمدافعة عن حقوقهم القوميّة. وقد لاحظ شيرمر، رئيس دائرة الشرق الأدنى في الخارجيّة ببون، «**أنّ العامل المزعج الأكبر لعلاقات** (بلاده) **مع الدول العربيّة هي الدعاية المضادّة لإسرائيل من قبل ألمانيا الديمقراطية، التي تُظهر نفسها مراراً وتكراراً مؤيّدة للموقف العربيّ ضدّ إسرائيل، وتتهم ألمانيا الإتحاديّة بممارسة سياسة ضدّ العرب ومؤيّدة لإسرائيل**»[84]. وركّزت ألمانيا الديمقراطيّة في هذا الشأن على مصر بالذات في مسألتين لاعتقادها أنّها أكثر الدول العربيّة المؤهلة لإقامة علاقات دبلوماسيّة معها: مسألة التعويضات الألمانيّة إلى إسرائيل منذ عام 1952، وصفقات الأسلحة من بون إلى تلّ أبيب.

وبالنسبة إلى المسألة الأولى، اعتبرت حكومة برلين (الشرقيّة) أنّ التعويضات إلى إسرائيل ومدّها بالمساعدات من قبل حكومة بون تخدم مصالحها في زيادة التناقضات بين العرب وألمانيا الإتحاديّة[85]، وتجعل الدول العربيّة تميل إلى إقامة علاقات أقوى معها. فبُعيد التوقيع على اتفاق التعويضات عام 1952، أخذت برلين (الشرقيّة) تُشهّر بسياسة بون المعادية للعرب، ورأت إنّ «**...استغلال التناقضات بين ألمانيا الإتحادية والدول العربية في شأن التعويضات إلى إسرائيل**» هي وسيلة ضروريّة لتحقيق هدف مصيريّ

لها، وهو التسرّب إلى المنطقة العربيّة[86]. وفي 25 تشرين الثاني 1952، أي بعد حوالى عشرة أسابيع على توقيع اتفاق التعويضات، نشرت صحيفة «ألمانيا الجديدة» (Neues Deutschland)، الناطقة باسم النظام في ألمانيا الديمقراطيّة، مقالاً بعنوان «تعويضات ـ لمن؟»، اعتبرت فيه أنّ هذه التعويضات ليست لها علاقة بجرائم النازيّة بحقّ اليهود، وإنّ موقف برلين الرافض دفع التعويضات هو تعبير عن صداقتها للشعوب العربيّة[87]. وكرّرت حكومة برلين إدانتها للتعويضات في مذكرات إلى الدول العربيّة[88]، والى مؤتمرات القمّة العربيّة، وروّجت لذلك في الإعلام العربيّ[89]. كما كانت في الوقت نفسه، تذكّر الدول العربيّة بأنّها لم تدفع أيّة تعويضات لإسرائيل، ولا تقيم أيّة علاقات دبلوماسيّة أو تجاريّة معها، ولا تسعى إلى ذلك[90]، حيث اقتصرت العلاقات في ما بينهما على الاتصالات بين «الحزب الاشتراكيّ الألمانيّ الموحّد» (الشرقيّ) (SED) والحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ[91].

وبالإضافة إلى اللعب على مسألة التعويضات إلى إسرائيل، وضعت ألمانيا الديمقراطيّة مطلع الستينات مسألة تزويد بون تلّ أبيب بالأسلحة ضمن إستراتيجيتها لإلحاق الأذى بالعلاقات بين العرب وألمانيا الإتحاديّة. وهناك إشارات متفرّقة في الوثائق الألمانيّة «الشرقيّة» إلى التعاون العسكريّ بين بون وتلّ أبيب خلال الخمسينات. وعلى كلِّ حال، يُعتبر عام 1963 بداية سياسة منهجيّة لألمانيا الديمقراطيّة لاستغلال مسألة صفقات الأسلحة من بون إلى تلّ أبيب بهدف القضاء على «مبدأ هالشتاين». وبفضل وثائق أرشيف وزارة الخارجيّة في ألمانيا الديمقراطيّة وتلك المحفوظة في الأرشيف السياسيّ لوزارة الخارجيّة في بون[92]، أصبح باستطاعتنا الآن تتبّع محاولات تلك الدولة خرق «مبدأ هالشتاين»، وكيف أنّ إقامة علاقات دبلوماسيّة بين بون وتلّ أبيب كان يصبّ إيجاباً في إستراتيجيّة ألمانيا الديمقراطيّة الهادفة للحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ من الدول العربيّة، ولاسيّما من مصر.

ـ مساعي ألمانيا الديمقراطية للقضاء على «مبدأ هالشتاين»

* مصر حقل التنفيذ

بعد الاتفاق بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل عام 1962 برعاية الولايات

المتّحدة الأميركيّة في شأن صفقة الأسلحة، ومنها دبابات أم 48، كشفت برلين (الشرقيّة) في مذكّرة لها انتباه الدول العربيّة إلى تلك المساعدات، معتبرة أنّ ما يحصل هو تهديد لأمن تلك الدول وللسلام في المنطقة. كما ركّزت المذكّرة على دور فرانس جوزيف شتراوس (Franz Josef Strauss)، وزير الدفاع الألمانيّ الغربيّ، في تدعيم تعاون بلاده العسكريّ مع الدولة العبريّة بالتنسيق مع «حلف الناتو»[93]. كذلك، عمدت ألمانيا الديمقراطيّة إلى التركيز على مصر لتنفيذ هدفها في تحطيم «مبدأ هالشتاين»، حيث كانت تزودها باستمرار بمعلومات حول التعاون العسكريّ بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل. لكن الحكومة المصريّة، لم تأخذ هذه المعلومات على محمل الجدّ، واعتبرتها نوعاً من الحرب الدعائيّة بين الألمانيتين[94].

تكشف لنا إحدى المذكّرات التي أعدتها «الدائرة الثالثة لخارج أوروبا» لجدول أعمال الجلسة السادسة عشر لـ «هيئة مجلس الخارجيّة» في وزارة الخارجيّة بألمانيا الديمقراطيّة، إلى أي مدى كانت إقامة العلاقات الدبلوماسيّة بين بون وتلّ أبيب تنسجم مع مخطّطات ألمانيا الديمقراطيّة للحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل الدول العربيّة. تخلص تلك المذكّرة إلى ما يلي: «**إنّ إقامة علاقات دبلوماسيّة بين ألمانيا الغربيّة وإسرائيل سوف تزيل في الواقع عقبة من أمام الدول العربيّة للاعتراف الدبلوماسيّ بألمانيا الديمقراطيّة. وسوف توفّر الدولة التي تعترف** (بألمانيا الديمقراطيّة) **على نفسها مأخذ الاعتراف بألمانيا الديمقراطية بأنّها استفزت من خلال اعتراف ألمانيا الإتحاديّة بإسرائيل. ولكن هذه الخطوة** «تضيف المذكّرة» **لن تؤدّي إلى التغلّب بتاتاً على الصعوبات الأخرى، كالموقف الأساسيّ للدول العربيّة تجاه الدول الاشتراكية، وأملها في الحصول على دعم اقتصاديّ من كلا الطرفين، وبخاصّة من ألمانيا الغربيّة، أو تصدّيها لنفوذ الدول الإمبرياليّة الأخرى**»[95].

أمّا لماذا جرى التركيز على مصر بالذات لتكون ساحة لتنفيذ هذه المخطّطات؟ تضيف المذكّرة السابقة، إلى أنّ إقامة العلاقات الدبلوماسيّة بين بون وتلّ أبيب سوف يدفع مصر، والجزائر أيضاً، اللتين لديهما الاستعداد لإقامة علاقات دبلوماسيّة طبيعيّة مع ألمانيا الديمقراطيّة، إلى أنّ تُقدِما على ذلك. ولهذا، طالبت المذكّرة «**بضرورة تطوير العلاقات الواقعية مع هاتين**

الدولتين (مصر والجزائر) **إلى أقصى الدرجات، واستخدام كلّ الوسائل المتاحة** (لألمانيا الديمقراطيّة) **في البلدان العربيّة لأجل التركيز عليهما**»[96].
أخيراً، خلصت المذكّرة إلى وجوب العمل على «**تغيير موقف الجمهوريّة العربيّة المتّحدة في اتجاه تقارب أكثر إلى دول مجموعة [مجلس تبادل المساعدات الاقتصاديّة]** (Rat für Gegenseitige Wirtschaftshilfe)[97] **وعلى زيادة حدّة التوتّر بين مصر ودول عربيّة أخرى** (محافِظة)، **وكذلك** (بين مصر) **والدول الإمبرياليّة**»[98].

وفي أعقاب هذه المذكّرة، تشكّل فريق بإشراف «الدائرة الثالثة» مهمّته تنسيق العمل تحت شعار «خرق مبدأ هالشتاين» (Durchbrechung der Hallsteindoktrin)[99]. وفي 17 تشرين الثاني 1964، أي بعد اندلاع الأزمة بين مصر وألمانيا الإتحاديّة بشأن صفقات الأسلحة إلى إسرائيل، وضعت «هيئة مجلس الخارجيّة» ما سمي بـ «**الخطّة الإفريقيّة**»، التي رأت أنّ الوقت قد حان «**لزيادة تقويض مبدأ هالشتاين والترويج بقوّة لسياسة ألمانيا الديمقراطيّة**» (من خلال) «**استغلال التناقضات المتنامية بين الدول العربيّة... وألمانيا الغربيّة والكشف بقوّة عن السياسة الاستعماريّة الانتقاميّة الجديدة للإمبرياليّة الألمانيّة الغربيّة ومكائدها**»[100]. وبالنسبة إلى مصر، لحظت الخطّة أن تكون هذه الدولة، ونتيجة لتطورها الداخليّ وأهمّيتها ونفوذها في المجالين العربيّ والإفريقيّ ولدى دول عدم الانحياز، «**مركز ثقل للسياسة الخارجيّة لألمانيا الديمقراطيّة**»، وأن يتمّ تطوير العلاقات معها من خلال تقديم القروض لها لمشاريع التنمية والتعاون الثقافيّ وتوسيع تمثيلها القنصليّ والتجاريّ في برلين (الشرقيّة)، وإجراء المحادثات السياسيّة وتبادل الوفود بين البلدين على مستويات عليا[101].

وسبق وضع «**الخطّة الإفريقية**»، بأسبوعين إثنين، إرسال أوتو ڤينتسر (Otto Winzer)، وزير خارجية ألمانيا الديمقراطيّة، كتاباً إلى هرمان أكسن (Hermann Axen)، رئيس تحرير جريدة «ألمانيا الجديدة» الناطقة باسم «الحزب الاشتراكيّ الألمانيّ الموحّد» (SED)، يبلغه فيه بأنّ حكومته قد خطّطت لأن يكون عام 1965 «**عام خرق مبدأ هالشتاين، ردّاً على تشديد ألمانيا الإتحاديّة في الآونة الأخيرة من ضغطها في مسألة تمثيلها المنفرد**

للشعب الألمانيّ». وأضاف ڤنتسر قائلاً: «**إنّه مهمٌ جداً وصحيح أن يتمّ ضرب مبدأ هالشتاين خلال عام 1965**». وطلب إلى أكسن أن يعطيه ملاحظاته حول كيفيّة تحقيق هذا الهدف[102].

ـ زيارة أولبرشت إلى مصر والدور السوفياتي

تُوجت خطّة القضاء على «مبدأ هالشتاين» التي بدأت، كما ذكرنا، بتشكيل فريق عمل في «الدائرة الثالثة» في وزارة الخارجيّة في (برلين الشرقيّة) في أيلول 1963، مروراً باستيضاح فينتسر لأكسن في 3 تشرين الثاني من عام 1964 عن رأيه في آلية ضرب المبدأ المذكور، ثم وضع «الخطّة الإفريقية» بعد أسبوعين على هذا التاريخ، بدعوة ڤالتر أولبرشت نفسه لزيارة القاهرة في مطلع عام 1965، أي تنفيذ خرق «مبدأ هالشتاين»، كما جاء في رسالة ڤينتسر إلى أكسن. ويُستنتج من الأوراق السرّيّة للرئيس عبد الناصر التي نشرها محمد حسنين هيكل، أنّ رسالة أولبرشت إلى ناصر بشأن السماح له بقضاء فترة نقاهة في مصر خلال شهر شباط 1965، بناءً على نصيحة الأطباء، إنّما جاءت متزامنة مع استكمال ألمانيا الديمقراطيّة تحضيراتها للقضاء على «مبدأ هالشتاين»، وبعد أيام قليلة فقط على مغادرة غرستنماير القاهرة. لم تكن هذه الزيارة التي كان أولبرشت يعتزم القيام بها إلى مصر بريئة، بلّ كانت «**خطّة ذكية من ألمانيا الشرقية**» للإيقاع بين القاهرة وبون، على حدّ قول المؤرّخ المصريّ وجيه عتيق.

وبالإضافة إلى الوثائق التي أوردناها للتو حول خطط الخارجيّة في برلين (الشرقيّة) لضرب «مبدأ هالشتاين»، فلم نعثر في دور الوثائق في ألمانيا (ألمانيا الديمقراطيّة سابقاً وألمانيا الإتحاديّة) ما يدل على مرض الزعيم الألمانيّ الشرقيّ وحاجته إلى النقاهة في مصر، ولا إلى ما يشير في الصحافة اليوميّة المتابعة لرحلته إلى مرضه أو توعّكه أثناء وجوده في مصر. ويذكر هيكل، أنّ أولبرشت هو الذي حدّد في رسالة أخرى له إلى عبد الناصر أن يكون شهر شباط 1965 موعداً للزيارة[103]، أي أثناء العاصفة بين القاهرة وبون، ولقطع الطريق على أي إنجاز قد تحقّقه زيارة غرستنماير إلى القاهرة التي جرت في تشرين الثاني 1964. وهذا يدلّ على أنّ إدعاء المرض كان

وسيلة للتغطية الإعلاميّة على هذه الرحلة التي كان مخطّط لها أن تحدث عام 1963[104].

وبعد انتهاء رحلة أولبرشت إلى مصر، كشف تقييم لـ «هيئة مجلس الخارجيّة» عمّا كانت تخطّطه ألمانيا الديمقراطيّة منذ سنوات لتثبيت مركزها في مصر على حساب ألمانيا الإتحاديّة، بدءاً بزيارة غروتڤول إلى مصر مطلع عام 1959[105]. ويقول التقرير: «**إنّ الدعوة ونجاح الزيارة** (التي قام بها أولبرشت إلى مصر) **هما نتيجة عمل سنوات طويلة من العمل المخطّط الهادف إلى تطوير العلاقات مع جمهورية مصر العربية. وهذا** (المخطّط)**، وإن تأخر تحقيقه وعانى من نكسات في بعض المراحل، فقد جرى العمل باستمرار على تنفيذ أهدافه الرئيسيّة**»[106]. واستكمالاً لمخطّط خرق «مبدأ هالشتاين» في مصر، لحظت مذكّرة أخرى للهيئة نفسها ضرورة أن يعقب زيارة أولبرشت إلى مصر، محاولة تأمين زيارة له إلى كلٍّ من سوريّة ولبنان[107]. إلا أنّ الحكومة اللبنانية قابلت اندفاع برلين بفتور وتحفظٍ شديدين[108]، في حين تجنّبت سوريّة الزيارة، أو تحديد موعد لتطوير العلاقات الدبلوماسيّة مع برلين[109].

عندما وافق ناصر على زيارة أولبرشت، اتخذت الأزمة بين القاهرة وبون بُعداً تجاوز مسألة صفقات الأسلحة، حيث اعتبرتها بون « **ضربة قاصمة لجهود**(ها) **في فرض حقّ التمثيل المنفرد** (للشعب الألمانيّ) **في العالم الثالث**». وأبلغ سفير بون في القاهرة الرئيس المصريّ، أنّه عندما «**... تُفتح لأولبرخت أبواب القاهرة، إن العالم الثالث كلّه قد فتح بابه لألمانيا الشرقيّة، وهذا موضوع خطير بالنسبة إلينا**» (= ألمانيا الإتحاديّة)[110]. أمّا عبد الناصر، فاعتبر أنّ إسرائيل تشكّل مائة مرّة خطراً على العالم العربيّ ممّا تشكله ألمانيا الديمقراطيّة بالنسبة إلى ألمانيا الإتحاديّة[111].

وفي بون، ظلّ المسؤولون يأملون بأن يُقدم الرئيس عبد الناصر على إلغاء رحلة أولبرشت إلى بلاده في اللحظة الأخيرة، ملوحين له بسياسة «العصا والجزرة»: قطع المساعدات الاقتصاديّة عنه في ما لو أصرّ على استقبال أولبرشت، وتذكيره في الوقت نفسه بأنّ التحضيرات لزيارته إلى بون قد

قطعت شوطاً أكثر ممّا يُخطط للقاء ارهارد بأشكول[112]. وسوف تؤدّي هذه «الدبلوماسيّة» إلى عكس ما كان يُومل منها، ، إذ زادت من تدهور العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل كان باستطاعة الرئيس عبد الناصر أن يلغي زيارة أولبرشت، في وقت كان فيه السوفيات يدفعونه لإتمامها؟

بعد سقوط خروتشيف في منتصف تشرين الأول 1964، أصبح من أولويات القيادة السوفياتيّة الجديدة بقيادة الثالوث كوسيغن ـ برجنيف ـ بودغورني تثبيت شرعيّة ألمانيا الديمقراطيّة على الساحة الدوليّة، جاعلة من مصر ميداناً لتحقيق سياستها هذه. فبعد أسابيع قليلة على زيارة غرستنماير إلى مصر، حضر إلى القاهرة ألكسندر شليبين (Alexander Shelepin)، نائب رئيس الوزراء في الاتحاد السوفياتيّ، وتحادث مع الرئيس عبد الناصر في مسألة علاقات بلاده مع ألمانيا الديمقراطيّة. ولمّا كانت القيادة الروسيّة الجديدة لا تود تقديم مساعدات لمصر لإنقاذها من أعبائها الماليّة والاقتصاديّة نتيجة لحرب اليمن من دون مقابل[113]، استغلّ الزائر الروسيّ أزمة مصر الاقتصاديّة وتدهور علاقاتها مع الولايات المتّحدة الأميركيّة (هجوم عبد الناصر على الولايات المتّحدة في بور سعيد بتاريخ 23 كانون الأول 1964، أثناء زيارة الوفد السوفياتيّ لمصر)[114]، ومخاوف الحكومة المصريّة من أن تقطع بون عنها مساعداتها الاقتصاديّة نتيجة استقبالها أولبرشت، ليعرض على الرئيس المصريّ أن تقوم موسكو بتقديم قرض له بقيمة 1.1 مليار مارك. وقد ربط السوفيات القرض بدعوة أولبرشت رسميّاً إلى القاهرة. وأبلغ شليبين ناصر بأنّ برلين (الشرقيّة) سوف تشارك في الخطّة الخمسيّة الثانية لمصر وتقدم له قرضاً بقيمة 300 مليون مارك تُدفع بمجرد الإعلان عن الزيارة[115]. كما عمل السوفيات على تأجيج الموقف بين مصر وألمانيا الإتحاديّة باطلاعهم المصريّين على تفاصيل صفقات الأسلحة من بون إلى تلّ أبيب، وكيف أنّ خبراء ألمان غربيّون يقيمون قواعد للصواريخ في إسرائيل[116]. كذلك، تدهور الوضع السياسيّ بين القاهرة وواشنطن أثناء زيارة شليبين إلى العاصمة المصريّة[117].

وعلى ما يبدو، فإنّ تراجع بون عن دعوة ناصر لزيارتها وتأخّرها في

فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، جعلا الرئيس المصريّ يستخدمهما كمسوّغ لدعوة أولبرشت لزيارة مصر رسميّاً. وفي 24 كانون الثاني 1965، أي قبل أسبوعين على قرار حكومة ألمانيا الإتحاديّة حظر تصدير الأسلحة إلى مناطق التوتّر في العالم، أعلنت القاهرة أنّ أولبرشت سيزور القاهرة رسميّاً في نهاية شباط 1965. وبينما اعتقدت بون أنّ قرارها بوقف صادرات الأسلحة إلى إسرائيل سوف يجعل الرئيس المصريّ يلغي الدعوة الموجّهة إلى أولبرشت، لم يكن عبد الناصر في وضع يمكّنه من سحب الدعوة بسبب وقوعه تحت ضغط القيادة السوفياتيّة الجديدة.

3 ـ تقاطع أهداف ألمانيا الديمقراطيّة وإسرائيل: أولبرشت في القاهرة وعلاقات دبلوماسيّة بين بون وتلّ أبيب

أدّى إعلان مصر عن عزمها على استقبال أولبرشت رسميّاً، إلى تدهور العلاقات بينها وبين بون، لاسيّما بعد تقاطع الأهداف الإسرائيليّة والألمانية الشرقيّة في إلحاق الأذى بالعلاقات بين الدولتين. فعشيّة الزيارة، برّر عبد الناصر دعوة الزعيم الألمانيّ الشرقيّ إلى مصر بأنّها للردّ على سياسة ألمانيا الإتحاديّة في دعم إسرائيل، معتبراً موقف بون هذا «**خيانة**» للعرب. كما انتقد الرئيس المصريّ مقولة «**المعونات**» من ألمانيا الإتحاديّة إلى مصر، مشيراً إلى أنّها لم تكن على هذا الشكل، بلّ قروضاً بفوائد[118]. واعتبر عبد الناصر أنّ الصراع ليس مع ألمانيا الإتحاديّة، بلّ هو صراع بين العرب والإمبرياليّة الغربيّة، التي قرّرت وقف المساعدات عن بلاده والتجارة معها. وكان عبد الناصر يقصد بالإمبرياليّة الغربيّة الولايات المتّحدة، التي ساءت علاقاته بها في خريف 1964 بسبب تدخّلها العسكريّ في الكونغو، وردود الفعل على ذلك بالاعتداء على سفارتها في القاهرة، ثم إسقاط الطائرة الأميركيّة جنوبيّ الإسكندرية يوم 21 كانون الأول، وأخيراً اقتراح لجنة الشؤون الخارجيّة في الكونغرس الأميركيّ وقف مبيعات القمح إلى مصر. وتوّج ناصر حملته ضدّ سياسة واشنطن الهادفة للضغط الاقتصاديّ ـ السياسيّ عليه، بخطاب في بورسعيد يوم 23 كانون الأول 1964 عندما وجه كلامه إليها بالقول: «**... إن الذي لا يعجبه سلوكنا يشرب من البحر، والذي لا يكفيه البحر الأبيض**

المتوسّط يأخذ البحر الأحمر يشربه كمان... نحن لا نبيع استقلالنا من أجل 30 مليون جنيه قمح أو أربعين أو خمسين»[119]. وأنذر عبد الناصر بون بأنّ الدول العربيّة ستعيد النظر في علاقاتها معها في حال أقامت علاقات دبلوماسيّة مع تلّ أبيب[120]. ومن ناحية أخرى، امتدح ناصر سياسة ألمانيا الديمقراطيّة التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل ودعمت مصر أثناء حرب السويس عام 1956[121].

وفي بون، دافعت حكومة ألمانيا الإتحاديّة عن سياستها تجاه إسرائيل. وقال شتراوس، وزير الدفاع السابق ورئيس «الحزب الاشتراكي المسيحيّ» (CSU)، أنّ بلاده «...**كانت مهتمّة ولا تزال بدعم إسرائيل لتحقيق توازن للقوى في الشرق الأوسط**». ورفض شتراوس أي إملاء من الخارج لسياسة بلاده تجاه تلّ أبيب. وأعلن غرستنماير أنّ إقامة علاقات دبلوماسيّة بين بون وتلّ أبيب لا يُقارن بإقامة أيّة دولة علاقات دبلوماسيّة مع ألمانيا الديمقراطيّة[122].

أمّا إسرائيل، التي ظلّت تعزف على نغمة العلماء الألمان في مصر، فأصرّت على أن تنفّذ بون بقية صفقات الأسلحة إلى نهايتها، مسبّبة بذلك المزيد من الإحراج لألمانيا الإتحاديّة، في حين أخذت ألمانيا الديمقراطيّة تُشعل الموقف بتكثيف دعاياتها ضدّ منافستها[123]. فشكّكت بتصريح بون حول حظر تصدير الأسلحة إلى مناطق التوتّر في العالم، واتّهمتها بأنّها تواصل سياسة عقد اتفاقات سرّية مع إسرائيل[124]. كما وصفت برلين (الشرقيّة) ألمانيا الإتحاديّة بأنّها «**قاعدة لإسرائيل**» و«**عدو العرب**»، في ما هي (ألمانيا الديمقراطيّة) «**صديقتهم**»، معتبرة أنّ استقبال رئيس مجلس دولتها في مصر هو «**الشرف الأعظم**» لها[125]. وفي افتتاحيتها يوم وقوع الزيارة، كتبت صحيفة «ألمانيا الجديدة» بالخطّ العريض «**عاشت الصداقة بين الجمهوريّة الألمانيّة الديمقراطيّة والجمهوريّة العربيّة المتّحدة**»[126]. هذا في الوقت الذي لم تفلح فيه محاولات الدبلوماسيّة الألمانيّة الإتحاديّة لعزل الرئيس المصريّ عربيّاً، إذ لقيت خطوته ضدّ حكومة بون تأييداً شعبيّاً واسعاً[127].

وبين 24 شباط و 2 آذار 1965، تمّت زيارة أولبرشت المنتظرة. فلقي

استقبالاً كبيراً في القاهرة. وقد عقدت ألمانيا الديمقراطيّة مع مصر اتفاقات اقتصاديّة وفنيّة وثقافيّة، وفوق كل شيء أعلنت الدولة الأولى عن مشاركتها في الخطّة الخمسيّة الثانية لمصر. وقد تضمّن البيان المشترك عن مباحثات ناصر ـ أولبرشت فقرة جاء فيها: «**يندّد الجانبان بالخطط العدوانيّة الاستعماريّة التي خلقت إسرائيل لخدمة أغراض الاستعمار، كرأس حربة، تهدد حقوق الدول العربيّة وكفاحها من أجل التحرّر والتقدّم**»[120]. ومع أن البيان لم يُشر إلى إقامة علاقات دبلوماسيّة بين برلين والقاهرة، إلا أنّ حكومة بون رأت، كما ذكرنا سابقاً، في تصرّف الرئيس عبد الناصر «**ضربة قاصمة لجهود(ها) في فرض تمثيلها المنفرد** (للشعب الألمانيّ) **في العالم الثالث**»[129]. أمّا وزير خارجية ألمانيا الديمقراطيّة، فوصف الزيارة بأنّها دليل على «**أنّ بلاده هي الوحيدة التي تتكلّم وتتصرّف باسم ألمانيا في الشرق الأدنى**»[130].

وفيما ردّت بون على الزيارة بوقف مساعداتها الاقتصاديّة إلى مصر، كان عليها الإقدام على الخطوة المؤجلة منذ سنوات، وهي الاعتراف بإسرائيل. وفي البداية، عرضت بون على تلّ أبيب إقامة علاقات قنصليّة بينهما. لكنها عادت وقرّرت التحوّل إلى العلاقات الدبلوماسيّة، وذلك بعد زيارة راينر بارتسل (Rainer Barzel)، رئيس الائتلاف الحزبيّ الحاكم في البرلمان، إلى الولايات المتّحدة وعودته بانطباع حول موجة عداء هناك ضدّ بلاده في حال لم تُقدم على الاعتراف بإسرائيل[131].

وفي 12 أيار 1965 اعترفت بون رسميّاً بتلّ أبيب، منهية بذلك سنوات طويلة من التردّد. لكنها لم تطبّق في الوقت نفسه على مصر «مبدأ هالشتاين» كاملاً، أي قطع العلاقات الدبلوماسيّة معها. أمّا مصر، فأقدمت مع ثماني دول عربيّة في اليوم نفسه على قطع علاقاتها الدبلوماسيّة ببون، ردّاً على اعترافها بتلّ أبيب. وبينما كانت إسرائيل هي الرابحة من القطيعة بين العرب وألمانيا الإتحاديّة، لم تستطع ألمانيا الديمقراطيّة أن تحقّق هدفها الرئيسيّ، إذا لم تؤدِّ زيارة أولبرشت ولا التطوّرات المتسارعة لاحقاً، إلى اعتراف الدول العربيّة بها كدولة ألمانية ثانية إلى جانب ألمانيا الإتحاديّة. وبالنسبة إلى مصر، فقد خسرت التقديمات الاقتصاديّة الألمانيّة الغربيّة، ولم يستطع «سخاء» السوفيات والألمان الشرقيّين أن يوازي «كرم» الألمان الغربيّين.

4 ـ استنتاج

أثبتت الدراسة أنّ العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة حافظت على توازن دقيق طالما كان بإمكان حكومة بون التلويح بمبدأ هالشتاين القاضي بقطع علاقاتها الدبلوماسيّة والاقتصاديّة بالدول التي قد تُقدم على الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة كدولة ألمانية ثانية، وطالما كان باستطاعة الدول العربيّة في المقابل بزعامة مصر الناصريّة قلب هذا «السلاح» وتوجيهه نحو ألمانيا الإتحاديّة، أي التهديد بالاعتراف ببرلين (الشرقيّة)، إذا ما أقدمت بون على الاعتراف بتلّ أبيب. وقد حافظت العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة على تلك المعادلة متجاوزة مسألتين: تطوّر علاقات مصر التجاريّة والقنصليّة ببرلين، من دون الاعتراف الدبلوماسيّ بها، وتعويضات بون وصفقات الأسلحة إلى إسرائيل، من دون تبادل الاعتراف الدبلوماسيّ معها، طالما ظلّت هذه الصفقات بعيدة عن متناول الرأي العامّ العربيّ.

لقد دلّت الأحداث والتطوّرات، أنّ كلاّ من برلين (الشرقيّة) وتلّ أبيب كانت لها أهدافها من وراء اللعب على العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة، واستعملتا الوسائل نفسها تقريباً: ألمانيا الديمقراطيّة في مسألتيّ التعويضات وصفقات الأسلحة إلى إسرائيل وسيلة للإجهاز على «مبدأ هالشتاين» وتأمين اعتراف الدول العربيّة بها وإلحاق الضرر بمركز منافستها في المنطقة العربيّة، وإسرائيل لتأزيم العلاقات بين بون والقاهرة بخاصّة، وبين بون والعرب بعامّة، من أجل الحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل الحكومة الألمانيّة الغربيّة.

لقد أسفرت الأزمة التي استمرّت من خريف عام 1964 وحتى ربيع عام 1965 عن نتائج مهمّة. فتحررت ألمانيا الإتحاديّة نهائيّاً من الضغوط العربيّة عليها لمنعها من الاعتراف بإسرائيل. كما أنّ انفضاح الدور الألمانيّ الغربيّ في صفقات الأسلحة، جعل إسرائيل تتوجّه مباشرة إلى السلاح الأميركيّ. أمّا بالنسبة إلى مصر، فأثبتت التجربة تبعيتها للاتحاد السوفياتيّ، حيث كانت دعوة أولبرشت إلى القاهرة قراراً سوفياتيّاً أولاً وأخيراً. مع ذلك، أثبتت التجربة أيضاً، أنّ مصر، حتى اندلاع الأزمة، تعاطت بواقعيّة تجاه العلاقات

بين بون وتلّ أبيب (= سياسة غضّ النظر عن الصفقات مقابل المكاسب الاقتصاديّة)، إلى أن دخل الاتحاد السوفياتيّ في ظلّ قيادته الجديدة (كوسيغن ـ برجنيف ـ بودغورني) على خطّ العلاقات بين القاهرة وبون محاولاً من خلال ذلك تثبيت شرعيّة ألمانيا الديمقراطيّة على الساحة الدوليّة في أجواء أشدّ مراحل الحرب الباردة تأزّماً. وقد أدّى تدهور العلاقات بين القاهرة وواشنطن، وتردّي الأوضاع الاقتصاديّة في مصر بسبب حرب اليمن، وفشل الرئيس عبد الناصر في تمويل خطّته الخمسيّة الثانية، إلى زيادة تبعيّة بلاده للاتحاد السوفياتيّ.

وعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسيّة بين الدول العربيّة وبون في أيار 1965، ظلّت الدول العربيّة في الفترة التالية تعتمد اقتصاديّاً وتجاريّاً على ألمانيا الإتحاديّة. إن مؤشّر صادرات ألمانيا إلى مصر انخفض عام 1966 بنسبة 10.7٪ عمّا كان عليه في عام 1965، في حين تراجع استيرادها من مصر في الفترة نفسها بنسبة 17٪[132]. لكن ألمانيا الديمقراطيّة، بإمكاناتها الاقتصاديّة والتجاريّة المتواضعة، مقارنة بتلك لألمانيا الإتحاديّة، لم تستطع أن تكون البديل الاقتصاديّ أو التجاريّ لألمانيا الإتحاديّة في المنطقة العربيّة. صحيح أنّ تجارتها تطوّرت مع البلدان العربيّة بعد قطع العلاقات بين العرب وألمانيا الإتحاديّة، لكن ذلك لا يعود إلى قطع العلاقات، وإنّما إلى النمو التدريجيّ الذي أظهرته تجارة ألمانيا الديمقراطيّة مع العالم العربيّ على مدى السنوات الماضية[133]. وعلى كلّ حال، ظلّ حجم تجارة ألمانيا الديمقراطيّة وتقديماتها الاقتصاديّة إلى البلدان العربيّة خلف منافستها ألمانيا الإتحاديّة بشكل كبير[134]. وبينما بلغ مجموع القروض التي قدّمتها ألمانيا الإتحاديّة لمصر بين عاميّ 1958 و1964 (1.158 مليار مارك)، لم يتجاوز القرض الذي قدّمته برلين (الشرقيّة) إلى مصر أثناء زيارة أولبرشت 38 مليون جنيه[135]. إضافة إلى ذلك، أرتفع عدد الطلاب والمهنيين العرب الذين كانوا يتعلّمون في ألمانيا الإتحاديّة من 5.045 في عام 1965 إلى 7.000 في عام 1966، هذا فضلاً عن مئات الخبراء والمستشارين والمعلمين الألمان الغربيّين العاملين في الدول العربيّة. كما بلغت مساعدات التنمية الألمانيّة الغربيّة إلى 13 دولة عربية قبل حرب عام 1967 (2.6) مليار مارك.

لقد أسفرت أزمة العلاقات بين مصر وألمانيا الإتحاديّة عن غالب ومغلوب. فنجحت إسرائيل في إرغام بون آخر الأمر على سحب علمائها من مصر مسبّبة نكسة للصناعات العسكريّة لهذا البلد العربيّ. كما أسفرت الأزمة عن قطع مصر وألمانيا الإتحاديّة علاقاتهما الدبلوماسيّة، وهو أمر كان يصبّ في مصلحة كلٍّ من برلين وتلّ أبيب. كذلك، فإن اعتراف بون بتلّ أبيب وخروجها من حالة التأرجح «بين ـ بين»، كان تتويجاً للمكاسب التي حصلت عليها إسرائيل. إنّ حظر ألمانيا الإتحاديّة صادراتها من الأسلحة إلى مناطق التوتّر في العالم، وإن بدا انتصاراً مصريّاً، إلا أنّه لم يؤثّر في التوازن العسكريّ في الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل، وذلك بفضل الدعم العسكريّ الأميركيّ للدولة العبريّة. والدليل على ذلك الانتصار الساحق الذي حقّقته هذه الدولة على الجيوش العربيّة بعد عامين على زيارة أولبرشت إلى مصر (الحرب العربيّة الإسرائيليّة في حزيران 1967).

صحيح، إنّ زيارة أولبرشت إلى مصر سبّبت نكسة على الصعيد السياسيّ لمركز ألمانيا الإتحاديّة في العالم العربيّ، وشكّلت أول إسفين حقيقيّ في «مبدأ هالشتاين»، إلا أنّ الزيارة لم تحقّق لبرلين الشرقيّة حلمها في الحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل الدول العربيّة، على الرغم من تنديد أولبرشت بإسرائيل في البيان الختاميّ المشترك مع عبد الناصر واعتبارها رأس حربة للاستعمار، وهو ما لم يغفره له الشيوعيّون الإسرائيليّون أبداً[136]. وحتى زيارة عبد الناصر المرتقبة إلى برلين الشرقيّة التي لحظها البيان المشترك لمباحثاته مع أولبرشت، لم توضع موضع التنفيذ، إذ فضّل الزعيم المصريّ العزوف عنها[137].

وعلى الرغم من قطع علاقاتها الدبلوماسيّة مع الدول العربيّة، ظلّت ألمانيا الإتحاديّة موجودة على الساحة العربيّة من خلال قوّتها الاقتصاديّة والتجاريّة والعلميّة والفنيّة والثقافيّة. لكن أزمة عام 1965، فرضت على بون أن تعيد في الفترة التالية رسم سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط. إنّ اعتراف خمس دول عربيّة بألمانيا الديمقراطيّة خلال عام 1969، هي مصر وسوريّة والعراق والسودان واليمن الجنوبيّة، لم يحصل إلا في انسجام مع المتغيرات التي طرأت في المنطقة وتمثّلت في مسألتين: ازدياد تبعيّة تلك البلدان العربيّة

للكتلة الشرقيّة بعد حرب عام 1967، والتعديل الجذريّ الذي طرأ على سياسة ألمانيا الإتحاديّة تجاه ألمانيا الديمقراطيّة بعد التقارب الذي طرأ بينهما. فخطوة بون مطلع عام 1968 بإعادة علاقاتها الدبلوماسيّة المقطوعة مع يوغسلافيا منذ عام 1957، ردّاً على اعتراف تلك الدولة ببرلين (الشرقيّة)، دلّت على أنّ حكومة بون سوف تتصرّف في المستقبل بشكل يختلف عن السابق تجاه الدول التي تعترف بألمانيا الديمقراطيّة. وكان معنى ذلك سقوط «مبدأ هالشتاين» حكماً، وبالتالي جعل الدول العربيّة «التقدميّة» لا تخشى ردّة فعل من بون تجاه إقامتها علاقات دبلوماسيّة مع برلين (الشرقيّة). كذلك، فإنّ سير حكومة براندت/ شيل(Brandt/Scheel) في «سياسة شرق أوسطيّة متوازنة» (Ausgewogene Nahost - Politik) تجاه الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، فتح بدوره الباب أمام إعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين العرب وبون إلى مسارها الطبيعيّ السابق[138].

الحواشي

(1) Mohammad Abediseid, Die deutsch-arabischen Beziehungen- Probleme und Krisen, Stuttgart 1976, P. 153.

(2) وجيه عتيق، السياسة الدوليّة وخفايا العلاقات المصريّة الألمانيّة 1952 ـ 1965، القاهرة 1990، ص 221 ـ 223.

(3) الوثائق العربيّة 1965، رقم 29، ص 41 ـ 42.

(4) قضى هذا «المبدأ» بقطع حكومة ألمانيا الإتحاديّة علاقاتها الدبلوماسيّة والاقتصاديّة بكلّ دولة تعترف بألمانيا الديمقراطيّة واعتبار ذلك «عملاً غير وديّ يزيد من تعميق الانقسام في ألمانيا» نقلاً عن: Peter Hünseler, Die außenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den arabischen Staaten von 1949-1980, Frankf. A.M. usw. 1990, PP. 68-69. وينسب «مبدأ هالشتاين» خطأً إلى مدير عام وزارة الخارجيّة الألمانيّة، فيما الحقيقة أنّه كان من صنع رئيس الدائرة السياسيّة في الوزارة المذكورة وهو: Wilhelm Grewe، Hans -Joachim Spanger/Lothar Brock, Die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt, Opladen 1987, P. 286; Hünseler,pp. 19,69.

(5) Kai Hafez, "Von der nationalen Frage zur Systempolitik: Perioden der DDR-Nahostpolitik, 1949-1989", in: *Orient* (Hamburg), 1(1995), p. 77.

(6) Spanger/Brock, op. cit.,pp.. 286-287.

(7) كان الهدف الرئيسيّ لسياسة ألمانيا الإتحاديّة في منطقة البحر المتوسط هي دعم الجناح الجنوبيّ لحلف الأطلسيّ وسياسة الولايات المتحدّة في مناهضة الشيوعيّة والحركات الثوريّة في الدول العربيّة. لهذا السبب، قدّمت بون مساعدات اقتصاديّة إلى تركيا واليونان. راجع: BRD - Politik im Spannungsfeld imperialistischer Widersprüche, Berlin 1972, p. 237.

(8) David Witzthum, "Unique Dilemmas of German-Israeli Relations: a Political Avoidance of Tragedy", in: Shahram Chubin (ed.), *Germany and the Middle East Patterns and Prospects*, London 1992, p.65.

(9) **PAAA**, Abt.7./831, Botschaft der Bundesrepublik Deutschland an Auswärtiges Amt, Betr.: Die Beziehungen Ägyptens zur Bundesrepublik seit Jahresanfang 1956, Kairo 22. Juli 1957

(10) Qouted from Efraim Karsh, "A Necessary Evil or the Best if all Works? German Arms Sales to the Middle East", in: Shahram (ed.), op. cit., pp. 139-140.

(11) نصّ اتفاق لوكسمبورغ على تقديم ألمانيا تعويضات ماليّة لإسرائيل حتى عام 1964/ 1965 على الشكل التالي: أن تدفع بون ثلاثة أقساط إلى إسرائيل من تاريخ توقيع الاتفاق وحتى آذار 1954 بمعدل 200 مليون مارك سنوياً. يعقب ذلك تسع دفعات، كلّ واحدة بقيمة 310 مليون مارك، ودفعة بقيمة 260 مليون مارك.أنظر مذكرة بعنوان «إسرائيل وجمهوريّة ألمانيا الإتحاديّة»: PAAA, IB4/110, "Israel und die Bundesrepublik Deutschland -Eine Zwischenbilanz", Tel-Aviv, Mitte Juli 1964.

(12) عام 1962، قدّمت حكومة بون إلى إسرائيل قرضاً بقيمة 200 مليون مارك، أنظر: وجيه عتيق، السياسة الدوليّة، ص 247.

(13) Friedmann/Hünseler.pp.. 112f; Witzthum, P. 66.

(14) Szabo, p. 115.

(15) PAAA. Abt.7/832, Hallstein an Becker, Bonn, 31. Jan. 1955.

(16) على الرغم من أنّ المادة 26 من الدستور الألمانيّ لعام 1949 قد نصّت على ألا تنتج ألمانيا الإتحاديّة أسلحة لأجل الحرب أو أن تنقلها أو تسوّقها، وذلك بهدف منع اندماج ألمانيا في سوق مبيعات الأسلحة. وقد تدعّمت هذه المادة من خلال «قانونيّ الإشراف على الأسلحة الحربيّة» و«التجارة الخارجيّة» لعام 1961.

(17) تعود المساعدات العسكريّة الألمانيّة إلى «إسرائيل»، وبمعرفة مصر، إلى ما قبل تأسيس الدولة العبريّة. ووفق الوثائق المصريّة التي يوردها وجيه عتيق، كانت مصر تعرف منذ عام 1945 بتدريب وحدات يهوديّة عسكريّة في المعسكرات الأميركيّة والفرنسيّة في ألمانيا الإتحاديّة.

(18) **MfAA**. A13683, Argumentationen und Interviewfragen anläßlich des Besuches des Ersten Sekretärs des ZK der SED und Vorsitzenden des Staatsrates der DDR in der VAR 1965, " Bonn - Verbündeter aller reaktionären Regimes und Feind der nationalen Befreiungsbewegungen", Bl. 70-71.

(19) بعد عام 1961، عُقدت مفاوضات ألمانيّة ـ إسرائيليّة في باريس، وحصلت إسرائيل بموجبها على غوّاصات ألمانيّة.

(20) Inge Deutschkron, Israel und die Deutschen. Zwischen Ressentiment und Ratio. Mit einem Geleitwort von Asher Ben-Nathan, Köln 1970 ,p. 281.

(21) Deutschkron, op. cit., p. 282.

(22) **MfAA**. A13683, Argumentationen und Interviewfragen anläßlich des Besuches des Ersten Sekretärs des ZK der SED und Vorsitzenden des Staatsrates der DDR in der VAR 1965, " Bonn - Verbündeter aller reaktionären Regimes und Feind der nationalen Befreiungsbewegungen", Bl. 70-71; **PAAA, IB4/149**, Seidel an Schröder, Bonn 28. Jan. 1965.

(23) عتيق، ص 78 - 79؛ Abediseid, p. 156.

(24) Wolfgang Wagner, "Der Rückschlag der Bonner Politik in den arabischen Staaten", in: *Europa- Archiv*, 10(1965), p.361.

(25) Mohammed Heikal, Das Kairo-Dossier. Aus dem Geheimpapieren des Gamal Abdel Nasser. Übersetzt aus dem Englischen "The Cairo Documents", Wien/Münche/Zürich 1972, p. 282.

(26) كانت ألمانيا الإتحاديّة أكثر الدول استيراداً للقطن المصريّ، وتراوح بين 30٪ 35٪ من المجموع العامّ لصادرات القطن المصريّ. أنظر:

BArch, DE1, 49167, Zusammenfassende Übersicht und den Warenaustausch zwischen der VAR und Westdeutschland im Zeitraum vom Jan. bis Sept. 1965. Aus einer Information des Handelsvertretung der DDR in Kairo vom 8. Feb. 1966, Berlin 14. März 1966.

(27) **PAAA**, Abt.7/832, Hallstein an Becker, , Bonn 31. Jan..1955.

(28) وجيه عتيق، المغزى السياسيّ، لتطور العلاقات الاقتصاديّة بين مصر وألمانيا الإتحاديّة 1950 - 1965)، في: **مجلة كلية الآداب** (جامعة سوهاج)، 6(1987)، ص 297.

(29) Deutschkron, p. 285.

(30) أصبح قبل حرب عام 1973 وزيراً للحربية في مصر.

(31) Mohammed Heikal, Das Kairo-Dossier.pp. 274-276, 278.

(32) عتيق، السياسة الدوليّة، ص 96 - 98.

(33) نقلاً عن: Lemke, Nahe Osten, Indien, p.1032.

(34) Thomas W. Kramer, Deutsch-ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart, Tübingen/Basel 1974, pp. 246-247.

(35) Lemke, Nahe Osten, Indien, p.1035-1036.

(36) PAAA, IB4/70, Gnodtke an AA, Pol. IB4-83.52, Kairo 5. Juni 1964.

(37) في 22 آذار 1963 نشرت صحيفة «دافار» الإسرائيليّة تصريحاً لأحد الفنيين الألمان العاملين في التصنيع الحربيّ المصريّ ويدعى ڤرنر بولنتس Wener Polenz جاء فيه أنه حصل على إذن خطيّ من وزارة الداخليّة الألمانيّة في شأن عمله في مصر. أنظر:

PAAA, IB4/75, P. 1953. Dawar 23.3.1964, "Ein deutscher Wissenschaftler gibt bekannt, dass er mit Genehmigung Bonns in Aegypten gearebeitet hat".

ولتفاصيل وافية حول موضوع العلماء والخبراء الألمان الغربيّين في مصر، أنظر: الفصل الرابع من كتاب عتيق، السياسة الدوليّة، ص 143 - 178.

(38) **"man geht davon aus, dass ... die Bundesrepublik Deutschland in ihrem Verhältnis zu Israel und in der Frage der in der VAR tätigen deutschen**

Experten den Status quo einhält" **PAAA**, IB4/70, Weber an AA, IB4-82.52, Kairo 26.5.1964.

(39) **PAAA**, IB4/110, Schirmer an Staatssekretär, betr. *Sitzung des Unterausschusses 3 des außenpolitischen Ausschusses am 9. Juni 1964*, Bonn 12. Juni 1964.

(40) **PAAA**, IB4/75, Staatssekretär II, 320/63, Bonn 22. März 1963, betr. Erklärung des israelischen Außenministers vor dem israelischen Parlament.

(41) **PAAA**, IB4/75, Walter an Böker, Nr. ZA2-101773, Betr. Angelegenheit Ägypten/Israel: Mitwirkung Deutscher an der Entwicklung von Massenvernichtungswaffen, Bonn 29.Aug. 1963.

(42) **PAAA**, IB4/16, Jansen in AA an die Vertretung der BRD in Amman, Beirut, Djhidda usw. Betr.: Deutsche Einstellung zur Tätigkeit von deutschen Wissenschaftlern in der VAR,, IB4 -84.00/90.35, Bonn 30. März 1963.

(43) **PAAA**, IB4/16, Betr.: Massnahmen gegen die Mitwirkung Deutscher an Herstellung von Massenvernichtungswaffen im Ausland. Hier: Beitrag des AA zu dem vom Bundeswirtschaftsministerium vorgelegten Entwurf einer Kabinettsvorlage, Abt. I, IB4-84.00/92.-, Bonn 11. Okt. 1973.

(44) مذكّرة السفارة المصريّة في بون إلى وزارة الخارجيّة الألمانيّة (بون)، رقم 122، 6 نيسان 1963. وثيقة محفوظة في الأرشيف السياسيّ للخارجيّة في بون: **PAAA, IB4/** (ABC - Waffen)19,

(45) **PAAA**. IB4/16, Betr.: Kabinettsvorlage zur Frage gesetzlicher Massnahmen gegen die Mitwirkung Deutscher and die Herstellung von Massenvernichtungswaffen im Ausland, gez. Jansen, Bonn 2. Dez.1963.

(46) **PAAA**, IB4/16, Aufzeichnung betr.: Gesetzliche oder administrative Massnahmen gegen deutsche Experten in Ägypten, Dg IB, Bonn 10. April 1963.

(47) Deutschkron, pp. 286-287.

(48) من العلماء والخبراء الألمان الذين غادروا مصر منذ نهاية عام 1964: Kleinwachter, Goercke والمهندس Schumran. أنظر: **PAAA**, IB4/17, Schirmer an AA, Akz. IB4-84.02, Bonn 17. Dez. 1964.

(49) حول الحملة الإسرائيليّة، أنظر: **PAAA**, IB4/110, Deutsche Botschaft Pretoria an AA, IB3-81.01/4, Pretoria 4. Juni 1964; Schirmwer an Staatssekretär, Nr. 82.00/92.19, Bonn 5. Juni 1964. ولتفاصيل وافيه، راجع ملف: IB4/18.
وحول ردود الفعل العربيّة على الحملة الإسرائيليّة: ملف: IB4/19

(50) **PAAA**, IB4/149, Meyer-Lindenberg an Diplogerma Washington, Nr. 82.02/90.35, Bonn 14. Jan. 1965.

(51) MfAA. A13683, Argumentationen und Interviewfragen anläßlich des Besuches des Ersten Sekretärs des ZK der SED und Vorsitzenden des Staatsrates der DDR in der VAR 1965, " Bonn - Verbündeter aller reaktionären Regimes und Feind der nationalen Befreiungsbewegungen", Bl. 70-71.

(52) Thomas Scheffler, "The Power of Dependence: The Federal Republic of Germany and the Arab World", in: *Journal of Arab Affairs*, Special Issue,. Udo Steinbach (Ed.), Germany and the Arab World, 12, 2(1993), p. 148.

(53) محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967، حرب الثلاثين سنة، القاهرة 1990، ص 134 ـ 135.

(54 عتيق، السياسة الدوليّة، ص 261 ـ 262.

(55) قبل عام 1955، كانت ألمانيا الإتحاديّة هي التي تسعى وراء العلاقات الدبلوماسيّة مع إسرائيل بسبب مساعيها للاندماج في الغرب، في حين عارضت الدولة العبريّة ذلك، حيث لم يكن الرأي العامّ الإسرائيليّ مهيئاً بعد لمثل هذه العلاقة **PAAA**, IB4/109, **BPA** Abt. Nachrichten Rundfunkaufnahme/Deutsche Gruppe West "Warum deutscher Botschafter in Israel?" DFS- 3464/20Gg. Anhang I; وباعتماد حكومة بون «مبدأ هالشتاين»، أصبحت تخشى من أن يردّ العرب على تبادلها السفراء مع تلّ أبيب بالاعتراف ببرلين الشرقيّة. وفي المقابل، كانت إسرائيل تسعى منذ عام 1957 للتبادل الدبلوماسيّ مع بون، وظهر هذا بوضوح منذ مطلع الستينات، أنـظـر: Jan Lorenzen N., Die Haltung der DDR zum Suez-Krieg, pp. 282, 285.

وفي أحدى المناسبات مطلع عام 1956، قابل، نورينغ (Nöhring) ، مبعوث ألمانيا الإتحاديّة في بيروت، عادل عسيران، رئيس مجلس النواب اللبنانيّ وأبلغه أنّ بلاده لن تقيم علاقات دبلوماسيّة أو قنصليّة مع إسرائيل في الوقت الراهن، لكن من البديهي أن تقوم ألمانيا الإتحاديّة عاجلاً أم آجلاً بتطبيع علاقاتها بإسرائيل. وقد نصح عسران نورينغ بألا تُقدم بلاده على مثل تلك الخطوة لأنّها ستتسبّب بصدمة كبيرة للعرب.
PAAA, Abt.7/1116, Nöhring an AA, Nr. 211-00/213/56, Beirut 27. Jan. 1956.

(56) **PAAA**, Abt.7/726, Voigt an Referat 309, Nahostfragen (Stand Ende Juni 1957, Bonn 3.Juli 1957)

(57) **PAAA**, IB4/110, Schirmer an das Referat III A1, Bonn 5.Juni 1964.

(58) **PAAA**, IB4/110, P. 2001.

(59) **PAAA**, IB4/109, "Westdeutschland und Israel. Beziehungen, Ja oder nein".

(60) **PAAA**, IB4/110, Eschkols Aufforderung an Erhard, P. 2033. ويتـضـمـن التقرير مقالاً لصحيفة Haboker في 30 تموز 1964.

(61) **PAAA**, Abt.7/870, Bünger an Staatssekretär, Bonn 28.Okt. 1959.

(62) **PAAA**, IB4/72, Ausw.Amt -Ref. ZB6, Fernschreiben aus London, Nr. 574, 8.Juni 1964.

(63) أثناء الحديث عن زيارة ناصر إلى بون، رأت الخارجيّة الألمانيّة في بون أن تكون بين نهاية حزيران ومطلع تموز 1965. ثم قُدّم موعد الزيارة إلى الربيع، وبعد ذلك إلى شـبـاط 1965. أنـظـر: **PAAA**. IB4/72. Vermerk betr. Planung von Staatsbesuchen, 1964/65; Ibid, vol. 72, Etzdor an AA, Nr. 1250, 23. Nov. 1964; Ibid, Federer an AA, Nr. 1065, Kairo 25. Nov. 1964.

(64) **PAAA**, IB4/71, Seidel an Diplogerma Kairo, Akz. IB4 -82.22/90.35, 6 Okt. 1964.

(65) عتيق، السياسة الدوليّة، ص 267 ـ 268، 269 ـ 273.

(66) من مساعي التسوية هذه، الوساطة الإسبانيّة في مطلع شباط 1965، التي باءت بالفشل.

(67) هذا ما جاء في خطاب لعبد الناصر في المنصورة بتاريخ 13 آذار 1965. أنظر: The Egyptian Gazette , March 13th 1965.

(68) **PAAA**, IB4/110, Botschaft der BRD, Kairo an AA, Kairo 6. Augst. 1964. Mit Anhang; Deutschkron, p. 296.

(69) **PAAA**, IB4/110, Carstens an Diplogerma Damaskus, Bonn 10. Nov. 1964.

(70) عتيق، السياسة الدوليّة، ص 278 ـ 280.

(71) Deutschkron, pp. 291, 303.

(72) Wagner, Der Rückschlag der Bonner Politik, op. cit.,p. 364.

(73) Heinrich End, Zweimal deutsche Aussenpolitik, Köln 1973, pp. 25-28.

(74) Hünseler, op. cit.pp. 68-69.

(75) عندما أقدمت كل من يوغوسلافيا وكوبا على التوالي على الاعتراف ببرلين الشرقيّة عاميّ 1957 و1963، قطعت بون علاقاتها الدبلوماسيّة بهما. راجع: Spanger/Brock, op. cit.,pp. 286-287

(76) **PAAA**, Abt. 7/807, Die geschichtliche Aufgabe der Deutschen Demokratischen Republik und die Zukunft Deutschlands, 17. Juli 1962.

(77) حول طبيعة الصراع الألمانيّ ـ الألمانيّ في دول العالم الثالث، أنظر: ص 423 من الكتاب.

(78) **PAAA**, Abt.7/692, von Brentano an Adenauer, Bonn Okt. 1958, mit 2. Anlagen.

(79) MfAA, A 13345, Bericht über die Lage in den arabischen Staaten und die Entwicklung unserer Beziehungen zu ihnen, 4 AE-224/62, Berlin 9. Mai 1961, Bl. 155.

(80) حول أساليب ألمانيا الديمقراطيّة للتغلغل في العالم العربيّ، راجع المصدر في حاشية 76.

(81) MfAA, A 17847, Vorschläge für die Entsendung von Partei- und Regierungsdelegationen sowie für die Entsendung bzw. Einladung von anderen offiziellen Delegationen, Bl. 228-231.

(82) PAAA, Abt.7/1117, Brentano an Diplogerma Beirut, 708/83.00, Bonn 9. Jan. 1959.

بانكو هي ناحية من برلين الشرقيّة حيث مقرّ حكومة ألمانيا الديمقراطيّة .

(83) عتيق، السياسة الدوليّة، ص 221 ـ 223.

(84) جاء هذا التصريح في حديث لشيرمر مع أموس ألون (Amos Elon) مراسل صحيفة هآرتس في أوروبا. أنظر: PAAA, IB4/59, Schirmer Vermerk betr. Beziehungen SBZ-Israel an Referatr III, Bonn 9. Sept. 1964.

(85) **"begünstigt ohne zweifel unsere Bemühungen zur Errichtung des Generalkonsulats"** Qouted from: **MfAA**, A 660, Information über die Entwicklung der Beziehungen im I. Quartal 1957, Bl. 108-110.

(86) **MfAA**, A 12612, Die Beziehungen der DDR zu den Staaten des Nahen und Mittleren Osten, Berlin 18. Feb. 1964, Bl. 142.

(87) المرجع السابق، MfAA, A 12612. ص 142 ـ 143.

(88) **MfAA**, A 2971, Stude an MfAA, streng vertraulich, Kairo 22. Dez. 1956.

(89) BArch/SAPMO, DY 4090/495, Schwab an Grotewohl, Berlin 21. Feb. 1957, Bl. 5-6.

(90) **MfAA**, A 12612, Jahresanalyse (Sonsitge Arabische Länder), vertrauliche Dienstsache. KH/259, 25. Feb. 1959, Bl. 110.

كانت ألمانيا الديمقراطيّة ترى أنّها تنجز نوعاً خاصّاً من التعويض عن جرائم الرايخ الثالث من خلال إبعاد النازيين عن مراكزهم وألا يصل أحد منهم إلى مركز مهمّ. وذكر غروتفول في 3 نيسان 1957، أنّ بلاده تدفع التعويضات إلى الدول الشرقيّة حسب اتفاق بوتسدام، وأنّ إسرائيل لم تكن في حرب مع الرايخ الثالث، ولا يحقّ لها بالتالي بميراث اليهود الذين قتلوا. أنظر: Peter Dittmar, "DDR und Israel" I, in: *Deutschland Archiv* 7(1977), pp. 747-748

(91) Wolfgang Schwanitz, "Judenargwohn. Zum Israel-Bild in SED-Akten über arabische Länder (1948-1968)", in: *Orient*, 4(19940, pp. 648, 650

(92) نُقل هذا الأرشيف إلى برلين بعد توحيدها، ثم فُتح أمام الباحثين في مطلع التسعينات.

(93) **MfAA**, A 11994, Aide Memoire. Abschrift 233/63, Bl. 151-154.

(94) عتيق، السياسة الدوليّة، ص 281 ـ 282.

(95) **"Die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zwischen Westdeutschland und Israel würde lediglich ein Hindernis für die diplomatische Anerkennung der DDR durch arabische Staaten aus der Wege räumen: Der anerkennende Staat würde sich den Vorwurf ersparen, eine Anerkennung Israels durch die westdeutsche Bundesrepublik provoziert zu haben. Damit sind aber keineswegs die anderen Schwierigkeiten wie die Grundeinstellung der arabischen Staaten zu den sozialistischen Ländern, ihre Hoffnung auf ökonomische Unterstützung von beiden Seiten und speziell von Westdeutshland, der Einfluss anderer imperialistischer Länder u.a. beseitigt..."** Zitiert nach: **MfAA**. LS/ A 490, betr.: "Einige Probleme der Beziehungen Westdeutschlands zu Israel und den arabischen Staaten und deren Einfluss auf die Entwicklung der Beziehungen zwischen der DDR und den arabischen Staaten". Vetrauliche Dienstsache Nr. 368/63, 16. Sitzung des Kollegium, Tagesordnungspunkt 1, Ausgearbeitet von 3. AEA/Minister Stibi, Bl,15-16, Berlin 21. Sept. 1963.

(96) **"...dass bei diesen Ländern** (Ägypten und Algerien) **die Bereitschaft entsteht, normale diplomatische Beziehungen zur DDR aufzunehmen, so dass die Herstellung diplomatischer Beziehungen zwischen Westdeutschland unf Israel von ihnen als Anlass genommen wird, um auch mit der DDR diplomatische Beziehungen herstellen. Die maximale Entwicklung der faktischen Beziehungen zu diesen Ländern ist daher notwendig. Die gegenwärtige Lage gestattet es, den weitaus überwiegenden Teil der für den arabischen Raum zur Verfügung stehenden Mittel auf diese Länder zu konzentrieren. Eine entsprechende Orientierung sollte allen in Frage kommenden Stellen in unserer Republik gegeben werden".** Zitiert nach: MfAA. LS/A 490, betr.: "Einige Probleme der Beziehungen Westdeutschlands zu Israel und den arabischen Staaten und deren Einfluss auf die Entwicklung der Beziehungen zwischen der DDR und den arabischen Staaten". Vetrauliche Dienstsache Nr. 368/63, 16. Sitzung des Kollegium, Tagesordnungspunkt 1, Ausgearbeitet von 3. AEA/Minister Stibi, Bl, 16, Berlin 21. Sept. 1963.

(97) هو مجلس للدول الشيوعية موازٍ للسوق الأوروبيّة المشتركة.

(98) نـقـلاً عـن: MfAA, LS- A490, P. 15. مـذكـرة "Einige Probleme der Beziehungen Westdeutschlands zu Israel", Berlin 21. Sept. 1963.

(99) **MfAA**, A 12612, Die Beziehungen der DDR zu den arabischen und übrigen Staaten des Nahen Ostens, vertrauliche Dienstsache Nr. 463/63, Berlin 18. Nov. 1963, Bl. 16.

(100) **MfAA**, LS-A516, 16. Kollegium-Sitzung "Afrikaplan 1965", Nr. 234/64, Berlin 17. Nov. 1964.

(101) MfAA, LS- A516, **"Afrikaplan 1965"**, op. cit., PP. 8-9.

(102) MfAA. A 17962, Winzer an Axen, Berlin 3. Nov. 1964.

(103) Heikal, op. cit., p. 281.

(104) **MfAA**, A 13642, Marter an MfAA, Nr. 27/65, Damaskus 28. April 1965.

(105) **MfAA**, LS-A 526, Kollegiums-Sitzung vom 15. März 1965.

(106) **MfAA**, LS -A 527, Kollegiums-Stizung Nr. 6. Vom 29. März 1965. "Hauptlinien und Argumentation zu den Ergebnissen und Lehren des Besuches des Vorsitzenden des Staatsrates der DDR in der VAR", Bl. 78.

(107) **MfAA**, Kollegiums-Sitzung, 6. Sitzung vom 29. März 1965, Vertrauliche Diensrsache Nr. 47165, Bl. 74.

(108) راجع الفصل الحادي عشر حول صراع الدولتين الألمانيّتين في لبنان.

(109) **MfAA**, A 13642, Marter an MfAA, Nr. 27/65, Damaskus 28. April 1965.

(110) الوثائق العربيّة: 1965، «حديث الرئيس عبد الناصر مع سفير ألمانيا الغربيّة في القاهرة» بتاريخ 6 شباط 1965، وثيقة رقم 29، ص 41 ـ 42.

(111) Deutschkron, p. 300.

(112) Deutschkron, p. 298.

(113) Hünseler, Aussenpolitischer, pp. 150-151.

(114) راجـع: Arnold Hottinger , "Die Hintergründe der Einladung Ulbrichts nach Kairo", in: *Europa Archiv*, Folge 4/1965, p.110.

(115) عتيق، السياسة الدوليّة، ص 285، 287 ـ 288.

(116) محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967، مرجع سبق ذكره، ص 146 ـ 147.

(117) راجع: هيكل، الانفجار، ص 125 ـ 130.

(118) الوثائق العربيّة 1965، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في أسوان، أسوان 18 شباط 1965، وثيقة رقم 43، ص 69 ـ 71.

(119) هيكل، الانفجار، ص 122 ـ 126.

(120) خطاب الرئيس المصريّ في المنصورة بتاريخ 13 آذار 1965. راجع الصحف المحلية المصريّة.

(121) *Süddeutsche Zeitung* vom 18. Feb. 1965.

(122) **MfAA**, A 11994, "Aide Memoire" Abschrift 233/63, Bl. 151-154.

(123) أنظر على سبيل المثال: دعاية ألمانيا الديمقراطيّة ضدّ بون في لبنان: **PAAA**, IB4/ 199, Munzel an AA, Ohne Nr., Beirut 5. Mai 1965.

(124) PAAA, IB4, Italienische Botschaft zu Kairo an AA, Pr. L3 -81.38/1, Kairo 4. Juni 1965.

(125) Heikal, op. cit., P. 284.

(126) *Neues Deutschland* vom 24. Feb. 1965.

(127) **PAAA**, IB4/142, Aufzeichnung betr.:"Entwicklung im Nahen Osten" , IB4 -82.00/92, Bonn 10. Feb. 1965; Ibid, Betr.: Ulbricht -Besuch in Kairo, Planungsstab, 27. Jan. 1965.

(128) الوثائق العربيّة 1965، وثيقة رقم 52: «البيان المشترك لمباحثات الرئيسين عبد الناصر وأولبرخت»، القاهرة 1 آذار 1965، ص 84 ـ 86.

(129) **PAAA**, IB4/142, Aufzeichnung betr.: "Entwicklung im Nahen Osten", IB4-82.00/92, Bonn 10 Feb. 1965; Ibid, Staatssekretär Carstens an Natogerma Paris, 9. Feb. 1965.

(130) **PAAA**, IB4/165, Schwarzmann's "Überblick über die Vorgänge in der sowjetischen Besatzungszone vom Mitte März bis Anfang Juli 1965", Auszug aus einem Bericht der Dienststelle Berlin vom 12. Juli 1965.

(131) Scheffler, P. 149.

(132) Statistisches Jahrbuch für die Bundesrepublik Deutschland, , Jahrg. 1967, Stuttgart/Köln 1967, p. 318.

(133) راجـع فـي هـذا الـخـصـوص: Statistisches Jahrbuch der Deutschen Demokratischen Republik, 14 Jahrg .1969, pp. 298-299

(134) MfAA, A 11994, "Aide Memoire" Abschrift 233/63, Bl. 151-154.: Hein Hertzog, "Die Beziehungen der DDR zu den arabischen Ländern", in: *Vierteljahresberichte*. Forschungsinstitut der Friedrich Ebert-Stiftung, 27-30(1967), pp. 254-256; Thomas W. Kramer, Deutsch-ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart, op. cit.,pp..222-235,246-247, 256-257.
حيث يعطي المؤلفان بالأرقام المقارنة تقديمات كلّ من الدولتين الألمانيتين لمصر وتطوّر علاقاتهما التجاريّة بها.

(135) Hertzog, op. cit.,p. 256.

(136) Heinz-Dieter Winter," Bemerkungen zur DDR-Politik gegenüber Israel", in: *Asien, afrika, Lateinamerika*, 21(1993), p. 156. Thomas Scheffler, "The Power of Dependence: The Federal Republic of Germany and the Arab World", Afrikain: *Journal of Arab Affairs*, Special Issue, Ed. Udo Steinbach, Germany and the Arab World, 12, 2(1993).

(137) الوثائق العربيّة 1965، وثيقة رقم 52: «البيان المشترك لمباحثات الرئيسين عبد الناصر وأولبرخت» القاهرة 1 آذار 1965، ص 84 ـ 86. وحول إلحاح برلين الشرقيّة عليها، أنظر: Hertzog, pp.. 256-257.

(138) حول السياسة الألمانيّة الجديدة في عهد براندت/ شيل، راجع دراسة: Friedmann Büttner/Peter Hünsler, "Die politischen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den Arabischen Staaten", in: Karl Kaiser/Udo Steinbach (Eds.), *Deutsch-arabische Beziehungen*, München - Wien 1981, pp. 128-152.

«مبدأ هالشتاين» والصراع بين الدولتين الألمانيّتين في لبنان 1953 ـ 1972

إثر هزيمتها في الحرب العالميّة الثانية عام 1945، فقدت ألمانيا وحدتها السياسيّة وجرى تقسيمها إلى مناطق عسكريّة محتلّة تقاسمتها كلّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفياتيّ وفرنسا وبريطانيا بانتظار إعادة توحيدها مجدداً. كذلك، قُسّمت برلين بدورها بين هذه الدول، ووضعت بداية تحت سلطة رباعيّة مشتركة إلى أن يحين اليوم الذي تصبح فيه مركزاً للحكومة الألمانيّة المنشودة. لكن وفاقاً دوليّاً حول ألمانيا موحّدة لم ير النور، إذ سرعان ما توتّر الوضع الدوليّ وأخذ ينذر بحرب باردة بين الاتحاد السوفياتيّ من جهّة والدول الغربيّة بزعامة الولايات المتّحدة الأميركيّة من جهّة أخرى، ما أسفر في عام 1949 عن انقسام ألمانيا إلى دولتين متنافستين: ألمانيا الإتحاديّة، التي سارت في سياسة الاندماج بالغرب (اتفاقيّات باريس الثلاث عام 1954/ 1955) وبـ «حلف الناتو»[1]، ودولة ألمانيا الديمقراطيّة التي اعتمدت الاشتراكيّة نظاماً اجتماعيّاً وارتبطت بالكتلة (الشرقيّة) و«حلف وارسو»[2].

بعد شهر على انتهاء الحرب العالميّة الثانية، قام السوفيات في مناطق احتلالهم في شرق ألمانيا بسلسلة من الإجراءات السياسيّة والاقتصاديّة والإداريّة هدفت إلى قيام نظام سياسيّ مركزيّ على الأنموذج الاشتراكيّ لمواجهة التحدّي الغربيّ. فأجريت انتخابات في أيلول 1946 أوصلت «الحزب الاشتراكيّ الموحّد» (SED) الخاضع لنفوذها إلى السلطة. وفي 7 تشرين الأول عام 1949، أُعلن عن إنشاء «جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة» (Deutsche Demokratische Republik)، التي حصلت على اعتراف موسكو ودول

المعسكر الشرقيّ بها. وفي مقابل الخطوات السوفياتيّة، عمل الغرب عام 1948 على توحيد المناطق الألمانيّة الغربيّة التي احتلّها، ودعم في 21 أيلول 1949 قيام «جمهوريّة ألمانيا الإتحاديّة» (Bundesrepublik Deutschland). وسبق ذلك صدور الدستور (23 أيار)، وإجراء انتخابات حرّة (14 آب)، وتشكيل حكومة ضمّت ائتلافاً حزبياً (15 أيلول).

1 ـ سياسة كلٍّ من برلين (الشرقيّة) وبون في الوطن العربيّ

أدّى إنشاء كل من ألمانيا الإتحاديّة وألمانيا الديمقراطيّة وارتباطه بالصراع بين الشرق والغرب (الحرب الباردة) إلى اتّهامات متبادلة بين الدولتين الألمانيتين حول مسألة تمثيل الشعب الألمانيّ. فمنذ البداية، اعتبرت حكومة بون نفسها، وبدعم من القوى الغربيّة وبنصّ دستوريّ، أنها خليفة «الرايخ الثالث» والممثّل الشرعيّ الديمقراطيّ الوحيد للشعب الألمانيّ التي من واجبها إعادة توحيده[3]. وقد اتهمت بون ألمانيا الديمقراطيّة بأنّها صنيعة موسكو وليست شرعيّة ولا تحمل إمكانيّة الاستمرار، تحكمها أقليّة شيوعيّة بعيدة عن الديمقراطيّة والتأييد الشعبيّ. فسارت قُدماً منذ عام 1955 في سياسة لعزلها دوليّاً[4]، مستخدمة في ذلك «سلاحاً» سياسيّاً ـ اقتصاديّاً وهو ما عرف بـ «مبدأ هالشتاين» (Die Hallstein Doktrin)[5] الذي قضى بقطع علاقاتها الدبلوماسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة بكلّ دولة تعترف ببرلين (الشرقيّة) واعتباره **«عملاً غير وديّ يزيد من تعميق الانقسام في ألمانيا»**[6]. وكان «مبدأ هالشتاين» سوطاً موجّهاً ضدّ ألمانيا الديمقراطيّة لمنعها من الحصول على الشرعيّة الدوليّة خارج المعسكر الشرقيّ، وفي الوقت نفسه ضدّ دول العالم الثالث، التي تعتمد على مساعدات التنمية الاقتصاديّة التي كانت تقدّمها لها حكومة ألمانيا الإتحاديّة، كي لا تُقدم على الاعتراف بحكومة برلين[7].

وفي المقابل، سارت حكومة برلين بداية في سياسة تقوم على التنصّل من إرث «الرايخ الثالث» (النازيّة وجرائم الحرب) واعتبار نفسها ألمانيا الجديدة الديمقراطيّة الساعية إلى السلام وإقامة مناطق منزوعة من السلاح النوويّ في وسط أوروبا. وقد توقّعت حتميّة انتصار نظامها الاشتراكيّ وسيادته على كلّ ألمانيا، ممّا يكفل محو الماضي النازيّ وعدم انطلاق حرب جديدة من

أراضيها[8]. كما عمدت إلى إرباك علاقة ألمانيا الإتحاديّة بالدول الغربيّة والناتو[9]، والتشهير بها لدى دول العالم الثالث واتّهامها بتمثيل القديم والعسكتاريّة النازيّة وهيمنة العناصر الاستعماريّة ـ الإمبرياليّة عليها[10]، والتي من على أرضها اندلعت حربان عالميّتان[11]. وبعد عام 1955، أي منذ أن أقيمت العلاقات الدبلوماسيّة بين بون وموسكو وتكرّست نظريّة الدولتين الألمانيّتين، التي جرى التعبير عنها نهائيّاً ببناء جدار برلين عام 1961، سارت ألمانيا الديمقراطيّة قدماً في سياسة تقوم على الادعاء بأنّها إحدى الدولتين اللتين خلفتا الرايخ الألمانيّ، وأخذت تروّج إلى أنّ حلّ المسألة الألمانيّة ومسألة برلين الغربيّة، بهدف إزالة التوتّر في أوروبا، لا يتمّ ـ على عكس **«نوايا حكومة بون الانتقاميّة»** ـ إلا سلماً ومن خلال معاهدة سلام بين الدولتين الألمانيتين تعترف بموجبها كلٌّ واحدة بالأخرى كحقيقة لا يمكن نكرانها[12].

وفي سبيل خرق «مبدأ هالشتاين» وتثبيت نظريّة الدولتين الألمانيّتين، عمدت ألمانيا الديمقراطيّة إلى الانفتاح على دول العالم الثالث في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبيّة، والسير قُدماً في سياسة طويلة النفس للحصول منها على الاعتراف الدبلوماسيّ وتطبيع العلاقات معها. ولتحقيق هذا الهدف، عملت بنجاح، وباعتراف بون[13]، على تقوية مصالحها التجاريّة وإنشاء الممثليّات التجاريّة[14] وتوسيع علاقاتها القنصليّة والفنيّة ـ التقنيّة والثقافيّة والرياضيّة والإعلاميّة مع تلك البلدان والتضامن السياسيّ معها[15]. وقامت في الوقت نفسه بدعوة قيادات هذه الدول إلى زيارتها، وبخاصّة إلى معارض لايبزيغ، وإغراقها برحلات الوفود المتخصّصة والدبلوماسيّة[16]. وفي الوقت نفسه، شنّت حملة إعلاميّة ـ دعائيّة ضدّ ألمانيا الإتحاديّة في دول العالم الثالث وبخاصّة في الشرق الأدنى، وشهّرت بها كشريك للإمبرياليّة الغربيّة، وحطّت من سمعتها لدى تلك الدول بأنّ مساعدات التنمية الاقتصاديّة التي تقدّمها لها ما هي سوى شكل أخر من الاستعباد والاستغلال الاقتصاديّ الاستعماريّ[17].

وكانت المنطقة العربيّة من مناطق العالم الثالث الأكثر أهمّية التي عملت ألمانيا الإتحاديّة على أن تطبق عليها بحزم «مبدأ هالشتاين». ففي 1/ 7/ 1958، بعث فون برنتانو (Von Brentano) ، وزير الخارجيّة في ألمانيا

الإتحاديّة، إلى رئيس الوزارة الألمانيّة الغربيّة أديناور يقول: «**إنّ الشرق الأدنى هو أهمّ الميادين لألمانيا الإتحادية**»، وإنّ التطوّرات التي تشهدها المنطقة رفعت من أهمّيتها السياسيّة عن السابق[18]. كذلك، شكّلت المنطقة نفسها أهمّية حيويّة لألمانيا الديمقراطيّة، إذ رأت فيها أفضل مكان لخرق هذا المبدأ وتحطيمه. وقد عملت هذه الدولة على استغلال علاقاتها التجاريّة مع الدول العربيّة والإعلان عن مواقف مؤيّدة للعرب في حرب السويس وضد التدخّل الأميركيّ في لبنان عام 1958. كما أيّدت الانقلاب العراقيّ عام 1958 وحرب التحرير الجزائريّة من أجل الحصول على الاعتراف بها، فضلاً عن أقامة علاقات مع «الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ» في مصر، ومع الأحزاب الشيوعيّة في الوطن العربيّ. وبين عاميّ 1955 و1956، زار راو (Rau)، نائب رئيس مجلس الوزراء في ألمانيا الديمقراطيّة، وزير التجارة الداخليّة والخارجيّة، بعض البلدان العربيّة. وفي عام 1959، زار غروتفول (Grotewohl)، رئيس وزرائها، مصر والعراق، بينما زار مفوضها الخاصّ للشرقين الأدنى والأوسط ريشارد غيبتنر (Richard Gyptner) المغرب وتونس في العام نفسه. إضافة إلى ذلك، جال العديد من الوفود الدبلوماسيّة والفنيّة والثقافيّة والإعلاميّة على المنطقة العربيّة من دون توقّف. وهكذا، أصبح الوطن العربيّ منطقة تجاذب سياسيّ بين الدولتين الألمانيتين جرى التعبير عنه بمنافسة شملت كلّ الميادين، جعلت الصراع الألمانيّ ـ الألمانيّ في المنطقة «حرباً باردة» بين الدولتين، ممّا أفسح في المجال أمام الدول العربيّة إمكان ابتزاز الدولتين والحصول من كلّ منهما على القروض والمساعدات[19].

وقد ساعدت عوامل عدة ألمانيا الديمقراطيّة على صياغة سياستها الخارجيّة تجاه الدول العربيّة، والتي كانت عبارة عن «زحف بطيء»، منها دخول السوفيات إلى المنطقة بعد عام 1955 والتنافس مع ألمانيا الإتحاديّة، وتطوّر الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، والتغيرات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة في بعض الدول العربيّة. ومن خلال هذه العوامل، مرّت سياسة ألمانيا الديمقراطيّة الخارجيّة تجاه الدول العربيّة حتى منتصف السبعينات بثلاث مراحل أساسيّة: **المرحلة الأولى**، تضمّنت إقامة الاتصال بالدول العربيّة وتوسيع العلاقات التجاريّة معها واستمرّت حتى عام 1964. **المرحلة الثانية**،

تميّزت بسعيها للاستحواذ على مركز ألمانيا الإتحاديّة في العالم العربيّ في أعقاب الكشف عن صفقات الأسلحة بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل، وقطع تسع دول عربيّة علاقاتها الدبلوماسيّة مع بون (1965) ودعوة عبد الناصر أولبرشت (Ulbricht)، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطيّة، إلى زيارة مصر واعتراف بون بتلّ أبيب. أمّا **المرحلة الثالثة**، فبدأت بعد حرب 1967، حين حقّقت ألمانيا الديمقراطيّة هدفها المنشود ما بين عامي 1969 و1972، وهو الحصول على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل غالبيّة الدول العربيّة[20].

كان لبنان من بين الدول العربيّة التي حاولت ألمانيا الديمقراطيّة أن تخرق فيه «مبدأ هالشتاين». لذا، اتسمت الفترة موضوع الدراسة بتنافس حادٍ بين تلك الدولة الساعية إلى التغلغل في لبنان تحقيقاً لهدفها السياسيّ وهو تطبيع العلاقات معه (= خرق مبدأ هالشتاين) وبين ألمانيا الإتحاديّة التي رأت أن تدافع عن تمثيلها الحصريّ للشعب الألمانيّ بمنع ألمانيا الديمقراطيّة من الحصول على موطئ قدم دبلوماسيّ في تلك الدولة تستفيد منه للنفاذ إلى الشرعيّة الدوليّة. فتحوّلت الساحة اللبنانيّة خلال الفترة بين عاميّ 1953 و1972 إلى ميدان لكلّ أشكال الصراع بين الدولتين الألمانيتين. إنّ اختيار هذه الفترة إطاراً زمنياً للدراسة، يعود إلى أنّ عام 1953 هو تاريخ أول اتصال بين ألمانيا الديمقراطيّة ولبنان، عندما عقدت الدولتان اتفاقاً تجاريّاً. أما العام 1972، فهو تاريخ اعتراف لبنان بألمانيا الديمقراطيّة وإعادة علاقاته الدبلوماسيّة المقطوعة مع ألمانيا الإتحاديّة.

بعد هذا التمهيد، نطرح الفرضيّة التالية: إنّ لبنان تحوّل في الفترة من عام 1953 إلى عام 1972 إلى ساحة صراع بين الدولتين الألمانيّتين، حيث اتخذت ألمانيا الإتحاديّة فيه موقع الدفاع عن مركزها التقليديّ في وجه هجوم ألمانيا الديمقراطيّة الهادف إلى تحطيم «مبدأ هالشتاين». وقد تنوّعت وسائل هجوم ألمانيا الديمقراطيّة، فشملت التجارة والدبلوماسيّة والثقافة والحرب الإعلاميّة. ونحن نفترض أيضاً، أنّ لبنان الذي استفاد من علاقاته بألمانيا الديمقراطيّة (بيع منتجاته الزراعيّة)، أراد حصر هذه العلاقة في إطار الاقتصاد من دون السياسة، وذلك بسبب موقفه المبدئي من الشيوعيّة وارتباطه بالغرب. كما

نفترض أنّ محدوديّة إمكانات ألمانيا الديمقراطية الاقتصادية على الساحة اللبنانيّة مقارنة بتلك التي امتلكتها ألمانيا الإتحاديّة، كانت عاملاً رئيسيّاً في عدم تطبيع لبنان علاقاته بالدولة الأولى. أخيراً، إنّ سياسة ألمانيا الديمقراطيّة للتغلغل في لبنان شملت مرحلتين: الأولى استمرت حتى عام 1965، حين غلّفت تغلغلها السياسيّ بمساعيها لتطوير العلاقات التجاريّة معه. والمرحلة الثانية بعد ذلك التاريخ، واستمرّت حتى عام 1972، حين تفوّقت العوامل السياسيّة على التجاريّة، من دون إهمال الثانية (أزمة عام 1965، واعتماد حكومة براندت/ شيل سياسة أكثر واقعيّة تجاه ألمانيا الديمقراطيّة)، ما جعل لبنان يعترف ببرلين (الشرقيّة) عام 1972 منسجماً واقعاً وتوقيتاً مع التحوّلات الجديدة في سياسة ألمانيا الإتحاديّة تجاه منافستها ألمانيا الديمقراطيّة.

2 ـ صراع الدولتين الألمانيّتين في لبنان: الأهداف والوسائل

بُعيد تأسيسها، سارت ألمانيا الإتحاديّة قُدماً في هدف سياسيّ مركزيّ في لبنان، وهو اعتبار نفسها الممثل الشرعيّ الوحيد للشعب الألمانيّ على الساحة اللبنانيّة ووريث «الرايخ الثالث»، مع كل ما يتطلّبه هذا الهدف من دحر أو تحجيم أي نفوذ سياسيّ أو اقتصاديّ أو ثقافيّ لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان، وجعل الحكومة اللبنانيّة تتبنّى وجهة نظرها في المسألتين الألمانيّة والبرلينيّة، ولا يُقدم على الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة، ولا أن تتمكن الدولة الأخيرة من رفع مستوى تمثيلها التجاريّ عنده. وتتضح هذه السياسة من خلال التعليمات التي كانت تزود بها الخارجيّة الألمانيّة في بون ممثليها الدبلوماسيين في لبنان: المراقبة عن كثب وبدقّة نشاطات الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة في بيروت ومحاولاتها رفع مستوى تمثيلها وصلاحياتها، وتقديم التقارير حولها والعمل ضدّها. كما كانت تطلب إليهم متابعة موقف الحكومة اللبنانيّة من مسألتيّ برلين (الشرقيّة) وإعادة توحيد ألمانيا وتوضيح المسألتين لها استناداً إلى أحقّيتها في تمثيل الشعب الألمانيّ بصفتها الحكومة الوحيدة المُنتخبة بطريقة حرّة، وإنّ ألمانيا الديمقراطيّة هي «**مخلوق**» يفتقر إلى الشرعيّة الدوليّة والتأييد الشعبيّ الداخليّ يتربّع على السلطة من خلال ممارسة أشكال العنف والقمع بحماية دولة أجنبيّة ودعمها هي الاتحاد السوفياتيّ. وأخيراً، إنّ

الاعتراف بما يسمى «منطقة الاحتلال السوفياتيّة» (Sowjetische Besatzungszone) من قبل دولة أخرى، سوف تعتبره الحكومة الإتحاديّة موافقة ضمنيّة على فصل غير مشروع لقسم من الممتلكات الألمانيّة ويُنظر إليه على أنّه تدخّل في الشؤون الداخليّة الألمانيّة. واعتبرت بون أن هذه المهام التي يضطلع بها دبلوماسيّوها ضدّ ألمانيا الديمقراطيّة، هي من «**أصعب المهام وأشرفها**»[21].

ولتحقيق هذه الأهداف، عملت ألمانيا الإتحاديّة بُعيد إنشائها على تجديد العلاقات التقليديّة التي مارستها ألمانيا النازيّة مع لبنان، منطلقة من أنّ سمعتها الحسنة في الدول العربيّة، وكونها غير مثقلة بميراث سياسيّ ـ استعماريّ تجاه البلدان العربيّة، على عكس دول غربية أخرى، يجعلها تحظى بثقة شعوب المنطقة وتعاونهم معها[22]. فعملت على استعادة مؤسساتها الثقافيّة، التي كانت قد وُضعت تحت الحراسة خلال الانتداب الفرنسيّ على لبنان وطوّرتها[23]. وعقدت مع لبنان اتفاقاً اقتصاديّاً، عام 1951، وشجّعت الرأسمال الألمانيّ على الاستثمار فيه[24]، كما أرسلت إليه مبعوثاً دبلوماسيّاً عام 1953 تحوّل إلى سفير بعد عام 1958[25]، وافتتحت خطّاً جويّاً بين فرانكفورت وبيروت[26]. وسبق افتتاح الخطّ الجويّ الألمانيّ بثلاثة أعوام، إنشاء «معهد غوته» في بيروت (Goethe-Institut)، كمؤسّسة ثقافيّة تهتمّ بالتبادل الثقافيّ بين ألمانيا الإتحاديّة ولبنان، تبعه عام 1961 «المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة» (Deutsches Orient-Institut). وفي الوقت نفسه، كثّفت حكومة بون من اعتماداتها لمكاتبها الصحفيّة في لبنان ومن حملتها الإعلاميّة ضدّ ألمانيا الديمقراطيّة[27]. فأصدرت كتيبات توضيحيّة باللغة العربيّة وزّعتها في بيروت تعتبر فيها ألمانيا الديمقراطيّة «**بقعة خاضعة للاحتلال السوفياتيّ**». ووصف إحدى هذه الكرّاسات (الحدود غير الانسانيّة) (Die unmenschliche Grenze) السوفيات بأنّهم قوّة قمع تخدمهم قوّات ألمانيا الديمقراطيّة كقوّة مساعدة، وإنّ ألمانيا الديمقراطيّة لا مكان لها ضمن الشرعيّة الدوليّة.

كذلك، عكفت ألمانيا الإتحاديّة على إرسال وفود حكوميّة ونيابيّة إلى لبنان لشرح مسألة برلين الغربيّة[28]. وفي مطلع أيار 1959، زار أمرين (Amrehn)، عمدة برلين الغربيّة السابق بالتكليف، لبنان بهدف وصفته التقارير

الألمانيّة (الشرقيّة) بأنّه لجعل الحكومة اللبنانيّة تتبنّى وجهة نظر ألمانيا الإتحاديّة من مسألة برلين الغربيّة. وتكلّلت سياسة ألمانيا الإتحاديّة هذه بالنجاح، عندما عقدت مع لبنان اتفاقاً تقنياً في 20 تشرين الأول 1961 شمل برلين الغربيّة، وسط احتجاج ألمانيا الديمقراطيّة، نتج عنه قرار لبنان عام 1962 إنشاء قنصليّة فخريّة له في تلك المدينة[29]. وعلى العموم، استطاعت ألمانيا الإتحاديّة أن تُبقي لبنان حتى عام 1972 خارج إطار الاعتراف الدبلوماسيّ بألمانيا الديمقراطيّة، وحتى تبادل العلاقات القنصليّة معها.

ما هي في المقابل أهداف ألمانيا الديمقراطيّة في لبنان، وما هي الوسائل التي واجهت بها محاولات ألمانيا الإتحاديّة حصر التمثيل الألمانيّ فيها؟

تُجمع تقارير وزارة الخارجيّة في ألمانيا الديمقراطيّة وتعليماتها إلى «دبلوماسييها» في لبنان على أنّ الهدف السياسيّ لنشاطاتهم في تلك الدولة هو تطبيع العلاقات معها والحصول على اعترافها بألمانيا الديمقراطيّة كإحدى الدولتين الألمانيتين. ويذكر تعميم لـ «الدائرة الثالثة لخارج أوروبا» (Dritte Außereuropäische Abteilung) في وزارة الخارجيّة ببرلين (الشرقيّة)، التي كانت تدير العلاقات مع لبنان بعد عام 1961، أهداف سياسة ألمانيا الديمقراطيّة على الشكل التالي: «... **الوصول من خلال نشاط سياسيّ مكثّف لأن تعترف الحكومة اللبنانية رسمياً بوجود دولتين ألمانيتين، وأن تقيم مع برلين** (الشرقيّة) **علاقات على أعلى المستويات**»[30]. ولتحقيق ذلك، مرّت دبلوماسيّة ألمانيا الديمقراطيّة الخارجيّة تجاه لبنان بثلاث مراحل متتالية وهي:[31] 1 ـ التركيز على إقامة العلاقات التجاريّة، 2 ـ تعيين موظفين في لبنان وتخصيص الأموال من أجل القيام بإعلام سياسيّ، على أن يتمّ في هذه المرحلة الاتصال بالوزراء اللبنانيّين، وبخاصّة وزير الخارجيّة 3 ـ الحصول من خلال التجارة والدعاية السياسيّة على الاعتراف الدبلوماسيّ بها من قبل الحكومة اللبنانيّة.

وقد استلزم السير في المراحل الثلاث وصولاً إلى خرق «مبدأ هالشتاين»، تسخير التجارة والإعلام والثقافة لمحاربة ألمانيا الإتحاديّة وعزلها واتّهامها بالعسكتاريّة والنازيّة والروح الانتقاميّة وتشويه سمعتها في ما يتعلق بالمسألة

الألمانيّة، والنفاذ إلى لبنان من خلال استغلال التناقضات التي قد تحصل بين بيروت وبون. إضافة إلى ذلك، نشر مقالات دعائيّة حول سياستها لإزالة التوتّر في وسط أوروبا، وعن الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة عندها ورعاية الثقافة والرياضة وحركة الشباب ومعارض لايبزيغ[32].

وفي ضوء غياب تمثيل دبلوماسيّ لها في لبنان حتى عام 1972، أوكلت ألمانيا الديمقراطيّة مهمّة تنفيذ سياستها هذه إلى ممثليتها التجاريّة في بيروت، التي تأسست عام 1955 تحت ستار رعاية العلاقات التجاريّة مع لبنان، بينما كان الهدف الرئيسيّ لعملها هو خرق «مبدأ هالشتاين»، وصولاً إلى تطبيع العلاقات مع لبنان، أي ضرب النفوذ الألمانيّ الغربيّ. ويحدّد تقرير لوزارة الخارجيّة في برلين (الشرقيّة) مهام الممثل التجاريّ أو نائبه في لبنان على الشكل التالي: «... **استغلال كل المناسبات لإطلاع القيادات اللبنانية على ضرورة تدعيم العلاقات بين لبنان وألمانيا الديمقراطية**»، وإنّ عليهما «**أن يوسّعا من الاتصالات السياسيّة والعلاقات مع أركان الحكم**»[33]، وتقديم المذكرات إليهم التي تشهّر بألمانيا الإتحاديّة وموقفها الودّي من إسرائيل والمعادي للعرب، واستمالتهم إلى وجهات نظر دولتهم، والتشديد على الأسباب التي تدعو إلى تطبيع العلاقات بين بيروت وبرلين (الشرقيّة).

إضافة إلى ذلك، نشطت الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة في إقامة شبكة من العلاقات مع القيادات السياسيّة والطوائف الدينيّة والفعاليّات الاقتصاديّة[34]. واعتبرت برلين (الشرقيّة) أنّ تأثير ممثليتها التجاريّة في بيروت على العلاقات مع لبنان يفوق بكثير الدور الذي يؤديه اتفاقها التجاريّ مع تلك الدولة. ونظراً إلى أهمّية هذا الدور، وُضعت الممثليّة مع غيرها من المؤسسات الصحفيّة والثقافيّة تحت إشراف الحزب الحاكم[35]. وقد استخدمت ألمانيا الديمقراطيّة الدعوات التي كانت توجهها عبر ممثليتها في بيروت إلى شخصيّات حكوميّة وبرلمانيّة واقتصاديّة لبنانيّة لزيارة معارض لايبزيغ كـ «فخّ» لاستقطابها لمقولة «الدولتين الألمانيتين»[36]. هذا في الوقت الذي كان فيه معرض فرانكفورت بدوره «فخّاً» آخر لاستقطاب اللبنانيّين لمقولة الدولة الألمانيّة الواحدة (= ألمانيا الإتحاديّة).

3 ـ لبنان والألمانيتين: تسييس مبيع إنتاجه الزراعي

يُعتبر عام 1953 أول ظهور لألمانيا الديمقراطيّة في العالم العربيّ، عندما استغلت تلك الدولة اتفاق التعويضات بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل لعام 1952، والخلافات بين مصر وبريطانيا حول السويس، وعقدت مع مصر في آذار 1953 اتفاق تجارة ومدفوعات[37]. وفي 14 كانون الأول من العام نفسه، كان لبنان الدولة العربيّة الثانية التي توقّع على اتفاق مشابه مع ألمانيا الديمقراطيّة[38]. وفي السنوات التالية، تمّ عقد المزيد من اتفاقات التجارة والمدفوعات وملحقات لها بين ألمانيا الديمقراطيّة ولبنان (12 كانون الأول 1955 و 22 أيار 1961 و 20 أيار 1963 و30 أيار 1965[39]).

منذ البداية، كانت الاتفاقات التجاريّة التي عقدتها ألمانيا الديمقراطيّة مع لبنان مدخلاً لتغلغلها السياسيّ فيه ومحاربة نفوذ ألمانيا الإتحاديّة. فكانت تعلن عن استعدادها شراء حمضيّات وفاكهة بنسبة 60٪ ـ 65٪ من قيمة صادراتها السنويّة إليه[40]، وأن تُخصّص النسبة المتبقية لشراء سلع من السوق الحرّة اللبنانيّة، أو من فرقاء آخرين عبر وسطاء لبنانيّين[41]. وفي البروتوكول التجاريّ (20 أيار 1963) الملحق باتفاق التجارة لعام 1961، تعهّدت ألمانيا (الديمقراطيّة) شراء 100 طنّ سنويّاً من التبغ اللبنانيّ خلال الأعوام 1963 إلى 1965[42].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف وظّفت ألمانيا الديمقراطيّة اندفاعها لشراء الإنتاج الزراعيّ اللبنانيّ في تطبيع علاقاتها مع لبنان ومحاولة دحر نفوذ ألمانيا الإتحاديّة فيه، ولماذا يُقدم لبنان على تطوير علاقاته الاقتصاديّة مع ألمانيا الديمقراطيّة وغيرها من دول المعسكر الشرقيّ، وبخاصّة خلال الخمسينات عندما كانت حكومته أكثر توجّهاً نحو الغرب؟

من خلال مطالعتنا للوثائق الألمانيّة حول جلسات المفاوضات بين لبنان وألمانيا الديمقراطيّة بشأن الاتفاقات التجاريّة بينهما، يتبيّن أنّ الجانب اللبنانيّ كان يضع منتجاته الزراعيّة من الحمضيّات والفاكهة في مقدّمة لائحة السلع التي يرغب بتبادلها مع تلك الدولة. ويعود هذا الإصرار إلى أزمة تصدير تلك السلع في السوق الرأسمالية العالميّة، وبخاصّة في ألمانيا الإتحاديّة، ممّا

ترتّب عليه على الدوام عجز كبير في الميزان التجاريّ لمصلحة تلك الدول، وسط تذمّر لبنانيّ رسميّ وشعبيّ[43].

وعلى الرغم من علاقاته الحميمة مع الغرب، وجد لبنان نفسه في مطلع الخمسينات مضطراً إلى الالتفات إلى دول المعسكر الشرقيّ في سبيل تسويق إنتاجه الزراعيّ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تسعى جاهدة إلى التغلغل في المنطقة العربيّة. فنشأت نتيجة ذلك مصلحة مشتركة بين الفريقين: دول المعسكر الشرقيّ، التي وجدت في شراء الإنتاج الزراعيّ اللبنانيّ وسيلة لتطوير علاقاتها الاقتصاديّة مع لبنان ومن ثم السياسيّة، ولبنان، الذي رأى أنّ الانفتاح على تلك الدول اقتصاديّاً على أساس تبادل تجاريّ متوازن سوف يخرجه من أزمة تصريف إنتاجه الزراعيّ ولا يضرّ في الوقت نفسه بتوجهه السياسيّ نحو الغرب[44].

وبإقدامها على شراء الحمضيّات اللبنانيّة، حظيت سياسة ألمانيا الديمقراطيّة التجاريّة في لبنان على ترحيب رسميّ وشعبيّ، وانسجمت مع تطلعات البرجوازيّة اللبنانيّة التي رأت فيها فرصة لتسويق إنتاجها الزراعيّ. وبفضل سياستها تلك، تمكّنت ألمانيا الديمقراطيّة من تحقيق هدفين: 1 ـ تسييس شرائها المنتجات الزراعيّة لزيادة نفوذها في لبنان و2 ـ مناهضة نفوذ ألمانيا الإتحاديّة.

وبالنسبة إلى **الهدف الأول**، اعتبرت برلين (الشرقيّة) أنّ الاتفاقات التجاريّة مع لبنان «**سوف تحلّ من أزمة تسويق إنتاجه الزراعيّ، ممّا يساهم بتقوية مركزها في البلاد وتوطيده**». وتوقّع المسؤولون الألمان الشرقيّون أنّ تدعيم العلاقات التجاريّة مع لبنان يسهّل مهام سياستهم الخارجيّة و«**يخلق جوّاً مناسباً لدى الرأي العامّ** (اللبنانيّ) **لأجل توسيع العلاقات السياسيّة بين ألمانيا الديمقراطية ولبنان**»[45]. وذكر تقرير للممثّل التجاريّ لألمانيا الديمقراطيّة في بيروت لعام 1956، إنّ على بلاده أن تظهر صداقتها في علاقاتها التجاريّة مع لبنان من «**...أجل تعميق العلاقات المتبادلة وصولاً إلى علاقة قائمة على الثقة مع هذا البلد**»[46].

ويتّضح الارتباط الحميم بين التجارة والسياسة، حين كانت ألمانيا

الديمقراطيّة تستجيب في كل اتفاق تجاريّ جديد لمطلب لبنان برفع حجم مشترياتها من حمضياته وفاكهته، وتُزامِنْ تحديد مواعيد هذه المشتريات وكمياتها مع مساعيها لتدعيم نفوذها السياسيّ فيه. ويذكر تقرير للخارجيّة الألمانيّة (الشرقيّة) لعام 1963 إنّه «**من خلال استغلال مصالحنا الاقتصاديّة مع لبنان** (شراء الحمضيّات والتبغ والإنتاج الزراعيّ وغيره)، **هناك إمكانيّة مناسبة لإيجاد الظروف الملائمة من أجل تطوير العلاقات الرسميّة معه...**»[47]. وبعد نحو عامين على الاتفاق التجاريّ الأول بينهما، سمح لبنان لألمانيا الديمقراطيّة إقامة ممثليّة تجاريّة لها في بيروت[48]. ومع تطور العلاقات التجاريّة بينهما، أخذ لبنان يشارك رسميّاً منذ عام 1960 في معرض لايبزيغ. وأصبحت الدعوات التي تقدّمها الممثليّة إلى الرسميّين والبرلمانيين اللبنانيّين، فضلاً عن الشخصيّات الاقتصاديّة والإعلاميّة اللبنانيّة لزيارة المعرض المذكور تحت شعار «العلاقات الاقتصاديّة» تستخدم للحصول على تصريحات من هؤلاء تنسجم مع نظريّة «الدولتين الألمانيّتين» ولتوسيع العلاقات بين ألمانيا الديمقراطيّة ولبنان وتطبيعها ومهاجمة ألمانيا الإتحاديّة[49].

أما بالنسبة إلى **الهدف الثاني**، فقد أدّت الخلافات بين لبنان وألمانيا الإتحاديّة حول عدم تمكّن لبنان من تسويق فاكهته وحمضياته في أسواقها، والعجز الكبير في الميزان التجاريّ لمصلحة تلك الدولة، إلى خلق أجواء متوتّرة بين البلدين، حيث كانت ألمانيا الإتحاديّة تستورد كميّات قليلة من الزيوت المنزليّة والمصارين والحديد الخامّ والعدس والحمضيّات، معتبرة لبنان دولة خدمات وليس دولة مصدّرة، وإنّ استيرادها منتجاته الزراعيّة يجب أن يخضع لشروط السوق الحرّة عندها. وفي المقابل، كانت ألمانيا الإتحاديّة تُغرق الأسواق اللبنانيّة بسيارات المرسيدس والفولكسفاغن ومنتجاتها الكهربائيّة والكيمائيّة والصيدليّة والآلات والمنسوجات، ما جعلها تحتلّ المركز الثالث في تجارة لبنان الخارجيّة عام 1960، بعد بريطانيا والولايات المتّحدة الأميركيّة[50]، وجعل «صنع في ألمانيا الغربيّة»، باعتراف برلين (الشرقيّة)، يتفوّق بكثير لناحية الجودة والكمّ وسرعة التسليم والتعامل التجاريّ على تلك الكميّات الهزيلة من ألمانيا الديمقراطيّة التي لم تُطرح في السوق اللبنانيّة من دون إشكالات[51].

وبين تموز وتشرين الأول عام 1956، جرت مفاوضات متوتّرة بين لبنان وألمانيا الإتحاديّة حول تصحيح الميزان التجاريّ وتسويق الإنتاج الزراعيّ وغزل القطن اللبنانيّ في أسواق ألمانيا الإتحاديّة، ومعاملة الدولة المذكورة لبنان كدولة أكثر تفضيلاً. وقاد هذه المفاوضات من الجانب اللبنانيّ مدير عام وزارة الاقتصاد مصطفى النصولي، ونعيم أميوني، رئيس الدائرة الاقتصاديّة في وزارة الخارجيّة اللبنانيّة، ومن خلفهما جمعية الصناعيين اللبنانيّين برئاسة فيليب تامر. لكن المفاوضات سرعان ما انهارت، ما جعل لبنان يُقدم في مطلع تشرين الثاني على إلغاء اتفاقه التجاريّ مع ألمانيا الإتحاديّة عام 1957[52].

وجدت ألمانيا الديمقراطيّة في هذا الخلاف فرصة ذهبيّة لمحاربة ألمانيا الإتحاديّة وتعكير علاقات لبنان بتلك الدولة. فأخذت تؤكّد أنّ مشترياتها من الحمضيّات والفاكهة اللبنانيّة «**هي دليل على نجاح سياستها التجاريّة القائمة على المبادئ الديمقراطيّة**»، وأنّها تتعامل مع لبنان كشريك على قدم المساواة، حيث تُمارس التجارة لمصلحة الفريقين»[53]. كذلك، عملت برلين (الشرقيّة) على التشهير بألمانيا الإتحاديّة لدى المسؤولين اللبنانيّين بأنّها تتعامل مع بلدهم من منطلق إمبرياليّ، وبأنّ مساعدات التنمية الاقتصاديّة التي تقدّمها حكومة بون لبلدهم ما هي سوى شكل أخر من الاستعباد والاستغلال الاقتصاديّ الاستعماريّ، مشيرة بشكل خاصّ إلى عدم شراء ألمانيا الإتحاديّة الحمضيّات والفاكهة اللبنانيّة من جهّة، وإلى علاقاتها الاقتصاديّة بإسرائيل من جهّة أخرى[54]. وكان تكثيف ألمانيا الإتحاديّة صلاتها بإسرائيل « **أكبر عامل مزعج**» في علاقاتها مع البلدان العربيّة ولبنان، وهو ما أعطى ألمانيا الديمقراطيّة سلاحاً فعّالاً لاستعماله في خرق «مبدأ هالشتاين» باتّهام حكومة بون بأنّها تنتهج سياسة معادية للعرب وموالية لإسرائيل، وهذا ما أسهم بالتالي بشكل فعّال في تطوير برلين علاقاتها مع الدول العربيّة تدريجيّاً، ثم تطبيعها في ما بعد[55].

وعلى الرغم من إدراك بون بأنّ برلين (الشرقيّة) كانت تشتري الحمضيّات اللبنانيّة لأسباب سياسيّة، لم يسبّب توجّه لبنان تجاريّاً نحو دول المعسكر الشرقيّ بعامّة وألمانيا الديمقراطيّة بخاصّة بداية قلقاً لديها، إذ اعتبرته يندرج

تحت شعار «السياسة الاقتصاديّة» ولا يؤثّر بالتالي في مركزها فيه[56]. لكن تطوّر هذه العلاقات في السنوات التالية، جعل وزير الخارجيّة فون برنتانو (Von Brentano) ينظر إلى المسألة من منظار سياسيّ، حيث رأى أنّ تطوّر علاقات بلاده بلبنان سياسياً (= مجابهة نفوذ ألمانيا الديمقراطيّة المتزايد) يتوقّف بشكل كبير على تطوّر العلاقات الاقتصاديّة معه. ولذا، طلب إلى ڤالتر هلّنتال (Walter Hellenthal)، سفير بلاده في لبنان، أن يعمل على تشجيع العلاقات التجاريّة بين البلدين وأن يقدّم يد المساعدة إلى التجار والتقنيّين الألمان أثناء وجودهم في لبنان، ويهتم بصورة خاصّة بمراقبة العلاقات التجاريّة الناشئة بين لبنان ودول المعسكر الشرقيّ[57].

وبدوره، نصح هلنتال حكومته أن تدخل على الفور في محادثات تجاريّة مع لبنان كي تتخطى «**الجوّ المعادي البسيط**» (eine leichte Animosität) على حدّ قوله، ضدّ بلاده لدى الهيئات الاقتصاديّة اللبنانيّة والدائرة الاقتصاديّة في وزارة الخارجيّة اللبنانيّة[58]. ودعا أيضاً إلى الإسراع بعقد اتفاق تجاريّ جديد مع لبنان، كي لا يؤثّر هذا مستقبلاً في العلاقات السياسيّة معه. وأخيراً، رأى هلنتال أنّ سمعة الغرب قد تراجعت في لبنان وإنّه أصبح على عاتق بلاده أن تستعيد للغرب نفوذه، وتدرك أنّ مجابهة نفوذ ألمانيا الديمقراطيّة على الساحة اللبنانيّة يتطلّب إعادة درس سياستها الاقتصاديّة[59].

وفي أعقاب تقرير هلّنتال، خصّت ألمانيا الإتحاديّة لبنان بمساعدات تنمية للعام 1959 بلغت قيمتها مليون مارك، ذهبت لإنشاء ورش للتعليم المهنيّ والزراعيّ، وإرسال خبراء لمدرسة الصنائع وتدريب حرفيّين، وتقديم المشورة للحكومة اللبنانيّة. وخلال الأشهر الأخيرة من العام نفسه، زار لبنان عدد من مديري المصارف الألمان الغربيّين لبحث مسألة تقديم قروض له في إطار خطّته الخمسيّة والمشاركة في المشاريع. وخلال شهر كانون الثاني 1960، وقّع لبنان وألمانيا الإتحاديّة على اتفاق تجاريّ جديد. وللتدليل على حسن نواياها تجاه لبنان، أعلنت ألمانيا الإتحاديّة عن شراء تفاح لبنانيّ بقيمة 10 ملايين مارك لعام 1960. وخلال عام 1964، قدّمت بون 6.5 مليون مارك مساعدات فنيّة لمشاريع البنى التحتيّة في لبنان، وقرّرت توجيه السيّاح الألمان الغربيّين إلى لبنان[60].

كيف استقبل لبنان التنافس الألمانيّ ـ الألمانيّ على أرضه من أجل تحقيق مكاسب اقتصاديّة؟

على الرغم من ميله إلى الغرب وتقبّله ضمناً وجهة النظر الألمانيّة الغربيّة في شأن المسألتين الألمانيّة والبرلينيّة، كما توضح ذلك وثائق الخارجيّة الألمانيّة في بون[61]، وجد لبنان نفسه مضطرّاً مطلع الخمسينات، بضغط جهات اقتصاديّة لبنانيّة عليه، إلى الانفتاح على المعسكر الشرقيّ[62]، وبخاصّة على ألمانيا الديمقراطيّة، على الرغم من علمه بأهدافها السياسيّة. وقد استطاع لبنان أن يلعب الورقة الاقتصاديّة وأن يستفيد من التنافس الألمانيّ ـ الألمانيّ على أرضه. فمن جهّة، كان يؤكّد للألمان الغربيّين أنّ انفتاحه على ألمانيا الديمقراطيّة هو لبيع إنتاجه الزراعيّ فقط، لأنّ تلك الدولة هي ـ على عكس بلادهم ـ تتفهّم أزمة التصدير اللبنانيّة. ومن جهّة أخرى، كان يعلن أمامهم عن استعداده لوقف انفتاحه الاقتصاديّ على المعسكر الشرقيّ، إذا ما أبدى الغرب استعداده لاستيراد الحمضيّات والفاكهة اللبنانيّة.

لقد أشار شارل مالك، وزير الخارجيّة اللبنانيّ، خلال مقابلة له مع السفير هلّنتال أواخر عام 1957، إلى أنّ «دول الستار الحديديّ» هي التي تستورد أساساً الإنتاج الزراعيّ اللبنانيّ، وإنّ هذا غير مستحبٌّ بالنسبة إلى الحكومة اللبنانيّة، لأنّ تنمية العلاقات الاقتصاديّة مع الدول (الشرقيّة) سيقود حتماً إلى تعميق العلاقات السياسيّة معها، وهو ما لا يريده لبنان. وفي إشارة إلى رغبة بلاده في حصر تعاملها الاقتصاديّ مع الغرب، ذكر مالك أنّ هدف حكومته يقوم على تحويل صادراتها عن الدول (الشرقيّة)، وأنّ هذه المسألة تلقى ترحيباً من الولايات المتّحدة الأميركيّة. وأخيراً، وفي إشارة إلى ألمانيا الإتحاديّة، أمل مالك أن تُولي الدول الغربيّة مسألة الاستيراد من لبنان اهتماماً أكبر من السابق[63].

وفي المقابل، وفي محاولة للّعب على التناقضات الألمانيّة ـ الألمانيّة في أعقاب إلغاء لبنان اتفاقه التجاريّ مع ألمانيا الإتحاديّة، ولدفع برلين (الشرقيّة) إلى زيادة حجم استيرادها من لبنان، نصح نعيم أميوني الممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطيّة، بأن تولي بلاده أهمّية كبيرة للاستيراد من لبنان « **لأنّ**

ذلك سيكون **أفضل دعاية لها**، على حدّ قوله، **«لاسيما في هذا الوضع حيث تحاول ألمانيا الإتحادية الإساءة إليها لدى الحكومة اللبنانية»**. وأضاف أميوني: **«هنا في لبنان، إن المرء يُقيّم علاقاته بالدول الأخرى في ضوء مصالحه الاقتصادية»**. وطلب أميوني **«أن تدخل ألمانيا الديمقراطية إلى السوق اللبنانية بشكل أكبر من السابق بحيث تكون لها سمعة جيدة، وألا تكون سلعها لناحية الجودة وراء تلك لألمانيا الإتحادية»**. وختم بالقول: **«إعملوا حسابكم بأنّ معظم المستوردين اللبنانيين الذين يتعاملون مع ألمانيا الغربية تجارياً سوف يتقرّبون منكم تدريجياً. وكلّما استطعتم أن تسلموا إنتاجكم بسرعة وبشكل أفضل، كلّما تدعّم مركزكم. لقد حان الوقت الآن»**، أضاف أميوني **«وتعبدت كل الطرقات** [إلغاء لبنان اتفاقه التجاريّ مع ألمانيا الإتحاديّة) **من أجل تدعيم علاقاتكم التجارية مع لبنان وتقويتها»**[64].

إنّ توجه لبنان السياسيّ نحو الغرب من جهّة، وتقديره لدور ألمانيا الديمقراطيّة ودول المعسكر الشرقيّ في شراء الإنتاج الزراعيّ اللبنانيّ من جهّة أخرى، هو الذي جعل الحكومات اللبنانيّة تعمل تحت شعار «التصدير إلى الشرق والاستيراد من الغرب». ففي أعقاب الحرب الأهليّة اللبنانيّة عام 1958، استقبل رشيد كرامي، بصفته وزيراً للاقتصاد الوطنيّ، سفراء الدول الغربيّة والشرقيّة، كلٍّ على حدة، من أجل مساعدة لبنان في الخروج من أزمته الاقتصاديّة. فطلب إلى الأولين حثّ حكوماتهم على المساهمة في مشاريع كبرى في لبنان، ومن الآخرين شراء حمضياته وفاكهته[65].

وقد حافظ لبنان على سياسته هذه باستغلال التنافس الألمانيّ - الألمانيّ من أجل تصريف إنتاجه الزراعيّ على مدى السنوات التالية، ولم يتوان عن ممارسة الضغط هنا وهناك في سبيل مصالحه مستخدماً سياسة الترهيب والترغيب. فإلغاؤه للاتفاق التجاريّ مع ألمانيا الإتحاديّة لعام 1957، كان يندرج تحت سياسة الترهيب. وفي تقريره السنويّ لعام 1961، ذكر مانفرد شنايدر (Manfred Schneider)، الممثّل التجاريّ لألمانيا الديمقراطيّة في بيروت، أنّ أنطوان إده، مدير مكتب الفاكهة في لبنان، أبلغه في أعقاب توقيع الاتفاق التجاريّ بين بلاده ولبنان، إنّ إخلال ألمانيا الديمقراطيّة بالتزاماتها في شراء الحمضيّات اللبنانيّة بموجب الاتفاق المذكور، سوف يؤثّر في العلاقات

LAU - Riyad

بين الدولتين[66].

ومن جهّة أخرى، وأثناء زيارة له إلى برلين (الشرقيّة) ما بين 27 شباط و2 آذار 1965، قال وزير الاقتصاد اللبنانيّ بهيج تقيّ الدّين في معرض ردّه على طلب وزير الخارجيّة أوتو ڤينتسر (Otto Winzer) بأن يرفع لبنان من مستوى الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة عنده، بأنّه على استعداد لتقديم دعمه في هذه المسألة **«إذا ما أعطته ألمانيا الديمقراطية سلاحاً في يده»**، قاصداً بذلك شراءها الفاكهة اللبنانيّة. ولفت تقيّ الدّين إلى أنّ شراء ألمانيا الديمقراطيّة التفاح اللبنانيّ وإخراج لبنان من أزمة تصريف إنتاجه **«هو برهان سياسيّ»** على صداقتها للبنان. وفي هذا المعنى، جاء لقاء رشيد كرامي بالممثلين التجاريين للدول (الشرقيّة) في 14 أيلول 1965، ومن ضمنهم رئيس الممثليّة التجاريّة الألمانيّة (الشرقيّة)، لحثّ حكوماتهم على شراء المزيد من التفاح والحمضيّات اللبنانيّة. وقد اعتبرت ألمانيا الإتحاديّة دعوة كرامي الممثل التجاريّ الألمانيّ الشرقيّ إلى الاجتماع **«إجحافاً خطيراً»** بحقّها و**«كسباً معنوياً كبيراً»** لألمانيا الديمقراطيّة، التي **«ستستند إليها بالتأكيد في المستقبل»**، كما جاء في تعليق للدائرة السياسيّة في الخارجيّة الألمانيّة في بون على المناسبة[67].

4 ـ الحضور الألمانيّ الشرقيّ في لبنان: ما بين التجارة والسياسة

بعد أقلّ من شهر على توقيع اتفاقها التجاريّ مع لبنان (14 كانون الأول 1953)، بدأت ألمانيا الديمقراطيّة تعمل على تدعيم نفوذها السياسيّ فيه. فعيّنت كورت هندلمان (Kurt Hendelmann) مبعوثاً لها فوق العادة في سورية ولبنان ومصر. إلا أنّ لبنان رفض يومذاك استقبال ممثل رسميّ لتلك الدولة لاعتبارات كان أهمّها مراعاته لألمانيا الإتحاديّة ورغبته في حصر علاقاته بتلك الدولة في المجال الاقتصاديّ[68].

وللالتفاف على هذا القرار، عملت برلين (الشرقيّة) على استغلال اتفاقها التجاريّ مع لبنان للمطالبة بممثليّة تجاريّة لها في بيروت لأهداف سياسيّة، تحت ستار رعاية العلاقات التجاريّة وتعزيزها. ولهذه الغاية، حضر إلى بيروت

فريتس كوخ (Fritz Koch)، مفوّضها الخاصّ في الشرقين الأدنى والأوسط، والتقى في نهاية تشرين الثاني 1954 ومطلع الشهر التالي كلاً من وزيريّ الخارجيّة اللبنانيّة ألفرد نقاش والاقتصاد رشيد كرامي، وقدّم للأول طلباً رسمياً لإقامة ممثليّة تجاريّة في بيروت[69]، مؤكّداً لهما أنّ توقيع لبنان اتفاق تجارة على مستوى حكوميّ مع ألمانيا الديمقراطيّة من دون أن يُؤمن أفضل السبل لتحقيق ذلك من خلال ممثليّة تجاريّة، يُعتبر «**مهانة**» لبلاده[70]. وفي لقاء بين كرامي وغريغور (Gregor)، وكيل وزارة التجارة الخارجيّة لألمانيا الديمقراطيّة في براغ، أكّد رشيد كرامي أنّه سوف يدعم إنشاء ممثليّة تجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان[71].

وعلى ما يبدو، فإن طلب برلين (الشرقيّة) هذا وضع لبنان في موقف حرج. فهو كان من جهّة يريد الاستجابة له تقديراً لتطوّر العلاقات التجاريّة بينهما. ومن جهّة أخرى، كان يخشى ردّة فعل ألمانيا الإتحاديّة، التي سرعان ما تدخّلت بالفعل لدى الخارجيّة اللبنانيّة عبر مبعوثها هربرت نورينغ (Herbert Nöhring) لعرقلة القرار اللبنانيّ، وحجتها أنّ تلك الخطوة سوف لن تُبقي العلاقات بين البلدين في إطار التجارة وسوف يعقبها اعتراف لبنان بتلك الدولة[72]. لكن الرئيس شمعون، وعد المبعوث الألمانيّ الغربيّ بألا يرخّص لممثليّة تجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان[73].

وللخروج من هذا المأزق، وافق لبنان على حلّ وسط في أيلول 1955 قضى بإقامة ألمانيا الديمقراطيّة ممثليّة تجاريّة لها في بيروت تكون بمثابة فرع خارجيّ لممثليتها التجاريّة في القاهرة[74]، وأن ينحصر عملها في الشؤون الاقتصاديّة والتجاريّة فقط، وألا يكون لها أي حقّ بممارسة نشاطات دبلوماسيّة أو قنصليّة[75].

وعلى ما يبدو، لم يُسر التصريح اللبنانيّ الجانب الألمانيّ الشرقيّ، الذي سارع للاتصال بوزارة الخارجيّة اللبنانيّة. وفي محاولة منه لتخفيف وطأة القرار عليهم، أبلغ أميوني الألمان الشرقيّين أنّ الإجازة لممثليّة تجاريّة ألمانيّة شرقيّة كفرع خارجيّ للممثليّة في القاهرة، وإن كان لا يتوافق مع تطلّعاتهم، إلا أنّه سوف يساهم في كسر الجليد بين الحكومة والبرلمان اللبنانيّ من جهّة، وبين

ألمانيا الديمقراطيّة من جهة أخرى. وأضاف أميوني قائلاً: «**إنّه طالما سامي الصلح على رأس الحكومة اللبنانية، فإنّ سفير ألمانيا الإتحادية يستطيع أن يتدخّل، لأنّ الصلح موالٍ للغرب**». واعتبر أميوني «**أنّ التغيير الحكوميّ الحالي** (مجيء حكومة رشيد كرامي في 19 أيلول 1955)[76] **قد يعطي فرصة للإقلاع، وإنّه شخصياً يتمنى لو حصلت الممثلية على صفة رسمية لا أن تكون فرعاً للقاهرة**». لكنه عاد واستدرك بأنّ استخدام لبنان عبارة «**فرع القاهرة**» كان للتمويه على الألمان الغربيّين وتهدئة غضبهم، وإنّ الحكومة اللبنانيّة لا تعتبر ممثليّة بيروت في وضع أقلّ شأناً من تلك في القاهرة، وإنّ كلّ علاقات لبنان التجاريّة سوف تجري مباشرة عبر الممثليّة في بيروت، وإنّ بعض الحصر لدورها لن يكون مأساوياً، لأنّ إمكانات توسيع صلاحياتها بعد دخول ألمانيا الديمقراطيّة رسميّاً على الأرض في لبنان، سوف يُسهّل الأمور[77].

وعقب القرار اللبنانيّ، عينت برلين الفرد غريم (Alfred Grimm) رئيساً للممثليّة وتسايدلر (Zeidler) نائباً له، واتخذت من بناية سمّاقية في شارع مدام كوري مركزاً لها[78].

وفي السنوات التالية، وفي إطار مساعيها الحثيثة للتغلغل السياسيّ في لبنان، سارت ألمانيا الديمقراطيّة قدماً في سياسة ذات اتجاهين: تفعيل دور ممثليتها التجاريّة والحصول على صلاحيّات من الحكومة اللبنانيّة تخوّلها ممارسة مهام قنصليّة، أو جعل لبنان يوافق على إقامة قنصليّة أو قنصليّة عامّة لها في بيروت. وفي هذا السياق، عكفت ألمانيا الديمقراطيّة فور عقدها اتفاقها التجاريّ الثاني مع لبنان عام 1955 على وضع الخطط التي تكفل لها تحقيق أهدافها. فزار بيروت هاينريش راو (Heinrich Rau)، وزير التجارة الداخليّة والخارجيّة الألمانيّ الشرقيّ، في أيار 1956 وأجرى اتصالات مع الرسميّين اللبنانيّين من أجل الحصول للممثليّة على وضع قانونيّ مستقل، وليس أن تكون فرعاً للممثليّة الأمّ في القاهرة. وسوّغ الألمان الشرقيّون طلبهم هذا، 1 ـ بأنّ ممثليتهم في لبنان هي جهاز رسميّ لحكومة ألمانيا الديمقراطيّة، ممّا يتطلب اتفاقاً مع لبنان حول حقوقها ووضعها القانونيّ، 2 ـ ضرورة حصول الممثليّة على حقوق قنصليّة لوجود مواطنين ألمان شرقيّين في لبنان يشرفون على رعاية العلاقات التجاريّة[79].

وعلى الرغم من ترحيب رئيسي الجمهوريّة كميل شمعون والحكومة عبد الله اليافي بتطوير العلاقات التجاريّة مع ألمانيا الديمقراطيّة، إلا أنّ الحكومة اللبنانيّة لم تستجب لأي من المطلبين. أمّا الألمان الشرقيّون، فتحفظوا تجاه تكرار محاولتهم في السنتين التاليتين، ورأوا وجوب الحفاظ على علاقاتهم مع لبنان في مستواها الراهن وعدم توسيعها، منطلقين من أنّ سياسة الرئيسين شمعون وحكومة سامي الصلح الجديدة الموالية للغرب، لا تتوافق مع أهداف سياستهم الخارجيّة[80]. ومع ذلك، تحدّثت تقاريرهم عن أنّ قرار الحكومة اللبنانيّة جعل الممثليّة فرعاً للقاهرة ظلّ حبراً على ورق، وإنّ الممثليّة مارست نشاطاتها بحريّة كاملة وعُوملت من الجانب اللبنانيّ معاملة جيدة، وبخاصّة من الدائرة الاقتصاديّة في الخارجيّة اللبنانيّة، هذا فضلاً عن موقف إيجابيّ للصحافة اللبنانيّة منها[81].

استمر تحفظ الألمان الشرقيّين تجاه تعديل وضع ممثليتهم التجاريّة حتى عام 1958، عندما رأوا أنّ اندلاع الحرب الأهليّة في لبنان والسقوط المتوقع لكميل شمعون يطرحان معاً احتمالين: أن يُعهد إلى الجنرال فؤاد شهاب بتشكيل الحكومة اللبنانيّة، وعندها لا يحدث تغيير جذريّ في السياسة الخارجيّة اللبنانيّة، أو أن يقوم أحد أركان المعارضة اللبنانيّة، كعبد الله اليافي أو صائب سلام أو رشيد كرامي، بتشكيل الحكومة، وعندها سوف تسير سياسة لبنان الخارجيّة بشكل محايد مع ميل إلى الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. واعتقدوا أنّ تحقيق الاحتمال الثاني وتخلّي لبنان عن انحيازه الكامل نحو الغرب، قد يجلب معه تحسناً في وضعهم، وإنّ أيّاً من هاتين الخطوتين كانت تستلزم تفعيل العلاقات التجاريّة والثقافيّة مع لبنان، وتبادل البعثات الرياضيّة والفنيّة، وتقديم منح دراسيّة في ألمانيا الديمقراطيّة لطلبة لبنانيّين، والاتصال بالنقابات في لبنان، والمشاركة في مهرجانات الأفلام في بيروت، والقيام بالدعاية الإعلاميّة، والإكثار من التصاريح السياسيّة المؤيّدة للبنان ومن برقيّات التهاني إلى المسؤولين اللبنانيّين في المناسبات الرسميّة[82].

وفي 20 تشرين الأول 1959، طلب الممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان رسمياً إلى وزارة الخارجيّة اللبنانيّة السماح لبلاده بفتح ممثليّة تجاريّة لها في بيروت. ومن أجل ذلك، حضر إلى بيروت غيبتنر(Gyptner)، مفوّض

ألمانيا الديمقراطيّة في الشرقين الأدنى والأوسط، وتباحث مع المسؤولين[83]. وبعد قليل، تبيّن له أنّ لبنان على استعداد للتجاوب جزئيّاً من طلب برلين (الشرقيّة)، إذ أعلن مجلس الوزراء اللبنانيّ في جلسته بتاريخ 21 كانون الثاني 1960 الاعتراف بالممثلية التجاريّة كهيئة قانونيّة ومنحها الإعفاء الجمركيّ أسوة بغيرها من الممثليات التجاريّة الأخرى[84]. وفي الوقت نفسه، رفض لبنان إقامة تمثيل قنصليّ لألمانيا الديمقراطيّة عنده[85]، وأكّد **«أنّ على الممثليّة التجاريّة حصر نشاطاتها بالعلاقات التجاريّة، حيث لا تتوفر لها شروط القيام بمهام سياسيّة»**[86].

وفي خطوة لاحقة، بهدف إعطاء مفاوضات التجارة بين البلدين مناخاً مريحاً، منح لبنان في 3 نيسان 1960 و15 شباط 1961 الممثليّة التجاريّة لوحتين دبلوماسيتين[87]، وسط احتجاج سفارة ألمانيا الإتحاديّة ومطالبتها الخارجيّة اللبنانيّة بسحبهما، ورفض لبنان هذا الطلب، مبرراً أنّ ما حصل كان عن طريق الخطأ ولن يتكرّر ثانية، وليس له أهمّية سياسيّة. وفي ملاحظته حول الموضوع، كتب هرمان فويغت (Hermann Voigt)، رئيس الدائرة 708 في الخارجيّة ببون يقول: **«إنّ لبنان رفض سحب اللوحتين الدبلوماسيتين خشية أن يعرّض مبيعاته من الحمضيّات والفاكهة للخطر»**[88]. وللتعبير عن استيائها من هذا التصرّف، اقترحت الدائرة المذكورة في الخارجيّة ببون بأن يُؤخَر إرسال سفير جديد إلى لبنان[89]. إلا أنّ شيئاً لم يحصل من هذا القبيل.

ولطمأنة ألمانيا الإتحاديّة تجاه موقفها الرسميّ من برلين (الشرقيّة)، أبلغت الحكومة اللبنانيّة سفير ألمانيا الإتحاديّة ببيروت في مناسبتين (أيار 1959 وآذار 1960) بأنّها تعلّق أهمّية كبيرة على رعاية العلاقات الوديّة مع بلاده ولن تعترف بألمانيا الديمقراطيّة وتسمح لها بإقامة تمثيل قنصليّ لديها، أو ترفع من صلاحيّات ممثليتها التجاريّة[90]، وهو ما كرّره وزير الخارجيّة فيليب تقلا مرّة أخرى أمام الممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطيّة في 26 أيار 1960[91]. ومن جهّة أخرى، أبلغ لبنان ألمانيا الديمقراطيّة **«أنّ لديه علاقات دبلوماسيّة مع ألمانيا الإتحاديّة فقط، وهو يريد تجنّب تعقيدات معها»**، و**«سوف يقيم العلاقات الدبلوماسيّة مع برلين عندما تُقدم دول عدم الانحياز على مثل تلك الخطوة»**[92]. وكان ربط لبنان إقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع برلين بإقدام

«دول عدم الانحياز» على ذلك أولاً، مناورة دبلوماسيّة منه كي لا يعترف بتلك الدولة، إذ كان يدرك أنّ «مبدأ هالشتاين» هو أيضاً سوط مسلّط على دول العالم الثالث لمنعها من الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة. وبعد مؤتمر «دول عدم الانحياز» ببلغراد في أيلول عام 1961، كثّفت حكومة برلين (الشرقيّة) من مساعيها للحصول على اعتراف تلك الدول بها شارحة لها المسألة الألمانيّة ومسألة بناء جدار برلين. لكن «دول عدم الانحياز»، تحفّظت تجاه الاعتراف ببرلين، معتبرة المسألة الألمانيّة **«نزاعا» ألمانيا داخل العائلة الواحدة»**[93].

شكّل اعتراف لبنان بالممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة خطوة متقدّمة لتلك الدولة في سعيها لإقامة علاقات قنصليّة معه، بحجّة أنّ تطوّر العلاقات والمعاملات التجاريّة بين البلدين يستلزم ذلك، كالمصادقة، على سبيل المثال، على الوثائق والمعاملات التجاريّة ومعاملات الزواج، ومنح تأشيرات دخول إلى لبنانيّين يرغبون بزيارة ألمانيا الديمقراطيّة[94]. واستغلّت برلين (الشرقيّة) التحضير للمفاوضات التجاريّة مع لبنان عام 1961 لتتحرّك في هذا الاتجاه[95]. ومرّة أخرى اضطرّت الخارجيّة اللبنانيّة للتأكيد على موقفها السابق من إنشاء قنصليّة، فيما كتب شنايدر، الممثل التجاريّ الألمانيّ الشرقيّ في بيروت، إلى رؤسائه يقول: «**إنّ لبنان يريد إلزامنا شراء أكبر كمية ممكنة من إنتاجه الزراعيّ وهو لأجل ذلك يستخدم كلمات مديح لدورنا الاقتصاديّ، بينما لا يُقدّم سوى القليل بشأن إقامة علاقات قنصلية خشية حدوث إشكالات مع ألمانيا الإتحاديّة**»[96].

وفي 6 نيسان 1961، كشف زيدان البيطار، رئيس الدائرة الاقتصاديّة في الخارجيّة اللبنانيّة، الذي خلف أميوني، أمام الممثل التجاريّ الألمانيّ الشرقيّ أنّ هانز شفارتسمن (Hans Schwarzmann) ، سفير ألمانيا الإتحاديّة في بيروت، الذي علم بمساعي ألمانيا الديمقراطيّة لإقامة قنصليّة لها في لبنان، تدخّل على الفور واتصل بالخارجيّة محذراً من إقدام لبنان على تلك الخطوة. وقد ترافق ذلك مع إعلان حكومته عن تقديم مساعدات تنمية إلى لبنان، والذي تزامن عمداً مع المفاوضات التجاريّة بين بيروت وبرلين (الشرقيّة). وقد نصح البيطار شنايدر السير في مسألة الحقوق القنصليّة «**إلى الحدّ الذي لا يؤدّي إلى تعقيدات مع الدول الأخرى**»، قاصداً بذلك ألمانيا الإتحاديّة. كما

طلب إليه بأن يكثّف من الاتصال بالزعامات المارونيّة وبالبطريرك المارونيّ أيضاً، وسمّى له كلّ من سليم الخوري وإميل خوري للاتصال بهما. وفيما أعلن الأول عن استعداده لدعم الطلب الألمانيّ الشرقيّ لدى وزير الخارجيّة اللبنانيّة تقلا والرئيس الأسبق بشارة الخوري، ورأى أيضاً ضرورة أن تتصل الممثليّة التجاريّة بالبطريرك المارونيّ، أوضح إميل خوري صعوبة قيام علاقات قنصليّة بين لبنان وألمانيا الديمقراطيّة في الوقت الراهن، بسبب نفوذ ألمانيا الإتحاديّة الاقتصاديّ في لبنان، ومحدوديّة إمكانات برلين (الشرقيّة) الاقتصاديّة والماليّة مقارنة بألمانيا الإتحاديّة، ووجود دوائر في لبنان ترفض تحسين العلاقات معها. ومع ذلك، نصح أميل خوري شنايدر بأن تتجه سياسة بلاده آنياً إلى عقد اتفاق تجارة ومدفوعات جديد، وتقوية العلاقات مع لبنان من خلال تكثيف الاتصالات بشخصيّات لبنانيّة، والقيام بالدعاية الإعلاميّة وتقديم مساعدات تقنيّة وعلميّة إلى لبنان والمشاركة في مشاريع إنمائيّة[97].

وأثناء ذلك (أيار 1961)، وصل كارل - هاينس تسيربل (Karl- Heinz Zirpel) إلى لبنان بتكليف من وزارة التجارة الخارجيّة في برلين للتفاوض في مسألة عقد اتفاق تجارة جديد. وعند بدء المحادثات، حاول تسيربل أن يجعل مسألة العلاقات القنصليّة في صلب موضوع المفاوضات[98]. ولما فشل في ذلك، أبلغ تسيربل فؤاد عمّون، أمين عام الخارجيّة، «**إنّه مؤلم جداً لألمانيا الديمقراطية أن يكون لها ممثلية تجارية فقط في دولة صديقة كلبنان وتعمل في ظروف شاذّة مقارنة بمستوى العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين**». وأضاف: «**إنّ سياسة ألمانيا الديمقراطية الخارجيّة تجاه الدول العربية تنسجم على الدوام مع مصالح الدول العربيّة، وهي تقف ... بوضوح إلى جانب الدول العربيّة، وبخاصّة في مسألة إسرائيل، وليس لديها علاقات سياسيّة أو اقتصاديّة (معها) أو أي نوع من العلاقات مع تلك الدولة**». وفي إشارة إلى ألمانيا الإتحاديّة، قال: «**إنّها تدعم إسرائيل في كلِّ الأحوال وتسمح لنفسها بالتدخّل في ما يخصّ العلاقات بين ألمانيا الديمقراطية ولبنان**». وختم تسيربل بالقول: «**إنّ ما يطلبه ليس إقامة علاقات دبلوماسيّة أو سياسيّة رسمية، بل ما يؤدّي إلى توسيع العلاقات التجارية بين البلدين، ويمكّن الممثلية التجارية، كممثل وحيد لألمانيا الديمقراطية في لبنان، الاهتمام بالسياح الألمان الشرقيين الذين**

يتوافدون إلى لبنان بمعدّل 300 إلى 400 سائح سنوياً، والمشاركة في المهرجانات الثقافية، وإنشاء خطّ جويّ بين برلين وبيروت»[99].

سرعان ما تبين لتسيرپل أنّ أقصى ما يمكن الحصول عليه من الجانب اللبنانيّ هو بعض الحقوق القنصليّة وليس إقامة قنصليّة[100]. وبالفعل، أبلغت الخارجيّة اللبنانيّة الممثليّة في 28 أيلول 1961 قرار مجلس الوزراء اللبنانيّ بمنحها بعض الحقوق **«لأجل تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتسهيل عمل الممثلية»**. وهذه الحقوق هي: السماح لها بالتصديق على الفواتير والمعاملات التجاريّة، ومنحها حرمة المراسلات البريديّة والبرقيّة. واعتبر تسيرپل أنّ هذا القرار خطوة إلى الأمام، وإن كان لا يتوافق مع تطلّعات بلاده[101].

بعد القرار اللبنانيّ، رأت ألمانيا الديمقراطيّة أن تكون خطوتها التالية الحصول لممثليتها على حقّ إصدار تأشيرات دخول والقيام بمهام قنصليّة[102]. وفي ضوء اضطراب العلاقات بين لبنان وسوريّة في النصف الثاني من عام 1961، وعدم تمكّن بعض الرسميّين ورجال الأعمال اللبنانيّين من الذهاب إلى سوريّة للحصول على تأشيرات دخول من القنصليّة الألمانيّة (الشرقيّة) في دمشق، أضحى طلب برلين أكثر قبولاً من قبل الحكومة اللبنانيّة.

ولما كان لبنان يدرك أنّ الإقدام على هذه الخطوة قد يعكّر علاقاته بألمانيا الإتحاديّة، رأت دوائر الخارجيّة اللبنانيّة التشاور معها مسبقاً في الموضوع، مع التأكيد لها أنّها لن تُقدم على منح الممثليّة هذا الحقّ من دون موافقتها. وبينما رأى سفير ألمانيا الإتحاديّة في بيروت أنّ إقدام لبنان على تلك الخطوة يناقض ما وعد به الوزير تقلا من أنّه لن يرفع من صلاحيّات الممثليّة التجاريّة[103]، كان لرؤسائه في بون رأي آخر. فقد اقترحت الدائرة السابعة في الخارجيّة التساهل تجاه الموضوع كاستجابة للرغبة اللبنانيّة، وكي لا يكون لألمانيا الديمقراطيّة حجّة لتحويل ممثليتها إلى قنصليّة، ولأنّ لبنان يتصرف بنزاهة، وسوف يقابل تلك الخطوة بتفهّم موقف ألمانيا الإتحاديّة من المسألة الألمانيّة[104]. وأبلغت الخارجيّة في بون شڤارتسمن بأنّ سلوك الحكومة اللبنانيّة لا يُعتبر انحرافاً كبيراً عن سياسة لبنان السابقة تجاه الممثليّة التجاريّة[105].

وفيما أزيلت عقبة أساسيّة في وجه توسيع صلاحيّات الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة لتشمل منح «الفيزا»، تخلّى لبنان فجأة عن الفكرة بكاملها، في ضوء تكثيف الممثليّة التجاريّة نشاطاتها السياسيّة في لبنان وتحوّل هذه المسألة إلى قضية الساعة في أروقة وزارة الخارجيّة، واعتراض سفارة ألمانيا الإتحاديّة على تلك النشاطات. بناءً عليه، أنصبّ اهتمام لبنان على معالجة ذيول تلك القضية تاركاً مسألة الحقوق القنصليّة إلى وقت آخر[106].

ومع مطلع خريف 1963، عاودت الممثليّة تجديد اتصالاتها بالمسؤولين في الخارجيّة اللبنانيّة في شأن الحقوق القنصليّة، معتبرة أنّ هناك معطيات مشجّعة تجعل توقيت ذلك مناسباً، وهي:[107]

1 ـ تحسّن وضع ألمانيا الديمقراطيّة في لبنان رغم **«الضغط الإمبرياليّ»** عليه الذي يُواجه تواجهه مختلف فئات المعارضة اللبنانيّة؛

2 ـ الانتخابات التي ستجري في لبنان في نسيان 1964، ما يجعل أعضاء الحكومة المرشحين للانتخابات يشدّدون على الحياديّة والاستقلال وحريّة التصرّف لأجل كسب أصوات الناخبين؛

3 ـ المحادثات التي أجراها فريتس هلبيغ (Fritz Helbig)، رئيس الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة، مع رئيس الوزراء رشيد كرامي ووزيريّ الخارجيّة والاقتصاد، وإعلان الحكومة اللبنانيّة عن رغبتها في تطوير العلاقات مع ألمانيا الديمقراطيّة **«في حدود المستطاع»**، واستعداد الرئيس كرامي ووزير الاقتصاد رفيق نجا دعم توسيع صلاحيّات الممثليّة، واعتقاد الممثليّة أنّه يمكن التأثير على قرار الوزير تقلا من خلال شخصيّات لبنانيّة مقرّبة منه مؤيدة لبرلين؛

4 ـ دعم البيطار والسفير دمشقيّة الممثليّة في مسعاها وإمكان تأثيرهما على الوزير فيليب تقلا؛

5 ـ زيارة النائب أحمد إسبر معرض لايبزيغ وتعهّده بالاتصال بالوزير تقلا كي ينقل إليه انطباعاته الإيجابيّة عن ألمانيا الديمقراطيّة ويبحث معه مسألة الحقوق القنصليّة؛

6 ـ الاتصالات التي أجراها الممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطية مع الحزب التقدميّ الاشتراكيّ، وبخاصّة مع كمال جنبلاط وفريد جبران.

إضافة إلى ذلك، رأى هلبيغ أن يدعم تحرّكه الرسميّ باتصالات خاصّة مع شخصيّات لبنانيّة رفيعة. فاتصل بمعن كرامي، شقيق رئيس الوزراء، لأجل التوسّط لدى أخيه في مسألة الحصول على الحقوق القنصليّة للممثليّة[108].

وفي 18 تشرين الأول 1963، سلّم هلبيغ زيدان البيطار مذكرة رسميّة من وزارة التجارة الخارجيّة والداخليّة الألمانيّة (الديمقراطيّة) تطلب فيها إقامة علاقات قنصليّة متدرّجة بالأسباب السابقة نفسها. وعكس البيطار أثناء مقابلته لهلبيغ أجواء مريحة في الخارجيّة ترى «**أنّ شيئاً يجب أن يُعمل**» في مسألة الحقوق القنصليّة[109]. ولفت البيطار إلى أنّ هناك جهات تجاريّة تتعامل مع الغرب تضع العقبات في وجه ذلك، وأنّ الرئيس فؤاد شهاب يخشى الدول الاشتراكيّة، في حين أنّ الوزير تقلا ليس سيئاً و«**يمكن التوقع منه موقفاً طيباً**». وختم البيطار حديثه بالقول، غامزاً من قناة ألمانيا الإتحاديّة: «**سوف تلاحظون شيئاً عن الصراع المقبل المرتبط بهذه المسألة**»[110]. وما لبثت تلك الأجواء الإيجابيّة أن تصاعدت بإعلان «حزب الكتائب اللبنانيّة» عن استعداده دعم برلين (الشرقيّة) في مسألة إقامة قنصليّة في بيروت لدى لجنة الشؤون الخارجيّة البرلمانية. لكن هلبيغ، رأى « **تجنب الدعم من هذا الحزب**» لأسباب سياسيّة وإيديولوجيّة[111].

كانت هذه أولى الإشارات بأنّ لبنان يريد بالفعل تحسين وضع الممثليّة. لكن تدخّل سفير ألمانيا الإتحاديّة في المسألة، خفّف من حدة الاندفاع اللبنانيّ، ذلك أنّ شڤارتسمن احتجّ مهدداً بأنّ تلك الخطوة «**سوف تصيب العلاقات اللبنانية ـ الألمانية** (الغربيّة) **بشرخ عميق**»، مؤكّداً أنّ بلاده هي المتحدّث الحصريّ الوحيد باسم كلّ ألمانيا[112].

وفي ضوء التدخّل الألمانيّ الغربيّ، صدر في 11 كانون الأول 1963 قرار عن مجلس الوزراء اللبنانيّ يمنح الممثليّة فقط حقّ إصدار تأشيرات دخول (فيزا)[113]. فاعتبرت خارجية ألمانيا الديمقراطيّة أنّ تلك الخطوة هي علامة واضحة على تحسن العلاقات مع لبنان[114].

5 ـ النشاطات السياسيّة لألمانيا الديمقراطيّة وردود الفعل اللبنانية والألمانية الغربيّة عليها.

تشير الوثائق والتقارير التي بين أيدينا على أنّ موقف لبنان من المسألة الألمانيّة كان ينسجم بشكل عامّ مع موقف الدول العربيّة المحايد الذي كان يُقرّ بوجود دولتين ألمانيّتين ويشجّع مفاوضات سلام مباشرة بينهما. وقد تجنّب لبنان التورّط في إشكاليّات هذه المسألة جاعلاً تصريحاته حولها عامّة وغير محدّدة. كما رأى أنّ السير في سياسة متوازنة بين الدولتين الألمانيّتين أفضل وسيلة للحفاظ على ارتباطه بالغرب من جهّة، وإرضاء القوى الوطنية اللبنانيّة التي كانت تحثّ على الاعتراف بألمانيا (الشرقيّة) من جهّة أخرى[115].

وعلى الرغم من موقفه هذا، تحوّل لبنان إلى ساحة صراع سياسيّ وإعلاميّ بين الدولتين الألمانيّتين. برز ذلك بشكل واضح مع اندلاع أزمة برلين مجدّداً في خريف 1958، نتيجة مساعي السوفيات لتحييد المدينة ونزع سلاحها، ثم بناء جدار برلين من قبل ألمانيا الديمقراطيّة في آب 1961. وبالتزامن مع تلك التطوّرات، أخذت الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة، وبشكل يخالف الصلاحيّات المعطاة لها من قبل الحكومة اللبنانيّة، تتجرأ على تسليم الخارجيّة اللبنانيّة والبعثات الأجنبيّة والصحافة المحليّة مذكرات سياسيّة تعرض فيها وجهة نظر حكومتها من المسألتين الألمانيّة والبرلينيّة وتهاجم ألمانيا الإتحاديّة وتتحدّث عن تسلّحها ودورها في تهديد السلام العالمي. ففي 12 تشرين الثاني 1958، سلّمت الممثليّة وزارة الخارجيّة اللبنانيّة مذكرة باللغتين الفرنسيّة والألمانيّة حول الوضع في ألمانيا بعنوان «**مذكرة حول تهديد السلم من خلال سياسة التسلّح لألمانيا الغربيّة**»[116]. وبناءً على شكوى السفير الألماني هلّنتال بتاريخ 14 منه، استدعت الخارجيّة رئيس الممثليّة التجاريّة وحذرته من مثل هذا التصرّف. ومن جهّة أخرى، برّرت الخارجيّة لسفير ألمانيا الإتحاديّة أنّ ما حدث هو «**نوع من الدعاية التي يقوم بها المرء من دون انتباه**»[117].

وبالرغم من التحذيرات اللبنانيّة، أخذت الممثليّة تموّل صحفاً محليّة بهدف الدعاية لحكومتها وحثّ الرأي العامّ اللبنانيّ على ضرورة اعتراف

حكومته بألمانيا الديمقراطيّة. وبمناسبة العيد العاشر لتأسيس الدولة (1959)، أجرى ڤرنر هينولد (Werner Hänold)، الممثل التجاريّ لألمانيا الديمقراطيّة، حديثاً مع جريدة «الصحافة» البيروتية طالب فيه بإقامة علاقات دبلوماسيّة بين بلاده ولبنان، وألمح إلى العلاقات التي تربط بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل، وإلى أنّ بلاده ليس لها أيّة علاقات مع الكيان الصهيونيّ[118].

وبمناسبة العيد الحادي عشر لتأسيس ألمانيا الديمقراطيّة، أجرى فريق كرة قدم ألمانيّ شرقيّ مباراة في بيروت في 13 تشرين الأول 1960، حيث رُفع فيها علم تلك الدولة وعُزف نشيدها الوطنيّ[119]. وسبق ذلك بأسبوع (7 تشرين الأول) حفل استقبال في فندق بريستول إقامته الممثليّة التجاريّة حضره رسميّون لبنانيّون، ومن ضمنهم مدير عامّ المراسم في القصر الجمهوري جورج حيمري، والقاضي في محكمة الاستئناف بدري المعوشي. عندها، خرج سفير ألمانيا الإتحاديّة عن صمته واحتجّ إلى وزارة الخارجيّة اللبنانيّة، معتبراً أنّ مشاركة مسؤول لبنانيّ كبير في الاحتفال بادرة يُؤسف لها، وإنّ ما يحصل هو عمل **«غير وديّ»** تجاه حكومته. وعلى الرغم من تبرير الخارجيّة اللبنانيّة بأنّ حضور مدير عام المراسم استقبال البريستول كان بصفته الشخصيّة[120]، حصل على ما يبدو خلاف في الرأي بين دائرتي الشؤون السياسيّة والاقتصاديّة في وزارة الخارجيّة لدى تقييمهما الموضوع : إبراهيم الأحدب (رئيس الدائرة السياسيّة)، الذي رأى أنّ الممثليّة قد تجاوزت بالفعل إطار نشاطها التجاريّ، وزيدان البيطار (رئيس الدائرة الاقتصاديّة)، الذي اعتبر أنّ المسألة مُبالغ فيها وتهدف إلى تعكير العلاقات الجيدة بين بيروت وبرلين (الشرقيّة)[121].

وبسبب هذا الخلاف، استدعى أمين عام الخارجيّة السفير خليل تقيّ الدّين بنفسه شنايدر، الممثل التجاريّ الألمانيّ الشرقيّ، وأبلغه استياء الخارجيّة اللبنانيّة من نشاطاته السياسيّة في الأسبوع الأخير والتي تخطّت المسائل الاقتصاديّة الصرفة. كما أفهمه أنّ لبنان لن يقيم علاقات دبلوماسيّة مع بلاده. وفي الختام، نصح تقيّ الدّين الممثل التجاريّ بأن يبقى على اتصال به للحصول على رأيه بشأن نشاطات لممثليته قد تُفسر سياسيّاً. ولترطيب الأجواء مع ألمانيا الإتحاديّة، أكّدت الخارجيّة اللبنانيّة للسفير الألمانيّ الغربيّ أنّ رئيسا

الجمهوريّة والحكومة اللبنانيّة لا يزالان على موقفهما الثابت من بلاده في مسألة ألمانيا الديمقراطيّة. وعزا شنايدر المسألة كلّها إلى مكيدة دبّرتها سفارة ألمانيا الإتحاديّة، وإلى العلاقة الجيدة التي كانت تربطها بالأحدب. لكنه، وبسبب الجو المشحون، اقترح على رؤسائه وقف النشاطات السياسيّة مرحليّاً، أو التقدّم بمذكرات سياسيّة إلى الخارجيّة منعاً لأي احتجاج ألمانيّ غربيّ. أما في شأن المؤتمرات الصحفيّة التي تعقدها الممثليّة، فرأى أنّ لا ضرورة للتراجع عنها[122].

وعلى الرغم من احتجاجات سفارة ألمانيا الإتحاديّة والتحذيرات المرنة للخارجية اللبنانيّة، عاودت الممثليّة نشاطها السابق، حيث سُجلت حادثتان في خلال عام 1961. فبمناسبة مهرجان الفيلم السينمائيّ الدوليّ في سينما كابيتول (10 ـ 18 حزيران 1961)، أقدمت ألمانيا الديمقراطيّة، كدولة مشاركة فيه، على رفع عَلَمها على مبنى صالة العرض، الأمر الذي سبب تدخّلاً من قبل السفير شڤارتسمن لدى الخارجيّة اللبنانيّة وقيام الأمن العامّ اللبنانيّ بإنزال العَلَم. وأبلغ السفير خليل تقيّ الدّين شنايدر، أنه طالما لا توجد علاقات دبلوماسيّة بين لبنان وألمانيا الديمقراطيّة، فليس مسموحاً لدولته أن ترفع عَلَمها. وأضاف قائلاً له: **«إنّ ما يربط لبنان وبلاده حالياً هو العلاقات التجارية، وطالما أنّ الممثلية التجارية تعمل في هذا الإطار، فلها حماية الدوائر اللبنانية»**. وختم تقيّ الدّين حديثه بالقول: **«إذا كنتم تريدون أن تقوموا بشيء يتخطّى هذا الإطار، فتعالوا إلينا كي نتحادث معاً وانتم تعرفون أنّ الجهة الأخرى** (ألمانيا الإتحاديّة) **لا تنام»**. وبتدخل كيكتيف (Kiktiev) السفير السوفياتيّ في بيروت، وزيدان البيطار، أمكن التوصل إلى تسوية قضت بإنزال أعلام جميع الدول المشاركة في المهرجان باستثناء لبنان[123].

وفي أعقاب «مسألة العَلَم»، حاول شڤارتسمن أن يدفع لبنان إلى الاعتراف به كسفير لكلّ ألمانيا، إلا أنّ تدخّل السفير السوفياتيّ في المسألة أحبط مسعاه[124]. وعلى العموم، كان على لبنان أن يأخذ موقفاً تسوية في هذا الموضوع، إذ لم يكن قد مضى على توقيعه على الاتفاق التجاريّ مع ألمانيا الديمقراطيّة سوى بضعة أسابيع.

أما الحادثة الثانية، فهي عودة شنايدر من جديد في 25 أيلول 1961 إلى تقديم مذكرات سياسيّة إلى الخارجيّة اللبنانيّة حول مشروع حلٍّ سلميٍّ لمسألة برلين، ومقترحات بلاده لعقد معاهدة سلام بين الدولتين الألمانيّتين[125] .

ومع تعيين هاينريش كروغر(Heinrich Krüger) رئيساً للمثلية التجاريّة في صيف 1962، عاود الألمان الشرقيّون نشاطاتهم السياسيّة وبزخم كبير هذه المرّة، ما لفت أنظار دوائر الخارجيّة اللبنانيّة والسفارة الألمانيّة الغربيّة طوال عامٍ كامل. فعندما حضر هذا إلى بيروت، كان لديه تصوراً حول مهامه يتجاوز التمثيل التجاريّ لبلاده، وهو تطبيع العلاقات مع لبنان. ومما شجّعه على ذلك، تبلّغه، بصورة غير رسميّة، من أحد مندوبي وزارة الخارجيّة اللبنانيّة الذي حضر حفل تسلّمه منصبه، بأنّ لبنان سيتعامل من الآن وصاعداً مع الممثليّة بشكل رسميّ أكثر من السابق، وإنّ الحكومة اللبنانيّة توافق على نشاطات الممثليّة السياسيّة بصورة صامتة[126]. ولتحقيق هدفه، رأى كروغر ضرورة القيام بالخطوات التالية: [127]

* تدعيم الاتصالات مع القيادات في الحكومة اللبنانيّة والبرلمان اللبنانيّ والمؤسسات الرسميّة وتعميقها؛
* إقامة علاقات شخصيّة مع المديرين العامين اللبنانيّين؛
* تدعيم العلاقات مع الصحافة اللبنانيّة ومع المؤسسات الثقافيّة والجامعيّة؛
* الحصول على دعم رجال أعمال لبنانيّين وجمعياتهم.

فور تسلّمه منصبه، قام كروغر بزيارة بروتوكوليّة إلى وزير الخارجيّة فيليب تقلا، وأعرب له عن الأمل في إمكان تطوير العلاقات بين بلاده ولبنان في مجالات أخرى غير التجارة. وأبلغ كروغر تقلا إنّه يريد أن يتوجّه إلى وزارة الخارجيّة بمذكرات تتعلّق بمسائل سياسيّة تهم لبنان، مثل **«الوضع الشاذ»** في برلين الغربيّة، والاستفزازات التي تتعرض لها حدود ألمانيا الديمقراطيّة من قبل ألمانيا الإتحاديّة، وعن رغبة بلاده في حلّ المسألتين الألمانيّة والبرلينيّة من خلال اتفاق سلام بين الألمانيّتين، وأخيراً، أنّ ألمانيا الإتحاديّة رفضت حتى الآن كلّ اقتراحات بلاده في ما يتعلق بالاعتراف بسيادتها. وبرّر كروغر

طلبه هذا بأنّ بعض الصحف اللبنانيّة تعرض هذه المسائل بشكل مغاير للحقيقة ينسجم مع مخطّطات ألمانيا الإتحاديّة ضدّ بلاده[128].

وفي ردٍّ لبق، أعلن تقلا عن استعداده لدعم كروغر في كلّ المجالات وتمكينه من تحقيق مهامه في الأطر المتفق عليها بالنسبة إلى نشاطات ألمانيا الديمقراطيّة في لبنان. لكنه طلب إليه ألا يتقدّم بمذكرات سياسيّة إلى الخارجيّة اللبنانيّة لما قد تسببه من مشكلات للجهتين اللبنانيّة والألمانية الشرقيّة. وحول المسألتين الألمانيّة والبرلينيّة، رفض تقلا الخوض فيهما معتبراً إياهما شأناً داخليّاً للدولتين الألمانيّتين لا يهمّ لبنان مباشرة. لكنه أمل **«أن يتمكّن الشعب الألمانيّ بإرادته وشجاعته من حلّ هذه المسألة التي تساهم في إحلال السلام العالميّ، وعن ترحيب لبنان بذلك»**[129] .

وعلى الرغم من تأكيدات كروغر لتقلا بأنّه سيتصرّف في ضوء الاتفاقات المعقودة بين بلاده ولبنان، أي حصر نشاطاته بالعلاقات التجاريّة فقط والتشاور مع وزارة الخارجيّة اللبنانيّة من وقت لآخر، راح هذا يوسّع من اتصالاته مع الشخصيّات الرسميّة والسياسيّة والاقتصاديّة اللبنانيّة مباشرة أو عبر وسطاء. وفي تقرير له، كشف كروغر عن شبكة الاتصالات التي أقامها في لبنان على الشكل التالي: اتصالات رسميّة مع الرئيس رشيد كرامي، وعبر شقيقه معن التاجر في طرابلس، ومع وزير الخارجيّة فيليب تقلا عبر إيلي أبو جودة صاحب «البنك اللبنانيّ للتجارة»، والتاجر ألفرد كتانة، رئيس مكتب الفاكهة، ووزير الأشغال بيار الجميّل عبر شقيقه وقريب له يدعى أنطوني الجميّل، رئيس تحرير مجلة «بيروت» الناطقة بالإنكليزية، ووزير البريد رينيه معوّض رسميّاً وعبر إبن عمه جميل معوّض وهو تاجر في طرابلس، ومع كمال جنبلاط، الوزير المكلّف بمهام وزارة الداخليّة عبر التاجر أسعد نجار، وعلى التوالي مع وزراء الإعلام والاقتصاد والزراعة والصحّة والتربية فيليب بولس ورفيق نجا وجوزيف سكاف وعلي بزّي وكامل الأسعد. كما أجرى اتصالات بصبري حماده، رئيس المجلس النيابيّ ونائبه منير أبو فاضل، وكاظم الصلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجيّة في البرلمان اللبنانيّ، وأعضاء تلك اللجنة محسن سليم وأحمد إسبر، ومع صائب سلام عبر شقيق له في مكتب الفاكهة، ومع ناظم عكاري، المدير العام لرئاسة مجلس الوزراء[130]

وفؤاد عمون، أمين عام الخارجيّة اللبنانيّة، ومع رئيس مجلس إدارة الجمارك اللبنانيّة، وجورج حيمري، مدير عام المراسم في رئاسة الجمهوريّة. كما لم يوفّر كروغر مناسبة عيد رأس السنة الميلاديّة لتهنئة الجميع، وفي مقدّمهم رئيسا المجلس النيابيّ والوزراء وأعضاء في الحكومة اللبنانيّة[131].

وفي تقريره السنويّ الأول عن العام 1962، كتب كروغر أنّ تلك الاتصالات مع الفعاليّات اللبنانيّة كانت ذات غايات سياسيّة، وأهمها «**توطيد العلاقة الشخصية معهم واستخدامها في سبيل التقدّم بمذكرات سياسيّة تدعم أهداف بلاده في المسألتين الألمانيّة والبرلينية وتقوية نفوذها في لبنان على حساب ألمانيا الإتحاديّة، وصولاً إلى تطبيع العلاقات معه**»[132]، واعتقد كروغر أنّ وجود رشيد كرامي في السلطة يوفّر أملاً بتحقيق أهدافه، لاسيّما بعدما أبدى هذا الأخير استعداده لتسلّم مذكرات سياسيّة منه[133]. وهذا ما شجّع كروغر على الإكثار من تقديم المذكرات إلى المسؤولين وأعضاء الحكومة حول برلين الغربيّة ومساعي ألمانيا الإتحاديّة للتسلّح النوويّ، وحول لجنة نزع الأسلحة في جنيف.

وبعدما اعتقد كروغر أنّ لا اعتراض على تحرّكاته، وسّع من نشاطاته باتجاه المجلس النيابيّ، وأخذ يقدم لرئيسه وللجنة الشؤون الخارجيّة مذكرات تهاجم ألمانيا الإتحاديّة[134]. كما لم تستثن الممثليّة التجاريّة من مخطّطاتها القيادات المارونيّة، إذ يذكر تقرير أنّ ألمانيا الديمقراطيّة كانت تهدف من خلال إدخال «البنك اللبنانيّ للتجارة» لصاحبه أيلي أبو جودة في اتفاقها التجاريّ مع لبنان عام 1961 إلى الانفتاح على الزعامات المارونيّة والكنيسة المارونيّة وكسبها لمشروع إقامة قنصليّة. واستطاعت بالفعل إقامة اتصالات مع جماعة بشارة الخوري، سليم ونهاد وإميل، رغم إدراكها ضعف نفوذهم السياسيّ[135]، لكنها تحفّظت، لأسباب سياسيّة، كما ذكرنا سابقاً، تجاه قبول دعم «حزب الكتائب اللبنانيّة» لمشروعها لدى لجنة الشؤون الخارجيّة في البرلمان[136].

وفي الوقت نفسه، بدأ «تعاون» بين الممثليّة التجاريّة وبعض الصحف اللبنانيّة بشكل لم يسبق من قبل. فبدأت تُنشر مقالات وسلسلة حلقات افتتاحيّة

مؤيدة لألمانيا الديمقراطيّة تدعو إلى الاعتراف بها كدولة مستقلة وإقامة العلاقات الدبلوماسيّة معها ونزع سلاح برلين الغربيّة، وحلّ المسألة الألمانيّة طبقاً لإتفاق بوتسدام، وجعل منطقة وسط أوروبا منزوعة السلاح. كما أخذت الممثليّة تُكثر من حفلاتها لمحرّري الصحف ونقابتهم ومن مؤتمراتها الصحفيّة للحديث عن معارض لايبزيغ، وتنشر إعلانات دعائيّة لمنتجات بلادها، كوسيلة من وسائل دعم الصحف اللبنانيّة الناشطة في حملتها الدعائية ضدّ ألمانيا الإتحاديّة[137].

سبّبت نشاطات ممثليّة ألمانيّة الديمقراطيّة استياء سفارة ألمانيا الإتحاديّة. فاستغرب شڤارتسمن صمت الحكومة اللبنانيّة عنها، وكيف يستقبل وزير الخارجيّة اللبنانيّة وأمينها العام ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة كروغر خروجاً عن المألوف، وليس من قبل رئيس الدائرة الاقتصاديّة في وزارة الخارجيّة اللبنانيّة. وأعلن شڤارتسمن عن رفضه أن يُرفَع من شأن الممثليّة التجاريّة حتى اجتماعيّاً[138]، معتبراً أنّ بلاده هي الممثل الوحيد القانونيّ لألمانيا في لبنان، وأنّ ما يحصل «**يشكل تطوّراً خطيراً**»[139].

أدّى التدخل الألمانيّ الغربيّ ضدّ كروغر إلى إحراج الحكومة اللبنانيّة. لكن المفاوضات حول تجديد اتفاقها التجاريّ مع ألمانيا الديمقراطيّة ثم توقيعه في أيار 1963 وانعكاسه إيجاباً في أوساط الرأي العام اللبنانيّ، منعها من اتخاذ إجراء ما. ولذا، اكتفت باستدعاء كروغر في 23 كانون الثاني 1963، وأبلغته أنّ نشاطاته تتجاوز إطار التمثيل التجاريّ و«**تضرّ بمصالح لبنان**» و«**إنّه لا يمكن الاستمرار على هذا المنوال**»[140]. واعتقدت الخارجيّة أنّ كروغر قد فهم الرسالة وسوف يبقى في ألمانيا بعد مرافقة الوفود اللبنانيّة إلى معرض لايبزيغ في آذار 1963 ولن يعود إلى لبنان. إلا أنّ شيئاً لم يحصل من هذا القبيل.

وبغضّ النظر عن التنافس الألمانيّ - الألمانيّ، كان لقصة كروغر شقّان بروتوكوليّ وآخر تجاريّ. الأول يتعلق بتجاوزه لزيدان البيطار وقيامه بالاتصال برؤسائه مباشرة، مع علمه أنّ البيطار هو المسؤول عن العلاقات الاقتصاديّة مع بلاده. إضافة إلى ذلك، قيامه بالإتصال بكاظم الصلح، رئيس لجنة

الشؤون الخارجيّة في البرلمان اللبنانيّ، من وراء ظهر البيطار. واعتبر البيطار سلوك كروغر «**استصغاراً**» لشأنه[141]. أما السبب الثاني، فيعود إلى خلافات حول قضايا تتعلق بتجار لبنانيّين تدخل البيطار لمصلحتهم لدى الممثليّة. وأخيراً، محاولة جماعة من التجار اللبنانيّين والمديرين العامّين في بعض الوزارات استغلال نفوذها لعقد صفقات تجاريّة مشبوهة مع ألمانيا الديمقراطيّة بدعم من الممثليّة[142].

ومنذ نهاية كانون الثاني 1963، بدأت جهات «صديقة» تسرّب إلى كروغر معلومات تفيد أنّ الخارجيّة اللبنانيّة سوف تتخذ إجراءً ما ضدّه، بينما حذر السفير السوفياتيّ في بيروت نيكيفيروف (Nikivirov) كروغر بأنّ سفارة ألمانيا الإتحاديّة تسعى إلى طرده من لبنان[143]. وفي 7 أيلول 1963، أبلغ كروغر رؤساءه أنّه علم من مصادر بلغاريّة في بيروت أنّ لبنان رضخ للضغط الألمانيّ الغربيّ عليه ويستعد لاتخاذ قرار بترحيله. وبالفعل، صدر قرار لبنانيّ في هذا الشأن. لكن كرامي وتقلا رأيا أن يُنفذ بصورة غير رسميّة من خلال الدائرة الاقتصاديّة في الخارجيّة، وذلك لمنع تعكير العلاقات بين البلدين. وعلى كلّ حال، رأت دوائر الخارجيّة اللبنانيّة أن يغادر كروغر البلاد بشكل لائق[144]. فرتّب له لقاء وداعي مع وزيري الخارجيّة والاقتصاد تداولته الصحافة[145].

وبمغادرة كروغر لبنان في 19 أيلول، توقّف النشاط السياسيّ العلني للممثليّة، ولم يعد إلى زخمه السابق إلا منذ منتصف عام 1964، مع بدء التوتّر في العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة بسبب صفقات الأسلحة من الدولة الأخيرة إلى إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، عادت الممثليّة إلى تقديم مذكرات سياسيّة إلى الخارجيّة اللبنانيّة[146].

وفي أيار 1964، انتقلت الممثليّة التجاريّة إلى مبناها الجديد في جادة باريس ببيروت، حيث أقامت حفل استقبال دعت إليه مدير التشريفات والعلاقات الخارجيّة في وزارة الخارجيّة السفير روبير خلاط، ورئيس الدائرة الاقتصاديّة الجديد جوزيف شديد، ومدير عام وزارة الاقتصاد إحسان بيضون. لكن هذا الحدث لم يمرّ من دون إشكال بين الممثليّة وسفارة بون، إذ عمدت الممثليّة إلى وضع لافتة على مدخل مبناها يحمل اسمها وشعار

بلادها، ولافتة أخرى تحمل عنوان «القسم القنصلي». وبناءً على احتجاج سفارة ألمانيا الإتحاديّة، طلبت الخارجيّة اللبنانيّة بنزع الشعار وشارة «**القسم القنصلي**». لكن تدخّل أديب الفرزلي، نائب رئيس المجلس النيابيّ مع فؤاد عمون، ساهم في التوصّل إلى تسوية قضت باستبدال بعبارة «**القسم القنصلي**» «**قسم الفيزا**» والإبقاء على شعار ألمانيا الديمقراطيّة[147].

6 ـ لبنان وأزمة عام 1965: سقوط «مبدأ هالشتاين»

يكشف أحد التقارير الدبلوماسيّة لعام 1957 عن أنّ ألمانيا الديمقراطيّة كانت تعتبر العلاقات بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل (التعويضات الماليّة وصفقات الأسلحة) عاملاً رئيسيّاً مهمّاً يمكن استغلاله ليسهل عليها التغلغل في الدول العربيّة وبالتالي ضرب «مبدأ هالشتاين»[148]، وحتى منتصف الستينات، ظلّت دبلوماسيّة ألمانيا الديمقراطيّة تعزف على وتر العلاقات بين بون وتلّ أبيب.

في عام 1963 لفتت حكومة ألمانيا الديمقراطيّة انتباه الدول العربيّة إلى المساعدات العسكريّة التي تقدّمها ألمانيا الإتحاديّة إلى إسرائيل وسياستها لإقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع الدولة العبريّة[149]. وقبيل الكشف إعلاميّاً عن صفقات الأسلحة من ألمانيا الإتحاديّة إلى إسرائيل في خريف عام 1964[150]، تشكّل في وزارة الخارجيّة ببرلين (الشرقيّة) فريق عمل تحت شعار «**خرق مبدأ هالشتاين**» (Durchbrechung der Hallsteindoktrin)[151]، واعتبار «**أنّ الوقت قد حان لتقويض هذا المبدأ والترويج بقوة لسياسة ألمانيا الديمقراطية**»، وذلك من خلال «**استغلال التناقضات المتنامية بين الدول العربية... وألمانيا الغربية والكشف بقوّة عن السياسة الاستعمارية الجديدة الانتقامية للإمبريالية الألمانية الغربيّة ومكائدها**»[152]. و جاء في التقرير المذكور، إنّ اعتراف ألمانيا الإتحاديّة بإسرائيل سوف يزيل عقبة رئيسيّة من أمام الدول العربيّة للاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة، وسوف يعطي الدول التي ستعترف بها فرصة الادعاء أنّها أقدمت عليها ردّاً على الاعتراف بإسرائيل[153]. وبعد أسبوعين على الكشف عن صفقات الأسلحة إلى إسرائيل، بعث ڤينتسر، وزير خارجية ألمانيا الديمقراطيّة، إلى رئيس تحرير جريدة «ألمانيا الجديدة» (Neues Deutschland)

الناطقة باسم الحزب الحاكم يقول، إنّه مهم جداً أن يتمّ ضرب «**مبدأ هالشتاين**» خلال عام 1965. وطلب الوزير من رئيس تحرير الصحيفة إعطاءه ملاحظاته حول كيفيّة تحقيق هذا الهدف[154].

لقد كانت العلاقة بين ألمانيا الإتحاديّة وإسرائيل هي التي هزّت عام 1965 «الصداقة التقليدية» بين بون والعواصم العربيّة[155]، وأعطت ألمانيا الديمقراطيّة سلاحاً فعّالاً لاستعماله في خرق «مبدأ هالشتاين» وتحريض العرب ضدّه والتشهير بألمانيا الإتحاديّة بأنّها «**عدوهم**» و«**قاعدة لإسرائيل**» و«**المسؤولة عن اعتداءات إسرائيل**»، ولتقدّم نفسها على أنّها «**صديقة** لهم»[156]. وفي هذا السياق، جاءت رحلة ڤالتر أولبرشت، رئيس مجلس الدولة في ألمانيا الديمقراطيّة، إلى مصر في شباط/آذار عام 1965 لتكون رأس حربة لخرق المبدأ المذكور. وكان الرئيس المصريّ عبد الناصر يتجنّب في السابق بدبلوماسيّة تقديم مثل هذه الدعوة حرصاً منه على علاقات بلاده الوديّة مع بون. لكن ضغوطات السوفيات عليه وإلحاح برلين (الشرقيّة) من جهّة، وتناول الإعلام الدوليّ والعربيّ صفقات الأسلحة إلى إسرائيل من جهّة أخرى، أحرج موقفه وجعله يثأر من بون بدعوة أولبرشت رسميّاً لزيارة القاهرة[157].

وبينما اعتبرت بون الزيارة «**ضربة قاصمة لجهود (ها) في فرض تمثيلها الحصريّ للشعب الألمانيّ في العالم الثالث**»[158]، رأت ألمانيا الديمقراطيّة أن ما جرى دليل على «**أنّها هي الوحيدة التي تتكلّم وتتصرّف باسم ألمانيا في الشرق الأدنى**»[159]، وفي 12 أيار 1965 ردّت بون على مصر بالاعتراف بتل أبيب، وهي خطوة كانت قد قرّرتها سابقاً بانتظار توقيت مناسب للإعلان عنها[160].

وعلى الرغم من قطع تسع دول عربيّة ومنها لبنان علاقاتها الدبلوماسيّة مع ألمانيا الإتحاديّة ردّاً على اعترافها بإسرائيل[161]، فإن القدرات الاقتصاديّة المحدودة جداً لألمانيا الديمقراطيّة للحلول محل ألمانيا الإتحاديّة في المنطقة، فرضت على الدول العربيّة عدم الاعتراف ببرلين (الشرقيّة)، ما جعل بون لا تنفّذ الجانبين الاقتصاديّ والثقافيّ من «مبدأ هالشتاين» وتكتفي بقطع

العلاقات الدبلوماسيّة. وفيما فشلت رحلة أولبرشت في تحقيق هدفها الإستراتيجيّ، وهو الحصول على اعتراف الدول العربيّة بألمانيا الديمقراطيّة، لم تتأثر العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة خارج التمثيل الدبلوماسيّ بينهما، لا بلّ شهدت نمواً واضحاً في السنوات التالية على كلّ الصعد. ووصف تقرير ألمانيّ شرقيّ مركز ألمانيا الإتحاديّة في لبنان عقب زيارة أولبرشت إلى مصر بأنّه « **قوي جداً**»[162].

عشيّة قطع العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة، كان نفوذ بون في لبنان لا يُضاهى. فكانت تمتلك مؤسسات ثقافيّة وتعليميّة واقتصاديّة عديدة، أبرزها «المدرسة الألمانيّة» في بيروت و«معهد غوتيه» وفرعه في طرابلس الذي استقطب اللبنانيّين حوله وأبهرهم بأمسياته الثقافيّة الرائعة. إضافة إلى ذلك، امتلكت ألمانيا الإتحاديّة مركزاً تجاريّاً للصناعة والزراعة في بيروت، وكان لها فرع لشركة «لوفتهانزا». وفي تشرين الأول عام 1961 قرّرت ألمانيا الإتحاديّة فتح مركز للدراسات (الشرقيّة) في بيروت يغطي منطقة الشرق الأوسط، هو «المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة»[163].

كيف تحرّكت الدبلوماسيّة اللبنانيّة تجاه الأزمة المستجدة؟

منذ بداية الأزمة مطلع عام 1965، تحفّظ لبنان تجاه زيارة أولبرشت مدركاً تداعياتها الوخيمة على المنطقة[164]، معتبراً أنّ ألمانيا الديمقراطيّة ومن خلفها موسكو تدفع بالعلاقات بين العرب وألمانيا الغربيّة إلى حافة الهاوية تحقيقاً لغايات سياسيّة، وإنّ مصالحه إنّما تكمن مع ألمانيا الإتحاديّة وفي توجّهه نحو الغرب. ولهذا السبب، أولت حكومة ألمانيا الإتحاديّة اهتماماً في شرح الأزمة للحكومة اللبنانيّة، وكان ذلك في مناسبتين رئيسيتين. ففي 29 كانون الثاني 1965، اجتمع نعيم أميوني، الذي أصبح سفير لبنان في العاصمة الألمانيّة، مع هانز شيرمر، رئيس دائرة الشرق الأدنى في الخارجيّة ببون، وبحثا معاً الأزمة بين عبد الناصر وألمانيا الإتحاديّة. وقد طلب شيرمر إلى أميوني أن تمارس حكومته ضغطاً على مصر، وذلك لمنع «**ألمانيا الإتحاديّة من أن تُقحَم في موقف لا يكون لها فيه الخيار سوى تطبيق مبدأ هالشتاين**» . وأضاف شيرمر «**إنّ دعوة أولبرشت لزيارة القاهرة يجعل من مصالحنا القوميّة الحسّاسة**

في كفة الميزان». ومن جهته، اعتبر أميوني أنّ ألمانيا الإتحاديّة قد قصّرت في مسألة مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل، وكان عليها قبل انفضاح المسألة أن تُطلع **«الدول العربيّة الصديقة»** على التزاماتها العسكريّة السابقة تجاه إسرائيل. ونصح أميوني بون بعدم تصعيد الأزمة والتسبب بردّة فعل عربيّة تضامنيّة مع مصر، وأعلن أنّ لبنان ضعيف التأثير في موقف عبد الناصر من مسألة زيارة أولبرشت **«بسبب كراهية الدوائر القوميّة العربيّة للحكومة اللبنانيّة»**. وختم أميوني، بالطلب إلى ألمانيا الإتحاديّة أن تكون عقلانيّة وتتعامل مع الأزمة بـ **«أعصاب باردة»** وفي إجراءاتها المضادّة ضدّ عبد الناصر، وألا تغفل الحقيقة بأنّ الرئيس المصريّ في وضع اقتصاديّ سيئ، بسبب حرب اليمن أساساً، وإنّ ردّة فعل متسرّعة منه قد تكون خطيرة على كلّ الأطراف(165).

وفي منتصف شباط 1965، زار بيروت مبعوث ألمانيّ غربيّ خاصّ هو بوكر (Alexander Böker)، حيث اجتمع إلى وزير الخارجيّة فيليب تقلا وأبلغه قرار حكومته وقف تسليمات الأسلحة إلى إسرائيل، وأنّها في صدد إصدار قانون يمنع عقد اتفاقات بيع أسلحة جديدة في مناطق التوتر في العالم، وأخيراً أنّها لن تقوم بأيّة خطوة تجاه إقامة علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل قبل الانتخابات في الخريف(166). وعلى هامش هذا اللقاء، أعرب الموفد الألمانيّ عن قلق بلاده إزاء زيارة وفد حكوميّ لبنانيّ لمعرض لايبزيغ المبكر في آذار 1965(167).

وأثناء قيام أولبرشت بزيارته إلى مصر، اعترفت بون بتلّ أبيب (12 أيار 1965)، فقرّر لبنان في 14 منه قطع علاقاته الدبلوماسيّة مع بون استجابة لمقرّرات مؤتمر وزراء الخارجيّة العرب الذي كان انعقد بالقاهرة في 15 آذار. وقد أقدمت الحكومة اللبنانيّة على قرارها هذا بعد خلافات حادّة داخلها(168)، ونزولاً عند ضغط الرئيس عبد الناصر وقرار مجلس «جامعة الدول العربيّة»، وللحفاظ على التوازن الداخليّ في البلاد. وذكر تقرير لوزارة الخارجيّة في بون أنّ لبنان والأردن والسعودية يقطعون علاقاتهم بألمانيا الإتحاديّة ليس عن طيب خاطر، بلّ بسبب ضغط الرئيس عبد الناصر عليهم(169). وكان لبنان آخر دولة عربيّة تستدعي سفيرها من بون(170).

من ناحيته، وصف سفير ألمانيا الإتحاديّة في بيروت قرار الحكومة اللبنانيّة بقطع العلاقات مع بلاده: بأنّه كان « **نتيجة لضغط سياسيّ قويّ من الدوائر الإسلامية ... وكبار الموظفين المؤيدين للناصريّة في وزارة الخارجيّة»**. وعن الموقف المارونيّ، قال: **إنّ الدوائر المسيحيّة حول البطريرك المعوشي والوزير اليميني الجميل، خاب أملها، لأنّها تخشى تغييراً في سياسة لبنان التقليديّة الخارجيّة»**(171).

ومنذ خريف 1965، كان لبنان ودول عربيّة أخرى تسعى إلى إعادة العلاقات الدبلوماسيّة مع بون، بعدما وعدتها بإقناع الرئيس المصريّ في «جامعة الدول العربيّة» للتراجع عن قرار قطع العلاقات معها. ويبدو أنّ بون كافأت لبنان على موقفه هذا بالإعلان عن افتتاح مركز تجاريّ لها في عاصمته يغطي منطقة الشرق الأدنى(172).

إنّ «الصداقة التقليدية» التي ربطت بين لبنان وألمانيا الإتحاديّة، واستجابة تلك الدولة لمتطلباته الاقتصاديّة، هي التي جعلته لا يوافق على أن توطّد ألمانيا الديمقراطيّة نفوذها في البلاد وأن يتحوّل إلى مركز لحرب إعلاميّة ضدّ ألمانيا الإتحاديّة(173). ولهذا السبب، رفض الرئيس حلو في الأعوام 1965 و1967 و1969 عروضاً جديدة لألمانيا الديمقراطيّة لتطبيع العلاقات مع بلاده، على الرغم من توسّط الوزير بهيج تقيّ الدّين ونائب رئيس المجلس النيابيّ أديب الفرزلي لمصلحة هذا المشروع. كما قابل الرئيس حلو زيارات المسؤولين الألمان الشرقيّين إلى لبنان بأهدافها السياسيّة المعروفة بتحفّظ شديد. ففشلت رحلة ڤايس (Weiss)، مساعد وزير الخارجيّة لألمانيا الديمقراطيّة، إلى بيروت في نيسان 1965، وكذلك محادثات ڤينتسر ، وزير الخارجيّة في أيار 1967(174). وأبلغت الخارجيّة اللبنانيّة البعثات الغربيّة في بيروت أنّ موقفها من ألمانيا الديمقراطيّة ثابت على حاله ولن تسمح لها بإقامة قنصليّة(175). وفي معرض رفضه تطوير العلاقات الدبلوماسيّة مع برلين (الشرقيّة)، استند الرئيس حلو إلى الأجواء السياسيّة العامّة في المنطقة، وفي مقدمها ما نتج سياسيّاً عن زيارة أولبرشت لمصر ثم حرب عام 1967.

وفي المقابل، وافق لبنان على تعاون مع الألمان الشرقيّين في مجالات

أخرى. فجدّد معهم الاتفاق التجاريّ في تشرين الأول عام 1965، واستقبل وفوداً صناعيّة وتقنيّة وفنيّة ألمانيّة شرقيّة. كما قامت «جمعية الصداقة الألمانيّة - العربيّة» بتكثيف اتصالاتها بخريجي الجامعات الألمانيّة (الشرقيّة)، وسيّرت شركة إنترفلوغ (Interflug) رحلات منتظمة بين برلين وبيروت[176].

وفي خريف عام 1969 وقع حدث مهمّ كان له تأثير كبير في حصول ألمانيا الديمقراطيّة على الشرعيّة الدوليّة خارج المعسكر الاشتراكيّ، وفي تغيير لبنان موقفه من تلك الدولة في ما بعد، وهو تشكيل حكومة براندت/شيل (Brandt/Scheel) في ألمانيا الإتحاديّة، التي دشّنت سياستين أوروبيّة وشرق أوسطيّة جديدتين، قامت الأولى على الامتناع عن ادعاء التمثيل المنفرد للشعب الألمانيّ، أي التخلّي عمليّاً عن «مبدأ هالشتاين»، والثانية تتعلق بـ«**سياسة متوازنة تجاه الصراع العربيّ - الإسرائيليّ**» (**Ausgewogene Nahost-Politik**) على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242[177]. وقد فتح هذا الطريق عام 1969 أمام خمس دول عربيّة للاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة من دون أن يؤدّي ذلك إلى تعكير علاقاتها مع بون[178]. وبين عامي 1970 و1973 تبعتها معظم الدول العربيّة. وأثناء تلك الفترة (بين عامي 1971 و 1974)، أعيدت العلاقات الدبلوماسيّة بين بون والعواصم العربيّة[179].

لم يكن لبنان من بين الدول العربيّة التي اعترفت بألمانيا الديمقراطيّة عام 1969، وهذا ما جعل برلين تواصل تحرّكها باتجاهه بعد تشكيل رشيد كرامي حكومته في تشرين الثاني عام 1969، وتبؤ كلٍّ من نسيم المجدلاني وكمال جنبلاط على التوالي وزارتيّ الخارجيّة والداخليّة. وكان لكتلة كرامي سيطرة واضحة في مجلس الوزراء، بحيث اعتقد الألمان الشرقيّون أنّ الوضع قد حان لتطبيع العلاقات مع لبنان. فبعث غرهارد هردر (Gerhard Herder)، ممثلهم التجاريّ في بيروت، إلى رؤسائه يقول، إنّ وجود المجدلاني وجنبلاط في الوزارة اللبنانيّة مهمّ جداً، حيث صرّح الأول أكثر من مرّة بأنّ ليس لديه أيّة تعقيدات تجاه الدول الاشتراكيّة، فيما يُظهر الثاني حماسة تجاه ألمانيا الديمقراطيّة، وبخاصّة بعد عودته من زيارتها بمناسبة عيدها العشرين وتعيينه على الفور رئيساً فخرياً لـ«جمعيّة الصداقة اللبنانيّة - الألمانيّة» (الشرقيّة)[180].

وعلى ما يبدو، كان هناك تنسيق بين الألمان الشرقيّين والسوفيات حول موضوع العلاقات الدبلوماسيّة مع لبنان. ففي 26 تشرين الثاني، قابل السفير السوفياتيّ رشيد كرامي ونقل إليه تمنّي حكومته بأن يقيم لبنان علاقات دبلوماسيّة مع ألمانيا الشرقيّة. فأبلغ رئيس الوزراء السفير أنّه يرحب بذلك، لكن الرئيس حلو يعارض هذه الفكرة، حتى ولو كانت هناك أغلبية تؤيدها في مجلس الوزراء[181].

وعلى الرغم من هذا الإخفاق، رأى رشيد كرامي أن تأخذ برلين المبادرة وتتقدّم مرّة أخرى من الحكومة اللبنانيّة بطلب رسميّ بشأن الموضوع، وهو ما تمّ بالفعل في 16 كانون الأول من العام نفسه، حين سلّم هردر كرامي رسالة بهذا المعنى من ڤيلي شتوف (Willi Stoph)، رئيس مجلس الوزراء في ألمانيا الديمقراطيّة. وعلى ما يبدو، لم يكن باستطاعة الرئيس كرامي ثني الرئيس حلو عن معارضته. فعبّر لهردر عن ترحيبه بالعلاقات بين البلدين التي تطوّرت في السنوات الماضية خارج العلاقات الدبلوماسيّة، وأحاله إلى المجدلاني[182].

وفي اليوم التالي (17 كانون الأول)، استقبل مجدلاني هردر وأبلغه غامزاً من قناة مصر، بأنّ إقامة العلاقات بين لبنان وألمانيا الديمقراطيّة يعتمد على موقف عبد الناصر من ألمانيا الإتحاديّة. فإذا أعادت مصر العلاقات الدبلوماسيّة مع بون، قال المجدلاني، عندها سوف يقيم لبنان علاقات دبلوماسيّة مع الدولتين الألمانيّتين، وإنّ لبنان لن يضطهد ألمانيا (الشرقيّة) في هذه المسألة[183].

استمرت الأوضاع بين لبنان وألمانيا الديمقراطيّة على حالها من المراوحة خلال السنتين التاليتين، وذلك بسبب علاقته الجيدة بألمانيا الإتحاديّة من جهّة، والخلافات داخل «جامعة الدول العربيّة» حول مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسيّة مع بون من جهّة أخرى. ولكن مشاركة ألمانيا الإتحاديّة في بيان «السوق الأوروبيّة المشتركة» في 14 أيار 1971، الذي طلب إلى إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربيّة المحتلّة مقابل حدود آمنة مُعترف بها، انعكس إيجاباً على العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة وفتح الباب أمام

الجامعة لأن تصدر قراراً في 12 آذار 1972 تركت بموجبه حرّية الخيار لكل عضو فيها إعادة علاقاته الدبلوماسيّة مع بون.

وفي 30 آذار، أعيدت العلاقات بين لبنان وألمانيا الإتحاديّة. ومع ذلك، لم يُقدم لبنان على الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة إلا في 24 كانون الأول عام 1972، أي بعد ثلاثة أيام على توقيع الدولتين الألمانيتين ومن دون أن تعترفا ببعضهما بعضاً، اتفاقاً حول الامتناع عن استخدام القوّة وانتهاك الحدود واحترام كل دولة سيادة الدولة الأخرى[184]. وفي خريف عام 1973، دخلت كل من ألمانيا الديمقراطيّة وألمانيا الإتحاديّة إلى الأمم المتّحدة وأصبح مركز الدولة الأولى على الصعيد القانونيّ من دون منازع[185].

7 ـ استنتاج

كان ظهور «مبدأ هالشتاين» في الواقع نتيجة صراع ألمانيّ ـ ألمانيّ غايته منع الشرعيّة الدوليّة عن ألمانيا الديمقراطيّة وحصرها بألمانيا الإتحاديّة بصفتها ممثلاً وحيداً للشعب الألمانيّ. وفي ضوء اندماج ألمانيا الإتحاديّة بالغرب و«بحلف الناتو»، واندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب، كان هذا «السلاح» موجهاً أساساً ضدّ دول العالم الثالث بعامّة والعربيّة بخاصّة المعتمدة على مساعدات التنمية الألمانيّة الغربيّة كي لا تتجرّأ على الاعتراف بالدولة المذكورة.

ومقابل «مبدأ هالشتاين»، كان للدول العربيّة «مبدأها»، الذي قام على التلويح بالاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة إذا ما أقدمت بون على إقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع تلّ أبيب[186]. ولهذا، ساد العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة نوع من «التوازن» أو شبه التفاهم غير المعلن استمرّ حتى منتصف الستينات: فلا أقامت بون علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل خشية اعتراف العرب ببرلين (الشرقيّة)، ولا أقدمت الدول العربيّة على الاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة، كي لا تردّ بون على ذلك بالاعتراف بتلّ أبيب أو أن تطبّق عليها «مبدأ هالشتاين». وتحت مظلّة هذا «التفاهم» غير المعلن، استطاعت ألمانيا الإتحاديّة أن تطوّر علاقاتها مع إسرائيل (التعويضات عن جرائم النازيّة

وإمدادات الأسلحة) من دون أن تعترف بها، بينما انحصرت العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الديمقراطيّة في إطار التجارة والتبادل القنصليّ من دون الوصول إلى درجة العلاقات الدبلوماسيّة. وبدخول كلٍّ من إسرائيل وألمانيا الديمقراطيّة على خطّ العلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة، لم يستمرّ هذا «التفاهم» طويلاً. كان من مصلحة الدولتين المذكورتين، اللتين لم ترتبطا بعلاقات دبلوماسيّة مع بعضهما بعضاً ولم تُحلّ بينهما خلافات الماضي، تعكير العلاقات بين العرب وألمانيا الإتحاديّة: الدولة الأولى من أجل الحصول على اعتراف الدول العربيّة بها، وإسرائيل لإحداث قطيعة كاملة بين القاهرة وبون وجعل حكومة ألمانيا الإتحاديّة تعترف بها[187].

وقد لا يكون من الإنصاف الحكم على إقامة ألمانيا الإتحاديّة العلاقات الدبلوماسيّة مع إسرائيل من وجهة النظر العربيّة وحدها واعتبار ما حصل عام 1965 «خيانة للعرب» ولـ«الصداقة التقليديّة» التي ربطت بين ألمانيا الإتحاديّة والدول العربيّة. فالتعويضات من ألمانيا الإتحاديّة إلى إسرائيل وإمدادها بالأسلحة، وأخيراً إقامة العلاقات الدبلوماسيّة معها في اللحظة الأخيرة[188]، يجب أن يُنظر إليها أيضاً من خلال المبادئ الرئيسيّة التي تحكّمت في سياسة ألمانيا الإتحاديّة، وهي الاندماج في الغرب، واستعادة سيادتها، وإعادة توحيد شطريّ البلاد. وقد اعتبرت حكومة ألمانيا الإتحاديّة أنّ الاندماج في الغرب يتقدّم على المبادئ الأخرى. ولهذا كانت المصالحة «مع الماضي» (جرائم ألمانيا النازيّة ضدّ اليهود) إحدى أولويات هذا الاندماج[189]. إضافة إلى ذلك، رأت حكومة بون في غضّها الطرف عن نشاط علمائها في صناعة الصواريخ في مصر والمساعدات الاقتصاديّة التي كانت تقدّمها إلى تلك الدولة، تسوية مقبولة لصالح القاهرة مقابل تسليماتها من الأسلحة إلى إسرائيل[190]. ففي أيار 1964، أي قبل أن تتداول وسائل الإعلام الدوليّة مسألة صفقات الأسلحة الألمانيّة إلى إسرائيل، بعث ڤيبر (Weber)، سفير ألمانيا الإتحاديّة في القاهرة، إلى وزارة الخارجيّة في بون، يقول إنّ شخصيّات مصريّة رفيعة أبلغته عن عدم معارضتها للعلاقات بين بون وتلّ أبيب، مقابل سكوت الحكومة الألمانيّة عن نشاطات خبراء الصواريخ من رعاياها في مصر[191].

وأثناء أزمة عام 1965 بين الدول العربيّة وبون، تبيّن بوضوح أنّ الدول

العربيّة لم تكن تفكّر بالاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة، أو حتى أن تتجرأ على الإقدام على تلك الخطوة بحكم تبعيتها الاقتصاديّة لألمانيا الإتحاديّة، ما جعل برأينا مبدأ هالشتاين «العربيّ» (الاعتراف ببرلين (الشرقيّة) إذا ما أقدمت بون على الاعتراف بتلّ أبيب، سلاحاً وهميّاً في وجه ألمانيا الإتحاديّة. ففي إطار التبعية الاقتصاديّة العربيّة هذه، كانت دوائر الخارجيّة في بون تتوقّع أن تعود الدول العربيّة عن قرار قطع العلاقات معها في خريف عام 1965 أو في مطلع عام 1966 على أبعد تقدير[192]. لكن الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة عام 1967، أعاقت تحقيق ذلك. وباستثناء استدعاء السفراء من كلا الجانبين عام 1965، لم تتأثّر الجوانب الأخرى للعلاقات بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة. وحتى مصر التي قادت المواجهة مع بون، لم تكن تريد الاستغناء عن الدعم الاقتصاديّ لتلك الدولة، على الرغم من ارتمائها في أحضان موسكو بعد هزيمتها على يد إسرائيل عام 1967[193].

إن اعتراف خمس دول عربيّة بألمانيا الديمقراطيّة عام 1969، وهي مصر وسوريّة والعراق والسودان واليمن الجنوبيّة، انسجم مع المتغيرات التي طرأت على سياسة ألمانيا الإتحاديّة تجاه ألمانيا الديمقراطيّة (التقرّب من ألمانيا الديمقراطيّة من دون الاعتراف بها). فخطوة بون مطلع عام 1968 بإعادة علاقاتها الدبلوماسيّة المقطوعة مع يوغسلافيا منذ عام 1957، ردّاً على اعتراف تلك الدولة ببرلين (الشرقيّة) حينذاك، دلّت على أنّها ستتصرّف في المستقبل بشكل مخالف عن الماضي تجاه الدول التي تعترف بألمانيا الديمقراطيّة، ممّا ألغى حكماً «مبدأ هالشتاين» وجعل الدول العربيّة «التقدميّة» لا تخشى ردّة فعل من بون على إقامتها علاقات دبلوماسيّة مع برلين (الشرقيّة). كذلك، فإن سير حكومة براندت/ شيل في سياسة شرق أوسطية «**متوازنة**» تجاه الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، فتح بدوره الباب أمام إعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين العرب وبون إلى مسارها الطبيعيّ السابق.

كيف كان موقف لبنان من صراع الدولتين الألمانيّتين؟

لقد أبانت الدراسة أنّ سياسة لبنان لم تكن تختلف بعامّة عن مواقف بقية الدول العربيّة الأخرى تجاه المسألة الألمانيّة[194]. فكان لبنان يؤيد حلاً لها

ينسجم مع إرادة الشعب الألمانيّ في كلا الدولتين، معتبراً تلك القضية مسألة تخصّ الألمان وحدهم. وعلى الرغم من انحيازه إلى الغرب، سار لبنان على الصعيد العملانيّ لعلاقاته بكلٍّ من الدولتين الألمانيّتين في سياسة متوازنة جمعت ما بين مواقف الدول العربيّة التقدميّة بتوجهها نحو المعسكر الاشتراكيّ، والدول العربيّة المحافظة ذات التوجه نحو الغرب. فهو لم يشأ أن تتطوّر علاقاته مع برلين لتصل إلى المستوى التي كانت عليه مع بعض الدول العربيّة الأخرى، كمصر وسوريّة والعراق واليمن (قنصليّات عامّة ثم الاعتراف الدبلوماسيّ)، ولا اعتماد القطيعة معها أسوة بدول عربيّة خليجيّة. ولهذا السبب، رحّب لبنان بعلاقات مع ألمانيا الديمقراطيّة حاصراً إياها في مجال التجارة، وذلك انسجاماً مع مصالحه الاقتصاديّة مع ألمانيا الإتحاديّة وتوجهه السياسيّ العامّ نحو الغرب. وهذا الانفتاح الاقتصاديّ على «الشرق»، لم يشكّل بالنسبة إليه أي تناقض مع توجّهه السياسيّ نحو الغرب، وقد أدركت ألمانيا الديمقراطيّة ذلك مبكراً.

تظهر السياسة اللبنانيّة تجاه ألمانيا الديمقراطيّة بوضوح خلال حكم رؤساء الجمهوريّة كميل شمعون وفؤاد شهاب وشارل حلو. فخلال فترة حكمه وعلاقاته بدوائر حلف بغداد و«مبدأ ايزنهاور»، لم يشأ الرئيس شمعون حتى أن يجيز لممثليّة تجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان، على الرغم من ترحيبه المتحفّظ بالانفتاح الاقتصاديّ على الشرق. ولعلّ حديث شارل مالك مع سفير ألمانيا الإتحاديّة بأنّ عدم اهتمام دول العالم الرأسماليّ بشراء منتجات بلاده الزراعيّة يدفع بلبنان نحو المعسكر الشرقيّ[195]، دليل على أنّ لبنان كان يعمل تحت شعار «الضرورات تبيح المحظورات». أما فؤاد شهاب، وبسبب سياسته الحذرة تجاه الدول الاشتراكيّة[196]، فكان بنظر الألمان الشرقيّين «**عقبة أساسيّة**» تجاه حصولهم على قنصليّة في لبنان، في حين لم يكن الرئيس حلو على استعداد لأن يفتح أبواب لبنان أمام المدّ الشيوعيّ والراديكاليّ المتزايد في أعقاب هزيمة العرب في عام 1967 ونمو المقاومة الفلسطينيّة في بلاده مدركاً تداعيات ذلك على لبنان. ففي ضوء الهزيمة التي لحقت بناصر ومشروعه القوميّ، قوي ساعد تيار اليمين في لبنان وتجلّى ذلك في إنشاء «الحلف الثلاثي» عام 1968 من كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده.

كما يظهر «الحذر اللبنانيّ من الشيوعيّة بوضوح من خلال عدم قبول لبنان «تطعيم ثقافي» ألمانيّ شرقيّ لطلابه، عندما كان يرفض عروضات متكرّرة من حكومة ألمانيا الديمقراطيّة لتقديم منح إلى طلبة لبنانيّين للدراسة في جامعاتها. وفي إحدى المناسبات، أفهم نعيم أميوني الألمان الشرقيّين أنّ عليهم الاهتمام بالتجارة وترك مسألة العلاقات الثقافيّة جانباً»[197].

وفي كلِّ الأحوال، لم تشكّل ألمانيا الديمقراطيّة أي تهديد لمركز ألمانيا الإتحاديّة وسمعتها على الساحة اللبنانيّة، ولم تكن أكثر من عامل إزعاج لها. ففي ضوء قدراتها الاقتصاديّة وتقديماتها التنمويّة والثقافيّة المحدودة، مقارنة بتلك لألمانيا الإتحاديّة، كانت سيادة الدولة الثانية على الساحة اللبنانيّة إزاء الدولة الأولى بلا منازع. وحتى بعد قطع لبنان علاقاته الدبلوماسيّة بألمانيا الإتحاديّة، حافظت العلاقات بين الدولتين، ولاسيّما في مجال التجارة، على وتيرة نمو واضحة. فبين عامي 1965 و1972، أي بين تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسيّة بينهما وإعادتها من جديد، ارتفع حجم الصادرات الألمانيّة الغربيّة إلى لبنان بنسبة 50٪، في حين لم تتجاوز صادرات ألمانيا الديمقراطيّة إلى لبنان في الفترة نفسها نسبة 7.5٪ من حجم الصادرات الألمانيّة الغربيّة.

إنّ تدخّل الممثليّة التجاريّة لألمانيا الديمقراطيّة في الشؤون السياسيّة على الساحة اللبنانيّة خروجاً عمّا كان مرسوماً لها في الاتفاقات التجاريّة بين برلين وبيروت، لم يكن قراراً محليّاً للممثليّة التجاريّة، بل كان نابعاً من مستلزمات سياسة ألمانيا الديمقراطيّة الخارجيّة المتجهة إلى محاربة منافستها ألمانيا الإتحاديّة والقضاء على «مبدأ هالشتاين».

كان على لبنان وهو من أصغر الدول العربيّة أن يجعل سياسته الخارجيّة تنسجم مع محيطه العربيّ، بخاصة بعد الحرب الأهليّة عام 1958 وإبّان فترة المدّ الناصريّ. فكان عليه أن يقطع علاقاته الدبلوماسيّة مع ألمانيا الإتحاديّة عام 1965 خشية إغضاب عبد الناصر أو الخروج عن الإجماع العربيّ. وبينما اكتفت الدول العربيّة «التقدميّة» برفع علاقاتها مع ألمانيا الديمقراطيّة إلى درجة التمثيل القنصليّ العامّ، كان للاعتبارات الداخليّة في لبنان دور في انتهاج الحكومة اللبنانيّة «سياسة متوازنة» تجاه هذه المسألة. إن قطع لبنان علاقاته

الدبلوماسيّة مع بون، لم يجعله يرفع من مستوى التمثيل التجاريّ الألمانيّ الشرقيّ عنده إلى المستوى القنصليّ. فكان هذا من أجل التسوية مع عبد الناصر من جهّة، والحفاظ على الاستقرار الداخليّ في البلاد، بين تيار اليمين الرافض للشيوعيّة من جهّة، والتيارين الناصريّ واليساريّ المرحبين بتوطيد العلاقات مع دول الكتلة الشرقيّة من جهّة أخرى. كما كان لبنان أثناء تلك المرحلة منسجماً مع سياسته الخارجيّة الموالية للغرب بعامّة، ولألمانيا الإتحاديّة بخاصّة.

وللتدليل على رغبته في رعاية علاقات حسنة مع الغرب بعامّة وألمانيا الإتحاديّة بخاصّة، لم يلحق لبنان بدول عربيّة أخرى ويقيم علاقات دبلوماسيّة مع ألمانيا الديمقراطيّة عام 1969، بل فضّل انتظار التسوية التي حصلت بين الألمانيّتين عام 1972، وكأنّه أراد بهذا الانتظار أن يسجل موقفاً أمام بون بأنّ سياسته الخارجيّة تجاه برلين (الشرقيّة) إنما تنسجم مع إستراتيجيتها هي تجاه ألمانيا الديمقراطيّة. وحتى قبل ذلك التاريخ، ربط لبنان بين تطبيع علاقاته بألمانيا الديمقراطيّة بإعادة العلاقات بين الدول العربيّة، مصر أساساً، وبون[198] وبعد إعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين القاهرة وبون في حزيران 1972، اعترف لبنان بألمانيا الديمقراطيّة في كانون الأول من العام نفسه. واعتباراً من عام 1973، تجسّدت نظريّة الدولتين الألمانيّتين على الساحة اللبنانيّة، وأصبح تعامل لبنان معهما يتمّ عبر سفير «جمهوريّة ألمانيا الإتحاديّة» وسفير «جمهورية ألمانيا الديمقراطيّة». وعندما خصّ ڤالتر شيل، وزير خارجيّة ألمانيا الإتحاديّة، لبنان ضمن جولة له على مصر والأردن، كان هذا مؤشراً على عودة العلاقات الطبيعية بين ألمانيا الإتحاديّة والدول العربيّة، وكذلك على تقدير حكومة بون لسياسة لبنان الخارجيّة.

جدول رقم (14) تجارة الدولتين الألمانيتين مع لبنان
(مليون روبل/مارك فالوتا/ مارك ألماني)

السنة	المانيا الديمقراطية			المانيا الاتحادية		
	استيراد	تصدير	العملة	استيراد	تصدر	العملة
1951	- -	- -	- -	4.5	16.9	مارك
1952	- -	- -	- -	2.6	48.0	- -
1953	- -	1.5	- -	6.3	5.62	- -
1954	8.0	1.3	روبل	3.5	75.5	- -
1955	1.2	2.5	- -	7.8	72.2	- -
1956	2.7	3.3	- -	12.1	78.3	- -
1957	2.8	5.3	- -	17.0	103.1	- -
1958	2.8	3.3	- -	15.4	88.6	- -
1959	4.9	7.2	- -	8.9	119.7	- -
1960	5.0	8.2	فالوتا	4.6	155.4	
1961	5.8	11.2	- -	6.3	140.3	- -
1962	4.2	5.8	- -	14.2	121.7	- -
1963	4.3	6.4	- -	19.7	153.7	- -
1964	6.1	10.4	- -	32.5	206.3	- -
1965	11.8	15.3	- -	24.2	195.5	- -
1966	12.5	15.4	- -	32.5	206.3	- -
1967	13.9	17.2	- -	19.1	174.2	- -
1968	3.13	14.9	- -	28.0	206.6	- -
1969	13.5	15.3	- -	30.6	214.0	- -
1970	14.6	118.1	- -	24.7	204.6	- -
1971	67.7؟	18.7	- -	32.3	283.9	- -
1972	13.0	22.0	- -	31.8	304.2	- -

المصادر بالنسبة إلى تجارة ألمانيا الديمقراطيّة:

Statistisches Jahrbuch der Deutschen Demokratischen Republik, Jhge. (1) 1955 - (18) 1973, Hrsgg. von der Staatlichen Zentralverwaltung für Statistik, Berlin (Ost) 1956-1973.

لا نعتقد بصحّة المعلومات التي يوردها التقرير السنويّ رقم 18 لعام 1973 ص 287 في شأن حجم استيراد ألمانيا الديمقراطيّة من لبنان عام 1971، وأنّها بلغت 67.7 مليون فالوتا. والأرجح أنّ هناك خطأً مطبعيّاً.

المصادر بالنسبة إلى ألمانيا الإتحاديّة:

Statistisches Jahrbuch für die Bundesrepublik Deutschland, Jhge. 1953-1974. Hrsgg. Vom Statistisches Bundesamt/Wiesbaden, Stuttgart/Köln.

جدول رقم (15) الممثّلون التجاريّون والدبلوماسيّون الألمان في لبنان 1953 - 1975

الممثلون التجاريّون لألمانيا الديمقراطيّة		الدبلوماسيّون الألمان الغربيّون	
الاسم	السنة	الاسم	السنة
الفرد غريم	1956 - 1957	هربرت نورينغ (مبعوث)	1953 - 1957
كورت بوتغر	1957 - 1959	ڤالتر هلّنتال (مبعوث/سفير)	1957 - 1960
فرنر هينولد	1959 - 1960	هانز شڤارتسمن (سفير)	1961 - 1964
مانفرد شنايدر	1960 - 1962	كورت مونتسل (سفير)	1964 - 1972
هاينريش كروغر	1962 - 1963	هانز كريستيان لانكس	1972 - 1975
فريتس هلبيغ	1963 - 1967		
غرهارد هردر	1968 - 1972		

جدول رقم (16) تواريخ تبادل العلاقات الدبلوماسيّة بين الدول العربيّة وألمانيا الديمقراطيّة

الدولة	تاريخ التبادل	الدولة	تاريخ التبادل
العراق	1/5/1969	الكويت	18/12/1972
السودان	3/6/1969	اليمن الشماليّ	21/12/1972
سوريّة	5/6/1969	لبنان	24/12/1972
اليمن الجنوبيّة	10/7/1969	المغرب	29/12/1972
مصر	10/7/1969	موريتانيا	22/1/1973
الصومال	8/4/1970	ليبيا	11/6/1973
الجزائر	20/5/1970	الأردن	28/12/1973
تونس	17/12/1972		

المرجع: Schawnitz, SED-Nahostpolitik, op. cit. p 74. من الدول العربيّة التي لم تعترف ببرلين (الشرقيّة)، البحرين وقطر وعمان والسعودية ودولة الامارات، أنظر: Plate, Nahe und Mittlere Osten, op. cit., p 681.

جدول رقم (17) تواريخ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربيّة وألمانيا الإتحاديّة

الدولة	التاريخ	الدولة	التاريخ
السودان	21/ 12/ 1971	السعوديّة	18/ 9/ 1973
الجزائر	21/ 12/ 1972	العراق	28/ 2/ 1974
لبنان	30/ 3/ 1972	سوريّة	7/ 8/ 1974
دولة الامارات	17/ 5/ 1972	اليمن ج	16/ 9/ 1974
مصر	8/ 6/ 1972	عُمان*	21/ 1/ 1975
الكويت	3/ 2/ 1973		

(*) المصدر: .Hünseler, op. cit., p 165. بالنسبة إلى عُمان، كانت هذه هي المرّة الأولى التي تتبادلها فيها العلاقات الدبلوماسيّة مع ألمانيا الإتحاديّة.

الحواشي

(1) Hermann Weber, "Die Gründung der DDR", in: *Deutschland Archiv*, 9 (1984), p. 976 .

(2) المرجع السابق ص 964 ـ 968.

(3) Heinrich End, Zweimal deutsche Aussenpolitik, Köln 1973, pp. 25-28.

(4) **PAAA**, Abt7/728, Ungern-Sternberg an AA, Nr. 1473/59, Tehran 19.12.1959.

(5) يُنسب هذا المبدأ خطأً إلى هالشتاين، مدير عام الخارجيّة الألمانيّة، فيما الحقيقة أنّه من صنع رئيس الدائرة السياسيّة في الوزارة المذكورة ڤلهلم غروفه، أنظر: Peter Hünseler, Die außenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den arabischen Staaten von 1949-1980, Frankfurt a.M. usw. 1990, pp. 19, 69; Hans - Joachim Spanger/ Lothar Brock, Die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt, Opladen 1987, p. 286.

(6) يُعتبر اعتراف ألمانيا الإتحاديّة بالاتحاد السوفياتيّ عام 1955 وتبادل العلاقات الدبلوماسيّة أول خرق لإدعاءات ألمانيا الإتحاديّة بتمثيل الشعب الألمانيّ، بالرغم من أنّ رئيس الوزراء أديناور رأى في ذلك استثناءً ضروريّاً. Heinrich End, Zweimal deutsche Außenpolitik, Köln 1973, pp. 36ff. وعندما أقدمت كلٌّ من يوغسلافيا عام 1957 وكوبا عام 1963 على الاعتراف ببرلين، قطعت بون علاقاتها الدبلوماسيّة بهما، انظر: Spanger/Brock, op. cit, .p. 286.

(7) كانت حكومة برلين (الشرقيّة) تروّج إلى أنّ «مبدأ هالشتاين» مرتبط بابتزاز اقتصاديّ، راجع: Spanger/ Brock, op. cit., pp. 286-287.

(8) **PAAA** Abt.7/807, "Die geschichtliche Aufgabe der Deutschen Demokratischen Republik und die Zukunft Deutschlands", 17/7/1962.

(9) المشروع السوفياتيّ ـ الألمانيّ/الشرقيّ (1954 ـ 1955) لتحييد ألمانيا بهدف عرقلة اندماج ألمانيا الإتحاديّة في الغرب، أنظر Helmut Kistler, Die Bundesrepublik Deutschland p. 138; Hillgrüber, Europa in der Weltpolitik der Nachkriegszeit (1945-1963), 2. ergänzte Aufl. München/Wien 1981, p. 65.

(10) جاء في إحدى وثائق ملفات أوتو غروتڤول لعام 1956 أنه من أصل 38 جنرالاً في جيش ألمانيا الإتحاديّة، كان 31 منهم من أتباع هتلر، إضافة إلى 100 عقيد و84 ملازم أول. أنظر: **BArch**, SAPMO , NL 90/ 221, Bl. 93, 24.12.1956; هذا فضلاً عن عدد من كبار القادة السياسيّين والموظفين في وزارة الخارجيّة والسلك الدبلوماسيّ. قارن حول الموضوع بـ: Peter Dittmar, "DDR und Israel I", in *Deutschland Archiv* 7(1977), p. 738; Die Deutschen und die Araber, Berlin(Ost) o.D.,

pp. 26; Michael Wolffsohn, Die Deutschland Akte, München, 2. Aufl. 1996, p. 36; **PAAA**, Abt.7/ 730, Duckwitz Aufzeichnung, Bonn 10.3.1960.

(11) تقرير عن السياسة الخارجيّة لألمانيا الديمقراطيّة محفوظ في الأرشيف السياسيّ بوزارة الخارجيّة - بون. **PAAA**, Abt.7/824, Nr. 115-80.00-358/60.

(12) BArch, SAPMO/NY90/221, Berlin 24.12.1956, Bl. 133 ما يمهّد إلى الدخول في مفاوضات من أجل بحث مسألة إعادة توحيد ألمانيا **MfAA A 15758**, Barth an Wandel, Berlin 3.4.1962 Bl 1-13، وتتضمن المراسلة تقريراً بعنوان: "Bericht über die Außenpolitik der Deutschen Demokratischen Republik im Jahre 1961", PAAA, Abt.7/824, Nr. 115-80.00-358/60; BArch, SAPMO/NY 4182/1336, Kiesewetter an Hegen usw., Berlin 3.10.1964, Bl. 140-141.

(13) **PAAA** Abt.7/728, Vertretung der SBZ außerhalb des Ostblocks, VS-NfD, o.D., vermutlich 1960.

(14) حتى عام 1955 كان لدى ألمانيا الديمقراطيّة ممثليّات تجاريّة (Handelsvertretungen) في 26 دولة، انظر:

Wolfgang Schwanitz, "Judenargwohn. Zum Israel-Bild in SED-Akten über arabische Länder (1948-1968)", in: *Orient* 4(1994), p. 640.

(15) حول منظّمات التضامن مع شعوب العالم الثالث وجمعيّات الصداقة ولجان العلاقات الثقافيّة، انظر:

Wolfgang Schwanitz, "SED-Nahostpolitik als Chefsache. Die ZK-Abteilung Internationale Verbindungen 1946-1970 sowie die Nachlässe von Otto Grotewohl und Walter Ulbricht", in: *Asien Afrika Lateinamerika* 21(1993), p 67; Kurt Krüger, "Solidarität der DDR mit den Völkern Asiens, Afrikas und Lateinamerikas", in: *Deutsche Außenpolitik* 10 (1979), PP. 52-64; **MfAA/MR-A/6**, Präsidium des Ministerrates, Beschluß über die Bildung einer Kommission für kulturelle Beziehungen zum Ausland vom 14.8.1958, Bl. 280-282. وقد أدّت «غرفة التجارة الخارجيّة لألمانيا الديمقراطيّة» (Kammer für Außenhandel der DDR)، إحدى أجهزة الحزب الاشتراكيّ الموحّد، دوراً مهمّاً في تطوير العلاقات الاقتصاديّة والدبلوماسيّة بين برلين والخارج، وكانت مسؤولة عن مشاركة الدول الأجنبيّة في معارض لايبزيغ، أنظر Heinz Herzog, "Die Beziehungen der DDR zu den arabischen Ländern", in: *Vierteljahresbericht des Forschungsinstituts der Friedrich-Ebert-Stiftung*, 27-3-(1967), p. 253.

وتظهر أهمّية الثقافة في محاربة «مبدأ هالشتاين» من خلال قرارات جلسات وزارة الخارجيّة في ألمانيا الديمقراطيّة، حيث جاء «**إنّ الاهتمام يجب أن ينصبّ على قطاعات العلوم والثقافة لأجل خرق ما يسمّى «مبدأ هالشتاين»**» MfAA, LS-A 530,

8.(=9.) Sitzung des Kollegiums "Verbesserung der Anleitung, Koodinierung und Kontrolle der kulturellen Auslandsarbeit durch das MFAA", Nr. 25/65, Berlin 31.3.1965.

(16) كان من نتائج هذه السياسة توسيع ألمانيا الديمقراطيّة نشاطاتها التجاريّة في دول العالم الثالث من خلال اتفاقات ومعاهدات والمشاركة في هيئات دوليّة. ومع ذلك، ظلّ تفوّق ألمانيا الإتحاديّة من دون منازع، أنظر: BArch, MZAP/VA-01/ 27715, "Bericht über den im Jahre 1970 erreichten Stand der internationalen vertraglichen Beziehungen der DDR, Juni 1971". وحتى عام 1963، كانت ألمانيا الديمقراطيّة ممثّلة في 250 هيئة دوليّة معظمها غير رسميّ، فيما كانت ألمانيا الإتحاديّة ممثّلة حتى عام 1962 في 1070 هيئة دوليّة، بما فيها منظّمات خاصّة للأمم المتّحدة MfAA LS-A 510, Betr."Grundsätze für die Mitarbeit der DDR in den internationalen Organisationen und für die Erreichung neuer selbständiger Mitgliedschaften, Abt. Internationale Organisation", Berlin 2.6.1964, Nr. 269.

(17) **PAAA** Abt.7/ 730, Duckwitz Aufzeichnung Bonn 10.3.1960; IB4/57, Schirmer Aufzeichnung, "Propaganda Angriffe der SBZ gegen die Nahostpolitik der BRD durch veröffentlichungen wissenschaftlicher Quellenpublikationen und Studien zur Zeitgeschichte", Bonn 21.4.1964, S. 1-4.

(18) **PAAA**, Abt.7/692, von Brentano an Adenauer, Bonn Okt. 1958, mit 2. Anlagen.

(19) أنظر تقرير ألمانيّ شرقيّ حول زيارة نائب عمدة برلين الغربيّة، وُضع في حزيران 1959 **MfAA**, A 11357 وهو من دون توقيع، ص 14 وقارن بـ: **MfAA**, A 12694, "Analyse der gegenwärtigen Innen-u. Außenpolitik der Republik Libanon", Bl. 55; **MfAA** A13345, "Bericht über die Lage in den arabischen Staaten und die Entwicklung unserer Beziehungen zu ihnen", Berlin 9.5.1961, 4AE-224/62, Bl.151-152. وقارن أيضاً بـ: Spanger/Brock, op. cit., p.. 287.

Bernard von Plate, "Der Nahe und Mittlere Osten sowie der Maghreb", in: Hans-Adolf Jacobsen u.A (Ed.). *Drei Jahrzehnte Außenpolitik der DDR*, München/Wien 1979, PP. 674-675.

(20) Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten, p. 676.

(21) PAAA, Abt.7/1115, Anlage 1: "Zur Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut, Abteilung 3 über Staatssekretär/ Bundesminister", Bonn 6.11.1957; dersl.

Betr."Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik in Beirut Herrn W. Hellenthal", an Welke/an Staatssekretär/ an Bundesminister, gez. von Brentano, Bonn 6.11.1957.

(22) **"Wir haben einen großen Goodwill im ganzen Nahen Osten, wir sind nicht belastet mit politischen Hypotheken wie andere westliche länder, uns vertraut man, mit uns ist man bereit zusammenzuarbeiten. Das ist ein Kapital, das wir nutzen müssen, im eigenen Interesse und in dem des ganzen Westens."** نقلاً عن:

PAAA, Abt.7/692, Naher Osten, 708.81.10/0-3170/58, Bonn 26.11.1958.

(23) **PAAA**, Abt. III/349, BRD Botschaft in Bruxelles an AA., Nr. 3336, Bruxelles 5.9.1952.

(24) Hünseler, op. cit., p. 96.

(25) **PAAA** Abt.7/1098, Hellenthal an AA, Nr. 1080/58, Beirut 31.12.1958; **PAAA**, Abt.II/256, Strachwitz an AA, Nr. 31, Rom 21.2.1953; **PAAA**, Abt.7/1115, Betr. "Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut Herrn Dr. W. Hellenthal", Welck an Staatssekretär /an Bundesminister, gezeichnet v. Brentano, Bonn 6.11.1957

(26) افتتح الخطّ الجويّ في أيلول عام 1956 **BArch P.**, Dl/4106, Grimm an MAI/ **MAA**/an Scholz, "Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlägen 1957", streng vertraulich, Beirut 25.10.1956. وفي عام 1959 عقدت شركة طيران «لوفتهانزا» اتفاقاً جويّاً مع «طيران لبنان» der "**MfAA**, A 12602, Jahresanalyse (1.1.-31.12.1959) Handelsvertretung der DDR im Libanon , Bl. 121 Beirut 25.10.1956.

(27) حول هذه الحملة وما أصدرته من منشورات تهاجم فيه ألمانيا الديمقراطيّة وتتهمها بأنّها تعمل لحساب السوفيات. أنظر: **MfAA**, B 2848, Scholz an Schwab, Damaskus 24.4.1957, Bl. 88.

(28) **PAAA**, Abt.7/736, AA an die diplomatische Vertretung der BRD in Addis Abeba,Amman, Beirut usw., Nr. 700-s-84.20/7, Bonn 30.4.1959; dersl. AA an Dr. Minden ,708-84.20-92; Krause-Brewer an AA, Nr. 252-2-4-2-4IV(Ref. 700), Bonn 2.9.1959;

وحول الحملة الإعلامية لألمانيا الإتحاديّة في بيروت ضدّ برلين، أنظر:

PAAA, Abt.7/736, Dr. Zuhlsdorff an AA, Nr. 708-84.20-92, Bonn 10.2.1959; dersl. Schirmer an AA, 2.7.1959, Pr. 711.

(29) **MfAA**, 12612, "Bericht über die Beziehungen zu den arabischen Staaten im Jahre 1961", streng vertraulich, Berlin 23.2.1962; نتج عنه قرار لبنان إنشاء

قنصليّة فخريّة له في برلين الغربيّة **PAAA**, Abt.7/1108, Deutsche Botschaft Beirut an AA, Nr. 799/62, Beirut 30.8.1962.

(30) **" ... durch eine intensive politische Arbeit die Existenz zweier deutscher Staaten offiziell anerkannt und auch mit der DDR die Beziehungen auf höherer Ebene aufnimmt" PAAA**, Abt.7/728, Vertretungen der SBZ Außerhalb des Ostblocks, VS-Nfd o.D., vermutlich 1960.

(31) المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

(32) **MfAA**, LS-A/530, "Verbesserung der Anleitung, Koordinierung und Kontrolle der kulturellen Auslandsarbeit durch das Ministerium für Auswärtige Angelegenheiten", Nr. 25/65; **MfAA**, A 13660, "Abschlußbericht über die Tätigkeit des Leiters der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.62-19.9.1963)", vetrauliche Dienstsache, Berlin 10.10. 1963, Bl. 5; **MfAA**, B 2848, Eichelkraut an Kiesewetter, Berlin 23.7.1956, Bl. 76-77.

(33) **MfAA**, A 13660, "Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962-19.9.1963)", vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10.1963, Bl. 3.

(34) **MfAA**, A 13294, Zirpel's Bericht über die "Abkommenverhandlungen DDR/Libanon", Berlin 19.6.1961,Bl.66,78; dersl. "Schlußbesprechung der Verhandlungesdelegation für das Handels-und Zahlungsabkommens DDR/Libanon am 23.4.1961", Beirut 23.5.1961; **MfAA**, A 13345, "Bericht über die Lage in den arabischen Staaten und die Entwicklung unserer Beziehungen zu ihnen", Berlin 9.5.1961, 4AE- 224/62, Bl. 155.

(35) Herzog, p. 252 وقارن بالتقرير رقم **MfAA**, A 11357, Bl. 14f. وهو من دون أسم أو توقيع.

(36) حول دور معارض لايبزيغ في استقطاب شخصيّات لبنانيّة نافذة، أنظر ملف:

MfAA, A 13297, " Die Tielnahme Libanon an der Leipziger Frühmesse 1961-1965".

(37) **MfAA**, A 12612, "Analyse über den Handelsverkehr mit den Nahen Osten für die Zeit vom 1.1.-31.12.1953", A 95/26.2.1954, B. 146.

(38) **MfAA**, MR-A/2, Kluge (im MAA) an Minister für AA, "Denkschrift zum Abschluß des Handels-und Zahlungsabkommens zwischen der DDR und Libanon", Berlin 27.1.1954, Bl. 4.

(39) حول هذه الاتفاقات أنظر:

MfAA, A12606, "Grimm's Aktennotiz über die Unterzeichnung des Protokolls zum Handelsabkommen DDR- Libanon am 12.11.1955", Bl 25-26; **MfAA**, C 448/73, "Krüger's Vermerk über die Unterzeichnung der Ergänzungsvereinbarung zum Handels-und Zahlungsabkommen vom 20.5.1961, am 22.5.1963", Bl. 83-84; BArch P., DE1/49167, "Information über die Entwicklung der Wirtschafts-und Handelsbeziehungen DDR - Libanon", Berlin 23.2.1965.

(40) بالرغم من شكواها الدائمة من ارتفاع أسعار الحمضيّات اللبنانيّة، زادت ألمانيا الديمقراطيّة من نسبة مشترياتها من تلك السلع من خمسة آلاف طن إلى ثمانية آلاف طنّ، راجع:
PAAA, Abt.7/1110, Schwarzmann an AA, Nr. 584/61, Beirut 10.6.1961; **MfAA**, A 11096, Hänold an Yazbek, Beirut 14.11.1959, Bl. 26; **MfAA**, A 17228, Bericht des MAI- Libanon, Berlin 22.2.1963, Bl. 134; **MfAA**, A 13660, "Aktenvermerk über Antrittsbesuch des Leiters der Handelsvertretung beim Landwirtschaftsministers, Joseph Skaff am 9.7.1962", vertrauliche Dienstsache, Beirut 9.7.1962, Bl. 53; **PAAA**, Abt.7/ 1109, Instruktion für den Botschafter in Beirut an das Referat 708, Bonn 18.1.1961.

(41) **MfAA**, A 12606, Kluge an MAI, Berlin 27.1.1954, Bl. 87, 93-94.

(42) **MfAA**, C 455/73, Jahresbericht Libanon 1963, Nr. 40/64, Berlin 27.1.1964, Bl. 66; **MfAA**, C 448/73, "Krüger's Vermerk über die Unterzeichnung der Ergänzungsvereinbarung zum Handels-und Zahlungsabkommen vom 20.5.1961, am 22.5.1963", Bl. 83-84.

(43) **MfAA**, A 12604, "Analyse der gegenwärtigen Innen- und Außenpolitik Republik Libanon", Bl. 55.

(44) حول الاتفاقات التجاريّة مع دول المعسكر الشرقيّ، أنظر: BArch P., Dl-2/4103, Eppendorfer's Bericht " Länderanalyse Libanon ", Berlin 23.3.1956. وفي عام 1961، بلغ استيراد دول المعسكر الشرقيّ من الحمضيّات والفاكهة اللبنانيّة ما بين 25 ألف طنّ إلى 30 ألف طنّ، **MfAA**, A12602, Jahresanalyse 1961, vertraulich, Bl. 46.

(45) **MfAA**, C 455/73, Jahresbericht Libanon 1964, vertrauliche Dienstsache, Berlin 23.12.1964, Bl.7.

(46) **BArch P.**, Dl/4106, Grimm an MAI/MAA/an Scholz, "Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlägen 1957", streng vertraulich, Beirut 25.10.1956, Bl. 25.

(47) **MfAA**, A 13297, "Information über den Besuch des Generalsekretär des Ministerrates Excellenz Nazem Bey Accari (in Berlin)", vertrauliche Dienstsache Nr. 53/63, Berlin 28.2.1963 , Bl. 61.

(48) أنظر ص 438، 440 ـ 441 من الكتاب.

(49) على سبيل المثال، امتدح وزير الاقتصاد اللبنانيّ بهيج تقيّ الدّين أثناء زيارته معرض لايبزيغ عام 1965 موقف برلين من إسرائيل، وأشار إلى دعم بون للدولة العبريّة، التي اعتبرها«... خصماً للدول العربيّة: ... **"Durch seine aktive Unterstützung Israels» habe sich Westdeutschland als Gegner arabischen Staaten erwiesen"**, **MfAA**, A 13655, "Mory's Zusammenfassender Bericht über den Aufenthalt der Regierungsdelegation der Republik Libanon anläßlich der Jubiläummesse 1965", vertrauliche Dienstsache Nr. 34/65, Bl. 43.

(50) **MfAA**, A 12602, Jahresanalyse der Handelsvertretung der DDR im Libanon (1.1.-31.12.1959 Bl. 119; MfAA, A 13345, Ausarbeitung für die Grundsatzabteilung, vertrauliche Dienstsache Nr. 402/63, Bl. 30.

(51) **MfAA**, A 12602 Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon. عدد صفحات التقرير 89, Friedrich an Schwab, Beirut 3.1.11957, Berlin 31.3.1957

(52) **BArch P.**, DL2/4106, Grimm an MAI/ an Scholz, "Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlägen 1957", streng vertraulich, Beirut 25.10. 1957, Bl. 17-18;

PAAA, Abt. 7/1101, Nöhring an AA, 11-00/87/56, Jahresbericht 1955, Beirut 16.1.1956 وقارن بـ: « *Le Commerce du Levant*, 3.11.1956

(53) **MfAA**, A 12606, Kluge an MAI, Berlin 27.1.1954, Bl. 87.

(54) **MfAA**, A 13297, "Information über den Besuch des Generalsekretär des Ministerrates Excellenz Nazem Bey Accari (in Berlin)", vertrauliche Dienstsache, **MfAA**, A 12606, Kluge an MAI, Berlin , Nr. 53/63; Berlin 28.2.1963 , Bl. 61.

(55) **PAAA**, IB4/59, Schirmer Vermerk betr. Beziehungen SBZ-Israel, Bonn 9.9.1964. عام 1956 قدّمت حكومة ألمانيا الديمقراطيّة مذكرة إلى الحكومات العربيّة تعلن فيها رفضها المصالحة بين بون وتلّ أبيب و دفع الأولى إلى الثانية تعويضات عن جرائم النازية ضدّ اليهود أنظر: **MfAA**, A 2971, Stude an MfAA, Streng vertraulich, Kairo 22.12.1956.

وحول خرق مبدأ هالشتاين **MfAA**, A 660, "Information über die Entwicklung der Beziehungen im I. Quartel 1957", Bl. 108-110.

(56) **PAAA**, Abt.7/ 1109, "Instruktion fur den Botschafter in Beirut an das

"Referat 708", Bonn 18.1.1961; PAAA, Abt.II/289, Nöhring an AA, Beirut 18.2.1954.

(57) **PAAA**, Abt.7/1115, Betr. "Instruktion für den Gesandten der Bundesrepublik Deutschland in Beirut Herrn Dr. W. Hellenthal", Welck an Staatssekretär /an Bundesminister, gezeichnet v. Brentano, Bonn 6.11.1957.

ويعطي تقرير سنويّ للممثليّة التجاريّة الألمانيّة (الشرقيّة) مثالاً حول جهود ألمانيا الإتحاديّة للدفاع عن مواقعها الاقتصاديّة في أعقاب فسخ لبنان اتفاقه التجاريّ معها، وأنّ وكيل سيمنز (Siemens) في لبنان تلقّى تعليمات من الإدارة العامة لشركته بأن يشارك في كلّ مناقصة ويبرم أيّة صفقة ويقبل بأي سعر وينافس بأيّ شكل من الأشكال لكي يبقى في السوق، أنظر في هذا الخصوص:

MfAA, A 12602, Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon, Beirut 31.1.1957, Friedrich an Schwab, 19.3.1957, Bl. 196.

(58) **PAAA**, Abt.7/1101, Hellenthal an AA , betr. "Libanesische Politik im Jahre 1957", Nr. 1/58, Beirut 1.1.1958.

(59) **PAAA**, Abt.7/1098, Hellenthal an AA, Nr. 1080/58, Beirut 31.12.1958.

(60) **MfAA**, A 12602, Jahresanalyse (1.1.-31.12.1959) der Handelsvertretung der DDR im Libanon Bl. 119-120; **MfAA**, A 13787, "Informationsanalyse über die Politik Libanon" Berlin 31.3.1965, Bl. 36.

(61) **PAAA**, Abt.7/1101, Hellenthal an AA, betr. Libanon Politik im Jahre 1957, Nr. 1/1958, Beirut1.1.1958.

(62) **PAAA**, Abt.7/824, Raster an AA, Nr. 1355/60, Beirut, 20.12. 1960.

(63) **PAAA**, Abt.7/1099, Hellenthal an AA, Nr. 205-00/44/2153/57, Beirut 2.12.1957.

(64) **MfAA**, A 13779, Böttger an MAI/MAA, streng vertraulich, Beirut o.D., Bl. 17-18.

(65) **MfAA**, A 13779, "Hänold's Aktenvermerk über die Besprechung bei Ministerprasident Karame", Beirut 28.10.1958, Bl. 4-7.

(66) **MfAA**, A 12602, Jahresanalyse 1961, vertraulich, Bl. 32.

(67) **MfAA**, A13655, Messe- Abschlußbericht der LFM 1965, Berlin 17.3.1965, Bl. 17; PAAA, IB4/199, Französische Botschaft (=Deutsche Botschaft) an AA, 27.9.1965; dersl. Schirmer an Diplogerma, Beirut 29.9.1965.

(68) **PAAA**, Abt. II/289, Breuer an AA, vertraulich, Beirut 14.1.1954.

(69) المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

(70) **MfAA**, A 12606, Merkel an Gyptner, Berlin 4.7.1955. "Grimm's Aktenvermerk über die Besprechung bei Staatssekretär Gregor mit dem Sekretär der libanesischen Delegation Herrn Adra am 29.6.1955", Bl. 69.

(71) **MfAA**, A 12606, Grimm an HA Handel mit den Kapitalistischen Ländern- Gruppe Übersee- Abteilung Naher Osten, Berlin 1.7.1955, Bl. 73.

(72) **MfAA**, A 12606, Grimm's Protokoll, Beirut 7.10.1955, Bl. 38.

(73) هذا ما أبلغه عبد الله عدرا، نائب رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيّين، إلى الألمان الشرقيّين أثناء زيارته إلى برلين في 29 حزيران 1955، أنظر **MfAA**, A 12606, Merkel an Gyptner, Berlin 4.7.1955. "Grimm's Aktenvermerk über die Besprechung bei Staatssekretär Gregor mit dem Sekretär der libanesischen Delegation Herrn Adra am 29.6.1955", Bl. 69. وكان عدرا مقرّباً من الرئيس رشيد كرامي.

(74) **MfAA**, A 12604, "Analyse der gegenwärtigen Innen- und Außenpolitik der Republik Libanon" , o.D. , Bl 56; **MfAA**, A 12606, Koch an Naim Amiouni, Berlin 20.4.1954, Bl. 74-75.

(75) **MfAA**, A 11208, Salim Lahoud an Grimm, Nr. 22923/9/2004/1, Beirut 30.9.1955, Bl. 43.

(76) جاءت حكومة كرامي إلى السلطة في أيلول 1955 واستمرّت فيها حتى مجيء حكومة سامي الصلح في 19 آذار من العام التالي، أنظر جان ملحه، مجموعة البيانات الوزارية اللبنانيّة، بيروت لات ص 179 و187.

(77) **MfAA**, A 12606, Protokoll, gez. Grimm, Beirut 7.10. 1955, Bl. 37-38; BArch P. DL2/4106, Grimm an MAI/MAA/Scholz, "Handelspolitischer Bericht der Handelsvertretung, Libanon zu den Planvorschlägen 1957", streng vertraulich, Beirut 25.10.1956.

(78) **MfAA**, A 12604, Böttger an Lange, vertraulich, Beirut 14.6.1958, Bl. 57.

(79) **MfAA**, A 9324, "Aktenvermerk im MAI betr. Auswertung der Reise der Delegation nach dem Sudan, Syrien, Libanon und Ägypten am 6.6.1956", Berlin 9.6.1956, Bl. 17.

(80) **MfAA**, A12612, "Stellungnahme zu den handelspolitischen Berichten über die Türkei, den Libanon und zu den Iran für das Jahr 1957", gez. Eichelkraut, Berlin 29.3.1958, Bl. 115; DAPRDDR/III, pp. 659-660.

(81) **MfAA**, A 12602, Jahresschlußbericht, Analyse 1957, o.D., Bl. 137; dersl. Gliederung zur Jahresanalyse 1958 (Libanon), vertrauliche Dienstsache Nr. KA/259, 25.2.1959, Bl. 126; dersl.

Jahresanalyse (1.1.-31.12.1959) der Handelsvertretung der DDR im Libanon, Bl. 121.

MfAA, A 12728, "Rolle Libanon in nationalen Befreiungskampf der Arabischen Staaten 1958 " V. Die jetzige Lage im Libanon und die Schlußfolgerungen für die Haltung der DDR gegenüber der Republik Libanon", Bl 17; MfAA, A 12604, "Kurzanalyse des Volksaufstandes im Libanon (abgeschlossen am 29.6.1959)", gez. Eichelkraut, Bl. 101-102. (82)

MfAA, A C 447/73, Schwab an Gyptner, Berlin 30.11.1959 ; Schwab an Plenikowski, 5.1.1960. (83)

MfAA, A11208, Minister für Ausw. Angelegenheiten (Hussain Ouwaini) an Hänold, Nr. 2288/9/2037/36/395, Beirut 11.2.1960. (84)

PAAA, Abt.7/824, Hellenthal an AA, Nr. 292/60, Beirut 15.3.1960. (85)

MfAA, A 12659, Bornmann an Simons, Nr. 541/214, Beirut 17.6.1961, Bl. 6. (86)

MfAA, C 448/73, Republik Libanon , Bl. 89. (87)

PAAA, Abt.7/728, Voigt Aufzeichnung betr.: "CD Schilder an den Wagen der SBZ-HV in Beirut", Bonn 15.9.1960; **PAAA**, Abt.7/824, Raster an AA, Nr. 1335/60, Beirut 20.12.1960. (88)

PAAA, Abt.7/730, Abteilung 7 an Staatssekretär, Bonn 15.9.1960. (89)

PAAA, Abt.7/1109, Instruktion für den Botschafter in Beirut, Bonn 18.1.1961; PAAA, Abt.7/824, Hellenthal an AA, Nr. 292/60, Beirut 15.3.1960. (90)

PAAA, Abt.7/728, Voigt Aufzeichnung betr.: "CD Schilder an den Wagen der SBZ-HV in Beirut", Bonn 15.9. 1960. (91)

MfAA, A 13294, Schneider an Kattner/an Simons, Beirut 10.1.1961, Bl. 132. (92)

MfAA, A 13345, Ausarbeitung für die Grundsatzabteilung, vertrauliche Dienstsache Nr. 402/63, Bl. 32.

Spanger/Brock, Die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt, op. cit., p. 165. (93)

MfAA, C 448/73 Bornmann an Pohner, Beirut 25.2.1961, Bl. 119; Bornmann an Simons, Beirut 2.8.1961, Bl. 114-115; Scharienberg an Bornmann, Berlin 9..8.1961, Bl. 112. (94)

MfAA, C 448/73, "Zum Gespräch mit dem Generalsekretär im Ministerium für Auswärtige Angelegenheiten Dr. Fouad Amoun, auf (95)

Wunsch des Koll. Zirpel durch Vermittlung von Botschafter Khalil Takieddine am 15.5.1961".

MfAA, A 13294, Schneider an MAI, Referat Libanon an MfAA, Beirut 19.1.1961, Bl. 125; MfAA, A 12606, Schneider an Pätzold, Beirut 18.4.1961, Bl. 8. (96)

MfAA, A 12606, Schneider an Pätzold, Beirut 18.4.1961, Bl. 8-11 ; MfAA, A 13294, Schneider an MAI/ Referat Libanon/ Simons, Beirut 4.2.1961, Bl. 129; **MfAA**, A 13294, "Zirpel's Bericht über die Abkommensverhandlungen DDR/Republik Libanon", Berlin 19.6.1961, Bl. 60. (97)

MfAA, A 13294, "Zirpel's Bericht über die Abkommensverhandlugnen DDR/Libanon", Berlin 19.6.1961, Bl. 60. المرجع السابق ص 81 و (98)

المرجع السابق، الوثيقة نفسها. (99)

MfAA, A 13294, "Schlußbesprechung der Verhandlungsdelegation für das Handels- und Zahlungsabkommen DDR/Libanon am 23.5.1961", Beirut 23.5.1961, Bl. 77. (100)

MfAA, A 12602, Jahresanalyse 1961, vertraulich Bl. 64. (101)

MfAA, C448/73, Simons an Krüger, vertrauliche Diesntsache, Nr. 154/ 62, Berlin 18.10.1962 , Bl.90- 93. (102)

PAAA, Abt.7/824, Botschafter der Bundesrepublik Deutschland an AA, Nr. 446/61, Beirut 27.4. 1961; Draftbericht Nr. 51, 5.5.1961. (103)

PAAA, Abt.7/824, Aufzeichnung Abt.7 betr. "Ausdehnung der Befugnisse der SBZ Handelsvertretung in Beirut", Bonn 19.5.1961. (104)

PAAA, Abt.7/807, Schirmer an Botschafter der Bundesrepublik Deutschland , 708-83.00/92.25 SBZ, Bonn 20.2.1962. (105)

MfAA, C448/73, "Heblig's Vermerk über eine Unterredung mit dem Direktor der Wirtschaftsabteilung im Libanesischen Außenministerium Zeidean Bittar, am 28.9.1963", Helbig an 3. AEA im MAA, Beirut 1.10.1963, Bl. 79. أنظر ص 453 من الكتاب، وقارن بـ: (106)

MfAA, C448/73," Heblings Vermerk über eine Unterredung mit dem Direktor der Wirtschaftsabteilungim Libanesischen Außenministerium, Zeidan Bittar, am 28.9.1963", Helbig an 3. AEA im MFAA, Beirut 1.10.1963, Bl. 79; **MfAA**, C448/73, Helbig an Bierbach, Beirut 12.10.1963, Bl. 74-76. (107)

(108) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها ص 76 و **MfAA**, C 448/73, Helbig an 3. AEA, Beirut 16.10.1963, Bl. 73.

(10) **MfAA**, C 448/73, Helbig an 3.AEA, Beirut 25.10. 1963m Bl. 70; **MfAA**, C362/77, Note der Handelsvertretung an Libanesischen Außenminiterium, 18.10. 1963.

(110) **MfAA**, C 448/73, Helbig an 3.AEA, Beirut 25.10.1963, Bl. 71.

(111) **MfAA**, C 448/73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache , Nr. 59/ 63, Beirut 21.11.1963, Bl. 61.

(112) **MfAA**, C 448/73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache, Nr. 59/ 63, Beirut 21.11.1963, Bl.62.

(113) **MfAA**, C 448/73, Bierbach an Böhm, Berlin 16.1.1964, Bl. 48.

(114) **MfAA**, A 13297, Bierbach an 3.AEA/an Handelsvertretung Libanon, Berlin 31.3.1964, Bl. 26.

(115) **MfAA**, A 13787, MfAA " Informationsanalyse über die Politik Libanon", Berlin 31.3.1965, Bl. 25; **MfAA**, C 448/73, Schneider an Pätzold, Beirut 26.9.1961, Bl 107.

(116) Denkschrift über die Bedrohung des Friedens durch die Aufrüstungspolitik " Westdeutschlands ", **PAAA**, Abt.7/728, Hellenthal an AA, Nr. 923/58, Beirut 14.11.1958.

(117) المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

(118) **PAAA**, Abt.7/728, Hellenthal an AA, Nr. 880/59, Beirut 3.10.1959.

وبتاريخ 14 أيار 1961، نشر الكاتب اللبنانيّ جميل جبر سلسلة من المقالات في جريدة «بيروت» الناطقة بالإنكليزيّة حول انطباعاته عن زيارة له إلى ألمانيا الديمقراطيّة، حيث تحدّث عن «الروح المسالمة» لشعبها وعن «الدور الإستراتيجيّ للمرأة في الحياة العامّة» ، أنظر:

PAAA, Abt.7/824, " Die Aktivität der SBZ im Ausland", Presse u. informationsamt der Bundesrepublik" Mai 1961, Bonn 8.6.1961.

(119) **MfAA**, A 12659, "Westdeutsche Aktivität gegenüber der Tätigkeit der Handelsvertretung der DDR in der Republik Libanon", Berlin 17.12.1960; **PAAA**, Abt.7/1109, Instruktion für den Botschafter in Beirut, an Referat 708, Beirut 18.1.1961.

(120) المرجع السابق وقارن القصة نفسها بـ:

PAAA, Abt.7/824, Raster an AA, Nr. 1093/60, Beirut 12.10.1960; **MfAA**, A 12659, "Westdeutsche Aktivität gegenüber der Tätigkeit der Handelsvertretung der DDR in der Republik Libanon", Berlin 17.12.1960.

(121) **MfAA**, C 447/73, Schneider an Pätzold, Beirut 14.11.1960.

(122) **MfAA**, C 447/73, Schneider an Pätzold, Beirut 14.11.1960; PAAA, Abt.7/824, Raster an AA, Nr. 1131/60, Beirut 25.10. 1960.

(123) حول هذا الموضوع، راجع ملف الخارجيّة في ألمانيا الديمقراطيّة رقم: **MfAA**, A 12659, "Einmischung der BRD in die Beziehungen zwischen DDR und Libanon 1960 1961", 13 Seiten.

(124) **MfAA**, A 12602, Jahresanalyse 1961, vertrauliche Dienstsache Bl. 30.

(125) **MfAA**, C 448/73, Schneider an Pätzold, Beirut 26.9.1961, Bl 107.

(126) **MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 29.

(127) **MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 35-36.

(128) **MfAA**, A 13660, "Aktenvermerk über den Antrittsbesuch des Leiters der Handelsvertretung beim libanesischen Außenminister, Herrn Philippe Takla am 9.7.1962", vertraulich, Nr. 934/62, Beirut 9.7.1962, Bl. 54-55; **MfAA**, A 13297, "Information über den Besuch des Generalsekretärs des Ministerrates, Excellenz Nazem Bey Accari", vertrauliche Dienstsache, Nr. 53/63, Berlin 28.2.1963, Bl. 61.

(129) المرجع السابق، الوثيقة نفسها.

(130) **MfAA**, A 13660, "Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962 - 19.9.1963)", vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10.1963, Bl. 4-6; A 13294, "Zirpel's Bericht über die Abkommensverhandlungen DDR/Libanon", Berlin 1964; MfAA, A 13294, "Schlußbesprechung der Verhandlungs-delegation für das Handels- und Zahlungsabkommen DDR/Libanon am 23.5.1961", Beirut 23.5.1961, Bl. 78.

(131) **MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl.31.

(132) **MfAA**, C 454/73, Jahresbericht Libanon 1962, Bl. 63.

(133) **MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Hndelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 30.

(134) المرجع السابق، الوثيقة ذاتها ص 31 ـ 34.

(135) **MfAA**, A 13294, "Schlußbesprechung der Verhandlungen für das Handel-u. Zahlungsabkommen DDR/Libanon am 23.5.1961", Beirut 23.5.21961, Bl. 78; dersl. "Zirpel's Bericht über die Abkommensverhandlungen DDR/Libanon", Berlin 19.6.1961, Bl. 62-64.

(136) **MfAA**, C 448/73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache , Nr. 59/ 63, Beirut 21.11.1963, Bl. 61.

(137) **MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 31-34.

ويذكر التقرير، أنّ شڤارتسمن، سفير ألمانيا الإتحاديّة في بيروت، حاول جاهداً ثني نقيب المحررين ملحم كرم عن حضور حفل تكريمي لنقابته أقامه الممثل التجاريّ، لكنه فشل في ذلك.

(138) **PAAA**, Abt.7/807, Botschaft der Bundesrepublik Deutschland an AA, Nr. 636/62, Beirut 12.7.1962.

(139) **PAAA**, Abt.7/807, Krapf an Staatssekretär, Beirut 10.9.1962; **MfAA**, C 454/73, Jahresbericht der Handelsvertretung der DDR im Libanon 1962, Krüger an Schwab, Beirut 11.1.1963, Jahresbericht 1962, Bl. 34.

(140) **MfAA**, A 13660, Helbig's Vermerk an Bierbach/an Kattner, vertrauliche Dienstsache, Nr. 40/63, Beirut 24.6.1963, Bl. 44; dersl. Krüger's Stellungsnahme zum Vermerk des Gen. Helbig, Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr. 258/63, Berlin 9.7.1963, Bl. 37.

(141) **MfAA**, A 13660, Helbig's Vermerk an Bierbach/an Kattner, vertrauliche Dienstsache Nr. 40/63, Beirut 24.6.1963, Bl. 43; dersl. Krüger's Stellungsnahme zum Vermerk des Gen. Helbig, Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr. 258/63, Berlin 9.7.1963, Bl. 38; **MfAA**, C 448/73, "Helbig's Vermerk über eine Unterredung mit dem Wirtschaftsabteilung im Libanesischen Außenministerium, Zeidan Bittar, am 28. September 1963", Bl. 77.

(142) **MfAA**, A 13660, Krüger's Stellungsnahme zum Vermerk des Gen. Helbig, Handelsvertretung Beirut vom 24.6.1963, Nr. 258/63, Berlin 9.7.1963, Bl. 38- 39; **MfAA**, A 13660, Helbig an Sachse, Nr. 44/63, Beirut 26.7.1963.

(143) **MfAA**, A 13660, "Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962-

19.9.1963)", vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10.1963, Bl. 5; **MfAA**, A 13660, Krüger an Bierbach, Nr. 47/63, Beirut 3.9.1963, Bl. 25-27.

(144) **MfAA**, A 13660, "Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der Libanesischen Republik (13.6.1962-19.9.1963)", vertrauliche Dienstsache, Berlin 1.10.1963,Bl. 7.

(145) **MfAA**, A 13660, "Krüger's Vermerk über ein Gespräch mit dem Chef des Protokolls des Libanesischen Ministerium des Auswärtigen Amtes Botschafter Robert Khlat am 31.8.1963", Nr. 48/63, Beirut 31.8.1963,Bl. 30.

(146) **MfAA**, A 13787, "MAA Informationsanalyse über die Politik Libanon", Berlin 31.3.1965, Bl. 32.

(147) **MfAA**, C 448/73, Helbig an Bierbach, Beirut 30.5.1964, Bl. 39 ; dersl. Hengelhaupt an Bierbach, Beirut 9.7.1964; Hengelhaupt an 3.AEA, Beirut 6.8.1964, Bl. 26.

(148) **MfAA**, C 448/73, Helbig an Bierbach, vertrauliche Dienstsache Nr. 059/ 63, Beirut 21.11.1963, Bl.61.

(149) **MfAA**, A 11994, Aide Memoire, Abschrift 233/63, Bl. 151-154. وكانت صفقة الأسلحة من ألمانيا الإتحاديّة إلى إسرائيل قد عقدت في 8 حزيران 1962 بين رئيس الوزراء أديناور وبن غوريون، أنظر Hünseler, p. 144.

(150) تبعاً لـ Schwanitz, Judenargwohn, p. 646 ، كانت صفقات الأسلحة من ألمانيا الإتحاديّة إلى إسرائيل معروفة منذ منتصف عام 1963. أما Thomas Scheffler, "The Power of Dependence: The Federal Republic of Germany and the Arab World", in: *Journal of Arab Affairs*, 2(1993), Special Issue , vol. 12, ed;. Udo Steinbach, p. 148، فيذكر أن صحيفة *Frankfurter Rundschau* الموالية لإسرائيل هي التي كشفت عن تلك الصفقات في 26 تشرين الأول 1964، وأنّ مصر كانت تغضّ الطرف عنها. ولكن عندما أُعلن عن الصفقات في وسائل الإعلام، لم تعد مصر تستطيع التغاضي عنها، حيث كانت المسألة تتعلق بسمعة الرئيس المصريّ وزعامته في العالم العربيّ. ويتّهم المؤرخ المصريّ وجيه عتيق، «السياسة الدوليّة وخفايا العلاقات المصريّة الألمانيّة 1952 ـ 1965»، القاهرة ص 261 ـ 262 إسرائيل بإفشاء أسرار تلك الصفقات لتعكير علاقات مصر مع ألمانيا الإتحاديّة.

(151) **MfAA**, A 12612, " Die Beziehungen der DDR zu den arabischen und übrigen Staaten des Nahen Ostens", vertrauliche Diesntsache Nr. 463/63, Berlin 18.11.1963, Bl. 16.

(152) **MfAA**, LS-A/516, 16. Kollegium-Sitzung "Afrikaplan" Berlin 17.11.1964 (= 23.11.1964), Nr. 234/64.

(153) **"Die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zwischen Westdeutschland und Israel würde lediglich ein Hindernis für die diplomatische Anerkennung der DDR durch arabische Staaten aus dem Wege räumen: Der anerkennende Staat würde sich den Vorwurf ersparen, eine Anerkennung Israels durch die westdeutsche Bundesrepublik provoziert zu haben. Damit sind aber keineswegs die anderen Schwierigkeiten wie die Grundeinstellung der arabischen Staaten zu den sozialistischen Ländern, ihre Hoffnung auf ökonomische Unterstützung von beiden Seiten und speziell von Westdeutschland, der Einfluß anderer imperialistischer Länder u.a. beseitigt. Aus diesem Grunde darf die Auswertbarkeit eines solchen Schrittes für die Außenpolitik der DDR nicht überschätz werden". MfAA**, LS-A490, 16. Sitzung des Kollegiums, Betr.: "Einige Probleme der Beziehungen Westdeutschlands zu Israel und den arabischen Staaten und deren Einfluß auf die Entwicklung der Beziehungen zwischen der DDR und den arabischen Staaten", vertrauliche Dienstsache Nr. 368/63, ausgearbeitet von 3. AEA, Berlin 21.9.1963, S. 15-16.

(154) **MfAA**, A 17962, Winzer an Axen, Berlin 3.11.1964.

(155) بُعيد قطع العلاقات الدبلوماسيّة بين الدول العربيّة وبون، أكّد قنصل ألمانيا الإتحاديّة في حلب على وجود « صداقة عربيّة ـ ألمانيّة» تعود إلى القرن التاسع عشر، وإنّه أعيد إحياؤها من قبل الرايخ الثالث، أنظر: **PAAA**, IB4/161, Konsulat der Bundesrepublik Deutschland/ Aleppo, betr. Nr. 140, Aleppo 26.5. 1965.

(156) من الكتيبات التي أصدرتها حكومة ألمانيا الديمقراطيّة وركّزت فيها على مقولة صداقتها للعرب ومعاداة ألمانيا الإتحاديّة لهم "Friend and Enemy of the Arabs", Berlin o.D. وقارن بـ: Dittmar, DDR-Israel II, p. 849

(157) عتيق، مرجع سابق، ص 287 ـ 292؛ Scheffler, op. cit., p. 148. ووفقاً لـ Mohammad Abediseid, Die deutsch-arabischen Beziehungen - Probleme und Krisen, Stuttgart 1976, p 171 f.، فإنّ ألمانيا الديمقراطيّة غلّفت رحلة أولبرشت إلى مصر بنصيحة الأطباء له بالنقاهة في بلد حارٍ واقتراحهم عليه منطقة أسوان. أمّا حكومة بون، فرأت في موافقة الرئيس عبد الناصر على الزيارة ردّاً مقصوداً منه على تسليماتها من الأسلحة إلى إسرائيل .

(158) **PAAA**, IB4/142, Aufzeichnung betr.: "Entwicklung im Nahen Osten", Bonn 10.2.1965, IB4 -82.00/92;dersl. Staatssekretär Carstens an Natogerma Paris 9.2.1965.

(159) **PAAA**, IB4/165, "Schwarzmann's Überblick über die Vorgänge in der sowjetischen Besatzungszone vom Mitte März bis Anfang Juli 1965,

"Auszug aus einem Bericht der Dienststelle Berlin vom 12. Juli 1965.

(160) **BArch**, SAPMO/NY 4182/1336, "Das Arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen (Information)", streng vertraulich, Nr. 0265, 17.5.1966, Bl.121; **PAAA**, IB4/161, Meyer-Lindenberg, betr.: "Abbruch der diplomatischen Beziehungen zur Bundesrepublik Deutschland durch die arabischen Staaten", Bonn 9.6. 1965. وفي عام 1955، رفضت حكومة بون عرضاً من إسرائيل للاعتراف بها، وذلك بناء على طلب واشنطن، التي رأت ضرورة الحفاظ على ما تبقى من العلاقات الجيدة مع الدول العربيّة من خلال ألمانيا الإتحاديّة بعد دخول السوفيات إلى المنطقة العربيّة عبر مصر. وفي عام 1956، تراجعت ألمانيا الإتحاديّة عن تطبيع علاقاتها بإسرائيل بعدما أعلنت «جامعة الدول العربيّة» عن عزمها على بحث تلك المسألة، وتهديد مصر بالاعتراف بألمانيا الديمقراطيّة ردّاً على أيّة خطوة في هذا الاتجاه، أنظر Abediseid, pp. 122-123. وتذكر إحدى الوثائق في الأرشيف السياسيّ في بون، أنّ قرار بون إقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع تلّ أبيب إتخذ في عام 1957 بصورة مبدئيّة على أن يُختار الوقت المناسب لذلك لاحقاً، وجاء هذا في أعقاب اقتراح في هذا المعنى تقدم به بن غوريون في مؤتمر صحفي بتلّ أبيب بتاريخ 28 أيار 1957 ، أنظر:

PAAA, Abt.7/726, Hase an Referat 316, Nr. 843/57, Bonn 14.11.1957;

وقـــارن بـــ: Uwe Müllenmeister , Die Nahostpolitik der sozial-liberalen Koalition 1969-1982, Frankfurt a.M. ect..1988, p. 83.

(161) **MfAA**, A 13787, "**MfAA** Informationsanalyse über die Politik Libanon", Berlin 31.3.1965, Bl.23.

وبعد قطع العلاقات الدبلوماسيّة بين بيروت وبون، تولّت سفارة إسبانيا في بون رعاية العلاقات بين لبنان وألمانيا الإتحاديّة، فيما تولّت السفارة الفرنسية في بيروت رعاية مصالح بون في لبنان، راجع:

BArch, SAPMO/NY 4182/1336, "Das Arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen (Information)", streng vertraulich, Nr. 0265, 17.5.1966, Bl.121; **PAAA**, IB4/161, Meyer-Lindenberg, betr.: "Abbruch der diplomatischen Beziehungen zur Bundesrepublik Deutschland durch die arabischen Staaten", Bonn 8.6. 1965.

(162) أنـــظـــر: **BArch**, SAPMO/NY 4182/1336, "Das Arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen (Information)", streng vertraulich, Nr. 0265, 17.5.1966, Bl.121- 123. Heinz Herzog, "Die Beziehungen der DDR zu den arabischen Ländern", in: *Vierteljahresbericht, Forschungsinstitut der Friedrich-Abert-Stiftung,*

27-30(1967), p. 249; **MfAA**, A 13787, "**MfAA** Informationsanalyse über die Politik Libanon", Berlin 31.3.1965, Bl. 35.

MfAA, C 455/73, Jahresbericht Libanon 1963, Nr. 40/64, Berlin 27.1.1964, Bl. 62.

MfAA, A 13787, "Informationsanalyse über die Politik Libanon", Berlin (163)
31.3.1965, Bl. 23.

(164) ويتجلّى. **PAAA**, IB4/144, Munzel an AA, Nr. 49, Beirut 12.2.1965.
موقف لبنان من رحلة أولبرشت من خلال امتناع سفيره في مصر عن استقبال الرئيس
الألمانيّ الشرقيّ عند وصوله إلى محطّة سكّة الحديد في القاهرة، **PAAA, IB4/143,**
An alle diplomatischen Vertretungen der Bundesrepublik Deutschland, gez. Schirmer, Bonn 15.3.1961.

PAAA, IB4/142, Schirmer's Vermerk. Betr.: "Nasser-Einladung an (165)
Ulbricht", IB4-82.00/1 - 90.35/VS-NfD, Bonn 29.1.1965.

PAAA, IB4/142, Carstens an Diplogerma Beirut usw., Bonn 29.1.1965, (166)
82.00/1-90.35; dersl. IB4/144, Munzel an AA, Nr. 61, Beirut 17.2.1965.

MfAA, A 13655, "Mory's Zusammenfassender Bericht über den (167)
Aufenthalt der Regierungsdelegation der Republik Libanon anläßlich der Jubiläummesse", vertrauliche Dienstsache 1965, Nr. 34/65, ohne D., p. 28.

MfAA, A 13787, **MfAA** Informationsanalyse über die Politik Libanon, (168)
Berlin 31.3.1965, Bl. 36-37.

PAAA, IB4/159, Referat IB4, Aufzeichnung betr.: "Reaktion der (169)
arabischen Staaten auf die Aufnahme diplomatischer Beziehungen zu Israel, gez. Redies, Bonn 16.3.1965.

MfAA, A13787, **MAA**, "Informationanalyse über die Politik Libanon", (170)
Berlin 31.3.1965, Bl.23.

PAAA, IB4/159, Munzel an AA, Nr. 118, Beirut 16.3.1965. (171)

BArch, SAPMO/NY 4182/1336, "Das Arabisch-westdeutsche Verhältnis (172)
nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen (Information)", streng vertraulich, Nr. 0265, 17.5.1966, Bl. 122, 124, 126f., 129.

(173) تحدّث تقرير للخارجيّة الألمانيّة في بون في أعقاب زيارة أولبرشت إلى مصر عن
حملة إعلاميّة مكثّفة شنّتها برلين (الشرقيّة) من خلال الصحافة اللبنانيّة الناصريّة
والصحف المحافظة، كالحياة والعمل والنهار، وأنّ مطبوعات معادية لسياسة بون تجاه
إسرائيل كانت توزّع على رؤساء الصحف والدوائر الاقتصاديّة والمنظّمات والمدارس،
راجع **PAAA, IB4/199**, Munzel an AA, ohne Nr., Beirut 5.5.1965.

PAAA, IB4/199, Munzel an AA, Telegramm Nr. 175, 24.4.1965; dersl. (174)

Munzel an AA, ohne Nr., Beirut 26.4.1965; **PAAA**, IB4/199, Raben an **AA**, III 82.00, Beirut 24.8.1965; **PAAA**, Abt. IB4/164(165), Schwarzmann's "Überblick über die Vorgänge in der sowjetischen Besatzungszone vom Mitte März bis Anfang Juli 1965", Auszug aus einem Bericht der Dienststelle Berlin vom 12. Juli 1965; Hertzog, p.. 268; **BArch**, SAPMO, NY 4182/1337, "Winzer's Bericht über die Rise des Ministers für Auswärtige Angelegenheiten der DDR in 5 arabischen Staaten", Berlin 22.5.1967, Bl. 86.

PAAA, IB4/199, Botschaft der Bundersrepublik Deutschland (= (175)
Französische Botschaft) an AA, Beirut 14.9.1965.

BArchP., DE1, 49167, "Zscherpe Gespräch mit Nsouli am 8.9.1966"; (176)
PAAA IB4/199, AA an Botschaft der Bundesrepublik Deutschand (= Französische Botschaft), Beirut 13.10.1965; **BArchP.**, DA5/9606, Agsten an Weiss, streng vertraulich, 20.12.1966; **BArchP.**, DA5/9606, Berlin 12.1.1968.

Scheffler, pp. 153-154. (177)

Edmund Röhner, "DDR- Arabische Staaten: Gemeinsame Interessen (178)
und Ziel", in: *Deutsche Außenpolitik* 1(1979), p. 15; Peter Dittmar, "DDR und Israel II", in: *Deutschland Archiv*, 7(1977), p. 850.

Hünseler, pp. 164-165; Müllenmeister,pp. 87-88; Plate, DDR- (179)
Außenpolitik, pp. 73-74.

BArch, SAPMO, NY 4182/1333, Winzer an Ulbricht usw. , Berlin, (180)
28.11.1969, Anlage Dr. Herder vom 27.11.1969, Bl. 150 ; dersl. Winzer an Ulbricht usw. , Berlin 28.11.1969, Bl. 149; **DAPDDR**, 17/2, p. 1062.

BArch, SAPMO, NY 4182/1333, Winzer an Ulbricht usw. , Berlin, (181)
28.11.1969, Anlage Dr. Herder vom 27.11.1969, Bl.150- 152.

(182) المرجع السابق، الوثيقة نفسها، ص 145 ـ 146.

(183) المرجع السابق، الوثيقة نفسها، ص 145 ـ 146.

pp. 87-88. Hünseler, Die außenpolitischen Beziehungen, pp. 164-165; (184)
Müllenmeister,

Plate, DDR Außenpolitik, pp. 73-74. Von (185)

Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten, op. cit., pp. 674-675. (186)

Friedmann Büttner/Peter Hünseler, "Die politischen Beziehungen :وقارن بـ
zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den Arabischen Staaten. Entwicklung, Stand und Perspektiven", in: Karl Kaiser und Udo

Steinbach (Eds.). *Deutsch-arabische Beziehungen*, München/Wien 1981, p. 121.

(187) عتيق، مرجع سابق، ص 281 ـ 283، 310.

(188) كان هدف رئيس الوزراء الألمانيّ ارهارد (Erhard) بداية إقامة علاقات قنصليّة مع إسرائيل وهو ما عرضه عليها موفده إلى تلّ أبيب في 7 آذار 1965. أما سبب التحوّل المفاجئ إلى العلاقات الدبلوماسيّة، فيعود إلى الانطباع الذي عاد به رئيس ائتلاف حزبيّ الديمقراطيّ المسيحيّ والاشتراكيّ المسيحيّ في البرلمان الألمانيّ راينر بارتسل (Rainer Barzel) من الولايات المتّحدة، ومفاده أنّ موجة عداء تسود الولايات المتّحدة الأميركيّة ضدّ ألمانيا الإتحاديّة من جراء عدم إقدامها على إقامة علاقات دبلوماسيّة مع إسرائيل. ولكي لا يخسر ايرهارد دعم واشنطن لبلاده في مسألة تمثيلها الحصريّ للشعب الألمانيّ، قرّر الاعتراف بإسرائيل، أنظر، عتيق، مرجع سابق ص 323 ـ 325. وقارن بـ: Scheffler, p. 149.

(189) Kai Hafez, "Von der nationalen Frage zur Systempolitik: Perioden der DDR-Nahostpolitik, 1949-1989", in: "*Orient*", 1(1995), p. 77.190 Hünseler, pp. 148-149.

(191) **"man geht davon aus, daß ... die Bundesrepublik Deutschland in ihrem Verhältnis zu Israel und in der Frage der in der VAR tätigen deutschen Experten den Status quo einhält" PAAA**, IB4. Weber an AA, IB4-82.52, Kairo 26.5.1964.

(192) **BArch**, SAPMO/ NY 4182/1336, "Das arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen (Information)", streng vertraulich 17.5.1966, Bl. 119.

(193) Von Plate, Der Nahe und Mittlere Osten, p. 681 . إلى جانب تبعية مصر الاقتصاديّة لألمانيا الإتحاديّة، كان من أهداف الولايات المتّحدة لمحاربة النفوذ الشيوعيّ بعد تضاءل النفوذين الفرنسيّ والبريطانيّ في الشرق الأدنى عقب حملة السويس، استخدام ألمانيا الإتحاديّة للقيام بدور سياسيّ ـ اقتصاديّ في المنطقة العربيّة، أنظر: Abediseid, op.cit.,pp. 115-121; Büttner/Hünseler, Die politischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland, op. cit. pp. 119-121.

(194 كان الرئيس المصريّ عبد الناصر يرى أنّ المسألة الألمانيّة قضية تعود أسبابها إلى الحرب العالميّة الثانية وتخصّ الشعب الألمانيّ وحده، الذي يمكنه حلّها في ما لو سمحت الظروف الدوليّة بذلك. وقد اعتبر أنّ الاختلافات الإيديولوجيّة بين الدولتين ونظاميّ الحكم فيهما مسائل ثانوية. Hafez, DDR-Nahostpolitik, op. cit., p. 82.

(195) راجع ص 435 من الكتاب.

(196) يلخّص باسم الجسر في كتابه «فؤاد شهاب ذلك المجهول» ، بيروت 1988، ص

72 سياسة الرئيس اللبنانيّ شهاب تجاه المعسكرين الاشتراكيّ والرأسماليّ بأنّه «... **حياد بين الاتحاد السوفياتيّ والولايات المتّحدة»**. ويضيف قائلاً: **«ولكنه حياد أقرب إلى الانفتاح الاقتصاديّ والثقافيّ على الغرب وفرنسا والابتعاد عن معاداة الاتحاد السوفياتيّ»**.

(197) **MfAA**, 12602, Jahresschlußbericht 1956 der Handelsvertretung Libanon, Beirut 3.1.1957, Friedrich an Schwab, Berlin 19.3.1957, Bl. 166; dersl. A 13779, Böttger an MAI/MAA, streng vertraulich, Beirut o.D., Bl. 17-18; dersl. B 2848, Schwab an Girnus, o.D., Berlin R 122/50790 A, Bl. 14-15; dersl. Karame an Commercial Attache der DDR in Beirut, 25.10.1958, Bl. 18; dersl. Hänold an Stude/Jansen, o.D., Bl. 26; dersl. Stude an Böttger, Berlin 4.7. 1958, Bl. 49; MfAA, A 13779, "Auszug aus einem Vermerk über eine Besprechung mit dem Leiter der Handelsvertretung der DDR im Libanon, Koll. Hänold am 24.11.1958", Berlin 1.12.1958, Bl. 3.

(198) أنظر ص 461 من الكتاب.

(199) أدين بهذه المعلومات إلى الدكتور هوبرت لانغ (Hubert Lang)، السكرتير الأول الأسبق في سفارة ألمانيا الإتحاديّة في لبنان.

الإسلام والقضايا العربيّة في كتابات عالِم الإسلاميّات فريتس شتبات(*)

يحتلّ الأستاذ الألمانيّ فريتس شتبات (Fritz Steppat)، الذي توفاه الله في تموز عام 2006، مكانة مرموقة ومميّزة بين علماء الإسلاميّات المعاصرين. فخلال أكثر من نصف قرن من الاحتكاك المباشر مع الشرق الإسلاميّ، حضارة وعقيدة ومجتمعاً، استطاع أن يؤسّس مدرسة متجدّدة ومعطاءة تعتمد الموضوعيّة والمقاييس العلميّة في رؤيتها لقضايا الشرق الإسلاميّ ومشكلاته، أو للعلاقات بينه وبين والغرب، وأن يخرّج أجيالاً من علماء الإسلاميّات أغنوا المكتبات بالوفير من دراساتهم القيّمة. ويدلّ نتاج شتبات العلميّ الأصيل على تجربة ميدانيّة واعية اتجهت إلى معرفة حركة الإنسان والمجتمعات الإسلاميّة في الشرق، معتمدة على رؤية علميّة نزيهة بعيدة عن التعصّب والانفعاليّة والأحكام المسبقة وإرث الماضي.

إن غرضنا من هذا الفصل هو تعريف الدوائر العلميّة والثقافيّة العربيّة والإسلاميّة على عالِم إسلاميّات شكّلت شخصيته الودودة وأبحاثه الموضوعيّة ودراساته العديدة المميّزة صفحات ناصعة في تاريخ الدراسات الإسلاميّة والدراسات العربيّة، وجسراً للعلاقات بين الشرق والغرب. وقد تسهم مواقفه المشرّفة تجاه العديد من القضايا الإسلاميّة والعربيّة التي سنتطرّق إليها في تعديل العديد من النظرة السلبيّة المطلقة تجاه دراسة الإسلام من جانب

الشريك الآخر (الغرب)، واعتبارها أسلوباً استعمارياً غربياً للسيطرة على الشرق الإسلاميّ وامتلاك السيادة عليه.

1 ـ فريتس شتبات وأعماله

ولد عالم الإسلاميّات فريتس شتبات عام 1923، وبعد حصوله على البكالوريا الألمانيّة (Abitur)، التحق بـ «كلية العلوم الأجنبيّة» (Auslandswissenschaftliche Fakultät) في جامعة برلين ونال شهادة الدكتوراه عام 1954[1]. تتلمذ على يد المستشرق ڤالتر براونه (Walter Braune)، الذي كان بدوره تلميذاً لكارل هاينريش بيكر (Carl Heinrich Becker). ما بين عاميّ 1954 و1959، عمل شتبات مديراً لمعهد غوتيه في القاهرة، وأشرف على بعثة أساتذة ألمان درّست اللغة الألمانيّة في معاهد مصر الرسميّة. وأتاحت له هذه الإقامة أن يتقن اللغة العربيّة وأن يدرس الحياة الاجتماعيّة ـ السياسيّة في مصر، ممّا ساعده على كتابة أطروحته الثانية (Habilschrift) عن تاريخ تطوّر التعليم الحديث في مصر، وكان ذلك في عام 1964[2]. وفي عام 1969، حصل على درجة الأستاذيّة من «جامعة برلين الحرّة» (Freie Universität Berlin) وعُيّن أستاذاً للغة العربيّة والدراسات الإسلاميّة ثم مديراً لـ «معهد العلوم الإسلاميّة» (Institut für Islamwissenschaft) في الجامعة المذكورة. وبين عاميّ 1963 و1968، عاد شتبات مرّة أخرى إلى البلاد العربيّة ليرأس «المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقية» (Orient-Institut der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft) في بيروت. وتمكّن خلال إقامته في لبنان من الاطلاع عن كثب على الأوضاع الاجتماعيّة والسياسيّة، ممّا راكم عنده المخزون الثقافيّ ـ العلميّ عن الشرق الإسلاميّ. وإلى جانب اللغة العربيّة، فهو يتقن الفارسيّة والعثمانيّة والتركيّة الحديثة، فضلاً عن اللغات الألمانيّة والإنكليزيّة والفرنسيّة[3].

لقد أعطى الأستاذ شتبات دراسة الفترة الكلاسيكيّة الإسلاميّة وتاريخ البلدان الإسلاميّة في الماضي وتطوّرها في كلّ أطر الحياة عناية ملحوظة. بيد أن اهتماماته انصبّت على الفترة الحديثة، وعلى دراسة مجتمعات العالم الإسلاميّ، خارجاً بذلك، كأستاذه ڤالتر براونه، عن الإطار الكلاسيكي

للإستشراق الألمانيّ، الذي كان لا يزال يركّز بعد الحرب العالميّة الثانية على الدراسات «غير السياسيّة» والفيلولوجيّة والتاريخيّة[4]. وفي هذا السياق، جاءت موضوعات رسائله وأطروحاته الجامعيّة وأبحاثه[5].

إنّ أول نتاج علميّ قام شتبات بنشره كان مقالاً بعنوان «تغيّرات الاستقلال اللبنانيّ»، وذلك في عام 1944[6]. وبين هذا التاريخ وعام 1996، أي خلال أكثر من نصف قرن من العمل العلميّ الرصين، أصدر أكثر من خمسة وستين مؤلّفاً ودراسة نشرت في أكثر دور النشر والمجلات العلميّة سمعة[7]: حوالى 30 مؤلّفاً ودراسة عن الإسلام عامّة، شملت موضوعات دينيّة واجتماعيّة وسياسيّة. أما باقي مؤلفاته، فعالجت قضايا تتعلق بمشكلات البلدان العربيّة وإيران وتركيا، وأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينيّة، والعلاقات العربيّة ـ الألمانيّة والعربيّة ـ الأوروبيّة. والجدير بالذكر، أنّ بعضاً من هذه الأعمال، السياسيّة منها بخاصّة، كُتبت في الخمسينات والستينات، وقد تحتاج إلى قراءة جديدة[8]. كما قام شتبات بنقد أكثر من خمسين مؤلّفاً علمياً[9].

إضافة إلى نشاطه العلميّ الواسع، شارك عالم الإسلاميّات شتبات في هيئات علميّة عديدة، منها «جمعية المستشرقين الألمان» (Deutsche Morgenländische Gesellschaft) كعضو بارز فيها، وعمل رئيساً لـ «حلقة الشرق الأدنى الحديث في مؤسسة فولكسفاغن» (Vorsitzender des Arbeitskreises Moderner Vorderorient der Stiftung Volkswagen). وتقديراً لإنجازاته العلميّة ودوره الرائد في حقل الدراسات الإسلاميّة، أصدر الأستاذان الألمانيّان بابر يوهانزن (Baber Johansen) وأكسل هافمان (Axel Havemann) عام 1988 كتاباً تذكارياً بمناسبة بلوغه سنّ الخامسة والستين. وتبرز سمعة شتبات العلميّة من خلال مساهمات كبار المستشرقين وعلماء الإسلاميّات وتلامذته في هذا العمل[10].

2 ـ شتبات: علِم الإسلاميّات والمنهجيّة

يقول شتبات في دراسته «بدايات العصر الحديث في الشرق الأدنى» «... **يجب علينا في العصر الذي أصبحنا ننظر فيه إلى العالم كوحدة، أن نعتبر تاريخ العالم وحدة أيضاً**»[11] وانسجاماً مع مقولته هذه، عمل العالِم شتبات

خلال أكثر من نصف قرن، كيّ يكون وسيطاً ومفسراً بين الحضارتين المسيحيّة والإسلاميّة[12]، والتي رفض أن يعتبرهما منفصلتين عن بعضهما بعضاً، وذلك في سبيل إعطاء الغرب المسيحيّ، بعيداً عن إرث الماضي والتجربة التاريخيّة وأهواء المتلاعبين بالتاريخ، صورة دقيقة واقعيّة عن شريكه القابع في الشرق، والذي ينتمي إلى عقيدة وحضارة مختلفتين. وهو يرى أنّ دخول أوروبا العصر الحديث لا يعني أن الشرق الإسلاميّ بقي يعيش عصوره الوسطى[13]، أو أن الشريعة الإسلاميّة «جامدة وقاسية» (Starr und grausam)[14]. فالشرق الإسلاميّ، برأيه، عايش على الدوام تطوّرات وتغيّرات. فيعتبر الحملة الفرنسيّة على مصر بداية لتاريخ المشرق الحديث، رغم إشكالاتها في أنّها كانت حركة مدفوعة من الخارج، وأنّ المستشرقين لم يكن لهم دور فعّال فيها[15]. كما يذكر نهضة مصر في عصر محمد علي، الذي كان هدفه إقامة دولة حديثة والفوز باستقلالين اقتصاديّ وسياسيّ والحفاظ عليهما، لكن أوروبا حطّمت مشروعه[16].

يرفض شتبات أن ينظر عالِم الإسلاميّات إلى تاريخ الشرق الإسلاميّ من منطلق التمركز الأوروبيّ أو الألمانيّ على الذات، بلّ يرى أنّ عليه أن يضع الشرق في الصدارة ضمن حقل اختصاصه[17]. وفي المقابل، يطالب العلماء في الشرق أن يدرسوا المسيحيّة الغربيّة وحضارتها لكيّ يدركوا مشكلاتها[18]. وهو يقرّ بحدوث أخطاء جسيمة في التاريخ العالميّ هنا وهناك، إلا أنّه يرى ألا تتجه وظيفة عالِم الإسلاميّات نحو تحديد الذنب، بلّ معرفة البواعث والدوافع التي أدّت إلى وقوع حدث ما،[19] وربط العلّة بالمعلول والنتائج بالأسباب. فلكيّ نفهم أسباب **«الأحداث الآنية»**، يقول شتبات: **«علينا أن نبحث في تاريخها»**[20]. وهذه المنهجيّة تقود برأيه إلى البحث عن الحقيقة، الذي كان هاجسه طوال حياته. وتكمن أدوات هذه المهمّة برأيه في معرفة لغات الشرق وثقافاته، وحتى القديم منها، التي لا تزال تؤثّر وبطرق متعدّدة في الحياة العصريّة[21].

لا يتوقف البحث عن الحقيقة عند شتبات على اكتساب المعارف عن الشرق من خلال آلاف الكتب والمخطوطات والوثائق عنه الموجودة في مكتبات الغرب، فضلاً عن متاحفه ودور المحفوظات. فيطالب بالتعرّف إليه

وإلى مجتمعاته والاحتكاك المباشر مع حضارته الحيّة[22]، وألا تقتصر معاينة عالِم الإسلاميّات للجوانب السياسيّة أو الدبلوماسيّة لتاريخ الشرق الإسلاميّ، بلّ أن تشمل اهتماماته واستطلاعاته النواحي الدينيّة والفكريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة[23]. كذلك، تتيح الاهتمامات الأدبيّة برأيه إمكانات واسعة لدراسة المشكلات الاجتماعيّة والدينيّة والتقاليد في المشرق الإسلاميّ. فمن خلال رواية «طواحين بيروت» لتوفيق يوسف عوّاد، على سبيل المثال، أطلّ شتبات على الطائفية المتجذّرة في المجتمع اللبنانيّ وآخر إرهاصاتها[24]. ومن خلال رواية «أولاد حارتنا» لنجيب محفوظ، تعرّف على تأثير الدّين على الحياة المجتمعيّة، وعلى تطوّر الإسلام والعلمنة في المجتمع المصريّ[25]. أما «وثيقة عقد إجتماعيّ في مدينة فلسطينيّة 1854»، فكشفت له عن طبيعة الأعراف والتقاليد في المجتمعات البدويّة العربيّة القائمة على روابط الدم والثأر والديّة والمواثيق والعهود[26].

بالنسبة إلى شتبات، لا تتوقف منهجيّة دراسة الإسلام عند حدود الماضي. فهو يدعو إلى اقتحام القضايا الراهنة والخوض في السياسة من دون خوف، شرط «... **ألا تتقدّم الغايات السياسيّة على البحث عن الحقيقة»**، **«لأنّ البحث عن الحقيقة يجب ألا يكون خاضعاً لأيّ همّ آخر»**[27]. إذن، دراسة الإسلام، عند شتبات، هي فهم الماضي واستيعابه وامتلاك أدوات المعرفة (لغة، ثقافة، معرفة العادات والأعراف الخ...)، في سبيل إطلالة ميدانيّة واعية على الحاضر تؤدّي إلى تأليف علميّ يصبّ في خدمة الإنسانيّة. وهذا التأليف في نظره، **«مثل تصفيف حجارة الفسيفساء بحيث تشكّل** (جميعاً) **صورة لعصر ما»**[28].

3 ـ بداية الطريق

كما ذكرنا سابقاً، نال شتبات شهادة الدكتوراه عام 1954 عن أطروحته «القوميّة والإسلام عند مصطفى كامل». فحاول فيها أن يتقصّى موقع هذا الزعيم المصريّ من القوميّة والإسلام وتأثير كل منهما فيه، في جو المقاومة الوطنيّة المصريّة للاحتلال البريطانيّ وعجز الدولة العثمانيّة ك «خلافة إسلاميّة» عن إنقاذ هذا البلد[29]. وفي رأي شتبات، إنّ الاتّجاه القوميّ عند مصطفى

كامل تقدّم على الاتّجاه الإسلاميّ، على الرغم من أنّ الزعيم المصريّ لم يعلن صراحة عن موقف محدّد إزاء الاتّجاهين وحاول ألا يرفضهما، بلّ أن يوفّق بينهما[30]. ويضيف شتبات، إنّ الإسلام كان بالنسبة إلى مصطفى كامل عاملاً مساعداً ووسيلة سياسيّة لمشروعه الوطنيّ، أي تحرير مصر من الاحتلال البريطانيّ، فأضحى بذلك الدّين عنده بمثابة دين وطنيّ (Nationalreligion)[31]. ويعطي شتبات مثالاً على ذلك باستخدام كامل «الجامعة الإسلاميّة» أداة سياسيّة من خلال تسخيره قوّة السلطان العثمانيّ كخليفة للهدف القوميّ المصريّ[32].

إن ترجيح شتبات ميل مصطفى كامل إلى القوميّة وجعله الإسلام في المرتبة الثانية في أيديولوجيته لتحرير مصر، يتّضح من خلال العنوان الذي أطلقه على أطروحته وهو «**القوميّة والإسلام**» وليس «**الإسلام والقوميّة**» عند مصطفى كامل.

بعد هذه الانطلاقة الأكاديميّة التي جمعت ما بين الإسلام والقوميّة، بدأت رحلة شتبات مع الإسلاميّات، والتي سوف تسلك طريقين متجانسين مكمّلين بعضهما بعضاً، الإسلام، وقضايا العرب القوميّة والمصيريّة. كيف نظر هذا العالِم إلى الإسلام، وما هي آراؤه في هذا الصدد، وما هو موقفه من قضايا العرب المعاصرة؟

4 ـ شتبات والإسلام

لم يكن الشرق الإسلاميّ بالنسبة إلى شتبات عالَم حضارة غريب، ولم ينظر إليه على أنّه هدف استعماريّ. كما لم يكن الشرق الإسلاميّ عنده عدواً يهدد الغرب المسيحيّ. لقد نظر هذا العالِم إلى الشرق على أنّه جار كبير ومهمّ لأوروبا المسيحيّة، التي عليها أن تسعى إلى فهمه لكي تتعايش معه وتتعاون[33]. وهذا «الفهم»، لا يمكن الوصول إليه برأيه، إلا من خلال حوار هادئ يؤدّي إلى تلاقي عالميّ بين الإنسان المسلم في الشرق وشريكه الإنسان المسيحيّ في الغرب، وحدوث تفاعل حضاريّ متبادل، حيث يوفّر الدينان السماويّان، المسيحيّة والإسلام، مقوّمات هذا الحوار ـ التلاقي[34]. يقول

شتبات: «**يجب ألا تنشأ لدينا تحت أي ظرف من الظروف صورة إسلام معادٍ، أو أن نستعيد من جديد صورة قديمة لإسلام معادٍ**»[35]. لذلك، ينتقد بشدّة من يعتبر نفسه خبيراً في شؤون الشرق ويتحدّث عن عداوة ألف عام بين المسيحيّة والإسلام[36]. ويضيف قائلاً: «**إنّ الإسلام لا يهددنا ... على العكس، إنّ المسلمين يشعرون من جهتهم أنهم مهدَّدون وغير آمنين. صحيح** «يتابع شتبات» **إنّ شعوراً كهذا يمكن أن يؤدّي إلى العدوانيّة، لكن هذه العدوانيّة ليست في جوهر الإسلام**»[37].

لماذا يعتبر إذا شتبات أنّ المسلمين هم المهدَّدون من قبل الغرب، وما هي هذه العدوانيّة التي يتحدّث عنها وما علاقتها بالحركة الأصوليّة الإسلاميّة؟

بفكر ليبراليّ وموضوعيّة، يحاول عالِم الإسلاميّات شتبات أن يدرس الحركة الأصوليّة الإسلاميّة. فلا يعتبرها ظاهرة نشأت عن الإسلام الأول، بلّ عن الوضع التاريخيّ الراهن والإحباط الذي أصاب المسلمين. يحدّد شتبات أسباباً خارجيّة وأخرى داخليّة للإحباط الإسلاميّ. أمّا الأسباب الخارجيّة، فتعود برأيه إلى التجربة التاريخيّة للمسلمين مع الاستعمار، ودعم الغرب لأنظمة حكم إسلاميّة متّجهة لتمثيل مصالحه[38]، فضلاً عن تبعيّة البلدان العربيّة لـ «**النظام العالميّ الظالم**» (Ungerechte Weltordnung)[39]، على رغم الاستقلال الذي تحقّق عقب الحرب العالميّة الثانية[40]. وبرأيه، فإن طروحات الغرب حول العدالة والديمقراطيّة وحقّ تقرير المصير، تتجسّد متناقضة على أرض الواقع: هيمنة وإشباع مصالح. ويعطي على ذلك مثالاً صارخاً: قضية فلسطين وحرب الخليج الثانية، حيث لا تُطبّق قرارات الأمم المتّحدة على إسرائيل، ويتم السكوت عن استيلائها على الأراضي العربيّة، بينما تتضافر قوى الغرب لإخراج العراق من الكويت[41]. أما الأسباب الداخليّة، فيحدّدها تحت عنوان عريض «**عدم كفاية التنمية الاجتماعية ـ الاقتصاديّة**»، واستياء الشعوب العربيّة من الحكومات والأنظمة الحاكمة وغياب الديمقراطيّة، وأخيراً خيبة الأمل من الفشل في تحقيق حلّ للمشكلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة من خلال «موديلات» القوميّة والليبراليّة والاشتراكيّة، التي اعتبرها المسلمون «**مستوردات أجنبية**»[42].

هذا الإحباط، كما يراه شتبات، هو الذي جعل المسلمين «يعودون» إلى دينهم لتلمّس الخلاص، معتقدين أنّ ما أصابهم من تخلّف وتمزّق كان نتيجة خروجهم عن الصراط المستقيم[43]. فبدأوا ينظرون إلى ماضيهم متسائلين عن القوّة التي يمكنها أن تكون سنداً لهم[44]. وهكذا، يضيف شتبات، بدأ عند الشعوب العربيّة والإسلاميّة وعي من الداخل يرتكز على الإسلام، الذي ظهر عنصر هويّة في السنوات الأخيرة[45]. فنشأت حركات إسلاميّة تحت مصطلحات السلفيّة وإعادة نشر الدعوة الإسلاميّة وتجديد الإسلام[46]. وأصبح هناك مسلمون يتحدّثون عن الإسلام كرمز هويّة، وآخرون يقومون بواجباتهم الدينيّة ويتقبّلون العلمنة في الوقت نفسه، وفئة ثالثة تريد أن تطبع الحياتين السياسيّة والاجتماعيّة بطابع الإسلام، وأن تستخدم لأجل ذلك كلّ الوسائل من الوعظ إلى السيف، وهي متجهة لإسقاط الحكومات والأنظمة العربيّة[47].

وبعدما نشر محمد عمارة دراسته الشهيرة عام 1990 حول «الحوار بين الإسلاميّين والعلمانيّين»[48]، أي بين جماعتين محدّدتين من الإسلاميّين والعلمانيّين، وهما «جماعة الاجتهاد والتجديد لحضارة الإسلام» و«جماعة دعاة فصل الدّين عن الدولة من العلمانيّين الوطنيّين والقوميّين»، مستثنياً من ذلك عمداً جماعات إسلاميّة وعلمانيّة أخرى[49]، رحّب شتبات بجماعة «الاجتهاد والتجديد» التي رآها تبحث عن هويّة في الإسلام، وتريد فتح حوار مع العلمانيّين أصحاب الاتّجاهات الثقافيّة الغربيّة، بمعنى الإبقاء على الحضارة الإسلاميّة واكتساب ما هو مفيد من العلمانيّين (= ثقافة الغرب وقيمه)[50]. واعتبر شتبات أنّ هذه الجماعة الإسلاميّة تحمل أفكاراً عقلانيّة بعيدة عن ضيق الأفق والجمود والتعصّب[51]، وإنّ ما يقال اليوم عن الإسلام بمعنى التخلّف، هو إسلام مزور وعلى المرء أن يسعى إلى الإسلام الصحيح الذي يؤدّي إلى الشفاء والتقدّم[52]. فيطالب شتبات الغرب أن يتفهّم دوافع الحركة الأصوليّة الإسلاميّة[53]، وأن يضع نصب عينيه أنّ الإسلام لا يقف عائقاً في وجه السلام العالميّ في الوقت الراهن نتيجة نمو الحركة الأصوليّة[54].

إنّ تأكيد الأستاذ شتبات على الاتجاهات السلميّة للإسلام، يبرز بوضوح من خلال رفضه نظريّة الأستاذ الأميركيّ صموئيل هنتنغتون (Samuel

Huntington)، الذي اعتبر في دراسة له «صدام الحضارات» (The Clash of Zivilizations) أنّ المصدر الأساسيّ للصراع في العالم الجديد لن يكون في الدرجة الأولى أيديولوجيّاً ولا اقتصاديّاً، بلّ حضاريّاً، حيث يكون الدّين العامل الأهمّ في اختلاف الحضارات[55]. وبرأي شتبات، إنّ هذه النظريّة خطيرة، حيث تضع الإسلام في مواجهة المسيحيّة، بعدما أصبح الإسلام بنظر بعضهم خطراً على العالم الحرّ بعد سقوط الاتحاد السوفياتيّ وانحسار الشيوعيّة[56]. **«هناك فئات من الناس»**، يقول شتبات **«تشعر وبكلّ بساطة بالحاجة إلى مواجهة خطر داهم أو عدو متربّص، فإذا لم تعد هناك قوى شيوعيّة، فإن الإسلام يأتي كبديل في متناول اليد»**[57]. إنّ شتبات يرفض النظريّة التي تقوم على فكرة تصادم الحضارات كمصدر جديد للصراع في العالم وتغليب دور الدّين كمحرّك للاختلافات في صراع التكتلات في عالم اليوم، ويعتبر أنّ هذا يقود إلى نتائج وخيمة، حيث يُصور الإسلام على أنّه العدو الأول للمسيحيّة. يقول: **«هذا تفكير خطأ، إذ لا الإسلام ولا المسيحية يطمحان إلى الحرب»**. فيدعو إلى حوار بين الدّينين من منطلق أنّ آيّاً منهما لا يريد أن يدمّر الآخر، وأنّ مثل هذه الحوار ممكن ومفيد للإثنين[58].

ويحذّر شتبات في الوقت نفسه الغرب من أنّ الحديث عن «الخطر الإسلاميّ» سوف يؤدّي إلى نتائج وخيمة ثلاث[59]:

1 ـ منع تقصّي الأسباب الحقيقيّة لنشوء الحركات الأصوليّة، وبالتالي إزالة تلك الأسباب،

2 ـ تغذية الحقد ضد الأجانب من المسلمين والعرب في المجتمعات الغربيّة نتيجة تشويه صورة الإسلام،

3 ـ دفع المسلمين إلى مزيد من «التعصّب» كردّ فعل على نظريّة «الخطر الإسلاميّ»، ممّا يعزز مقولة وجوب التصدّي للإسلام وتدميره.

إن موقف شتبات الداعي إلى فهم الإسلام والتعاطي معه من منطلقات انفتاح وحوار واحترام، كان وراء مقالته في صحيفة (Berliner Morgenpost) في أيلول عام 1995، عندما ردّ بعنف على الحملة الواسعة التي تعرّضت لها عالِمة الإسلاميّات الألمانيّة أنّماري شيمل (Annemarie Schimmel) نتيجة

تصديها لرواية سلمان رشدي المعروفة التي تحقّر أقدس أنبياء المسلمين. قال شتبات: «**إنّي أعتبر موقف شيمل من رشدي محقّ. إنّ مهمة عالِم الإسلاميّات أن يقول للرأي العامّ الغربيّ بأن إهانة الرسول هي مسألة خطيرة لكل مسلم. عندما يجعل المرء النبي سخرية ويصف زوجات محمد بالعاهرات، فإنّ هذه المسألة تمس المبادئ الأساسيّة للإسلام**»[60].

لا يكتفي شتبات بالطلب إلى الغرب أن يتفهّم الإسلام المعاصر ومشكلاته، بلْ يدعو المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا (المقصود هنا أوروبا أيضاً) إلى توحيد أنفسهم وتشكيل منظمة عالميّة تضمّ مسلميّ الدول العربيّة والأتراك والإيرانيّين والأكراد والألمان المسلمين. ويرى أنّ هذا سوف يقوّي من وضعهم في المجتمع الألمانيّ (الأوروبيّ) ويجعل من «منظّمتهم» ممثّلاً شرعيّاً لهم تجاه الدولة والمجتمع في ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبيّة. ويعترف أنّ إنشاء مثل هذه المنظّمة هي مسألة تخصّ المسلمين أنفسهم وتواجه صعوبات جمّة بسبب الخصوصيّات القوميّة والحواجز اللغويّة بينهم، إلا أنّه يعتقد مع ذلك أنّ عالميّة الإسلام تجعل تحقيق هذه المنظّمة ليس مستحيلاً. ولا يعتبر شتبات اقتراحه هذا تدخّلاً في شؤون المسلمين أو دعوة «لألمنة» أو «أوربة» المنظّمة الإسلاميّة المنشودة، لأنّ هذا الاقتراح يأتي، كما يقول «**من صديق غير مسلم**». أخيراً، يعتقد شتبات أنّ هناك شرطين يجب أن يتوافرا في المنظّمة المنشودة، وهما أن تكون عالميّة تضمّ مختلف «القوميّات» الإسلاميّة في ألمانيا (أوروبا)، وتعتمد التسامح تجاه الداخل (= القوميّات الإسلاميّة المختلفة) وتجاه الخارج (= المجتمع الألمانيّ أو الأوروبيّ)[61].

لا تتوقّف دراسات شتبات عند الحركات الأصوليّة الإسلاميّة، ولا المواقف الغربيّة منها، بلْ يغوص في دراسة جوانب أخرى من التاريخ الإسلاميّ الوسيط تتعلّق بتنظيم الخليفة عمر بن الخطاب لأوضاع «أهل الذمّة»، ومسائل فقهيّة حول علاقة الإنسان المسلم بخالقه، وأهمّيّة الإيمان لدخول الجنة، وعلاقة المسلم بالسلطة وتطوّرها، ومسألة من آمن في عصر الرسول ولم يُقدم على الهجرة. وفي دراساته هذه، ينطلق شتبات من «**أنّ الإسلام دين يدخل في كلّ مجالات الحياة الإنسانية، وليس الحياتين الاجتماعية والسياسية فحسب، وإنّ إدّعاء** (هذه) **الكلّيّة للدّين** (الإسلاميّ) **لا**

تزال حتى اليوم معلماً جوهرياً للإسلام»[62].

وفي دراسته «عمر الأول»، عالج شتبات سياسة الخليفة عمر بن الخطاب في إبعاد أهل الذمّة من اليهود والمسيحيّين عن الجزيرة العربيّة إلى سوريّة والعراق وخلفياتها في إطار وحدة دينيّة - سياسيّة للجزيرة العربيّة كضرورة حتميّة للوجود الإسلاميّ فيها، وذلك بشكل مخالف للسياسة التي سار عليها الرسول، وهي إبقاؤهم في المنطقة. ويضيف شتبات، إنّه خلال خلافة عمر، كان هناك تفريق بين الإسلام والعروبة، وهذا ما جعل الدولة الإسلاميّة تحصّل الجزية من المسيحيّين، وفي بعض الأحيان تحت أسم آخر، كما في حالة بنو تغلب. ثم يعالج مسألة «الشروط العُمريّة» وكُتب الأمان التي منحتها الدولة الإسلاميّة إلى الزعماء الدينيّين للجماعات غير الإسلاميّة. فيبرز مضامين هذه «الكتب»، التي وفرت بموجبها الدولة الإسلاميّة الحماية للجماعات غير الإسلاميّة مقابل ولاءها لها ودفعها الجزية[63].

وفي دراسته «خليفة الله»[64]، يتناول العالِم شتبات علاقة المسلم بخالقه ومرتبته عنده، من خلال جعل الإنسان خليفة الله في الأرض. وعلى الرغم من أنّه يرى عدم وجود نصّ قرآنيّ صريح حول هذه المسألة، إلا أنّه يناقش تفسيرات الفقهاء المسلمين للآيتين الكريمتين: «**إنّي جاعل في الأرض خليفة**» (سورة 2: 30) و«**خلائف الأرض**» (سورة 6: 165)، مشيراً إلى أنّ بعض الخلفاء الأمويّين أطلقوا على أنفسهم لقب «خليفة الله»[65]. فيذكر التأويل الذي ينقله الطبريّ بأنّ الله عيّن خليفة له في الأرض للحكم بين خلقه[66]، وتفسيرات البيضاويّ، ومنها أنّ خليفة الله في الأرض هم الأنبياء كوسطاء بينه وبين الناس، بحيث يحتلّ آدم هذه المرتبة، أو أنّ المقصود بـ«**خلائف الأرض**» المخوّلون التصرّف فيها (خلفاء الله في الأرض يتصرّفون فيها)[67]. كما يشير شتبات إلى تفسير الغزالي عن «**مناسبة باطنية**» بين الإنسان وخالقه، وأنّ الله عيّن آدم خليفة له في الأرض[68] ويتطرّق إلى تفسير المراغيّ حول أنّ خليفة الله هو الشخص الذي يتمتّع بسلطة غير مقيّدة تقوم على المعرفة للتصرّف بكلّ الخلق[69]، وإلى تفسيرات محمد إقبال وعلي شريعتي بأنّ المقصود بخليفة الله «**الأمانة**» التي سلّمها الله إلى الإنسان[70] وإلى ما ذكره المودوديّ بأنّ «**خليفة الله**» هي الأمّة التي تختار خليفتها في شخص تضع ثقتها فيه[71].

أخيراً، يرى شتبات أنّ هناك ما يجمع بين التفسيرات المتعدّدة، وهو احتلال الإنسان عند خالقه مركزاً متفوّقاً على كلِّ المخلوقات[72].

كل يعطي شتبات أهمّية كبيرة لدراسة أراء المفكّرين المسلمين المعاصرين من مسألة قديمة دار الجدل حولها منذ العصر الإسلاميّ المبكر، وهي الأيمان والعمل، ومن منهما يوصل المسلم إلى الجنة، ومن يتقدّم منهما على الآخر، وكذلك مسألة التكفير[73]. فيذكر آراء عدّة معاصرة تؤيّد نظريّة تغليب الأيمان على الأعمال (نعيم ياسين والبنّا)، والنظريّة المعاكسة التي تجعل الأعمال تتقدّم على الإيمان (الغزالي)[74]. ثم يتطرّق إلى مسألة التكفير ورأي ياسين في هذا الصدد بفرض عقوبة الإعدام على من يكفر، وموقف الشيخ محمد شلتوت بأنّ الكافر **«لا تجري عليه أحكام المسلمين»**، وإن الكفر يقطع كلّ علاقة للكافر مع أمّته الإسلاميّة[75]. كما يذكر مواقف هؤلاء المفكّرين المسلمين المعاصرين من «أهل الذمّة» وموضع هؤلاء من الكفر. فيذكر أنّ ياسين يعتبر «أهل الذمّة» كفرة، بينما يضعهم محمد شامة في مراتب ودرجات في الكفر والعقاب، تبعاً لما يقدّمه الذميّ من منفعة إلى المجتمع الإسلاميّ[76]. أمّا بالنسبة إلى حبنك الميداني وشلتوت، فيرى أنّهما لا يطلقان صفة الكفر على أهل الذمّة. ويختم شتبات دراسته هذه بأنّ كلّ الآراء التي تطرّق إليها تؤكّد على أنّ إيمان المسلم يضمن له الرحمة الأبديّة (الجنة)[77].

لا تتوقف متابعات الأستاذ شتبات للتاريخ الإسلاميّ عند حدود هذه المسائل الشرعيّة والفقهيّة، بلّ يعالج علاقة المسلم بالسلطة في دراستين متممتين بعضهما بعضاً[78]. منطلقاً من أنّ لا فصل للدولة عن الدّين في الإسلام، مستشهداً بقول الغزالي: **«إنّ سلطة الدولة ضروريّة لانتظام الدنيا، ونظام الدنيا ضروريّ لانتظام الدّين ونظام الدّين ضروريّ لتحقيق السعادة في الآخرة»**[79]. ويشير إلى آيات قرآنيّة كريمة تشدّد على ضرورة إطاعة المسلم «أولّي الأمر»، وإلى أنّ الحديث الشريف اعتبر طاعة السلطان من طاعة الله، مقابل أن تراقب الجماعة السلطة (الخليفة) وأن تُصلح من الأخطاء التي قد تقع فيها[80]. لكن مثال الدولة الدينيّ هذا، لم ينسجم برأيه على أرض الواقع مع الصراعات السياسيّة التي أدّت إلى ظهور طروحات ترفض السلطة الظالمة وتدعو إلى محاربتها، وطروحات تدعو إلى الإرجاء (إطاعة الحكم واجبة

LAU - Riyad Nassar Library

حتى ولو ارتكب خطايا مميتة)، وأخرى توفيقيّة رفعت شعار **«سلطان ظالم خير من فتنة تدوم»**[81].

ولا يكتفي شتبات بالإشارة إلى تلك الطروحات، بلّ يتطرّق إلى الموقف الفقهيّ منها (الماوردي، أبو يعلى، البغدادي وإبن حزم)، الذي حاول تبرير ضعف الخلافة الإسلاميّة ثم تعدّدها وظهور الإمارات المستقلة منذ عصر الانحطاط الإسلاميّ (أواخر العصر العباسيّ) وسقوط السلطة الفعليّة بأيدي البويهيّين الشيعة[82]. ثم يعالج على التوالي تبريريّ الغزالي وإبن جماعة لخضوع الخلافة العباسيّة للسيطرة السلجوقيّة، وتحوّل الخلافة العباسيّة في القاهرة إلى منصب واهٍ على أيدي المماليك[83].

خلاصة القول، يرى الأستاذ شتبات أنّ الفقهاء المسلمين السنّة أفرغوا مفهوم الخلافة الأساسيّ من مضمونه، ممّا جعل الاستغناء عنه أمراً مقبولاً، وكذلك الحفاظ على الشريعة بواسطة حكّام زمنيين. ويستنتج، أنّ الصراعات الدمويّة في تاريخ الإسلام المبكّر جعلت المفكّرين والفقهاء المسلمين يسعون إلى نوع من «التقيّة» تقوم على وجوب إطاعة السلطة من دون السؤال عن شرعيّة الحكم[84]، وإنّ هذا الموقف بقي على حاله عموماً محافظاً على مدلولاته حتى يومنا هذا. ويعطي مثالاً على ذلك، ولاء مسلمي بلاد الشام في القرن التاسع عشر لـ «الخلافة العثمانيّة»[85]. ويرى أنّ الخطر الأجنبيّ ونموه هو الذي دفع المسلمين إلى التمسّك بالدولة العثمانيّة، رغم أنّها كانت تؤدّي واجبها بحده الأدنى[86].

أما دراسة «البدو كجماعة مهمّشة في المجتمع الإسلاميّ»[87]، فهي بدورها دراسة رصينة معمّقة في نصوص القرآن والحديث والتفسير. فيتحدّث شتبات فيها عن ظروف قيام الأمّة الإسلاميّة بتآخي المهاجرين والأنصار. ثم يذكر جماعة ثالثة من المسلمين، وهم الأعراب الذين أشار إليهم القرآن الكريم بـ **«الذين آمنوا ولم يهاجروا»** (سورة 8: 72). فيتعرّض لإشكاليّة حقوق هؤلاء من المغانم والفيء والصدقة، على رغم عدم مشاركتهم في الهجرة أو في قتال المشركين. فيتطرّق إلى تطوّر التفسيرات وأراء المذاهب من هذه المسألة مع انتشار الإسلام وحلول الجهاد محلّ الهجرة (بعد عام 630 م)

وبقاء البدو (الأعراب) رغم ذلك على هامش المجتمع الإسلاميّ بتمركز السلطة في المدن[88].

5 ـ شتبات وقضايا العرب المصيرية

ـ القومية العربية

يرى العالِم شتبات أنّ «اليقظة القوميّة» تدخل ضمن مقوّمات تكوين العرب الحديث[89]، وأنّها نشأت كحركة تاريخيّة ضروريّة تجاه الخارج (تفوّق الغرب سياسيّاً وإقتصاديّاً) وتجاه الداخل (ضد النظام التقليديّ)[90]. ويعتقد أنّ هذه اليقظة نشأت أولاً في مصر على شكل ثقافة تقوم على اللغة والتاريخ تغذّت من الصراع ضدّ الاحتلال البريطانيّ لمصر، حيث وفّرت حركة عرابي باشا أسساً «لوعيٍ قوميّ» مصريّ استمرّ إلى ما بعد الحرب العالميّة الأولى[91].

وعلى عكس ذلك، يرى شتبات أنّ الدّين (الإسلام) قد تقدم على «العروبة» في ولايات السلطنة العثمانيّة في بلاد الشام والعراق بفعل تأثير «الجامعة الإسلاميّة»، وأنّ ظهور القوميّة التركيّة في مطلع القرن العشرين وتشجيع «الاتحاد والترقي» للحركة الصهيونيّة، كانا عاملين حاسمين في نشوء القوميّة العربيّة في سوريّة[92]. التي عبّرت عن نفسها ـ رغم عدم وجود قيادة موحّدة لها ـ من خلال الجمعيّات الإصلاحيّة والأحزاب ونوادي الضباط والمنظمات السرّيّة[93]. ومع ذلك، يرى أنّ إرهاصات هذه اليقظة القوميّة تعود إلى المرحلة التي أعقبت الحرب الطائفيّة ـ الاجتماعية في بلاد الشام عام 1860[94]، وذلك من خلال الجمعيّات الأدبيّة والعلميّة التي شارك فيها المسلمون، وحركتيّ الأعيان المسلمين (1877) و«جمعيّة بيروت السرّيّة» (1876 ـ 1880) لإنشاء «وطن سوريّ»، ومشروع يوسف كرم لإنشاء كونفدراليّة سوريّة[95]. ويعتقد أنّ المسيحيّين السوريّين هم الذين دعموا أساساً الاتّجاهات القوميّة العربيّة للتخلص من وضع الأقلّيّة الدينيّة، فكان مشروع نجيب عازوري لإنشاء دولة عربيّة في المشرق (بلاد الشام والعراق)، وأخرى إسلاميّة (خلافة) في الحجاز[96]. ويضيف، إنّ بريطانيا وظّفت المشاعر

القوميّة العربيّة وتلاعبت بها في سبيل تحقيق مآربها لسلخ العرب عن العثمانيّين، وإنّ مراسلاتها مع الشريف حسين (مراسلات حسين ـ مكماهون) حملت معاني غامضة، بحيث اعتقد الشريف حسين أنّها تؤيّد أيضاً استقلال فلسطين[97].

ورغم إخفاق أول مشروع دولة عربيّة موحّدة في المشرق عام 1920 (الحكومة العربيّة في دمشق)، يعتقد شتبات أنّ هناك مقوّمات تصلح لتوحيد العرب، وفي مقدمها قوّة الإسلام وعالميته التي جعلت كلّ بلد عربيّ يتطلّع، رغم خصوصياته، إلى خارج حدوده الوطنيّة، إضافة إلى اللغة والانتماء المشترك والمصير المشترك[98]. كما يرى أنّ مسألة فلسطين والرغبة في التحرّر من الانتداب الأجنبيّ، كانا عاملين مهمّين في زيادة الوعي القوميّ العربيّ، إذ شهدت الثلاثينات من القرن العشرين حركة قوميّة عربيّة اتّجهت نحو مقاومة مشروع صهينة فلسطين[99] والتخلّص من الحكم الأجنبيّ. وحول العلاقة بين تهويد فلسطين ونمو الوعي القوميّ (الفلسطينيّ) يقول شتبات: **«إنّ الشعور بالكبت أدّى نفسياً دوراً عظيماً، حيث مهّد الأرضيّة لانتشار القوميّة العربيّة بين سكّان الأرياف»**[100].

يسلط شتبات الضوء على تطلّع القوميّين العرب، خلال الثلاثينات وأثناء الحرب العالميّة الثانية، إلى ألمانيا الهتلريّة على أمل أن تدعمهم ضد بريطانيا والحركة الصهيونيّة في سبيل تحقيق أمانيهم القوميّة. فيرى أنّ هؤلاء أصيبوا بخيبة أمل، لأنّ ألمانيا لم تبلور حينذاك سياسة عربيّة واضحة، ولم تقابل تطلّعاتهم القوميّة لاعتبارات عنصريّة وغياب إستراتيجيّة لها في البحر المتوسط وفي الشرق الأدنى، حيث نظرت إليهما على أنّهما من مناطق نفوذ إيطاليّة[101]. وحتى تصريح الخارجيّة الألمانيّة في 28 نيسان 1942، الذي أعلن عن استعداد ألمانيا لدعم نضال العرب الخاضعين للانتداب البريطانيّ وسيادتهم ووحدتهم، ورفض كيان صهيونيّ في فلسطين، بقي ـ برأي شتبات ـ حبراً على ورق، وترجم تقرّباً هشّاً من الحركة القوميّة العربيّة[102].

وبعد الحرب العالميّة الثانية، أدركت بريطانيا، كما يذكر شتبات، تطلّعات العرب القوميّة والوحدويّة. فعملت على امتصاص هذه المشاعر بتشجيع إنشاء

«جامعة الدول العربيّة»، ولكيّ تتمكّن كذلك من ممارسة نفوذها على الدول العربيّة الحديثة الاستقلال[103]. ويعتقد أنّه رغم حسنات «جامعة الدول العربيّة» هنا وهناك، إلا أنّ إنشاءها لم يمنع استمرار الاتّجاهات الوحدويّة لدى الشعوب العربيّة. وجاء التعبير عن ذلك من خلال ما جاء في الدستور السوريّ لعام 1950، من أنّ الشعوب العربيّة هي جزء من الأمّة العربيّة[104]، وكذلك الدستور المصريّ لعام 1956 من أنّ الشعب المصريّ ينتمي إلى الأمّة العربيّة[105]. وبين الفترة الممتدّة ما بين نهاية الحرب العالميّة الثانية ومطلع الستينات، رأى شتبات حدوث محاولات عديدة للتقارب أو الوحدة العربيّة في العالم العربيّ، من دون أن تؤدّي إلى نتائج ملموسة[106]. ومع ذلك، يبرز الوحدة المصريّة ـ السوريّة (1958 ـ 1961)، ويقول أنّ فشلها كان أسوأ في ما لو لم تجرِ المحاولة من أساسها. ويعتبر من جهّة أخرى، أنّ المحاولة تلك قوّت الثقة لدى العرب واعتزازهم بأنفسهم[107]. لكنّه ينبّه العرب إلى **«أنّ التضامن القوميّ أو الوحدة سوف يجعل منهم قوّة كبيرة أكثر منهم دولاً متفرّقة»**، ويمكّن الدول العربيّة الفقيرة من الاستفادة من ثروة النفط[108]. كما يحذّرهم في الوقت نفسه من مخاطر الطائفيّة على أنظمتهم ومجتمعاتهم، ويطالب بسياسة دمج وانصهار اجتماعيّين كيّ لا يرتدّ الناس إلى طوائفهم[109].

إن أبرز ما عالجه عالم الإسلاميّات شتبات من قضايا العرب المصيرية، يندرج تحت عناوين ثلاثة، وهي : القضية الفلسطينيّة والثورة المصريّة والصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ.

ـ القضية الفلسطينية

يرى شتبات أنّ «المسألة اليهوديّة» هي محض أوروبيّة، ولم تكن مسألة إسلاميّة على الإطلاق[110]. فبعد طرد اليهود من أسبانيا في نهاية القرن الخامس عشر، وصل العديد منهم إلى البلاد الإسلاميّة ومنها فلسطين[111]. ويعتقد أنّ اللاسامية ظهرت في المجتمعات الأوروبيّة مع نمو الحركات القوميّة والشعبيّة، على الرغم من قوانين التحرّر التي مُنحت إلى اليهود[112]. كما يرى أنّ اضطهاد اليهود في أوروبا، ثم على يد هتلر وعدم دمجهم أو

اندماجهم في المجتمعات الأوروبيّة، هو الذي ساعد على بزوغ **«قوميّة يهوديّة»** كان الدّين العامل المحرّك لها. ويقرّ شتبات بحقّ اليهود في وطن قوميّ، إلا أنّه يفضّل لو نجحت فكرة دمجهم في المجتمع الأوروبيّ، لكان هذا أفضل لهم وللعالم[113]. ويرى أنّ إصرارهم على وطن قوميّ لا يسوّغ اختيارهم فلسطين، التي سكنها شعب عربيّ منذ ألف عام[114]، فيقول: **«كان عليهم** (اليهود) **أن يفتشوا عن أرض خالية في أي مكان من العالم، حيث لا يواجهون مقاومة»**، لكنه يعود ويستدرك قائلاً: **«إنّ القوميّة ليست عقلانية على الدوام»**[115].

يرى شتبات أنّ الدولة العثمانيّة ظلّت حتى الحرب العالميّة الأولى ترفض فتح أبواب فلسطين أمام اليهود خشية من أن يؤدّي إضافة طائفة دينيّة جديدة الى المجتمع الفلسطينيّ إلى زيادة مصاعب حكمها هناك[116]. وبالنسبة إلى الفلسطينيّين، يعتقد أنّ أسباباً اجتماعيّة وإقتصاديّة جعلتهم **«يكرهون»** اليهود، وهي إخلال هؤلاء بالنظام القديم، وانتهاكهم للعادات المحلّيّة واستفزازهم للسكّان، وأخيراً استحواذهم على الأراضي وطرد الفلاحين الفلسطينيّين منها[117]. وهو يناقض الأدبيّات الصهيونيّة التي تنفي عن الشعب الفلسطينيّ مقاومته للحركة الصهيونيّة، ويرى أنّه كانت هناك مقاومة عربيّة في فترة ما قبل الحرب العالميّة الأولى تمثّلت بالريف والمدن الفلسطينيّة. فيعطي مثالاً على إدراك العرب للخطر الصهيونيّ بتوقّع نجيب عازوري في كتابه «يقظة الأمّة العربيّة..» حصول صدام بين القوميّة العربيّة والقوميّة الصهيونيّة[118]، والتحذيرات التي أطلقتها الصحافة العربيّة بعد ثورة **«تركيا الفتاة»** في عام 1908، وكذلك لفت النواب العرب الانتباه في البرلمان العثمانيّ إلى الخطر الصهيونيّ على فلسطين[119].

وبعد أن يعدّد الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى إصدار «وعد بلفور» عام 1917، ومنها الإستراتيجيّ لتأمين حماية قناة السويس من خلال إقامة كيان حليف لها على مقربة من هذا الممرّ المائي الحيويّ، يتطرّق شتبات إلى السبب «الأخلاقي» الذي جعل بريطانيا تعمل على إنشاء دولة يهوديّة، وذلك لتصحيح «خطأ» أوروبيّ تجاه اليهود. فينتقد بمرارة تلك «الأخلاقيّة» الزائفة ويقول: **«كيف يمكن لقرار ... هدفه إصلاح خطأ تجاه اليهود أن يتجاهل**

الحقيقة بأنّه من خلال محاولة... الإصلاح هذه، جرى ارتكاب خطإٍ جديدٍ ضدّ الآخرين»[120]. ويضيف «**إنّ العالم انتزع من عالمهم** (العرب) **قطعة أرض لأجل حلّ مشكلة لا علاقة لهم بنشوئها»**[121].

ويؤكّد شتبات أنّ بريطانيا ظلّت، حتى بعد إصدار «وعد بلفور»، تصرّ على هذا «الخطأ». فيقتبس تصريحاً لبلفور صدر في أب 1919، أي بعد سنة ونصف السنة على تصريحه الأول الشهير، جاء فيه: «**إنّ الصهيونيّة سواء أكانت صواباً أم خطأً، خيّرة أم شريرة هي... لضرورات آنية وتوقّعات مستقبليّة أبعد شأناً وأهميّة من رغبات 700 ألف عربيّ ...الذين يسكنون البلد** (فلسطين) **حاليّاً»**[122]. ويستنتج شتبات بأنّ هذا التصريح كان دعوة أخرى لاستمرار «الخطأ» تجاه العرب لأجل إعطاء اليهود «**العدالة**»[123].

وبموضوعية مجردة، لا يغفل العالِم شتبات دور ألمانيا (جمهورية فايمر) في تشجيع الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين لأسباب تجاريّة[124]. ويتطرّق إلى موقف سياسيّ لها تنفي فيه على العرب حقّهم في فلسطين لعدم مساهمتهم في تنميتها وافتقارهم إلى النضج السياسيّ لحكم أنفسهم بأنفسهم[125]. كما يركّز على سياسة هتلر في تشجيع الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين (Haavara- Abkommen 1933)،[126] رغم تحذيرات وزارة الخارجيّة الألمانيّة إلى هتلر بأنّ كياناً يهوديّاً في فلسطين سوف يكون قاعدة شرعيّة لليهوديّة العالميّة وضدّ مصالح ألمانيا[127]. ثم يتحدّث عن تقارير الدبلوماسيين والقناصل الألمان التي لفتت إلى أخطار سياسة ألمانيّة متّجهة نحو إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين على العلاقات العربيّة ـ الألمانيّة[128]. ويعتقد شتبات، أنّ سياسة هتلر تجاه اليهود ساعدت على إنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ، وهذا لا يعود برأيه إلى «اتفاق هافارا» فحسب، بلّ إلى اضطهاد هتلر لليهود، فيقول: «**نعم، من غير المؤكّد إنّه كان بالإمكان تنفيذ الفكرة الصهيونيّة من دون هتلر»**[129].

ولا يأخذ شتبات على الغرب مواقفه المعادية لعروبة فلسطين فحسب، بلّ يتطرّق إلى موقف الأمير فيصل بن حسين خلال مؤتمر الصلح في باريس، عندما وافق على وضع خاصّ لفلسطين خارج حدود الدولة العربيّة المنشودة،

وقدّم تنازلات تجاه هجرة يهوديّة إلى فلسطين من أجل إقامة دولة عربيّة مستقلة في بقيّة أجزاء المشرق العربيّ تحت قيادته[130]. ويرى أنّ اتفاق فيصل ـ وايزمن (كانون الثاني 1919)، يدلّ بوضوح على أنّ «**الهاشميّين، سلالة الأشراف في مكّة، لم تعارض جذريّاً الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين»**[131]. إضافة إلى ذلك، ينتقد شتبات القيادات الإقطاعيّة والدينيّة الفلسطينيّة التي لم تطوّر مقاومتها للانتداب البريطانيّ وللهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، ويأخذ عليها رفضها تأسيس «**وكالة فلسطينيّة**» على نسق «**الوكالة اليهوديّة**»، ممّا أدّى إلى عدم قيام هيئة سياسيّة تمثّل الشعب الفلسطينيّ[132].

يتابع عالِم الإسلاميّات شتبات المأساة الفلسطينيّة، فيشير إلى أنّ قيام الدولة العبريّة عام 1948، قد أضرّ بمصالح الفلسطينيّين، ذلك أنّ الحركة الصهيونيّة أرادت بناء مجتمع يهوديّ كامل لا يكون اليهود فيه تجاراً وحرفيين فحسب، كما حالهم في أوروبا، بلّ فلاحين وعمّال أيضاً. و«**في مجتمع من هذا الطراز**»، يضيف شتبات «**لم يكن هناك مكان للعرب**»، فتمّ طردهم من بلادهم[133].

وخلال دراسته القضية الفلسطينيّة، يتحدث شتبات عن نمو الوعي القوميّ الفلسطينيّ، ويرى أنّه كان موجوداً عند تهجير الفلسطينيّين من بلادهم عام 1948[134]، لكنه نمى منذ الستينات من القرن العشرين خارج القرى الفلسطينيّة في إسرائيل، في مخيّمات اللاجئين في البلاد العربيّة وبمعزل عن القيادات التقليديّة الفلسطينيّة، ثم توّج بإنشاء «منظمة التحرير الفلسطينيّة» وقيام المنظمات الفدائيّة الفلسطينيّة[135]. ويرى أنّ الفلسطينيّين يشعرون أنّهم شعب ويتطلّعون للحصول على الحقوق نفسها التي تتمتّع بها الشعوب الأخرى. وهو إذ يقرّ بحق إسرائيل في الوجود، يرى أنّ سلاماً في المنطقة لا يتحقّق إلا من خلال عمليّة تضمن التعايش بين الفريقين[136]. وفي هذا السياق، يرحّب بدعوة بعض المنظمات الفلسطينيّة إلى إقامة دولة ديمقراطيّة علمانيّة على أرض فلسطين يتعايش فيها المسلمون والمسيحيّون واليهود. وعلى رغم من أنّه يرى تحقيق هذا الهدف بعيد المنال، إلا أنّه يمتدحه ولا يراه مجرد تكتيك دعائيّ من جانب الفلسطينيّين. ويضيف قائلاً: «**إنّ هناك جماعات فلسطينيّة ليست قليلة، متحرّرة من قيود الأفكار التقليديّة، تسعى إلى تحقيق هذا**

الهدف، ولا تريد القضاء على اليهود ورميهم في البحر»[137]. وعدا ذلك، (دولة ديمقراطيّة علمانيّة في فلسطين) يعتقد شتبات أنّ العرب والفلسطينيّين لن يقبلوا بكيان صهيونيّ[138].

إذا كان ما ذكرناه أعلاه هو موقف الأستاذ شتبات من القضية الفلسطينيّة حتى عام 1973، فهل تغير هذا الموقف مع الوقت ومع نضوجه العلميّ؟

لا توجد في الواقع قرائن تشير إلى أنّ تعديلاً قد طرأ على موقف الأستاذ الألمانيّ. ففي عام 1985، أكد شتبات في دراستين له على موقفه المبدئيّ السابق من القضية الفلسطينيّة النابع من قناعات علميّة وإنسانيّة بعيدة عن أهواء السياسة وغاياتها. فاعتبر أنّ إنشاء إسرائيل كـ **«كيان غريب ومتحالف مع القوى الإمبرياليّة»** في قلب الأمّة العربيّة، هو ضدّ حركة التاريخ، التي كان يجب أن تؤدّي إلى إعطاء الشعب الفلسطينيّ استقلاله الوطنيّ وحقّه في تقرير مصيره[139]. وكتب يقول: **«لا يمكننا ... أن نتجاهل أنّ إنشاء الدولة اليهوديّة قد انتهك حقوقاً عربيّة حيويّة، وإنّ العرب أنفسهم يشعرون أنّهم مهدّدون من خلال ذلك، وإنّ اعتداءً قد أصاب كرامتهم، وإنّ إنشاء إسرائيل هو سبب النزاع في الشرق الأدنى، وإنّ سياستها تمنع وبشكل خطير وضع حدّ لهذا الصراع...»**[140].

ـ شتبات وعبد الناصر

ـ الثورة المصريّة

لقد شغلت الثورة المصريّة وعبد الناصر بالذات البروفسور شتبات طوال الستينات من القرن المنصرم، وخصص لهما أكثر من دراسة ومؤلّف. وما يلفت النظر في الأستاذ شتبات تلك الحماسة غير المعهودة في عالِم إسلاميّات تجاه القضية العربيّة، وأعني تجاه الثورة المصريّة. وإذا علمنا أنّ كتاباته عن عبد الناصر وعن الثورة المصريّة قد وضعت في أوائل الستينات من القرن الماضي، أي في ذروة الهجمة الغربيّة ضدّ الزعيم المصريّ والقوميّة العربيّة، لأدركنا على الفور مدى الشجاعة والموضوعيّة اللتين تحلّى بهما عالِم شاب وهو يصف بإعجاب تلك التحوّلات التي أتت بها الثورة المصريّة في مجالات الخطط الإنمائيّة والتصنيع، ودعم الدولة للسلع الحياتيّة وتحقيق

العدالة الاجتماعيّة، والقوانين الاشتراكيّة والإصلاح الزراعيّ، ونظام التعاونيّات، وتوسيع القطاع العام،[141] فضلاً عن سياسة الحياد الإيجابيّ والتضامن مع الشعوب الأفروآسيويّة[142]. وبموضوعيّة، يقول شتبات إنّ كلّ ما قامت به الثورة المصريّة تبقى مسائل قابلة للنقاش. لكنه يطرح من جهّة أخرى التساؤل التالي: **«هل كان بإمكان أي بلد نام أن يحقّق عملياً هذه الأهداف بطرق أخرى؟»**[143]. ولهذا، يرفض اعتبار ما حصل في مصر انقلاباً، ويقول: **«لقد شكّ كثيرون بداية في كون حركة ناصر ورفاقه ثورة. أما اليوم (1964)**، «يضيف» **فلا يشكّ أحد في ذلك»**[144]. ويعتبر أنّ الميثاق كان أعظم إنجازات الثورة المصريّة حيث جسّد مبادئها[145].

ويتطرّق شتبات إلى تلك الإشكاليّة التي جمعت ما بين الوحي والعقل (Vernunft und Offenbarung) في فكر رجال الثورة المصريّة وممارساتهم: التوفيق بين الإسلام المتجذّر في المجتمع المصريّ من جهّة، وخطّ القوميّة والاشتراكيّة الذي انتهجته الثورة من جهّة أخرى، من دون حصول صدام بينهما[146]. ويعتقد أنّ عبد الناصر لم يتنكّر للإسلام، وأنّ الدّين والأيمان بالله كانا بالنسبة إليه دعامة من دعائم الثورة[147]. ثم يضيف قائلاً، إنّ الاتجاهات القوميّة عند عبد الناصر قد صهرت طوائف مصر الدينيّة في بوتقة قوميّة واحدة جاء التعبير عنها في دستور عام 1956، بأنّ مصر هي جزء من الأمّة العربيّة[148]. ويؤكّد الأستاذ شتبات بأنّ حرب فلسطين ونتائجها، ومعركة الاستقلال وحرب السويس، ومحاولات ربط المنطقة بأحلاف غربيّة، صاغت جميعها الاتّجاهات العروبيّة عند عبد الناصر وأكسبته سمعة عالية وألّفت بينه وبين الجماهير التي رفعته إلى مرتبة قائد الأمّة العربيّة[149]. وانسجاماً مع مفهوميّ العروبة والقوميّة العربيّة، استجاب عبد الناصر لإلحاح السوريّين في الوحدة، ولم يصطدم معهم عندما حصل الانفصال، لأنّه ـ كما يذكر شتبات ـ كان يؤمن بأنّ الوحدة لا تتمّ إلا عن طريق الحوار القوميّ الحرّ[150].

ـ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ

لا تتوقّف معاينات الأستاذ شتبات لأوضاع المنطقة العربيّة عند حدود

إنشاء الكيان الصهيونيّ، ولا عند مشروع القوميّة العربيّة الذي أتت به الناصريّة، بلّ يعالج بعمق الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ مركّزاً على دور عبد الناصر فيه.

يرى شتبات أنّ إسرائيل عملت من خلال آلتها العسكريّة على تحقيق هدفين رئيسيّين: توسيع حدودها، وإجبار العرب على الاعتراف بوجودها. فكانت هي من أطلق الرصاصة الأولى في حربيّ 1956 و1967. ويتساءل: **«هل كان هذا كافياً لتحسين أمن إسرائيل؟»** ويجيب من دون تردّد بالقول: **«كلا»**. ثم يشير إلى الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة عام 1973 ويقول: «**لو قدّمت إسرائيل تنازلات** (إلى العرب)، **ولو أخلت المناطق العربية المحتلّة** (عام 1967)، لما كانت اندلعت الحرب الحاليّة»[151]. ويعتقد أنّ حكومتيّ مصر والأردن كانتا مبدئيّاً على استعداد بعد حرب عام 1967 للإنضمام إلى عمليّة سلام في المنطقة. أمّا إسرائيل، فلم تكن تريد التخلّي عن الأراضي العربيّة التي كانت قد احتلّتها في الحرب المذكورة[152]، وهو ما جعل العرب يطلقون الرصاصة الأولى في عام 1973»[153].

وفي كتابه «السياسة الدوليّة في البحر المتوسّط»، الذي صدر في عام 1973[154]، لم يكن شتبات مجرد مؤرّخ، بلّ مراقب يوميّ للأحداث التي سبقت اندلاع الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة الثالثة. فمطالعاته للصحافة اليوميّة والتقارير والدراسات المعاصرة وخُطب الرئيس عبد الناصر، مكّنته من الإجابة في حينه على عديد من التساؤلات في ما يتعلّق بالدبلوماسيّة والتطوّرات السياسيّة التي أدّت إلى حرب عام 1967، وأن يحدّد مسؤولية الأطراف الإقليميّين والدوليّين عنها. فيشير إلى أنّ الرئيس عبد الناصر عاد في عام 1966، بعد فشل سياسة التعايش مع الأنظمة العربيّة المحافظة (مؤتمرات القمة العربيّة واتفاق جدّة بينه وبين الملك فيصل في آب 1965 حول اليمن[155])، وقيام التكتلات العربيّة ضدّه، إلى القيام بدور القطب في العالم العربيّ. فدعم منظّمة التحرير الفلسطينيّة والدول العربيّة التي كانت تتعرّض لتهديدات إسرائيل[156].

يطرح شتبات سؤالاً عمّا إذا كان بالإمكان اعتبار الرئيس عبد الناصر

مسؤولاً عن اندلاع حرب عام 1967. فيجيب أنّ الزعيم المصريّ لم يكن يريد حرباً مع إسرائيل لا يكون مستعداً لها[157]، ولم يكن يريد تدمير الدولة العبريّة في تلك المرحلة[158]، على عكس سوريّة، التي كانت، ولأسباب داخليّة، تسعى إلى حرب شعبيّة ضدّ الدولة العبريّة، وجعلت الرئيس المصريّ يوقع معها «اتفاقيّة الدفاع المشترك» (4/ 11/ 1966)[159]. ويقدّم شتبات سلسلة من الوقائع تدعم فرضيته هذه في أن مصر لم تُهيئ لحرب ضدّ إسرائيل، منها إدراكها تفوّق إسرائيل عليها عسكريّاً[160]، ووقوف الولايات المتّحدة الأميركيّة ضدّ أيّة محاولة لإزالة دولة إسرائيل من الوجود[161]. كذلك، تصريحات ناصر المتكرّرة إبّان الأزمة التي سبقت اندلاع الحرب باستعداده للعودة إلى اتفاقيّة الهدنة لعام 1949[162]، والموافقة على تمركز قوات دوليّة على جانبيّ الحدود بين بلاده وإسرائيل[163]، ودبلوماسيّة مصر في المؤتمرات الدوليّة التي كانت تصبّ في العودة إلى قرار تقسيم فلسطين لعام 1947[164]. وأخيراً، أنّ الزعيم المصريّ لم يهاجم إسرائيل مرّة واحدة[165]. ويضيف شتبات، إنّ تحرّك الجيش المصريّ إلى سيناء في أيار 1967 ردّاً على تهديدات إسرائيليّة ضدّ سوريّة، ما كان سوى مظاهرة لتحقيق كسب سياسيّ على إسرائيل يُلغي انتصاراتها التي كانت قد حقّقتها في عام 1956، ولجعل مركز عبد الناصر في العالم العربيّ أكثر قوّة من ذي قبل[166]. ويقول شتبات، إنّ الرئيس المصريّ كان يفرّق بين رغبته في إزالة إسرائيل من الوجود وعدم توفّر إمكانيّة لتحقيق ذلك[167].

مقابل ذلك، حدّد شتبات خطأين ارتكبهما الرئيس المصريّ وهما: تحريك قوّاته نحو خليج العقبة وإغلاق مضيق شرم الشيخ، معطياً إسرائيل ذريعة لمهاجمته[168]، واعتقاده أنّ الأزمة المتصاعدة بين بلاده وإسرائيل سوف تبقى في إطار النزاع السياسيّ والمناورات الدبلوماسيّة، ولن تصل أبداً إلى درجة الحرب، وأنّ موسكو والعواصم الغربيّة سوف تتدخّل في اللحظة المناسبة لنزع فتيل الأزمة[169]. ويشير إلى أن موسكو ضلّلت مصر بمعلومات حول نوايا إسرائيل العدوانيّة تجاه سوريّة، وشجّعت ناصر على تصعيد الأزمة بهدف تدعيم مركزها في المنطقة، من دون أن توضح له موقفها في حال لحقت الهزيمة به على يد إسرائيل[170].

أخيراً، يشير شتبات بوضوح إلى مسؤوليّة إسرائيل عن الحرب، ويرى أنّها بدأت العدوان، وإنّ إغلاق خليج العقبة أمام سفنها ما كان يلحق الضرر بتجارتها، إذ كانت نسبة 5٪ من سلعها الإستراتيجيّة تستخدم هذا الممرّ المائيّ[171]. أخيراً، يخلص أستاذنا إلى مسألتين شجّعتا إسرائيل على بدء الحرب، وهما الدعم الأميركيّ لها، وتأكدها من أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة سوف تفي بالتزاماتها تجاه وجودها وتمنع تدميرها. ثم ينقل عن مراقبين أنّ واشنطن كانت تدعم تحرّك تلّ أبيب أثناء الأزمة[172].

لا تتوقف دراسات شتبات حول الصراع العربيّ - الإسرائيليّ عند حدود عام 1967. ففي كتيب آخر له «الصراع في شرق المتوسط بعد حرب عام 1967»[173]، يؤرّخ للمرحلة التي تلت حرب عام 1967 وحتى انتهاء حرب الاستنزاف التي شنّها المصريّون ضدّ إسرائيل. ويشير إلى أنّ نتائج حرب عام 1967، جعلت عبد الناصر أكثر عقلانيّة وواقعيّة سياسيّة. ويعطي أمثلة على ذلك: تصالحه مع الملك فيصل وسحب قواته من اليمن، والتخلّي عن سياسة تقسيم العرب إلى معسكرين تقدميّ ورجعيّ، وتفهّمه اتصالات الملك حسين بالإسرائيليّين والأميركيّين، وإعادة الانفتاح على الدول الغربيّة[174]. كما يذكر أنّ مساعدات دول النفط العربيّة لمصر بالمال، ساهمت في بلورة سياسة عبد الناصر الجديدة هذه[175].

يعتقد الأستاذ شتبات أنّ «اللاءات الثلاث» التي صدرت عن مؤتمر القمّة العربيّة في الخرطوم (أب 1967)، تركت الباب مفتوحاً أمام حلٍّ سلميّ مع إسرائيل من دون التفاوض معها مباشرة[176]. ويطرح التساؤل التالي: عمّا إذا كانت الدول العربيّة قد سعت بالفعل أثناء مفاوضات السلام حول القرار 242 لتقوية نفسها والعودة مجدداً لمقارعة إسرائيل عسكريّاً؟ فيشير إلى أنّ الرئيس المصريّ ظلّ يعمل حتى وفاته على حلٍّ غير سياسيّ، لكنّه كان يدرك أنّه من دون قوّة عسكريّة لا يمكن الحصول على تنازلات من إسرائيل. وفي هذا المعنى يفهم أستاذنا الكبير حرب الاستنزاف المصريّة ضدّ إسرائيل التي بدأت عام 1968 وانتهت في عام 1969 بقبول مصر مبادرة السلام لوزير الخارجيّة الأميركيّ وليم روجرز[177]. لكن شتبات يسارع إلى القول بأنّ حرب الاستنزاف التي خاضها عبد الناصر لم تقرّب الحلّ السلمي[178].

ومن ناحية أخرى، ينتقد شتبات تجاهل إسرائيل مساعي العرب للسلام ورفضها العودة إلى حدود ما قبل عام 1967[179]، ودعوتها بالتالي إلى مفاوضات مباشرة مع العرب، بينما تستمرّ هي في عمليّة الاستيطان في المناطق العربيّة المحتلّة. ويتساءل: «**كيف يمكن للجانب العربيّ أن يأمل باستعادة أراضيه المحتلّة بواسطة المفاوضات، بينما إنشاء المستوطنات في تلك الأراضي على قدم وساق**»؟[180]. وللتدليل على رفض إسرائيل السلام، يعطي شتبات مثالاً، وهو تصريح موشي دايان، وزير حربها آنذاك، حين قال: «**إنّ شرم الشيخ من دون سلام أفضل من سلام من دون شرم الشيخ**»[181].

6 ـ استنتاج

لا يمكننا أن نفصل شتبات العالِم عن شتبات الإنسان، فكلاهما متلازمان ومتمّمان لبعضهما بعضاً. لقد كان شتبات وما يزال مخلصاً للعلم والإنسانيّة ووفيّاً لهما، وفي الوقت نفسه مسيحيّاً متسامحاً رأى في الإسلام شريكاً لأوروبا النصرانيّة، لا عدواً لها. وعلى مدى نصف قرن، عمل بشجاعة نادرة ليكون مفسّراً للإسلام ورسولاً بينه وبين أوروبا المسيحيّة. لم يخشى الإعلان بأنّ الإسلام دين تسامح ومحبّة، رافضاً كلّ التحامل عليه وعلى المسلمين. دافع عن النبيّ ضدّ كلّ حملات الحطّ من قدره وقدسيته وتشويه سمعته، ولم يعتقد يوماً أنّ الإسلام، وحتى الأصوليّة الإسلاميّة، يشكّلان خطراً على العالم المسيحيّ.

وفي أوج الهجمة على الإسلام خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، والتي سبقت حادثة 11 أيلول 2001، توقّع شتبات برؤيته العلميّة أن يأتي اليوم الذي يتحوّل الغرب فيه إلى عدو للإسلام، وبخاصّة بعد سقوط الاتحاد السوفياتيّ والترويج لنظريّة «صراع الحضارات» بين الإسلام والمسيحيّة. فحذّر مجتمعه الأوروبيّ والساسة الأوروبيّين من مغبة الوقوع في فخّ هذه المقولة، مطالباً إيّاهم بالتعرّف على أسباب نمو الأصوليّة في المجتمعات الإسلاميّة، عبر تقصيّ العوامل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية الداخليّة وشعور المسلمين بأنّ الغرب المسيحيّ يهدّدهم، وأنّهم يعيشون في نظام دوليّ قاهر وظالم يعمل على دعم أنظمة عربيّة وإسلاميّة فاسدة تمثّل مصالحه.

وقد انتقد شتبات سياسة الغرب في «الكيل بمكيالين»، معطياً أمثلة على ذلك، وهي انحياز الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، وتناسي الغرب القضية الفلسطينيّة وتجاهله حقوق الشعب الفلسطينيّ. فشجب بشدّة حلّ المسألة اليهوديّة في أوروبا على حساب العرب الفلسطينيّين، الذين لا علاقة لهم بما تعرّض له اليهود في المجتمعات الأوروبيّة. كما انتقد سياسة إسرائيل في رفضها السلام مع العرب واعتبرها من أطلق الرصاصة الأولى في حربين شنّتهما على العرب في عامي 1956 و1967، وقيامها بمشاريع تهويد الأراضي العربيّة الفلسطينيّة عبر إنشاء المستوطنات. لكنه، وفي الوقت نفسه، أخذ على عبد الناصر انزلاقه في حرب (1967) لم يكن مستعدّاً لها ولا يريدها.

لقد نبعت مواقف شتبات تجاه كلّ الموضوعات الإسلاميّة والعربيّة التي كرّس حياته لدراستها، من شجاعة وصفات نادرة قلّما رأيناها مجسّدة في إنسان واحد: موضوعيّة علميّة، ليبراليّة، مسيحيّة متسامحة، إنسانيّة منفتحة، انسجام مع الذات، انصهرت كلّها معاً لتكوّن عالِم الإسلاميّات فريتس شتبات، صديق الإنسانيّة والعرب والمسلمين.

الحواشي

(*) يعتمد هذا الفصل على أكثر من خمسة وثلاثين كتاباً ودراسة ومقالاً لعالِم الإسلاميّات شتبات، وهي لا تشكل سوى نصف أعماله، لكنّها تعطي، مع ذلك، فكرة واضحة عن اتجاهاته الفكريّة والعلميّة.

(1) Fritz Steppat, "Nationalismus und Islam bei Mustafa Kamil", in: *Die Welt des Islams*, N.S. IV, 4(1956), pp. 241-341 وهذا الكتيب هو مختصر لأطروحته عن مصطفى كامل.

(2) Fritz Steppat, "Tradition und Säkularismus im modernen ägyptischen Schulwesen bis zum Jahre 1952" (التقليد والعلمنة في نظام التعليم المصريّ الحديث حتى عام 1952). وقد نُشر أحد فصولها في: William Polk/Richard Chambers (Eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East*, Chicago/London 1968، تحت عنوان: "National Education Projects in Egypt before the British Occupation", pp.. 281-297.

(3) أشكر في هذه المناسبة أستاذي شتبات على المعلومات التي زودني بها قبل رحيله في تموز عام 2006 حول سيرته العلميّة. تاريخ رسالته 11 أيار 1996. وحول أعماله حتى نهاية الستينات، راجع كتاب ميشال جحا، الدراسات العربيّة والإسلاميّة في أوروبا، بيروت 1982، ص 226 - 228.

(4) رومان لويماير، «إدوارد سعيد والاستشراق الألمانيّ (تكريم نقديّ)»، في: **فكر وفنّ**، 81 (2005)، ص 9.

(5) إلى جانب أطروحتيّ الدكتوراه والأستاذيّة، أشير إلى رسالة الماجستير التي نُشرت من قبل مجلّة *Europa-Archiv* عام 1948، وهي بعنوان: Iran zwischen den Großmächte 1941-1948 (إيران بين القوى العظمى 1941 - 1948).

(6) Fritz Steppat, "Wandlungen der libanesischen Unabhängigkeit", in: *Zeitschrift für Politik*, 34(1944), pp. 135-142.

(7) على سبيل المثال، دار النشر والمجلات R.Oldenburg/München; Europa-Archiv; E.J. Brill/Leiden; Zeitschrift für Politik; Jahrbücher der Deutschen Gesellschaft für Auswärtige Politik; Internationale Politik; Die Welt des Islams; British Society for Middle Eastern Studies Bulletin، ومجلة «جمعية المستشرقين الألمان» (ZDMG)، ومجلة «الأبحاث» (لبنان).

(8) حول أعمال شتبات حتى عام 1988، أنظر: *Die Welt des Islams* 28 (1988), pp. 3-7. أمّا المؤلّفات التي قام بنشرها بعد ذلك التاريخ، فسترد هنا وهناك في حواشي الفصل.

(9) المرجع السابق، ص 7 ـ 10.

(10) من هؤلاء على التوالي كما وردت أسماؤهم في فهرست الكتاب التذكاريّ له: Axel Havemann, Gerd Winkelhane, Herbert Busse, Werner Ende, Susanne Anderwitz, Josef Van Ess, Cornelia Essner, Hartmut Fähndrich, Bert Fragner, Ulrich Haarmann, Peter Holt, Baber Johansen, Gisela Kraft, Jacob Landau, Bernard Lewis, Gottfried Müller, Thomas Philipp, Johannes Reissner, Maxim Rodinson, Hans Robert Roemer, Linda Schatkowiski Schilcher, Fred Scholz Friedrich Stenzler, Jacques Waardenburg, Dieter Weiss, Stefan Wild, Hartmut Zinser, Alexander Schölch. ومن المشاركين العرب في الكتاب: ناجي نجيب، رؤوف عباس حامد، أنور عبد الملك، جميل أبو النصر، محمد أركون، صادق جلال العظم، وداد القاضي، عبد الكريم رافق، عبد الرؤوف سنو، مصطفى ماهر، عبد الغفار مكاوي.

(11) «**الأبحاث**» (بيروت)، 20، 1(1967) ص 34.

(12) *Die Welt des Islams,* 28(1988), p. 1.

(13) Fritz Steppat, "Mohammed Ali", in: Sonderdruck aus Band VII der Enzyklopädie" *Die Großen der Weltgeschichte*", Zürich 1976, p. 187.

(14) Fritz Steppat, "Islamische Antworten auf die Fragen der modernen Welt", in: *Weltmacht Islam*, München 1988, p. 417، حيث يذكر أنّ الفقهاء المسلمين طبّقوا الشريعة الإسلاميّة بشكل مرن تبعاً لمصلحة المسلمين، ويعطي مثالاً على ذلك، أنهم وضعوا قواعد دقيقة قبل تنفيذ حكم الشريعة بقطع يد السارق. كما يذكر أنّ الخليفة عمر بن الخطّاب (634 ـ 644) قرر عدم بتر اليد في حالة المجاعة.

(15) فريتس شتبات، بدايات التاريخ الحديث في الشرق الأدنى، في «**الأبحاث**»، مرجع سابق ص 20 ـ 21.

(16) Fritz Steppat, "Mohammed Ali", op. cit., pp. 187-193; Fritz Steppat, "Misr", in: *Encyclopaedia of Islam* 2, vol. VII, p. 182.

(17) **"Als Islamwissenschaftler hingegen ist es seine Aufgabe, die Geschichte nicht von einem eurozentrischen oder gar germanzentrischen Standpunkt aus zu betrachten, sondern er muß die Region in den Mittelpunkt stellen, die in seine Kompetenz fällt; den Vorderen Orient"**, Fritz Steppat, "Das Jahr 1933 und seine Folgen für die arabischen Länder des Vorderen Orients", in: Gerhard Schulz (ed.). *Die Große Krise der dreißiger Jahre, Göttingen* 1985, p. 261.

(18) **"... "oriental" scholars should ... study Christianity and western culture, so that they can, from the 'outside', perceive the Problems of the West and on this basis make their contributions to dialogue..."**, Fritz Steppat, "Observationson the Role of Scholarship in Inter-religious Dialogue". *An inaugural lecture for the reopening of the Orient- Institut Beirut,* 14. Oct. 1994, Beirut 1996, p. 22.

(19) Fritz Steppat, "Some Historical Aspects of the Clash between Zionism and Arab Nationalism", in: *Zionism- Judaism* ed., University Christian Center Forum, Beirut 1968, p. 1.

(20) محاضرة Die Geschichte des Palästina -Problems seit dem 1. Weltkrieg 20 غير منشورة للبروفسور شتبات ألقيت أمام حلقة «الحرب والسلم في الشرق الأدنى» في مركز الجالية الإنجيليّة بدالم - برلين في 16 تشرين الأول 1973 بمناسبة اندلاع حرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل، ص 1.

(21) Steppat, Observations, op. cit., p. 2.

(22) المرجع السابق، ص 2.

(23) شتبات، بدايات العصر الحديث في الشرق الأدنى، ص 18.

(24) Fritz Steppat, "Konfessionalismus im Libanesischen Roman: Taufiq yusuf Awwãd, Tawãhin Bairüt", in: *Die Welt des Islams* 23-24(19840, pp. 198-209. وقارن أيضاً بدراسته حول الطائفيّة في لبنان: "Libanon", in: *Evangelisches Kirchenlexikon*, Göttingen 1990, pp. 83-86

(25) Fritz Steppat, "Gott, die Futuwwãt und die Wissenschaft: Zu Nagib Mahfüz: Awlãd haratnã", in: *Melanges d'Islamologie* (Bruxelles), vol.II 1975 (Correspondance d'Orient 13), pp. 375-390. وقد نقلت هذه الدراسة إلى العربيّة، أنظر ببليوغرافيا شتبات في مجلّة *Die Welt des Islams* مرجع سابق ص 5.

(26) Fritz Steppat, "Ein 'Contrat Social' in einer palästinischen Stadt 1854", in: **Die Welt des Islams** 15, 1-4(1974), pp. 233- 246.

(27) Stepppat, Observations pp. 2-3.

(28) شتبات، بدايات العصر الحديث، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(29) Steppat, Nationalismus und Islam bei Mustafa Kamil, op. cit., p. 332.

(30) المرجع السابق ص266 ff, 333f.

(31) المرجع السابق ص 271 ـ 277 و334.

(32) المرجع السابق ص 281 ـ 294 و 334.

(33) من فحوى رسالة من الأستاذ شتبات إلى المؤلف بتاريخ 11 أيار 1996.

(34) Steppat, Observations, pp.. 9-10.

(35) **"Wir dürfen unter keinen Umständen ein neues 'Feindbild Islam' entstehen lassen, oder ein altes 'Feindbild Islam' wieder hervorholen"**, Fritz Steppat, "Fundamentalismus im Islam: Islamisten auf der Suche nach Hoffnung, Orientierung, Identität", in: Dietrich Schirmer (ed.) *Religiöser Fundamentalismus im Judentum, Christentum und Islam*, Dokumentation 86/91 Tagung der Evangelischen Akademie Berlin (West) vom 20.-22. September 1991, p. 31.

(36) المرجع السابق ص 31.

(37) **"Der Islam bedroht uns nicht... Im Gegenteil ... dürfte klargeworden sein, daß die Muslime sich ihrerseits bedroht und verunsichert fühlen. Es trifft zu, daß ein solches Gefühl zu Agressivität führen kann, doch das ist keine dem Islam wesensgemäße Agressivität"** المرجع السابق ص 32.

(38) Fritz Steppat, "Die arabische Welt in der Epoche des Nationalismus", in: Franz Taeschner (ed.) *Geschichte der arabischen* Welt, Stuttgart 1964, pp. 229-230.

(39) Steppat, Fundamentalismus im Islam, op. cit., pp. 20-21.

(40) Steppat, Islamische Antworten, op. cit., pp. 414-415.

(41) Steppat, Fundamentalismus im Islam, op. cit., pp. 20- 21.

(42) Steppat, Islamische Antworten, p. 415; Steppat, Fundamentalismus im Islam, pp. 19-20.

(43) Steppat, Fundamentalismus im Islam, p. 22.

(44) المـرجـع الـسـابـق ص 22، 28 و Steppat, Die arabisache Welt, op. cit., pp. 182-183

(45) Steppat, Islamische Antrworten, op. cit., p. 415.

(46) Fritz Steppat, "Säkularisten und Islamisten: Ein Kategorisierungsversuch in Ägypten", in *Asien, Afrika, Lateinamerika* (Berlin), 19(1991) 4, p. 699.

(47) Steppat, Fundamentalismus im Islam, pp. 24-25.

(48) نُشرت دراسة عمارة في المجلة الشهرية «الهلال» في أيلول 1990 تحت عمود «دائرة حوار». أنظر: ر. Steppat, Säkularisten und Islamisten, op. cit., p. 700.

(49) المرجع السابق ص 701 - 702.

(50) Steppat, Fundamentalismus im Islam, pp. 27-28.

(51) المرجع السابق ص 29.

(52) Steppat, Die arabische Welt, op. cit., pp. 182-183.

(53) Steppat, Fundamentalismus im Islam, p. 32.

(54) Steppat, Observations, op. cit., pp. 3-4.

(55) *Foreign Affairs*, 72/3(1993), pp. 22-49.

(56) Steppat, Observations, pp. 3, 7-8.

(57) **"There are people who simply feel the need to face a threat, an enemy. If it cannot be the communist powers any more, Islam and Islamdom come as a convenient substitute"** , Steppat, Observations, p. 4.

(58) المرجع السابق ص 8، 18، 20 وما بعد.

(59) Steppat, Oberservations, p. 8; Fundamentalismus p. 32.

(60) Fritz Steppat, "Der Unfrieden um den Friedenpreis", in: *Berliner Morgenpost*, 17.9.1995.

(61) Fritz Steppat, "Für eine einheitliche Organisation der Muslime in Deutschland", in: *Islam und der Westen* (Wien) 9/1, Juni 1989.

(62) Steppat, Nationalismus und Islam bei Mustafa Kamil, op. cit., p. 266.

(63) Fritz Steppat, "Omar I", in: Sonderdruck aus Band II der Enzyklopädie "*Die Großen der Weltgeschichte*", Zürich 1972, pp. 835-845.

(64) Fritz Steppat, "God's Deputy: Materials on Islam's Image of Man", in: *Arabica* 36(1989), pp. 163-172.

(65) المرجع السابق ص 164. ومع أنّ أبا بكر الصديق قد حسم هذه المسألة إثر مبايعته بالخلافة بالقول: إنّه ليس خليفة الله، بلّ خليفة رسول الله.

(66) المرجع السابق ص 164 - 165.

(67) المرجع السابق ص 165.

(68) المرجع السابق ص 166.

(69) المرجع السابق ص 167.

(70) المرجع السابق ص 167 - 168، 171.

(71) المرجع السابق ص 169 - 170.

(72) المرجع السابق ص 172.

(73) Fritz Steppat, "Faith gives hope of salvation. Contemporary discussions in poppular Muslim writings", in: *Mélanges en hommage au professeur et au penseur Libanais Farid Jabre*, Beyrouth 1989, pp. 241-248.

(74) المرجع السابق ص 243 و 244. الجدير بالذكر، أنّ البنّا رأى أنّ الإثنين في النهاية يكمّلان بعضهما بعضاً.

(75) المرجع السابق ص 246 - 247.

(76) المرجع السابق 247 - 248.

(77) المرجع السابق ص 248.

(78) Fritz Steppat, "Der Muslim und die Obrigkeit", in: *Zeitschrift für Politik*,

N.F. 12(1965), pp. 319-332; Steppat, "Kalifat, Dār Al-Islām und die Loyalität der Araber zum Osmanischen Reich bei Hanafitischen Juristen des 19. Jahrhunderts", in: *Actes du Ve Congrès International d'Arabisants et d'Islamisants 1970* (Correspondance d'Orient 11), pp. 443-462.

(79) Steppat, Die Obrigkeit , op. cit., p. 320.

(80) المرجع السابق ص 321.

(81) المرجع السابق ص 325.

(82) المرجع السابق ص 326.

(83) المرجع السابق ص 328 ـ 329 .

(84) المرجع السابق ص 329.

(85) Steppat, Kalifat, op. cit. . وفي دراسته هذه، يتطرّق البروفسور شتبات إلى الآراء الفقهيّة للسوريّ إبن عابدين التي كانت تنسجم مع النظرة التقليديّة للمسلم، وهي الولاء للسلطة.

(86) المرجع السابق ص 461.

(87) Fritz Steppat, "Those who believe and have not emigrated. The Bedouin as the Marginal Group of Islamic Society", in: *Islão e Arabismo na Peninsula Ibérica*, Actas do XI. congresso da União Europeia de Arabistas e Islamõlogos (Évora-Faro-Silves, 29 Set.- Out. 1982), pp. 403-412.

(88) المرجع السابق ص 412. يتابع شتبات في دراسة أخرى له مسألة البدو المهمّشين في المجتمع الإسلاميّ، حيث يتطرّق إلى رأي إبن خلدون باعتبار البداوة عاملاً مهمّاً في تطوّر الحضارة البشريّة، وإلى محاولات عبد العزيز بن سعود توطين البدو في «الـهـجـر»، أنـظـر Fritz Steppat, "Die Beduinen als Randgruppe der islamischen Gesellschaft", in: Scholz/Jansen (ed.) *Nomadismus- Ein Entwicklungsproblem*? Abhandlungen des Geographischen Instituts-Anthropogeographie, Band 33, Berlin 1982, pp. 113-118. وقـارن بـشـكـل خاصّ بصفحة 117.

(89) شتبات، بدايات العصر الحديث في الشرق الأدنى، ص 30.

(90) Die Geschichte des Palästina-Problems seit dem I. Weltkrieg, op. cit., p. 7.

(91) Steppat, Nationalismus und Islam, op. cit., pp. 252ff.; Fritz Steppat, Misr, op.cit., p. 185.

(92) Die Geschichte des Palästina- Problems, op. cit., p. 5; Die arabische Welt, pp. 194-195.

(93) Steppat, Die Geschichte des Palästina- Problems, op. cit., p. 8.

(94) يرى شتبات أنّ أزمة عام 1860 كان لها نتائج عديدة، منها «تغير في الوعي الإجتماعيّ ـ السياسيّ للسكّان، الذي مهّد الطريق لظهور القوميّة»، أنظر: Fritz Steppat, "Some Arabic Manuscript Sources of the Syrian Crisis of 1860", in: Jacques Berque et Dominique Chevallier (eds.) *Les Arabes par leurs archives (XVI-XX siècle,)* Colloques internationaux du Centre National de la Recherche Scientifique No. 555, Paris 9-11 avril 1974, Paris 1976, p. 183.

ويلفت شتبات في دراسته هذه انتباه المؤرخين إلى ثلاثة مخطوطات عربيّة حول الأزمة السوريّة عام 1860 تحتوي على مشاهدات حيّة حول وقائع الحرب وأسبابها، ومنها المباشرة: التنظيمات العثمانيّة، والمساواة بين المسلمين والمسيحيّين، والتنافس الإجتماعيّ ـ الإقتصاديّ بينهم، ص 187 ـ 188. ويختم دراسته بالقول: إنّ سبب دفع الدولة العثمانيّة تعويضات عادلة إلى مسيحييّ دمشق المنكوبين، يعود إلى أهمية هؤلاء الاقتصاديّة لتلك المدينة وللحدّ من هجرتهم إلى الخارج، ص 190.

(95) Fritz Steppat, "Eine Bewegung unter den Notabeln Syriens 1877-1878. Neues Licht auf die Entstehung des arabischen Nationalismus", in: *ZDMG*, Suppl. I. = 17. Deutscher Orientalistentag vom 21.-27. Juli 1968 in Würzburg, ed. Wolfgang Voigt, Wiesbaden 1969, pp. 631-6

حول هذه الحركات، أنظر: عبد الرؤوف سنّو، النزعات الكيانيّة الإسلاميّة في الدولة العثمانية 1877 ـ 1881(بلاد الشام، الحجاز، كردستان، ألبانيا)، دار بيسان للنشر، بيروت 1998.

(96) Steppat, Die arabische Welt, op.cit., pp. 195-196.

(97) Steppat, Die Geschichte des Palästina- Problems, op. cit., p. 8.

(98) المرجع السابق ص 231 ـ 232.

(99) Steppat, Das Jahr 1933, op. cit., pp. 261-278.

(100) Steppat, Die Geschichte des Palästina-Problems, op. cit., p. 5.

(101) Steppat, Das Jahr 1933, pp. 265, 269-270.

(102) المرجع السابق ص 270.

(103) Steppat, Die arabische Welt, p. 232.

(104) المرجع السابق ص 234.

(105) Fritz Steppat, "Nassers Revolution: Ein Neuer Anlauf:, in: *Europa-Archiv*, Folge 5, 1962, p. 165.

Fritz Steppat, "Gamal Abdannasir", in: *Die geistig -und politischen Profile der Gegenwart in Asien*: Eine Auswahl von Vorträgen der Seminare der Österreichischen UNESCO -Kommission, Wien 1964, p. 39.

(106) Fritz Steppat, Nassers Revolution, p. 165.

Steppat, Die arabische Welt, pp. 231-232. (107)

(108) المرجع السابق ص 231 ـ 232.

Fritz Steppat, "Libanon", in: *Evangelisches Kirchenlexikon*, ed. Erwin (109) Fahlbusch usw., Göttingen 1990, p. 86.

Steppat, Some Historical Aspects of the Clash between Zionism and (110) Arab Nationalism, op. cit.,p. 2.

Steppat, Geschichte des Palästina-Problems, p. 2.(111)

(112) المرجع السابق ص 2.

Steppat, Some Historical Aspects, p. 5. (113)

(114) المرجع السابق ص 5 ـ 6.

(115) المرجع السابق ص 6.

Steppat, Geschichte des Palästina-Problems, p. 3. (116)

(117) المرجع السابق ص 4 ـ 5.

Steppat, Some Historical Aspects, pp. 7-8. (118)

Steppat, Geschichte des Palästina-Problems, p. 5. (119)

Steppat, Some Historical Aspects, p. 12. (120)

Steppat, Die arabische Welt, p. 230. (121)

Steppat, Some Historical Aspects, p. 11. (122)

(123) المرجع السابق ص 11 وقارن بـ: .Geschichte des Palästina-Problems, p. 7

Steppat, Das Jahr 1933, p. 262. (124)

(125) المرجع السابق ص 264 وما يليها.

(126) راجع في هذا الخصوص الفصلين الثاني والثالث من كتاب عبد الرحمن عبد الغني، ألمانيا النازيّة وفلسطين 1933 ـ 1945، بيروت 1995، ص 48 ـ 186.

Steppat, Das Jahr 1933, p. 264. (127)

(128) المرجع السابق ص 266 ـ 267.

(129) المرجع السابق ص 275.

Steppat, Die arabische Welt, pp. 208-209. (130)

Steppat, Geschichte des Palästina-Problems, p. 8. (131)

Steppat, Stachel im Fleish, op. cit. p. 158. (132)

Geschichte des Palästina-prblems, p. 9. (133)

Steppat, Stachel im Fleish, p. 158. (134)

(135) المرجع السابق ص 163 ـ 164.

Steppat, Geschichte des Palästina-Problems, pp. 13-14. (136)

Steppat, Stachel im Fleish, p. 164. (137)

Steppat, Some Historical Aspects, p. 13. (138)

"The establishment of a foreign entity, allied to imperialist powers, in the(139) **midst of the Arab countries was felt to mean a reversal of the course of history which had been expected to lead irresistibly toward national independence and self-determination"**. Fritz Steppat, "Re-Reading: The Meaning of Disaster in 1985", in: *Studia Palaestina*. Studies in honour of Constantine K. Zurayk, Hisham Nashabe (ed.), Beirut 1988, p. 13.

Steppat, Das Jahr 1933, p. 276. (140)

Steppat, Nassers Revolution, opp. cit., pp. 165-168. (141)

Steppat, Gamal Abdannasir, op. cit., pp. 46-47. (142)

Steppat, Nassers Revolution, p. 172. (143)

Steppat, Abdannasir, p. 33. (144)

(145) المرجع السابق ص 33.

(146) المرجع السابق ص 33 ـ 38.

(147) المرجع السابق ص 38.

(148) المرجع السابق ص 39.

(149) المرجع السابق ص 40 و .Steppat, Die arabische Welt, p. 192

Steppat, Abdannasir, pp. 40-42. (150)

Steppat, Geschichte des Palästina-Problems, p. 9, 12-13. (151)

(152) المرجع السابق ص 13.

(153) المرجع السابق ص 13.

Fritz Steppat, "Internationale Politik am Mittelmeer". Sonderdruck aus (154) *Die Internationale Politik 1966-1967*", ed. Karl Carstens u.a., München/ Wien 1973.

(155) هنري لورنس، اللعبة الكبرى، ترجمة محمد مخلوف، نيقوسيا 1992، ص 207.

Steppat, Internationale Politik am Mittelmeer, op. cit., pp. 207-209, 213. (156)

(157) المرجع السابق ص 215.

(158) المرجع السابق ص 250 ـ 251.

(159) المرجع السابق ص 214 ـ 217.

(160) المرجع السابق ص 224، 245 ـ 246.

(161) المرجع السابق ص 251.

(162) وهي التي عُقدت في رودس ووقعت في 24 شباط 1949، أنظر لورنس، مرجع سابق ص 99 ـ 101.

Steppat, Internationale Politik, op. cit., pp. 229, 231,250. (163)

(164) المرجع السابق ص 250. وقارن بـ لورنس، مرجع سابق ص 80 ـ 83.

(165) Steppat, Internationale Politik, p. 250.
(166) المرجع السابق ص 251 ـ 252، 253.
(167) المرجع السابق ص 250.
(168) المرجع السابق ص 255 ـ 256.
(169) المرجع السابق ص 223 و 252.
(170) المرجع السابق ص 247 ـ 248.
(171) المرجع السابق ص 260.
(172) المرجع السابق ص 241 وما يليها.
(173) Fritz Steppat, "Der Mittelostkonflikt nach dem Krieg von 1967". Sonderdruck aus" *Die Internationale Politik* 1968-1969 ", ed. Karl Kaiser u.a., München/Wien 1974.
(174) المرجع السابق ص 235 و241.
(175) المرجع السابق ص 236 و242.
(176) المرجع السابق ص 236 ـ 237 و 240.
(177) المرجع السابق ص 239 و 253.
(178) المرجع السابق ص 261.
(179) المرجع السابق، ص 243 ـ 244.
(180) المرجع السابق ص 245.
(181) المرجع السابق ص 245.

استنتاج عام

يمكن تقسيم سياسة بروسيا/ألمانيا تجاه الإسلام، موضوع الكتاب، إلى ثلاث مراحل: **المرحلة الأولى** ما قبل عام 1890، وفيها نضجت كل مكوّنات الإمبرياليّة الألمانيّة للزحف نحو الشرق؛ **والمرحلة الثانية**، بين صعود الإمبراطور وليم الثاني إلى عرش البلاد ونهاية الحرب العالميّة الأولى، وفيها نافست ألمانيا الإمبرياليّات الأوروبيّة الأخرى على الزعامة في العالم. لكن مساعيها وصلت إلى طريق مسدود بخسارتها الحرب العالميّة الأولى. وعندما حاولت ألمانيا مرة أخرى في الحرب العالميّة الثانية اعتماد السياسة نفسها، منيت بالفشل، فخسرت الحرب وانقسمت إلى دولتين متنافستين. وفي **المرحلة الثالثة**، التي امتدت بين عاميّ 1945 و1972، ظهرت بوضوح معالم هذا الصراع بين الدولتين الألمانيّتين في العالم الثالث، وبخاصّة في العالم العربيّ.

وممّا لا شكّ فيه، أنّ بسمارك، عن قصد، أو من دون قصد، قد مهّد الطريق أمام ألمانيا في عصر وليم الثاني لتبؤ دور قياديّ في أوروبا والعالم. فخلال فترة حكم بسمارك، نضجت كلّ مكوّنات الإمبرياليّة الألمانيّة السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة. صحيح، أنّه تحفّظ على مناوئة الدول الأوروبيّة الأخرى في المسألة الشرقيّة، وبخاصّة بريطانيا وفرنسا وروسيا، مركزاً على القارة الأوروبيّة، إلا أنّ ذلك حدث في ضوء هواجسه في أن تؤدّي تحالفات أوروبيّة إلى خسارة بلاده ما حققته في حربها ضدّ فرنسا عام 1870. من هنا، لا يمكن القول أنّ مساعيه للحصول على نفوذ سياسيّ

واقتصاديّ لبلاده في السلطنة العثمانيّة خلال السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر، شكّلت تغييراً جذريّاً في سياسته الخارجيّة. كان بسمارك على استعداد للتضحية بالدولة العثمانيّة وتقسيمها بين الدول الإمبرياليّة الأخرى الطامعة بها من أجل الحفاظ على مكتسبات حربه ضدّ فرنسا. كما أنّ وقوفه وراء مشاريع بلاده الاستعماريّة في شمال إفريقيا وشرقيها، لا يعتبر خروجاً عن سياسته التقليديّة في التركيز على وسط القارة الأوروبيّة. فهو كان يدرك أنّ لا مصالح سياسيّة لبلاده في شمال إفريقيا، منطقة النفوذ الفرنسي. إنّ تدخله خلال السبعينات والثمانينات في الجزائر وفي المغرب الأقصى، كان فقط من أجل إزعاج فرنسا وابتزازها للحصول منها على تنازلات في ما يتعلّق بالألزاس واللورين، أو إشغالها عن التفكير في تصحيح الخارطة السياسيّة التي نشأت بعد عام 1870. كما لم يشأ من خلال دعمه مشاريع بلاده الاستعماريّة في شرق إفريقيا، التصادم مع بريطانيا، فعندما لاحت أول فرصة للتفاهم الاستعماريّ بينهما، عقد معها تسوية حول المنطقة عام 1890.

لقد كانت هناك دعوات منذ عصر بسمارك إلى استخدام السلطنة العثمانيّة، كزعيمة للعالم الإسلاميّ، لصالح الإمبرياليّة الألمانيّة. فسواء في المغرب الأقصى أمّ في زنجبار بشرق إفريقيا، لم يتوان بسمارك عن الاستفادة من نفوذ عبد الحميد الثاني كسلطان – خليفة، وروابط «الجامعة الإسلاميّة» التي كانت تجمع ما بين السلطنة العثمانيّة والبلدان الإسلاميّة الخاضعة للاستعمار، في سبيل تحقيق مصالح بلاده. وفي هذا المضمار، كان بسمارك معلماً وملهماً للإمبراطور وليم الثاني، على الرغم من اختلاف الإثنين إستراتيجيّاً في سياستهما الخارجيّة (سياسة التقوقع الأوروبيّة لبسمارك، وسياسة وليم الثاني العالميّة).

لقد عمل وليم الثاني على استخدام الدولة العثمانيّة ونفوذها كزعيمة لـ «الجامعة الإسلاميّة» لتحقيق مآربه. فتكلّم بلغة واضحة بأنّه حليف الدولة العثمانيّة والمسلمين، مقدّماً دعماً سياسيّاً للسلطنة استفادت منه للحفاظ على سيادتها ومنع تقسيمها بين الدول الطامعة فيها. وفي هذا المعنى، يعتبر خطابه في دمشق عام 1898 معلماً على سياسته الإسلاميّة المناصرة للدولة العثمانيّة. وهذا الخطاب «الإسلاميّ» الدبلوماسيّ – السياسيّ مقروناً بمواقف مؤيّدة

للسلطنة، هو ما جعل شعبيته تقوى لدى السلطان عبد الحميد الثاني ووسط الرأيّ العامّ الإسلاميّ، إلى درجة الاعتقاد بإمكان أسلمته وشعبه والاستقواء بهما ضدّ الدول الساعية للإضرار بالإسلام. إنّ هذا التقدير الذي حصل عليه العاهل الألمانيّ من قبل المسلمين، جعل الإمبراطور وليم الثاني يتجرأ على طلب تدخّل السلطان عبد الحميد الثاني عسكريّاً، بصفته خليفة، لقمع ثورة «البوكسر» في الصين التي شارك فيها مسلمون. إلا أنّ السلطان عبد الحميد الثاني كان يُدرك ألاعيب ألمانيا ومحاولتها الاستفادة من نفوذه كخليفة لأغراضها الخاصّة. فتهرّب بدبلوماسيّة من التورّط في المسألة الصينيّة. لكن الأبرز في هذا السياق، أنّ القيادة الألمانيّة وضعت نصب عينيّها منذ عصر وليم الثاني أن تكون الدولة العثمانيّة حليفاً مقبلاً لها في أيّ صراع كونيّ مقبل، ونجحت في ذلك.

إنّ فكرة ألمانيا التلاعب بالدولة العثمانيّة واستخدامها من أجل مصالحها في أيّ نزاع دوليّ، تعود في الواقع إلى عصر بسمارك. فخلال الثمانينات، فكّر بسمارك في أن تكون الدولة العثمانيّة حليفاً في أيّة حرب قد تقع بين بلاده وروسيا، وذلك للتخفيف من إمكان مجابهة دولتين أوروبيّتين في آنٍ واحد (نظريّة الكمّاشة). لكن وليم الثاني، طوّر هذا المبدأ وجعله في صلب سياسته العالميّة. فعمل، قبل سنوات على اندلاع الحرب العالميّة الأولى على وضع برنامج لتقوية الجيش العثمانيّ والدفاعات العثمانيّة، من خلال مستشارين وخبراء عسكريّين ألمان، فضلاً عن تزويد السلطنة بما تحتاج إليه من أسلحة ألمانيّة.

لقد أدرك وليم الثاني عن حقّ أهمية الدولة العثمانيّة في أيّ صراع كونيّ مقبل. فما أن اندلعت الحرب العالميّة الأولى، حتى تمكنت ألمانيا من أن تجرّ الدولة العثمانيّة إلى معسكرها (دول الوسط)، وأن تجعلها تستخدم «الجهاد» الإسلاميّ لتحقيق مصالح دول «الوسط». وقد تبيّن، أنّ الدول الأوروبيّة الرئيسيّة المتحاربة، عملت بدورها على الاستفادة من «الجهاد» لكسب المسلمين إلى جانبها، وأنّ «الجهاد» العثمانيّ المدعوم ألمانياً، لم ينجح في تجميع العرب والمسلمين خلف «الخليفة» العثمانيّ. كانت أماني العرب القوميّة خلال الحرب العالميّة الأولى أقوى من روابط «الجامعة

الإسلاميّة» ومن السير خلف «خليفة» تمجّد حكومته القوميّة التركيّة بعيداً عن روح «الجامعة الإسلاميّة». من هنا، فشل المشروع الألمانيّ في استغلال «الجهاد»، لأنّه تجاهل تطلّعات العرب القوميّة، فيما تمكنت بريطانيا من التلاعب بمشاعر العرب من خلال وعودٍ كاذبة.

إنّ اهتمامات ألمانيا بقضايا المشرق العربيّ تعود الى الحقبة البروسيّة. فخلال الثلاثينات من القرن التاسع عشر، أظهرت بروسيا اهتماماً فاتراً بالمسألة الشرقيّة. وكان تنصير اليهود الأوروبيّين على المذهب البروتستانتيّ ومن ثم «تصديرهم» إلى فلسطين، أول محاولة جادة لها للتدخّل في مسائل المنطقة، وذلك عبر مشروع إنشاء «مطرانيّة القدس الإنجيليّة» عام 1842. صحيح، أنّ المشروع كان دينياً في الظاهر، إلا أنّ أهدافه السياسيّة كانت واضحة للعيان. فبالنسبة إلى بريطانيا، الشريك في مشروع المطرانيّة، كان توطين اليهود في فلسطين يخدم مصالحها السياسيّة في وجود عنصر غريب مؤيّد لها في المنطقة. وقد تعاظمت أهمية وجود العنصر اليهوديّ الغريب في المنطقة العربيّة بالنسبة إلى بريطانيا بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، ليكون على مقربة من هذا الممرّ المائيّ المهمّ لمصالحها الإستراتيجيّة في مصر والهند. وفي عام 1917، أصدرت بريطانيا «وعد بلفور»، الذي وضع الأساس لعمليّة خلق الكيان الصهيونيّ في فلسطين.

إنّ اهتمام الدولة الجرمانيّة بمشروع تنصير اليهود وزرعهم في فلسطين (مشروع المطرانيّة بالشراكة مع بريطانيا)، أخفى في الواقع مساعي بروسيا المبكرة للحصول على موطئ قدم في المشرق العربيّ. وقد تحفّظت ألمانيا في عصر وليم الثاني تجاه دعم استيطان اليهود في فلسطين مراعاة للحكومة العثمانيّة. وما أن تغيّر موقف الحكومة العثمانيّة من استيطان اليهود في فلسطين (تصريح طلعت باشا في برلين عام 1918)، حتى صدر «وعد بلفور ألمانيّ» لصالح هجرة اليهود إلى فلسطين.

وعلى كلّ حال، فبعد قليل على إنشاء مطرانيّة القدس، بدأت الإرساليّات الألمانيّة تهبط في بلاد الشام، ولحق بها رعايا ألمان بهدف الاستيطان في فلسطين (Die Templer)، ممّا فرض على الحكومات الألمانيّة، ليس تقديم

دعمها السياسيّ ومساندتها لكلّ هؤلاء فحسب، بل كذلك التورّط في شؤون المنطقة ومنافسة الدول الأوروبيّة هناك. إنّ موقف بروسيا من القائمقاميتين اللبنانيّتين، وألمانيا الموحّدة من «متصرفيّة جبل لبنان» ومن الحمايّة الفرنسيّة في الشرق، هو خير مثال على التبدّل في سياسة ألمانيا تجاه المشرق العثمانيّ. وقد صاحب التورّط السياسيّ المتدرّج لألمانيا في شؤون الشرق، زيادة في الصادرات الصناعيّة الألمانيّة وتغلغل الرأسمال الألمانيّ في المنطقة. وبلغ دعم الحكومة الألمانيّة لمصالحها السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة ذروته بالزيارتين اللتين قام بهما الإمبراطور وليم الثاني إلى الشرق عاميّ 1889 و1898، وقد اصطحب معه رجال الصناعة والبنوك الألمان لاقتناص المشاريع والحصول على الامتيازات، بحيث شبهته الصحافة البريطانية بـ «**سمسار الصناعة الألمانية**». لقد تزامنت الرحلة الإمبراطوريّة الثانية إلى الشرق مع التنافس بين ألمانيا وكلّ من بريطانيا وفرنسا وروسيا، ومع تطلّع المسلمين والعرب إلى ألمانيا كمخلّص لهم من نير الاستعمار.

وتعتبر خطوط حديد الأناضول، وسكّة حديد بغداد، أهم تعبير عن سياسة ألمانيا وزحفها نحو الشرق، وهي التي جذبت إليها الاستثمارات الألمانيّة ورجال الأعمال الألمان. لقد كان مشروع سكّة حديد بغداد مشروعاً سياسيّاً وإستراتيجيّاً بامتياز، وليس مجرد مشروع اقتصاديّ - فنيّ. فمن خلاله، تجسدت إستراتيجيّة ألمانيا البريّة مع الشرق، وهي الوصول إلى المنطقة عبر خطٍّ بريّ (سكّة حديد) هو برلين - فيينا - استانبول - الخليج العربيّ، بعيداً عن رقابة الأسطول البريطانيّ. إنّ مساعي ألمانيا لإيصال الخطّ إلى الخليج، على مقربة من مركز أعصاب بريطانيا (طريق الهند)، هو الذي دقّ ناقوس الخطر، ليس بالنسبة إلى البريطانيّين فحسب، بل كذلك إلى بقية الدول الكبرى. من هنا، كان على ألمانيا أن تعقد التسويات مع بريطانيا وروسيا وفرنسا من أجل إكمال الخطّ، الذي لم يصل أبداً إلى رأس الخليج العربيّ، ولم ير النور في خواتمه، بسبب اندلاع الحرب العالميّة الأولى.

لقد انهارت الدولة العثمانيّة في أعقاب الحرب العالميّة الأولى، وانهارت معها مصالح ألمانيا في المشرق العربيّ. ومنذ أواخر العشرينات من القرن العشرين، ودخولها إلى «عصبة الأمم»، بدأت ألمانيا تستعيد تدريجيّاً

حضورها وقوّتها التجاريّة في المنطقة. كما كثّف الرايخ الثالث من علاقاته بالقوى القوميّة العربيّة المناهضة لبريطانيا. وكما في الحرب العالميّة الأولى، كذلك في الحرب العالميّة الثانية، استغلت ألمانيا قيادات عربيّة سعت إليها للحصول على الدعم من أجل الاستقلال. ففي الحرب الكونيّة الأولى، لم تدعم ألمانيا أماني العرب القوميّة بسبب مراعاتها مصالح حليفتها الدولة العثمانيّة، التي كانت تتطلّع إلى إعادة فرض سيطرتها على الوطن العربيّ بعد الحرب. وفي الحرب الكونيّة الثانية، لم تكترث ألمانيا لأماني الحركة القوميّة العربيّة في المشرق العربيّ، لسبب وجيه، وهو أنّ حليفتها إيطاليا كانت تتطلّع لالتهام شرقيّ البحر المتوسط بعد انتهاء الحرب.

بعد الحرب العالميّة الثانية، لم تعد ألمانيا إلى المنطقة العربيّة كدولة موّحدة، بل كدولة مجزأة إلى دولتين ذات نظامين سياسيّين واجتماعيّين مختلفين. فكان على العرب أن يتعاملوا معهما أثناء الحرب الباردة على هذا الأساس. وكان لصراع الدولتين الألمانيّتين على الساحة العربيّة، أدواته ووسائله وفوائده. فألمانيا الاتحاديّة أشهرت سيف العقوبات الاقتصاديّة والماليّة في وجه العرب الذين يعترفون بمنافستها ألمانيا الديمقراطيّة (مبدأ هالشتاين)، فيما استغلت ألمانيا الديمقراطيّة علاقات بون بإسرائيل لتشهّر بها أمام العرب. أمّا العرب (على الأقلّ لبنان ومصر)، فحاولوا استغلال الصراع الألمانيّ - الألمانيّ في منطقتهم للحصول على المكاسب الاقتصاديّة من الدولتين. إلا أنّ هذه السياسة لم تكن لصالح الدول العربيّة على الدوام. ففي عزّ الحرب الباردة، وقع الرئيس عبد الناصر في شرك مكائد ألمانيا الديمقراطيّة وإسرائيل. وتمكنت هاتان الدولتان من تعكير العلاقات بين القاهرة وبون عام 1965، ممّا أسفر عن اعتراف بون بتلّ أبيب وقطع تسع دول عربيّة علاقاتها الدبلوماسيّة بألمانيا الاتحاديّة، من دون أن تؤدّي هذه الخطوة إلى اعتراف الدول العربيّة ببرلين الشرقيّة قبل عام 1972.

لقد أدّت أزمة عام 1965 إلى إقدام حكومة بون على الخطوة المؤجّلة منذ سنوات، وهي الاعتراف بإسرائيل. وهذا يعود إلى «عقدة الذنب» (Schuldgefühl) لدى الشعب الألمانيّ في الشطر الغربيّ من ألمانيا وحكوماته تجاه «المحارق» بحقّ اليهود. وهذا ما جعل الألمان الغربيّين يتجاهلون مسألة

حقوق الشعب الفلسطينيّ، ويتخذون موقفاً منحازاً لإسرائيل، في حين تنصّلت ألمانيا الديمقراطيّة من هذا الإرث. كانت إشكاليّة قيام علاقات جيدة بين ألمانيا الاتحاديّة وكلٍّ من العرب وإسرائيل صعبة التحقيق على الدوام. صحيح، أنّ بون تمكنت حتى منتصف الستينات من القرن العشرين من أن تحافظ على علاقات جيدة بالفريقين، إلا أن هذه العلاقة القائمة على الازدواجية والغموض، سرعان ما انهارت بفعل مكائد برلين (الشرقية) وتلّ أبيب.

خلال القرن التاسع عشر وفي الحربين العالميّتين الأولى والثانية، استطاعت ألمانيا أن تطرح نفسها «صديقة» للمسلمين وللعرب، وتمكنت أن تمارس الدور نفسه في أثناء الحرب الباردة، باستثناء الفترة القصيرة التي تدهورت فيها العلاقات بينها وبين الدول العربية إثر الكشف عن صفقات الأسلحة الألمانيّة الغربيّة إلى إسرائيل وقيام أولبرشت بزيارته التاريخيّة إلى مصر. إنّ متانة علاقات ألمانيا الاتحادية بالبلدان العربيّة، تعود بالتأكيد إلى القوة الاقتصاديّة لحكومة بون ومساعدات التنمية التي كانت تقدمها لها. على العكس من ذلك، لم تستطع برلين (الشرقيّة) أن تكون منافساً جديّاً لألمانيا الاتحاديّة، لسببين: عدم قدرتها على منافسة ألمانيا الاتحادية اقتصادياً في العالم العربيّ، وإلى الموقف الغربيّ الداعم للحضور الألمانيّ الغربي في الشرق الأوسط. كانت الولايات المتحدة في تلك المرحلة تفضل الإبقاء على ألمانيا الإتحاديّة نافذة تطلّ منها الأنظمة العربيّة الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتيّ على العالم الغربي. كذلك الحال، اعتبر عبد الناصر أنّ ألمانيا الاتحاديّة يمكن أن تكون صلة الوصل بين بلاده والعالم الرأسمالي. وهذه النظرة المتبادلة بين العرب وألمانيا الغربيّة، هي التي جعلت فترة تدهور العلاقات بينهما قصيرة وغير مؤثرة في تاريخ العلاقات بين الجانبين.

وعلى الرغم من مواقف سلبيّة للإستشراق الغربيّ من الإسلام ومن القضايا العربيّة، إلا أنّ هناك مواقف لعلماء إسلاميات ألمان من القضية الفلسطينيّة والصراع العربيّ - الإسرائيليّ تستحق الثناء، وأن يُلقى عليها الضوء. وقد تناولنا في الفصل الأخير من الكتاب، مواقف عالِم الإسلاميّات فريتس شتبات من هاتين المسألتين، ومن مسألة اعتبار الإسلام عدوّاً للغرب

وللحضارة الغربيّة، كما يُروّج لذلك منذ سقوط الاتحاد السوفياتي.

لقد دلّت مواقف العالِم شتبات على استشراق نزيه بعيد عن الانفعاليّة والتعصّب والآراء المسبقة. فتوقع أن يأتي اليوم الذي يصبح الغرب فيه عدوّاً للإسلام. فحذّر من مقولة «الإرهاب الإسلاميّ»، مطالباً بتقصّي مشاعر المسلمين وأسباب مواقفهم المضادّة للغرب. كما انتقد صهينة فلسطين بدعم أوروبيّ وأميركيّ، معتبراً إياها عملاً مشيناً وغير عادل. أمّا الرئيس عبد الناصر، فكان في عام 1967 ضحيّة مؤامرة أميركيّة - إسرائيليّة أتت في سياق الحرب الباردة والصراع العربيّ - الإسرائيليّ. وبرأيّ شتبات، لم يشأ عبد الناصر القيام بحرب في عام 1967، بلّ تحقيق مكاسب سياسيّة. لكن الاتحاد السوفياتيّ ورّطه في حرب كان يعرف سلفاً أنّها ستكون كارثة على الزعيم المصريّ. كانت موسكو تعتقد أنّ عبد الناصر سيكون ضعيفاً جداً بعد الهزيمة وأكثر انقياداً لها.

ملحق رقم 1

مسجد ومعسكر الهلال ومئذنته الخشبيّة. ويبدو في الصورة حشد من الأسرى المسلمين والضباط الألمان

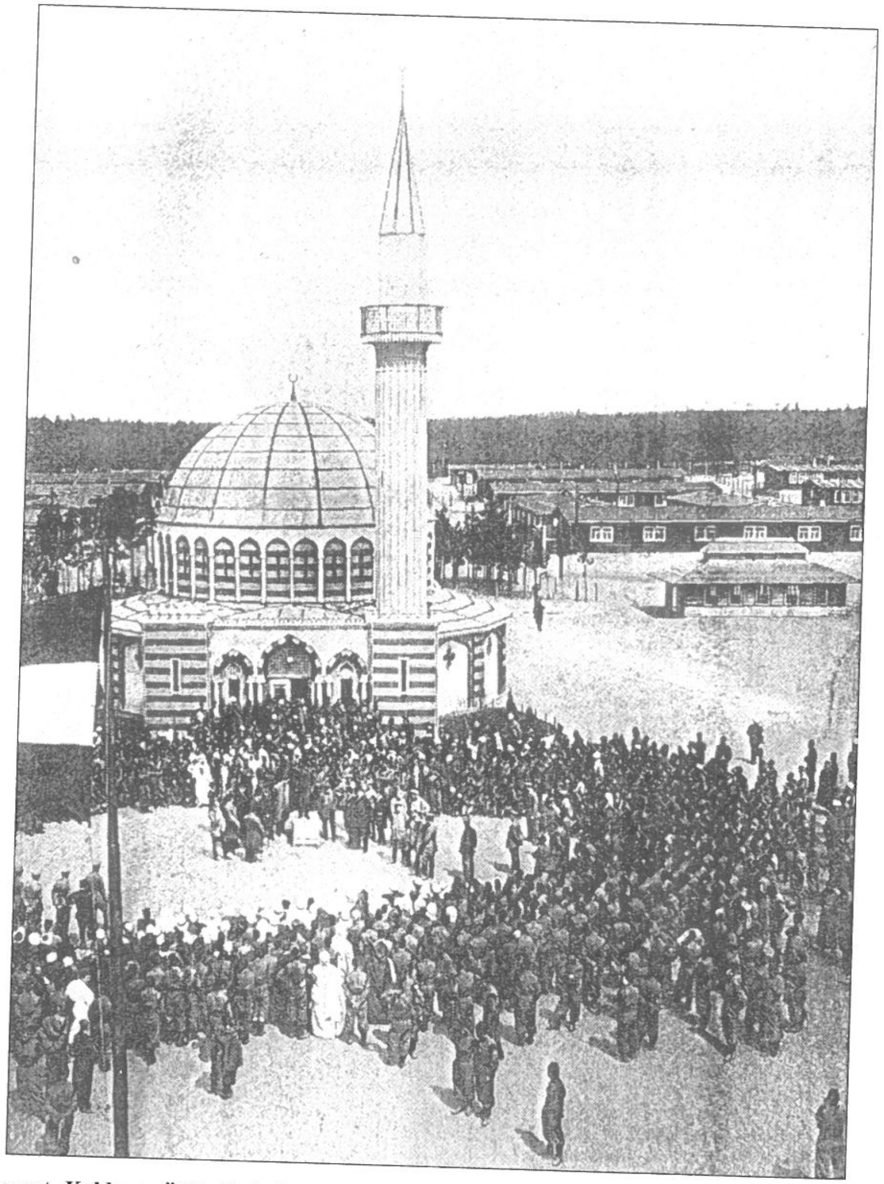

المرجع: Margot Kahleys, "Muslimische Kriegsgefangene in Deutscland im Ersten Weltkrieg. Ansichten und Absichten", in: Gerhard Höpp/Brigitte Reinwald (eds.), *Asien in europäischen Kriegen, 1914-1945*, Berlin 2000, p. 110.

ملحق رقم (2)

رسم يبين مراكز قاعات الأخبار في آسيا الصغرى وفي بلاد الشام والعراق

المرجع: تقرير أوبنهايم حول قاعات الأخبار والدعاية الاقتصاديّة في الدولة العثمانية، برلين 1917

ملحق رقم (3)

منشور يظهر صداقة ألمانيا للمسلمين مقابل تآمر دول «الوفاق الودي» على تمزيق العالم الإسلامي

الجور والعدالة

مكث الشرق بين تحت سيطرة الطاغين ويتململ من حكم المغتالين احقابا من السنين كان اهله يرتقبون في خلالها فرصة تمكنهم من تمزيق
قيود الاستعباد حتى اتاح الله لهم هذه الحرب الضروس فانضم انفواهم وقلوبهم الى الالمانيين والنمسويين . اختاروا الجانب الالمانيين لانهم انسوا
فيهم صداقة قديمة ولم يروا منهم حيفا على بلادهم او ميلا الى مراغمهم وخذلهم كما فعل معهم الفريق الآخر . انضموا الى المانيا والنمسا والمجر لينكلوا جميعا
بالانجليز ومحالفيهم اشد تنكيل ويسوموهم سوء العذاب بما كانوا يظلمون . ان هؤلاء الاعداء من الظلم والاعتساف في افريقية الشمالية والجزء
الجنوبي من آسيا وفي بلاد الهند ما تقشعر منه الابدان وتتفطر له القلوب وهم يريدون الآن في هذه الحرب تمزيق ما بقي من ممالك المسلمين وتوزيعه
فيما بينهم . لهذا كله تآخى وتحالف الشرقيون مع من عرفوا وجربوا فيهم الصداقة والاخلاص ليبددوا مجتمعين شمل من اراد تبديد شملهم .
وها هو الشعب الالماني يهجم على عدوه الهجمة بعد الهجمة ويهزمه الهزيمة اثر الهزيمة ولا تمضي يسير من الزمن حتى يرفع الالمانيون والنمسويون
والمجريون والشرقيون من ترك وعرب وفرس والبلغاريون لواء النصر والغلب فيصبح الشرق حرا من مستعبديه طاهرا من الارجاس و[illegible]
التي انبثت في ارجائه وكادت تنخر عظامه وتقضي عليه القضاء الاخير . وهذه الصور تظهر ان الشرق قدير على تحرير نفسه من بقايا الجنس
الاجنبي الضاغط عليه والمستعبد لرقاب اهله . قال الحاكم العام الانجليزي في بلاد الهند : " ما مثلنا في الهند الا كمثل رغوة امواج محيط عظيم
مظلم لا قرار له " . حقيقة ان الملايين العديدة من المسلمين في استطاعتهم تمزيق قيود الذل والاسترقاق التي كبلهم بها مغتصبو بلادهم لو اتيح لهم ان
يستعملوا قوتهم وبأسهم . هذا ! ولما رأى الانجليز ومن حالفهم ان الالمانيين موجهون كل قواهم للاغارة عليهم والبطش بهم وشاهدوا
انهم منتصرون لا محالة وعاملون على تحرير الشرق والشرقيين . لما عاينوا ذلك وقع في قلوبهم الرعب فاشاعوا ان الالمانيين لا حول لهم ولا قوة
فقراء في المال والرجال لا يمكنهم بوجه من الوجوه اعانة انفسهم فضلا عن اعانة سواهم . - هكذا اذاعوا - ولكن الحوادث والوقائع
الحاضرة اظهرت غير ذلك . اظهرت الالمانيين وفي يدهم سيف الغلب . اظهرتهم اعظم قوة واشد بأسا واكثر مالا من اعدائهم .
وها نحن نترقب وننتظر نصرهم وفوزهم الاخير على اعدائهم وكل آت قريب . وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون .

المرجع: PAAA/R 1531, Deutschland, Nr, 126g., adhl, Bd. 22, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, 16266.

ملحق رقم (4 أ)

تفوّق ألمانيا على بريطانيا وفرنسا علمياً واقتصادياً في الحرب العالميّة الأولى وفق الدعاية الألمانيّة

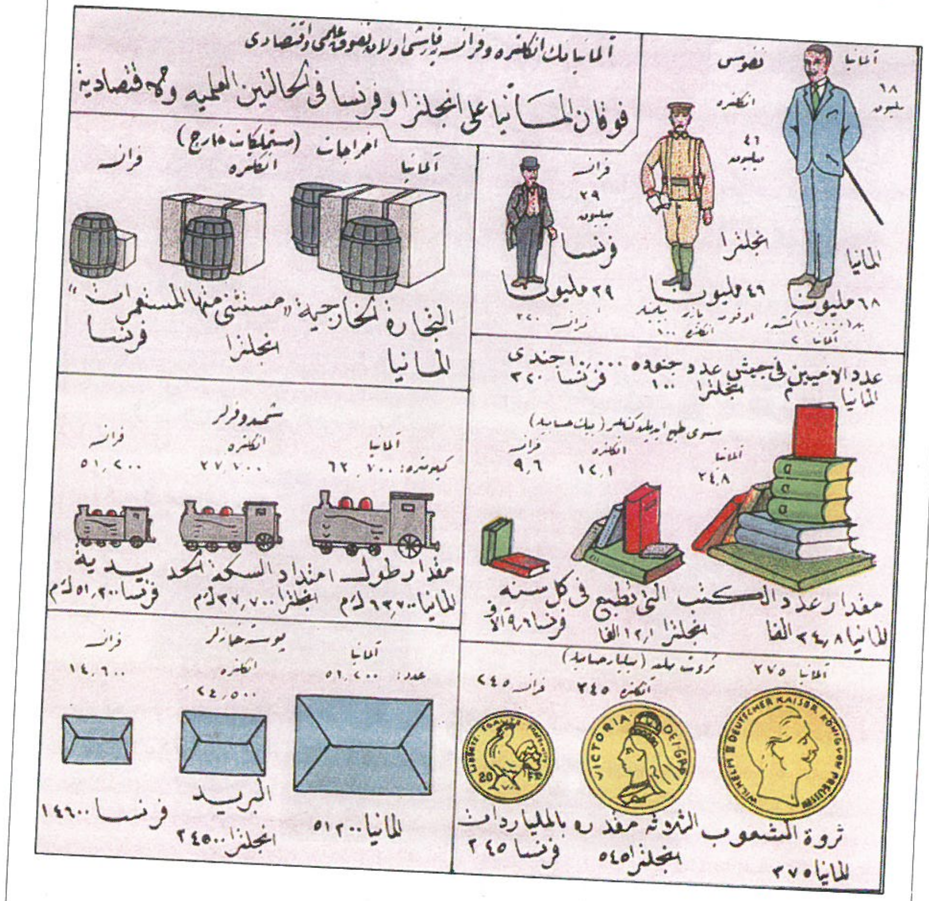

المرجع: **PAAA/R 1531, Deutschland, Nr, 126g., adhl, Bd. 22, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, 16266.**

ملحق رقم (4 ب)

إستيلاء بريطانيا على ثروات الهند وفق الدعاية الألمانيّة

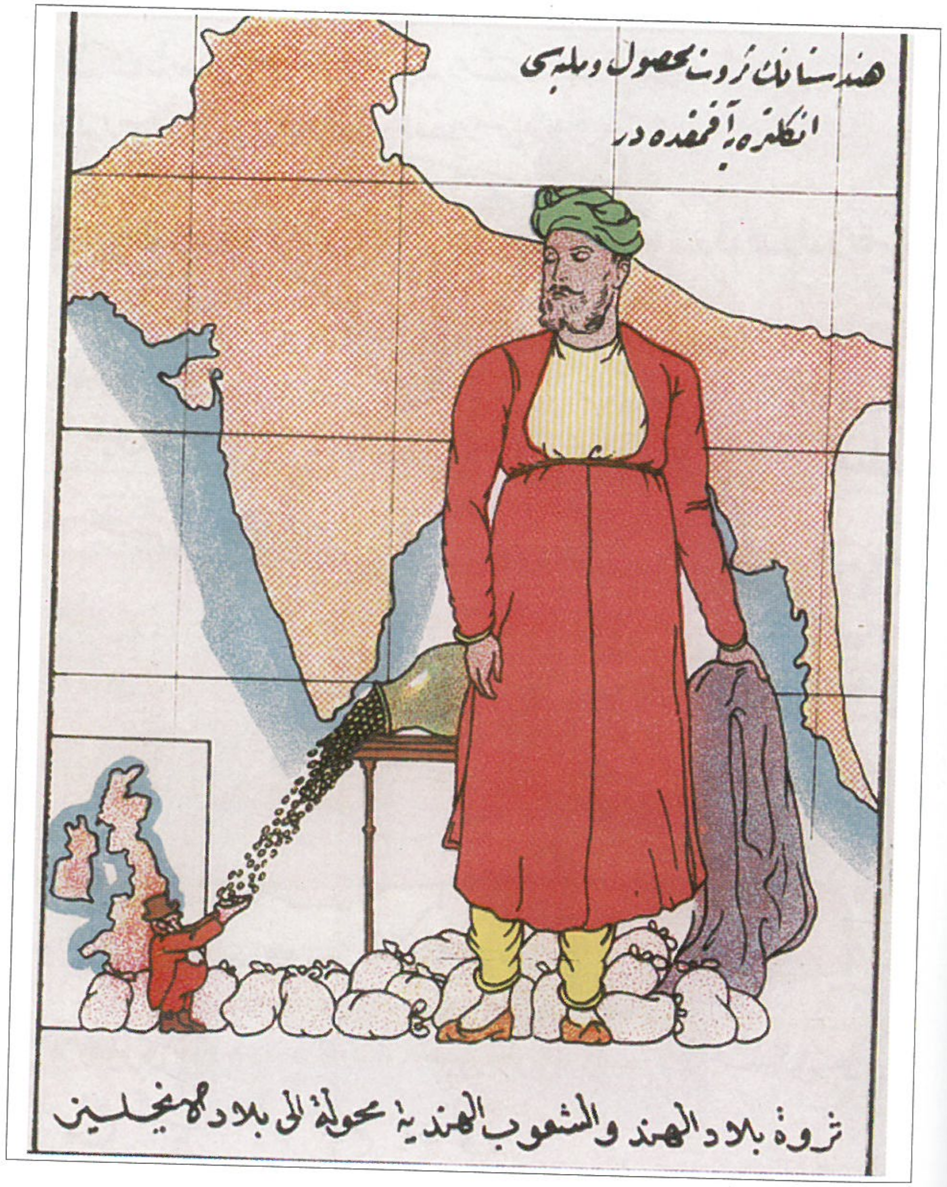

المرجع: **PAAA/R 1531, Deutschland, Nr, 126g., adhl, Bd. 22, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, 16266.**

ملحق رقم (4 ج)

الاستعمار البريطاني وإفقار الشعب الهندي وفق الدعاية الألمانيّة

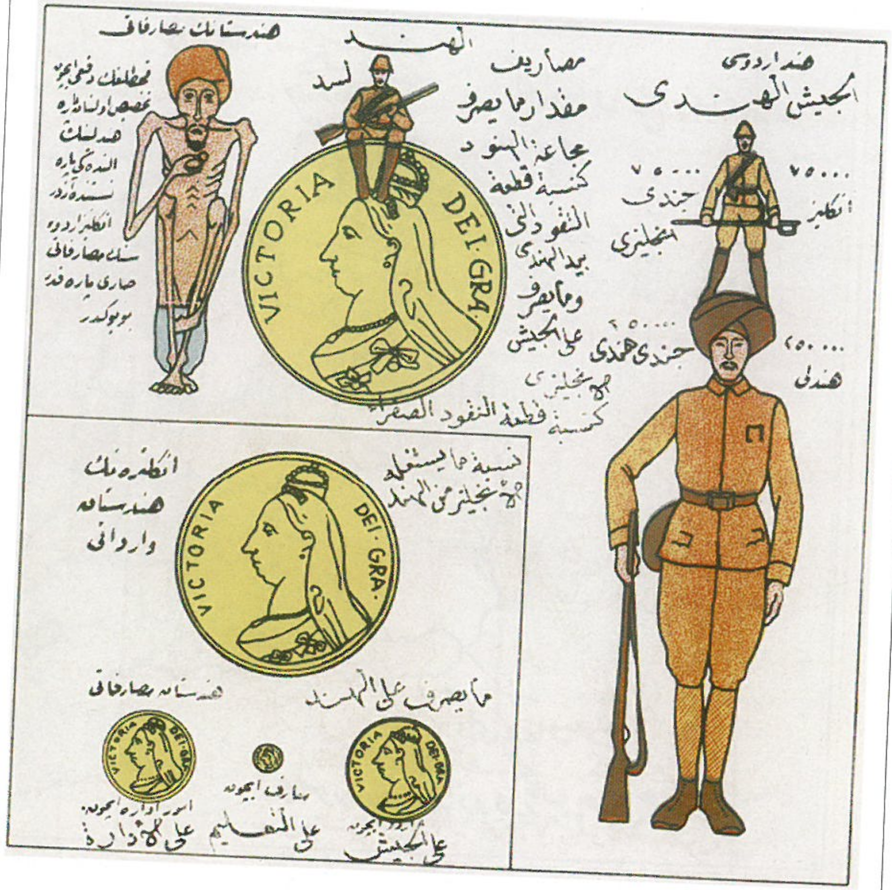

المرجع: PAAA/R 1531, Deutschland, Nr, 126g., adhl, Bd. 22, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, 16266.

ملحق رقم (4 د)

نهب الإنكليز ثروات مصر وفق الدعاية الألمانيّة

المرجع: PAAA/R 1531, Deutschland, Nr, 126g., adhl, Bd. 22, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, 16266.

ملحق رقم (4 هـ)

الاستعمار الإيطالي في إفريقيا وفق الدعاية الألمانيّة

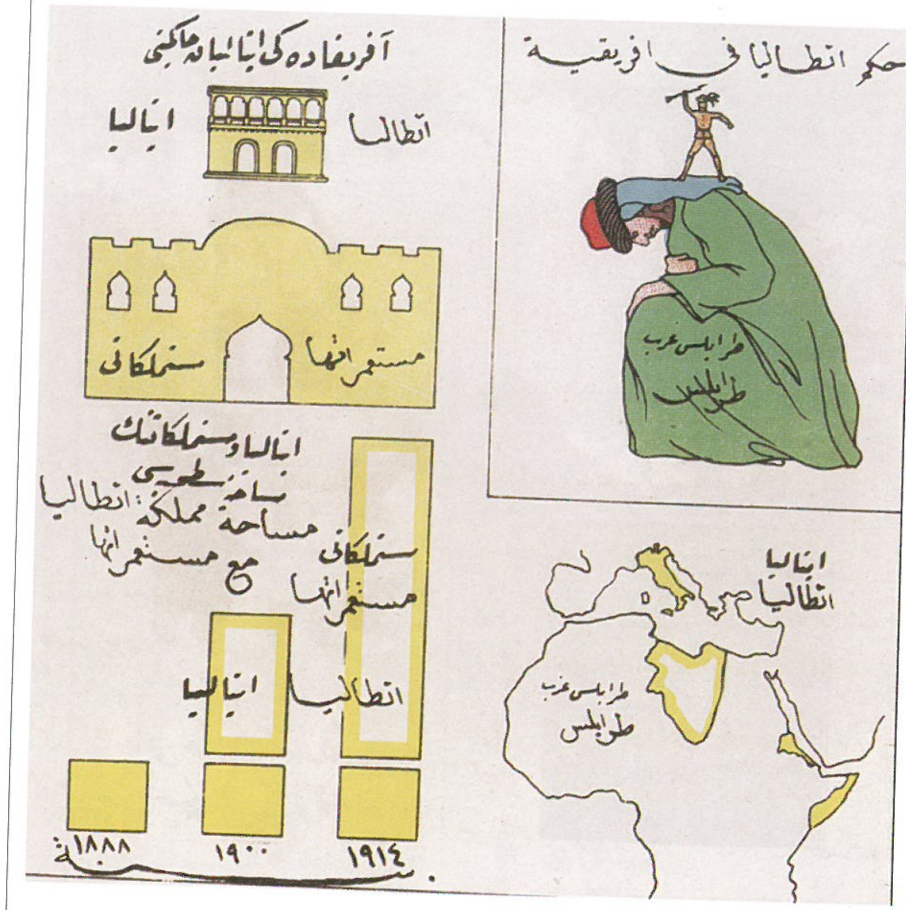

المرجع: PAAA/R 1531, Deutschland, Nr, 126g., adhl, Bd. 22, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, 16266.

ملحق رقم (4 و)

فرنسا في شمال إفريقيا وفق الدعاية الألمانيّة: الفلاح يكدح والمستعمر يتمتّع

المرجع: PAAA/R 1531, Deutschland, Nr, 126g., adhl, Bd. 22, Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient, 16266.

ملحق رقم (5)

رسالة الشمّاخي وابن إسماعيل إلى وليم الثاني في شأن دعوته إلى الإسلام

An den Reichskanzler (Auswärtiges Amt) —— Berlin, —— 2.01 -Januar- 1906

sep. dazu
(Orig. ... A. 1244/06)
G. d. A.

29.JAN.1906

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القدير المتعال والصلاة والسلام على سيدنا محمد واخوانه الانبياء
والمرسلين والصحب والآل
من الأخوين في الله تعالى السيد قاسم بن سعيد الشماخي العامري والسيد
مصطفى بن اسماعيل العرى الفارضي بمدينة القاهرة
الى جناب معدن النباهة والكياسة ومصدر علو الهمة والرئاسة بين
ملوك الغرب الشهم الأصيل معاهد المسلمين وحليف امير المؤمنين
الأمبراطور غليوم الثاني ملك بروسيا وامبراطور الألمان وفقه الله
لصالح رعيته واصلاح معاهد عهده بمنه وكرمه
أما بعد فقد مضى يا جناب الأمبراطور العظيم زمن ليس بيسير على
كتابينا اللذين كنا بعثنا بهما الى عنوانكم الشريف ولبثنا في انتظار
تعطفكم بالتنازل بالجواب يطمئننا بوصولهما واستئناسا بعزمكم على
انفاذ ما ضمناهما به من المطالب والتمنيات من المقاصد فلم يعد بنا
الحظ ببلوغ هذه الأماني وهو الأمر الذي مال بنا الى الظن بأن
في جنابكم اثراً من آثار العظموت وجبروت التي تحاشى اخلاقكم الكريمة
عنها لأن المشهور من خلالكم انكم من كرم العنصر ومعالي الأخلاق بمكان
وهذا ظن قد يجوز أن يكون الأمر على خلافه وعليه فيكون المانع عن
مراسلتنا ربما كانت أسبابه ودواعيه مجهودة الأعداء
على أننا مع ذلك يا جناب الأمبراطور الفخم قد آنسنا من أنفسنا اليوم
اندفاعاً الى مخاطبتكم استئنافاً للتعريف بأن خطتكم وولائكم مع السيد
المطاع «عبد الحميد بن عبد المجيد» قد أدخلت على المسلمين كافة سروراً
وحبوراً لا مزيد عليهما وبذلك علينا وعلم المسلمون في المشارق والمغارب
أنكم قد وفيتم بعهد العهد الذي يستحق اجزل الشكر وأعظم الثناء الذي
يخلد ذكره في صفحات الدهر ومحفوظات الأيام.
فالله الله يا جناب الأمبراطور في المثابرة والاستمرار والثبات على هذا
المنهج الولائي وهذا الاخلاص لمركز الخلافة ومصلحة المسلمين لما في ذلك

المرجع: PAAA, OG9, Bd.2, A 1173, 16.10.1906; Tucher an AA, Nr.2 A 1738, Malta 24.2.1906.

لكم ولشعبكم من وافر الفوائد المادية والمعنوية والفخار الدائم دون امم الغرب وسلاطينه
أجمع.
أما وقد تأكدت روابط هذا العهد بينكم وبين المسلمين وخليفتهم فمن أجمع وسائل
الوفاء بشرائط هذا العهد بعد تلك الآثار الجميلة التي ظهرت منكم في حق الخلافة وصالح
المسلمين خصوصاً في هذه الأيام التي عمت فيها بصائر ملوك الغرب بمظاهرة العداء
أمام الدردانيل أن تقوموا جنابكم بما لكم من مزايا الاقتدار والحذق الباهر في خروب
السياسة باستمالة امة «اليابان» الى التحالف معكم ومع السيد المطاع «عبد الحميد
بن عبد المجيد» ومن حيث انه قد ثبت ميلهم الى اعتناقه الدين الاسلامي الحنيف
فهذه هي الحركة التي تمكنكم من التمازج معهم وجذبهم الى تحقيق ما صبوا اليه
خصوصاً وقد فشى عن جنابكم صدق العهد وسلامة القصد لدى أمم المسلمين
في الشرق والغرب. ثم على جناب الأمبراطور بعد ذلك ان يراجع ما كتبناه الى
جنابه في معروضاتنا السالفة عن وجوب استعمال النظر وتحكيم العقل في مراشد
الدين الاسلامي ومكارم تبليغاته فيتكون من جناب الأمبراطور وامته وميكادو
اليابان وامته والخليفة «عبد الحميد» وامته امة واحدة يوحدون الله ولا
يشركون به شيئاً يأخذون الدين النقي والعلم الصحيح الذي تصح به قضايا
العقول وتظهرون به سادة أهل الأرض اجمع فيتجاز لكم النصر والظفر
والعز والفخر في هذه العاجلة والراحة والنعيم الدائم في تلك الآجلة. وهذا ما
علينا من حق جناب الأمبراطور قد ابلغناه اليه قياماً بالأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر الذي مدح الله تعالى امة احمد به فقال عز من قائل: «كنتم
خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ولله عاقبة
الامور.»
ونرجو ختاماً أن لا يؤخر جناب الأمبراطور عنا الجواب بعنواننا بمدينة القاهرة
حتى يزول من هواجسنا سوء الظن وتنشرح نفوسنا بمكارم أخلاق جناب
الأمبراطور والله تعالى نسئل أن يوفق جنابه الى الرشد والرشاد
ويصرف اليه محبة العباد بمنه وكرمه

الاثنين ٢١ شوال المبارك ١٣٢٣
١٨ ديسمبر ١٩٠٥

حاشية: ومع ما ذكر فاننا كاتبنا جناب الميكادو وما برحنا نكاتبه من وقت
الى آخر بما فيه الكفاية عن هذه المقاصد العالية فالله تعالى الموفق
المسؤول عن بلوغ المقاصد والآمال

ملحق رقم (6)

رسم يُظهر إمبراطور ألمانيا وليم الثاني في وسط الهلال الإسلامي

المرجع: PAAA, OG 9.1, Bd.3, Oppenheim an Bülow, Nr. 325, A 2970, Cairo 14. 2. 1907.

ملحق رقم (7)

صورة عن رسالة السلطان عبد الحميد الثاني إلى سيد برغش بن سعيد حاكم زنجبار

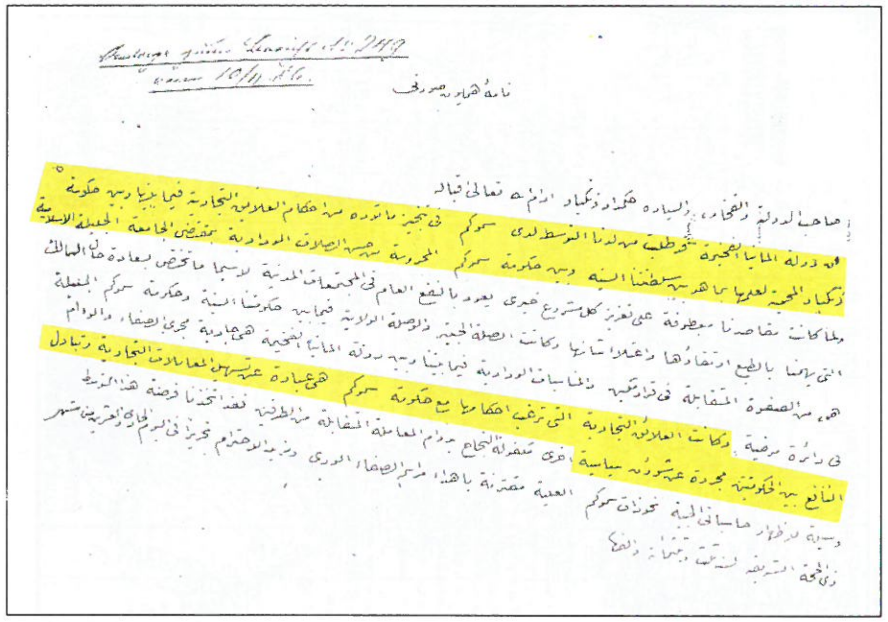

المرجع: BArchP/823, Radowitz an Bismarck, Nr. 249, A 13851, Pera 10.11.1886.

ملحق رقم (8)

رسالة وزير الخارجية المغربي بن غريط إلى الوزير الألماني المفوّض في طنجة في شأن رفض السماح بإقامة تمثيل دبلوماسي عثمانيّ في المغرب

الحمد لله   ولا حول ولا قوة إلا بالله

المحب الفاضل الناصح الساعي في الخير بين الدولتين المتحابتين منسطر دولة الألمان الفخيمة
الكبلير المعتبر طاوبش بعد مزيد السؤال عن أحوالكم ومحبة أن تكون بخير دائما فقد
وصلنا كتابكم بأنكم وجهت للحضرة الشريفة الترجمان العاقل منصور ملحمه ليبلغه
الجناب العالي بالله جميع ما حملته بإذن دولتكم المحبة في شأن الجواب عن كتاب وزير الأمور
البرانية بالدولة العثمانية الموجه بواسطة دولتكم الفخيمة للحضرة العالية واطلعت
بكتابكم شريف علم مولانا وصار نصره الله على بال من جميع ما ذكرته فيه وأمر في أعزه الله
أن نجيبكم عن ذلك بأن الترجمان المذكور ورد وتلاقى بسيادته الشريفة وأفهم لها
ما حملته وأوضحه وبأنه دام تأييده استحسن وساطة دولتكم المحبة في جعل الاتصال
وعلاقة المحبة بين دولته الشريفة والدولة المذكورة غير أن الوقت والحال لم يقتضيا
ما أشرتم إليه لعلل شرحت للترجمان المذكور وبينت له بيانا كافيا وأما كما ادري
باستعدادها: وبأن المحبة والمودة حاصلة بين الدولة الشريفة والدولة العثمانية من قديم
موروثة خلفا عن سلف فلا تحتاج إلى علاقة بما ذكر كما أمر في مولانا نصره الله أن نوجه
لكم أيها المحب الجواب عن كتاب الوزير المذكور لتوجهوه له على يدكم ودمتم بخير وختم في 10
رمضان عام 1305

(الإمضاء) محمد المفضل بن محمد غريط

المرجع: **PAAA, Türkei 183, Bd. 2, Anlage zu Bericht A65, Tanger 10.6.1888.**

ملحق رقم (9)

رسالة الإمبراطور وليم الثاني إلى السلطان عبد الحميد الثاني في شأن تدخّل الأخير عسكرياً في الصين

تلغراف

نويدك 18 تشرين الثاني 1900 الساعة 9.15 بعد الظهر
الوصول 11/19 الساعة 12.1 قبل الظهر

من المبعوث الإمبراطوري إلى رئيس الوزراء
إلى وزارة الخارجية
فك الرموز
الرقم 66 أ 16442 *

بعد استلامي بتاريخ 16 الجاري التلغراف العاجل للمبعوث الإمبراطوري في بكين رقم 300، تاريخ 15 من الشهر الجاري * المتعلّق بمخاطر الانتفاضة التي يقوم بها المسلمون في شنسي، فقد كلفني جلالته (الإمبراطور وليم الثاني) اليوم أن أطلب إليكم ابلاغ السفير الألماني في القسطنطينية بما يلي:

على البارون فون مارشال أن يلفت انتباه السلطان (العثماني) في مقابلة خاصّة، أو عبر أية وسيلة مناسبة، إلى الخطر الداهم على إمبراطور الصين من جراء ثورة المحمديين.

إنّ الإمبراطور الألماني بصفته صديقاً للعالم الإسلامي، يتوجّه إلية (السلطان عبد الحميد الثاني) كأعلى هيئة (على المسلمين)، كي يقوم بالخطوات الضروريّة الحازمة لتجنيب إمبراطور الصين مخاطر الثورة عليه. إنّ السلطان الذي يعرف كيف يلجم الحركات الثوريّة في بلاده، سوف يسعده بالتأكيد أن يقدم مساعدته في مسألة منع المكروه... عن إمبراطور الصين.

على البارون مارشال أن يذكّر السلطان أنّه سبق وأعلن عن استعداده إرسال قوات (عثمانيّة) إلى الصين. لكن أوضاعه الماليّة عطلت ذلك في حينه. إنّ الوقت قد حان كي يثبت (السلطان) للعالم أنّ نفوذه كخليفة على المسلمين يمتد إلى أعماق آسيا.

إنّ جلالة الإمبراطور يود، كما اعتقد من تصريحاته السامية، من خلال مسعاه وندائه إلى السلطان أن يؤدي الأخير صنيعاً بموجب سلطته (كخليفة) وأن يمنع كذلك خطر الانتفاضة عن إمبراطور الصين، وصولاً إلى إعادة إحلال السلام والنظام في الصين.

التوقيع

مترنيخ

المرجع: **PAAA china, 24, N5, Metternich an Reichskanzler, Nr. 66, A 16580, Neudeck 18.11.1900; Bülow an Wilhelm II., Nr. 237, A 16586, 19.11.1900.**

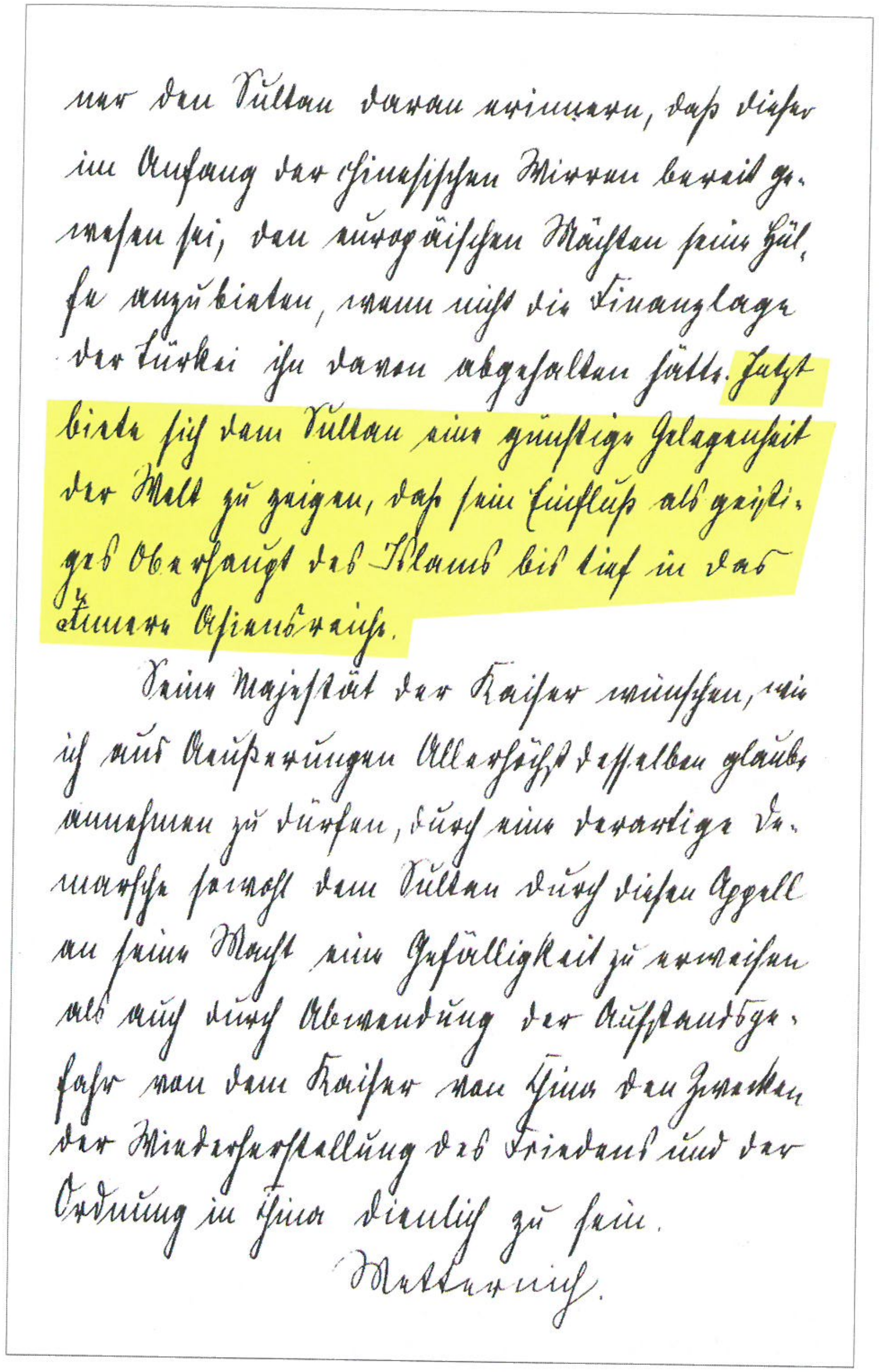
nur den Sultan daran erinnern, daß dieser
im Anfang der chinesischen Wirren bereits ge-
wesen sei, den europäischen Mächten seine Hül-
fe anzubieten, wenn nicht die Finanzlage
der Türkei ihn davon abgehalten hätte. Jetzt
biete sich dem Sultan eine günstige Gelegenheit
der Welt zu zeigen, daß sein Einfluß als geistli-
ches Oberhaupt des Islams bis tief in das
Innere Chinas reiche.

Seine Majestät der Kaiser wünschen, wie
ich aus Äußerungen Allerhöchstdesselben glaube
annehmen zu dürfen, durch eine derartige De-
marche sowohl dem Sultan durch diesen Appell
an seine Macht eine Gefälligkeit zu erweisen
als auch durch Abwendung der Aufstandsge-
fahr von dem Kaiser von China den Zwecken
der Wiederherstellung des Friedens und der
Ordnung in China dienlich zu sein.

Metternich.

١- المصادر والمراجع باللغة العربيّة

كتب ودراسات

الأسود، إبراهيم، الرحلة الإمبراطوريّة في الممالك العثمانيّة، بعبدا 1898.

أرسلان، شكيب (الأمير)، سيرة ذاتية، بيروت 1969.

أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتي بعد الهجرة 1904–1919، القاهرة 1978.

البعلبكي، مخائيل، تاريخ بعلبك، ط4، بيروت 1926.

بن زيدان، عبد الرحمن، العزّ والصولة في معالم نظم الدولة، ج1، الرباط 1961.

البوري، عبد المنصف حافظ، الغزو الإيطالي لليبيا، ليبيا 1983.

بينروز، أديث و أي أيف، العراق. دراسة في علاقاته الخارجيّة وتطوّراته الداخليّة 1915–1979، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج1، بيروت 1989.

بيومي، زكريا سليمان، الحزب الوطنيّ ودوره في السياسة المصريّة 1907–1953، القاهرة 1981.

تشايجي، عبد الرحمن، المسألة التونسيّة والسياسة العثمانيّة 1881–1913. ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس1973.

جاويش، عبد العزيز، الإسلام دين الفطرة والحريّة، القاهرة لات.

حجا، ميشال، الدراسات العربيّة والإسلاميّة في أوروبا، بيروت 1982.

الجرجاوي، علي أحمد، الرحلة اليابانيّة، القاهرة 1325/ 1907.

الجسر، باسم، فؤاد شهاب ذلك المجهول، بيروت 1988.

الجندي، أنور، عبد العزيز جاويش من روّاد التربية والصحافة والاجتماع، الهرم 1965.

حرّاز، السيد رجب، بريطانيا وشرق إفريقية، القاهرة 1970.

الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ط4، بيروت 1991.

خاطر، لحد، عهد المتصرفين في لبنان 1861-1918، بيروت 1967.

خوري، إميل/إسماعيل، عادل، السياسة الدوليّة في المشرق العربيّ من سنة 1789 إلى سنة 1958، ج3: من معاهدة المضائق 1841 إلى فرمان 19 آذار 1866، بيروت 1961.

ديوان حافظ إبراهيم، ضبطه وصححه وشرحه ورتّبه أحمد أمين وآخرون، ج1، بيروت 1969.

الرافعي، **عبد الرحمن**، عصر محمد علي، ط4، ، القاهرة 1982.

رزق، **يونان لبيب/مزين**، محمد، تاريخ العلاقات المغربيّة - المصريّة منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، الدار البيضاء 1982.

رمضان، **عبد العظيم محمد إبراهيم**، تطوّر الحركة الوطنيّة في مصر من سنة 1918 إلى سنة 1936، القاهرة، لات.

زين، **نور الدين زين**، «أسباب الثورة العربيّة الكبرى»، في: **دراسات في الثورة العربية الكبرى**، عمّان، لا ت.

زين، **نور الدين زين**، الصراع الدولي في شرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت 1971.

سالم، **لطيفة محمد**، مصر في الحرب العالميّة الأولى 1914-1918، القاهرة 1984.

سرحان، **نمر**، الدراسات الاستشراقيّة في فلسطين 1798-1948 واقعها واستغلالها. أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة القديس يوسف (لبنان) 1990.

سنّو، عبد الرؤوف، المصالح الألمانيّة في سوريّا وفلسطين 1841-1901، بيروت 1987.

سنّو، عبد الرؤوف النزعات الكيانيّة الإسلاميّة في الدولة العثمانيّة 1877-1881 (بلاد الشام، الحجاز، كردستان، ألبانيا)، بيروت 1998.

شاكر، **محمود**، السودان، ط2، بيروت/ دمشق 1981.

شبيكة، مكي، السودان عبر القرون، ط2، القاهرة 1965.

الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها، ج2، القاهرة 1980.

شيّا، محمد شفيق، شكيب أرسلان. مقدّمات في الفكر السياسيّ، بيروت 1983.

شيّا، محمد، «شكيب أرسلان وإشكاليّة العلاقة بالغرب»، في: الأمير شكيب أرسلان وتحديات عصر النهضة 1869-1946، لبنان 1989، ص 107-19.

صبحي، حسن، التنافس الاستعمارّ الأوروبيّ في المغرب (1884-1904)، القاهرة 1965.

الصليبي، كمال، طائر على سنديانة. مذكرات، عمّان .2002

ضاهر، مسعود، النهضة العربيّة والنهضة اليابانيّة. تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة **عالم المعرفة**، 252 (1999).

طه، جاد، الصراع الاستعماريّ في حوض النيل، لات، لام.

عبد الغني، عبد الرحمن، ألمانيا النازيّة وفلسطين 1933-1945، بيروت 1995.

عتيق، وجيه، السياسة الدوليّة وخفايا العلاقات المصريّة الألمانيّة 1952-1965، القاهرة 1990.

عتيق، وجيه، وجيه عبد الصادق، دراسات في تاريخ مصر الحديث في ضوء الوثائق الألمانيّة، القاهرة 1999.

عزيز بك، سوريا ولبنان في الحرب العالمية الأولى، ج3، لات، لام.

العظم، رفيق، «الجامعة الإسلاميّة وأوربا»، في: عثمان العظم، مجموعة آثار رفيق بك العظم، ط2، مصر 1344/ 1925.

عمارة، محمد، الجامعة الإسلاميّة والفكرة القوميّة عند مصطفى كامل، بيروت 1976.

عمارة، محمد، الإسلام والعروبة والعلمانيّة، بيروت 1981.

عيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة سعد رحمي، بيروت 1985.

فارس، محمد خير، المسألة المغربيّة 1900-1912، القاهرة 1961.

الفاسي، علال، الحركات الاستقلاليّة في المغرب العربيّ، طنجة 1948.

فريمو، جاك، فرنسا والإسلام، ترجمة هاشم صالح، بيروت 1991.

الفياض، عبد الله، الثورة العراقيّة الكبرى سنة 1920، بغداد 1963.

كامل، مصطفى، الشمس المشرقة، القاهرة 1904.

كنعان، إبراهيم نعّوم، لبنان في الحرب الكبرى 1914-1918، بيروت 1974.

كوتلوف، ل. ن.، ثورة العشرين الوطنيّة التحرريّة في العراق، تعريب عبد الواحد كرم، بيروت/ بغداد 1975.

كوخفاسر، فريدريش هـ، «الرايخ الألمانيّ وإنشاء سكّة حديد بغداد»، في: هانس روبرت رّويمر (ناشر)، **ألمانيا والعالم العربيّ**، ترجمة مصطفى ماهر، بيروت 1974، ص 372-438.

محافظة، علي، العلاقات الألمانيّة الفلسطينيّة، من إنشاء مطرانيّة القدس البروتستانتيّة وحتى نهاية الحرب العالميّة الثانية، 1841-1945، بيروت 1981.

مزهر، يوسف، تاريخ لبنان العامّ، ج1، بيروت، لات.

معريش، محمد العربيّ، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894، بيروت 1989.

ملحه، جان، مجموعة البيانات الوزاريّة اللبنانيّة، بيروت لات.

نظمي، وميض جمال عمر، الجذور السياسيّة والفكرة والاجتماعيّة للحركة القوميّة العربيّة (الاستقلاليّة) في العراق، ط3، بيروت 1986.

هولنجرووث، لأ.و، زنجبار(1890-1913)، ترجمة وتعليق حسن حبشي، القاهرة 1968.

هيكل، محمد حسنين، الانفجار 1967، حرب الثلاثين سنة، القاهرة 1990.

الوثائق العربية 1965.

يحيى، جلال، المغرب الكبير، ج3، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، بيروت 1981.

مقالات في دوريّات

أنده، فرنر/هاينه، بيتر، «الوطنيّون العرب ونشاطهم السياسيّ والصحفيّ في ألمانيا حتى نهاية الحرب العالميّة الأولى»، في: **المجلة التاريخيّة المصرية**، 27 (1981)، ص 200-214.

التازي، عبد الهادي، «السياسة الخارجيّة للملكة المغربيّة إزاء العثمانيّين»، في: **المجلة التاريخيّة المغربيّة**، 47/ 48 (1987)، ص 74-78.

التميمي، عبد الجليل، «تاريخ العلاقات الثقافيّة بين استانبول والمغرب الأقصى خلال العصر الحديث»، في: **المجلة التاريخيّة المغربيّة**، 33/ 34(1986)، ص 95-105.

حامد، رؤوف عباس، «الأصول الثقافيّة للنهضة اليابانيّة الحديثة 1854-1904»، في: **المجلة التاريخيّة المصرية**، 23 (1976)، ص 237-66.

الخوري، فارس، «وقائع الحرب الروسيّة اليابانيّة» (شعر)، في: **المنار**، 10، 1 (1325/

1907)، ص 56-61.

سنّو، عبد الرؤوف، «العلاقات الروسيّة - العثمانيّة 1687-1878: روسيا ومشاريع تقسيم السلطنة العثمانيّة»، في: مجلة **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، 75/ 76 (1985)، ص 34-47.

سنّو، عبد الرؤوف، «اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج (1798 -1916): فصول من سياسة الهيمنة والتفتيت»، في: **تاريخ العرب والعالم** (بيروت)، القسم الثالث، 176 (1998)، ص 58-78.

شتبات، فريتز، «بدايات التاريخ الحديث في الشرق الأدنى»، في: **الأبحاث** 20 (1967)، ص 17-34.

صفوت، «محمد مصطفى، موقف ألمانيا إزاء المسألة المصريّة 1876-1914»، في: **المجلة التاريخيّة المصرية**، 1، 1 و2 (1948)، ص 87-121.

الطائي، سنى محمد علي عبد الجبّار، «دور السياسة البريطانيّة في تقسيم السلطنة العربيّة الإفريقيّة»، في: **الوثيقة** (المنامة)، 12 (1988)، ص 142-55.

عبد الغني، جاسم محمد، «العرب وتجربة التحديث اليابانيّة»، في: **المستقبل العربي** 119 (1989)، ص 27-35.

عتيق، وجيه، «المغزى السياسيّ لتطوّر العلاقات الاقتصاديّة بين مصر وألمانيا الاتحاديّة 1950-1965»، في: **مجلة كلية الآداب** (جامعة أسيوط)، 6 (1987)، ص 292 - 324.

«**قلعة بعلبك** وحفريات الألمان فيها»، في: **المشرق** 7(1904)، ص 155-162.

كوثراني، وجيه، «الأبعاد الجيو سياسيّة لتقسيم العالم الإسلاميّ»، في: **رسالة الجهاد** (مالطه)، 101 (1991)، 96- 105.

لويماير، رومان، «إداورد سعيد والاستشراق الألمانيّ (تكريم نقديّ)»، في: **فكر وفنّ** 81 (2005)، ص 4-11.

الجرائد والمجلات المستخدمة

أبابيل (بيروت)

الأهرام (القاهرة)

البشير (بيروت)

ثمرات الفنون (بيروت)

الجامعة العثمانية (الإسكندرية)

طرابلس (الشام)

لسان الحال (بيروت)

المؤيد (القاهرة)

المشرق (بيروت)

المصباح (بيروت)

مصباح الشرق (القاهرة)

المقطم (القاهرة)

المنار (القاهرة)

الموسوعات (القاهرة)

نبراس المشارقة والمغاربة (عُمان)

النشرة الأسبوعية

الهدى (فيلادلفيا/ نيويورك)

الهلال (القاهرة)

LAU - Riyad Nassar Library

٢- المصادر والمراجع باللغات الأجنبيّة

الوثائق غير المنشورة

1) POLITISCHES ARCHIV DES AUSWÄRTIGEN AMTES (BONN/BERLIN)

PAAA, Acta der Kaiserlich deutschen Botschaft zu Constantinople, betr. Syrisches Waisenhaus (Schneller) in Jerusalem, Gen. 195, 33a, Bd. III, pro 1903-1910.

PAAA, Afrika Generalia 5, R 14613: Die Mohamedaner in Afrika 1886.

PAAA, China 24, N 5, NS, R 18485/86: Acten betreffend: Den Aufstand in China/ Stellung der Türkei zu den chinesischen Wirren, Bde. 1-2, 1900-1901.

PAAA, Deutschland 126g adhl1: R 1514/1531/1535, Bd. 22, 26. Tätigkeit der Nachrichtenstelle für den Orient 1914-1918.

PAAA, Orientalia Generalia 9: Allgemeines, Bde. 2-4, 1905-1908.

PAAA, Orientalia Generalia 9, Nr. 1: Acten betreffend: Berichte des Freiherrn von Oppenheim über orientalische Verhältnisse, 12 Bde., 1896-1909.

PAAA, Preussen N 1-1 Nr. 4: Reisen Seiner Majestät des Kaisers nach dem Orient (Athen, Constantinople, Palästina, Egypten), Bde.5-10, August 1898 bis Mai 1900.

PAAA, Abt.2: Beziehungen zu Ägypten und Libanon, Bde.: 245, 284, 1679, 1685-1686.

PAAA, Abt.3: Beziehungen zu Israel, Ägypten, Syrien und Libnaon, 1952-1954.

PAAA, Abt. 7, Referat 708: Nahostländer. Gründsätzliche Fragen der Politik: Beziehungen mit dritten Staaten, 1957- 1961.

PAAA, IB4: Israel 1964.

PAAA, Türkei 173, R 13949: Acta betreffend: Beziehungen der Türkei zu Marokko, Bde. 1-2, 1886-1890.

PAAA, Türlei 174, R 13952: Acta betreffend: Beziehungen der Türkei zu Zanzibar, 1889.

PAAA, Türkei 175g: Das Coenaculum und die Dormition de la Sainte Vierge, Bd. 1-V, 1897-1901.

PAAA, Türkei 177: Der Libanon (Syrien), Bd. 1- IV, 1887-1901; Bd. 17, 1918.

PAAA, Türkei 182: Schulen in der Türkei, Bd. 1, 1889 -1907; Bd. II, 1907-1915.

PAAA, Türkei 189: Plan deutscher Ansiedlungen in Kleinasien, Bd. I, II, 1891-1913.

PAAA, Türkei R 13905: Die Türkische Presse, Bd. 11, 1916.

PAAA, Weltkrieg Nr. 11g, R 20936/20937/21123/21124/21126/21128/21130/21132/21133/21135/21137/21144/: Akten betreffend: Den Krieg 1914. Unternehmungen und Aufwiegelungen gegen unsere Feinde.

2) BUNDESARCHIV ABTEILUNG POTSDAM

AA II U Afrika 11862: Acta betreffend: Die Handels-und Schiffahrtsverhältnisse mit Zanzibar, AA II 13013, 1885.

Kolonialabteilung A1 Nr. 823: Acten betreffend: Stellung der Sultan der Türkei zu den deutschen Unternehmungen in Ost-Afrika, 1886.

R 85/213: Eisenbahn-Projekt, betr. den Güterverkehr zwischen den Mitteleuropäischen Staaten und dem Morgenlande. Band 1, 1916-1918.

R 85/51 AA IIE, Türkei Nr. 94, Acten betreffend: Eisenbahnen in der Türkei, Bd. 17.

3) ARCHIV MERSEBURG: ZENTRALES STAATSARCHIV MERSEBURG

AM, Hist. Abt. 2.2.1., Nr. 666: Eingaben und Informationen zur Innen-und Außenpolitik, 1890-1906.

4) POLITISCH-HISTORISCHES ARCHIV DES AUSWÄRTIGEN AMTES- BESTAND MfAA (DDR)

MfAA, A 660: Berichte und Informationen über die Beziehungen der Botschaft der DDR in der UdSSR zur syrischen Gesandtschaft in Moskau 1954-1958, 1962.

MfAA, A 2971: Außenpolitische Beziehungen der Staaten des Nahen und Mittleren Ostens zur DDR und zur BRD, 1956-1959.

MfAA, A 9324: Außenpolitische Materiellen für die Regierungsdelegation der DDR nach Sudan, Syrien, Libanon und Ägypten, 1956.

MfAA, A 11096: Notenverkehr der Handelsvertretung der DDR im Libanon mit dem Außenministerium und anderen staatlichen Dienststellen Libanons, 1956-1961, 1963.

MfAA, A 11208: Frage des Status der Handelsvertretung der DDR im Libanon, 1955, 1958, 1960.

MfAA, A 11357: Botschaft Prag. Information über die Kontaktaufnahme DDR - Libanon und über die Beziehungen Westdeutschland - Libanon, 1958/59.

MfAA, A 11994: Vermerke über Gespräche von Vertretern der Botschaft (Prag) mit

Vertretern von Botschaften arabischen Staaten in Prag, 1962-1963.

MfAA, A 12602: Beziehungen zwischen der DDR und Libanon, 1957-1962.

MAA, A 12604: Innenpolitische Entwicklung Libanon. Enthält u.a. Volksaufstand 1958.

MfAA. A 12606: Außenhandelsbeziehungen zwischen der DDR un Libanon, 53-1955, 1957, 1959, 1961.

MfAA, A 12612: Die Beziehungen der DDR zu den Staaten, 1954, 1956-1959.

MfAA, A 12659: Einmischung der BRD in die Beziehungen zwischen der DDR und Libanon, 1960-1961.

MfAA, A 12694: Analyse der gegenwärtigen Innen-und Außenpolitik der Republik Libanon, 1961.

MfAA, A 12728: Rolle Libanons im nationalen Befreiungskampf der Arabischen Staaten, 1958.

MfAA, A 13294: Abschluß eines Handelszahlungsabkommen zwischen der DDR und Libanon, 1961.

MfAA, A 13297: Die Teilnahme Libanon an der Leipziger Frühmesse 1961-1965.

MfAA, A 13345: Bericht über die Entwicklung der Beziehungen der DDR mit den arabischen Staaten, 1958, 1961-1965.

MfAA, A 13642: Besuch einer Regierungsdelegation der DDR unter Leitung des Stellvertreter des Vorsitzsenden des Ministerrates Dr. Gerhard Weiß, im April 1965 in Syrien.

MfAA, A 13655: Teilnahme Libanon an Leipziger Messe, 1962-1965.

MfAA, A 13660: Abschlußbericht über meine Tätigkeit als Leiter der Handelsvertretung der DDR in der libanesischen Republik, 1963.

MfAA, A 13683: Argumentationen und Interviewfragen anläßlich des Besuches des Ersten Sekretärs des ZK der SED und Vorsitzenden des Staatsrates der DDR in der VAR, 1965.

MfAA, A 13799: Aktenvermerk und Gespräche von DDR-Diplomaten mit libanesischen Repräsentanten und Staatsfunktionären, 1956-1959.

MfAA, 13787: Information über die Geschichte Libanons, seine Innen-, Wirtschafts- und Außenpolitik sowie die Beziehungen Libanons zu DDR und zu Dritten Staaten (Ländermappe), 1965.

MfAA, A 17228: Akten betreffend: Die Beziehungen DDR zu Sudan/VAR, Lybiens, Algerien, Syrien, Libanon, Jemenitische Arabische Republik, Irak, Marokko, Iran, Tunesien, Türkei, Afghanistan, 1962-1963.

MfAA, A 17847: Vorschläge für die Entsendung vom Partei- und Regierungsdelegationen sowie für die Entsendung bzw. Einladung von anderen offiziellen Delegationen.

MfAA, A 17962: Informationen und Schriftwechsel mit den ZK der SED in außenpolitischen und Kaderfragen, 1964.

MfAA, B 2848: Kulturelle und journalistische Beziehungen zwischen der DDR und Libanon, 1956-1959, 1961.

MfAA, C 362/77: Vorbereitung und Verhandlungen und den Austausch von Handelsvertretungen sowie auch den Austausch konsularischer Vertretungen,

MfAA, C 448/73: Verhandlungen und Statusfragen der DDR-Vertretung im Libanon 1961-64.

MfAA, C 454/73: Jahresberichte der Handelsvertretung im Libanon, 1962.

MfAA, C 455/73: Jahresberichte, 1963 -1964.

MfAA, LS/A 490: Einige Probleme der Beziehungen Westdeutschlands zu Israel und den arabischen Staaten und deren Einfluss auf die Beziehungen zwischen der DDR und den Arabischen Staaten, 1963.

MfAA, LS/A 510: Grundsätze für die Mitarbeiter der DDR in den internationalen Organisationen und für die Erreichung neuer selbstständiger Mitgliedschaften, Abt. Internationale Organisation, 1964.

MfAA, LS/A 516: 16. Kollegium-Sitzung "Afrikaplan 1965", 1964.

MfAA, LS/A 526- 517, 530: Kollegiums-Sitzungen 5, 6. 8. März 1965.

MfAA, MR-A/2, ooo126: Beschlüße des Ministerrates der DDR, 1954.

5) STIFTUNG ARCHIV DER PARTEIEN UND MASSEN-ORGANISATIONEN DER DDR IM BUNDESARCHIV

BArch, SAPMO/NY 4090/495; NL 90/221.

BArch, SAPMO/NY 4182/1333: Nachlass Ulbricht.

BArch, SAPMO/NY 4182/1336: Das arabisch-westdeutsche Verhältnis nach dem Abbruch der diplomatischen Beziehungen (Information), 1966.

6) MILITÄR ZWISCHENARCHIV POTSDAM

BArch, MZAP/VA-01/27715: Bericht über den im Jahre 1970 erreichten Stand der internationalen vertraglichen Beziehungen der DDR, Juni 1971.

7) BUNDESARCHIV KOBLENZ

BArch, R 85/51 Türkei 94, 1971, 1899, 1913; R 85/213, 1916-1917.

BArch, R 85/1194: Acten betreffend: Das Bergwesen des Auslands, 1916.

8) ARCHIV POTSDAM

BArch, DE1, 49167: Abt. Außenwirtschaft. Sekt: Grundfragen, 1965/66-1971.

9) FOREIGN OFFICE ARCHIVE IN PUBLIC RECORD OFFICE RICHMOND

F.O 64/241, 64/235, 78/390, 78/429, 78/4098, 78/4274, 78/5060, 195/165, 195/185, 371/59,

371/2227, 413/9, 424/212, 424/77, 424/79, 424/200, 800/33, 881/5137, 881/5845, 881/7470.

الوثائق المنشورة

British Parliamentary Papers: Accounts and Papers, Africa No.1 (1886): Correspondence relating to Zanzibar.

Die Große Politik der Europäischen Kabinette, 1871-1914: Sammlung der Diplomatischen Akten des Auswärtigen Amtes im Auftrage des Auswärtigen Amtes. Hrsgg. Von Johannes Lepsius/Albrecht Mendelson-Bartholdy/Friedrich Thimme, Berlin 1922-1927.

Documents Diplomatiques Français, Ser. 1, T. 7, 1889.

Dokumente zur Außenpolitik der Regierung Der Deutschen Demokratischen Republik.

Dugdale, E.T.S. German Diplomatic Documents 1871-1914, vol. I, cap. XXIII, London 1928.

Hurewitz, J.C, The Middle East and North Africa in World Politics. A Documentary Record, vol. I European Expansion 1535-1914, 2.ed. London 1975.

Oppenheim, Max Freiherr von, Die Nachrichtensaal-Organisation und die wirtschaftliche Propaganda in der Türkei, ihre Überhnahme durch den Deutschen Übersee-dienst, Streng vertraulich!, Berlin 1917.

Politisches Korrespondenz Friedrichs des Großen, Bd. II, Berlin 1883.

Sammlung Samtlicher Drucksachen der Zweiten Kammer aus der dritten Session der II. Legislatur- Periode 1851 bis 1852, vol. II, Berlin 1852.

Statistisches Jahrbuch der Deutshen Demokratischen Republik, Jhge. (1) 1955 - (18) 1973, Hrsgg. von der Staatlichen Zentralverwaltung für Statistik, Berlin (Ost) 1956-1973.

Statistisches Jahrbuch für die Bundesrepublik Deutschland, Stuttgart/Köln 1967/1969.

المصادر والمراجع

Abediseid, Mohammad, Die deutsch-arabischen Beziehungen- Probleme und Krisen, Stuttgart 1976.

Abeken, Heinrich, Das evangelische Britische Bisthum in Jerusalem. Geschichtliche Darlegung mit Urkunden, Berlin 1842.

Abeken, Heinrich, Ein schlichtes Leben in bewegter Zeit. Aus Briefen zusammengestellt, 3rd. ed., Berlin 1904.

Al-Maamiry, Ahmed Hamoud, Omani Sultans in Zanzibar (1832-1964), New Delhi 1988.

Anderson, M.S., The Eastern Question 1774-1923, London ect. 1966.

Arbeit und Aufgabe der evangelischen Kirchen in Jerusalem, Berlin 1895.

Arien, Ben, The Rediscovery of the Holy Land in the Nineteenth Century, 2nd. ed., Jerusalem 1983.

Baumgart, Winfried, Der Friede von Paris 1856, München/Wien 1972.

Bennett, Norman R., A History of the Arab State of Zanzibar, London 1978.

Berard, Victor, Le Sultan, L'Islam et les Puissances, Paris 1907.

Beutin, Ludwig, Der deutsche Seehandel im Mittelmeergebiet bis zu den Napoleonischen Kriegen, Neumünster 1933.

Binder, Gerhart, Geschichte im Zeitalter der Weltkriege, Bd.1 (1870-1945),Stuttgart 1977.

Birken, Andreas, Das Sultanat Zanzibar im 19. Jahrhundert, Diss. Tübingen 1971.

Birken, Andreas, Die Wirtschaftsbeziehungen zwischen Europa und dem Vorderen Orient im ausgehenden 19. Jahrhundert, Wiesbaden 1980.

Blunt, Wilfrid Scawen, The Futture of Islam, London 1882.

Bondi, Gerhard, Deutschlands Außenhandel, 1815-1870, Berlin (DDR), 1958.

BRD - Politik im Spannungsfeld imperialistischer Widersprüche, Berlin 1972.

Broomhall, Marshall, Islam in China. A Neglected Problem, New York. repr. 1966.

Budde, Hendrik/ Nachama, Andreas (eds). *Die Reise nach Jerusalem* (Eine Ausstellung der 9. Jüdischen Kulturtage in der Großen Orangerie, Schloß Charlottenburg, Berlin), Berlin 1995

Büttner, Friedmann/ Hünsler, Peter, "Die politischen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den Arabischen Staaten", in: Karl Kaiser/ Udo Steinbach (eds.), *Deutsch-arabische Beziehungen*, München - Wien 1981, pp. 128-52.

Carmel, Alex, Die Siedlungen der Württembergischen Templer in Palästina 1868-1918, ihre lokalpolitischen und internationalen Probleme, aus dem Hebräischen, übersetzt von Perez Leschem, Stuttgart 1973.

Chapman, Maybelle Kennedy, Great Britain and the Bagdad Railway 1888-1914, Mass. 1948.

Cleveland., William L.,"The Role of Islam as Political Ideology in the First World War", in: Edward Ingram(ed).: *National and International Politics in the Middle East. Essays in Honour of Elie Kedourie*, London 198, pp. 84-101.

Constant, Baron d'Estournelles de, Les congrégation religieuses chez les Arabes et la conquete de l'Afrique Nord, Paris 1887.

Dapper, O., Asia oder genaue und gründliche Beschreibung des ganzen Syrien und Palästina, Amesterdam 1681.

Davison, Roderic H., Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, N.Y. 1973.

Deutschkron, Inge, Israel und die Deutschen. Zwischen Ressentiment und Ratio. Mit einem Geleitwort von Asher Ben-Nathan, Köln 1970.

Deutschlands Ansprüche an das türkische Erbe, München 1896.

Devereux, Robert, The First Ottoman Constitutional Period. A Study of Midhat Constitution and Parliament, Baltimore 1963.

Die Deutschen und die Araber, Berlin (Ost), o.D.

Dubar, Claude/ **Nasr**, Salim, Les classes sociales au Liban, Paris 1976.

Dubnow, Simon M., Die neueste Geschichte des Jüdischen Volkes (1789-1914), vol. I, Berlin 1920.

Ducruet, Jean, Les capitaux européen au Proche-Orient, Paris 1964.

Eliav, Mordechai, Die Juden Palästinas in der deutschen Politik, 1842-1914, Tel Aviv 1973.

Eliav, Mordechai, "German Interests and the Jewish Community in Nineteenth - Century Palestine", in: Moshe Ma'oz (Ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period*, Jerusalem 1975, pp. 423-41.

End, Heinrich, Zweimal deutsche Aussenpolitik, Köln 1973.

Ende, Werner, "Iraq in World War I: "The Turks, the Germans and the Shi'ite Mujtahids' Call for Jihad", in: Rudolph Peters (ed.) *Proceedings of the Nineth Congress of the Union Européenne des Arabisants et Islamisants, Amesterdam, Ist to 7th September 1978*, Leiden 1981, pp. 57-71.

Engelbrechten, C.A., Kaiser Wilhelm Orientreise und denen Bedeutung für den deutschen Handel. Neue Bahnen und Wege für den deutschen Ausfuhrhandel, Berlin 1890.

Faligot, Roger/Kauffer, Remi, Le croissant et la croix gammée. Les secrets de l'alliance entre l'Islam et le nazisme d'Hitler à nos jours, Paris 1990.

Farah, Caesar, "The Islamic Caliphate and the Great Powers:1904-1914" in: *Studies on Turkish -Arab Relations Annual*, 2(1987), pp. 37-48.

Farah, Irmgard, Die deutsche Pressepolitik und Propagandatätigkeit im Osmanischen Reich von 1908 -1918 unter besonderer Berücksichtigung des "Osmanischen Lloyd", Beirut 1993.

Fichte, Joh. Gottlieb, Beiträge zur Berichtigung der Urteile des Publikums über die französische Revolution. Erster Teil: Zur Beurteilung ihrer Rechtmäßigkeit (1793). Beigefügt die Rezension von Friedrich von Gentz, hrsgg. von Richard Schottky, Hamburg 1973.

Fiedler, Ulrich, Die Bedeutungswandel der Hedschasbahn, Berlin 1984.

Fischer, Fritz, Griff nach der Weltmacht. Die Kriegszielpolitik des kaiserlichen Deutschland 1914/1918, 4. Aufl., Düsseldorf 1971.

Friend and Enemy of the Arabs, Berlin o.D.

Fromkin, David, A Peace to End all Peace. Creating the Modern Middle East 1914 -1922, London 1989.

Fuck, Johann, "Die Arabischen Studien in Europa vom 12. bis in den Anfang des 19.

Jahrhunderts", in: R. Hartmann/H. Scheel (eds.), *Beiträge zur Arabistik, Semitistik und Islamwissenschaft*, Leipzig 1944.

Galli, Gottfried, Dschihad. Der heilige Krieg des Islams und seine Bedeutung im Weltkriege unter besonderer Berücksichtigung der Interessen Deutschlands, Freiburg 1915.

Gebhardt, Handbuch der deutschen Geschichte, Bd. III: Von der französischen Revolution bis zum ersten Weltkrieg, 9., neu bearb. Aufl. Hrsgg. von Herbert Grundmann, Stuttgart 1973.

Gehrke, Ulrich, Persien in der deutschen Orientpolitik während des Ersten Weltkrieges, 1.1, Stuttgart o.D.

Giljazov, Iskander, " Die Muslime Russlands in Deutschland während der Weltkriege als Subjekte und Objekte der Grossmachtpolitik", in: Gerhard Höpp/Brigitte Reinwald (eds.), *Fremdeinsätze. Afrikaner und Asiaten in europäischen Kriegen, 1914-1945*, Berlin 2000, pp. 143-48.

Gilleo, Anita, M.,"German Activities and German- Arab Relations in the Fertile Crescent Countries, with Emphaisis on the Current Century"., M.A. thesis American University of Beirut 1968.

Grothe, Hugo, Die asiatische Türkei und die deutschen Interessen, Halle 1913.

Grothe, Hugo, Deutschland, die Türkei und der Islam, Leipzig 1914.

Guillen, Pierre, l'Allemagne et la Maroc de 1870 à 1905, Paris 1967.

Hagen, Gottfried, Die Türkei im Ersten Weltkrieg, Frankfurt a.M. ect., 1990.

Hajjar, J., L'Europe et les destinées du Proche - Orient (1815-1848), Paris 1970.

Hamburger, Ernest, Die Juden im öffentlichen Leben Deutschlands 1848-1918, Tübingen 1968.

Hammer, Karl, Weltmission und Kolonialismus. Sendungsideen des 19. Jahrhunderts im Konflikt, München 1978.

Harris, Walter B., France, Spain and the Rif, London 1927.

Hasenclever, Adolf, Die orientalische Frage in den Jahren 1838-1841, Leipzig 1914.

Hechler, W.H., The Jerusalem Bishopric, London 1883.

Heikal, Mohammed, Das Kairo-Dossier. Aus dem Geheimpapieren des Gamal Abdel Nasser. Übersetzt aus dem Englischen "The Cairo Documents", Wien/Münche/ Zürich 1972.

Hillgrüber, Europa in der Weltpolitik der Nachkriegszeit (1945-1963), 2. ergänzte Aufl. München/Wien 1981.

Höpp, Gerhard, Arabische und islamische Periodika in Berlin und Brandenburg, Berlin 1994.

Höpp, Gerhard, "Zwischen allen Fronten. Der ägyptische Nationalist Mansur Mustafa Rif'at 1883-1926 in Deutschland", in: Wageh Atek/Wolfgang G. Schwanitz (eds.) *Ägypten und Deutschland im 19. und 20. Jahrhundert im Spiegel von*

LAU - Riyad Nassar Library

Archivalien, Kairo 1998, pp. 53-64.

Höpp, Gerhard, Texte aus der Fremde. Arabiche politische Publizistik in Deutschland, 1896-1945. Eine Bibliographie, Berlin 2000.

Holborn, Hajo, Deutschland und die Türkei 1878-1890 Berlin 1926.

Hopwood, Derek, The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914. Church and Politics in the Near East, Oxford 1969.

Hünseler, Peter, Die außenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den arabischen Staaten von 1949-1980, Frankf.a .M. usw. 1990,

Huhn, Ingeborg, Der Orientalist Johann Gottfried Wetzstein als preußischer Konsul in Damaskus (1849-1861), Berlin 1989.

Hurgronje., Snouck, C., Verspride Geschriften, Bd. III. "The Holy War Made in Germany", 1915.

Ismail, Munir, Le Liban sous les Mutasarrifs. Situation intérieure et politique internationale 1861-1915. Thèse de Doctorat d'Etat des Lettres et Science Humain, Université de Paris- Sorbonne 1978.

Jäckh, Ernst, Der Aufsteingende Halbmond, Berlin 1911.

Jost, Isaak Markus, Neuere Geschichte der Israeliten von 1815 bis 1845, Berlin 1846.

Jüdische Bürger und kommunale Selbstverwaltung in preußischen Städten, Berlin 1967.

Kampen, Wilhelm von, Studien zur Deutsch-Türkenpolitik in der Zeit Wilhelms II. Diss. Christian Albrechts-Universität zu Kiel 1969.

Karsh, Efraim, "A Necessary Evil or the Best if all Works? German Arms Sales to the Middle East", in: Shahram (ed.), *Germany and the Middle East: Patterns and Prospects*, op. cit., pp. 136-53.

Kinross, Lord, The Ottoman Centuries. The Rise and Fall of the Turkish Empire, N.Y. 1977.

Kössler, Armin, Die wirtschaftsinteressen des Deutschen Kaiserreichs in der Türkei 1871-1908, Freiburg 1981.

Kohn, Hans, Geschichte der nationalen Bewegung im Orient, Berlin 1928.

Kräger, Karl, Kleinasien, ein deutsches Kolonisationsfeld, Berlin 1892.

Kräger, Martin, "Revolution als Programm. Ziele und Realität deutscher Orientpolitik im Ersten Weltkrieg", in: Wolfgang Michalka ed. *Der Erste Weltkrieg*, München/Zürich 1994.

Kramer, Thomas W., Deutsch-ägyptische Beziehungen in Vergangenheit und Gegenwart, Tübingen/Basel 1974.

Krauss, J., Deutsch-türkische Handelsbeziehungen. Seit dem Berliner Vertrag unter besonderer Berücksichtigung der Handelswege, Jena 1901.

Kreiser, Klaus, "Vom Untergang der Ertoghrul bis zur Mission Abdurrashid Efendis-Die türkisch- japanischen Beziehungen zwischen 1890 und 1915" in : Josef Kreiner (Ed.). *Japan und Mittelmächte*, Bonn 1986, pp. 235-49.

Kurtze, Bruno, Die Deutsch-Ostafrikanische Gesellschaft, Jena 1913.

Landau, Jacob M., The Politics of Pan-Islam. Ideology and Organisation, Oxford 1990.

Landen, Robert Geran, Oman Since 1856, Princeton/ New Jersy 1967.

Langer, William, European Alliances and Alignments 1871-1890, New York 1966.

Lenceowski, George, The Middle East in World Affairs, Ithaca 1952.

Lestschinsky, Jacob, Das wirtschafliche Schicksal des deutschen Judentums. Aufstieg - Wandlung-Krise-Ausblick, Berlin 1936.

Liebschütz, Hans/Paucker, Arnold (Eds.), "*Das Judentum in der Deutschen Umwelt 1800-1850. Studien zur Frühgeschichte der Emanzipation*", Tübingen 1977.

Longrigg, Stephen Hemsley, Syria and Lebanon under French Mandate, 2nd ed., Beirut 1968.

Lühr, Hans, Gegenspieler des Obersten Lawrence, Berlin 1936.

Martens, de, Recueil des Principaux Traités d'Alliance, de Paix, de Tréve, de Neutralité, de Commerce, de Limites, d'echange etc, conclus par les Puissances de l'Europe tant entre elles qu'avec les Puissances et états dans d'autres parties du monde. Depuis 1761 jusqu'a présent, vol. III: 1787-1790 inclusive, Göttingen 1791.

Martens, de (Publisher), Das Consularwesen und die Consular Jurisdiction im Orient. Mit Ergänzungen des Autors. Übersetzt von H. Skerst, Berlin 1874.

Martin, B.G., Muslim Brotherhoods in Nineteenth Century Africa, Cambridge 1976.

Mayer, Ann Elizabeth, 'Abbas Hilmi II: The Khedive and Egypt's Struggle for Independence, Bd. II, Ph.D Diss. University of Michigan 1978.

Miège, Jean-Louis, Le Maroc et l'Europe (1830-1894), T III, IV, Paris 1963.

Miller, William, The Ottoman Empire and its Successors 1801-1927, London, New Impression 1966.

Mittwoch, Eugen, Deutschland, die Türkei und der Heilige Krieg, Berlin 1915.

Moltke, Helmuth von, Gesammelte Schriften und Denkwürdigkeiten, vol. 2: Vermischte Schriften, Berlin 1892 vol. 8: Briefe über Zustände und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835-1839, Berlin 1893.

Mommsen, Wolfgang, Der europäische Imperialismus, Göttingen 1979.

Müllenmeister, Uwe, Die Nahostpolitik der sozial-liberalen Koalition 1969-1982, Frankfurt a.M. ect..1988.

Müller, Herbert Landolin. Islam, gihād ("Heiliger Krieg") und Deutsches Reich. Ein Nachspiel zur wilhelminischen Weltpolitik im Maghreb 1914-1918, Frankfurt ect. 1991.

Münzenberger, F.A., Afrika und der Mohammedanismus, Frankf. a.M. 1889.

Naef, Werner, Die Epochen der neueren Geschichte, vol. II, Aarau, o.D.

Naumann, Fr, Asia, Konstantinopel, Baalbek, Damaskus, Nazaret, Jerusalem, Kairo,

Neapel, 2.ed., Berlin 1899.

Naumann, Friedrich, "Asia", Berlin 1911.

Neumann, Bernhard, Die Heilige Stadt und deren Bewohner in ihren naturhistorischen, culturgeschichtlichen, socialen und medicinischen Verhältnissen, Hamburg 1877.

Nippold, Friedrich, Christian Carl Josias Freiherr von Bunsen. Aus seinen Briefen und nach eigener Erinnerung geschildert von seiner Witwe, vol. II, Leipzig 1969.

Owen, Roger, The Middle East in the World Economy 1800-1914, London/N.Y. 1981.

Penrose, S.B.L., That They May Have Life: The Story of the American University of Beirut, 1866-1941, New York 1941.

Peters, Carl, Die Gründung von Deutsch- Ostafrika, Berlin 1906.

Pinkus, Lazar Felix, Palästina und Syrien. Untersuchungen zur Wirtschaftspolitik, Genf 1903.

Prüsser, Jürgen, Die Handelsverträge der Hansestädte Lübeck, Bremen und Hamburg mit überseeischen Staaten im 19. Jahrhundert, Bremen 1962.

Purryear, Vernon John, France and the Levant. From the Bourbon Restoration to the Peace of Kutiah, 2.ed. California 1968.

Ranke, Leopold von, Aus dem Briefwechsel Friedrich Wilhelms IV. Mit Bunsen, Leipzig 1873.

Rathmann, Lothar, Die Nahostexpansion des deutschen Imperialismus vom Ausgang des 19. Jahrhunderts bis zum Ende des Ersten Weltkrieges. Eine Studie über die wirtschaftspolitische Komponente der Bagdadbahnpolitik, ungedruckte Habil. - Schrift der Karl - Marx- Universität, Leipzig 1961.

Rathmann, Lothar, Stossrichtung Nahost 1914 -1918, Berlin (Ost) 1963.

Reventlow, Ernst, Deutschlands auswärtige Politik 1888-1914, 5. ed., Berlin 1917.

Robinson, Ronald/Gallagher, John/Dennu, Alice, Africa and the Victorians. The Climax of Imperialism, New York 1968,.

Roger, Louis, "Great Britain and German Expansion in Africa, 1884-1919", in: Prosser Gifford/Wm. Roger Louis/Alison Smith (eds.), *Britain and Germany in Africa*, New Haven/London 1967.

Rohnde, Hans, Deutschland in Vorderasien, Berlin 1916.

Rohrbach, Paul, Die Bagdadbahn, Berlin 1911.

Roß, L., Kleinasien und Deutschland. Reisebriefe und Aufsätze, Halle 1850.

Roth, Erwin, Preußen Gloria im Heiligen Land. Die Deutschen und Jerusalem, München 1973.

Ruete, Emily, Salima Prinzessin von Oman und Sansibar, Lebens-Erinnerungen einer arabischen Prinzessin, Berlin 1886 /London 1888.

Said, Edward, Orientalism, London 1978.

Sax, Karl von, Geschichte des Machtverfalls der Türkei bis Ende des 19. Jahrhunderts

und die Phasen der "Orientalischen Frage",bis auf die Gegenwart, 2, aufl. Wien.1913.

Schäfer, Carl Anton, Ziele und Wege für die Jungtürkische Wirtschaftspolitik, Karlsruhe 1913.

Schäfer, Richard, Islam und Weltkrieg, Leipzig 1915.

Scheffler, Thomas, "The Power of Dependence: The Federal Republic of Germany and the Arab World", in: *Journal of Arab Affairs*, Special Issue,. Udo Steinbach (Ed.), *Germany and the Arab World*, 12, 2(1993), pp. 135-59.

Schmidt, Rochus, Geschichte des Araberaufstandes in Ost-Afrika, Frankf..a.O 1892.

Schmidt-Clausen, Kurt, Vorweggenommene Einheit. Die Gründung des Bistums Jerusalem im Jahre 1841, Berlin/Hamburg 1965.

Schmitz, Paul, All-Islam! Weltmacht von morgen, Leipzig 1937.

Schneider, Siegmond, Die deutsche Bagdadbahn und die projektierte Überbruckung des Bosporus in ihrer Bedeutung für Weltverkehr, Wien/Leipzig 1900.

Schöllgen, Gregor, "Deutsche Außenpolitik im Zeitalter des Imperialismus:Ein Teufelkreis"?, in: Gregor Schöllgen (Ed). *Flucht in den Krieg*, Darmstadt 1991, pp. 170-86.

Schulte, A., Geschichte der grossen Ravensburger Handelsgesellschaft 1380 bis 1580, 3 vols., Stuttgart/Berlin 1923.

Schulz, P. Die Rolle Syriens im Welthandel, Marburg Diss. 1899.

Sharabi, Hisham, Arab Intellectuels and the West: The Formative Years, 1875 -1914, Baltimore and London 1970.

Shukla, Ram Lakham, Britain, India and the Turkish Empire 1853-1882, New Delhi ect. 1973.

Spagnolo, John P., France and Ottoman Lebanon 1861-1914, London 1977.

Spanger, Hans -Joachim / Brock, Lothar, Die beiden deutschen Staaten in der Dritten Welt, Opladen 1987.

Sprenger, Alyos, Babylonien, Heidelberg 1866.

Steppat, Fritz, Tradition und Säkularismus im modernen ägyptischen Schulwesen bis zum Jahre 1952: Ein Beitrag zur Geistes- und Sozialgeschichte des islamischen Orients, Phil. Habil-Schrift Freie Universität Berlin, 1964.

Steppat, Fritz, "Die arabische Welt in der Epoche des Nationalismus", in: Franz Taeschner (ed.) *Geschichte der arabischen Welt*, Stuttgart 1964, 178-236.

Steppat, Fritz, "Gamal Abdannasir", in: *Die geistig -und politischen Profile der Gegenwart in Asien*: Eine Auswahl von Vorträgen der Seminare der Österreichischen UNESCO -Kommission, Wien 1964, pp. 32-50.

Steppat, Fritz, "Tradition und Säkularismus im modernen ägyptischen Schulwesen bis zum Jahre 1952", in: William Polk/Richard Chambers (Eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East*, Chicago/London 1968, pp. 281-97.

Steppat, Fritz, "Some Historical Aspects of the Clash between Zionism and Arab Nationalism", in: **Zionism- Judaism**, (Ed.), University Christian Center Forum, Beirut 1968.

Steppat, Fritz, "Kalifat, Dār Al-Islam und die Loyalität der Araber zum Osmanischen Reich bei Hanafitischen Juristen des 19. Jahrhunderts", in: *Actes du Ve Congrès International d'Arabisants et d'Islamisants 1970* (Correspondance d'Orient 11), pp. 443-62.

Steppat, Fritz, "Omar I", in: Sonderdruck aus Band II der Enzyklopädie "*Die Großen der Weltgeschichte*", Zürich 1972, pp. 835-45.

Steppat, Fritz, Die Geschichte des Palästina- Problems seit dem 1. Weltkrieg. Vortrag vor dem Seminar "Krieg und Frieden im Nahen Osten" der Evangelischen Gemeinde Dahlem am 16.10. 1973.

Steppat, Fritz, "Internationale Politik am Mittelmeer". Sonderdruck aus *Die Internationale Politik 1966-1967*, ed. Karl Carstens u.a., München/Wien 1973.

Steppat, Fritz, "Der Mittelostkonflikt nach dem Krieg von 1967". Sonderdruck aus "*Die Internationale Politik 1968-1969*", ed. Karl Kaiser u.a., München/Wien 1974.

Steppat, Fritz, "Some Arabic Manuscript Sources of the Syrian Crisis of 1860", in: Jacques Berque et Dominique Chevallier (eds.) *Les Arabes par leurs rchives (XVI-XX siècle,) Colloques internationaux du Centre National de la Recherche Scientifique* No. 555, Paris 9-11 avril 1974, Paris 1976, pp. 183- 91.

Steppat, Fritz, "Mohammed Ali", in: Sonderdruck aus Band VII der Enzyklopädie *Die Großen der Weltgeschichte*, Zürich 1976, pp. 186- 93.

Steppat, Fritz,"Those who believe and have not emigrated. The Bedouin as the Marginal Group of Islamic Society", in: *Islao e Arabismo na Peninsula Iberica, Actas do XI. congresso da Uniao Europeia de Arabistase e Islamologos* (Evora-Faro-Silves, 29 Set.- Out. 1982), pp. 403-12.

Steppat, Fritz, "Die Beduinen als Randgruppe der islamischen Gesellschaft", in: Scholz/ Jansen (ed.) *Nomadismus- Ein Entwicklungsproblem? Abhandlungen des Geographischen Instituts-Anthropogeographie*, Band 33, Berlin 1982, pp. 113-118.

Steppat, Fritz, "Das Jahr 1933 und seine Folgen für die arabischen Länder des Vorderen Orients", in: Gerhard Schulz (ed.): *Die Große Krise der dreißiger Jahre*, Göttingen 1985, pp. 261-78.

Steppat, Fritz, "Islamische Antworten auf die Fragen der modernen Welt", in: *Weltmacht Islam*, München 1988, pp. 413-25.

Steppat, Fritz, "Misr", in: *Encyclopaedia of Islam* 2, vol. VII, pp. 178-186.

Steppat, Fritz, "Re-Reading: The Meaning of Disaster in 1985", in: *Studia Palaestina. Studies in honour of Constantine K. Zurayk, Hisham Nashabe* (ed.), Beirut 1988, pp. 12-19.

Steppat, Fritz, "Für eine einheitliche Organisation der Muslime in Deutschland", in:

Islam und der Westen (Wien) 9/1, Juni 1989.

Steppat, Fritz, "Faith gives hope of salvation. Contemporary discussions in poppular Muslim writings", in: *Mèlanges en hommage au professeur et au penseur Libanais Farid Jabre*, Beyrouth 1989, pp. 241-48.

Steppat, Fritz, "Libanon", in: *Evangelisches Kirchenlexikon*, ed. Erwin Fahlbusch usw., Göttingen 1990, pp. 83-86.

Setppat, Fritz, "Fundamentalismus im Islam: Islamisten auf der Suche nach Hoffnung, Orientierung, Identität", in: Dietrich Schirmer (ed.) *Religiöser Fundamentalismus im Judentum, Christentum und Islam*, Dokumentation 86/91 Tagung der Evangelischen Akademie Berlin(West) vom 20.-22. September 1991, pp. 13-32.

Steppat, Fritz, "Observations on the Role of Scholarship in Inter-religious Dialogue". An inaugural lecture for the reopening of the Orient-Institut Beirut, 14. Oct. 1994, Beirut 1996.

Stern-Rubarth, Edgar, Drei Männer suchen Europa, München 1948.

Stoddard, Lothrop, The New World of Islam, New York 1921.

Südenhorst, Julius Zwiedinek von, Syrien und seine Bedeutung für den Welthandel, Wien 1873.

Tauber, Eliezer, The Arab Movements in World War I, London 1993.

Taylor, A.J.P., Germany's First Bid for Colonies 1884 - 1885, repr. USA 1967.

The Cambridge Modern History, vol. XI: The Growth of Nationalities, Cambridge 1909.

The New Cambridge History, ed. F.H. Hinsley, vol.11, Cambridge1967.

Thobie, Jacques, intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman (1895-1914), Paris 1977.

Tibawi, A.L., British Interests in Palestine 1800 - 1901. A Study of Religious and Educational Enterpreis, London 1961.

Tibawi, A.L., American Interests in Syria 1800 - 1901. A Study of Educational, Literary and Religious Work, Oxford 1966.

Tolkowsky, S., The Gateway of Palestine. A History of Jaffa, London 1924.

Toury, Jacob, "Der Eintritt der Juden ins deutsche Bürgertum", in: Liebschütz/Paucker (Ed.), *Das Judentum in der Deutschen Umwelt 1800-1850*, op. cit., pp. 139-242.

Treitschke, Heinrich von, Deutsche Geschichte im neunzehnten Jahrhundert, vol. V, Leipzig 1894.

Trumpener, Ulrich, Germany and the Ottoman Empire 1914-1918, Princeton/New Jersey 1968.

Ulrich, Fritz, Geschichte der evangelishen Gemeinde zu Beirut, 1856-1906, Berlin 1907.

Wagner, Reinhold, Moltke und Muhlbach zusammen unter dem Halbmonde 1837-1839, Berlin 1893.

Wallach, Jehuda, Anatomie einer Militärhilfe. Die preußisch- deutschen Militärmissionen

in der Türkei 1835-1919, Düsseldorf 1976.

Walter, Piers, Preußen und die Orientalische Krise von 1839-1841, unpublished Dissertation, Tübingen 1924.

Waltershausen, Sortorius von, Deutsche Wirtschaftsgeschichte 1815-1914, 2. ed., Jena 1923.

Warburg. O., Syrien als Wirtschafts- und Kolonisationsgebiet, Berlin 1907.

Wehler, Hans-Ulrich (Hrsg.), Imperialismus, Köln/Berlin 1970.

Wehler, Hans-Ulrich (Hrsg.), Das Deutsche Kaiserreich 1871-1918, 3.ed. Göttingen 1977.

Wiedendfeld, Kurt, Die Deutsch-türkischen Wirtschaftsbeziehungen und ihre Entwicklungsmöglichkeiten, München/Leipzig 1915.

Witzthum, David, "Unique Dilemmas of German-Israeli Relations: a Political Avoidance of Tragedy", in: Shahram Chubin (ed.), *Germany and the Middle East. Patterns and Prospects*, London 1992, pp. 55-92.

Wolffsohn, Die Deutschland Akte, München, 2. Aufl. 1996.

Yale, William, The Near East. A Modern History, Ann Arbor 1958.

Yapp, M.E., The Making of the Modern Near East 1792-1923, 3rd impression, London/ New York 1989.

Yisraeli, David, "Germany and Zionism", in:: Jehuda L. Wallach (Ed.), *Germany and the Middle East 1835-1939*, Tel-Aviv 1979, pp. 142-66.

Zechlin, Egmont, Die deutsche Politik und die Juden im Ersten Weltkrieg, Göttingen 1969.

Zielenziger, Kurt, Die Juden in der deutschen Wirtschaft, Berlin 1930.

Zwemer, Samuel M., Der Islam, übersetzt von Elisabeth Groeben, Kassel 1909.

مقالات في دوريات

Arslan, Schekib, "Der Islam und das Deutsche Reich", in: *Die islamische Welt* (Berlin), 7(1917), pp. 416 -17.

Becker, C.H. "Panislamism', in: *Archiv für Religionswissenschaft*, 7 (1904), pp. 169-92.

Bouvat, L., "La presse Musulmane", in: *RMM* 1(1907), pp. 596-623.

Büttner, Kurt, Die Anfänge der deutschen Kolonialpolitik in Ostafrika, Berlin (Ost) 1959.

Burke, Edmund, "Pan-Islam and Moroccan Resistance to French Colonial Penetration 1990-1912' in: *Journal of African History* 13, 1 (1972), pp. 97-118.

Burke, Edmund, "Moroccan Resistance, Pan -Islam and German War Strategy, 1914 - 1918", in: *Francia* (München), 3 (1975), pp. 434-64.

C.E.B. "Notes sur le Panislamisme", in: *Questions diplomatiques et coloniales*, 28(1909), pp. 641-56, 729-74.

Chang, Hajj Yusuf, "Muslim Minorities in China: An Historical Note", in: *Journal*

Institute of Muslim Minority Affairs, Bd.3, 2(1981), pp. 30-34

Charmes, Gabriel, "La situation de la Turquie I. La Politique du Califat et ses conséquences", in: *Revue des deux Mondes*, 47 (1881), pp. 721-61.

"Das anglikanisch-evangelische Bisthum in Jerusalem", in: *Beilage zur Allgemeinen Zeitung*, München no. 38, Feb. 15th, 1899, pp. 1-5.

Dittmar, Peter, "DDR und Israel I", in: *Deutschland Archiv* 7(1977), pp. 736 -54.

Durpe, F.J., "The Holy War that failed", in: *Moslem World*, 8 (1918), pp. 173 -75.

Farjenel, F.,"Le Japon et l'Islam", in: *Revue du Monde Musulman*, 1(1907), pp. 101-14.

Farooqi, Naimur Rahman, "Pan-Islamism in the Nineteenth Century", in: *Islamic Culture* 57,4 (1983), pp. 283-96.

Forbes, D.W., "The Muslim National Minorities of China", in: *Religion* 6, 1(1976), pp. 67-87.

Friedman, Isaiah, "Lord Palmerston and the Protection of the Jews in Palestine 1839-1851", in: *Jewish Social Studies*, 30 (1968), pp. 23-41.

Gehring, Gilbert, "Les relations entre la Tunisie et l'Allemagne", in *Les Cahiers de Tunisie*, XVII 71/12 (1970), pp.7-149.

Greaves, R.W.,"The Jerusalem Bishopric, 1841", in: *English Historical Review*, 64 (1949), pp. 328-52.

Green, A.H, "The Tunisian Ulama and the Establishment of the French Protectorate 1881-1892", in: *Revue d'historie Maghrebine*, 1 (1974), pp. 14-25.

Groot, Emile de, " Great Britain and Germany in Zanzibar: Consul Holmwood's Papers, 1886-1887", in: *The Journal of Modern History*, 25(1953), pp. 128-30.

Grunwald, Kurt,"Penetration Pacifique- The Financial Vehicles of Germany's Drang nach dem Osten", in: *Germany and the Middle East 1835-1939*. Jahrbuch des Inst.f. Deutsche Geschichte 1 (1975), pp. 85-103.

Hafez, Kai,"Von der nationalen Frage zur Systempolitik: Perioden der DDR-Nahostpolitik, 1949- 1989", in: *Orient* (Hamburg), 1(1995), pp. 77-95.

Halid, Halil Bey, "Panislamische Gefahr", in: *Die neue Rundschau* 3 (1916), pp. 289-309.

Hamed, Raouf Abbas, "Germany and the Egyptian Nationalist Movement 1882 - 1918", in: *Die Welt des Islams*, N.S., 28(1988), pp. 11-24.

Hartmann, Martin, "Islampolitik", in: *Koloniale Rundschau* 11-12(1914), pp. 580-604.

Heine, Peter, "Al-Gihad - Eine deutsche Propagandazeitung in I. Weltkrieg", in: *Die Welt des Islams*, N.S. XX, 3-4 (1980), pp.197 -99.

Heine, Peter, "Das Rohlfs/Wetzstein- Unternehmen in Tunis während des deutsch-französischen Krieges 1870/71", in: *Die Welt des Islams* XXII (1982) pp. 61-66

Henderson, W.O, "German Economic Penetration in the Middle East, 1870-1914", in: *Economic History Review*, 18(19400, pp. 54-64.

Hertzog, Hein, "Die Beziehungen der DDR zu den arabischen Ländern", in: *Vierteljahresberichte*. Forschungsinstitut der Friedrich Ebert-Stiftung, 27-

30(1967), pp. 247-71.

Höcker, Wilma, "Der Gesandte Bunsen als Vermittler zwischen Deutschland und England", in: *Göttinger Bausteine zur Geschichtswissenschaft*, 1(1951).

Höpp, Gerhard, "Die Wünsdorfer Moschee: Eine Episode islamischen Lebens in Deutschland, 1915 -1930", in: *Die Welt des Islams* 36, 2(1996), pp. 204 -208.

Häpp, Gerhard, "Zwischen Entente und Mittelmächten. Arabische Nationalisten und Panislamisten in Deutschland (1914-1918)", in: *asien, afrika, lateinamerika*, 19 (1991), pp. 827- 45.

Holsten, Walter, "Israel and Palästina im Missionsdenken des 19. Jahrhunderts", in: *Evangelische Theologie* (München), 14 (1954), pp. 212-26.

Hottinger, Arnold, "Die Hintergründe der Einladung Ulbrichts nach Kairo", in: *Europa Archiv*, Folge 4/1965, pp. 107-14.

Issawi,, Charles, "British Trade and the Rise of Beirut 1830-1860", in: *International Journal of Middle Eastern Studies*, 8 (1977), pp. 91-101.

Jacobsen, Irmgard, "German Attempts to Influence the Intellectual Life in the Ottoman Empire during World War I", in: *Revue d'histoire Maghrebine* 59/60 (1990), pp. 95-100.

Jäckh, Ernst, "Friedrich List als Orient-Prophet", in: *Patria*, vol. (1910), pp. 34-54.

Kreiser, Klaus, "Der japanische Sieg über Russland, (1905) und sein Echo unter den Muslimen", in: *Die Welt des Islams*, XXI, 1-4 (1981), pp. 209-39.

Kremer, Kurt, "Solidarität der DDR mit den Völkern Asiens, Afrikas und Lateinamerikas", in: *Deutsche Außenpolitik* 10(1979), PP. 52-64.

Küchler, Gerhard, "Johann Gottfried Wetzstein, Königlich preußicher Konsul in Damaskus 1848-1862. Orientalist und Freund Alexander von Humboldts",, in: *Jahrbuch für brandenburgische Landesgeschichte* 29 (1978) pp. 7-24.

kushner, David, "The Place of Ulema in the Ottoman Empire During the Age of Reform (1839-1918)", in: *Turcica*, 19 (1987), pp. 51-74.

Lee, Dwight E., 'The Origins of Pan-Islamism', in: *The American Historical Review*, 47 (1942), pp. 278-87.

Lewis, Geoffrey, "The Ottoman Proclamation of Jihad in 1914", in: *The Islamic Quarterly*, 19, 3,4 (1975), pp. 157-163.

Lorenzen, Jan N., "Die Haltung der DDR zum Suez-Krieg", in" *Deutschland-Archiv*, 28. Jhg., März 1995, 278-85.

Mayer, Gustav, "Early German Socialism and Jewish Emancipation", in: *Jewish Social Studies*, 1(1939), PP. 409-522.

McKale, Donald M., "Influence Without Power: The Last Khedive of Egypt and the Great Powers, 1914-18", in: *Middle Eastern Studies* 33, 1 (997)., pp. 21-29.

Mejcher, Helmut, "Die Bagdadbahn als Instrument deutschen wirtschaftlichen Einflüsse im Osmanischen Reich", in: *Geschichte und Gesellschaft*, 1 (1975), pp. 447-81.

Melka, R.L., Max Freitherr von Oppenheim: Sixty Years of Scholarship and Political Intrigue in the Middle East,,, in: *Middle Eastern Studies*, vol. 9, 1 (1973), pp. 81-93.

Nahmer, Ernst von der, "Deutsche Kolonisationspläne in der Türkei vor 1870", in: *Schmollers Jahrbuch* 40, 2 (1916), pp. 387-448.

Nigaréndé, "Notes sur les Musulmans Chinois", in: *Revue du Monde Musulman*, 1(1907), pp. 388-97.

Pears, Edwin, "Turkey, Germany and the War", in: *The Contemporary Review*, 107 (1915), pp. 284-93.

Plate, Bernard von, "Der Nahe und Mittlere Oßten sowie der Maghreb", in: Hans-Adolf Jacobsen u.A (Eds.). *Drei Jahrzehnte Außenpolitik der DDR*, München/Wien 1979, pp. 673-98.

Polkehn, Klaus, "Zionism and Kaiser Wilhelm II", in: *Journal of Palestine Studies* IV, 2(1975), pp. 76-90.

Puchstein, Otto/Schulz/Krencker/Kohl, *Jahrbuch des Kaiserlichen Deutschen Archäologischen Instituts*, 16 (1901), pp. 133-160; 17 (1902), pp. 87-124.

Röhner, Edmund, "DDR- Arabische Staaten: Gemeinsame Interessen und Ziel", in: *Deutsche Außenpolitik* 1(1979), pp. 14-26.

Schlagenweit, Max, Die Häfen der Syrischen Küste and die Deutsche Levante-Linie", in: *Asien*, 2 (1903), PP. 125-28.

Schnurrer, "Die Maronitische Kirche", in: *Archiv für alte und neue Kirchengeschichte*, 1813 II, pp. 32-82.

Schoch, Gustav von,"Bismarck und die Orientalische Frage im Jahre 1870", in: *Preußische Jahrbücher*, 192 (1923), pp. 327-30.

Schölch, Alexander, "Wirtschaftliche Durchdringung und politische Kontrolle durch die europäischen Mächte im Osmanischen Reich (Konstantinople, Kairo, Tunis)", in: *Geschichte und Gesellschaft*, 1 (1975), pp. 404-46.

Schwanitz, Wolfgang, "SED-Nahostpolitik als Chefsache. Die ZK-Abteilung Internationale Verbindungen 1946-1970 sowie die Nachlasse von Otto Grotewohl und Walter Ulbricht", in: *asien, afrika, lateinamerika 21 (1993)*, pp. 63-90.

Schwanitz, Wolfgang, "Judenargwohn. Zum Israel-Bild in SED-Akten über arabische Länder (1948-1968)", in: *Orient* 4(1994), pp. 635-67.

Sell, "Islam in Africa", in: *The Moslem World*, 1(1911), pp. 136- 46.

Sinno, Abdel-Raouf, "The Emperor's Visit to the East as Reflected in Contemporary Arabic Journalism" in: Helene Sader/ Thomas Scheffler/Angelika Neuwirth, (eds.) *Baalbek: Image and Monument 1898-1998*, Beirut 1998, pp. 115-33.

Steppat, Fritz, "Wandlungen der libanesischen Unabhängigkeit", in: *Zeitschrift für Politik*, 34(1944), pp. 135-42.

Steppat, Fritz, Iran zwischen den Großmächten 1941-1948. Eine historisch- politische

Studie, Oberrusel: *Europa Archiv*, 1948.

Steppat, Fritz, "Nationalismus und Islam bei Mustafa Kamil. Ein Beitrag zur Ideengeschichte der ägyptischen Nationalbewegung", in: *Die Welt des Islams*, (Leiden), N.S. Bd. IV, 4(1956), 241-341.

Steppat, Fritz, "Nassers Revolution: Ein Neuer Anlauf", in: *Europa-Archiv*, Folge 5, 1962, pp. 163-73.

Steppat, Fritz, "Der Muslim und die Obrigkeit", in: *Zeitschrift für Politik*, N.S 12(1965), pp.319-32.

Steppat, Fritz, "Eine Bewegung unter den Notabeln Syriens 1877-1878. Neues Licht auf die Entstehung des arabischen Nationalismus", in: *ZDMG*, Suppl. I. = 17. Deutscher Orientalistentag vom 21.-27. Juli 1968 in Würzburg, ed. Wolfgang Voigt, Wiesbaden, pp. 631-49.

Steppat, Fritz, "Stachel im Fleisch. Zur Lage der Palästina-Araber", in: *Evangelische Kommentar*, 6/3, (1973), pp. 158-64.

Steppat, Fritz,"Ein 'Contrat Social' in einer palästinischen Stadt 1854", in: *Die Welt des Islams 15*, 1-4(1974), pp. 233- 46.

Steppat, Fritz, "Gott, die Futuwwāt und die Wissenschaft: Zu Nagib Mahfūz: Aulād hāratnā", in: *Melanges d'Islamologie* (Bruxelle), vol.II 1975 (Correspondance d'Orient 13), pp. 375-90.

Steppat, Fritz, "Konfessionalismus im Libanesischen Roman: Taufiq yusuf Awwād, Tawāhin Bairūt", in: *Die Welt des Islams* 23-24(1984), pp. 198-209.

Steppat, Fritz, "God's Deputy: Materials on Islam's Image of Man", in: *Arabica* 36(1989), pp.163-72.

Steppat, Fritz, "Libanon", in: *Evangelisches Kirchenlexikon*, Göttingen 1990, pp. 83-86.

Steppat, Fritz, "Säkularisten und Islamisten: Ein Kategorisierungsversuch in Ägypten", in: *Asien, Afrika, Lateinamerika* (Berlin), 19(1991), 699-704.

Studt, Hans Dirk, "Max von Oppenheim und der Nahe Osten - Lebensraum oder politische Intrigeä" In: *asien afrika lateinamerika*, 27 (1999), pp. 137 - 157.

Sulzberger, C.L., "German Preparation in the Middle East", in: *Foreign Affairs* 50, 3(1942), pp. 663 -65.

Thomas, F.A, "Germany and the Near East", in: *Quarterly Review*, Jan. 1917, pp. 146-49.

Venture, Abbe, "Beitrag zur Geschichte der Drusen, eines Volkes auf dem Berge Libanon" in: *Archiv für alte und neue Kirchengeschichte* II, Leipzig 1815, pp. 348-407.

Wagner, Wolfgang, "Der Rückschlag der Bonner Politik in den arabischen Staaten", in: *Europa-Archiv*, 10(1965), pp. 359-70.

Wahby Behdjet Bey, 'Pan-Islamism', in: *Nineteenth Century* 61, (1907), pp. 860-872.

Weber, Hermann, "Die Gründung der DDR", in: *Deutschland Archiv*, 9 (1984), pp. 964-77.

Winter, Heinz-Dieter, " Bemerkungen zur DDR-Politik gegenüber Israel", in: *Asien,*

Afrika Lateinamerika, 21(1993).

Zimmerman, Emil, "Die Bedeutung des Islams für die deutsche Weltpolitik", in: *Die Islamische Welt*, 4 (1917), pp. 239-41.

تقارير ومذكرات

Berichte über die Diakonissen -Station in Beirut am Libanon (namentlich über das Waisenhaus Zoar.

Bowring, John, Report on the Commercial Statistics of Syria. Addressed to the Right Hon. Lord Viscount Palmerston, London 1840.

جرائد ومجلات

Afrika-Nachrichten
Beilage zur Augsburger Allegmeinen Zeitung.
Berliner Morgenpost.
Berliner Tageblatt.
Blackwood's Magazine.
Dank und Denkblätter
Deutsche Levante-Zeitung.
Deutsche Orientbücherei
Deutsches Handels-Archiv, bzw. Preußisches Handels-Archiv
Die deutschen Kolonien
Die Welt des Islams
Grenzboten
Hamburgischer Korrespondent
Konstantinopler Handelsblatt, (Konstantinople)
Korrespondenzenblatt der Nachrichtenstelle für den Orient
Levant Herald
Mitteilungen des Instituts für Auslandsbeziehungen
Neues Deutschland
Neueste Nachrichten aus dem Morgenlande
New York Tribune
Norddeutsche Allgemeinen Zeitung
Süddeutsche Zeitung
Times
The Tribune

Wiener politische Correspondenz
Wochenblatt der Johanniter- Ordens- Bally Brandenburg

دوائر معارف

Europäischer Geschichtskalender, Hrsg. Ernst Delbruck 1885.

Historical Dictionary of European Imperialism, James S.Olson ed., New York 1991.

Illustrierte Weltgeschichte, fortgeführt von Albert Wucher/Ulrich Riemerschmidt, Köln 1976.

International Encyclopaedia of the Social Sciences.

Meyers Grosses Taschenlexikon, Mannheim/Wien.

Religion in Geschichte und Gegenwart

Weltgeschichte in zehn Bänden, Bd. 7, Redaktion A.A. Guber, translated from Russian, Berlin 1965.

فهرست الأعلام

(أ)

إبراهيم، عبد الرشيد (1835 ـ 1944)
داعية إسلامي من القرم
97، 166.

إبراهيم، محمد حافظ (1871 ـ 1932)
شاعر مصري
169.

أبكن، هاينريش (1809 ـ 1872)
رجل لاهوت ألماني وموظّف حكومة بروسي
293.

ابن جماعة، بدر الدين (ت 1332)
قاضٍ وفقيه إسلامي
505.

ابن حزم، علي بن أحمد (الأندلسي) (994 ـ 1063)
فقيه إسلامي
505.

أبو جودة، إيلي
رجل أعمال لبناني
452.

أبو جودة، عبد المسيح (1958 ـ)
صاحب دار للنشر والتوزيع
23.

أبو شقرا، ملحم
قائد عسكري في متصرفية جبل لبنان
330.

أبو طالب
مبعوث مغربي إلى البلاد العثماني
230، 231،.

أبو فاضل، منير (1912 ـ 1987)
وزير ونائب رئيس المجلس النيابي اللبناني
451.

أبو الفضل، سعيد مأمون (1891 ـ ؟)
من الجزيرة العربية ـ تعاون مع وكالة أخبار الشرق
98، 113.

أبو يعلى (الحنفي)
قاضٍ ومفكّر إسلامي من القرن الحادي عشرِ الميلادي
505.

أتاتورك، مصطفى كمال (1881 ـ 1938)
مؤسس تركيا الحديثة ورئيس جمهوريتها

(1923 ـ 1939)
269 رقم 39.
الأحدب، إبراهيم
رئيس الدائرة السياسيّة في الخارجيّة اللبنانية
448.
أحمد رستم بك
محرر في جريدة «معلومات»
354.
إده، أنطوان
رئيس مكتب الفاكهة في لبنان
436 ـ 437.
إده، ريمون (1913 ـ 2000)
سياسي لبناني وزعيم حزبي ورجل دولة
465.
أديناور، كونراد (1876 ـ 1967)
حقوقي وسياسي ورجل دولة ألماني
رئيس وزراء ألمانيا (1949 ـ 1963)
380، 382، 387، 424.
أريكام
مهندس آثار
331.
أرسلان، شكيب (1869 ـ 1946)
مفكر لبناني من أنصار الجامعة الإسلامية والتعاون مع ألمانيا
98، 109، 110، 111، 112، 122، 128، 143، 328، 333، 335.
أرسلان، مصطفى
قائمقام الشوف
330.
ارهارد، لودفيغ (1897 ـ 1977)
سياسي ورجل دولة ألماني
رئيس وزراء (1963 ـ 1966)
381، 384، 387، 390، 391 ـ 392، 402، 490 رقم 188.
إسبر، أحمد (1919 ـ)
نائب في البرلمان اللبناني
445، 451.
الأسعد، كامل (1931 ـ)
سياسي ورجل دولة لبناني
رئيس المجلس النيابي (1964، 1968، 1970 ـ 1984)
451.
أشكول، ليفي (1895 ـ 1969)
سياسي ورجل دولة إسرائيلي
رئيس وزراء (1963، 1963 ـ 1967)
386، 391 ـ 392، 402.
أشلي، إيرل أوف شافتسبوري (1801 ـ 1885)
سياسي بريطاني
285 ـ 286، 291.
الأفغاني، جمال الدين (1838 ـ 1897)
مفكر إسلامي
109، 169، 176، 256 .
إقبال، محمد (1873 ـ 1938)
سياسي وشاعر باكستاني دعا إلى انفصال باكستان عن الهند
503.
أكسن، هرمان (1916 ـ 1992)
صحافي وسياسي ألماني شرقي وعضو المكتب السياسي للحزب الحاكم
رئيس تحرير جريدة «ألمانيا الجديدة» (1956 ـ 1966)
399 ـ 400.
ألتن، كارل فكتور فون (1800 ـ 1879)
قنصل ألمانيا في القدس (1869 ـ 1873)
37.
ألكسندر، ميشال سالومون (1799 ـ 1845)

LAU - Riyad Nassar Library

أول مطران بروتستانتي على القدس (1842 ـ 1845)
293 ـ 294.
ألوف، مخايل
أديب لبناني
361.
أمرين، فرانس (1912 ـ 1981)
سياسي ألماني غربي
عمدة برلين بالتكليف (1957)
428 ـ 429.
أميوني، نعيم
رئيس الدائرة الاقتصاديّة في الخارجيّة اللبنانيّة وسفير لبنان لاحقاً في بون
433، 435 ـ 436، 438 ـ 439، 457 ـ 458.
أندريا
عالِم آثار ألماني
331.
أنور باشا (1881 ـ 1922)
ضابط وسياسي تركي
وزير الحربي (1913 ـ 1918)
90، 108، 128، 260، 261 ـ 262، 263، 269 رقم 39.
أوبنهايم، ماكس فون (1860 ـ 1946)
دبلوماسي وعالِم آثار ألماني
83، 84، 85، 86، 91، 92، 93، 94، 96، 99، 100، 101، 108، 110، 111، 130، 132 رقم 11، 134 رقم 11 و12، 150 رقم 241 و242، 155 ـ 156، 187، 204 رقم 2، 334، 335، 347 رقم 152، 154.
أورديغا
الوزير الفرنسي المفوّض في طنجة
224.
أولبرشت، ڤالتر (1893 ـ 1973)
سياسي ورجل دولة ألماني شيوعي
رئيس مجلس الدولة في جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة
21، 377، 392، 400 ـ 405، 406، 407، 408، 456، 457، 458، 486 رقم 157، 488 رقم 173، 535 .
أوهاغن
جغرافي ألماني
309.
أيشهورن، يوهان ألبرشت فريدريك (1779 ـ 1856)
وزير ثقافة بروسي (1840 ـ 1848)
279 ـ 280.

(ب)

باخمان
عالِم آثار ألماني
331.
باديكر، كارل
رحالة ألماني
316.
بارتسل، راينر (1924 ـ 2006)
محامٍ وسياسي ورجل دولة ألماني غربي
وزيرٌ كل القضايا الألمانيّة (1962 ـ 1964)
رئيس ائتلاف الحزب الديمقراطي المسيحي: و«الحزب الاجتماعي المسيحي» في البرلمان (191969 ـ 1973)
405، 490 رقم 188 .
باش حانبا، محمد (1881 ـ 1920)
تونسي تعاون مع وكالة أخبار الشرق
98.

بالمرستون، هنري جان تمبل لورد فيسكونت (1784 ـ 1865)
وزير خارجيّة بريطاني (1830 ـ 1841)
رئيس وزراء (1846 ـ 1856، 1855 ـ 1865)
282، 286 ـ 287، 292.

بانسه
عالِم جغرافيا ألماني
309.

بتمان ـ هولفغ، توبالد فون (1856 ـ 1921)
سياسي ألماني ورئيس وزراء (1909 ـ 1917)
84، 91.

بخّاش، شكري
صحافي لبناني
122.

براندت، ڤيلي (1913 ـ 1992)
سياسي ورجل دولة وزعيم «الحزب الاشتراكي الديمقراطي»
رئيس وزراء ألمانيا (1969 ـ 1974)
409، 426، 460، 464.

براونه، ڤالتر (1900 ـ 1988)
مستشرق وعالِم إسلاميّات ألماني
21، 494.

برجنيف ليونيد (1906 ـ 1982)
سياسي ورجل دولة شيوعي
السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي (1964 ـ 1966) منذ عام 1966
أمين عام الحزب منذ عام 1977 عل رأس الدولة والحزب
402، 407.

برغش، بن سعيد
سلطان زنجبار (1870 ـ 1888)
8، 189، 190، 191 ـ 192، 193، 197 ـ 200، 201 ـ 202، 206 رقم 25، 207 رقم 27 و29.

برغش، محمد
وزير سلطان المغرب الحسن الأول
228.

برغشتراسر
مؤرخ ألماني
309.

برناتس
رسّام ألماني
339 رقم 6.

برنتانو، هاينريش فون (1904 ـ 1964)
سياسي ورجل دولة ألماني غربي
وزير خارجيّة (1955 ـ 1961)
394 ـ 395، 423 ـ 424، 434 .

برنستورف، يوهان هاينريش غراف فون (1862 ـ 1939)
دبلوماسي ألماني خدم سفيراً لبلاده في واشنطن (1908 ـ 1917)
92.

بزّي، علي (1912 ـ 1985)
نائب وسفير ووزير الصحة اللبنانية (1961 ـ 1964)
451.

بسمارك، أوتو فون (1815 ـ 1898)
رئيس وزراء بروسي (منذ 1863)
رئيس وزراء "اتحاد شمال ألمانيا" (منذ 1867)
رئيس وزراء ألمانيا (1871 ـ 1890)
6، 17، 23، 35 ـ 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 70، 152، 153، 188، 189، 191، 192، 194 ـ 196، 197، 198 ـ 200، 201 ـ 202، 208 رقم

LAU - Riyad Nassar Library

38، 209 رقم 48، 212 رقم 82، 222، 223 ـ 224، 225، 229، 232، 233، 235، 239 ـ 240، 241، 253، 301 ـ 302، 308، 319، 324، 325، 328 ـ 329، 529 ـ 530، 531.

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت 1037)
قاضٍ ومفكّر إسلامي
505.

البغدادي، عبد اللطيف (1917 ـ 1999)
نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمّة في مصر
388.

بكلار، م
المندوب الفرنسي في اللجنة الدوليّة حول لبنان 1860
320.

بلاكنهورن، ماكس
عالِم جيولوجيا ألماني
308.

بلفور، جيمس أرثر (1848 ـ 1930)
سياسي ورجل دولة بريطاني ورئيس وزراء (1902 ـ 1905)
أصدر وعداً لليهود بصهينة فلسطين حمل اسمه
509 ـ 510.

بن أحمد، موسى
وزير السلطان المغربي
227.

بن إسماعيل، مصطفى العمري الفارضي
داعية إسلامي
7، 151، 158 ـ 159، 160 ـ 164، 174، 175، 176، 177، 367.

بن راشد، مبروك المزروعي
زعيم قبيلي مناوئ لبرغش بن سعيد
198.

بن سعود، عبد العزيز (1876 ـ 1953)
مؤسس المملكة العربيّة السعودية وأول ملك عليها
129.

بن سودة، أحمد
مستشار الحسن الأول للشؤون الدينيّة
234.

بن عبد الله، محمد (صلعم)
نبي المسلمين ورسول الله
123، 172.

بن العربي، محيي الدين (الإمام الأندلسي)
صاحب مؤلف الفتوحات المكيّة
126.

بن علي، حسين (1854 ـ 1931)
شريف مكّة
81، 97، 108، 118، 121، 124، 129، 130، 132 رقم 1، 150 رقم 241 و242، 168، 507.

بن غوريون، دايفيد (1886 ـ 1973)
زعيم صهيوني ووزير ورئيس وزراء إسرائيل (1948 ـ 1953، 1955 ـ 1963)
388 ـ 389، 487 رقم 160.

البنّا، حسن (1906 ـ 1949)
المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر ومؤسسها
504.

بوتغر، كورت
الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان (1957 ـ 1959)
469.

بودغورني، نيكولاي (1903 ـ 1983)

زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي
رئيس مجلس السوفيات الأعلى (1965 - 1977)
402، 407.

بوكابويه، رباح الحاج عبد الله (1875 - ؟)
جزائري تعاون مع وكالة أخبار الشرق
98.

بوكر، ألكسندر
موفد ألماني غربي إلى لبنان (1965)
458.

بولس، فيليب
وزير لبناني لفترات عدة بين عامي 1951 و1964
451.

بولوف، برنهارد غراف فون (1849 - 1929)
وزير خارجيّة ألمانيا (1893 - 1900)
رئيس وزراء ألمانيا (1900 - 1909)
44، 61، 67.

بولوف، هاينريش فون (1791 - 1846)
مبعوث بروسي في لندن (1827 - 1841)
وزير خارجيّة بروسيا (1842 - 1845)
279 - 280، 281، 318.

بولونجيه، جورج (1837 - 1891)
سياسي فرنسي محافظ ووزير الحرب (1886 - 1887)
225، 233.

بونابرت (نابوليون الأول) (1769 - 1821)
إمبراطور فرنسا (1804 - 1814/ 15)
289 - 290.

بونسن، كريستيان كارل فرايهر فون (1791 - 1860)
دبلوماسي بروسي وعالِم لاهوت
279، 283، 290، 291، 292، 293.

بيبرشتاين، أدولف فرايهر فون مارشال فون
سفير ألمانيا في الآستانة (1897 - 1912)
44، 58، 67، 260، 315، 325 - 326.

بيبرس، الظاهر (1228 - 1277)
خامس سلاطين دولة المماليك البحريّة
177.

البيضاوي، ناصر الدين أبي سعيد عبد الله (ت 1296/ 1291)
من علماء التفسير المسلمين
503.

بيضون، إحسان
مدير عام وزارة الاقتصاد اللبنانيّة
454.

البيطار، زيدان
رئيس الدائرة الاقتصادية في الخارجية اللبنانيّة
442 - 443، 445، 446، 448، 449، 453 - 454.

بيكر، كارل هاينريش (1876 - 1933)
مستشرق ومؤسس مجلة Der Islam
83، 134 رقم 11، 494.

بيكو، جورج (؟؟؟)
ملحق في السفارة الفرنسية بلندن (1914 - 1917)
مفوض سامٍ على فلسطين ولبنان (1917 - 1919)
122.

(پ)

باتينوتر
المفوّض الفرنسي في طنجة
237.

پرنك دادا
أمير كاثوليكي ألباني
321.

پرونز
مؤرخ ألماني
307 - 308.

پروفر، كورت ماكس (1881 - 1959)
عمل مع وكالة أخبار الشرق خلال الحرب العالميّة الأولى
94.

پرويسر، كونراد
طبيب وعالِم آثار ورئيس بعثة ألمانيّة إلى العراق عام 1915
92 130، 26 - 127.

پريفوستيه
ضابط فرنسي
326.

پوانكاريه، ريمون (1860 - 1934)
سياسي ورجل دولة فرنسي - رئيس وزراء ورئيس جمهوريّة
337.

پوخشتاين، أوتو (1856 - 1911)
عالِم آثار ألماني
309، 331.

پوكلر، غراف
32.

پولنتس، فرنر
فنّي ألماني غربي
37 رقم 412.

پيترز، كارل (1856 - 1918)
أحد كبار رجالات الاستعمار الألمان
207 - 208 رقم 36.

(ت)

تاتنباخ
المفوّض الألماني في طنجة
237.

ترافيرز
وزير ألماني مفوّض في طنجة
235، 236.

ترايتشكه، هاينريش فون (1834 - 1896)
مؤرخ ألماني
43.

تسايدلر
نائب الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان
439.

تسيريل، كارل - هاينس
رئيس وفد ألماني شرقي إلى لبنان
443 - 444.

تستا
وزير ألماني مفوّض في طنجة
225، 229، 230، 231، 233، 234.

تسيمرمن، أرثور فون (1864 - 1940)
مدير عام وزارة الخارجيّة الألمانيّة (1916 - 1916)
89.

التطواني، بريشة
وزير مغربي في عهد الحسن الأول
229، 241.

تقلا، فيليب (1915 - 2006)
سياسي ورجل دولة
شغل منصب وزير الخارجيّة لفترات عدة بين عامي 1958 و1976
441، 443، 444، 445، 446، 450،

451، 454.

تقي الدين، بهيج (1909 ـ 1980)
سياسي ورجل دولة لبناني تبوأ عدة وزارات بين عامي 1949 و1980
437، 459، 477 رقم 49.

تقي الدين، خليل (1906 ـ 1987)
أمين عام الخارجيّة اللبنانيّة
448، 449.

توكاي، عبد الله (1896 ـ 1913)
شاعر من القرم
166.

تويني، إسكندر
مدير الشؤون الخارجيّة في متصرفية جبل لبنان
330.

(ث)

ثابت، سليم
من عائلات دمشق العريقة
365.

ثروت
صحافي عثماني
354.

(ج)

جاويش، عبد العزيز (1876 ـ 1929)
صحافي وسياسي وداعية مصري ومن أنصار الجامعة الإسلاميّة
97، 109، 113، 114، 115، 119، 143 رقم 146، 355.

جبر، جميل (1924 ـ)
صحافي وكاتب لبناني
482 رقم 118.

جبران، فريد (1912 ـ 1995)
نائب في البرلمان اللبناني ومن مؤسسي الحزب التقدمي الاشتراكي
446.

الجرجاوي، علي أحمد (ت 1922)
داعية إسلامي مصري
168 ـ 169، 175، 176.

الجزائري، عبد الكريم
من العلماء العراقيين الذين أصدروا فتوى الجهاد ضد بريطانيا عام 1915
148 رقم 220.

جمال باشا (السفّاح) (1872 ـ 1922)
قائد الفيلق العثماني الرابع والحاكم على سوريّة
128، 334، 335، 336.

الجميّل، أنطوني
صحافي لبناني
451.

الجميّل، بيار (1905 ـ 1984)
زعيم سياسي وحزبي ووزير لبناني
451، 459، 465.

جنبلاط، كمال (1917 ـ 1977)
زعيم سياسي وحزبي ورجل دولة لبناني وزير لفترات عدة
446، 451، 460.

الجواهري، جواد صاحب
مجتهد شيعي عراقي
148 رقم 220.

جودت باشا
والٍ عثماني عدة مرات
354.

(ح)

الحاج، يوحنا
بطريرك الموارنة (1890 ـ 1898)
326 ـ 327.

حاجي طاهر أفندي
عالِم في الوفد العثماني إلى الصين
260.

الحبال، حسين محيي الدين
صاحب جريدة أبابيل اللبنانيّة
95، 374 رقم 130.

حبنك الميداني، عبد الرحمن
باحث إسلامي
504.

الحبوبي، محمد سعيد (السيد) (ت 1915)
148 رقم 220.

حرفوش، جرجي
صاحب جريدة لبنانيّة
95.

حسن
ملازم مرافق للوفد العثماني إلى الصين
260.

حسن الكاتب
مبعوث عثماني إلى الحسن الأول
238.

الحسن الأول، بن محمد (1831؟ ـ 1894)
سلطان المغرب (1873 ـ 1894)
216، 218، 220، 221 ـ 222، 226، 227، 228، 229، 230، 230، 233 ـ 234، 235، 237 ـ 238، 241، 246 رقم 51.

حسين، محمد خضر (1876 ـ 1929)
تونسي عمل مع وكالة أخبار الشرق
97، 98.

حطيط، أحمد (1946 ـ)
عميد وأستاذ في الجامعة اللبنانية
23.

حكيم، يوسف (1879 ـ ؟)
قاضٍ ومؤرخ وسياسي ووزير سوري
122.

حلو، شارل (1913 ـ 2001)
محامٍ وسياسي ورجل دولة لبناني
رئيسٌ للجمهورية اللبنانيّة (1964 ـ 1970)
459، 461، 465.

حلو، عبد الرزاق
مجتهد شيعي عراقي
148 رقم 220.

حليم، محمد سعيد (1863 ـ 1921)
صدر أعظم عثماني (1913 ـ 1917)
113.

حاده، صبري (1902 ـ 1975)
سياسي لبناني ومن قادة الاستقلال
رئيس المجلس النيابي لفترات عدة بين عامي 1943 و1970
451.

حمزة، عبد الملك (1886 ـ ؟)
مصري تعامل مع وكالة أخبار الشرق
98، 109، 113، 114، 115، 119.

حوري، توفيق (1933 ـ)
رئيس جمعيّة البر والإحسان (لبنان)
24.

حويك، إلياس (1843 ـ 1931)
زعيم ديني ماروني وسياسي لبناني
بطريرك الموارنة (1899 ـ 1931)
122، 129.

حيدر، سعيد
من رواد الحركة الوطنيّة سوريّة ضد الانتداب الفرنسي
328.
حيمري، جورج
مدير عام المراسم في القصر الجمهوري اللبناني
448، 452.

(خ)

الخالصي، محمد مهدي
عالم دين عراقي شيعي
126.
خانقين، علي (المازندري)
المجتهد الأكبر في كربلاء
126.
خروتشيف، نيكيتا سرغييفيتش (1894 ـ 1971)
زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي
السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي
ورئيس الوزراء (1953 ـ 1964)
402.
الخليل، عبد الكريم (1892 ـ 1916)
سياسي عربي من دعاة استقلال العرب عن العثمانيين. أعدم عام 1916
328.
خلاط، روبير
سفير في وزارة الخارجيّة اللبنانيّة
454.
الخوري، إميل (1894 ـ 1961)
صحافية وسياسي وسفير
443، 452.
الخوري، سليم
شقيق رئيس الجمهورية اللبنانيّة بشارة الخوري
443، 452.
الخوري، نهاد
من عائلة لبنانيّة عريقة
452.
خير الدين باشا (التونسي) (1810 ـ 1890)
مصلح ووزير تونسي وصدر أعظم عثماني (1878 ـ 1879)
227، 230.
خير الله، حسن
شيخ الإسلام في الدولة العثمانيّة
227.
خيري بك
شيخ الإسلام في الدولة العثمانيّة
أصدر فتاوى الجهاد ضد دول "الوفاق الودي"
123، 132 رقم 31، 135 رقم 31.

(د)

داوود باشا (1818 ـ 1872)
أول متصرف على جبل لبنان (1861 ـ 1868)
321.
دايان، موشي (1915 ـ 1981)
عسكري وسياسي إسرائيلي
وزير لفترات عدة: الزراعة (1959 ـ 64)؛ الحرب (1967 ـ 74)؛ الخارجية (1977 ـ 79)
517.
درشاو، أرنست أغسطس كزيمير (1803 ـ 1882)

مستشار حكومي بروسي
278.
الدرقاوي، علي بن أحمد (1852 ـ 1910)
متصوّف وحلقة الاتصال بين السلطانيين عبد الحميد الثاني والحسن الأول
237.
دلكاسيه، تيوفيل (1852 ـ 1923)
وزير خارجيّة فرنسا (1898 ـ 1905، 1914 ـ 1915)
122.
دمشقية، نديم
سفير في وزارة الخارجيّة اللبنانية
445.
الدنا، عبد القادر
صاحب جريدة «بيروت»، ورئيس بلديتها (1906 ـ 1908)
171، 346 ـ 347 رقم 144.
دوفرين (اللورد)
مندوب بريطانيا في اللجنة الدوليّة حول لبنان 1860
320.

(ر)

رات
عالِم جيولوجيا ألماني
308.
رادوفيتس، جوزيف ماريا فون (1797 ـ 1853)
جنرال بروسي ورجل دولة
279، 281.
رادوفيتس، (الابن)، فريدريك وليم لودفيغ ألوازيوس جوزيف ماريا فون (1839 ـ 1912)
سفير ألمانيا في الآستانة (1882 ـ 1892)
38، 194، 195 ـ 196، 197، 199، 201 ـ 202، 230، 231، 232، 237.
راعي، إبراهيم
صحافي لبناني
122.
راو، هاينريش (1899 ـ 1961)
نائب رئيس مجلس الوزراء في ألمانيا الديمقراطيّة
ووزير التجارة الداخليّة (1949 ـ 1961)
395، 424، 439.
رايلن
اقتصادي ألماني
309
رستم باشا (1810 ـ 1885)
ثالث متصرف على جبل لبنان (1873 ـ 1883)
321.
رشيد باشا
والٍ عثماني
354، 359.
رشيد بك، سكرتير السلطان العثماني
196، 202.
الرصافي، معروف (1875 ـ 1945)
شاعر عراقي
126.
رضا، محمد رشيد (1865 ـ 1935)
لبناني وأحد رواد الإصلاح الإسلامي وصاحب مجلة المنار المصرية
113، 118، 169، 176.
رفعت، منصور مصطفى (1883 ـ 1926)
طبيب مصري عمل مع وكالة أخبار الشرق

97، 109، 113، 115، 119، 120، 146
رقم 188، 335.

روتشيلد، بارون ادموند دي (1845 ـ 1934)
رجل بنوك يهودي من الفرع الفرنسي للعائلة
288.

روجرز، وليم (1913 ـ)
محام وسياسي ووزير خارجّة (1969 ـ 1973)
طرح عام 1969 مبادرة للسلام بين العرب والإسرائيليين
516.

روده، هانز
65

رورباخ، بول
عضور في الرايشستاغ موالٍ للصهيونيّة
65، 83، 134 رقم 11.

روزبري، أرشيبالد (1847 ـ 1929)
سياسي ورئيس وزراء بريطاني (1894 ـ 1895)
211 رقم 72.

روس، لودفيغ (1806 ـ 1859)
عالِم آثار ألماني
32.

روشر، وليم (1817 ـ 1894)
رجل اقتصاد ألماني من دعاة الاستيطان في الدولة العثمانيّة
32.

رولفز، غرهارد (1831 ـ 1896)
مستكشف ألماني في إفريقيا
223.

ريتر، كارل (1779 ـ 1859)
مؤسس الجغرافيا الحديثة
307.

الريس، محمد أفندي
من المتعاملين مع ألمانيا
335.

ريفوس، فون
المندوب البروسي في اللجنة الدوليّة حول لبنان 1860
320.

(ز)

زكي، محمد
أستاذ لغة وكاتب عثماني لدى الباب العالي
165، 176.

زلزل، فيليب
ترجمان في السفارة الفرنسيّة في بيروت
149 رقم 237.

الزهراوي، عبد الحميد (1855 ـ 1916)
زعيم سياسي عربي مناوئ للعثمانيين. أعدم في عام 1916
328.

زويمر، صموئيل (1867 ـ 1952)
(مؤسس «مجلة العالم الإسلامي» الأميركيّة)
193، 210 رقم 59.

زيتسن، أولريش ياسبر (1767 ـ 1816)
رحالة ألماني
339 رقم 6.

(س)

سالمة (الأميرة) (ت 1924)
شقيقة سلطان زنجبار برغش بن سعيد
192، 209 رقم 51.

ساليزبوري، روبرت أرثور تالوب غاسكونيه سوسيل
ثالث مارك أوف (1830 ـ 1903)
وزير خارجيّة بريطانيا (1878 ـ 1880)
رئيس وزراء (1885 ـ 1892، باستثناء فترة قصيرة من عام 1886)
62، 189، 238.

ساندرز، أوتو ليمان فون (1855 ـ 1929)
جنرال ورئيس البعثة العسكرية الألمانيّة في الآستانة (منذ 1913)
69، 87.

ستاركوف
حاكم مدينة أوديسا الروسيّة
263.
عالِم آثار ألماني
308.

ستورس، رونالد (السير) (1881 ـ 1955)
السكرتير في "المكتب العربي" (البريطاني) بمصر
125.

سراج، محمد نادر (1948 ـ)
أستاذ جامعي لبناني
23 .

سرسق، يوسف
من أعيان لبنان
328.

سركيس، خليل (1842 ـ 1915)
صحافي وصاحب جريدة "لسان الحال" اللبنانيّة منذ عام 1877
362.

سعيد، إدوارد (1935 ـ 2005)
أستاذ جامعي ناقد في المهجر
21.

سكاف، جوزيف (1922 ـ 1992)
نائب ووزير لبناني في سبع وزارات
451.

سكوفاسّو
الوزير الإيطالي المفوّض في طنجة
235.

سلدرن
مفوّض الحكومة الألمانيّة في طنجة
234.

سليم، محسن (1918 ـ 2001)
نائب في المجلس النيابي اللبناني
451.

سلام، صائب سليم (1905 ـ 2000)
سياسي ورجل أعمال لبناني
شغل عدة مرات منصب رئيس الحكومة بين عامي 1952 ـ 1973
440، 451.

السنوسي، سي إبراهيم
عالم وتاجر مغربي
227، 229.

السنوسي، عبد الله
مبعوث الشيخ ظافر المدني إلى البلاط المغربي
235.

السنوسي، محمد بن علي المهدي (الشيخ) (1902)
ثاني زعيم للطريقة السنوسيّة
.197
سنوفيف
سفير روسي في الآستانة
.261
سودنهورست، يوليوس تسيڤيدينك فون
مؤلف كتاب حول تجارة سوريّة
.308
سولز، غراف
ممثل ألمانيا في مؤتمر مدريد 1880
.224
السيد، أحمد لطفي (1872 ـ 1963)
مفكر مصري وأحد مؤسسي حزب الأمّة المصري
ومدير الجامعة المصرية (1925 ـ 1941)
.113
السيد، رضوان (1949 ـ)
أستاذ جامعي لبناني
،23
زيمنز، جورج
مدير البنك الألماني
.46 ،42

(ش)

شاكر باشا
رئيس أركان عثماني
.359 ،353
شامة، محمد
باحث إسلامي وأستاذ بجامعة الأزهر
.504
شامية، جبران
ابن عائلة سوريّة عريقة
.360
شبرنغر، أليوس
.308 ،65
شتبات، فريتس (1923 ـ 2006)
عالِم إسلاميّات ومستعرب
،11 ،21 ،23 ،24 ،144 رقم 163، 493 ـ 518، 519 * ورقم 3، 521 رقم 20، 524، رقم 88، 524 ـ 525 رقم 94، 535 ـ 536.
شتراوس، فرانس جوزف (1915 ـ 1988)
سياسي ورجل دولة ألماني غربي
وزير الدفاع (1956 ـ 1962)
.404 ،398
شتوف، ڤيلي (1914 ـ 1999)
سياسي ورجل دولة في ألمانيا الديمقراطيّة
رئيس الحكومة (1964 ـ 1973، 1976 ـ 1989)
.461
شديد، جوزيف
رئيس الدائرة الاقتصاديّة في الخارجيّة اللبنانية خلفاً للبيطار
.454
شرودر، پول
قنصل ألماني عام في بيروت
،326 ،316
،97
شرودر، غرهارد (1910 ـ 1989)
حقوقي وسياسي ألماني
وزير داخلية (1953 ـ 1961) وزير خارجية (1961 ـ 1966)
وزير دفاع (1966 ـ 1969)
.389

شريعتي، علي (1933 ـ 1977)
مفكّر إيراني شيعي
.503
شريف، صالح (التونسي) (1869 ـ 1920)
من أنصار التحالف العثماني ـ الألماني خلال الحرب العالميّة الأولى
تعاون مع وكالة أخبار الشرق
.335 ،98
شڤارتسمن، هانز
سفير ألمانيا الاتحادية في لبنان (1961 ـ 1964)
،442 ،444 ،446 ،449 ،453 ،469 484 رقم 137.
شلتوت، محمد (الشيخ) (1893 ـ 1963)
مفكّر إسلامي وداعية إلى رفض الغزو الثقافي الغربي
شيخ الأزهر في مصر (1958 ـ 1963)
.504
شلِيبين، ألكسندر (1918 ـ 1994)
سياسي شيوعي وعضو اللجنة المركزية للحزب في الاتحاد السوفياتي
أحد نواب رئيس مجلس الوزراء (1962 ـ 1965)
عضو المكتب السياسي للحزب (1964 ـ 1975)
.402
الشمّاخي، قاسم بن سعيد العامري
داعية إسلامي
،7 ،151 ،158 ـ 159، 160 ـ 164، 174، ،175 ،176 ،177 .367
شمس الدين، علي
شخصيّة مقرّبة من السلطان العثماني
.235
شمعون، كميل (1900 ـ 1987)
سياسي ورجل دولة لبناني
رئيس الجمهوريّة (1952 ـ 1958)
.465 ،440 ،438
شنايدر، سيغموند
.65
شنايدر، مانفريد
الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان (1960 ـ 1962)
436 ـ 436، 442 ـ 443، 449، 469.
شنلّر، يوهان (1820 ـ 1896)
مبشر بروتستانتي ألماني في القدس
.304 ،31
شوڤنغن، إميل شابنغر فون (1877 ـ 1967)
خليفة أوبنهايم في رئاسة وكالة أخبار الشرق
.94
شولتس، پ
وضع أطروحة عن تجارة سوريّة
.308
شوماخر
مهندس طوبوغرافيا ألماني
.331
شومران
مهندس ألماني غربي عمل في التصنيع الحربي المصري
413 رقم 48.
شهاب، فؤاد (1902 ـ 1973)
قائد عسكري ورجل دولة لبناني
رئيس جمهورية (1958 ـ 1964)
.465 ،446 ،440
الشهرستاني، هبة الله

قيادي شيعي عراقي
.126
شيرمر
رئيس دائرة الشرق الأدنى في الخارجيّة الألمانيّة (بون)
388، 396، 457 ـ 458.
شيفر، كارل
ألماني من دعاة الاستيطان في الدولة العثمانيّة
.65
شيل، ڤالتر (1919 ـ)
سياسي ورجل دولة ألماني غربي ورئيس "الحزب "الديمقراطي الحرّ"
وزير خارجيّة (1969 ـ 1974)
رئيس جمهوريّة (1974 ـ 1979)
409، 426، 460، 464، 467.
شيمل، أنماري (1922 ـ 2003)
عالِمة إسلاميّات ألمانيّة
501 ـ 502.

(ص)

صاحب، زاده أسعد
شيخ الطريقة النقشبنديّة في دمشق
.127
صادق، محمد (اللواء)
رئيس مخابرات ووزير دفاع مصري
.384
صباح الدين (الأمير) (1877 ـ 1948)
من معارضي نظام السلطان عبد الحميد الثاني
167، 172، 176.
الصباح، مبارك الشيخ (الكبير) (1844 ـ 1915)
حاكم الكويت (1896 ـ 1915)
.129
الصلح، سامي (1890 ـ 1968)
حقوقي وسياسي ورجل دولة لبناني
رئيس وزراء (1942 ـ 1943، 1952، 1954 ـ 1955، 1956 ـ 1958)
439، 440، 479 رقم 76.
الصلح، كاظم (1909 ـ 1976)
سياسي وبرلماني لبناني
451، 453 ـ 454.
صلاح الدين (الأيوبي) (1137 ـ 1193)
سلطان مسلم حارب الفرنجة ووحد مصر ببلاد الشام
104، 124، 126، 140 رقم 105، 106، 155، 169، 171 ـ 172، 177، 330، 360، 363، 364، 365.

(ط)

الطبري، محمد بن جرير (حوالى 839 ـ 923)
فقيه وعالِم إسلاميّات ومؤرخ
.503
طلعت باشا (1872 ـ 1921)
سياسي ورجل دولة تركي
رئيس وزراء (1917 ـ 1918)
68، 532.

(ظ)

ظافر المدني
شيخ الطريقة الشاذليّة ومقرّب من السلطان عبد الحميد الثاني
230، 260.

(ع)

عازوري، نجيب (ت 1916)
مفكّر قومي عربي ومؤسس "عصبة الوطن العربي" في باريس
.509
عاكف، محمد (1873 ـ 1936)
شاعر عثماني
165 ـ 166، 176.
عباس حلمي، الثاني، (1874 ـ 1944)
خديوي مصر (1892 ـ 1914)
85، 109، 113، 116، 117، 118، 120، 129.
عبد الحفيظ بن الحسن
سلطان المغرب (1908 ـ 1912)
.241
عبد الحميد، الأول
سلطان عثماني (1774 ـ 1789)
.217
عبد الحميد، الثاني (1842 ـ 1918)
سلطان عثماني (1876 ـ 1909)
8، 18، 19، 22، 45، 46، 50، 63، 64، 66، 84، 111، 123، 152، 153، 154، 159، 161، 162، 170، 195 ـ 196، 197 ـ 198، 199 ـ 203، 215 ـ 216، 218، 220، 221 ـ 222، 226 ـ 227، 228، 230، 231، 232، 236، 237، 238، 239، 241، 254، 256، 257 ـ 260، 262، 263، 264، 265، 329، 330، 351، 353، 355 ـ 356، 357، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 531.
عبد الرحمن (الشيخ)
داعية إسلامي هندي
.166
عبد الرحمن، بن هشام (1790 ـ 1859)
سلطان المغرب (1822 ـ 1859)
.218
عبد العزيز بن الحسن (1878؟ ـ 1943)
سلطان المغرب (1894 ـ 1908)
.241
عبد العزيز بن عبد المجيد (1830 ـ 1876)
سلطان عثماني (1861 ـ 1876)
256 ـ 257.
عبد القادر (الجزائري) (1807 ـ 1883)
زعيم المقاومة الجزائريّة ضد الفرنسيين بين عامي 1832 ـ 1847
.229
عبد القادر، أحمد مختار (1857 ـ 1918)
جزائري تعامل مع وكالة أخبار الشرق
.98
عبد الله باشا
فريق في الجيش العثماني
.353
عبد المسيح، ميشال (1941 ـ)
أستاذ جامعي لبناني
.23
عبد الناصر، جمال (1918 ـ 1970)
عسكري ورجل دولة مصري وزعيم عربي
نائب رئيس الوزراء ووزير داخلية (1953 ـ 1954)
رئيس وزراء ورئيس جمهورية (1954 ـ 1970)
11، 378، 379، 380، 384، 385، 386، 390، 391 ـ 392، 396، 400، 401، 402 ـ 405، 407، 408، 415 رقم 63، 425،

456، 457، 458، 461، 465، 486 رقم
157، 490 رقم 194، 512 ـ 517، 534،
536.
عبده، محمد (الإمام الشيخ) (1849 ـ 1905)
مفكر ومصلح إسلامي ومفتي الديار
المصرية (1899 ـ 1905)
109، 169، 176، 256.
العتابي، السيد محمد (؟؟؟)
مغربي عمل مستشاراً للشؤون العربية في
ألمانيا خلال الحرب
العالميّة الأولى
98.
عدرا، عبد الله
رئيس غرفة الصناعة في طرابلس
479 رقم 73.
عرابي باشا، أحمد (1841 ـ 1911)
ضابط وسياسي مصري وزعيم الثورة
العرابيّة
506.
العراقين، علي
مجتهد عراقي شيعي
130، 148 رقم 220.
العريسي، عبد الغني (1891 ـ 1916)
صحافي ومناضل سياسي ومن رواد الحركة
الاستقلالية في سوريّة
أعدم من قبل العثمانيّين عام 1916
96.
عريضة، أنطوان (1863 ـ 1955)
بطريرك الموارنة (1932 ـ 1955)
129.
عزّام، عبد الرحمن (1893 ـ 1976)
مصري تعامل مع الاستخبارات الألمانية
خلال عام 1918
أول أمين عام لجامعة الدول العربيّة
98، 109، 11، 115، 119.
عزالدين (الأمير)
ولي عهد عثماني
328.
عزيز المصري (1880 ـ 1964)
عسكري وسياسي مصري ومؤسس جمعيّة
العهد
109، 120، 121،
عسيران، عادل (1905 ـ 1998)
سياسي لبناني
وزير ورئيس المجلس النيابي (1953 ـ
1962)
414 رقم 55.
العظم، رفيق محمود (1867 ـ 1955)
مؤرخ وكاتب وشاعر سوري
197.
عكاري، ناظم (1902 ـ 1985)
مدير عام رئاسة مجلس الوزراء اللبناني
رئيس حكومة ووزير
451.
علي بك
مبعوث السلطان عبد الحميد الثاني إلى
البلاط المغربي
233.
علي فخري بك
235.
علي يوسف، بن أحمد (الشيخ) (1863 ـ 1913)
صاحب جريدة المؤيد المصريّة
113، 168،
عمارة محمد مصطفى (1931 ـ)

مفكّر إسلامي ومؤلّف ومحقّق
500.
عمر بن الخطّاب (الأول) (حوالى 500 ـ 644)
ثاني الخلفاء المسلمين
503.
عمّون، فؤاد (1899 ـ 1977)
أمين عام وزارة الخارجية اللبنانيّة
وزير خارجية (1964)
443، 452، 455.
العناني، علي أحمد (1881 ؟ ـ 1940)
مصري تعامل مع وكالة أخبار الشرق
98.
عواد، توفيق يوسف (1911 ـ 1989)
روائي لبناني
497.

(غ)

غاسبرنسكي، إسماعيل (1851 ـ 1914)
صحافي وسياسي
167، 176 ـ 177.
غراي، ادوارد فيسكونت (1862 ـ 1933)
وزير خارجيّة بريطاني (1905 ـ 1916)
327.
غرستنماير، أويغن (1906 ـ 1986)
سياسي ورجل دولة في ألمانيا الاتحاديّة
رئيس البرلمان (1954 ـ 1969)
391، 400، 404.
غروبا، فريتس (1886 ـ 1973)
محام دبلوماسي رئس بعثة إلى الجزيرة
العربية
قاد خلال الحرب وحدة من المتطوعين
العرب
92.
غروتفول، أوتو (1894 ـ 1964)
رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطيّة (1949 ـ
1964)
385، 395، 401، 424، 471 رقم 10.
غروته، هوغو
من أنصار القومية اللمانيّة
63، 64، 65، 83، 134 رقم 11.
غريغور
وكيل وزارة التجارة الخارجيّة لألمانيا
الديمقراطيّة
438.
غريط، محمد المفضل بن محمد
وزير الخارجية المغربي
235، 236.
غريم، ألفرد
رئيس الممثلية التجارية لألمانيا الديمقراطيّة
في لبنان
(1956 ـ 1957)
439، 469.
الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (1058 ـ
1111)
فقيه وفيلسوف ومتصوف إسلامي
503، 504، 505.
غفينر، هلفريش
خليفة سيمنس في رئاسة البنك الألماني
48.
غليوتي
ترجمان مرافق للوفد العثماني إلى الصين
260.
غنتس
رسّام ألماني
339 رقم 6.
غوبات، صموئيل (1799 ـ 1879)

ثاني مطران بروتستانتي على القدس (1846 - 1879)
.294

غورتشاكوف، ألكسندر (1798 - 1883)
سياسي ورجل دولة روسي
رئيس وزراء (1867 - 1883)
.37

غوركه
عالِم ألماني غربي عمل في التصنيع الحربي المصري
413 رقم 48.

غولتس، هاينريش لودفيغ غراف فون در (1817 - 1896)
مبعوث بروسي في الآستانة (1859 - 1862)
. 320 - 321

غولتس، كولمار فرايهر فون در (1843 - 1916)
جنرال ألماني في خدمة الجيش العثماني (1883 - 1896)
.37، 196

غوليش، فون
وزير ألمانيا مفوّض في طنجة
.223

غلادستون، وليم إيفارت (1809 - 1898)
رئيس وزراء بريطاني (1868 - 1878، 1880 - 1885، 1886، 1892 - 1894)
.290 - 291

غلاسناب، هلموت فون (1891 - 1963)
عالِم هنديّات وأديان
.97

غيبتنر، رتيشادر
مفوّض خاص مطلق الصلاحيّات لألمانيا الديمقراطيّة في الدول العربيّة (1958 - 1961)
395، 424، 440 - 441.

(ف)

فاتح، محمد
رجل فكر من التتار
.167

الفاسي، أحمد أبو قاسم
مبعوث سلطان المغرب إلى البلاط العثماني
.218

فاليرغا
بطريرك اللاتين في القدس
.276

فامبري، أرمينوس
مستشرق هنغاري
.257

فخري بك
حاكم سابق لنابلس ومقرّب من السلطان
.235

فراس، أوسكار
عالِم جيولوجيا ألماني
.308

فرايتاغ، أولريكه (1962 -)
أستاذة ألمانيّة ومديرة مركز دراسات الشرق الحديث - برلين
.24

الفرزلي، أديب (1907 - 1993)
نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني (1954 - 1958، 1959، 1964 - 1968)
.455، 459

فرنكو باشا (1814 - 1873)
ثاني متصرف على جبل لبنان (1868 - 1873)
.321

فروبينوس، هرمان
ضابط ألماني نشط في العراق ومصر أثناء الحرب العالميّة الأولى
.92

فرّي، جول (1832 - 1893)
سياسي فرنسي ورئيس وزراء (1880/ 1881، 1883 - 1885)
.225

فريد، محمد (1868 - 1919)
مصري تعامل مع وكالة أخبار الشرق
رئيس الحزب الوطني بعد مصطفى كامل
98، 109، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 145 رقم 172، 169 - 170، 173، .335

فريدريك الثاني (الكبير) (1712 - 1786)
ملك بروسيا (1740 - 1786)
.287

فريدريك الثالث (1831 - 1888)
عرف بفريدريك وليم كولي للعهد
إمبراطور لمدة 99 يوماً عام 1888
362، 371 - 372 رقم 84.

فريدريك وليم الثالث (1770 - 1840)
ملك بروسيا (منذ 1797)
9، 34، 277، 278، 318 .

فريدريك وليم الرابع (1795 - 1861)
ملك بروسيا (1840 - 1861)
9، 268 - 279، 283 - 284، 289، 290، 291 - 292، 293، 318.

فريسينيه، شارل - لويس (1828 - 1923)
سياسي ووزير ورئيس وزراء فرنسا (1886)
.225

فهمي، محمد (1880 - 1963)
مصري تعامل مع ألمانيا في سبيل استقلال مصر
99، 109، 113، 115، 119.

فورد
قنصل بريطانيا في طنجة
.237 - 238

فويغت، هرمان
رئيس الدائرة 708 في الخارجيّة الألمانيّة
.441

فيخته، يوهان غوتليب (1762 - 1814)
فيلسوف ألماني
.287

فيرو، شارل
وزير فرنسي مفوّض في طنجة
231 - 232، 233، 236.

فيشر
عالِم جغرافيا ألماني
.309

فيصل (الأمير)، (1883 - 1933)
نجل الشريف حسين وملكاً على سوريّة لفترة قصيرة عام 1920
أول ملك على العراق منذ عام 1921
108، 510 - 511.

فيصل، بن عبد العزيز آل سعود (1906 - 1975)
عاهل المملكة العربيّة السعوديّة (1964 - 1975)
514، 516.

(ڤ)

ڤاربورغ
اقتصادي ألماني
.309

ڤاسموس، وليم
دبلوماسي ألماني قام بتنظيم فدائيّين في فارس خلال الحرب العالميّة الأولى
92.
ڤاغنر
القائم بالأعمال البروسي في الآستانة
319.
ڤالدرسي، ألفرد غراف فون (1832 ـ 1904)
ضابط ألماني ورئيس أركان (1889 ـ 1891)
37، 255، 262، 263.
ڤايدنباخ، ماكس
عالِم آثار وهيروغليفيّات ألماني
331.
ڤايس، غرهارد
مساعد وزير خارجيّة ألمانيا الديمقراطيّة (1954 ـ 1965)
459.
ڤايسباخ، هاينريش
عالِم آثار ألماني
309، 331.
ڤتسشتاين، يوهان غوتفريد
دبلوماسي ومستشرق بروسي
223، 307، 322 ـ 324، 340 ـ 341 رقم 24.
ڤكبكر، فون
المندوب المساوي في اللجنة الدوليّة حول لبنان 1860
329.
ڤنغنهايم، فرايهر هانز فون (1859 ـ 1915)
سفير ألماني في الآستانة (1912 ـ 1915)
101، 118، 150 رقم 242، 258، 264، 328.
ڤيبر
ترجمان وسكرتير الشؤون الشرقيّة في السفارة الألمانيّة في الآستانة
117، 224، 225، 231.
ڤيبر، ڤالتر
سفير ألماني في مصر (1959 ـ 1964)
385، 463.
ڤيبر، ماكس (1864 ـ 1920)
عالِم اقتصاد واجتماع ألماني
43.
ڤيبر، تيودور
نائب قنصل بروسي في بيروت (1850 ـ 1855)
قنصل (1856 ـ 1866)
قنصل عام (1866 ـ 1875)
315، 321، 324.
ڤيتسليبن، كارل أرنست أبوت وليم فون (1783 ـ 1837)
وزير حرب بروسي (1834 ـ 1837)
289.
ڤيتندورف
رئيس ألمانيّة لإصلاح الإدارة العثمانيّة
37.
ڤيغاند، تيودور
عالِم آثار ألماني
309.
ڤيلدنبروخ، لويس فون (1803 ـ 1874)
قنصل بروسيا العام في بيروت (1842 ـ 1846)
مبعوث بروسي في الآستانة (1851 ـ 1858)
315، 319.
ڤينتسر، أوتو (1902 ـ 1975)
سياسي ورجل دولة ألماني شرقي
وزير خارجيّة (1965 ـ 1975)

399 ـ 400، 437، 455 ـ 456، 459.
ڤينكلر، هوغو
عالِم آثار ألماني
309.

(ق)

قباني، عبد القادر (1848 ـ 1935)
مدير جريدة «ثمرات الفنون»، ومدير الأوقاف ورئيس بلدية بيروت (1898 ـ 1906)
359.

(ك)

كاپريفي، جورج ليو غراف فون (1831 ـ 1899)
رئيس وزراء ألمانيا (1890 ـ 1894)
201.
كاظم بك
ضابط مرافق للوفد العثماني إلى الصين
260.
كاله، هانز فون
ضابط ألماني شارك في بعثة إلى المغرب والريف خلال الحرب العالميّة الأولى
92.
كامل باشا (قبرصلي محمد) (1832 ـ 1913)
والٍ عثماني وصدر أعظم بين عامي 1885 ـ 1891، 1895 ـ 1908، 1909 ـ 1912، 1913
199، 203.
كامل، حسين
سلطان مصر (1914 ـ 1917)
120.
كامل، مصطفى (1874 ـ 1908)
زعيم سياسي مصري وكاتب
أسس الحزب الوطني المصري
115، 116، 144 رقم 163، 145 رقم 169، 172 ـ 173، 176 ـ 177، 497 ـ 498.
كانتاغالي
الوزير الإيطالي المفوّض في طنجة
238.
كاننغ، ستراتفرد دي ردكليف (1786 ـ 1880)
سفير بريطاني في الآستانة (1825 ـ 1827، 1831 ـ 1832، 1842 ـ 1858)
285.
كايبرت، ماريا
المديرة السابقة للدائرة السابعة في أرشيف وزارة الخارجية الألمانيّة
24، 140 رقم 103.
كتانة، ألفرد
تاجر لبناني
451.
كتشنر، هوراتيو هربرت إيرل أوف (1850 ـ 1916)
قائد عسكري بريطاني في الجيش المصري
وقنصل عام في مصر (1892 ـ 1916)
221 رقم 72.
كرامي، رشيد (1921 ـ 1987)
سياسي ورجل دولة لبناني
وزير لمرات عدة
رئيس وزراء لبنان لفترات كثيرة بين عامي 1958 و1987
436، 437، 438، 440، 445، 451، 452، 454، 460، 461، 479 رقم 76.
كرامي، معن
تاجر وشقيق رشيد كرامي

446، 451.
كرد علي، محمد بن عبد الرزاق (1876 ـ 1952)
صحافي ومؤرخ ومن رواد الحركة القوميّة في سوريّة
95، 96، 110.
كرم، يوسف (1822 ـ 1889)
زعيم ماروني لبناني
321.
كروغر، هاينريش
الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان (1962 ـ 1963)
450 ـ 454، 469.
كرومر، ايفلين (1841 ـ 1917)
المعتمد البريطاني في مصر (1883 ـ 1907)
84.
كريغ، غرّيت (سير) (1848 ـ 1923)
جنرال بريطاني خدم في الهند وأفغانستان
263.
كريغر، كارل (رحالة ألماني من رواد الاستعمار الألماني)
65.
كريمر، ألفرد (1828 ـ 1889)
مستشرق نمساوي
308، 339 رقم 6.
كريميو، أدولف (1796 ـ 1880)
مؤسس «الأليانس الإسرائيلي العالمي»
294.
الكزبري، محمد علي
رئيس بلدية دمشق
363.
كنابه
قنصل ألمانيا العام في شنغاي
262.
كوخ، فرتيس
مفوّض فوق العادة لألمانيا الديمقراطيّة في الشرقين الأدنى والأوسط
(1953 ـ 1956)
437 ـ 438.
كوسيغن، ألكسي (1904 ـ 1980)
سياسي ورجل دولة سوفياتي
عضو المكتب السياسي للحزب والنائب الأول لرئيس الوزراء (1960 ـ 1964)
رئيس مجلس الوزراء (1964 ـ 1980)
402، 407.
كولديفي، روبرت (1855 ـ 1925)
عالِم آثار ألماني
331.
كونغسمارك، هانز كارل ألبرت فون (1799 ـ 1876)
مبعوث بروسي في الآستانة (1834 ـ 1841)
284 ـ 285، 292.
كلاين، فريدريك
رئس بعثة ألمانيّة إلى العراق عام 1914/ 1915
125 ـ 126، 130، 132 رقم 2.
كلاينفاختر
عالِم ألماني غربي عمل في التصنيع العسكري المصري
413 رقم 48.
كيرك، جون
قنصل بريطانيا في زنجبار
190، 192، 206 رقم 25، 211 رقم 72.

كيكتيف
سفير الاتحاد السوفياتي في لبنان
449.
كيلر، أوتو (ت 1885)
رئيس البعثة العسكرية الألمانيّة في الجيش العثماني (1882 ـ 1885)
37، 196.

(ل)

لبسيوس، كارل ريتشارد (1810 ـ 1884
عالِم آثار ومصريّات ألماني
لوتيكه، فون
قنصل ألمانيا في دمشق منذ 1893
360.
لوفلر
رسّام ألماني
339 رقم 6.
لونيز، هرمان (ت 1899)
مؤسس الجمعيّة التجاريّة الألمانيّة (1880 ـ 1889)
41، 325.
لويتفر ـ هارديغ
نائب قنصل ألمانيا في حيفا
140 ـ 141 رقم 105.
لاسال، فردينالد (1825 ـ 1864)
عالِم اجتماع ألماني ومؤسس الحركة الاشتراكيّة الديمقراطيّة في ألمانيا
32.
لانغ، هوبرت
السكرتير الأول الأسبق في سفارة ألمانيا الاتحادية في لبنان
491 رقم 199.
ليست، فريدريك (1789 ـ 1846)
رجل اقتصاد ألماني
32، 339 رقم 7.
لينتس، ماكس
مستكشف ألماني
43، 230.

(م)

ماركس، أريش
اقتصادي ألماني
43.
المازندري، محمد حسين الحريري
المجتهد الأكبر لكربلاء
148 رقم 221.
ماكول، ألسكندر
عضو بارز في جمعيّة يهود لندن
290.
مالك، شارل (1906 ـ 1987)
سياسي ومفكّر لبناني
سفير في الأمم المتحدة، ووزير خارجيّة (1956 ـ 1958)
435.
الماوردي، علي بن محمد البصري (974 ـ 1058)
قاضٍ وفقيه إسلامي
505.
مائير، غولدا (1898 ـ 1978)
سياسية إسرائيلية ورئيسة وزراء (1969 ـ 1974)
386.
متفوخ، أويغن (1876 ـ 1942)
مستشرق ألماني
83، 94.

مجدلاني، نسيم
سياسي ونائب ووزير لبناني
460، 461.

محفوظ، نجيب بن عبد العزيز (1911 ـ 2006)
روائي مصري حاز على جائزة نوبل للآداب عام 1988
497.

محمد
ملازم مرافق للوفد العثماني إلى الصين
260.

محمد، بن عبد الله
سلطان المغرب (1757 ـ 1790)
217 ـ 218.

محمد سعيد باشا
وزير خارجيّة عثماني
234.

محمد علي (باشا) (1769 ـ 1849)
خديوي مصر (1805 ـ 1848)
177، 218، 275، 277 ـ 278، 317، 318.

محمود الثاني (1784 ـ 1839)
سلطان عثماني (1808 ـ 1839)
34.

محيي الدين، بن عبد القادر (الجزائري)
عسكري ومقرّب من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني
229.

مختار باشا
المفوّض السامي العثماني في مصر (1886 ـ 1908)
84، 171.

مدور، طه
صحافي لبناني
122.

المراغي، أحمد مصطفى (1893 ـ 1964)
من علماء الأزهر.
503.

مصطفى شكري افندي
عالِم عثماني في الوفد إلى الصين
260.

مطران، حبيب
سياسي لبناني وأحد رواد اليقظة العربيّة
360.

المعوشي، بدري
قاضٍ لبناني
448.

المعوشي، بولس (1894 ـ 1975)
بطريرك الطائفة المارونيّة في لبنان (1955 ـ 1975)
459.

معوّض، جميل
تاجر في طرابلس
451.

معوّض، رينيه (1925 ـ 1989)
سياسي ووزير ورجل دولة لبناني
رئيس جمهورية لسبعة عشر يوماً (1989)
451.

ملحمة، حليم
حامل دكتوراه من جامعة ألمانيّة
309.

ملحمة، منصور
ترجمان القنصليّة الألمانيّة في طنجة
235، 236.

منصور، جمال
سفير مصري في بون
388.

مندلسسون، جوزيف (1770 ـ 1848)
تاجر وزعيم يهودي
288.

منير باشا
رئيس التشريفات في البلاط العثماني
353.

موتيوس
قنصل ألمانيا في بيروت
95.

المودودي، أبو الأعلى (1903 ـ 1979)
داعية إسلامي ومؤسس «الجماعة الإسلاميّة» وزعيمها في الهند
503.

مورتس
عالِم آثار ألماني
331.

مولتكه، هلموت غراف فون (1800 ـ 1891)
مارشال بروسي/ ألماني
32، 34، 277، 339 ـ 340 رقم 7.

مولتكه، هلموت غراف فون (1848 ـ 1916)
رئيس أركان الجيش الألماني (1906 ـ 1914)
88.

مولر، هربرت
عمل في وكالة أخبار الشرق خلال الحرب العالميّة الأولى
94.

موفلينغ، فريدريك كارل فردينالد فون (1775 ـ 1851)
جنرال بروسي
34، 277.

مونتسل، كورت
سفير ألمانيا الاتحاديّة في لبنان (1964 ـ 1972)
469.

مونتيفيوري، موسى (1784 ـ 1885)
مؤسس جمعيات خيريّة يهوديّة في فلسطين
286.

ميدنهاوس
مصوّر فوتوغرافي
331.

(ن)

نادولني، رودولف (1873 ـ 1953)
ضابط ورئيس القسم السياسي في الجيش الألماني
91.

ناظم باشا
والٍ عثماني
354، 360.

ناومن، فريدريك (مفكّر ألماني موالٍ للصهيونيّة)
64، 65، 83، 134 رقم 11، 156.

نجا، رفيق
وزير لبناني: للماليّة 1958، للاقتصاد (1961 ـ 1964)
445، 451 .

نجار، أسعد
تاجر لبناني ووكيل حصري
451.

نجيب، محمد (1901 ـ 1984)
أول رئيس للجمهوريّة في مصر بعد ثورة

عام 1952 (1952 ـ 1954)
383.

النصولي، مصطفى
مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني
433.

نعوم باشا (1846 ـ 1911)
خامس متصرف على جبل لبنان (1892 ـ 1902)
325، 330، 354، 359.

نقاش، ألفرد (1886 ـ 1978)
محام وقاضٍ وسياسي لبناني
وزيرَ الخارجيّة (1954 ـ 1955)
438.

نمر، فارس (1856 ـ 1951)
صحافي وأديب لبناني وأحد أعضاء "جمعية بيروت السريّة"
عمل في مصر في مجال الصحافة
113 .

نورينغ، هربرت
مبعوث ألماني غربي في لبنان (1953 ـ 1957)
414 رقم 55، 438، 469.

نوسيغ، ألفرد (1864 ـ 1943)
زعيم يهودي نمساوي عاش في برلين
68.

نوڤيكوف، أي، ب
ممثل روسيا في اللجنة الدوليّة حول لبنان 1860
320.

نويفلد، كارل فون
زار الجزيرة العربيّة والسودان خلال الحرب العالميّة الأولى
92.

نويمن
مندوب النمسا في مؤتمر لندن 1840
318.

نيبور، كارستن (1733 ـ 1815)
مستشرق ورحالة
32.

نيدرماير، أوسكار ريتر فون
عالِم جيولوجيا ورئيس بعثة ألمانية إلى طهران خلال الحرب العالميّة الأولى
92.

نيقولا الثاني (1868 ـ 1917)
آخر قياصرة روسيا (1894 ـ 1917)
123، 155.

نيكيفيروف
سفير الاتحاد السوفياتي في لبنان
454.

(هـ)

هاتسفلدت ـ ڤيلدنبورغ، هوبرت باول غوستاف غراف فون (1831 ـ 1901)
سفير ألمانيا في الآستانة (1878 ـ 1881)
في لندن (1885 ـ 1901)
38، 198.

هارتمن، مارتن (1851 ـ 1918)
مستشرق ألماني أسس «الجمعيّة الألمانيّة للدراسات الإسلاميّة»
عمل مع وكالة أخبار الشرق خلال الحرب العالميّة الأولى
94، 113، 305 ـ 306، 327.

هاسّه، أرنست (1846 ـ 1908)
سياسي ألماني من الداعين إلى «الجامعة الجرمانيّة»
65.

هافمان، أكسل (1948 ـ)
أستاذ الإسلاميات في جامعة برلين الحرّة
23، 140 رقم 103، 495.

هالشتاين، ڤالتر (1901 ـ 1982)
حقوقي وسياسي.
مدير عام في رئاسة الوزراء الألمانيّة (1950/51)
مدير عام وزارة الخارجيّة (1951 ـ 1958)
رئيس لجنة السوق الأوروبيّة المشتركة (1968 ـ 1974)
378، 379، 393 ـ 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 405، 406، 410 رقم 4، 414 رقم 55، 422، 423، 424، 425، 428 ـ 429، 455 ـ 457، 460، 461، 464، 472 رقم 15.

هاي، دروموند
قنصل بريطانيا في طنجة
228.

هايد، وليم (1823 ـ 1906)
باحث في الشؤون الاقتصادية
308.

هتلر، أدولف (1889 ـ 1945)
سياسي ألماني من أصل نمساوي
رئيس وزراء ألمانيا (1933 ـ 1945)
20، 471 رقم 10، 508 ـ 509، 510.

هرتيغ
أميرال بحري ألماني
209 رقم 48.

هردر، غرهارد
الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان (1968 ـ 1972)
460، 461، 469.

هلبيغ، فريتس
الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان
445، 446، 469.

هلّنتال، ڤالتر
مبعوث/سفير ألمانيا الاتحادية في لبنان (1957 ـ 1960)
434، 447، 469.

همرشولد، داغ (1905 ـ 1961)
الأمين العامّ للأمم المتحدة (1953 ـ 1961)
384.

هنتنغتون، صموئيل (1927 ـ)
أستاذ جامعي في العلوم السياسيّة وصاحب نظريّة صدام الحضارات
500 ـ 501.

هنتيغ، ڤرنر أوتو فون (1886 ـ 1984)
ضابط ألماني شارك في بعثة إلى أفغانستان خلال الحرب العالميّة الأولى حتى عام 1939، رئيس دائرة الشرق في الخارجيّة الألمانيّة
92.

هندلمان، كورت
مبعوث ألمانيا شرقي فوق العادة في سوريّة ولبنان ومصر
437.

هوب، غرهارد (1942 ـ 2003)
باحث ألماني اهتم بعلاقات العرب والمسلمين بألمانيا خلال الحربين العالميتيْن الأولى والثانية
143 رقم 143.

هوبل، كارل
جاسوس ألماني
335.

هوهنلوهي ـ شيلنغسفورت، كلودفيغ فون (1809 ـ 1901)
رئيس وزراء ألمانيا (1894 ـ 1900)
32، 58، 325.

هيكل، محمد حسنين (1923 ـ)
عميد الصحافية في مصر
384، 400.

هينولد، ڤرنر
الممثل التجاري لألمانيا الديمقراطيّة في لبنان (1959 ـ 1960)
448، 469.

(و)

الوزاني، سي عبد السلام
زعيم مغربي مقرب من فرنسا
223، 228.

الوزاني، محمد
مبعوث السلطان العثماني إلى البلاط المغربي
237.

وليم الأول (1797 ـ 1888)
إمبراطور ألمانيا (1871 ـ 1888)
191، 208 رقم 39، 223، 231.

وليم الثاني (= غليوم) (1859 ـ 1941)
إمبراطور ألمانيا (1888 ـ 1918)
6، 9، 17، 19، 23، 43، 44، 46، 46، 58، 61، 63، 66، 67، 68، 70، 84، 87، 97، 104، 123، 124، 140 ـ 141 رقم 105، 151، 153، 154، 156 ـ 157، 161، 162، 170 ـ 171، 173، 187، 204 رقم 4، 225 ـ 226، 250، 253، 256، 257 ـ 259، 260، 315، 316، 325 ـ 326، 327، 328، 330 ـ 331، 335، 336، 349 ـ 367، 370 رقم 45، 371 ـ 372 رقم 84، 529، 530 ـ 531، 532، 533.

(ي)

ياسين، محمد نعيم
مفكّر إسلامي مصري
504.

اليافي، عبد الله (1901 ـ 1986)
محام وسياسي ورجل دولة
رئيسّ وزراء لبنان (1938 ـ 39، 1951 ـ 52، 1953 ـ 54، 1956)
440.

ياكه، أرنست
مستشرق وعالِم تركيّات
65، 89، 134 رقم 11.

يان، فريدريك لودڤيغ (1778 ـ 1852)
مفكّر الماني
287.

يوسف، بن الحسن الأول (1879 ـ 1927)
سلطان مغربي (1912 ـ 1927)
81.

اليوسف، عبد الرحمن (ت 1920)

من رواد الحركة القوميّة العربيّة
328.

يوسف، علي (الشيخ) (ت 1913)
صاحب جريدة المؤيد المصريّة
113، 118، 168،

يوهانزن، بابر (1937 ـ)
عالِم إسلاميّات ألماني في مجال الشريعة
495.

"ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين" كتاب جديد للدكتور عبد الرؤوف سنّو، بعد كتابه "المصالح الألمانيّة في سوريّة ولبنان 1841-1901" الصادر في عام 1987. يرصد د. سنّو في مؤلفه الجديد أوجهاً أخرى لعلاقات ألمانيا المتشعّبة بالعالم الإسلاميّ، من خلال تقصّي علاقاتها بالدولة العثمانيّة وبالمشرق العربيّ وشمال إفريقيا وشرقها، وصولاً إلى الصين أثناء ثورة مسلميها على إمبراطورهم. كما يبرز صفحات مشرّفة للإستشراق الألمانيّ من خلال عالم الإسلاميّات فريتس شتبات.

يطرح الكتاب إشكاليّات ثلاث: كيفيّة تمكّن ألمانيا من التوفيق بين سياستها الاستعماريّة ومصالحها القوميّة، وبين دعمها البلدان الإسلاميّة ضدّ أطماع الدول الاستعماريّة الأخرى؛ استخدام ألمانيا خطاباً داعماً للإسلام، فيما كانت تعمل في الوقت نفسه على تحويل الدولة العثمانيّة وممتلكاتها الآسيويّة إلى ما يشبه مستعمرة مخترقة، تجارة واقتصاداً؛ كيفيّة حفاظ ألمانيا الإتحاديّة على علاقات حسنة مع البلدان العربيّة خلال الحرب الباردة، في وقت كانت تقوم فيه بدعم إسرائيل، ماليّاً وعسكريّاً، لتحرير نفسها من "عقدة الذنب" التاريخيّة تجاه اليهود.

إنطلاقاً من تلك الإشكاليّات، يجيب الكتاب على فرضيتين مركزيّتين: الأولى، أنّ أهداف ألمانيا تجاه الدولة العثمانيّة والبلدان الإسلاميّة حتى نهاية الحرب العالميّة الأولى، لم تختلف عن تلك التي سعت إليها الدول الإمبرياليّة الأخرى، سوى في الوسائل المستخدمة لتحقيقها. أمّا الفرضيّة الثانية، فهي أنّ الاعتبارات الداخليّة لألمانيا الإتحاديّة (عقدة الذنب تجاه اليهود) والعلاقات مع الغرب، والمصالح السياسيّة والاقتصاديّة في الشرق الأوسط، هي التي فرضت على ألمانيا الإتحاديّة خلال الحرب الباردة ممارسة سياسة مزدوجة تجاه الدول العربيّة وإسرائيل، وصلت إلى طريق مسدود عام 1965، بفضل مكائد ألمانيا الديمقراطيّة وإسرائيل. لكن الإرث التاريخيّ، فضلاً عن أنّ ألمانيا لم تمارس سياسة استعماريّة مباشرة تجاه البلدان العربيّة، والمصالح الاقتصاديّة المشتركة، جعل تدهور العلاقات بين ألمانيا الإتحاديّة والدول العربيّة مرحلياً وغير مؤثر في تاريخ العلاقات بين الجانبين.

الناشر